

بازدید شد
۱۳۸۴

۱۳۹۱۵

۱۷۰۰۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب در حکمت

مؤلف حضرت میرزا محمد باقر خراسانی

مترجم

شماره قفسه ۸۸۱



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۴۹۳۴

۸۵۱۲

الذي لا يفرق الا على العلم بدون ما كبر للاصغر وانما عنه من صدق في قوله
من لغز الاوسط والمنتج هي بدونه لا وانما عنه من حيث حصوله

الذي لا يفرق الا على العلم بدون ما كبر للاصغر وانما عنه من صدق في قوله
من لغز الاوسط والمنتج هي بدونه لا وانما عنه من حيث حصوله

94

فانما اقلت كل حيوان جسمه بعد تدرج في هذا العلم للناس من حيث هو
فنه الحيوان لا من حيث ما انساني والميز العلم بدون الجسم للنفس
والاحكام تختلف باختلاف المعنويان اولاً ترى ان قولك صافي يدعيه
مغايرة لقولك صافي رجل بحيث يصح ان يعلم الثاني دون الاول ان كان كل
الرجل في الواقع نبياً فالوقوف عليه عليه الكبري مغاير للوقوف عليه بالادب
وما قيل من ان الاجزاء اذ حصلت للمنفرد كسب فاذ التفتت الى حصولها
عرفت بجزء المنانها اليه تغير كسب ويكون براهمة كل يدعي بدعيه لذل
كسبه كل كسبي بدعيه لغرض طاذ كسب اجزاء انما هي في انفسها صور كسب
لا بدري انما هي حصلت وكيف حصلت وذلك لانه يحصل في الصورة
واللنف المنفرد الذي يحصلها ثم يحصل فيها صورة اخرى والنتيجة ايضا
التي يحصلها وهكذا حتى اذا تطاولت المدد وكثرت الصور توخر اليها
فالتسوية عليها في بعضها كسب حصولها فاضنا حتى لا يتدال ذلك بالمدد
اولى اذ في الكسبيات اعتبار قلمي **قوله** يتبين لآتم ان اجزاء الوجه
اذا كانت غير موجودة مكرراً لاختلافها في بيان مطلق الوجه الثاني
من الاستدلال اجزاء الوجود وجوهرات والابتن بوقف الوجود على انفس
والاعتناء بنفسه لحيوان ان يكون صدق الوجود عليها صدقاً عرضياً لا قاصداً
كصدق الانسان على كل واحد من اجزائه والاستحالة في ذلك فان قيل بل
لا جزاً ما غير مفهوم الوجود او عن تقدير اجزائه بالشق الثاني قطعاً و
جاز صدق مفهوم الوجود عليها صدقاً عرضياً فهو اجزاء محمودة
صدقها عليها ويكون اجزاء غير محمودة **قوله** لحيوان ان يكون الوجود
الاجزائي اجزاء باسرها فتعريفها لا يخرج عنها شيء من اسرارها

1001
4934



فادى اوصوره والاشكال ان هذا المجموع لم يحصل الا عند الاصراع وان زائد على كل واحد
فرض ان غير الوجود واذ كان الوجود غير هذا المجموع لم يلزم ان يكون الوجود
محصن بالبين ليلزم التناقض بل يلزم ان يكون الوجود غير مجموع امور كل واحد
منها غير وجود وهذا البين يخرج اذ كل مركب من اجزاء كل واحد غير وكل
مركب من اجزاء غير محموله مركب من اجزاء غير واحد منها غير وليس هو مجموعها على
نفسها اصلا وهذا ينقض اجمالي للاستدلال الثاني كما اشار اليه بقوله وايضا
لوضح ما ذكرتم يلزم نفي جميع المركبات ومنهم من يعنى ههنا وقال الجميع يطلق
تارة على عرض الهيئة الاصغرية واخرى على مجموعها فان اراد بقوله هو الاجزاء
لاول لم يحصل زائد على الاجزاء والتقدير بخلافه وايضا يلزم ان يكون الوجود
محصن بالبين وجود وان اراد الثاني قلت الهيئة ان كانت وجودا تنقضى المش
على نفسه وان لم يكن وجود الكان الوجود محصن بالبين وجوده وجوابه بالاختار
لاول والمجموع بذلك المعنى زائد على ما فرضناه غير وجوده وهو كل واحد واحد من كل
الاجزاء المروضة الهيئة الاصغرية فان الزيادة المذكورة في الدليل من الوجود
وعينها ما هو في كل واحد منها لاني مجموعها ولذلك قيل وبذلك اجزاءها
واما غير وجودات ولو في المجموع مانه وجوده او غير وجوده وكان ادفاعا ظاهرا
ما يتبين وجوده فانه المروض في الحقيقة او محتمل الثاني وان الهيئة وجودها
ولا شاقف لان اللزم كون الوجود عن مجموع امور كل واحد منها غير وجوده
كما عرفت فان قيل اخر الوجود ان لم تعرض لها هيئة اصطاعية او حصولها
شيا واصلا لم يكن الوجود حقيقة واحدة وحدة حقيقة بل اعتبارية وان عرضت
لها كان اضمامها اليها موصبا الهيئة اصطاعية اخرى وهذا القبيح قلت المقصود
هو اشتراك كون الوجود الاجزاء يعرف بها والاصحبة تالم الوجود الحقيقي في ذلك
وايضاً عرض الصورة للاجزاء المماثلة في المركب ومنها تركيباً حقيقياً لا تنقض
الاعتبار بمسئلة اصطاعية منها فان اعتبرت وان اعتبر اصطاعياً اليها حصل

شيء اصطاعية اخرى اعتبارية ولا يتيم بل ينقطع بانقطاع الاعتبار وكذا الحال
في عرض الهيئة **قوله** لا يلزم توقف على المساواة في اسن الامر هذا انما يكون
جواباً عن مطالبان التعريف لوسمى ما ذكر في الشرح اعنى الوجه المشهور في ابطاله مطلقاً
لكنه قد بطل ههنا بان الكلام في تصور الكثرة والرم لا يعنيه وجب بحاجته ان يكون
لبعض الرسوم خصوصية بقدرها تصور كنه المرسم وهذا واما الوجه الثالث الذي
استدل به ايضا في المختص ولم يذكره المصنف وهو ان الوجود عرض من وجودي للمصور
وجزء المصور بالبراهنة او ان يكون بديهياً وجوابه ان وجودي مقصور
ما يستداهة والبراهنة منه ان يكون تصور الوجود بوجه ما يديه والاشراك فيه
قوله عرضاً بوجوده علمه قيل ان اراد الجسم باطل الوجودات المجاهدة
الذوات مطلقاً ولا يحده بغيره لان مفهوم اطرها ليس الوجود المشترك وان اراد
الجسم لمخصوصه وان فيها تعييناً فوظف اللفظ لانه متردد فيها لا مجموع بها وان
اراد الجسم بمعنى آخر فهو مجموع وسدغ للمختص الدليل وهو ان يقول اذ اجزئنا
بوجوده ممكن وحرمانه ذلك ايضا ان علمه وجوده مثلاً فلا شك اننا نجزم بان
العلم بوجوده وماها خصوصية الجسم فاذا فرضنا والاعتقاد خصوصية
الجسم باعتقاد وان العلم خصوصية العرض **قوله** الاعتقاد بان العلم هو
بالتحالة لم يغير ولم يتبدل باعتقاد اخر اصلا فلو لان الوجود مشترك معنا
لم يتصور ذلك قطعاً وقيل ايضا هذا الدليل يستلزم ان يكون الوجود
وهو في آخر مشترك بينه وبين غيره فانما لا نجزم بوجوده علمه وجوده في انها
مفهوم الوجود او غيره واصيب لولا بان يلزم من ذلك اشتراكه بين نفسه وبين غيره
وهو كذلك ولا يلزم وجوده آخر وما ناهي نانه يلزم منه الوجود وجوده
بالاعتبار وينقطع التيم بانقطاع **قوله** ولان الشك طبعه يعني قوله لو لم يكن
الوجود مشتركاً بين جميع الموجودات لتزداد الدهن فيه طارفة في

م
د
ب
أ
١٧١٤٥

المخصوصيات والظن انه منع للشرطية وصحت كانت مستدلا عليها وصح صرف
منها الى مقدار دليلها وكانه قبيل الشرطية عرضية وقولك بيانها
لوم يكن شركا كان محتضرا بالقياس الى جميعها هو ربط لجواز ان لا يكون شركا
من الجميع ويكون شركا بين الممكنات وحدها وان اردت ان لوم يكن شركا بين جميع
لكان محتضرا ولو بالقياس الى بعض الموجودات فهو كذا لخصا ص على هذا الوجه
لا يستلزم التردد فيه حال التردد في المخصوصيات لجواز ان يكون الوجود مع الاضطرار
المذكور شركا بين تلك الموجودات كما لمكانات فتردد بين خصوصيات الممكنات من لوم
والعرض مع الجزم بالوجود ويعبر بالجواب ان معنى الشرطية هو ان الوجود
لوم يكن شركا بين جميع الموجودات لتردد الدهن فيه حال التردد في المخصوصيات
والدليل عليها ان لوم يكن شركا كذلك لكان محتضرا في بعض الصور قطعا فلينظر
من التردد في المخصوصيات في صورة لا تضاهي التردد في الوجود وذلك لان
فيه لكله الى باط اذ يصح الجزم بالوجود مع التردد في خصوصيات الممكنات
والمكن ان تقسم عليها ومنهم من صرح معارضة لدليل الشرطية وقررها هكذا لوم يكن
الوجود شركا بين الكل وكان شركا بين الممكنات جاز التردد بين خصوصيات
الممكنات من الجواهر ولا اعتراض مع الجزم بالوجود فعلى عدم الاشتراك
بين مستلزما للتردد في الوجود حال التردد في المخصوصيات في بطلان الشرطية
التي اذ عاها المستدل لم اجاب عنها بان تقدم شرطية المعارض شركا
لاشراك وعدم باعتبار الاشراك مستلزم حوان التردد بين الوجود والعرض
حال الجزم بوجود العلة كما بين وباعتبار عدم الاشراك مستلزم عدم جواز التردد
منها حال الجزم بوجودها فكون شرطية المعارض باطله وهذا فاسد
لان جزم عدم شرطية عدم الاشراك بين الكل لعدم الاشراك الكلية
فلا سلم عدم الجواز المذكور **قوله** متخذ في جميع آهيات المعلوم

وذلك لعدم التمايز في السلوك العورات **قوله** واللا بطلان المحصر العقلي بالوجود
وتقطيعه لان مفهوم التسميم ان الشيء موجود بوجوده خاصا وليس بوجوده اصلا
وذلك ليس بمختص لجواز ان يكون موجودا بوجوده خاصا آخر فان **قوله** لا يوجد بهذا
التسميم ان الشيء موجود بوجوده من الموجودات وليس بوجوده اصلا لم يبطل الخصا
فلت اخصر ح انما يكون بالملاحظة لفظ الوجود وتسموله لسلك المعاني المتعددة
التي وضعها زانها فلا يكون حصرا عقليا معوبا بل استقرايا لفظيا ويجزى ح ان
تسميم الشيء الى الوجود وتقطيعه بما يحرم العقل بالاختصاص مع قطع النظر عن اللغات
واوضاعها **قوله** لا لم ان مفهوم السلب واحد فاذا كمن عدم تميز السلوك للوحدات
انما هو بالنظر الى بعضها ولكن لها ما تميزها الايجابياتها ووجوبها ولو سلم ان السلب
مفهوم واحد لاعتد فيه قطع الاضداد والتباين المتصور بضرورة ان رفع
المتعدد متعدد في الجملة ولم يحجج الى ان يضم اليه بطلان المحصر العقلي **قوله**
لكن يكون كل من السلبين شركا في مطلق السلب ضرورة صحة جعل مطلق السلب
عليها الدلالة على الاشراك هذا التقدير يعينه صار في الوجود من السلب كما
فيه لا يسمى اشراك السلب في مطلق السلب بل اشراك سلبها عنده هو لفظ
العقل السلب كما في الوجود سواء **قوله** لم يحرم بالاختصاص كيف الجزم بالاختصاص
مع ان معناه زيد اما ان يكون موجودا بوجوده الخاص واما ان لا يكون موجودا
بوجوده الخاص وهذا تردد بين النفي والاثبات بحرم العقلا بالاختصاص فيه
بديهية وكما لا واسطه بين اثبات مفهوم عام وسلبه كذلك لا واسطه بين اثباته
خاص كسلبه **قوله** بل طلبتها اخر هذا الطلب كما تنوع نظر الواجب بالنظر
ولما اذا نظر الخفا ببل المعنى فلا محال لتوهم الطلب كما تنوع نظر الواجب بالنظر
قوله ضرورة وصحبت اشراك تعدد التسميم بالاقام وذلك لان التسميم ضم
الى اشراك وحققته ان يضم الى مفهوم كل قديمه فخصيصه مجامعه اما مقابلة

وجود الوجود
الخاص وان كان
الخاص في التسميم
ان معنى الوجود
الخاص في التسميم
فانما هو الوجود
الخاص في التسميم
فانما هو الوجود
الخاص في التسميم

وذلك

او غير مقابله بمجيب من الضمام كل قبل اليه قسم فلا بد ان يكون مشركا في اسمه
 بخلاف لتدريه فانه لا استلزام اشتراكا كما في المفصلات وودجري والوفا
 الحقيقية كما في الحملات الشبيهة بها القولك زيلها ان يكون قائما او قاعا ليس
 تقسيم الوجود والقيام بالطرف الى نظره على ما قبل المسمى لصحة مع قطع النظر عن
 باسرها كما سنذكره **قوله** لانا قطعنا المطر عن لفظ الوجود قيل للاشعري
 ان يقول اذا وطول النظر عن لفظ الوجود لم اجد الامعان الحقائق المحتملة كالاساس
 والنفس وغيرهما وليس هناك امر غير ذلك بل عليه لفظ الوجود هو طولهم معار
 مثل ولا يخفى انه جرح عن الانصاف لان البداهة مع قطع النظر عن اللغات كلها
 تشهد بان الموجودات لها اول مشترك فيها ولما جعلتها معا عن الموجودات **قوله**
 واعلم ان هذه الوجوه سميات لا براهين اذا اشتراك الوجود من حيث المعنى بداي
 لا يقال هذا الكلام لعينه جار فيما ذكره العام لبداهة تصور الوجود فلا يكون
 للمفرد الموجود هناك كثر يقع ايضا لانقول البداهة هناك هو الحكم بان تصور
 بوجه ما بداهي وذلك لانواع فيه اما الفاعل في كون تصور بالكنه تدريا وذلك
 كما ما راع في حصوله فضلا عن كيفية حصوله **قوله** لعدم تصور طرف في ذلك البداهة
 على الوجه الذي يوقف عليه الجزم وتيد فعلى هذا يتوقف جزمه على قولنا
 تصور به طرفه على وجه يوقف عليه الجزم والوجه المذكورة اتمه ولا تعيد
 والجواب ان اصباح البداهي الى العلية بالنسبة الى بعض الافعال اما هو نوع
 صفاته وفيه وذلك لا يتصور في حقا لتصوره لتخصر العلية في القولك ان رجع
 بالذكرة صفاته لا بطرفه وانما سمها على ان اجلي البداهيات اعني لاويات
 تصور منه صفاته وتوقفه فيما تذكره **قوله** والمنع والمعارضه مما ذكر
 في معرض المسبة لا يجدى كثر يقع قيل من البين ان ليس كل منهما على كل
 بل لا بد هنا كمرئنا نسبة مخصوصه وشرايط معينة فاذا منع حصول ذلك الما

لعمد
 من ذلك
 من ذلك

والشرايط لم يرب عليه المقصود كما لم يرب على الدليل لمنع مقداره فاما المقصود منه
 وكذا اذا عورض كاشافيه فتخصيص المنع والمعارضه بعد التمسك بالوجه له
 واستقيم ان المقصود بالاستدلال اثبات المدعى في نفسه اعني انهما لم يوتد في نفسه
 فاذا منع او عورض اصحح الى دفعها والافات المقصود بالكلية واما التنبه
 فلم يقصد به اساءة لغويات بالمنع او المعارضه بل منه السامع ليدويه فاذا منع او عورض
 فاقسمه له ولا تنجح ذلك في يدويه المستغنى عن اثبات ولا يشك انه المقصود
 لاصلي في هذا المقام وان لم يكن مقصودا بالتقوية فعقد لا يجدي كثر يقع لعين لعدم
 قدسه في بئوت المدعى لانه لا يجدي نفعه اصلا **قوله** لم يناع فيها اصلا
 للاشعري ومن يابعه فالرهم قالوا بوجود كل شئ غير ما هيته وهو لا ريب عن عدم
 وجوده مطلق مشرك ووجود خاص هو فرد له بل ليس هناك الاحتياقي
 متخالفة لفظ على كل واحد منها لفظ الوجود اشراكا لفظا واما التباين
 ما ستره كمنع فعدم وجود مطلق مشترك بين جميع الموجودات وجود
 خاص بكل موجود وهذا الدليل اعني الوجه لتداول الجنب على الاشتراك
 انما يدل على ان الوجود المطلق المشرك راد على المائيه ولا يدل على
 كون الوجود الخاص راداعليها الا ان سميت ان المطلق بعينه اخص الخاص او غيرهما
 بل القولك عرضي لافراد **قوله** فلينم ان يكون الماهيات ايضا متحد فليس كذلك
 ذهب عنه من العرفية الى الاسباب الواقعة الادات واجرة الامر كمن فيها اصلا بل الصافات
 التي عينها هي حقيقة الوجود الملهمة في صدرها وان شئت بالشمس وسميات لا يمكن ان لها تشد
 تقوية اعتبارية بحسب كبريات الوجودات وتباين وتوهم من ذلك اقد حقيقه في الما
 على لفظ ذلك لم ياذكر من عدم اتحاد الماهيات ولا تم ايضا اشتراك الوجود بل الوجود
 فكما اصلا **قوله** هذا جرح عن طول العقل فان بداهته شامدة بقدر الوجود
 تعدد اصفيها وانها ذوات وصفات متخالفة بالحقيقة دون الاعتبار فقط والذاهب
 الى ذلك المعاني بدعونا استنادها الى ما سئفا لهم ومث هذا لهم وانه لا يمكن حصول الماهيات

ليقود

العقل ودلالة بل يعرفه كالحسن في ادراك المعقولات واما المقيدون ^{بمجرد} العقل
 والها يكون بان ما شهد له العقل فقول ما شهد عليه فرد وانه لا طوره وانه
 يعرفون ان تلك الكاشفات والمساكنات هل يتغير صحتها ما ولة ما تراه في العقل فهم
 بشهادة بدية عندهم مستعملون عن اقامة برهان على طلال امثاله كقولهم
 نحوهما كما بين لا يلفظ اليها **قول** لو كان داخلها كان لهايات التي برهان
 الوجود اذ كان داخلها في المهيئات الموصولات وجزءها لا يكون ذاتيا لها لجزا
 ان يكون جزءا غير محمول واما المتضمنة على هذا التقدير اعني الموجود فلا يلزم ايضا كونه
 ذاتيا لان المسوق من غير محمول استعمل على سببه في ضاربه عن هاهنا المركب ولو سئل كونه
 فلام انه جبره لوان لا يكون كالمشرك فلا يتم ما ذكر من لامتيا بقولهم موجودا
 على كونه صبنا وبها عنه بانه لما كان محمول جميع الموجودات وجب اعتبار بعضها
 باجزا اخر موجودة سواء كانت تلك الاجزا محمول او غير محمول لم ينقل الكلام الى تلك
 الاجزا الاخر وسقط **ويقول** محبان يكون الوجود جزءا لها اذ الفرض ان الوجود
 جزء الموجودات باسرها وانه المطم من غير اضيق الى كون الوجود ذاتيا صبنا
 وكون الاجزا الاخر فصولا **قول** لان محققها يتوقف على تحقق جميع اجزائها
 الغير المتناهية الذي هو محتمل اذا كانت الاجزا صوابا لعلم البرهان
 على امساع ان مجموع في كساح امور مرتبة عن متناهية واما اذا كانت عقليه
 لا تحقق لها في الخارج متباين فلا دليل على استحالة اذ عانت امتناع العقل
 المهيبة بالقياس الى التقى للخاصة عن ادراكها صلبا لا سماعي واما التقى العامة
 فيكون ان تسامها بلتها فيها اللهم الا ان يقال ترتبها في وجودها ان تلك التقى
 تسلسل بط كافي الامور العديدة فلزم امتناع عقليها ما لكنه مطلقا **قول**
 ولامت شي ما ذكرتم لا اتحاد المهيئات ولا ترتبها من جزا غير متناهية اما
 عدم لزوم اتحاد جميع المهيئات على ذلك التقدير اعني كون الوجود زائدا
 في بعض ويب او جزا في بعض ونظ واما عدم لزوم ترتبها من اخر غير متناهية

لعمري ان يكون الوجود زائدا على ههنا الفصول فلا يلزم ان يكون لها حضور اخر الى الابد
قول لانه ان امضى العوض مدعا لا يتنفي شيئا من ذلك بل المتضمن العوض
 والصورك العديدة هو المهيئات فلا يلزم محذور **قول** اذا كان مشككا يكون زائدا
 في اجمع الذي يلزم من المشكك ان لا يكون ذاتيا في الامتصاص ولا يلزم منه ان
 عرضيا في الكل لجزا ان يكون ذاتيا لبعض عرضيا لبعض اخر على انه مسلم ثم هاهنا
 على امتناع للاختلاف في المهيبة والذاتيات ما لشكك واقرى ذكره على ذلك
 انه اذا اختلف المهيبة والذاتيات في احترامات لم تكن ماهيتها واحدة ولا ذواتها
 واحدة وهو منقوض بالعارض ايضا للاختلاف بالكل والنقصان بنفس المهيبة
 كالذات والذات غير من المنقار لا يوجب تغيير المهيبة **ويقال** لا يجوز ان
 الوجود طبيعة جنسية تحتها افراد مختلفة كما لا يتطابق منها لفظها
 كما ان العارض من المقول المشكك عندهم مفهوم واحد في نفسه ومفوقا على
 ذوات مختلفة بذواتها في حالات ذلك العارض **قول** وما عني المطم
قيل المطم اذ الوجود على المهيئات واللائم من كونه مشككا زائدا
 على افراد التي هي الوجودات الخاصة ولا يلزم من عروضة للوجودات
 الخاصة عروضة للمهيئات لجزا ان يكون الوجود العارض والمعرض
 معاد اصلين في المهيئات فلا يكون اللان من المشكك غير المطم ولا سلبا
 وهو مدفوع بان حاصل قوله اصليته اذا كان مشككا يكون زائدا في اجمع
 ان الوجود بالقياس الى المهيئات ان كان متساوي المحصول فيها لم يحصل
 بالعدد والحرس والعروض سواء على امساع اختلاف مضمنا كما مروا لم يكن
 متساوي المحصول فيها بل كان مشككا بالقياس اليها لزم خروج عنها
 وهو غير المدعى وكان هذا القابل ليعم ان التساوي في المحصول والاصلا
 فتم حصان بالامور المحمولة معده التي يحل عن ههنا او ان المتع اختلافها والسا
 بالقياس الى ما هي ذاتية له دون الاجزا التي لا يحل والصحيح ان لا فرق **قول**

والمعتاد في العقل والوجود...
فإن العقل لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...
والوجود لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...
فإن العقل لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...
والوجود لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...

الوجه الثاني ان العقل الوجود مستقل عن فعل المهيبة اي يعقل المهيبة ولا يعقل
وجودها اعترض على هذا الوجه بان محصله ان استصور المهيبة والصدق وجود
فالمهيبة مطبوعة اي تصور او الوضوح من علوم اي تصديقا فلا يمتد الوسط
واجيب بان المراد كما نفهم من الشرح ايضا ان استصور المهيبة ويشك في
وجودها فلا يكون عينها والا لما أمكن الشك في كونها ان تبورت الشئ ليس
ولانكون ايضا فانيا لها لانه من الموت لما هو ذاتي له وهذا انتم ان لو كانت
المهيبة معقولة بالكنه فانها اذا كانت معقولة لكانت لها جازا ان يكون في اعتبارها
موجوده فضلا عن اعتبارها اليها او لا يرى ان العنصر لما كانت متفوتة باعتبار
مدير البدن لانه في تعرضه للاسنان حو من مبرتها بالبرهان مع زعمهم ان
الجور صحتها وهذا الدليل لونه لمدل على الوجود الخاص زائد
ايضا في المهيبة التي يمكن جعل صحتها مع عدم العقل وجودها
قوله فان يعقل وجودها في الذهن غير وجودها في الدهن لا يعقل
لغنى ان العقل المهيبة هو وجودها الذهني فاد العقلت كانت وجوده في
لكن لا يكون من يعقلها العقل غير ما يكون وجودها الذهني حاصله ولا يكون
معقولا لان العقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ
او لا يكون الحاله فيها فان العقل المجرد لذاته لذاته لا يكون حاصله
من ذاته في ذاته وذلك لان ذاته صاحبه لذاته اذ الشئ لا يقبض عن ذاته ولكن
اقوى من حصوله في ذاته اذ كان ذلك اعتبار حضوره لانه مغايب
لا اعتبار من حيث هو وكذلك العقل الامور الحاله فيه كالصور الذهنية العالم
بالمعنى انما هو حضوره وانها عند المدرك لا حصول صورها فيه فالمعنى
في ادراك الصورة الذهنية لا يحتاج الى حصول اخرى من غير من لا يبلت
هشها المحقوق العقل بالذات ومختلفا باعتبار اذ لا بد من المعاني المعنى
الهاضي صبر معقولة كما يحذر العقل والمعقول والعقل ذاتي ادراك

فإن العقل لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...
والوجود لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...

المجرد نفسه ومختلفا اعتبارا واذ كان ادراك حضوره لمدركه عند المدرك
ببني فلك عما حضوره واعلم الله سبحانه جمع لا شك كذا مر هذا العقل كما
لحقيقة **قوله** اصبت لانه لو كان لعل المهيبة مستندة لتعمل وجودها اي
انه اما عينها او حزمها كما يدبر عليه قوله اذ سجيل الشكل في انصاف المهيبة
لغنى ولراد بالمقوم الذي بالاعم المساو للذات **قوله** فاما العقل المهيبة
وغيرها وشك في وجودها الذهني والخارجي ولذلك اصبح فيها اطا
اقامة البرهان وتجه عليه ما من من ان ذلك اوردت العقل بالكنه وهو منع
وان اردت غير فلا طائل بحته **قوله** ولا ينبغي ان يقال لا يعقل المهيبة الا سطح
يحيط به خطوط الله ومنه معقول بكلامه لان المهيبة ليس من المهيبة كما عبا
التي يلغى في تعريفها العاصم بل من المهيبة الحقيقية فلم قلت ان كمال صدقة
هذا الموجود الخارجي في وجوده فلو هذا الذي ذكره لا غير وهذا في
جميع الحقائق لانه لا يكون شئ منها معقولا بالكنه **قوله** فان يجوز ان يكون
المهيبة التي استصورها لغنى ان المدعى كون الوجود في النظر وما ذكره على تدبير
صحة اجايد على كونه زائلا في الحقائق التي تعقلها هاهنا كالمثل واضحا دون
التي لم يعقلها بخصوصياتها محو ان لا يسفل يعقلها عن العقل وجودها **قوله**
اصبت لانه على تدبير الاستواء لا يجوز فله ما يعرفه سائقا من انه حوز على تدبير الاستواء
لاضلاف بالنفسه والمجنسه والعرضيه مستندا الى اقتضا غير الوجود ذلك الى
اقتضا اياه المنافي للاستواء **قوله** وعلى تدبير الشكل يلزم كونه زائلا كما ذكرنا
مدركه على ما يدبر عليه ما قد بيناه في الوجه السابق فلا توبين **قوله** ان
الثالث ان لا مكان مسحق لا يردم بحقيقة في نفسه بحسب الخارج بل حصوله
للشياء وانصافها فان انصاف الوجود بالامور لا اعتباره حايض معقولا
الخارجيه منصف في نفس الامور بالمكان وان لم يكن لا مكان موجودا

فإن العقل لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...
والوجود لا يعقل الشئ لانه لو كان يعقل الشئ لكان يعقل كل شئ...

قوله لو كان نفس الماهيات او اطلاقها لم يكن نسبة الماهية اليها والى سلبه على السيرة
 وذلك لان نسبة الشيء الى نفسه لا يكون كنسبة الى سلبه وارتفاعها بضرورة وكذا الحال
 في نسبة الشيء الى جزئه والى سلبه كذلك المعنى ومنه الدليل يدل على زيادة الوجود على
 الماهية في الماهيات سواء كان وجودا مطلقا او ضاها ومنهم من قال للذي يزعم ان
 الوجود نفس الماهية يقول ان بعض الماهيات تقتضي لئلا يكون ملك الماهية في الخارج
 وهو الواجب لذاته وبعضها كالانسان مثلا يحتاج في كونه انسانا في الخارج والوجود
 لا في تحقق امره بل في عاونه وذلك هو الماهية ليس هناك امر يكون نسبة الماهية
 اليه والى سلبه سواء وان سلم فالغايرة لا اعتبارية كافية كما في ادراك الاسباب
 نفسه فلا يلزم من تحقق الامكان تححقق وجود مغاير للماهية في المفهوم كما عاونه
 ولا يذهب عن ذلك ان يكون الماهية ملك الماهية في الخارج مفهوم مغاير للماهية
 قطعا وهذا المفهوم هو المسمى بالوجود لانه كونه الماهية في الخارج الا انه
 زيد عليه قيد وهو قوله تلك الماهية وجم يقول ان الماهية لغزاتها
 لا تصاق بذلك المفهوم ولا عدم التصاقه كان هناك مفهوم وراه الماهية نسبة
 الماهية اليه والى سلبه سواء وقد تحقق الامكان بمعنىها وى النتيجة ما قوله
 وان سلم التوجه هو انه لا استدلالا بالامكان نسبة خصوصية طرفين متقاييرين مستفيض
 حتى يعرف ان الغايرة لا اعتبارية كافي في الالكان تخصيصا لاسد لان الامكان
 لها الجريانية في الوجود بعينه بل استدلالا ذكرناه من ان نسبة الشيء الى وجوده
 لا يكون كنسبة الى سلبها ضرورة **قوله** ضرورة عدم توقف حمل الذاتي
 على الاستدلال لعدم ما فيه من ان ذلك اذا كان ماله الذاتي محقولا لا ماله موعبرا
 في معنى من الماهيات **قوله** وهو ناقص منع لزوم الساقض ان معنى قولنا
 الماهية ليست ماهية في الخارج ان الماهية المعقولة ليس من افرادها ماله او اطلاقها
 ولا ساقض في ذلك وهو مفرغ مان وذلك لانه ذات خارجي يستعمل على معنى

نسبة الماهية
 الى سلبها
 وهو المستفيض
 مستفيض

لو كان نفس الماهيات او اطلاقها لم يكن نسبة الماهية اليها والى سلبه على السيرة

الكون في الخارج وقد اعتبرت مغزوا وولاد الماهية ولم يثبت في ذلك ان نسبة الى الافراد
 واصله في الحقيقة ان الماهية ليست بوجودها في الخارج فلو كان الوجود الخارج عن الماهية
 المفهوم من سلب الوجود عنها سلبها عن نفسها بالمعنى المتبادر من سلب الشيء عن نفسه لا بالاول
 الذي ليس فيه وهذا ما قلناه من اطلاق سلبها الذي عن نفسه بحسب الخارج ما بين
 لكونه ان لا يكون موجودا فيه فلا يكون موجودا بعينه فذلك لان ماله في الحقيقة الى سلب الوجود
 عنه ولو كان وجوده في الخارج عينه لم ياصلنا فادام بكل الانسان موجودا في الخارج
 وعلم الانسان ليس انسانا في الخارج هي كان صادقا ومحصوله ان الانسان
 موجود في الخارج واما اذا اعلنت ان الانسان اصلا هو بقطعا

قوله يلزم برهين لواجب هذا يدل على ان الوجود اطلاقا في الكل
 والاطلاق من ذلك كونه خارجا في الكل فان اجيب كما سبق من ان ذلك لا يكون
 على عدد الاستوار وعلى تقدير المشكك كان زائدا في الكل وهذا سبق ايضا واعلم ان
 الشارع صرح اولا بان هذه الدعوى ايضا ضرورية ولان الوجود المذكور يشبه
 انسان الى المنوع الذي يورث عليها لا يحصى كثير يقع لان المدعى اظاهر التبع
 مستغن عن الاثبات فالمقصود ملك الوجود لانه لا للتباين عنه بالتفصيل في الوجود
 الفاصلة واما البصير بالسليم فكما ذكرنا استراكل الموجودات في حاله فسادها
 عن الموجودات كما ونسب في العربة بالوجود والكون في النار نسبة هت ووجود
 كذلك يدرك ان مغزوها خارج عنها بوصفها وحمل عليها نعم الحقائق الموجودات
 وصحة تلك الحالة وكيفية قيامها بها وحملها عليها ليست معلوم بالكد ولا يضر
 ذلك في الجزم بالاشراك والزيادة بداهة **قوله** على معنى ان مفهوم الماهية
 من حيث هي ليس بضررها ولا اضدادها اطلاقا في مفهومها لعل معنى ان مفهوم الماهية
 مفقود عنها وجم اما ان يريد معكنا ونقال ان قلم الوجود بالماهية فاما ان يكون
 شرط وجودها او شرط عدمها فالجواب منع الحصر فانه يقوم بالماهية من حيث هي

وان اردت ان تصور عدم الوجود
 على انه وجود غير الوجود
 فانما هو وجود غير الوجود
 فانما هو وجود غير الوجود

لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم كما ان كل قام بشئ كما الساقن بالجسم مثلا انما يكون قوامه به
 لا بشرط حصوله ولا بشرط عدمه عنه وانما ان يرد ههنا وبها ان قوامه بها ايا في زمان
 كونها موصوفة او في زمان كونها معدومة فلا يكره منع الحصر اصلا والزم
 العواسطه قطعا بل يختار ان القيام في زمان كونها موجودة بهذا الوجود لا يوجد
 اخرى بلزم بحصول الحاصل كما في قديم البياض بالجسم **قوله** بل الماهية الكانت
 وكونها وجودها قابل كونها اما ان نسبت لها في الخارج او لا فان لم نسبت في الخارج
 كونها كاعراضه في الخارج عن الكون فلا يكون موجودا في الخارج بل معدومة
 فيه ههنا وان نسبت في الخارج كونها فلا يكره ان النسب في الخارج غير ذلك
 الشئ في الخارج فيكون متمنا عنه في الخارج اذ الغرض ما زوجه للماهيته هو
 ان هذا الكون المتمنا في الخارج ليس غير الماهية ولا جرمها ولا زاده عليها في الخارج
 بل قيل واعلم ان الماهية من كلامه ان زاده المعقول على العالم في الخارج
 انما يتصور اذ كان المعقول موجودا بوجوده مغايب لوجوده القابل وتوهم
 اذ يتصور ان وجود واحد كالوجود والماهية فان الوجود موجود بنفسه
 لا يوجد مغايبه والماهية القابلة لموجوده به فالمتقبل التزايد في الخارج
 اما موجوده ان في الخارج وجودين مغايرين واما وجوده ماهية موجودة
 مرادة المتقبل في الخارج على ما لم يتصور على وجهين بل ان وجوده ماهية
 واحد فلا بد له من ايل على نفي جوان لاخر ونحن نقول اذ اطلنا ريد موجوده في الخارج
 مثلا فنقولنا في الخارج ان تيسر الحيز يد كان طرفا لوجوده وان قيل الوجوده
 كان طرفا لنفس الوجوده ثم ان الموجوده في الخارج بلا اختيار وانما كان
 الخارج طرفا لوجوده كزبد في مثالنا هذا وانما الذي وقع الخارج طرفا
 كالوجوده في مثالنا فلا يكره لكونه موجودا من الموجودات الخارجة فان اقل
 لا يركل في ان زيد موجود في الخارج وانما ان وجود زيد موجود في الخارج

ما لا يركل منه فموضوع الخارج طرفا لنفسه لا يستلزم وقوعه طرفا لوجوده ذلك
 او لا يرى ان قولك زيد تصف في الخارج بالسواد صادق وقطعا وتذرع
 الخارج هنا طرفا لنفسه ايضا وان قولك ايضا في زيد بالسواد موجوده في
 الخارج ليس صادقا واصلا كيف والسلوب والنسب الى الوجود هما في الخارج
 بلا استثناء يقع الخارج طرفا لها انفسها للوجودها اذ المهم هذا المقول
 المهمة اذ كانت في الخارج اي وحده في سلك في سلك من الكون في الخارج على
 ان في الخارج طرفا لنفس الكون ولا يجوز ان يقال سلكها في الخارج الكون على
 ان يكون الخارج طرفا لبعوت الكون لها اذ لا يثبت شئ لآخر في الخارج
 بمعنى انصاف الاخر في الخارج وان لم يتصور وجود ذلك الشئ في الخارج لم يواز
 انصاف لموجودات الخارجية في الخارج بالامور لعدمه كنه بعض وجود
 ذلك الاخر في الخارج بديهية فان الشئ ما لم يثبت في الخارج اولاً لم يتصور انصافه
 فيه لم يهزم سواء كان وجودا او معدوما لو كان الكون باثنا في الخارج المهمة
 كانت قبل بعوتها ما نته فيه فكان لها قبل قيام الكون بها في الخارج كونها
 وجودية وقوله فلان لم نسبت لها في الخارج كونها كانت عاربه في الخارج
 عن الكون فلا يكون موجودة فيمردود بانها وان لم نسبت لها في الخارج
 كونها لكن ثبت لها في حد نفسها الكون الخارج فيكون موجودة ويلتزم
 من ان الموجوده الخارجية تكون الخارج طرفا لوجوده ولا يلزم من ذلك ان
 طرفا لوجوده وجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجيا ولا ان يكون طرفا
 لانصافه بالوجود للذم كون الموصوف ما سانه قبل لانصافه وعظم ما ورد
 ان الوجود الخارجية لانكون موجودا في الخارج والالتزام في الخارج
 بالمهية وكان لها قبل قيامها وجودا اخر فيه وما يقال من ان قيام كل صفة
 في الخارج موصوفها فرع على وجود موصوفها فيه معنى الصفة التي هي الوجود
 فان لا من معها بالعكس ليس شئ لان المدينة لا تعرف في ذلك من صفة

والاهم وجودها في الخارج
 والاهم وجودها في الخارج

اي وجوده موصوف
 الوجود فرع على قيامه
 ذلك الموصوف

نعم شهد بان قيام صفة الوجود لخصوصها لا يجوز ان يتوقف على وجودها
 ان لا يكون ماحها به قياما رصيا على نحو قيام الساكن بالجم لان
 من تلك القاعدة البدئية وكذا يقال من ان الوجود موجود في الخارج
 بذاته لا بوجوده لا على ذاته وان غير الوجود موجود بالوجود لذاته
 وذلك لان الوجود هو المحقق وما هو عين المحقق المحتاج في كونه محققا
 المحقق آخر بل هو محقق بذاته وما عدا المحقق محتاج في كونه محققا
 الى انضمام المحقق اليه ولم يزد كما لا ينقصه فانه مضمي بذاته لا يتصور ان يند على
 ذاته في نفس الامر وما عداه مضمي بالظن لا بذاته ليس عاجزا بقول عليه لم يصفنا
 من الوجود لو كان موجودا في الخارج لكان قيامه بالهية فيه يميز ان كان
 قبل قيامها فيه وجود آخر فيه ولما قيل من ان ايضا فانما ينف في الفكر
 الامر غير معتول الا اذا اعتبر هناك تقابرا اعتباري فكون لا انصاف
 اعتباريا لا احسب غير الامر بوجوده الهية في الخارج وجود خارجي
 لا موجود خارجي وكذلك لا يتوقف في نفسه لانه مضمي في نفسه
 اذ لم يمتصف بالهية في نفس الامر كما ان صلبها عن نفسه في نفس الامر
 ارتفاع النقيضان ولتلك السلب فرع تصور لا يجاب حيث لا يتصور
 الجواب لا يتصور سلب وليس كذلك من ارتفاع المعضيين في شي وانما ارتفاع
 المعضيين ان يتصور نسبة الارتفاع لاجها ولا سلبها وههنا لا يمكن
 ان يتصور نسبة وسما تكل بوضع هذا المعنى في قوله والوجود لا يرو عليه
 التمه هذا اذا قلت ان الوجود مفهوم كلي له اول وكيفية تصفها
 الهية سا تصفها كالموالم طور في كتب الفيزياء وماه راليه
 الفهم ايضا واما ان قلت ان الوجود حقيقة هي متحصصة في صفة انها
 لا تعود فيها نوع من الوجود ومعنى قيامه بذاتها لا اسطرقاتها عدم اصلا
 ولا امكان قطعا وهي حقيقة الولا جيب في معنى كون غير موجود

ولما كان الوجود في الخارج
 من تلك القاعدة البدئية
 وذلك لان الوجود هو المحقق
 المحقق آخر بل هو محقق بذاته

فان قيل قد يقال ان الوجود لا يكون
 في الخارج بل هو في القلب
 والظاهر ان الوجود في الخارج
 لا يتوقف على الوجود في القلب

انما الوجود في الخارج
 من تلك القاعدة البدئية
 وذلك لان الوجود هو المحقق
 المحقق آخر بل هو محقق بذاته
 الى انضمام المحقق اليه ولم يزد
 ذاته في نفس الامر وما عداه مضمي
 من الوجود لو كان موجودا في الخارج
 قبل قيامها فيه وجود آخر فيه
 الامر غير معتول الا اذا اعتبر هناك
 اعتباريا لا احسب غير الامر بوجوده
 لا موجود خارجي وكذلك لا يتوقف
 اذ لم يمتصف بالهية في نفس الامر
 ارتفاع النقيضان ولتلك السلب فرع
 الجواب لا يتصور سلب وليس كذلك
 المعضيين ان يتصور نسبة الارتفاع
 ان يتصور نسبة وسما تكل بوضع
 التمه هذا اذا قلت ان الوجود مفهوم
 الهية سا تصفها كالموالم طور في
 الفهم ايضا واما ان قلت ان الوجود
 لا تعود فيها نوع من الوجود ومعنى
 ولا امكان قطعا وهي حقيقة الولا
 جيب في معنى كون غير موجود

ولما كان الوجود في الخارج
 من تلك القاعدة البدئية
 وذلك لان الوجود هو المحقق
 المحقق آخر بل هو محقق بذاته

فان قيل قد يقال ان الوجود لا يكون
 في الخارج بل هو في القلب
 والظاهر ان الوجود في الخارج
 لا يتوقف على الوجود في القلب
 انما الوجود في الخارج
 من تلك القاعدة البدئية
 وذلك لان الوجود هو المحقق
 المحقق آخر بل هو محقق بذاته
 الى انضمام المحقق اليه ولم يزد
 ذاته في نفس الامر وما عداه مضمي
 من الوجود لو كان موجودا في الخارج
 قبل قيامها فيه وجود آخر فيه
 الامر غير معتول الا اذا اعتبر هناك
 اعتباريا لا احسب غير الامر بوجوده
 لا موجود خارجي وكذلك لا يتوقف
 اذ لم يمتصف بالهية في نفس الامر
 ارتفاع النقيضان ولتلك السلب فرع
 الجواب لا يتصور سلب وليس كذلك
 المعضيين ان يتصور نسبة الارتفاع
 ان يتصور نسبة وسما تكل بوضع
 التمه هذا اذا قلت ان الوجود مفهوم
 الهية سا تصفها كالموالم طور في
 الفهم ايضا واما ان قلت ان الوجود
 لا تعود فيها نوع من الوجود ومعنى
 ولا امكان قطعا وهي حقيقة الولا
 جيب في معنى كون غير موجود

لم يصدق كالمجاب عليه ضرورة الصدق الخارج على الجاهل بدوت المحمول الموضوع ^{لكن} والظلم
 لتبوت لافي الخارج ولا في الذهن لم يصدق بدوت المحمول لان تبوت من الخارج
 تدقق على تبوت لاخر في نفسه ولعلم بتحقق الوجود الذهني كما نرى في الحكم
 الحتمية ^{الاحتمالية} لا محاسبه الكلية كلها باطله قطعا وبطل ما قيل ان اللانم ما ذكره بطلان ^{الحتمية}
 التي لا وجود لموضوعها في الخارج لا لاطلاق كل الحقيقات الذي هو مدعاه
 اللهم الا ان يجعل المرصده الجزئية داخله في المدعى **قول** فانها باطله بل يدان
 الخارجيه لانكون صادقة بل يدان الكلية الماخوذة بحيل الخارج ليعتبر
 بل في الحقيقة جزئية فالقضايا الكلية الخارجيه باطله كليتها وان كان صادقة
 انفسها بخلاف القضايا الحتمية فان كليتها صحيحة وهي ايضا صادقة في ^{نفسها}
 وهي المعنى عند المحققين بل على ذلك القضايا الهندسية والحسابية ايها
 لم يثبت بخصوصية بالموضوعات الخارجيه بل بعلمها وغيرها لان تلك الحكم من لوازم
 الهيئات واما الخارجيه فالاعتبارها الظاهري من ارباب الفن قالوا اعتدلتها
 فان قلت لانه كان المحمول مختصا بالوجود الخارجيه او الذهني فكيف يصدق ^{النفس}
 حتمية لاستلزامه كذب الموضوعات الكلية **قلت** يجب هناك اصدقاها شرطية
 وذلك الصرا في مطلوبها **قول** وقد صغر المقدم بيان ذلك عند التبريد
 فتدل عليه لم يره المقدم هناك على ان قال الذي عتبه الجمهور في القضية ^{المحمولة}
 ليس الا ههنا لا اعتبار فليس بما ذكره الشارع ولا المقدم ما يبطال الخارجيه
 واعتبار الحتمية **واقول** قد بطل المقدم الخارجيه هناك ^{ما ذكرناه} بل هي
 وادى بان قولنا كل د اسنيد عرصتين ^{محمول} كان فانما بالخلاف على محمولها
 مطه فانها سقطا بقا وسفطان قضية صادقة ولا ننظر فيها الى وجود ^{موضوع}
 في الخارج بل الى ماهيتها ثم قال الخارج الموضوع ان وضع مع كونه موضوع التي
 الخارج صحيح الا ان الوجود يكون صفة موضوعه مع الموضوع جزئية وظل
 فيها منهم ^{موضوع} اذا اطلق وبطل ايضا بغير المناظرين للحقيقة ^{ويعلم على}

الذهنية التي اعتبرها صاحب المنزلة قال لعدة اكره اذا اظهر لنا الوجود الذي ^{كورها}
 فليس غير المدعي المتعارف الذي يستعمل الجمهور من المحصلين او رء كلاما محسوسا
 ما ذكره الشارع في غير الحقيقة يقول عن قال لم يره المقدم هناك على ان رء بلا ^{اقالة}
 واعلم ان ما ذكر من الدليل على الوجود الذهني راجع في الحقيقة الى اسد بول عليه
 في المشهور ومنها ان الحكم بامور تدوئية على الوجود لها في الخارج كالمجتمع
 القضيض فان الحكم على المجتمع مثلا بانه احصر من الموجود واعلم من شريك الباقي
 وانه معلوم ومقابل الممكن الوجود الى غيره ذلك من الحكم كالحجابه الصادقة ^{بلا}
 فلا يدان كون موضوعها ثابتا في الجملة واذا لم يرد في الخارج فهو الذهن واعلم
 بوجوده لاول ابل ان اردت بالامور التدوئية امور ثابتة في الخارج وان اردت
 بها امور ثابتة في الذهن وذلك مصادرة على المط لانه الكلام في التبوت الذهني
 فكيف سدد عليه وحواله ان المراد بالمدوسه مالمس السلب اظلا في مفهومها
 وانما اعتبر التبوت ههنا المعنى اصرازا عن المرصده السالبة المحمول فان صدقها
 لا يستلزم وجود موضوعها لان صحتها راجعه الى معنى السالبة ضرورة ان
 افتقار شي عن امر مستلزم انصاف لاخرها تفقار الشئ عنه وما لو كسرت الاصل
 عليها الا بالاعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يستلزم وجود الموضوع فكذلك ^{رها}
 واذا كان لا محمول تدوئية السلب في مفهومها كان الحكم بها احبا حقيقيا
 لا راجعا الى السلب لما في اكل رءت الحكم بان تلك الامور التدوئية ثابتة في الخارج
 للموضوع المذكور وبطل قطعا لان صدق مثل هذا الحكم موقوف على وجود
 الموضوع في الخارج وان رءت انها ماله في الذهن كان ذلك فرع الوجود ^{الموضوع}
 فيه وكان مصادرة ايضا وحواله انما مدعى ان الحكم بتوئية الموضوع في ذل الامر
 ويعلم ان ذلك الحكم صادقة ويكون تلك الجزئية الموضوع محسوس الامر وذلك
 موقوف على وجوده في نفس الامر واذا لم يرد في الخارج فهو في الذهن التام ^{الامر}
 ان اردت بالوجود الخارجيه مالمس في قوتنا المدركه فلما تم الحكم على امور

اصح

لا وجود لها في الخارج بكل ما يحكم عليه هو ثابت في المباحث العا ليمثلها عليها لا يثبت
 بأسرها في وجودها خارج موصفا المدركة تكون موجودة في الخارج بالحق
 المذكور ولن اردد به ما ليس في قوة ادراكه مطلقا الرضا وجودها في حق
 ادراكه غير قوتنا وتكون الغفلة كذلك الى الوجود في تلك المدركة كافي
 في الحكم عليه ولم نستلحط لان المسانع فيه وجود لاشياء في قوتنا المدركة وقوا
 انا لانها بالوجود الذهني لا وجودا مغايرا للوجود الاصيل الذي هو مصدر
 للثبات ومظهر للاحكام فان النار مثلا لها وجود به مصدر عنها آثارها وظهور
 احكامها من الحراق والاضاءة وغيرهما وهذا الوجود يسمى وجودا عينيا وصار
 واصيلا ومعلوما لامر به اما السراخ في ان النار يصل لها سرور تلك الوجود
 وجود آخر لا يربط عليها تلك آثارها واحكامها سواء كان ذلك الوجود الاخر
 في قوتنا المدركة او في غيرها موجودة الاشياء في المباحث العالية كافي لنا ولا حاجة
 بنا الى اثبات وجودها في قوا وهذا الوجود لاخر يسمى وجودا ذهنيا
 وظاهريا وغير اصيلا فان قيل شبه الغفلة بداعي ان المسانع فيه وجود لاشياء
 في اذ هاننا ولدت تلك الشهادة جارية في وجودها في القوت المدركة مطلقا
 الا انهم ذكروا الذهب و ارادوا النقص المدركة وايضا اذ اثبتت للاشياء وجود
 علمي في اجملها لفظ انها موجودة في اذ هاننا لكونها مطوقة لنا ولو بوجه ما
قوله واما حصول صورها وانشاها في غير فلا يوجب الموجود في الذهب انما يكون
 منفذ لاشياء رد عليه ان الصورة الحاصلة من الحرارة في الذهب مثلا اما ان يكون ماهية
 الحرارة او لا فعلى الملقى الوجود للحرارة في الذهب بل يكون ما في الذهب امر واحدا
 في الماهية للحرارة ولا يصح ان الاشياء وجودا خارجيا وذهنيا لا يشارك الوجود
 التي في الذهب الا وجود صورته فيه وان كانت مخالفا لغيره في الحقيقة لا يتصور
 ما نسكو به ان علم وجود لاشياء انفسها في الذهب لان الحكم على المتع مثلا انما
 يقتضي بلوغه في السموات امر مخالف في الحقيقة منه وعلى الاول يلزم ان يكون

الذهن صار وباردا اذ لا معنى للحار والبارد الا ما فيه ماهية الحرارة و ماهية البرودة والوجود
 ان الموجود في الذهب ماهية الحرارة لكنها موجودة بوجوده على غير اصل لا يربطها
 آثارها ولا يظهر فيها احكامها وكون محل الحرارة موصوفا بها من احكامها المتعلقة
 بوجودها العيني وكذلك تصادها مع البرودة اما ما في الوجود العيني دون الظاهري
 وبالجملة اذ كان الموجود في الذهب ماهية الحرارة بوجوده غير اصل لم يلزم مشاركة
 الموجود الذهني للوجود الخارجي الا في لوازم الماهية وما ذكر من ان تصاد في المحل
 والتضاد ليس من لوازمها بل من لوازم الوجود الخارجي ولوازمه وهذا المحقق
 يندفع جميع ذلك كون المراد في هذا المقام هذا هو وقت الوجود ان يكون الصورة
 الذهنية محالفة لما في الخارج في الماهية واللام يكن العلم مطابقا للمعلوم ولا حرج من الحكم
 على الذهني شي بان ذلك الخارج محكوم عليه بذلك الشيء وفيه محتمل لانه لم يثبت
 العلم للمعلوم الموافقة في تمام الماهية واذا تصورنا شيئا ولدت في الذهب صورة
 في احكامها على ذلك الشيء فيكون صورته انه الحكم عليه لا يحكموا عليها ولا يحكمنا
 على تلك الصورة و قد لا حرج من الخارج كذلك قبل او ايضا لانا اذ لا احفظنا الصور
 الخيالية ووجدناها بحيث لو وجدت في الخارج كانت جبر لاشياء التي تصورها
 بحيث لا يعدم عنها شي من احوالها لشهد بذلك رجوع الان الى ما طرقت فيها وكون
 الصورة قائم بالذهن مع ان تلك الاشياء قد تقوم بنفسها لا مدح فما ذكرنا لان الجوهر
 ماهية اذ وجدت في الخارج كانت في موضوع وقد يقال لامر المذكورة
 اعني الحرارة والبرودة ويطاوعها اما المحقق يتقابلها في ما بل هو الذهب لقبها
 ولما يلزم اصحاب يقع به الانعام **قوله** لكان في ما بهما متصيا لخصوا في الاعيان
 هذا ما يلزم اذ اقبل ان ذلك الجوهر يقوم ماهية في الاعيان كاقبله واما اذا قيل
 يقوم بها حريش هو ويرد عليه حضورها في الاعيان فلا ولا وان يقال لبعض
 لوجود الماهية في الاعيان لا حضور لها فيها كما لا يخفى **قوله** والوجود غير قابل
 للزيادة والنقصان لان قيل ان بعض هذا الدليل بان اوضح لم يقبل زيادة

والاعتقاد ان يقول ثلثا لا يراه في السواد لانه ان قيل الزيادة في مادة السواد ^{لا} تكون بحصولها لاجل وجوده او غير ذلك فان السواد في الوجود لا يراه في السواد الذي كان له
 قد نزل حصل سواد آخر فلم ينف وقد صرح سوادان في محل واحد واما غير سواد بل انزال
 في السواد وهكذا يقول في عدم قبول المتصان ايضا **قول** واللائزم ان السواد المهيبة
 وهو في اعراض عليه بانه لا يستعمل في ان معنى الوجود الاول ويحقق لذلك المشيئة ويصح
 هو اشده من الاول فافهم منه واصيب عنه بانه يلزم اعادة المدعوم بوجه ايضا
 كذا في الوجود المحقق لا يرد مع استمران محققا وانما الجازان معنى الوجود
 الاول في ان ويحقق في ذلك الا ان عينه وهو آخر هو ان من لا اول ولا يلزم اعادة
 للمدعوم لان المحل لم يزل عن الوجود اصلا كما ان الوجود في التوافق عليها الصبر
 لم يزل عن الصورة قطعا وكما لو فرض تقابل السوادات على محل يحصل في ان
 عن السواد نعم يلزم توارد الوجود من على طريقة تقابل الصور ولا يراه لاطاله
 من دليل واما قول المحس ايضا فان كلامنا في هذا هو صحيح كما ستعرفه **قول**
 في يلزم ان يكون الشيء وجودا وجودا وهو في محل استعماله منزهة لوان
 ان نضد اضعها ما لا نضد لآخر يحصل من اضعها لخواص استمرارية على
 اضعها واصلها وكما يجوز في يوم ضووس وسواد من محل واحد وانضمام الخون
 زيادة وجودها في نفس على آخر في نفس بنفس الوجود لزيادة مقدارها في نفس
 على مقدارها في نفس المعدار في لانه ما ذكر لانه انما في وجوده احد
 يرد مقتضى الوجود في وجودها في الوجود على آخر في لونه وجودها واما مدعا
 كذلك وقد حجاب عن ذلك لان الشيء اذا اقام يكون فصاره كما في العين مثلا
 لم يبقو مدعوا لانه يصير كما يتا فيها مرة اخرى وما ذكر من قيام ضووس في نفس
 بنفس واطرف غير صحيح بل لكل من الضووس والسواد مراتب مختلفة متدا
 وكما لا يفتوم ان لاشد عنوان او سوادان وعن الثاني بان الكلام في زيادة
 وجود واحد وتناقضه واستداده وضعفه كما عرف به كما سابقا واما

في الوجود المحقق لا يرد مع استمران محققا وانما الجازان معنى الوجود الاول في ان ويحقق في ذلك الا ان عينه وهو آخر هو ان من لا اول ولا يلزم اعادة للمدعوم لان المحل لم يزل عن الوجود اصلا كما ان الوجود في التوافق عليها الصبر لم يزل عن الصورة قطعا وكما لو فرض تقابل السوادات على محل يحصل في ان عن السواد نعم يلزم توارد الوجود من على طريقة تقابل الصور ولا يراه لاطاله من دليل واما قول المحس ايضا فان كلامنا في هذا هو صحيح كما ستعرفه في يلزم ان يكون الشيء وجودا وجودا وهو في محل استعماله منزهة لوان ان نضد اضعها ما لا نضد لآخر يحصل من اضعها لخواص استمرارية على اضعها واصلها وكما يجوز في يوم ضووس وسواد من محل واحد وانضمام الخون زيادة وجودها في نفس على آخر في نفس بنفس الوجود لزيادة مقدارها في نفس على مقدارها في نفس المعدار في لانه ما ذكر لانه انما في وجوده احد يرد مقتضى الوجود في وجودها في الوجود على آخر في لونه وجودها واما مدعا كذلك وقد حجاب عن ذلك لان الشيء اذا اقام يكون فصاره كما في العين مثلا لم يبقو مدعوا لانه يصير كما يتا فيها مرة اخرى وما ذكر من قيام ضووس في نفس بنفس واطرف غير صحيح بل لكل من الضووس والسواد مراتب مختلفة متدا وكما لا يفتوم ان لاشد عنوان او سوادان وعن الثاني بان الكلام في زيادة وجود واحد وتناقضه واستداده وضعفه كما عرف به كما سابقا واما

افراد الوجود شدة وضعفا وكما لا ونضادنا ونقد ما وياضرا واوليه وعدم اوليه
 قد صرحوا بحوان وكما بانه يقول على اعادة شككنا وسيصح الشايح هنا كما بان
 الشدة والضعف غير الاستداد والضعف للذين ذكر بان الوجود لا يقبلها وذلك
 لان ما لا الشدة والضعف في بار التملك اما الحوان سر لا نرا على اضعها الكرم من آخر
 على ما قيل واما الحوان اضعها في نفس الحوان في ما هيبة الوجود من الاضطرار
 مقدار على اذونه كما مر واما الاستداد المنق هنا فالمراد به الحركة في الوجود على
 الحركة في المكيفات وكذا المراد بالرابد هو الحركة في الوجود في المكيفات وكما
 من العين ان المتحرك في حال من احواله يجب ان يكون مقوما بدون تلك الحال
 حتى يتصور تبدل الحال على شيء واحد بعينه بدرجتها يكون متحركا في تلك الحال
 وان الوجود مما لا تقوم له له بدونه كان اسفاه المترايب والاستداد في الوجود
 متعينا عن الدليل بل يكفي مجرد اطرافه ونصورها على ما سبق واذنا
 عرفت بخبر معنى الاستداد والضعف وقعت على حقيقة معنى المراد والمفسر
 بالمقاييس **قول** لان معنى الاستداد ان يكون الحال الغير القار مثلك الاستداد
 اما في السخونة والحال غير القار هو السخونة والحال الثابت هو الماء والاك
 ان السخونة في حال طرايدها سدل في عينها في الكائنات اي عوض في كل ان يرض
 نوع من السخونة اقل من السخونة التي وجدت في آفة السابق واصطف من التي
 يوجد في آفة اللاحق فيكون الموجود من السخونة في كل ان متوسطا بين
 في آفة السخونة بذلك لان هذه الانواع يتجدد جميعا على الماء الذي هو محل
 مقوم دونها وهذا السدال المخصوص على هذا المحل من صيب ان هذا
 المحل مقوم هذه التجددات عن تلك الغاية كما اذا انزل الماء المحس حتى يرد
 وحققت ان كل واحد من الاستداد والضعف حركة والحق في الحركة الا اذا
 كان المتحرك في كل ان عوض في زمان حركة حاله لا يكون له تلك الحال مثل
 ذلك لان ولا بعدة فالمتحرك في لان لا بد له في كل ان من حصوله في مكان لا ينف

في الوجود المحقق لا يرد مع استمران محققا وانما الجازان معنى الوجود الاول في ان ويحقق في ذلك الا ان عينه وهو آخر هو ان من لا اول ولا يلزم اعادة للمدعوم لان المحل لم يزل عن الوجود اصلا كما ان الوجود في التوافق عليها الصبر لم يزل عن الصورة قطعا وكما لو فرض تقابل السوادات على محل يحصل في ان عن السواد نعم يلزم توارد الوجود من على طريقة تقابل الصور ولا يراه لاطاله من دليل واما قول المحس ايضا فان كلامنا في هذا هو صحيح كما ستعرفه في يلزم ان يكون الشيء وجودا وجودا وهو في محل استعماله منزهة لوان ان نضد اضعها ما لا نضد لآخر يحصل من اضعها لخواص استمرارية على اضعها واصلها وكما يجوز في يوم ضووس وسواد من محل واحد وانضمام الخون زيادة وجودها في نفس على آخر في نفس بنفس الوجود لزيادة مقدارها في نفس على مقدارها في نفس المعدار في لانه ما ذكر لانه انما في وجوده احد يرد مقتضى الوجود في وجودها في الوجود على آخر في لونه وجودها واما مدعا كذلك وقد حجاب عن ذلك لان الشيء اذا اقام يكون فصاره كما في العين مثلا لم يبقو مدعوا لانه يصير كما يتا فيها مرة اخرى وما ذكر من قيام ضووس في نفس بنفس واطرف غير صحيح بل لكل من الضووس والسواد مراتب مختلفة متدا وكما لا يفتوم ان لاشد عنوان او سوادان وعن الثاني بان الكلام في زيادة وجود واحد وتناقضه واستداده وضعفه كما عرف به كما سابقا واما

الطريق الذي عليه ان لان الحين كثر من والقوى ضعف كما يشاهد من يورد
 على عقبه **قوله** فإرادة احد المتقابلين لا ربه لكرهه المتقابل الآخر وسئل ان تصور
 شخص في كل من المتقابلين فانه ما راد بها وايضا فان ضعف المراه في ذلك الحاد
 والبار ومما يسئل الى الحد بل والحواس عن الاول انه ما لم يسمع عند احدى الكا من
 لم يحصل له ارادة وقع سئل ان كراهه المتقابل الآخر عن الثاني ان معاد الحاد ما بين
 حاد والارادة متعلقة **قوله** فان ارادة غير فاعل الفعل لا يفضى اخصه
 بفعل الفاعل يوت دون وقت فان ارادة زيد مثلاً اذ اوعلت بفعل غير ولا
 ذلك الفعل سلك الارادة والحال في الكراهة على هذا القولين ذلك ان كراهة
 ارادة الله معلومة بان الكفاد وطاعات الفناء مع عدم وقوعها وكراهة
 متعلقة بالكفر والنفاق مع وقوعها **قوله** وقد سئل ان ذلكها فان الفاعل
 مثلاً وقد يدان يحصل له ارادة الطاعات وقد كراهة اياها **قوله** والاشهر
 واما الشهرين اعني تو فان الفعس الى المسلمات فلا تصور بوجوبها بغيرها
 بقول من الجين مثل ما فاشى استهوى ان **قوله** محمول على ارادة كراهة
 مجازاً وكذا الحال في الفرح وندوى ايضا بان المريض قد يفرح بوجوب دوا يشربه
 ولا يستهين بل يفرح به وايضا من شهى الطعام ولا يريد في كثير
 منهنها عموم من وجه بحسب الوجوه وقد سئل على ذلك حال الفرح والكراهة
قوله صفة صفى الحس والحركة فان سئل المكون حي ولا يصح له ولا حركه
 والعضو المتفرد حي ولا حركه له فله يكون الحيوة بغيره لها فلهذا ذكر لوجود
 المانع فلان في الاضمار **قوله** اى الحيوة بالنسبة اليها مشى وطما اعتدال
 المراه اى بالانبياء الصراة عن جنونه فبحق فانها غير مشى وطما بذلك
 اذ لا تصور هنا كاعتدال مراه **قوله** مواضع الامراض بالنسبة اليه
 اى الكيفية الى ذلك الموضوع نظراً الى مواضع والآثار المطلوبة منه **قوله**

استهوى

وهي بيان عن اجسام المركب من العناصر الاربعة اى النسب المتشاكل الموضوع على الخوا
 والآثار المطلوبة **قوله** هذا عند الحكماء واما عند المعرلة فالنسبة عبارة عن مجموع جواهر
 فردة تقدم فيها ما لف فخالص التصور بقيام الحيوة بالاشاعير والاشاعير لم يسطروا
 النسبة بل حوزوا واما من الحيوة مجموع واحد **قوله** اصبت ان العين باليد بال مجموع
 من حيث هو مجموع **قوله** ولا شك ان المجموع من هذه الحقيقة شى واحد اما وصية صديقه
 او اعتباره فان لم يكن الحيوة ساربه فلهذا لا يظلم وان كانت ساربه فلا يظلم في وجهه **قوله**
 من ودية محابها وصدق صديقها ولا استحالة في عرض الوصية الحقيقية للامور
 بواسطة صورة او هيئة وصدق ساربه كفى السرور والمجود **قوله** واصد عنه بال ارادة
 بالحيوة القدوة **قوله** سئل ان لا سبب لارادة الطائفة بالآية الكريمة لا يظلم لغيرهم
 المذهب الاول حتى قد عليه كما توهم ان بطلان الدليل الاسلام بطلان المدلول
 لم الظاهر عدم الحيوة على انصف بها لان هذا القدر محقق هناك وانما انما
قوله ومن الكيفيات الغيبية الصحة والمرض هذه الكيفية تانف فيها ايضا
 محصورة بذى الحيوة الا للصحة والمرض فان افعال الغيبات من الجن والانس
 وغيرهما اذا كانت سليمة كان النبات حي بها وان كانت مريضة كان مريضاً **قوله**
 الثاني ان التعريفين المذكورين لا يساويان لان صحة النبات ومرضه لان الملك
 من الكيفيات المحصورة بذوات الائنس والنبات ليس بها وفيه محمول ان النبات
 لا يتصور له صدر عنها افعال غير مضمرة فيها افعال الطبيعية اللهم الا ان كفى
 في الحال الملك بالنبوتين ذواته السحرية وصدق الملك على الحال في التعريفين
 بوجوبها عنها في الوجود لكونها افعال الغيبية والقوى هي انما هي الله من افعال
 صفة الاله افعال الاله افعالها فان صدقها لافعاله منسوب الى الموضوع وصدقها
 لوصف الاله افعالها منسوب الى الملك والحال فالصحة ومرض الموضوع غير
 صفة الصادرة عنها كالمشهور عن افعال الله فلهذا في منها والمرض بالحيوة المدلول
 بغير الكيفية تعاد الصدق وقد يفرح عدم الملك واما الواو المذكورين في

وهي

التي هي فان المذموم كافي في عدم سلامة الافعال المسمى بالآفة متقابلا مع تقابل
 الخدم والمالكة **قوله** لان كل احد مدرك بالضرورة حقا في هذه الامور
 اعني انها امور واصله لا يشبه في وجودها وصفها معلومة من بعضها من
 بعض وعما عداها بالوصول ايضا فوق ما يتصور من المقدمات التي ذكرها
 وهي عتيد عنها الا ان زيادها في الفاظ الموضوعه بانها وديتقن لك
 كلام في هذا المعنى **قوله** والسبب لعدم الاصل للفرع. فالت احكاما ان وجود
 اخر لو ت في عالمنا هذا مبداء عالم الغيب وان فيضه انما محصور في محصر
 بهول المواد موصلا لعرف الاسباب الخفية لوجود هذه الكيفيات الغيبية
 وانفقوا على ان المذموم والقيم والوضوح والخريف كليات مابعد الانفعال
 خاصة بالذم الذي في الغيب لم ان تلك الانفعالات والكيفيات النابذة لها
 ودرسد واصطف الاستغناء على الفاضل من سبب سداد الجوهر المنفرد
 وضغفه فله لو اواحد الفرع سبب سما في سمي من سواد والصف في سمي
 شيئا فاعليا ولا **قوله** سداده ايضا سبب وهكذا الحال في العلم **قوله**
 والاسباب الخفية لاصل العلم متقابلة هذه الاسباب هي اما قبل الوجود
 كما في الناقة فالعلم وكما في المرض والسبح واما عطف الوجود كما في السجوى
 واما رتبة كما في المرأة واما كدونه كما في السوء اوي وسبع في هذه
 الاسباب اى الاسباب الفاعلة للذم ولا يخفى ان الاصل من المحسوسات
 المداعمة ويترك الوجود الظاهر في العلم والبقائه واجبة الى القدرة
 فيها موضعها المتكامل كما ان العمل والعجز جدا التفتضان وسبب فيها ايضا
 معا بل من الملامية المنه بصم في العلم والقدرة والاسباب الموجبة
 الفرع او العلم هي سبب الاسباب الموجبة لاصها وهناك شي آخر موجب
 للشد وسبب كونه الفرع او العلم لان الجسم الواحد انكسفت كسيفيه
 مرارا حصل منه استفادته لم لقبول تلك الكيفية الا ترى ان الجسم اذا سخن

الضام

استفاد

مختلفة الحقيقة على عجمهم لان المهيبة واحرارها لا تقبل شدة وضعفا فللكون النوع أو الجنس
 مقولا بالمشكل على جزئياتهم ان سدل الامواع مخصوص بالحر في الكيف لقبول الشدة
 والضعف ووجه الحركة في الرايين والوضع ولكن اذ فيها تبدل الافاد نوع واصلا
 محصلا واصفوقه في مباحث الحركة مع زيادة توضيح له من قبلنا **قوله** فالله في الصف
 هو الخليل وذلك لان المحل والمتمرك المستقل عن حاله الاخرى وهو الباقي
 في جميع الاحوال كلها واما الحال المتبدل بوعيته وهو متمرك فيه فله الماه في الحركة
 للشد ومنهم من زعم ان المشد هو الحال ورد عليه بان السواد اذ اشتد
 لم يبق ذلك السواد بعينه فلا استفاد فيه الاستدالة استداد المعلوم وان تقي
 موجودا بعينه وقد عرض عليه زيادة فلا حركة في ذات السواد بل في عوارضه
 ان يقصر بان الجسم اذ استدل في السواد فان لم يبق ذلك السواد فلا استفاد فيه
 الاستدالة استداد في المعلوم وان تقي وعرض عليه زيادة فحركة الجسم في عوارض
 السواد لا في نفس السواد واصب واصار تقار السواد ولا يلزم ان لا حركة
 للجسم في السواد بل هو متمرك في سواد غير قادر واما متمرك غير القادر في محله لا يعقل
 اذ لابد ان يكون المتمرك مغايرا للمتمرك فيه اى الوجود خير محض قبل
 هذه دعوى صحتها هاهنا بل الكفوا فيها بمجرد استفادتها تام والحقا والمالها
 ضرورية وان ما ذكره من امثله لا يوضح ما اراد به على بعض الاذهان والظن
 انها اقتناعه وان تلك الامثلة توضع بلطنا على انه يدور في تلك الامثلة وقيل انهم
 يقولون ان مبادئ الفصول الحقيقية ويكون حصة ولها اوزان عديدة ظاهرة
 ويجعل هذه الاوزان العوميه مبادئ الفصول الالوانج موجوده وكذا يقولون عدم
 ليس جزءا من علم الوجود بل هو كما سلف عن امر وجوده في موجوده لعد ذلك
 الموجود تحم وهو زان يقال فاطم شريفة في هذه الامور حوى الوجود ذلك الاعمال
 لاوزان له طامه فيكون شرورا بالعرض لانا لغات لا تدل في هذا الاصل من دليل
قوله ولا مر حيث ان عضوا للمواد ان فاسلا للقطع وذكر لانه انما كان قابلا له

الاصح للمترجمين ان يوافقوا
 في جميع الاحوال كلها واما الحال المتبدل بوعيته وهو متمرك فيه فله الماه في الحركة
 للشد ومنهم من زعم ان المشد هو الحال ورد عليه بان السواد اذ اشتد لم يبق ذلك السواد بعينه فلا استفاد فيه الاستدالة استداد المعلوم وان تقي موجودا بعينه وقد عرض عليه زيادة فلا حركة في ذات السواد بل في عوارضه ان يقصر بان الجسم اذ استدل في السواد فان لم يبق ذلك السواد فلا استفاد فيه الاستدالة استداد في المعلوم وان تقي وعرض عليه زيادة فحركة الجسم في عوارض السواد لا في نفس السواد واصب واصار تقار السواد ولا يلزم ان لا حركة للجسم في السواد بل هو متمرك في سواد غير قادر واما متمرك غير القادر في محله لا يعقل اذ لابد ان يكون المتمرك مغايرا للمتمرك فيه اى الوجود خير محض قبل هذه دعوى صحتها هاهنا بل الكفوا فيها بمجرد استفادتها تام والحقا والمالها ضرورية وان ما ذكره من امثله لا يوضح ما اراد به على بعض الاذهان والظن انها اقتناعه وان تلك الامثلة توضع بلطنا على انه يدور في تلك الامثلة وقيل انهم يقولون ان مبادئ الفصول الحقيقية ويكون حصة ولها اوزان عديدة ظاهرة ويجعل هذه الاوزان العوميه مبادئ الفصول الالوانج موجوده وكذا يقولون عدم ليس جزءا من علم الوجود بل هو كما سلف عن امر وجوده في موجوده لعد ذلك الموجود تحم وهو زان يقال فاطم شريفة في هذه الامور حوى الوجود ذلك الاعمال لاوزان له طامه فيكون شرورا بالعرض لانا لغات لا تدل في هذا الاصل من دليل

الاصح للمترجمين ان يوافقوا في جميع الاحوال كلها واما الحال المتبدل بوعيته وهو متمرك فيه فله الماه في الحركة للشد ومنهم من زعم ان المشد هو الحال ورد عليه بان السواد اذ اشتد لم يبق ذلك السواد بعينه فلا استفاد فيه الاستدالة استداد المعلوم وان تقي موجودا بعينه وقد عرض عليه زيادة فلا حركة في ذات السواد بل في عوارضه ان يقصر بان الجسم اذ استدل في السواد فان لم يبق ذلك السواد فلا استفاد فيه الاستدالة استداد في المعلوم وان تقي وعرض عليه زيادة فحركة الجسم في عوارض السواد لا في نفس السواد واصب واصار تقار السواد ولا يلزم ان لا حركة للجسم في السواد بل هو متمرك في سواد غير قادر واما متمرك غير القادر في محله لا يعقل اذ لابد ان يكون المتمرك مغايرا للمتمرك فيه اى الوجود خير محض قبل هذه دعوى صحتها هاهنا بل الكفوا فيها بمجرد استفادتها تام والحقا والمالها ضرورية وان ما ذكره من امثله لا يوضح ما اراد به على بعض الاذهان والظن انها اقتناعه وان تلك الامثلة توضع بلطنا على انه يدور في تلك الامثلة وقيل انهم يقولون ان مبادئ الفصول الحقيقية ويكون حصة ولها اوزان عديدة ظاهرة ويجعل هذه الاوزان العوميه مبادئ الفصول الالوانج موجوده وكذا يقولون عدم ليس جزءا من علم الوجود بل هو كما سلف عن امر وجوده في موجوده لعد ذلك الموجود تحم وهو زان يقال فاطم شريفة في هذه الامور حوى الوجود ذلك الاعمال لاوزان له طامه فيكون شرورا بالعرض لانا لغات لا تدل في هذا الاصل من دليل

لظننا ناعا وهو كماله وكذلك ساسة المدينة اعني يدور العاش مع العوم على سنن العمل ولا
 وصفت القوم الحيوانية وحفظها عن طرفي الافراط والتفريط من كمال التمسك بالناطقة وما
 معدود انما في الزمان واللام وقد يكون لعددان الاتصال وقد يكون لعددان المراج وكلاهما
 عدمي وشتر **قوله** فاذا ندر حصل من ذلك الشرفا هية عدم وجوده هذا اشار الى
 الغتم الاول اعني قوله ان الشر يطلق على امور عديدة من حيث هي غير موزون وقوله او
 كالموجود اشار الى الغتم الثاني اعني قوله وعلى امور وجودية من حيث هي غير موزون
 كوجوده ما يمنع التي المتوجه الى كماله عن الوصول اليه وكانه قال او عدم كمال الوجود
 ذلك لعدم عن امور وجودية وانما اعبر بقدمه لا ما لان الشرح في هاهية ذلك
 كما ان الحصر في هاهية الاشارة لذلك مختلفان بالاضافة فرب شئ موزون عند شخص
 لا يكون موزنا عند آخر وعلى هذا يكون الشرور والخيرات محله الى وفي الراء
 واما اذا اعتم في الشر كونه غير لائق به او غير موزون عنده كما ما عاين في عدد من الراء
 ايضا وهو انما سبب طاعة كمن مثالا للشر القبيح واللامر ان كان اظلم فيها في ذوق اراد ان لا يترك
قوله الضيقا لعدلهما هو اى عرف العام **قوله** لا امتناع اضافة بالوجود الخارجي
 يمنع ذلك انه لم يجوز ان تصف الوجود الخارجي ويكون وجوده عينية كما يقول الفيلسوف
 ونورته ليست عليه بل يقول كل صفة فانها ثابتة لذاتها بل لا يفرها اول صفتها كالموجود
 واللزوم وغيرها قد سبق معنا اشار الى ان الوجود العارض لوجود خارجي الجواز كغير
 موجود في الخارج واشرنا ايضا الى بطلان كون الشئ هو صفة فانفسه سابق بحقيقة **قوله**
 اما الموجودات الخارجية بعرضها الوجود الخارجي بعليه بان الوجود للملك موجود
 في الخارج عند كنهه تقوى وعروضه في الخارج لوجوده خارجي فان الوجود له شهادته
 وايضا فندم ان التسمية تستعمل بالوجود ولا الوجود مقبول لها الا في الفعل
 والشكل ان العارض لوجوده خارجي مقبول لعروضه في الخارج مع كماله ناقص
 ودرسين كذا اسلفناه من الفرق بين الوجود الخارجي والوجود الخارجي ما يدفق
 هذا الورد ويطابقه اذا ادعى الا ان الوجود الخارجي عارض للهية في نفس الامر وذلك

لاننا في كون العارض غير موجود في الخارج ولا ما اقتض ما تقدم **قوله** اخذ الضد لا يعرض
 الاخر هذه مقدمة سادس كرايوام الى قولها الا ان فيها كذا وطوان البابت بالبراه
 هو ان الضدين لا تقومان محل واحد في صاه واطرف مرجعه واتخذ واما ان اوجه الوجود
 بالآخر فلا شهادة لها بصحة نعم لو لم ينم من قيام اوجهها بالآخر فبما هما معا في الآخر ابتدا
 لكان محال للكنهه ثم فان **قوله** اذا عرض اوجهها للآخر لم يكن ذلك العرض من حيث هو
 ضده قطعا **قوله** فالا لزم ان لا يكون للوجود ضد من حيث هو عرض للوجود
 وان العقولات من حيثها انها معقولة ومعروضه الوجود ليست ضدها ولا يلزم ذلك
 في الضدين منها من حيثها اخرى فلا يلزم في الضدين مطلقا **قوله** والوجود لا
 يمكن ان يمتد في ذلك ايضا لعروض الموجود لجميع الاشياء فان ما لا يشك الوجود لذلك لان
 في بعض سبله كما ان الضد للعرض لضد ويحتم ههنا ايضا ان المتكلم الحزب عز وجل
 محل واطرف واما ان اوجهها لا يجوز ان يعرض للآخر وغير مسلم **قوله** لان المتكلم يقال
 لثابت يشارك غيره في تام الحقيقة قبيل المتكلمون اليه بان الوجودات كالموجود
 حكوا بان الوجودات متماثلة فهم لا يسترطون في التماثل للمفهوم ولا شك ان الوجود
 مفهوم فخار صفة التماثل عليه **قوله** اذا الذات ملصقة بالوجود او العدم
 لا تصف باوجهها وعليه بان المقصود صريح في قواعد الاعتقاد بتعظيم المتصور الى
 الذات والصفة والاشكال ان كل متصور بالوجود ولو في العقل مع عين الارض
 وانما عدم اضافة الوجود باوجهها في الخارج ثم بعد عدم التمسك بالكون بهذا
 الاعتبار هو المعهود الوجود اورد عليه ان كون الوجود وجودا امر ثابت للذات
 وذلك الاعتبار امر عارض له واما الذات لا انزل بالعرض مسكون وجوده او موجودا
 معا فهذا قبيل والفظ ان مراد ان يع مولد اذا اعتبر ان الوجود عرض له الوجود
 في الوجود وهذا اعتبر من حيث انه موجود ولم يعتبر من حيث انه وجود لان الاعتبار
 في الوجود الحسبى بان اعتبار صفة لشي لا اعتباران موضوعا لشي كما في اعتبار موجودا
 في العقل لان الوجود باعتبار عرض الوجود له خرج عن كونه وجودا وصار وجودا

انما يكون الضد لشيء ما عاينها في الخارج والوجود والعدم
 واما الخواص ان يكون الضد للوجود والعدم
 فاما في علم النفس في السواد والاشكال
 السواد ووسا من السواد في النفس السواد

ذلك انما هو الصفة
 كالموجود انما هو الصفة
 كالموجود انما هو الصفة
 كالموجود انما هو الصفة

مفاسد للوجود مغايرة صدقيه فانه حال الذهب اليه وهم فقوله هو الموجود لا الوجود
 معناه انه اعتباري حيث انه موجود ولم يعتبر وجوده وجودا وهذا ما لا يرد
 نعم جهان اللازم مع ان الوجود اذا اعتبر من حيث انه وجود لم يكن فاما علم نصف
 بالجمالي هذا الاعتبار ولا يلزم منه ان لا يصف بالجمالية فضلا عن ان لا يصف
 بالكل الوجودات على نظم القائلين بالحق اهل المبرهن من حيث انها وجودات على وجه
 انها مشتركة في مفهوم هو عام ماهيتها فان الوجود متواركان مطلقا او ضاهيا
 وذلك اعتبارا لا يخرج ان اعتبار من حيث انه موجود في العقل لا يراه في العلم في العلم
 معنى آخر للذات وهو ما صح ان يحكم عليه واصله ان يسقط للمفهومية اي يكون
 ملحوظا في نفسه لا انه ملاحظه غيره ويعرف في ذاته واما وجوده في الوجود
 او العدم فيبرد عليه بعد ما من كلام فينا ان الله تعالى **قوله** اصبت العدم
 وهو محقول بوضع الوجود بمعنى ان العدم باعتبار انه محقول بوضع الوجود
 لا منافاة والمادعي ان الوجود الثاني المحقول لا من حيث هو محقول واما وجوده
 العدم في نفسه اياه لانا في ما ذكرناه وبتوضيح من عبارة ان الوجود يعطى
 من حيث هو محقول فاحضر من ان ضيقه كونه محقول لا يستلزم ان يكون
 الوجود له واللاكان الموجود هو العدم الموجود بالمحلول لا غير العدم
 في نفسه والدرج عرض للدرجات المضافة فالخبر ان العدم من حيث انه عرض للوجود
 لا باعتبار انه وجود من حيث ذاته عوضا في الوجود فانه لا اعتبار ان **قوله** وبما
 التمسك تسيل الدليل على ان الوجود والشيء استغناء لاصحهما فيما للقول
 لاخر فيه اذ يقال وجوده المهيمن من المفاعل والفاعل مستغنيان وقال
 واجبه الوجود وممكن الوجود ولا يقال من واجبه التمسك وممكن التمسك **قوله**
 على معناه ان المهيمن يحوز نفيها في الخارج سفة عن الوجود فذلك الرابع
 في كون المدوم شيئا او لا انما هو في هذا المعنى واما ان نظرا الشراطين
 في اللفظ على المدوم بل على المجتمع ايضا وذلك خارج عن المناصت العقليتين
 الوجود او العدم كالوجود اذا اصر على وجه آق
 اصنفنا صفا مصدقات الفات من حيث على
 شي لم يصدق عليه من صفة اخرى

قطعا والحاذا كونا اشار ايضا بقوله وهذا معنى قولهم المدوم شي ومفوله وانعوا على ان
 ليس بشي على هذا النفي اي نفي للمهيمن في الخارج مع سفة عن الوجود **قوله** واعلم
 العاقل يكون الوجود غير المهيمن كما لا يمكنه الفزل يكون المدوم شيئا لاستلزامه
 اجتماع التقيض فان المهيمن اذ انزلت في العدم معدوم في وجودها الذي
 موعينها بلزم ان يكون معدومة ووجوده معا كما ذكرنا ان يصح كذلك لا يمكنه
 القول بان ماهية من المهيمن معدومة لاستلزامه انقراض الشرح نفسه **قوله** فان
 العقل اصر ان المدوم انزلت في الخارج تسيل من هيب المحقولة ان العدم على صفة
 نفي للمهيمن في ذاته انها معدومها بحيث يرتب عليها آثارها كاحراق النار وترطيب
 الماء فالاول سموي ومقابلها نضا والمثاني في جملة وجوده او مقابلة عدمه وانظر
 العدم على المعنى ايضا ويحذرون اجتماع التيقض مع كل واحد من الوجود والعدم المتقابل
 له فان ازلت بقوله المدوم لا تقدر له المعنى الاول فتقوم وصحوى المكابفة مكابفة
 وان زاد المعنى الثاني فهو مسلم واما الدواع في المعنى الاول ولو ثبت ان المعنىين مع تغيرهما
 معنوي لا يكونا كذلك لصدما عن الآخر لظهور بطلان مذهبهم لكنه لم يمتد في اقول
 ان نفي للمهيمن وثبوتها في نفسها بحيث لا ترتب عليها آثار ولا تظهر منها احكامها مانو
 تسمية الحكماء بالوجود الذهني متار على ان التقدير لا يتصور الا في قوة مدركة بحيث
 اولوا واما نفي للمهيمن في نفسها غير قائم نفع مدركة فلما لمون الا اصليا مصدر اللان
 وعظما للاحكام وهذا القائل يزعم ان هذا التقدير للمهيمن قد يتصور في قوة مدركة
 وانا اذكر على هيب المحقولة وويرد ما قد سمعته من بعض الفضلاء ان المحقولة انما وقعوا
 في انساب المدوم في الخارج ليس لهم الوجود الذهني وهم يوافقون الحكماء في ان ثبوت
 المهيمنات وتحققها على وجهين للذي ينسبون الوجود الى الخارج وبحضور التيقض
 الذي لا يصدده عنها اثارها بالملهمات ولا سموية وجود **قوله** العاقل
 بان المدوم شي والذات الدررة اراو بطلان حقاقتهم وسلم منهم مقدمه وهي
 ان الدررة مائة ومن مقدمه اخرى على ان اتفاق المهيمن بالصفة ليس بها في الاعيان

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 من ذرية ابي طالب
 اجمعين

دعوتنا ان انقراض الوجود بالعدم الحاصي اليه وان انقراض الوجود بالعدم الحاصي اليه وان انقراض الوجود بالعدم الحاصي اليه

الوجود او العدم كالوجود اذا اصر على وجه آق
 اصنفنا صفا مصدقات الفات من حيث على
 شي لم يصدق عليه من صفة اخرى

التوحيدي
سنت
مصادر

وتعريفها بطلانها لا يقال ما يسمى على مقدمة مسئلة لا يكون برهاننا الا بقول الاصل
 في ابطالها الى برهان لان بطلانها يوجب ابطال البرهان في المنازع مكابر وتصرف
 مجاد لهم توحيديا لا عقادهم في مقامهم عسى ان يرجعوا عنها اذا اطلقوا
 على صانها ما اعترفوا به اياها **قوله** لانه لو ثبت في الاعيان كان متصفا
 بالمتى هذا الدليل لولم يدل على ان اتصاف الجسم بالسواد مثلا ليس ثابتا في
 الاعيان بل في ان لا يكون الجسم متصفا في الاعيان بالسواد وهو باطل بالضرورة
 وجوابه ان هذا لزوم لم ينعرف من الاطلاق من كون الخارج طرفا للنسب
 ولا اضافات والسلب في نفسها ان يكون طرفا لثبوتها على ما يحتمل ولا يلزم
 ان يكون الخارج طرفا لثبوتها استغناء كونه طرفا لامتنعها فالجسم متصفا بالخارج
 بالسواد وان لم يكن اصفا فاما في الخارج **قوله** فاقصا به بالمتى ايضا
 يكون ثابتا بلزم التمسك بزومه بان بعض افراد الاتصاف لا يستلزم ثبوت
 جميعها فحاشا ان يكون بعضها ثابتا في الاعيان وبعضها غير ثابت فلا يلزم التمسك
 في الامور العينية والقول بان هذا الحكم يرجع من غير مرجع مما لا يسمع
 انما هذه المقامات **قوله** واما التام فلان الوجود عندهم حال او كمال
 غير مفقود وهذا اما يلزم القائلين بالاصول لكن منهم من امتنع لعدم علمهم
 الخالق الاولي ان يقال لا يتصور ما في الوجود محله ووجوده بل محله
 صفة للمهية قائمة بها وهو معنى اتصاف المهية بالوجود **قوله** واما الثالث
 فلان الاتصاف صفة في الخارج فلا ياتر للقدرة فيه استغناء الاتصاف في الخارج
 بمعنى ان لا يورس القدرة فيه ما يجاده في الخارج ولا يصح عدم تأثيرها
 فيه ما يجعل المهية متصفة بالوجود بل الحق عند من ان تاتي القدرة في الصفة
 المهية بالوجود معنى انها يجعلها متصفة انها تجعل اتصافها بالوجود او ما
 فان الصانع مثلا اذا صبغ نوما او جعله متصفا بالصبغ في الخارج ويجعل
 اتصافه بالوجود او ثابتا في الخارج **قوله** كما هو مدعيهم فانهم يدعون

هذا القول لا يوافق
 في الوجود بل محله
 صفة للمهية قائمة
 بها وهو معنى اتصاف
 المهية بالوجود
 فان الصانع مثلا اذا
 صبغ نوما او جعله
 متصفا بالصبغ في
 الخارج ويجعل اتصافه
 بالوجود او ثابتا في
 الخارج

ان كل ما هي نوعه كالسواد والساخن في الجوهر وغيرهما من الخلق لها اسما
 غير مسمى ثابتة في العدم واذا كانت هذه الملتزمة مستلزمهم كان اطلاق
 البرهان على الحق الموقوفه عليها معنى الدليل مجاز **قوله** فلان عدم العقل الزائد
 على الكون في الاعيان ضروري قيل لهم ان تعفوا عدم العقل الزائد عند
 ما مر وان السلوك الكون ذلك ضروريا ومن يدعي الضرورة لثبوتها فليدع
 في ايجاد الثبوت والوجود ابتداء لمعنى عن هذه المقدمات واستصير
 بانه مداد على الضرورة حقيقة في الحوادث نسبة المنازعة الى المكافئ وان
 المقصود من هذه المقدمات بيان مناقضة مقالهم بعضها لبعض واما المنع
 والتمنع سبق عليها في تنصيصها كلام **قوله** وهذا باطل بل منع الكبرى
 حمل جوابه على منع الكبرى فوجه ان يكون ما ذكر في ضرورة الاستدلال مستلزم المنع
 وتوضيحه انه لو حمل جوابه على انه ينعى اجمالي للدليل كان ظاهرا وان ثبت
 الحال متصلا في **قوله** الاستدلال الذي يمتنع في المقدمات غير انها خارج
 فالصغرى منه واما ذكر في اثباتها لا يدل عليها وان اراد في الذهن او ما يمتنع
 منها فالكبرى منه **قوله** واللاما فرق بين قولنا لا يمكن هذا كلام مشهور
 واستدل به عليهم في مواضع اخر لكنه مردود بان قولنا لا يمكن له معنى
 صفة عدمية له قولنا لا يمكن له معنى سلب تلك الصفة الوردية عندها
 فلا يبعد ان يكونا متمايزين كصورت الصفة الوجودية وسلبها وما تناقلا
 العوارف لا يمازيتها معنى انها ليست متميزة بحسب الوجود الخارج اذا لا
 لها فيه فالتام هو في انفسها اما انفسها او تنفسها او صفت في البرهنة لا
 فيه وسببه على هذا الكلام ووجه قهرا **قوله** لانه لو كان ظاهرا
 بلزم التمسك به ذلك كما من مر ان يكون فرد من افراد كل الاستلزام غير افراد
 محاشا ان يكون امكن التي موجودا ايضا يكون احكاما او ما يكون مرادها
 اعتباريا **قوله** ووجهها بانها صفة قائمة بوجودها وليست معها

قضان

صحيح

والاوهة في استحقاق صفات اجناس كالجورم والجورم والمواد للمواد وغير ذلك
 فانها ما بته للجان من حال عدم وهي احوال عدم وهذا التقصير التعميم على كل
 يدور لاجرم من مستحق الخاك العاضق وايضا وللمستحقة ان يدفون بان
 صفات الاجناس العامة بالمعروفات تصدق عليها بحسب ما هي بها انها قابلية
 وان لم تكن اختصاصها قائم به لانها لو كانت تصدق على اجسام لوجود لفرده
 فيكون النابت عندهم اعم من الموجود من حاله منهم بتدوير الموجود ايضا كالنات
 عندهم بلية اقسام الموجود والموجود الممكن والحال وكان الجورم قسمين
 المتيقن والممكن ومن لم يقل منهم بتدوير الموجود كان النابت عنده قسمين الموجود
 والحال وكان الموجود مرادفا للمتيقن وقوله والجورم من المتيقن اعم على
 مذهبه بعض ممتقي الحال ومن قال بتدوير الموجود دون الحال كان النابت عنده
 ايضا قسمين الموجود والممكن وكان الموجود ايضا قسمين المتيقن والممكن
 ومن لم يقل بتدويرها والنات عنده اذ في الموجود والموجود المتيقن
 فظهر بذلك ان المتصور في الممكن ان يتصور له سمات اربع واصل منها
 راعية والظن ان ملائمة واحدة يتناهيها كما هو المشهور في الكذب
قوله لان العمل بعضي سفي الواسطة مثل العمل بعضي سفي الواسطة بل
 وما يقابلها اعني المتيقن والما هو الموجود الذي هو اخص من العايات وبين الموجود
 سواء كان مرادفا للمتيقن او اعم منه فالانصاف بنفسها بل بتدويرها وما ذكره
 من الترادف في من التيقن والوجود وبين عدم والتيقن غير مسلم عندهم وقد سبق
 اشار الى ان معنى التيقن اعم من الوجود على عدمه ولا يخفى ان الاربع في اقسام
 الواسطة هي تصدق لفظا واما اقسام الواسطة بين انصاف قسمين
قوله والوجود لا يرتفع عليه القسمة يدعون ان هذا الخزان
 بالواسطة التي هي الحال لان الوجود اذا لم يرتد عليه القسمة بانها موجودة او عدم
 او لا موجود ولا موجود ولا وان باطله ان فتعين الثالث وهو الخطي

وتجوز الجواب ان هذا التردد في هذه المنفصلة ذات لاجزائها الصغرى عند
 والاقبية اصلا وذلك لان تلك لاجزائها ليس لها معان محصلة معقولة بل هي مجرد
 عبارات ليس لها معنويات ثابتة في العقل اما الجزء الاول فلان قوله الوجود
 موجود صحيح بتدويره واما قوله الثاني فلان قوله الوجود موجود معناه سلب الوجود عن نفسه
 وقلنا واما الجزء الثاني فلان قوله الوجود موجود معناه سلب الوجود عن نفسه
 اذ لو فرض الوجود لغيره اخصا والبراع بين الغزيرين لفظيا وسلب الوجود عن نفسه
 مما لا يمكن تصور لان بوجه نفسه اذ لم يكن مقصورا امتنع ورود الوجود ضرورة
 ان السلب فرع تصور الاحجاب وكلف لا والسلب رفع النسبة للاحكام المصورة
 بين شيئين بحيث لا يتصور نسبة لم يتصور لهما كاحجاب ولا سلب ولا يكون ذلك
 ارتفاعا للتعيين اما ارتفاع التعيين ان يكون لفظا لرفع النسبة مصورة لا
 احكامها ولا سلبها واما الجزء الثالث فلان قوله الوجود الموجود ولا يوجد يدل
 على انيات سلب الوجود الموجود وعلى انيات سلب سلبه وليس شي من هذه المتصورات
 اذ لم يتصور سلب عن نفسه كما في الجزء الثاني لم يتصور احكام سلبه ولا سلب سلبه
 فضلا عن ان يتصور انيات سلب سلبه فظهر ان المنفصلة المذكورة ضال عن القضية
 المقولة ولا يكون في الحقيقة قضية حتى يتصور صدورها ويصح الاستدلال بها فانها في الغالب
 باعتبارها كافية في العقل لنبه لعمق الوجود ونفسه وتر سقط جميع ما ذكرته
 قلت في محتمل ان الوجود موجود نوعيه بالذات وبغيره بالاعتبار واللازم
 الاتم لاعتبارات ولا استحقاقه ولا بالذات بل هي المحيطة بالذات لان المقصود
 ما ان احوال الوجود في نفسه لاسان احواله بحسب اعتبار المعية ووضوح الارض
 الاعمال الترددية بين التعيين والذات يكون حصرا مقبولا صادقا في نفسه عند التردد
 كما صرحوا به وادعوا ان بداهة العقل شاهدين به لصحة ما فترلق من بطلان
 الجزء من الاولين من تلك المنفصلة فاني ذلك لان القول معنى كلامهم ان كل مفهوم

قوله الوجود
 الوجود لا يرتفع عليه القسمة يدعون ان هذا الخزان
 بالواسطة التي هي الحال لان الوجود اذا لم يرتد عليه القسمة بانها موجودة او عدم
 او لا موجود ولا موجود ولا وان باطله ان فتعين الثالث وهو الخطي

صافير لم يوافق بعضه خصوصاً إذا تردد بينهما كان ذلك حصره لا يصادق
 والمالم يصرحوا بهذا التقيد لانه المتبادر من قولهم ترددت الشيئين في بعض
 حصر عقلي ولا صاحب المصريح به الا لا يوافق ان تردد مصادر التخصيص في بعضه
 حال لا يتصور فانه اذا قلت **آ ابا ب** واطا ليس **ب** كان ذلك تردد لا معقولاً كليهما
 صادقاً بدمته واد اقلت **آ ابا ب** واطا ليس **ب** واد اقلت **آ ابا ب** واطا ليس **ب** واد اقلت **آ ابا ب**
 من اقسامه لم يرد ذلك في حد الحكي بل بحسب العبارة فقط واذا تحققنا بالموافاة
 ان ذلك التوهم ضمني بالظلمة وان قوله لا يرد عليه هذه العنينة وهي قولنا اما ان يكون
 او معدوماً الكيفية بل ذكر الجزئ من اولين من تلك المنفصلة وذلك لا يتم استدلالاً بها
 صدق الجزئ الثالث منها واذا بين بطلانها ان الراديه مرفقة لاستعمال انت التمسك
 الى الموضوعات وبنافيه وقد شقنا عظامه سبب بطلان المزيد غير المثلثة ايضا
 ولا يؤمن ان مدار الحجج على العنينة السابقة على الموجود والمعدوم سلباً للاختصاص
 الجوهري لان هذا التمسك المعنى له فيما يدل المقصود ابطال الاختصاص فيها واما وضع
 بالث خارج عنها فالوجه ان يرد غير المثلثة وينقل منها عن بعضها كما قرناها وهو
 لما ذكر في المحصول لان مدار الجواب على التردد بالسابق غير متبول عند الويل
 لكون المردد فيه خارجاً عنها لانه التمسك لم يذهب لخصم ومن ثم ظهر كالمسئ
 ذلك التوهم فما **قولنا** تحت ان الوجود موجود في الذهن هذا الجواب
 اما صح اذا كان التردد بين النسبة والوجود الذهني او مطلق الوجود واما اذا
 تردد وابل فيكون الى الوجود الخارج كما هو اللائق بحال من ذلك الحال فانه في
 الوجود الذهني ولا يصح لهذا الجواب بل لا يصلح جواباً بل شبهة حتمية وورد
 العنينة كحصر واختار كون الوجود موجوداً بوجود نوعه على ما قيل واصباً
 انه معدوم لان الوجود مرفوع عن الخارج والاستحالة فيه واما المستحيل
 اصحاب الوجود والعدم في محال وهو ليس احد المسامطين في الخارج متصفاً
 بالآخر وحمل احد المسامطين على الآخر موطاة واما ارتفاع احدهما راساً بطريقاً

آية وليس يتصل هذه كلمات التوهم في هذا المقام وتعليل لاصتبار ثم لاصتبار **قولنا**
 فان وطرد كل من الجنس والفصل فلا بد ان تقوم اطرفهما بالآخر والا لا مسمع ان التمسك
 منها حقيقة واطرفه ملائحة على احضار الاجزاء في الجنس والفصل كما بين في صفة
 ملائحة ان هذا التمسك اذا احضر احضرا الواحد فيها لان الثالث في الحصة الواحدة
 ووجه حقيقته محال صانع لعدة اجزائها في الجملة الى بعض واحضار باخر السود
 فيها ممنوع لان الله لا يصاحبه ومع الجزئ الصوري قائم بها وذلك كما في ما اصبح
 لبعض اجزاء المعروض والظاهر ان المقام احدهما بالآخر وايضا فان اسفل الكلام في التمسك
 في اصحابه ويقول انها على هذا كونها موجودة يكون عرضاً فليس مما بالعرض
 بالعرض وعلى هذا كونها معدومة بلزم عدم الوجود بالمعروف **قولنا** وما
 وصفنا ان قائم بالمواد الموجودة وقد تقدم في ذلك ليدل على ان اجزاء السواد
 وقد التمسك حقيقة منها وكيف يكونان وصفين قائمين فالاول ان يقال انها
 للوجود قائم بالتمسك **قولنا** والكل ثابت في الذهن فلا يرد عليه التمسك
 تحت الخارج اذا التقبلت **قولنا** لان الكل ثابت في الذهن فقط اذا سب
 الى الخارج كان موجوداً فيه مكملاً وقطعاً للتردد بل هو الموجود في الخارج
 والمعدوم فيه والصواب ان كل قول والكل ثابت في الذهن ويكون طاصلاً الكلام
 اجزاء ماهية الجزئيات كانت اجراء عقلية شاملاً في الذهن ويكون طاصلاً الكلام
 ان الجنس والفصل جزئان عقليان للسواد موجودان متماثلان عند في الذهن
 واما في الخارج فهما عين السواد ولا تجد فرقاً بينهما لان جزئ الموجود هو عينه انما يكون
 مقدماً عليه بالوجود شيئاً كان جزئاً له ان ذهناً وذهناً وان خارجاً فخارجاً
 وتخصيص ان السواد في الخارج بسيط وفي الذهن مركب من اجزاء متماثلين بالماهية
 والوجود هناك فقط كما قرر في تركيب المهية من اجزاء المتماثلين **قولنا**
 فكونه الحاصل الجزئى وتتم **قولنا** في الحال المطلق مسك من عدمه لاصوال
 الخاصة ولا يكون الحاصل غيراً وليس شيء اذ ليس المقصود اسباب حال التمسك

وليس شيء اذ المقنود اسات حال اخرى لمطابق الحال بل لظواهر الاحوال الخاصة
 وموازاة لتوى الاحوال الخاصة في مفهوم مطابق الحال وما وكل منها ما
 عن الاحوال الاخرى في كل حال امر مشترك وامر مختص ويكون كل واحد منها انحصارا
 ثم نقول ذلك الامر المختص شارك ما بالاحوال في مفهوم الحال وسير عنها الاحوال
 متى تضمنه ايضا امران مشترك ومختص دون هذا المختص ايضا امران مشترك
 يثبت الاحوال قطعا ولا يخفى اذ كفي **قوله** وما به الاشتراك ولا
 ايضا فانما ان ذلك الموجود ولو كان طالبين قبل معنى القيام وهو لاختصاص الثابت
 والالتم من تحت عرض لخص لخصه فان السرعة تعنى الحركة ولا تعنى حركتها
 فيقال حركته سريعة والابقا جسم سريع واجيب بان معنى القيام عند معنى الحال
 هو التبعية في العجز لا لاختصاص العاقد فما ذكره الخارج الدوام هم على معنى
 من جهتهم وقد مر ان المقنود في امثال هذه المقادير المضافة بصريح ما شهد
 صحته انما لها محاذية لا برهانها **قوله** لاول ان الامة لا تستر ان الاحوال
 وما سبها بخصوصياتها وانما يلزم ذلك في الوطان وصف الاحوال بالمتماثل
 وذلك لانه اذا لم يجز وصفها بالاختلاف لم يصح ان يقال انها متماثلة خصوصا
 لان هذا وصف لها بالاختلاف في تلك الخصوصيات **قوله** واذا كان
 كذلك فلو ثبت الاحوال فعنى ما شهدت البديهة بان كل مفهومين شيء العقل
 اليها سواء كانا موجودين او لا فانهما امانتهما بلان في المهمة او متخالفان
 فيها فلا بد ان يكون لاحوال امانتهما في المهمة او متخالف فيهما وضح
 ايضا وصرفها لهما بل في بعض الوجود كما لا يشترك في الحادية وبالاصلا
 في بعضها كالتباين في بعضها كما ناسر في الخصوصيات لهم ان يقولوا
 نحن المستدلون وما ذكرناه في دليلنا من التماثل والاصلا في ما يحصل
 من الردف في كل موضع جودين فلا نعنى علينا بالحال الا لا يقبل بالاملا
 واصلا فاستبرنا ولا يصرفا قبولها لهما منكم لان المقنن هو احرار الدليل

تعتبر **قوله** هذا المقنن كما هو على المفروض من المشاهدة على الاستدلال والبا
 كما استبرنا في الشرح فلما بدع في البعض من بعض الوجوه مثلا اذ يقال المستدل
 جهتها ليس ما به الاشتراك ما به الامتياز معدومين الاستحالة مركبا الموجود
 وقال الناقد ليد معدومين الاستحالة تركها ليس معدوم ولا موجود في المفرد
 لم يرد ذلك قاصدا في كونه نقضا للمختص الدليل ومن منع احوال المقنن في موارد
 وصرحت منها من هذا القبيل فبعد التماثل والاختلاف في الدليل في كونها
 موجودين وعدم تقيدهما بذلك في المقنن لا يحرجانه عن كونه نقضا لما به
 لمختص الدليل ورد به **قوله** ولو كان التسم طائرا لما انظم دليل على ابيات
 الصانع قبل الدليل على ابيات الصانع بوقف على ابطال التسم في موجوده
 معانها بربك فقام البرهان على ابطال التسم المقنن من غير التسم طيرا
 فلا يصح في النظام الدليل على الصانع حوازل التسم في امور مستحسنة
 ولا معدومة وايضا يجوز ان ينظم على اثباته دليل لا يتوقف على ابطال التسم
 فلا يصح قوله لما انظم دليل وتكون ان يقال ان المتكلمين عن آخرهم ذهبوا
 الى امتناع وجود امور غير قضاية مطلقا سواء كانت محتملة في الوجود
 او متعاقبة منه واعتمدها في ذلك على برهان الطبقي ولا شك ان جريانه
 في الامور الناسا المحتملة في المذنبات اولي واظهر من جريانه في الامور المتعاقبة
 في الوجود فلو جوز في التسم في الامور الثابتة اعني لاحوال البعض
 ذلك البرهان وانما عليهم ما ابطال حوازل الاول لها بل انما ايضا
 بابطالها الصانع كما استعملوا عليه لا يتقاضيه بما جوزه وكانه قيل
 لما انظم دليل على اثبات الصانع بالطريق الذي سلكوه والاعلى ابطال التسم
 الحوازل ايضا اي لم يتم استدلالهم في الموضوعين ما اعتمده واعليه وهو
 عندهم وهذا القدر يكفي الرواياتهم ولا يحدهم ان هناك طريقا اخر لابطال
 التسم واثبات الصانع **قوله** وجب ان يصح على كل واحدة منها ما يصح على

الاجزى منها مسمى على ما تقدمه مثل ان مؤنم الذات تمام حقيقة ما صدرت عليه
 من الحقائق والحق انه عارض لها تجازيها في ما هيها بها وان يصح على
 واجده منها ما لا يصح على الاخرى **قول** صادرة الذات صفة اراد
 بالذات ما يصح ان يعلم بالانفراد والصفة ما هو كماله **قول** وان كان
 صفة لها عاد الكلام فينا قيل عانته لزوم التسم وانما دلت على لانه
 في الموجودات لا في صالة الوجود لان فعل الفاعل المختار يجب ان يكون كذلك
قول الفلاسفة فيقولون ذلك فان الواجب عليهم محتمل على ما صفة
 المقص في شرحه للاشياء وغيث من الرسايل مع قدم فعله عندهم **قول**
 فان كان موضعاً كان اسمه هو الكل على السواء **قول** من وى النسب
 لحوار ان يكون لذات الواجب لخصائص باضاً الصفة لبعضه ووجوه
 كالمعظم محدود لا محدودا وغيره **قول** وقد تدعى ذلك ان الكلام في الذوات
 المتساوية في كونها ذاتاً و قد مر انه لا يتبين الا بالصفات فلا بد من اى
 النسبة هناك كالا للجزءي المتساوي بالاختصاص **قول** الجواز ان يتم
 محتايتها او صفات اخرى قد عرف ان الذوات متساوية في كونها ذاتاً وان
 لا يتبين منها عندم الا بالصفات بناء على ذلك التوهم فتقبل لا تتصل بالصفات
 ليس لها حقائق مختلفة بمرها واما الصفات الاخرى فلا يجوز ملؤها بالصفات
 الوجودية غير ما استدل به ابن عياش في نفي صفات الاجناس وبلزها بالاطلاق
 مذهبه او بطلان دليله **قول** كما متياز افراد النوع بعضها عن بعض
 فتقبل للاجزاء امتيازها عندم بالذات بل بالصفات لما مر في مسدود دليل
 في صفات الاجناس الذي تمكن به ابن عياش لحرمانه فيها اعنى الصفات
 الجزئية لا افراد النوع بعضها عن بعض **قول** الراجح الحصول في الجزئ
 وهي الصفة الكائنية التي سمونها بالكائنية المعلقة بالمعنى العام بالجوهر وهو
 الذي يسمونه كوناً وقد جعل الحصول في الجزئ معنى الكائنية المعلقة بالكون

الصورة في الجزئ ماعداً بما لا يكون معلوماً وفي هذا الحصول ان الكائنية المعلقة بالحصول في
 الجزئ هي كون الجوهر متحركاً او ساكناً او محتماً او مقترقاً وهي معلقة بالكون التي هي الجوهر
 والسكون والاتصاف ولا يترق بشرط الوجود وعلى هذا يكون الحصول في الجزئ غير الكفر
 وعلة ذلك انه في غير الكلامين بون بعد **قول** فالصفة العادية التي هي غير متحركة
 من المعتزلة وفي بعض النسخ موافقا لما في الحصول غير مقوله فيها اى العقل في الاعراض
 من الصفات العادية اى الجمله لانها الجبوتة واما بشرطها ولا تصور وجودها
 في غير الجواهر **قول** الا بالالحسن الخياط فانه قال **قول** قد قدم ان الدعوى
 التي رطلها بعد ما على فرس وعلى راسه قلسوه وبيده سيف فالتقاء ما لا يكون
 هذه الاشياء اجابها بالعدم ولا يتصور الخياط ما رجه **قول** ومن المفادح انهم
 وذلك لانهم لما حوزوا ان صفات الموجودات بالصفات الثبوتية لم يلزم من ان صفاته تقع
 بالعالمية والثابتية وغيرهما كونه موجوداً في العالم الرازي منه جهالة الاشياء
 حوزا ان يكون محال في الحركات والالوان امور معروفة وان لا يعلم وجودها
 الا بدليل وهو فسفسه ورد ما يتم ارادوا ان يعلم ان صفات العالم ذات
 نصف هذه الصفات تتكبح الى ان يدرك ان صفات العالم انما تنصف بها كما يعلم ان
 الواجب شتمع عدمه ومع ذلك يحتاج الى امانة بالبرهان وليس بشئ لان هذا جعله
 هذا المعنى من عبارات القول بدو وجودهم لا وجه له اصلاً **قول** اعلم
 ان الوجود قد يوجد في موضعين موقيد ماهية من الحقيقة مثل وجوده في السما
 ونحوه لاحقاً في ان العقل يجوز ان يلاحظ معنى الوجود غير مقيده بخصوصية
 ماهية من الماهيات كما ذكره واما ملاحظة اياه تحت اللاحظ معاً شأ اخر
 ولو وجد اجزاء متمتعة ولا يلزم من ذلك كون الوجود امر الاضافيا لحوار
 ان يكون صفة غير اضافة بلزمها الاضافة لزوماً عقلياً فالمراد بالوجود المطلق
 هو مؤنم الوجود غير مقيده بخصوصية ماهية الماهيات العالم تقديسي اصلاً اذا ابد

من اعتبار سببه الحاشي ما اجالا واذا اعتبره هذه النسبة امكن رفعه وهو الوجود
المطلق **قول** وعنايه عدم مثله اى مقابل الوجود المطلق عدم مطلق وهو
سلب الوجود المطلق من غير ان يحد ما هي من المهميات لعنى كما ان الوجود
المطلق هو مفهوم الوجود غير مقيد ما هي مختلصة من المهميات وان كان مفيدا
بامرهم مستقورا اجمالي كذلك الوجود المطلق موقوف الوجود وسلبه بحسب
اليه وعدمه مجالا من الوجود ومحملا ايضا لا موقفا ان راد ان الوجود
المطلق مفهوم الوجود من حيث هو غير متقدم شي اصلا لا موقفا ولا موقفا بنا على
جوانبه مجردا عما عداه بالكلية ويكون الوجود موقوف مفهوم الوجود
لا رفعه عن شي اذ العرضية لم يعرفه له اصلا الحاشي وهذا ما يصح اذا
قلنا ان رفع الشئ في نفسه امر مقبول ويكون المتصورات الحاشية عن النسبة
تعارض في نفسها في نفسها واذا قلنا ان الرفع لا يتصور الا في النسبة فلا بد منها
لعدم الوجود ووجه من اعتبار سببه الحاشي ما يمكن رفعه الذي هو الوجود المطلق
فما لم ياتيها اراد لم يحج عليه ما قيل ان ما ذكرنا اعني سلب الوجود وذلك لا اراده
سلب الوجود اما سلبه عن عرضة الذي اعتبره منها احوالا واما سلبه ورفع
في نفسه الى سلب الوجود عن الوجود الذي يعابله كون الوجود موجودا املا
ويزعم هذا القائل ان المقابل للوجود مطلقا هو السلب مطلقا اى من حيث هو
قطع النظر عن كل ما يباين والى السلب للعقل الامضا فالواجب ان لا يكون
مؤكد هذا بديل على جواز تعقله عن مضاف وانما الوجود لا يعقل الا بالاشي من
ان العقل لن يتخلف من حيث هو على تصور في السلب مثل فكر **قوله** ويحيى الارزاق
ان الوجود لا يتصور الا منسوبا الى معرض ما وان كان عرضيا ومع ذلك يمكن ان
مفهوم الوجود امر عرضيا في نفسه الاضا فكا اشترا اليه واما منسوبة فممكن ان يكون
من مفهوم رفعه وسلبه لا امر مستلزما لسلبه ورفع وذلك لان المتناقض (الذي

احالا

انما هو مفهومه ومن مفهوم رفعه وسلبه كما صحت في موضعه ولا شك ان نفس مفهوم
الرفع والسلب من العقل لا امضا فالاشي والمتارعه فيه مكابرة والسلب المذكور
في قولهم السلب لا يعقل الا امضا فالامضا والخمسور بمعنى وان لم يكن مذكورا باللفظ
فان الذكر غير واجب وان كان الترتيب اولى **قوله** وذلك لان الوجود المطلق
انه سلب الوجود المطلق مقابل **قوله** ان الوجود المطلق له اعتبارا لان اضر
من حيث هو وهذا لا اعتبارا مقابل الوجود المطلق وسافية لانه رفعه وانه من
انه معقول حاصل في الدهن وهذا لا اعتبارا به ومعروض الوجود ومجموع له
والخمسور معا مرتان قطعنا فالاصح لا باعتبار النقيض والسبب اصح المتقابلين
لعروض اضرهما الاخر مستحيلا اما المستحيل اضرهما في موضع واحد كما مرت
ايه ان **قوله** والوجود المطلق والعدم المطلق يعقلان معا راد ما تقدم
من الوجود المطلق لا يمكن ان يتصور لانه لا يمكن في نفسه اصلا ويترتب انه كما يمكن
يتصور الوجود المطلق كمثل ان يتصور رفعه قطعنا وهو العدم المضاف الى الوجود
المطلق وذلك لاننا في كونه عدما مطلقا **قوله** والعدم المقيد بمعنى الموضوع
تقدمه كحال ملكة اعني الوجود المقيد بمعنى الموضوع بقيد به اراد بالملكة ههنا
المفهوم الوجودى وبالعدم سلب مطلقا لا سلبه مع اعتبارا استقراء المحل الواحد
الوجوه المذكورة وذلك شيئا يقابل ان تصور الاعملى مسوق فتصوره كما كانت فان
المراد به ما يبع السب ولا يجاب ايضا ولا يلزم ايضا ما ذكرنا ان يكون التقابل بين الوجود
والعدم تقابل العدم والملكة بل هو من يعابله السب لا يجاب وقدمه على ذلك
في التمثيل صحت على سببه الوجود والعدم تان الى موضوع شخص وانما الى الموضوع
او ضمنى الى طرفه السلب لا يجاب ولم يعرف استعداد الاصل بل لا معنى لتعيين
ههنا وقلنا وما قررناه اذ دفع ما قبل من ان ما قبله واضر في سلبه السلب لا يجاب
دون العدم والملكة الا ان يصطلح في اطلاقها على معنى يخالف ما هو المتصور عند القدم

انما

وكان يجب ان يسه عليه ضد ما عن وقوع الفلظ على ان مخالفة المشهور وغيره
 مستغنى جزا عند المتصلين **قوله** والوجود الاضمر له اذا لم يفرق اعم منه
 رد ذلك ان كل واحد من مضمون المركب العام ومضمون المقترنه والمضمون نظائرها
 من المضمومات ان كل واحد للوجودات والمفردات اعم من الوجود لا يقال هذا
 موجودات ذهنية ويكون اخص من مطلق الوجود لا يقال في ذلك ويصير اعم من حيث
 اخص باعتبار عارض وقد لا يصدق في كونه اعم بحسب الذات وهو كما لو
 او لا يرى ان الحيوان من حيث هو موقوف للمكانة بالفعل اخص من الانسان وقع
 موقوف له واعم منه بحيث انه مماز ان يكون شي من تلك المضمومات ان كل واحد للوجود
 وغيره جزا له وان كان اخص منه من حيث انه معروف في الوجود **قوله**
 فليس عدم الوجود على نفسه مرسس هذا الغرض مما لا مرية فيه اصلا لان
 الغرض بركب الوجود من حيث هو موجود على اعتبار الوجود معه بالحرز ويكون
 الوجود جزا للحرز ويقدم على نفسه مرسس **قوله** وان كان الذي يلزم
 ان يكون الشيء الذي فرض جزا للوجود مع وضاه وذلك باطل لان الوجود
 بذلك المعروف ولو كان ذلك المعروف جزا للوجود لكان به لم يكن العام بالشي
 فاما به تمامه وموجه كما في الاعراض مخالفا وان لم تكن الوجود عرضا قائما
 محله فان كون الخالق في عرض حاله تمامه مستحيل مطلقا واما العارض
 العرض المتقابل للذاتي فلا استحالة في كونه غير عارض بتمامه فان لان عارض
 للنطاق بذلك المعنى وليس عارضه تمامه وذلك لان معنى العارض هناك
 ما يكون المحمول على الشيء غير خارج عنه بجميع اجزائه بخلافه في الخارج فانه اذا لم
 فيه تمامه بل بعضه لم يكن الخالق فيه الا ذلك البعض **قوله** او موقفا ما انصف
 برفعه هذا مما لا استحالة فيه لان البدن مركب من اجزا كل واحد منها متصف
 بانه ليس ببدن وكذا البيت وفيه ما تركب من اجزا كل واحد منها متصف

بانه ليس ببدن وكذا البيت وفيه ما تركب من اجزا كل واحد منها متصف

فما لم يكن متصلا بالاجزاء بسيط اذا لو كان مركبا يفرق اما صواب او غيرهما والظاهر
قوله الوجود بتمامه لا يتركب بالاجزاء البسيط فانه كما ان الدليل السابق على عدم
 انما يدبر على بساطة الوجود المطلق اعلى ساط افراده في زمان يكون افراده بساطة محتملة
 بدواتها وان تكون مركبات مختلفة الهيات ما بدواتها او بقصورها المنوعه لما جوس لها ولو
 الوجود المطلق بساطا عارضا للملك الهيات المخالفة بالذوات او بالفضول فلا يلزم
 افراده بالفضول بل بالوضوحات نعم لو بدلت طبيعه نوعيه ما بدلت افراده لم يصح بكون تلك
 الافراد بالفضول والمخالفة بل بالوضوحات لكنه مقول بالمشكل على افراده ولا يكون
 طبيعه نوعيه لها كما قرناه **قوله** وقوع المتصل على المتدار وعلى العارض في محله
 فان المتصل يصدق على المتدار او لا والذات لا متصل في طرقة وعلى العارض بالمتصل
 لانه متصل بالمقدار لانفسه **قوله** واما بالاولوية وعدمها واما بالثبوت والضعف
 من المعنى العام المقول بالمشكل يدرج تحتها مختلفه اما بدواتها او بقصورها وذلك
 الذوات او بالفضول يستوعب كالاتي ذلك العام في بعضها الثبوت من بعض فان اراد ان
 ولا اولوية كمن ملك الكمال والضعف وعدم الاولوية فلهذا ولا يفرق بين الثبوت والاولوية
 والامر مقابلتها وان اراد بكل من الثبوت والاولوية معنى آخر فلا بد من اعادة تعيين
 في كلامه ما يبيد ذلك وهو الفرق ما ذكر في رهان الشفا مرة اذا كانا شيئا متساويين
 في طبيعه امر وكان ذلك الامر للاولوية وللآخر بولسطة كان الامر الاولوية
 بالامر من الآخر ومحمول هذين ان الثبوت من كين الكالات المذكورة وان الاولوية
 ما ذكر في الشفا فانضح الفرق بينهما ويكون المتصل حجتها للاولوية وعدمها
 من حيث انه المقدار من ذاته وللثبوت من غيرهما لا بالتقدم والما جزا ايضا من
 ايضا المقدار من حيث الاتصال بالاض **قوله** فانه يقع على وجوده العول وهو معلوم باليقين
 وان جزا وذلك لان حصول مطلق الوجود للعلم مقدم على حصوله لمعلولها ولا
 ان حصوله لمعلولها انما يحصل له بالعارض له قائما له ان حصوله لمعلولها
 لا حصل الجزئين مقدم على حصوله للآخر وقس على ما ذكرنا كون وقوعه على وجوده الجزير

بانه ليس ببدن وكذا البيت وفيه ما تركب من اجزا كل واحد منها متصف

اول من يقره على وجود العرض يكون وجوده على وجود الفاعل اشد من وقوعه على وجود
 غيره **قوله** غير الاستدلال والضعف للذين ذكروا ان الوجود لا يتقبلها
 والذين لا يتقبلها الوجود ما حرمانا لضعف كونها موقفا وعرضيا
 محالها بدونها ولا يتصور ان في الوجود واما المذكور ان ههنا فليس محرر اصلا بل اياها
 التي ان يرتك بار على احدنا اكثر من الاخر **قوله** فلان المقول بالكل لا يكون اطلاقا
 اجمالا وقد سبق في مباحث كون الوجود راد على الهميات مناقشه في هذا الكلام
قوله تعرض للمعقولات الاولى والمعقولات الاولى هي طبائع الحيوانات المعقولة
 من حيث هي وما تعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابقها
 كالكلية والذاتية ونظا برصا لمفهوم الكل الذاتي وعدم ما يسمى معقولات ثانية
 في الدرجة الثانية من العقل اذ لا يمكن عقل الكلمة مثلا الا بعد العقل من عرض
 الكلمة في الذهن وليس في الخارج امر يطابق الكلية كما كان للسواد المعقول
 ما يطابقه في الخارج واذا العقل هو مفهوم الكل في الدرجة الثانية واعتبر مجردة
 على كثيرين عرض لمفهوم الكل كلية اخرى هي في الدرجة الثالثة من العقل وبعضهم
 ليس بطايرها معقولات بالكلية وهكذا نسبت معقولات رابعة وما بعدها وبعضهم
 يجعل ما بعد المرتبة الاولى مطلقا معقولات ثانية وفي الجملة المحيطة بالمعقولات الثانية
 امران احدهما ان لا يكون معقولة في الدرجة الاولى بل هي ما يعقل في الدرجة الاولى
 وهو معقول اول وجوده كان او وجودها مركبا كان او بسيطا وكذلك لا يعقل
 الاعراض لقولنا اذا كان في الخارج ما يطابقه كالاضافات اذ قيل بحقيقتها
 في الخارج **قوله** والسنه من المعقولات الثانية والسنه متصلة في الوجود
 الحيوان تعنى ان مفهوم السنه كما هو المفهوم من الوجود والامكان العام والسنه
 من المعقولات الثانية التي يعقلها عرض في الذهن للمعقولات الاولى وليس لها
 في الخارج ما يحدونها اذ ليس في الخارج لاشياء مخصوصة كالاشياء والسنه
 واذا العقلت الاشياء المحصورة عرض لها هناك مفهوم السنه من غير ان يكون لها

في الخارج ما يطابقها كما في العوارض الخاصة للحيات السنه متصلة في الوجود بل عرض
 الوجودات المتصلة فيه فلا شيء مطلقا يوجد بل كان اما هو موجود فهو في نفسه شيء محصور
 فقط وهذا هو المعنى واما ان كان له وجودا لولا ان الشيء المطلق موجود في الخارج لكان مشاركا
 ومخالفا له خصوصية يكون له شيء يلزم التمس عدل عرض عليه ما لا يتم المجالد بخصوصية
 يكون له شيء يلزم عام مشاركا لخاص في مفهومه وغنا عن الخاص بعض مفهومه المحرر عن
 الخصوصيات فطلق الشيء على تقدير وجوده مدار عن اشياء مخصوصة بعض مفهومه
 لا يامر ان يدعى بلزم ان يكون لطلق الشيء شيئا اخرى وايضا السنه العارضة
 لطلق الشيء الذي فرض انه موجود امر اعتباري مرسا هو اعتباري منقطع
 بانقطاع اعتبار **قوله** وايضا الصحيح هذا الدليل لم يوجد شيء عام اصلا
 اذ يقال لو وجد الحيوان مثلا ان رك الحيوانات الخاصة في الحيوانات والاشياء
 مخصوصة والحيوان صوابا وتتم **قوله** وايضا ما ذكره الذي المطلق
 لغيره في السنه ليست الازنه لوجوده في الخارج بل هي الازنه لذاته فرض موجودا
 في الخارج او لا فيقال لو لم يوجد الشيء في الخارج لكان ذلك الاشياء المحصورة
 في السنه واما ما رعبها بخصوصية ويلزم التمس **قوله** لاضا في الوجود
 متميزة **قوله** الموجودات الخاصة مما من في الخارج بلا استثناء واما وجود
 الخاصية مما يميزها بحسب الخارج انفسها مما لا يشرفه واما ما يميزها بحسب الخارج
 فمتميز على كونها موجودة فيه **قوله** اذ التميز لا ينفى التميز الخارج
 تعنى ان عدد الشيء في نفس الامر لا ينفى تميزه في الخارج اذ كانا في نفس الامر
 بحسب الذهن فان نفس الامور من الخارج مطلقا ومن الذهن موصوفا بصفات
 بيانه ان الله مع فالعدوات والمعدومات الخاصة بجانها في اشياء وان
 لم تكن مائة في الخارج قال بعض الافاضل اختلف في ان العدوات هل تقابلها لاشياء
 اعني قال عدم الشرط بوصفه عدم المشروط وعدم الضد بوصفه الضد غير ان
 علوم تباينها بحسب مقتضاياتها ومنه قال المعدومات هي صرف الاشارة اليها

تتميز عن غيرها

اصلا وكل ما هو متصور موجود اما في الذهن واما في الخارج قال والحق ان هذا الكلام
 يخرج الوجود الذهني اذ لا ياتي للمعدومات الا في العقل فان ذلك لا يميز لكونها متصور
 في الذهن احصا لتمامها بالوجود اما في الذهن او في الخارج ولم يتصوره صدق مطلقا
 وان لم يكن ذلك لتمامها لكونها موجودة فيبقى المعدومات الصرفة مارة في الجاه ولا
 ان يتصورها ما هو صدق مطلقا **قول** ان عدم المعلول يستلزم عدم العلة **قول** في
 عدم الشرط نافي وجوده المشروط وان عدم الضد يقتضي وجود الضد الاخر **قول** يدرك
 على ذلك انه صح ان يقال ليس للمعدومات نفس الامر لا سقاء علمه فيها وان قال لا يصح وجود
 المشروط في نفس الامر لا سقاء شرط فيها وان يقال صح وجوده لهذا الضد في هذا الجمل
 في نفس الامر لعدم الضد الاخر عنه والامر في ان هذه اصحاب مقبوله عند العقل **قول**
 العدم في ذاته بان باعتبار انه سلب الوجود **قول** حاصله ان العدم من لا يكون له ملاحظه
 حال الغير وقد يكون ملحوظا بالذات والحق الوجود اعني بوضوئه الا يمكن بالاعتبار
 السابقه **قول** في الاول كان له ان يرضه معلوما اما في الخارج واما في الذهن
 واما فيها معا **قول** فيكون العدم عارضا لنفسه قبل معنى ورضه بغيره بغيره
 ماهيته لان يكون ماهيته محققه والرفع قائم مقام العرض بحد حتى يلزم عرفه
 لنفسه وان سلم ان هناك عرضا قارضا ليس بنفس العدم بل هو عرضي من جنسها
 وذلك لان رفعه هو الموضوع في كونه مقابله لا مطلق الرفع والاول بغيره ما لا
 من مفهوم العدم وسائر الماهيات في ان كونها متصفا بالعدم اما بغيره وال
 ماهياتها لانها لا يكون محققه وعدمها قائما بما قيام الاعراض محلها وليست المحل
 من عرض العدم لشي الا انصافه وصدقه عليه استغناء و ذلك لان العرضي
 العدم المطلق بلا فرق وهو المعنى بالعرض والناقص برفع بان الخرجي العارض
 للمفهوم العدم المطلق متصفا بغيره **قول** ايضا في ضمن ذلك الخرجي لنفسه
 والامكن العارض تمامه عارضا للمفهوم ان يقال ان مفهوم العدم عرضي لجنسها
 لانه اني لها ومنهها اعني من جوار عرض العدم لنفسه في ضمن جرمي

يعلم جوار عرض الوجود لنفسه في ضمن جرمي من جنسها فان الذي من صيغها بغيره من
 في ضمن جرمي لا يصح الاستباب والاضافه لان الوجود الخارج العارض للوجود
 الخارج بالوجود ان يكون موجودا في الخارج لما عرفت **قول** فلهذا اذ ارفع العلة
 كقولنا يدرك المعناح يرفع المعلول كقولنا للمحتاج **قول** يعني رفع المعلول بسبب المعناح العلة
 فان العقل يحكم بانها ان رفعت حركة اليد فارتفعت حركة المتناح والوجود العكس
 وهو ان يتبدل برفعت حركة المتناح فارتفعت حركة اليد على قياس الوجود
 فان يحكم العقل بانها وصرت حركة اليد وصرت حركة المتناح والوجود ان يتبدل برفعت
 حركة المتناح فارتفعت حركة اليد وكذا ان وجود العلة مناط لوجود المعلول كقولنا
 عدمها مناط لوجوده وكذا ان وجود المعلول مستلزم لوجوده علمه ما من غير ان يكون سببا
 كذلك عدمه مستلزم لعدمه علمها ما من غير ان يكون سببا لغيره في منها
قول فيكون رفع العلم علم لرفع المعلول برفعت العلم في الخارج علم
 لرفع المعلول فان قلت رفع العلم اى عدمها ليس محققا في الخارج فكيف يرفع العلم
 في الخارج لعدم المعلول ان انصاف لشي العلية في الخارج ورفع حقيقة فيه قلت
 عدم العلة في الخارج علمه في نفس الامر عدم المعلول في الخارج وليس الخارج
 للمعلمه لسببه ما ذكره بل هو بغيره وليس لعدمه فان قلت ما في نفس الامر في حاج
 او في الذهن وما اعني بهما لا اولى تغير الباقى واذا كان الاضافه العلية في الذهن
 فلا فرق من العدم في ذلك قلت عدم العلم لما كان علمه في نفس الامر علمه في
 الذهني كان ايضا ما لعلية من هذه الجهة في النبوت الذهني لا بالنبوت الذهني
 محلا وعدم المعلول علمه بالنبوت الذهني اى ان علمته من خصوص وجوده
 الذهني ولذا كان العلم به علمه للعلم بعدم العلم لا لعدمها في نفس الامر واما
 عدم العلم فهو مصنف بالعلية في صرفة كقولنا في الوجود الذهني والنبوت
 في هذا الاضافه بغيره اصلا ولذا كان عدمها علمه لعدم المعلول في نفس الامر
 ايضا واسم وضع ما ذكرناه بنبوت الماشي والمكلم في الدرافة اذ كان منها انان

فان يكون العلم اعتبارا بخصيص الانسان ونسبته اليه باعتبار استعمال الانسان على الحيوان
 لا باعتبار خصوصه فذلك اذا ما دل عليه الحرف **قول** بل طار ان يكون عدم الخواص في
 العلم على عدم العلم في البرهان اني **قول** قد مر في الشرح في اثبات ان العلم العقلي هو
 السبب في حصول الوجود في العلم لانه اذا لم يعلم سبب كان صافي الطرفين ولا يلزم
 فعلى ما ذكره يكون الاستدلال بالخواص على العلم برهان لان كون العلم العقلي مستقيا
 البرهان والخواص مراد الشرح ان ذلك السبب لا يمكن ان يكون مستقيا لا يحصل
 العلم العقلي بوجوه اعني الامن من جهة علته فان وجود الخواص لا يدل على وجود
 المعينة بل على وجود علم ما يحتمل كلامه على ذلك الاستدلال في حصول العلم العقلي
 بوجوه المكينات المحسوسة ويؤكد ان الموقر هو الصانع في كتاب البرهان هو العلم
 المكتسب فكان قال العلم العقلي المكتسب المتعلق بذي السبب في حصول الامن كذا والاستدلال
 ايضا في ان العلم بالخواص المعين سائر العلم بوجوه علم ما من علته وقد صرح الشرح وغيره
 بان الاستدلال بالعلم على الخواص برهان لم يرد في ذلك وفيه فرفقوا بينهما بان العلم
 بالعلم المعينه مستلزم العلم بالخواص والعلم بالخواص لا يستلزم العلم بالعلم
 فعلم المراد ما ذكرناه والاستدلال بوجوه العلم على وجود الخواص لا يقدمها
 على عدم برهان لم يرد على ذلك فبقية بوجوه معلول معين وعدم الاستدلال بوجوه
 الخواص على وجود علم ما لا يعينها او بعدم علم علته باسمها او على عدم علم
 منها برهان اني فان قلت ان لم يحتمل العلم ذلك وجوده للمعلول على وجود
 فان صار لم يرد عدم العلم المعينه على عدم المعلول وقد علمها على عدم معلول
 مستدل بها فان عدم النار يدل على عدم الحرارة النار والاضواء منها ان يكون النار
 علم والاشباح ان يقال وجوده لانه الحرارة النار ايضا على وجود النار لان العلم يكون
 لا يحصل لان العلم بوجوه النار فيكون دورا **قول** اي اذ اعدم العام عدم الخاص
 من غير عكس هذا غير المتعاكس في العدم وتصوير المدعى وقوله بالحاصل ان العلم
 اخرى وليس في كلامه تعرض للاستدلال عليه التماسه وهو وصدر الجواب في

الشرح فذكر ان العلم والخصوص يتناول العلم فاما اذ اعدم الحيوان عدم الانسان
 من غير عكس فاعتبر عليها بان ذلك يصح للقاعدة الكلية بالنسبة للجزئي وهو
 غير مفيد وايضا منه القاعدة مستقضة بالامور العامة كما لم يكن العام والشيء والوجود
 فانها اعم من الانسان وطائر وانهم من قبيلها ايضا ولا يساكن فيها العلم في الوهم
 وكلاهما ساوقة عن الشرح التي لم يوصلها الى عبارة منها مع ان الظاهر منها التمثيل لثبوت
 الضميمة والاسد الى واما الذي هو اسهل وهو الكتابي فقد صحت جوابه في مظانه
قول كل واحد من الوجود والعدم اما ان يكون بالغير ولا اي كذا واحد من وجود
 الشيء وعدمه اما ان يكون بغير ذلك الشيء ولا والحاصل ان وجه الشيء اما ان يحتاج
 بغير ذلك الشيء او لا ذلك عدم الشيء اما ان يحتاج الى غيره ذلك الشيء او لا وكما هو
 معنى كلامه ان الوجود اما ان يحتاج الى غيره او لا وكذلك العلم اما ان يحتاج الى غيره
 او لا فالحاصل الاول ان يكون الواجب الاحتياج في وجوده الى غيره والمنتج الاحتياج في
 الوجود وحج يجوز ان يكون ذلك الوجود قائما بذاته والا اصحاب الوجود قطعها
 وقطعا ويكون المنتج عددا الاحتياج الى غيره ولا يكون ذلك عارضا لغيره على ما بين
 حال الوجود ومنه **قول** اذ كل وجود لا يكون يصدق عليه احد ما يجمع الى غيره
 عليه معا يعني ان قسم الوجود الى اصناف وعده منفصلة صفة طار بين المعنى
 والامات لا يتصور بينهما اصناف المعين ولا ارتفاعها وكذلك قسم الوجود اليها منفصلة
 اخرى صفة وهذا لا شبهه فيه واما الخصاص والمفردات بالقياس الى الوجود
 والعدم في المراد اعني الواجب الممكن والمنتج مساق الكلام عن ترتيب **قول** الوجود
 محل ان يجوز لا نقولنا لانسان **الوجود** على قسمين وجود الشيء في وجوده الشيء
 لا يتصور في اوله يكون الوجود محمولا وسمى ذلك التصديق سيطا وسال عنه بل السيط
 في الثاني يكون الوجود رابط وسمى ذلك التصديق مركبا وسال عنه هل المركب وعلى
 العلم يكون بين المحمولا والموضوع سبب سبب في سبب او غير ذلك من التماسه
 بالمواد اذا اعتبر في نفسها فان قلت ان كان الوجود محمولا كان النسبة الرابط بين
 العلم والوجود

اجتهاد

والعلم بالوجود
 والعدم بالعدم
 والعدم بالعدم
 والعدم بالعدم

الموضوع اى وجوده له وللوجود وجود آخر قلت بوجه الموضوع ليس بوجه وجوده بل بوجه
 بل بوجه وجوده وبنوته للموضوع وليس كوجوده لا عرض كما عدم حتى يكون ممتنع وجودها
 في نفسه بل بمعنى بونه للموضوع انصاف للموضوع به وصدقته على الموضوع وصدقته
 الاعداد على الموجودات الخارجيه وتصفى بها فان قلت بوجه الموضوع ذلك المعنى
 مات للموضوع ايضا فلزم التمس قلت بسطع ذلك ما يتطاع الاعتبار ولذلك
 العدم فسمان عدم الشيء في نفسه وعدمه عن غير فالعدم الاول محمول والنسبة الثانية
 ان جعل قولنا الانسان موجود موجود وان جعل سالبه في المعنى كان العدم في ذاته
 قطعاً وللعدم في الثاني رايه فلون النسبة ليه والاتحاشي بينهما عن المواد لذلك ايضا
 والحاصل ان المحمول سواء كان وجوداً او غيراً اذا استلزم الموضوع احوالها او سلبها
 بدت النسبة مواد بلت لكن المشهور باعتبار المواد في النسبة الثبوتية فانها اشرف
 وما عرفت في النسبة السلبية مدبره فيها فان واجب العدم تمتنع الوجود وتسمع العدم
 مواد الوجود ويمكن العدم من وجوده فلا صاحب الاعتبار للمواد فيها
 اد تلك المواد اعني المعبر في النسبة الاحكامية شاملة للموضوعات باسمها **قول** يسمى ذلك
 للكيفية ان اعترفت في نفسها مادة وان اعترفت في العقل تسمى جهة **قول** هذا هو الفضا
 اصطلاح عليه جمع العلماء فانهم قالوا للكيفية الماتة للشيء في نفس الامر تسمى مادة التي
 يدركها العقل لها سوادها كما سلك في نفس الامر ولا تسمى جهة وان اصطلاح من عدده على
 ما ذكر لزمه ان الخالف لجهة المادة لا تحادها بحسب الملمات واصلاً انها اعتبارها
 في نفسها واعتبارها متعلقة مع انه معروف محالها صحت مالك في الخالف للمادة
 الجهة ولزمه ايضا ان يكون تلك الجهة مطابقة للواقع دائماً لثبوتها في نفس الامر كما لما
 على قوله وليس كذلك فانك اذا قلت كل حيوان جسم بالامكان الخيالي كانت
 مادة الضرورية الى الوجود جهة لانه كان الخاص وكذا ايضا الكيفية
 لعدم مطابقة الجهة للواقع وتكون ان يقال انه اذا اطلق الكلام او الفجول
 للكيفية الماتة للنسبة في نفس الامر مادة اذا اعترفت في نفسها وجهة اذا اعترفت

١٥١

ل
مستقلة

في العقل وصدق ما ساءان المادة هي الكسفات الثلث الماتة في نفس الامر وانها اذا
 معقولة تسمى جهات فما ذكر في المادة او الاطراف لما نصب اليه الماخزون من
 المطبقين من ان كل كيفية ماتة في نفس الامر النسبة للحجابية والسلب تسمى مادة وماله
 منها ما يتا على طريقه متن الكتاب ووافق لما ذهب اليه المعقدون منهم من ان المادة
 هي احدى الكسفات الثلث الماتة للنسبة في نفس الامر كما قرنا من قبل فلما لم يفصل
 القولين في المادة ولم يشر الى ان الفرق بينهما مادة اهل نظرها في سلكها واعتبارها
 على ما علم من من آخر لذلك لم يسن ان الجهة كما يطلق على الكيفية الماتة اذا انفصلت
 لظن انصاف الكيفية المعقولة او المملوطة للنسبة ان لم تكن مطابقة للواقع اعتماداً اعلى
 ما علم في ذلك المعنى من ان كل كيفية للنسبة المعقولة او المملوطة مطابقة للواقع او غير
 مطابقة له ليمى جهة اذ ليس المقصود ههنا سان تفاصيل احوال المواد والجهات واصلاً
 الاقوال في الاولاد دون الثانية وان الثانية قد لا تكون ماتة في الواقع بخلاف الاول بل
 سان ان الكسفات الثلث الماتة في نفس الامر مواد في نفسها وجهات في العقل فان
 لهذا المقدار كافي ههنا **قول** والوجود لاقتناع بدلان على وثاقه الرابطة
 الوجود بدرا على وثاقه النسبة التي هو عارض لها والامساع على ما هو عليه الرابطة
 النسبة التي هي موصولة **قول** ادعوا الوجود في عرفوا وجود المحمول الذي
 هو الوجود او غير ما سئل ان المحمول لم يعرف في سائر الامكان لعدم امكان
 امكانه لم يعرف ان امكانه عدم وجود المحمول ونزل الى تعريف الوجود بعدم
 عدم الوجود فيكون دوراً وهذا كلفه الاظهر ان يقال انهم عرفوا ذلك واكثر
 الثلثة سلب الاخرى او سأل عرفوا الواجب بالامساع عدمه او بالامساع عدمه والمنتج
 ما يجب عدمه او بالامساع وجوده والممكن الاخر وجوده والعدم وما لا يمتنع وجوده
 والعدم بعد اذ لا كلام من الثلثة في تعريف الاخر وانه دور **قول** ووجه كونه
 هتمه الملائم بحسب هذه الامور والواجب والمنتج والممكن فهم صدقته هذه النسبة
 صاره في الملائم بالامساع الى المحمول كان فان كل مفهوم اما ان يكون واجباً

مثلا او متنع الجوانبه او ممكن الجوانبه كذا لانه يورد اعتبارها في المفهوم بالقياس الى المحمول الذي
 هو الوجود فانه اذا اطلق الواجب المتنع والممكن تبادر منها الواجب الوجود والمتنع
 الوجود والممكن الوجود وذلك علم ان الوجود لا مكان والاسماع التي تخص عنها هي التي ذكرنا
 في جهات القضايا و موادها كما صرح به في من الكتاب وشخص الا انها مقيد ههنا بنسبه
 المحمول الذي هو الوجود فلا وجه لما قيل من انها لو كانت هي للذات في الجهات والمواد كانت
 لوازم للمساوات واجبه لذاتها كما لو وصيه للاربع وذلك لان الاربع واجبه الزوجه الواجب
 الوجود فاصلا والمعنى سبيل صلتك في المحمول لسبيل صلتك في مفهوم الوجود الذي هو الواجب
 والجهة فيها **قول** فان قيل هذه القسمه غير صالحه لانها هذه القسمه ان ينال المعنى
 والذات فكيف لا يكون صالحا لانا نقول ان اردنا قوله فاما ان يكون محسوبا للوجود انه
 محسب محسب الوجود اعلم من ان محسب مع ذلك لعدم ايضا اول هذا القسم سدح قسمه
 الواجب محسب الطرفان معا فلا يصح قوله فالاول منها هو الواجب بذاته وان اردنا محسب
 له الوجود فقط فاما ان لا يرد قوله فاما ان يكون محسب متنع له الوجود اعلم من ان المتنع
 لم مع ذلك لعدم ايضا اول هذا القسم امران المسح وما محسب الطرفان
 فانه متنع له الطرفان ايضا ولا يصح قوله والثاني هو المتنع بذاته واما ان يريد
 انه لم مع له الوجود فقط مدخل القسمين في القسم الثالث فطعا ولا يصح
 قوله والثالث هو الممكن بذاته وبالجملة المفهوم اما ان لا تعتني لذاته بشي من طرف الوجود
 والعدم او بعضها معا او بعض الوجود دون العدم او بالعكس فالاقام الربعة بله
قول متنع له الوجود في الخارج اذ لو صار وجوده في الخارج لم يتنع اصطلاح
 المقضين فيه **قول** يكون متنعاً بذاته وذلك لانه يكون وجوده في الخارج اذ
 ويكون عدمه هذا مستندا اليه انه ولا يخفى بالمتنع سنوي هذا فان قلت المتنع
 لا يكون ضروريا لوجوده قطعا وما نحن بصدده ضروري الوجود فرضا ولا يكون
 مستقفا قلت هذا القسم اعني الضروي الطرفين وان كان محسوبا للذات
 محتملا لكنه في الحقيقة مما اعتنى عدمه فقط لان ما اعتنى رفع الوجود بذاته

للاعتنى الوجود بذاته ان امتضا احدهما يصير المنع من الوجود المنع من الوجود عدم امتضا بل هو كما
 مقتضيا لهما لم يكن مقتضيا لهما هتف وانما ان كان وجوده فقط او وجوده فقط ولم
 تخلف مقتضى الذات بذاتها عنها وان كان موجودا او موجودا انتم اصطاح المقضين
 في الواجب المتنع والممكن بالمعاني المشهور منها صحح وطعا وحل قسم رابع مقتضى
 ياد في القفات من بداية العقل والخرصه ذلك عن كونه حصرا عقليا محرم فيه بالاختصار
 نظرا الى وجود مفهوم القتمه وان جعل ما يحتاج الى امراضه عن مفهومها من جهة واستلال
 كان يقع له حصرا مقتضوه بالاربعه وكذلك مقتضوه ولا يوقف على كونه درهما
قول يجوز ان يتنع ذلك الطرف الرابع ملازمه ولا يلزم برجع اصل المتساويين الى الوجود
 يعني الا المستحيل بذاته هو وقوع اصل المتساويين ملازمه او وقوع المبرح ملازمه
 دون وقوع الرابع الذي يمتنع الى اصل الوجود ملازمه بوجه الوجود والذي
 انتم من التقسيم المذكور ان الممكن لبعض لذاته وجوده ولا عدمه امتضا تاما منتها
 الى اصل الوجود فحان ان بعض لذاته وجوده امتضا ممتنع الوجود
 ورج يكون وجوده راجعا على عدمه لذاته راجعا تاما ممتنع الوجود وهو
 ان يوجد من غير اصطلاح الضمير مبيضا باب اثبات الصانع **قول** فكون
 الطرف الرابع واجبا ودفرض انه غير منته الوجود بيقين
 ان المفروض هو ان ذاته الممكن ما يفرضه بعض راجعا غير منته الى ذلك الحد
 ومع ذلك يجوز ان يكون ذلك الرجحان المسددا الى الذات مقتضيا للوجود
 فكون الرابع واجبا من صفة راجع والمبرح متغا من صفة راجع ويكون
 الذات بواسطه ذلك الرجحان بعض الوجود والامتناع والتخلف كما يلزم ان لو
 امتضاها الذات ما يفرضه ولا شك ان امتضا الذات ما يفرضه غير امتضاها
 معلوك فلا تلت ولا تجد واصلها فان قلت اذا كان الذات مع الرجحان
 المستند مقتضيا للوجود كان الذات واجبا لا يمكنها وقد فرضنا امكانها
 هتف ولدت الواجب على ان يلزم من القسمه من الذي يجب وجوده اذا التفت

اليه من غير الصفات الغيرية وههنا قد وصف وجوده مع الصفات الغيرية وهو الرجحان الثاني
 عن الذات من حيث هو فلا يلزم ان يكون واجبا فان قيل نحن نعول ان كان يمكن ان يكون
 الطرف الآخر نظرا الى انة من حيث هو اولا فمستطاع ما ذكرتم قلنا قد يحتمل ان يكون
 الطرف الآخر وعدم وقوع علته لان المرجح عليه المستند اليه الذات بسبب الوجود
 واذا لم يقع علته فلا يحتمل ان يكون غير مرجح فلا يزول الرجحان الثاني للطرف الآخر
 فان قيل الطرف المرجح اذا كان فكما نظرنا الى الذات امكن وجوده علته فممكن
 وجود المرجح بها يمكن رجحانه فممكن والرجحان الثاني ههنا ان امكن الرجحان
 الثاني فممكن ان يكون المرجح مستلما فان عدم المعلول لا يلزم ان يكون
 مع ان علته وهو لعدم الواجب ضرورة ان عدم العلة على عدم المعلول لا يستلزم
 لذاتها هذا ما حقق فيه المعترض في هذا المقام وعينه بحيث ان الثاني مع الرجحان
 المستدل به اذا كان مقتضيا لوجوب الوجود كان الذات مستلزما لا مستلزما لان ذلك
 الوجود عند قطعها والافتقار الواجب لا هذا واعتبار ملكة الواسطة المستند اليه
 لذاته لا يفتقر في ذلك الخ لولم يكن مستنده اليه لكانت قاصرة فيه وما قيل من
 ان الواجب يجب له الوجود من غير الصفات الغيرية فقد اردت ان يكون الصفات
 اليه قاصرة في كون الذات مستلزما لا مستلزما له انك كل الوجود عند فان لا يكون
 كذلك هو حكمه لا يفتقر فيه الغيرية اصلا فادفع ما ذكره مخالفين وهذا
 في هذا المقام سواء اقرنا بما تقدم وهو ان قال البعض العلة على ان الممكن
 محتاج الى فاعل بغيره الوجود مغاير لما هيته واكثر من على ان ذلك لا يمكن
 وفيه حجة وهو ان الممكن هو الذي اذا نظر اليه مع قطع النظر عما عداه
 لم يجب لذاته وجوده ولا عدمه فلم لا يجوز ان يجب له احد مما لذاته بشرط وجود
 او عدمه ولا محتاج الى فاعل لوجوده مغاير لذاته والجواب ان مقار
 الاتحاد لا يستلزم الامن الوجود فان ما يثير الشيء في الوجود واقاديه اياه
 مطلقا فروع لوجوده ولذلك احتار كون وجوده الواجب غير ذاته لا يتخلل

كون المهيبة من حيث هي مفيدة للوجود لها او لغيرها كما ساقنا في الحج عليه ذلك السؤال
 اذا لا للوجود الممكن من فاعل موجود اولا لا يستلزم وجوده له ما ساقنا في غير
 وليس شرط عدمها والوجود باطل هو موجود في وجوده وبوط له اياه نعم من جود
 في الواجب كون المهيبة من حيث هي كونا على وجودها من غير شرط بلزومه في الممكن
 يجوز كون ما هيته فاعلم لوجودها بشرط غير مستند الى ما هيته من حيث هو والا
 لكانت واجبة على قياس ما عرفت **قول** ورجحانه على الطرف الآخر هو على
 اسفار رجحان ذلك الطرف الآخر وذلك لان رجحان احد الطرفين هنا في رجحان
 الطرف الآخر قطعا كما في لفتي الميزان مثلا فاصف الحبل بالامع وان كان في
 مستندا الى الذات ولاخر الى الغيرة فان تعدد الفاعل لا يجوز امتناع المسبب
قول وليس لم انه يجوز رجحان احد طرفيه على الآخر لذاته الى الوجود
 لكن ذلك الرجحان غير كاف في وقوع ذلك الطرف هو ان المقصود من يجوز ان يكون احد
 طرفي الممكن لا محالة من غير ان يتهي الى صد الوجود او الامتناع وهو يجوز وقوع
 ذلك الطرف الرابع بلا توقف على امر خارج عنه انة ويلزم انسداد باب التباين
 الصانع كما مر بتقريره ونحن قد بينا امتناع ذلك الرجحان وعلى يد رجحان لم يخر
 ان يقع الطرف الرابع بذلك الرجحان وحده اذ لو جاز وقوعه فاما ان يمنع
 به وقوع الطرف المرجح فممتنع وقوع الطرف الرابع وذلك الرجحان واجل
 الى صد الوجود او الامتناع وهو خلاف المفروض والامتناع به وقوع الطرف
 المرجح وحده فلا بد ان يكون وقوعه سبب مرجح له على الطرف الرابع لذاته طاعة
 ومع وقوع ذلك السبب لا يكون الطرف الرابع واقعا بل لا يجوز وقوعه قطعا
 فلما كان وقوعه متى وقع محجور ذلك الرجحان بل منضا الوجود سبب الطرف
 المرجح وهو امر خارج عن ذاته الممكن وهو في وقوع احد طرفيه الرابع على
 لا فرضا محتاج الى امر خارج عنه انة وهو الممتنع وبمكران نقا ايضا
 ذلك الرجحان ان واجب الطرف الرابع كان وجودا لا رجحانا غير منتهية اليه

وان لم يجب بل يمكن فرضه وقوعه معه تارة وعدم وقوعه معه اخرى فان كان وقوعه لم يوجد
 ذلك الزمان لم يمتنع اصله بل يمكن ان لا يمتنع وقوعه مع اخرى
 لم يوجد في الزمان الآخر لم يكن وقوعه بمجرد وجوبه ودر صفة هف **قول** كذا
 لا يمتنع للمطلق ان كان وجوده الواجب وجوده عمدة قيل الذي قالوا ان وجوده
 غير انه منقول ان لا اذا امتنع وجوده فمعرضا لوجوده في الخارج وهما
 ذات هي وجوده في الخارج عرض في العقل الوجود المطلق عروض العام لا يمتنع
 وبين الكلامين يكون تعبد وجوابه انه لم يوجد ما ذكره انه يلزم على ذلك التعبد
 ما ظهر هيب هو لا التعبد الذي ذكرتم بل انما يقال مقالة الحكماء في وجود
 الواجب عينه انه وذلك لانهم على تعديرون المطلق وجوده لان الوجود
 المشترك ليس عينه عند قطع بل لا يجوز ذلك اصلا **قول** وهو المراد
 فقام ان وجوده تعضيه وان اذ قالوا الواجب بالمتنوع انه وجوده
 بالوجوب ما يكون صفة للشيء بالوجود وقد يكون وجوده اي المطلق
 لا يعلو على ماهيته اي وجوده الخاص قيل عليه ان كان المطلق وجوده الزم
 منه كون وجوده زائلا فمقتضى ما تقدم مع انه يلزم منه الحج الذي ذكره
 فان قيل وصوله ان المطلق وجوده له لكنه وجود المطلق لا وجوده الخاص
 والاستحالة في اصحاء وجوده خاصه وجوده مطلق لشيء واحد فان الوجود
 اذا انصف بغيره من البياض كان متصفا بمطلق البياض في ضمنه قطعا ولم يلزم
 من ذلك كونه ايضا ممتنع وان ابطاله كون المطلق وجوده يلزم زيان
 وجوده على ماهيته في انها كان مشية للاعتراض بحسب النظر بقوله وما اذا
 ههنا إشارة الى المدعى ذلك لا يقال بان زيادة وجوده المطلق على ماهيته
 لانها في ما اراه واصواتهم وجوده غير ماهيته اذا ارادوا به وجوده الخاص
 واما الحج الذي ذكره فقد دفعه بالمكنه وسينكشف حقيقة الحال **قول**
 ولا يلزم من امتضاء الوجود احصاء الوجود اي المطلق امتضاء ان الحكم الوجود

اي لا الخاص ولا المطلق **قول** فان الوجود الخاص للممكن يستمر الى حلا والوجود
 الوجود الخاص للواجب فانه غير مستمر الى اصل بل هو قائم بله مسبقا عاملا
 واما ما ذكره اختلاف الوجودات الخاصة في الاقمار وعدمها لخاصها بالمهيات
 وان كانت متشركه في هذا العارض الذي هو الوجود المطلق بوجوده الى
 معنى لثبات الوجود المطلق في نفس الامن امتضاء ما استغنى فيه بالظن
 دون الوجود الخاص للممكن وهذا **وقد** فرض على ذلك ان الوجود الخاص
 الراجح للمعنى الوجود المطلق في الخارج اذ لا يحق للوجود العام فيه بالامتضاء
 اياه في العقل وهناك يسفر الوجود الخاص للواجب الى غير ذلك والحمل الذي
 تصور فيه اعني القوة العاقلة فلا يمتنع وان يصيب بان الوجود الخاص للواجب
 مسبقا في الخارج مع امتضاء الوجود المطلق والممكن ليس كذلك ففرقا
قول دون الخلق في محقول واحد ان هذا المحقول الواجب يكون
 ممكنا كان بينهما مع الخلو ايضا **قول** المحقول الواجب ليس ان يكون واجبا
 بالغير ومقتضا بالغير مع لانه اذا وجب الحج **قيل** واختر من هذا
 التطويل ان يقال لو وجب بالغير وامتنع بالغير ما وجب ان يكون موجودا
 ومعدوما في حاله واحدة وهو **قول** اذ تسع ظوا الممكن عن احد الطرفين
 الامة اي عن احد طرفيها محتمل لا يمتنع لشيء منها اصلا وذلك لان
 لا يمكن لان له لذاته ولا يخفى عنه قطعا مع امتناعه عن احد الطرفين
 ايضا لانه لا يخفى الحال عن وجود علته وعدمها **قول** وكل واحد من الوجود
 والامساع يصدق على الآخر اذا انفك في المضاف اليه **قيل** تسامح اذا لم يمتنع
 تصادقها حقيقة بل تصادق ما سبق منها فان ما هو واجب الوجود فمتنع
 العدم وبالعكس وما هو متنع الوجود واجب العدم وبالعكس وما هو
 اطره على الآخر كان يقال وصور الوجود هو امتناع العدم بلين يعنى
 الا ان يقصد به المتبادر في اسرارهم كل منها للآخر وذلك لان وجود الوجود

كيفية نسبة الوجود الى الهمية وامساع الوجود كفيته نسبة الوجود الى الهمية وهما بال
 التبعين متعارفان ذانا فكذلك كفيتهما فلا يتصور ان صدقهما في سائر
 وتفاك ان كما ذكر في طبقات المواد وكذا قوله في هذا الصدد يصدق على كل ضرورة
 الوجود ولا يمكن الخاص سلب ضرورة عن صائب الوجود فنه تسامح صريح
 تضاد والصفات المسوقة منها بعضها على بعض او اريد المدافعة في البلاغ
 وان لم يكن هناك **قوله** وانما نسبتها للمفاهيم لان العرف العام يستعمل الامكان
 هذا المعنى فانهم يسمون من الممكن ان يمتنع الوجود وما ليس يمكن الوجود
 الوجود وقد جعلوا الامكان مع الوجود في الطرف الخالف وهو سلبها او ي
 ذلك اللفظ **قوله** والخصا للمواد في اللامه بحسب الامكان فان الامكان
 العامي اذ اعتبر مطلقا هو شامل لجميع المفاهيم والمواد فلا انف كحسبه
 وان اضيق الى الوجود او الوجود كانت التسمية متناه فقال الشيء اما يمكن الوجود
 واما ممتنع الوجود فمدرج في الاول الواجب الممكن الخاص ويقال الشيء اما
 ممكن الوجود او ممتنع الوجود فمدرج في الاول الممتنع والممكن الخاص والامكان
 لفظ الامكان هذا المعنى العامي سواء قيد بالوجود او بالعدم واقفا على
 ما ليس ضروري الوجود ولا الوجود اصطلا الخاصه على استعماله في سلب
 الضرورة الدالة عن الطرفين وكان هذا المعنى خاصا ودرجتها
 ولا واعا اما الكون اعم منه مطلقا والامكان معنى الذي يسمى اخص وهو سلب الضرورة
 الذاتية والوصفية والوقتيه عن الطرفين وهو ايضا مما اعبر الخصة
 بناء على ان الامكان لما كان بازا سلب الضرورة وطرفا كان طرفا طليع
 عن جميع هذه الضرورات كانا اولى به وافضل في الوسط ثم ان بعضهم
 اعتبر الامكان بالقياس الى زمان الاستقبال بطرا الى ان الممكن الحقيقي
 المتصف بصرفه الامكان بالضرورة في شيء من طرفه اصلا ولا يمكن
 ان كل ما نسب في الماضي او الحاضر فانه لا يخرج عن ضرورة ما في وجوده

هذا المعنى فانهم يسمون من الممكن ان يمتنع الوجود وما ليس يمكن الوجود

واقبل الضرورة بشرط المحمول اذ لا بد من يقين وجوده او عدمه في احد الزمانين ان لم يكن معلوما
 له بعينه واما اذا اضيق الى الزمان المستقبل فانه لا يتقبل الا بوضوحه والوجود في
 الاقطنان فقط بل بحسب الامر ايضا وذلك لان يقين احد طرفيه في ذلك الزمان لا يؤثر
 على ضرورة ولانه لا يقين هناك بايجاب لذات لانا الكلام في الممكنات والامكان الغير
 لعدم حصوله بعد فالامكان لا يستقبلي هو سلب ضرورة مطلقا عن الطرفين
 معا في زمان الاستقبال والممكن هذا الامكان هو في حاق الوسط بيد طرفيه وظهر
 بما هو في معنى قوله واما اعتبر هذا من اعتبار الخ واعلم ان عدم يقين احد طرفيه
 الشيء في زمان المستقبل بحسب يقين الامر به هرب المحمورين وهو موجود واما ان المحمور
 مستند الى علم محصها ومتمنع دونها فان استنتج سلسله العلل اليها في المستقبل
 يقين وجودها والاعبر عدمها وما لم يتكلمه من الوحيين لا يدرك الا على عدم
 احد الطرفين في الحاضر ذلك لان في تعينه في الاستقبال **قوله** والامر طرفي
 امكان الوجود في الاستقبال الوجود في الحال اساسه الى بعض من اعلم الامكان
 الاستقبالي اشترط في كون الوجود ممكنا في زمان الاستقبال الوجود في الحال فان
 الشيء اذا كان موجودا في الحال كان وجوده ضروريا بشرط المحمول فلا يكون
 صرفا **قوله** ورو عليه بان ضرورة وجوده في الاستقبال ملصقا لوجود الوجود
 في الحال ضرورة وجوده في الاستقبال لوجه الوجود في الحال ضرورة عدمه في
 الاستقبال لانه لا يكون حكما صرفا في الاستقبال لوجه ان اعتبار الامكان الوجود في الاستقبال
 الوجود في الحال ولا يمكن الوجود في الاستقبال الوجود في الحال لان العلم الموصية
 لهذا الاعتبار مشترك بين الوجود والعدم اذ من توهم ان الواقع في الحال ضروري
 في الاستقبال علم اشراطا لامكان الاستقبالي باصطاح المقضية في الحال
 ما يتقبل من ان الامكان لا يستقبلي اما اعتبر في احد طرفي الوجود والعدم انها
 معا فاشي اما يمكن الوجود بالامكان الاستقبالي واما يمكن الوجود في الاول شرط
 بالعدم في الحال الثاني شرط بالوجود في الحال وليس مما يقول عليه ان

الحال السابق

المقتود من اعتبار إمكان الاستقبال في ظل الشيء في طرفيه عن جميع الضروريات
 في حاق الوسط منها غير ما مل الاصلها كما عدم **قول** بلزم للرجح بالمرح
 بل بالمرح لانه اذا ارضى **قول** بل اتمت من ذلك لو كان السبب الحامل على الاشراف
 ما ذكره من الخروج الى ضرورة الوجود وولوج لجوان ان يكون مجرد اصطلاح
 اوله حاطر لا يوصل لشرائط الوجود في الحال لا مكان العدم في الاستقبال
 ولا حتى عليكن ايضا سا قط صبا **قول** ان نقطع النظر في الامكان لا استقبال
 عما في الحال من الوجود او العدم وبلا حظ حال الشيء في المستقبل **قول** لانها
 نسب معقولة بين مصور ووجوده الخارجي اراد انها كنفيات لملك التنب
 المحفولة لكنه حذ في المضاف واعتقد في ذلك على ما سبق من ان المواد
 كنفيات لنسب القضاء وكما ان قال يجوز ان يكون نسبا عارضة لغيره
 ويكون كنفيات لها اذ لم يرد بالكيفية ههنا ما نعلمه بالنسبة بل اربدها معنى الصفة
قول فان صدق الشيء على الموجود لا ينعني ان يكون معدوما هذا نظ
 كما حققه نعم لو لم يصدق الشيء الاعلى الموجود لوجب كونه معدوما وليس الامر
 ههنا كذلك لصدقها على الموجودات ايضا فان الواجب تصدق عليها به و
 الوجود وفتح العدم والموجود الممكن يصدق عليه انه ممكن الوجود والعدم
قول ويلزم التتم اما بلزم اذ لم يمتد الى ما يكون اعتقارها وطور
 اذ لا يلزم من كونها موجودة وجود جميع افرادها كما ذكرنا **قول** وايضا قيل
 جازكون وجوب الوجود مثل العين كوجوب الوجود ووجوه الوجود وبظلالها
قول اذا كان موجودا في الامكان يكون ممكنا لانه صفة **قول** بل لانه
 صفة بل منه ما هو واجب لذاته وهو وجوب الواجب لذاته لانه عين ذاته
 ومنه ما هو ممكن صفة لغيره وهو وجوب غير الواجب لذاته وفيه محسب
 لان الكلام في الوجوب الذي هو كنفية لنبذة الوجود الى الذات كما في كل
 متاخر عن النسب لما خرج عن الذات ولا يتصور كونه عينها **قول** لانه

اذا كان من هذه الحدية ممكنا كان من هذه الحدية حاضرا الزوال **قول** روعليه بان من
 الملازم بينه بذاتها للعقل منها اصلا فان معنى كون الشيء ممكنا لو كان حاضرا البتة
 وجاز الزوال نظر الخفاء واسلام الشيء الحزبه من التنب فيه وما ذكره من ان
 اجسامه المعنى المذات مع الوجوب فمعرفة الذوات لوجوبها اعني المذات ذاتا
 لانها في امكان اجمله وصوانتها والها نظر الخفاء لان وجوبها بالغير الذي هو
 الذات لا يوجب زوال امكانها الذات والممكن للزم من وقوعه نظر الخفاء
 وبلزم من رسوا **قول** اجمله **قول** هو امكان ذات الواجب لزوال وجوبه وكنت
 ايضا لان بع حاضرا الزوال في تلك الملازم على ما للكون زواله متعقبا
 اصلا لذاته ولا يغيره فذلك منع الملازم وهو امساع زوال الوجوب
 بسبب امساع زوال علته مع الاعتقاد بكونه ممكنا لذاته المستقر بكونه
 كذلك وهو يعرف بكونها ممكنة لذاتها **قول** يسع زوالها امساع
 زوالها علته وان الكيفية استخوزر والها نظر الخفاء انها كانت الملازم
 بينه في نفسها لا امساع عليها لكن معنى الكلام في ان زوال اجمله بزوال الوجود
 هل سلم لذاته ذلك **قول** اعني امكان الواجب لا المقول لو كان ههنا
 استلزام ذاتي للشيء ان يقال لا يجوز ان يكون الوجوب على معدوم وجوده
 والامكان حاضرا الزوال في ذاته وليس كذلك لاسلامه انصاف الواجب
 بالامكان والحقائق ان عدم صفة الوجوب في نفسها لا يسلم عدم انصاف
 الواجب بل يلزم انصافه بالامكان فان الصفات قد يكون عدده مع انصاف
 الموضوعات بها في نفس الامر في الخارج ايضا نعم عدمها لو لم يكن **قول**
 مسلم ذلك **قول** وكذا الحال في اجزاء المركة من ذات الواجب وصفة الوجود
 الموجوده واسلام عدم الشيء بعد كونه موجودا **قول** بل في امكانه
 والاصفي وجوب وجوده او لا يرى ان عدم الزمان بعد وجوده يسلم
 محال كما من في موضعه مع انه لانها في امكان عدده ولا ينعني وجوده

فعل هذا الوجه اما ان يكون صفة عدميه او وجوديه والثاني باط والالكان
 ممكنة وتلوح الاستمرار عدمه لكي يمتد بالاول وهو المطلق قلت ان رعايا
 مطلقا مستلزم ذلك الحق منعناه وقد قررنا وان رعت ان عدمه لم يكن
 وجوديا بالسرمد سلما ولا يحد كرتعا لانه لا ياتي في امكانه كما عرفت ولا يحد كرتعا
 ان يقول الوجود صفة لازمة لذات الواجب والشكل ان عدم اللازم بل وعدم
 المرفوع فامكان عدم الوجود يكون مستلزا لامكان عدم الواجب ضرورة ان
 امكان المرفوع مرفوع لامكان لازمه وامكان عدم الواجب في امكان عدم الوجود
 ايضا في ولا يكون الوجود وجوديا وهو المطلق لا يقول هذه الصفة في
 سواء كانت وجوديه او عدميه لازمة لذات الواجب فلا يكون عدمها مستلزما
 الواجب فلا يتم الاستدلال ايضا في استمرار امكان المرفوع امكان الازم
 كلام فان عدم المحلول الاول ممكن كذا في الازم اعني عدم الواجب في
 لذاته **قوله** ضرورة تقدم العلة على المحلول بالوجود والوجود اما التقدم
 بالوجود فقط لان الاحاد متاخر بالذات عن وجود العلة ومقدم على وجود
 المحلول واما التقدم بالوجود فلان الشيء لم يجب وجوده اما لذاته او لغيره
 فوجود العلة مقدم على وجودها مقدم على وجود المحلول بتلك مراتب
 مثل الحكم معلوم العلة فما ذكرنا يصح في لوازم الوجود دون لوازم المهية
 والوجود من لوازم المهية فلا يتوقف على وجودها ووجودها وهو ساقط
 لان المرفوع كون الوجود موجودا في الخارج وحيث تمتنع كونه لازما للمهية
 والالكان المهية في الذهن متصفه بوجوده خارجي وهو في الابدان يكون الوجود
 المهية مدخر في وجود الوجود الاستحالة كون المهية من حيث هي موجودة صفة في الخارج
 فانه بها او بغيرها ضرورة وانما ما والسراع اما وقع في حوزها من حيث هي
 موجودة لنفسها كما سبقت واما كونها كذلك فوجوده لغيرها سواء كان صفة لها
 او لا فاما لم يرس في مظلانية احد **قوله** وكلاهما في ان عدم الوجود على نفسه

وقد واما بون وصوره في الواجب فلا يصح التلخيص واطاه الى ان الوجود الثاني للكون
 وجودا للواجب لانه كان قبله واجبا بذلك **قوله** وان كان علم الوجود غير ذلك
 بل من صدق ان ذلك الوجود عن الذات **قوله** اي اذا نظر الى الذات ومقطع النظر عن كل
 شيء الغير طاز انما كان عند فاعلم امكانه في وجوده ان يكون ذلك الغير لانه يكون وجودا
 في الخارج الازم موصو للوجود في الخارج موصو في ذلك الغير اما الذات معلوم عدم الذات
 بالوجود والوجود على ذلك الغير للمعدم على الوجود ويوجد المحرور وما غير الذات
 فمعلوم **قوله** لحو ان يكون كل من المصنوع عدميا اي وجوده في الخارج
 وما يقال من انه يلزم في ارتفاع التقضين فجو انه المستحيل ارتفاع التقضين
 في الصدق بان لا صدق في بعضها في نفس الامر لا ارتفاعها بحسب الوجود الخارجي
 فان لا يكون شي منها موجودا خارجيا فان المفهوم الاعتباري وسلبه ساقط
 ولا وجود لشي منها اصلا فان قيل ولا يقرر في مباحث البقائل ان العدمين
 للعبارة بينهما وان المتقابلين اما وجوديان معا كالمقادير والمتضادين واما
 اطرهما وجودي فقط فالكسب والاحباب والعدم والملكة وان الساقط كما هو
 بين السلب والاحباب فتعلم انه لا بد في المتناقضين ان يكون اطرهما وجوديا وذلك
 مما في ما ذكرتم اصيب ان معنى الوجودي هناك ما ليس له في المفهوم سواء كان
 موصو في الخارج اولا والمراد بالوجودي ههنا هو الوجود الخارجي ولا منافاة
قوله فان اللاهين بالامكان الخاص لصدقة على المتنع عدمي فيل استعمل
 المعرفة ههنا على طريقة الازم المستدل حيث انه استعمالها في دليله فلا يجب عليه السؤال
 الذي اورده على المستدل محوار ورد من عدمي وجودي على ان استعمالها
 ههنا لتوضيح صدق المنع ولاقائه للعدم فيه **قوله** لو كان الامساح بتبوتها اي
 موجودا في الاعيان لزم امكان المنع الحق اصغر من هذا ان يقال لو كان الامساح
 موجودا في الاعيان لكان موصو في اعرف المستنع موصو فيها الامتناع
 وجوده الصفة بدون وجود الموصو في ذلك لانه لا يصح دعي ما ذكرنا في

من الكتاب اظهار الحق فان العلم باستحالة وجود المتعدي انما هو استلزامه انتقاله الى الامكان او الوجود
قول بل هو ان لا يكون الممكن مكانا له الوجود وقبله ان اردنا ذلك بل الامكان عندنا في
 الوجود وقبله فالاضطر في الممكنات الحادثة قد دون الاول لان عدم الموضوع بالوجود
 على الصفة لا يجب ان يكون بالزمان بل يكفي هناك لعدم الذاتي وان اردت سلمه عنه في
 مرتبة الوجود وبقايتها اعني مرتبة الحوادث فلا يشبه في صحتهما معا في جميع الممكنات الموصوفة
 سوارا مجردا والمجموع كما ساق او حصل تقدم الممكن زمانا كما ذهب اليه الفلاسفة **قول**
 والباقي بطلانا يعرف من الامكان وبعبارة الضرورية وانما اذا لم يكن لها فرق بل
 قولنا الامكان لا يوقو لنا الامكان له فرق فانه ان لا يكون الممكن مكانا هتاف **قول**
 ووفق من الشيء الوجودي ومن رفع الشيء العدمي كما ان وقاسن الامر الوجودي ومن رفع
 الوجود الوجودي ضرورة ان الشيء ورفعه متناقضان سوارا كان الشيء عدسيا او وجوديا
 فهما متنازعا قطعا **قول** فان الفرق بين نفي الامكان والامكان المنفي غير ثابت على
 زعمه بنازعا على ان الاعداد لا يمازج عنده ولا يكون استغناء عن الشيء صادقا عندك
 وقد عجزت لصحة صدقها وان وصف الامكان بالمنفي ليس بحسب الوجود بل
 بحسب الغرض وكانه قال لو لم يكن الامكان ما يتبادل معيها لم يكن فرق بين نفي الامكان
 والامكان الذي فرضناه متفيا لكون الفرق ثابتا في الواقع فلا يكون عرضا لكونه
 متفيا مطابقا للواقع وفائدة وصفه بالمنفي فرضا اظهارا لانه لا يخلو لانه هذا القول
 ادرج هو وصية تحت الاعداد التي لا تميز فيها **قول** ويمكن ان يبرز ذلك ليل هذا
 وهو ان يقال لو لم يكن فرق بين نفي الامكان والامكان المنفي لكان الامكان بوقا
 لكن المقدم حق لعدم التمايز في الاعداد فالباقي مثله بيان الملازمة انه لو لم يكن
 بوقا على ذلك التمايز لكان عدسيا جازما ان الممكن لا الامكان له اذ التقدير
 عدم الفرق بين الامكان المنفي ونفي الامكان فاذا تحقق اول المعنى اعمى الامكان المنفي
 محقق الباقي اعني نفي الامكان لكون الممكن لا الامكان له ما اقتضت وجه الاخر
 لفظ المنفي مستدركا ونفرد الجواب ما يمنع تحقق المقدم وما ذكر في تمامه

بل المحقق نفسه وهو الفرق بين نفي الامكان والامكان المنفي **قول** ولما لم يستعمل الذي هو مطلوب
 برتبة منصفه معناه الاستغناء عن الحتم فان ذلك لا يكون مطلوبه قطعا ولو قال بعض المقدم
 الذي هو مطلوبه كما نوسط في بعض النسخ لكان اظنر واراد بقوله ويكون اللازم المنطوق
 لبعض مدعي الحتم كما لا يخفى **قول** والاولى في العلة ان لا يكون لها علة على يد كونها
 بالذات او محتقا بالذات كما هو على يد كونها ممكنة بالذات ولما كانت لا تغير برفع
 ما رتقا على كونها ممكنة بالغير فاذا قطع النظر عن ارتفاع امكانها لا يكون ممكنة في ذاتها
 بل وجوبا او محتقا وفي بحث ان اللدائم ارتفاع امكانه يحصل من الغير لا ارتفاع امكانه
 اذ عدمه فالاولى ان يقال ما يدعيه للنظر بالغير فاستقرا الوجود والعدم بالمتكاملين
 لما كانا نواصيا له لانه لم يتصور بغيره بواسطة الغير والاوراد وعلمنا على وجود واحد
 شخصي اذ لا يتعدى في مفهومه ذلك الاستغناء بالنظر الى شيء واحد كما يظهر بالباطل الصادق
قول فان قيل لم لا يجوز ان لا يكون الوجود واحدا بالنظر الى الغير من حيث هو على
 خطوط عليه الامكان بالغير باق الوجود واحدا **قول** يعني ان اللدائم من طرمان امكانه بالغير
 ان لا يكون وجوده واحدا بالنظر الى كونه ذلك الغير والاساق في وجوده نظر الى الدار والاربع
 روال معنى الذات والاعلام وصيانة السؤال في بعض النسخ هكذا فان قيل لم لا يجوز
 ان يكون الوجود ممكنة بالنظر الى الغير ويكون واحدا بالنظر الى الذات والمآل وارتد
قول واذا اعتبر عدم التهمة او عدم علمها تعرض للاساع بالغير الذي عرض له
 عدمها يسمى للاساع اللاصق والذي تعرض لها يسمى امتناع السابق
 على هاسر ما ذكر في الوجود عطل مكن بوجوده محمول بوصف سابق ولاصق مكن بوجوده
 محمول ما متناعين سابق ولاصق وعي منها للاساق في مكان التهمة في طرفها **قول**
 الممكن هو يكون ممكن الموت في حد ذاته كما ان الوجود انا وجود الشيء في نفسه كوجوده
 مثلا وانما وجوده لغرض كوجوده السواد للجم مثلا ذلك الامكان اما امكان وجوده التي
 في معناه واما امكان وجوده الغير والمدمعي ان كانا هو محمول الوجود لشيء آخر سوارا كان
 حاله في صلا الاعراض في محالها او طول البدن في حوادثها فهو محمول الوجود في ذاته

اذ لو كان متمتع الوجود في صفة انه للمتع وجوده لغز ولو كان واجب الوجود في ذاته
لما امكن حصوله في عين حزون ان الحول سلم احصاح الحارج وجوده او تحته
الموجله فان المستعنى فيها عن الخلل منه بالضرورة وطهران امكان وجوده في
لاخر معناه كان امكانا خاصا او امكانا عاما الذي يفتنه فرع الامكان وجوده في نفسه
اعنى امكانه الخاص **قوله** ولا يكون ممكنه العروض لشي آخر لئلا يكون لولها في غيرها
لاعراض في موضوعاتها لانها جواهر لا حصول الصور في سواها لانها مجردة فلو لم يكن العلم
الافتقار لامكان لما علمنا افتقاره عند تصور الامكان لا يقال العلم بوجود المعلول
العلم بوجود العلم وليس وجوده علم لوجودها ما استغنى ما ذكرتم من استلام العلم بالامكان
الشي العلم بافتقاره الخ الحوت بمعنى ان يكون لامكان عدل للافتقار لا ان يقول العلم
لوجود المعلول بالسلم العلم لوجوده علم معين بل لوجوده علم ما وايضا كون الامكان
لافتقار ظاهرا للظلال وكونها معلول على واحدة ما في العلم بالافتقار مجرد العلم بالامكان
على ان يقول المبدية لتهدان افتقار المعلول بالامكان او طروقه على معنى ان علمه لا يتنا
لمست ظاهرا عنها فلما استلزم العلم بالامكان وصفه العلم بالافتقار علم العلم في
الحوزة ليس يتناول في العلية الاستقلال والجزا والاشراط لا بد من وجودها كذا
هذا الدليل ما يدل على ان الحد وتساويه اعلى له ليس في زمانها او شرطها فالاول
على معنى العلية مع العلم بالحد وتساويه علم الاهد بتصوره كما وجد في بعض النسخ واما الدليل الاول
فمدل على ان الكل كما تبين **قوله** اجبت ان الامكان صفة لما هي الماهية **رد**
ذلك ان الامكان صفة للوجود فان الوجود يتقدم الى واجبه يمكن مساخره بل
هو كفية نسبة لوجود الماهية فيما خري عنها ثم قيل لا يقال امكان متاخر في العقل
عن الوجود لاني الوجود اذ لا تحقق للامكان الا في العقل ولا يتم الكلام بالصور والحدوث
ايضا اعاد على صفة ما روى على اصدها روى على الاخر **قوله** الامكان متاخر عن الماهية
نفسها وعن مفهوم الوجود وايضا لكونه كونه للنسبة بينها لكنه ليس متاخر
عن كون الماهية موجودا وانما يوصف الماهية وجودها بالامكان قيل انما

الخارج

بالوجود واما الحدوث والاصرف الماهية والوجود بها الاحال كونها موجودا ولا شك في تاض
عن الاتحاد ولهذا صح ان يقال او حدوثه وذلك يتم المظن سواء فلما استغنى عن الوجود ايضا
او لاولين لكل ان الحدوث يكون الشيء بحيث لو وجد كان وجوده موقفا لوجوده
حتى لا يلزم ما خرج عن وجوده الماهية اي كونها موجودة بل عن الماهية ومفهوم الوجود كما في
لامكان بعينه لانه اذ اضر الحدوث بذلك يلزم ان يكون المعلول المفهوم حال عدمه جازا
كما كان ممكنا واذا اجتمع في زمانه كان العلم بوجوده الى الواجب المكن الاستلام
الا ان الامكان عن مفهوم الوجود مطلقا او مقيدا ماهية مخصوصة اعنى انضاف الماهية
بالوجود اعنى كونها موجودة وبذلك يفصل ما يحمله الرد لذلك الجواب ويصح الفرق
من الحدوث والامكان ايضا كما **قوله** وان امكن لا سبب بل صرح المرصع فلا
يعنى ان امكان صرح المرصع بلا سبب وكذا ان هذا المرصع كذا كذا كما كان ايضا
مع حزون استحال الامكان الى الامكان **قوله** وان صار العلم مخصوصا
الطرف الاولي للزمان وقد تقدم بقره هذا البحث ودفق ما تعلق به من اعتبار اضرات
منه في ومداعبه منها بعضها بعبارة اخرى ومن ان السبب كالحاصل في اوله
اي السبب افتقار اذ لو امتضى ذات السبب قطع المظهر عن وجوده او لونه المسبب
لكن كذا وعدم طرفي الممكن اولى في زمان واجد اذ لا بد من احتياجها الى سبب
وذلك كتحج وحي سواها لان لا يقع سبب الطرف المرصع اصلا ولا يضره
اولى ولا يزل لاولونه المستند الى الذات لا يقال بلقتنا امكان وقوع السبب
فانه يسلم امكان زوالها بالذات وهو يحج لا يجمع امكان سبب المكن في زمانه
ان يكون علم المكن واجبه بالذات كالعلة الاولى والموجودات الماهية المستند اليها
كعدمه جازا ان يكون علم المكن **قوله** بالذات كالعلة الاولى وعدم معلولها فان علم
العلة علم لعدم المعلول كما هو ويمكن ان يجاب بان الطرف المرصع اذا كان
ممكنا كان له سبب قطعا سواء كان ممكنا او غيرهما وبقوله الطرف المرصع

على عدم ذلك لئلا يتبين فلا يكون مستنده الى الذات ومقدرا بخلافه وذلك قد دفع ايضا
 ما قيل من انه يجوز ان تكون الذات مبدأ للاسما والاولوية لا مبدأ لوجودها ولا يمنع
 زوالها وما انه ان الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن نظر الى ذاته فلا بد ان يكون
 علته تام لها ومبدأ لوجودها والمقصود من معنى هذه الاولوية دفع توهم حوا وجوع
 الممكن نظر الى ذاته من غير اصباح الى غيري واما ان يكون الممكن لا سمي في ذاته
 حصول اولوية لاصطوره من غير فلا يتعلق به عرضة لانا الممكن بهذا الاستحقاق بل
 محتاج في طريقه الى غيري وذلك يتم لاستدلال بوجوده على وجوده الصانع **قوله**
 والكني العلة الخارجية: انظر من عبارة من الكتاب ان يقال لا يمكن الاولوية الخارجية
 اي الحاصلة من خارج الممكن والما اذ اصد **قوله** في صياح الى مرجع مدفع لا صياح
 الى مرجع لم لا يمكن في مجموع الطرفين والارجح انها الحاصلة من تلك العلة الخارجية
 وليس بهذا الممتنع بها وقوع اصلها وتبين او المرجوع فالاولى ان يقال الاولوية
 التي يتبعها الوجود اعني العلة العائدة للابدان تتغير لوجودها اذ لو لم يتجزأ
 الموجود والعدم معا لم يضر بها الوجود في وقت العدم في وقت آخر **قوله**
 احدهما بالوجود ان لم يكن مرجع لوجوده في الوقت لا يجوز ان يرضح اصلها وتبين على الاثر
 للاسبغ ان كان المرجع لم يوجد في آخر لم يكن بالوجود علة تامه فقط فان قيل لا يتم
 اما في العلة العامة والكلام في العلة المفيدة للاولوية ولا يجب ان تكون علة
 لجواز حصول الاولوية بعضا وان توقف عليه الحمول وتجر صار وقوع الطرفين
 كما لو لم او لا قلت حصول الاولوية الوجود مع استثنائهما يتوقف عليه في وقت
 يكون العدم اولى به لحصول علة تامه فالاولوية لا تحصل الا بحصول جميع ما يتوقف عليه
 وهو العلة التامة او تقول **قوله** في دفعه مع تلك الاولوية في وقت دون آخر لم يترجم
 اصلها وتبين على الاثر بل لا يرجح اذ فرضنا ان السبب في الوقت غير تلك الاولوية
قوله وهذا الوجود هو الوجود بل ان قيل كيف تصور سبب الوجود الممكن

وجوده وهو قيل وجوده معلوم فيكون مستغنا عن غيره وقد بيننا ان بين الوجود والغير
 والاسماع بالغير مع الجمع **قوله** وان سبب الوجود على الوجود سبق ثانيا وثالثا
 العدم على الوجود زائفا فليس الوجود الا في زمان الوجود وليس كسبب الوجود بل الوجود
 فلا اجتماع وهذا الخراب مدفع ايضا ما قيل من انه كيف يجوز ان تصاف الممكن حال عدمه
 بالوجود الذي هو صفة بوقته بل الوجود السابق حال الوجود قبل وجوده الحمول
قوله ووجوده في فعليات اعني الوجود بالاصح بداره صوت العدم **قوله** وعليه بان
 قولنا الواجب لذاته موجود مضموع عليه ولا يخفى فاعلم عن الوجود بالاصح في الممكنات
 اذ المقصود بيان ان الوجود بالاصح السابق في الممكن الذي بل الممكن مع وجوده
 ما في على طبيعة امكانه متعارف حوا العدم نظر الى الذات اذ لم يتبق الوجود الا في
 لا مكان اللذاتي بل في زمانه كان الوجود السابق اول ذلك **قوله** لا يتغير عنها عند
 عدم العلة لا يتبين ان يقال عند فرض عدم المهية وما ذكره ارسطو ان عدم لزوم الوجود
 الى بق ولوجوده لولم على علة الوجود دون علة المهية رجع المعنى الى ما ذكرناه
قوله لا يمكن انما ان اعتبره بالنسبة هذه العلة تقسم الاشياء الى الموجود والموجود
 لا اشراك للفظي **قوله** فان استقر العلة بالاشياء واستقرت بالاشياء
 بقدر ما لا يميز على ان لا يمكن الاستقراء في وجوده للاعراض كما هو صريح الحوا واعلم
 ان الاستقراء العام بالصفة مثلا اذ اشبهها سمي استقراءها لان فيه ولو اذ
 نسبة لان فيه سمي امكانها في النطفة فالامكان الوجودي قائم على الممكن لا في
 المتصف بالاستقراء والغزيرت بعد صفة واما وصفه بالممكن لولم فيه
 وامت به الله القايد به ومنه هنا يظهر فروق آخر بين الامكان الاستقراء والامكان
 الذائقي ومنه من حصل الكلام في الاستقراء في وقال اذا كان محلا لشيء ان يحل فيه
 صورة او عرض مدافع لجميع من حصوله كما في الفيا او بشرائطه يتوقف ذلك
 الحصول عليها بحيث لا ينافي تلك الخواص وحصول تلك الخواص يحصل في ذلك الحول

كسفة منه للوجود ذكرا لخالفة ملكة الكيفية لتبقى استعدادا او القبول للانسان لذلك الاستعداد
يسمى امكانا استعدادا والذوق البودا استعدادا مانا عارضا لذلك الاستعداد الذي
منه من مغزلة الكيف والاد للاستعداد من مادة لانه بدرجتي يستلزم الضعف في القوة
ومن الجهد الى الذنب وكل بدرجتي صاوت وكلما واثق لادله من مادة لثقلها في
مركب مثلا استعداد الاقي المركبات وان رج جعل الاستعداد مساويا للوالمركبات
وحد فزله وعدم وتوجد للمركبات لثقلها لا حصر له ما ذكرناه او في طاقان
قوله ان كان غير مسبوق لعين او بالعدم فهو تقديم وان كان مسبوقا لغيره او بالعدم
فهو صاوت لا شك ان سبق العدم على الوجود سبق للاجماع قبل ان سبق المسبق
وهو المسمى بالسبق الزماني فان اراد يكون الوجود مسبوقا لغيره كونه مسبوقا
هكذا سبق فلا بد ان يكون مسبوقا بالعدم ايضا فالمعنى ان الحادث متاخر
او كل مسبوق بالعدم مسبوق بالغير مطلقا لان العدم موجود وهو سابق عليه
وكذا سبق وكذا كل مسبوق بالغير مسبوق بالعدم طاع عرفتة التوفيقان القديم
متاخر وان اراد كونه مسبوقا بالغير متاخر اذ ان كان التوفيقان للحا والعدم
لان المعقول للعدم ان سلكا ذهب اليه الفلاسفة كان حاقا وهذا المعنى الذي سمي
صدوما واما كونه مسبوقا بموضوعه سبقا بالذات دون المعنى الثاني المسمى بالذات
الزمني وكان التعريف الثاني للقدم اعم من الاول **قوله** وهو سبق الموت للموضوع
اي الموت المستلزم لمعوله كالعلة الفاعلية المستجدة لسرابط الناظر وارتفاع حوا
قوله وهو كون الشيء محتاجا اليه شي آخر ولا يكون موثرا هو ههنا هذا الذي ذكر
به معنى العلة الناقصة واما سبقه فهو ما يلزم من هذا المعنى اعني الترتيب العقلي الذي
بين الواو والذات مثلا فان العقل يحكم بان الواو صا لم يتم له الوجود لم يوجد
لانها قاطعا وكذا سبق بالعلية هو الترتيب العقلي الذي بين الموت المرصود ومعلوم
وهو الذي اجبر عنه بالفار في قولك تحرك الصبيح متحرك الخاتم وان كان كذلك كان

وصوله صفاتي الزمان وكذا الرق بالذات المشترك من الرق والعلية والرق بالذات هو الترتيب العقلي
من المصالح البنية والمحتاج المحوز الاستعمال القادر اصله على المحتاج واعلم ان العلة العامة
ان كانت هي العلة الفاعلية وهدا كما في الميسط الصادر عن الموصيلا سراط في باب في الوجود
ما في منها ومع اعتبار شي محبا من شرط او الدعا ما في او كانت هي العلة الفاعلية مع الفاشة
كما في الميسط الصادر عن المختار معوا اعد هناك شرط او لاهي مقدم على معلولها وهو العلم
واما ان كانت العلة الفاعلية الفاعلية مع المادة الثورية معوا كان هناك علة عامة كما في الحركة الصار
عن المختار والكم في الحركة الصار عن المختار مع العلم على معلولها لانه لا يمكن ان يكون له العلم
والتصور عن كونه بالذات لا يتصور مقدمها عليها لانها لا تعلم الشيء على كونه معلوما
عليها مع انضمام امرين آخرين اليها فم من حركة من موركا وادتها مقدم على معلولها
لذلك ما يطبع فانه لا يتم للعلية الناقصة وبقا بالذات ايضا لانه اعم منه كما ومنه
من سمي العدم الطبيعي بعد ما ذابا واما بالذات لا يكون ات لاسن وهو ان هذا العلم
وذلك الوجود ولا يتم له ذات الالهاتهما معوا فرضنا لها وجودا ام لا وهذا التقدم
حكم باعتبار ذات الشيء وحقيقته بخلاف الاول فانه باعتبار الوجود فعل هذا يكون التقدم
الطبيعي مخصوصا بجزء الشيء دون سائر علة الناقصة فان قلت العلة القريبة علمه ناقصة
حقيقته لان العلة العامة هي جمع ما يوقف عليه الشيء مطلقا فيبدرج فيها جميع العلم القريبة
والبعيدة مع ان مقدمها على معلولها تقدم بالعلية لا لا يطبع كقدم حركة اليد على حركة
المحتاج فلا يكون العدم الطبيعي لازما للعلم الناقصة قلت العلة القريبة هي علم
العلم العامة لانه متى ما سلفه للمعول ودرج علم تامه ايضا نظرا الى ان العلم كالمركب
ايضا ما يولد له المبالغة ان المراد تقدم حركة اليد مع ما يوقف عليه من علمها على علم
المحتاج وحقن حلة ذلك سائر طائفتين من امثلة **قوله** والمعنى المشترك يكون كون العلم
محتاجا الى الاخر في حقيقته ولا يكون محتاجا الى الاخر في حقيقته صلا مود ودليل

من ان القيد الثاني اعني ان لا يكون آخر مما جاء الخ لشيء الا على ان يكون في مفهوم السبق
 ولذلك يعنون في ابطال الدون لو اوضح كل منها الى آخر لغز من كل منهما
 صاحبه ولو اعتبر القيد الثاني في مفهوم السبق لم يصب هذا الكلام هو مستدركا
 التعريف بما عا **قوله** فاقام السبق عدلا كما وهي هذه الحق: قيل عليه ان اريد
 بالسبق معناه لغة فذلك غير حاصل في الشرط اصلا وان اريد معنى في اللفظ
 وعلو عنده بان راحة النظر والشرط سبب للتقدم في المجالس غالباً ولم منه
 ان يكون معنى السبق في الشرط راجعا الى السبق بالرتبة فلا يكون قتها بواسطة **قوله**
 او بعض الزمان ليس علم للبعوض: اي ليس علم موجبه له اما لعدم الاضاح واما
 لتو بها في احسنه فلا يكون صلح بعضها على مائة وبعضها معلولا واما لا يكون العلم
 ولا معلوليه فلهذا يحل لمهية ولا يجب تخصيصها ايضا لان الزمان متصل و
 فلا يكون اخر الزمان الامروضة واما في السبق بالظبط فلهذا لم يعلم العلم الثاني
 للوجه الثاني اعني التوحي في المهية دون الاول اعني عدم الاضاح لحوالته ان يكون
 علمه معلول للعض ولا محامه كالامر للمعلوم **قوله** لكن ليس زمانا راد على ان يكون زمان
 موقوف الى سبق **قوله** ريدان هو السبق ان عرض لغيره اجزاء الزمان كان بواسطة زمان
 متاخر للسبق والمماخر وان عرض لآخر الزمان لم يحل الى زمان متاخر لها وذلك ان
 السبق والتاخر صفتا للمفهوم لا عرضا للثانية لاولية للزمان وعروضها لغز بواسطته
 لها عوضان لآخر الزمان او لاوليات ولفظها ثانيا واما العرض بدلكه عا ذكر
 انه اذا اصل وجهه زيد مستند على وجوده **قوله** الى السبق لانه ان قال ماد اول
 انه مستند عليه فلو اصب بان وجوده زيد كان مع احاد الفلانية ووجوده مع **قوله**
 لاخرى وبلكه احاد كانت معدومة على هذه الحجة ايضا ان يقال لم قلت ان ذلك قد
 على هذه فلو اصب بان تلك كانت معدومة وهذا كان مستند على الوجود لم يصح

انها الظاهر قلت مستند عليه وسود عليل في تحقق عروضها الاضاح الزمان بالذات كعلم ان
قوله فان اسبق سابق على اليوم بالرتبة: اي بالرتبة العقلية اعني ما هو ازيد الحيز **قوله**
 المستند بالرتبة عقلية كما يدركه حسيه كما هو الخارج في الوجوه واخر **قوله** ان الزمان ليس
 وقيل ايضا لحوالته ان يكون مستند بعضها على بعض بالطبع لا وجود اليوم مشروط بوجود
 الامس والعضاء **قوله** **قوله** اشارة الى وقوع ذلك **قوله** علم اقام المعية والتاخر
 لا اشكال في اقام التاخر فانه مضاف للسبق فاذا عرض سبق معنى من تلك المعاني التي هي
 التي عرض للمماخر فلو مضاف لذلك سبق بلا اشتباه ولا اشكال ايضا في المعية
 الزمانية التاخره لشيء وصافي زمان واحد ولا في المعية الزمنية سواء كانت عقلية
 كمنه وبين وبين واقعين في قرينة واحدة هي المنهيات المرتبة في العموم المخصوص
 اوصيه كما هو معنى معناه بين دلا في المعية بالشرط وموظف ولا في المعية بالطبع التاخر
 لعلية تاخره لحوالته واحد كغيره لشيء واحد فانها معا في العلية لذلك لشيء واحد
 لمعلول علمه واطرافه ناقصة فانها معا ايضا في المعلول بل العلم الناقصة اما لان كل
 في المعية العلمية وذلك لان المعية العلمية ان كانا علمين لا يجوز ان يكونا بافتقار
 واحد لاسبقا له ان يكون لشيء واحد علمان مستقلان اساقا وان كانا معلولين لا يمكن
 ان يكونا معلولين علم واحد من جهة واحدة مشروط واحد بل لا بد من اطلاقه
 على زعم الحكماء في التحقيق معلول لعلتين عند مع وجوده اذا كان احدهما علم لشيء
 وتاخر معلول لشيء آخر لكونه ان ايضا معا في العلية فلزم ان لا يكون موجودا ان لا
 علمه الاخر او معا في العلية واصفا لهما ذلك فان كل وجودا اما ان يكون احدهما
 علمه للاخر واما ان يكونا معلولين علم واحدة لانهما العلم لشيء واحد **قوله**
 او علمي معلول واحد لكن بالفرع فيه ان العلم لشيء واحد لعلته وايضا لوجوده **قوله**
 ان كل علم لشيء ليس مطلقا لكونه معا كما ان في قوله ان يكونا معلولين علم واحدة
 اشارة الى ان المعية في المعين من المعلولين ان يكون ذات العلم واحدة وان يختلف

فكون معلوما
 صدق او لا يصدق
 بالطبع الخ

لا يحل في هذا المقام ان يكون العلم
 في العلم ذاته والواحد ليس العلم
 في العلم ذاته والواحد

المجرات فلا يلزم ان كل معلولين مطلقا يكونان معا والجملة المعوية سلبا القدم والناظر الخ
 الذي سلبا القدم والناظر فان لم يكن ذلك المعنى امرا اضافيا كالزمان والشئ
 فلا حاجة هناك للملاحظة امرا حرا واداءا بالتحقق والرفع وهذا اقرب لكل
 وجه ولما المعوية في القتم الـ ومن اعني معيار حواء الزمان بالذات غير معقول **قول**
 واعلم ان انواع الشكك ثلثة لا اولوية ولا قدمية ولا شذوية **قول** هذه الاسباب
 للشكك لا انواع له لعدم حمل عليها ولا من هوال اللفظ وهذه الثلثة من اصول
 المعنى فلا يكون انواعا له وان سلم كونها انواعا لم فان ذلك **قول** دل على
 الاختصاص فيها وما الدليل على الاحتفاظ المذكور **والجواب** ان في الكلام صغرا
 قدس شكك لا اولوية وشكك لا قدمية وشكك لا شذوية فالانواع هي السمكيات
 الخاصة بهذه الاسباب ومذاهب الارتاب فيه وان الدليل على الاختصاص هو الاستدلال
 وكذا الدليل على الاحتفاظ المذكور هو الاستدلال العام في انواع السبق وانواع السبق
 معية بعضها البعض اعني السبق الى السبق والناظر الى الناظر كما ان الاحتصار
 السبق في اقرب اجتهة بالاستدلال ايضا **قول** لان السبق بالعلوية او من السبق
 بالاضافة الى السبق بالطبع وذلك لان الاحتياج الى العلوية الموثقة الموصية اقوى
 والاحتياج الى العلوية غيرها مما سترع عليه من الترتيب العقل يكون اول
 والاحتياج الى السبق بالعلوية والسبق بالطبع اول من مفهوم السبق من غيرهما كما سبق
 بالشرق وبالرتبة وبالزمان اذ يجوز في هذه الثلاثة ان يصير السبق فيها معا
 وهو مدغمته كخلاف السبق بالعلوية والطبع ولذلك قيل ما سميتم **قول**
 كما سبقه واصلها اذ كان من الاحتفاظ للاضافة بين المتضامين في انواع الشكك
 انه اذ كان سبق بالقياس الى السبق آخر اولي مفهوم السبق كان الناظر الذي
 هو متضامين السبق لا اول بالقياس الى الناظر الذي هو متضامين السبق الثاني
 اولي مفهوم الناظر وهكذا الحال في الاقدمية والاضافة بين السبق والناظر

نوع من انواع الشكك كانت تلك الاضافة من حافظة من حافظة **قول** فالمتقدم بالزمان
 اما موضع له المقدم من حيث وقوعه في زمان او في غير الزمان اسدما بعضها على البعض بقوا
 زمانيا وليس عوضا القدم لها من حيث وقوعها في زمان اولي وهذا المسمى بالمتقدم
 بالزمان ما واز اجزاء الزمان **قول** ولذا لا يعد هذا الكلام واما عوضا القدم لبعض
 اجزاء الزمان المفروضه فلهذا لا لا امر اخر فاسدعي عاذا كان المقدم من الزمان القدم واما يكون عارض اجزاء
 الزمان على بعض اولي مفهوم السبق مما عداها فان **قول** تعدد وان كان عارضا للذات كما يمكن
 فيه اسباب المتقدم مساحرا وهو متوالية فان الامر مقدم على اليوم اذ السبق من الماضي معا
 عند اذا السبق من المستقبل **قول** لا يكون تقدمه بالذات بل هو الرتبة وما ذكرنا
 اياها على يد كون تقدمه بالذات **قول** وسمان القدم والحديث والحجرات **قول** صغرا
 واما في اللغة فاللفظ الحققة لان هذين احصى بها المتبادران فيها من معنى القدم والحديث
 اذ اطلقا ويحتمل ان اذ يكون المعنى المذكورين سابقا صغرا اياها ليا ما صغرا
 خلافا للحينيين المذكورين ههنا فانها اضافة ان لا يوصف شي باحد من الالغيب التي
 منقصة بالآخر فالقدم هذا المعنى قدم بالقياس الى الصادر وهو صادر بالقياس الى اللاحق
 ههنا متصان **قول** لو اعتبر الزمان في هاهنا القدم والحديث الحقيقي اعتبار
 الزمان في مفهوم الحديث بان يقال هو كون وجود الشيء سابقا بغيره في زمان وهو مفهوم
 بان يقال هو كون وجود الشيء سقرا في جميع الازمنة الماضية وحي اللاحق وصف الزمان شي ههنا
 لما ذكرنا فيقول ان لا يكون بين الحادث والقدم منع الخلو في الموجودات **قول** لا يلزم في المحضر
 ودراد والحديث هو الذي يجرده في زمان مضي **قول** لا يكون الزمان صادرا
 استحال ان يكون عدم الشيء مقارنا لوجوده وقد لا يرد الاحتياج الى وجوده **قول**
 دامت تلك الحاجة اذ لم يدم والقدم معينا متعللا لا للمعنى الحديث **قول** لا يلزم في هذا
 ان القدم المقابل للاول من هو عارض وجوده وان لا يكون وجود الشيء سابقا بغيره في زمان
 صح طار وصف الزمان بالقدم بهذا المعنى مع اعتبار الزمان في اللاحق كما هو وصفه بالحديث
 احتياج في وجوده والاعين للاجود لم قيل يمكن في زمان معتبرا في مفهوم القدم

مصر

لاستقنا والمراد ان اعتبار سبب سلم التمس ملائمتها **قول** والوجود والعدم
 لا يام وغير باصاح الشئ في وجوده الخ غير وحققه هذا المعنى المشهور ولا يخاف الى
 اذ كل من كان موجودا متصفا بقطعة كذا ان كان احدوت ماى معنى كان مقتر في مفهومه
 المسوقية ملائكون سبب الاستيقاق المذكور بل ما لم يمتد من كون الشئ مستوقا في وجوده
 عن غير سببناذ ايتا وكان المراد من ذلك الغير وحققه ايضا سببناذ لم يمتد بل يمتد
 فلا يحتاج الى تكلف في اثباته ومنهم من قال بصوقية الوجود بالعدم ان كانت زباني في
 حدوث زباني وان كانت بالذات لحدوث زباني لان العدم لا يمتد لعل الوجود
 بعدا ذه ايتا كما لا يخفى ومنهم من قال بالحدوث الذاتي هو مسوقية استحباب الوجود
 للاستحقاقية وهو قريب مما ذكر في الشرح من ان مسوقية الوجود والاستحقاقية الوجود
 سببناذ ايتا والادليل فيها واحد وهو ان الوجود او استحقاقية حال الشئ من غير
 ولا استحقاقية الوجود حاله من ذاته الى اخره فقولنا **قول** ان كان
 ارساع حال الذات سببناذ ارساع حاله بحسب الجرح وان الكسب للعلم بتم
 لا اول على الثاني الا اذا امتد ان ارتفاعه سببناذ ارساعه وذلك انما لم يمتد اذا كان
 ارساع حال الشئ محققا في سببناذ ارساعه ذاته كما ان ارساع ذاته سببناذ
 موجب لارساع حاله بحسب الغير لكونه لا اول في الظلم ان ارساع الذات موجب
 لارساع حاله بحسب الذات دون العكس وان كان الاستدلال حاصل من الطرفين
قول والفاق باط ولا الالتم حدوث القدم وذلك لان القدم صفة لازمة
 للقدم اذ لا يستقر ان ذاته التقديم لم يكن متصفا بم اتصف به واذا كانت الصفة
 اللازمة مسبوقة بالعدم كانا لا يمتد بها كذلك قطعا واما كون القدم حادثة ايتا
 فلا يمتد كون موصوفه كذلك **قول** ولا اول بوصول القدم **قول** قد عرفنا
 على ما مر من حوان كون القدم عين العدم بالذات ومغايرة بالاعتبار والالتم
 وايضا حاز ان يكون طبيعة القدم موصوفة في الخارج في ضمن بعض اقسامها فقط
 ويكون قدم القدم ارساعا معدوما في الخارج فلا يتم للاختصاص اعتبارا وسببناذ

بالمقطع **قول** فاعتبرتها العلم صحت ما حالان لغيرها ليعنى ان العقل يد للاصط
 مفهوم القدم والحدوث من حيثها وصفان تامان بذات القدم والحادث ومبدأ
 الاعتبار لا يعتبر العقل وجودها في انفسها فصلا عن اعتبار كيفية وجودها اعنى القدم
 والحدوث العارضين لوجودها بعد الاصلها من حيث وجودها ونظر في
 احواها يجوز ان يصح ما ج قدما وصدوثا اخرين لكن يقطع هذا التمس بالقطع
 لاعتبارها في سائر اعتباريات من الامكان والوصفة واحصول وطايرها
 وههنا بحث معوان القدم والحدوث الا بصفتها الشئ بحسب
 وجوده في الاعيان كما ان رايه واذا كانا اعتبارا سر لم يوصل في الاعيان فكيف
 وصفنا القدم والحدوث وان جاز وصفها بها نظر الوجودها في الذهن فلا فرق بينهما اذ
 ان يجردهما في الوجود في علم الوجود قدم ولا يصح قوله في كون القدم قدم وللحدوث
 صفة ولا يتصور الا يقال لاعتبار ارساع العدم والحادث في نفس الامر فلا يكون
 العدم قدم ان يمتد للقدم وايضا القدم به قدم ان عدمه يمتد لعدم الثبوت للاصط
 وقد عالج ذلك معنى كون الحدوث حادثة والاعتراض بان لا معنى له ذلك لان الغير لا يمتد
 صفتا ان موصوفها ان الغيرها بهذا الاعتبار لا يسفل عن اعتبار وجودها الغير وليس
 وجوده مغاير لذلك لفرق الاعتبار من معنى نظام كلامه لا شئ بان لها وجودا
 في انفسها مغاير لثبوتها الغيرها وذلك مناف لكونها اعتباريين كما لا يخفى وقد
 لرفعها بان مراده ان القول لا يعتبر وجودها اصلا فضلا عن اعتبارها بالعلمين
 في الاعتبار الثاني للاصط وجودها اى يمتد بها الغيرها فمقتضى العدم قدما وللحدوث
قول ويمكن ان يكون المراد هذا الكلام ملحق بالشرح وهو اصحا ليعيد الى حمل
 للحقيقة على ما ذكر من العتمة الحقيقية التي تباين اقسامها بخلاف التمس لاعتبار التي
 يلاحظ اقسامها مستبعدة كيف وقد سبق ان تمام كل واحد من الوجود الامتناع الى
 الذاتي والغير حادث وان تمام العدم اليها بل لم يكن ذلك اصطلاحا كما ان **قول**
 فان مجموع الصورتين مطلق الاكل منها وهو مستحيل فان قلت المبسط في الخارج

اذا لم يكن في ذاته بيان فكيف يتصور ان تطابق صورتان متفترقان والذات
 شاهدة باستحالة **اصيب** بان الشاهد بالاستحالة مدته اليوم وذلك العكس
 بالصور المحبوسة كالمنقوشة على الحديد وبالصور النابتة في الخيال لا يستحيل
 مطابقتها صورين منها لشي واحد واما الصور التي يدبرها العقل من الخيالات فحسب
 استعدادات وشروط يحصل لكن شاهد النفس الخيالات وقتها ومهما
 لما ركبت ومساندات فيها فلا استحالة فيها ان يدبر النفس صورة مطابقة للشخص
 وصورة اخرى مطابقة وتسمى نوعا وطورا باله مطابقة وهي **قول** لا كلك
 ماهية لما صور مقتضية لا مكان الوجود هذا معنى على رهان التوحيد وان
 ما عدا الواجب تقع من الهيات متوار كانت نوعية او ضمنية او فصلية مقتضية لا مكان
 الوجود ولا الخورثا ذكر الواجب لما عداه في شي منها والا كان متصفا بالمكان لان
 الاخر العقلي يتحد مع المركب بحسب الخارج قيل عدم مشاركة لشي من الهيات في ماهية
 لا يدل على انه لا جنس له لحوار ان يكون له جنس مخصوص في نوعه بحسب الخارج وان كان
 انواع كيش في العقل ورهان التوحيد لانا في ذلك **قول** ان العقل لا يحتاج
 في عقله الى المتعلق الوجود الخاص الى امرين بقوامه قيل لهم معرفون بان
 في انه الى الوجود الخاص غير معتقوله البتة من ابرع عرف عدم اصباح العقل
 في عقلها الى امرين بقوامه والاستدلال عليه نانه لا اشراك له مع الغير في اتي
 ليسين بياهم لم لا يجوز ان يكون بعض المذنبات الصالحة عليه وعلى غير كالعقل
 والمعتقولة مثلا اتياعاما اولادهم ذواتهم لها وايضا عدم الاشراك مع الغير في
 وعدم الاصر الخارجية لا الضميمة ان عدم تركيب عقل الجوزان يكون له اجزا محروما و
 غير مدبره من اجزا ضمنية ولا يصح قوله في **قول** في العقل مطلقا **قول**
 ان لا يكون الواجب بالوجوب لذات جزا من غير **قال** كلام في المنع والالكان
 وبين الجزا لآخر من المركب علاقة والواجب لذات العلاقة بالوجود وقال المصنف
 في عدم ان الواجب علاقة العلية والمباشرة بالغير فان اراد بالتركيب الصانع

من العلم بالعلم

في مثل قولنا الموجود اناسها والواجب لمطلقا ان الواجب لذات والغير في ذات
 وان اراد ان يكون منه ويبرغم فعل وانفعال كما في المتطلبات وذلك ترج عليه لانه
 لا يفعل من غير قال لا يحسب ان الواجب لا يكون خرا من غير على معنى انه لا يمكن ان يفعل
 منه ومن شي آخر يضم اليه حقيقة واحدة حقيقة بحيث يكون المجموع شخصا واحدا
 واضاح في بيانها الى **الطبار قول** وهذا ضروري الى العلم بامتناع حصول حقيقة
 واحدة وصحة حقيقة من حرم ان لا يكون احدها الا في الآخر فعلوم بالغير ودرها
 سلوا في ذلك مثل حرمه كالانسان الموضوع من جنس المحب وادعوا انها لتوضيح
 العادة لا الانيات ومنهم من منع كونها ضرورية لانه لا يمكن دليل **قول** ولا
 الاخر هو العوض **قيل** انما يكون الامر لا عرضا ان الواضاح في وجوده الى محله
 وموضوعه لجزا ان محتاج اليه محله في وجوده او لشيخصه لاق وجوده يكون صورة
 لاعتراضه **وقيل** انه اذا كان صورة احتاج اليه محله في وجوده وكلامها مستحيل
 في الواجب بذاته معبيل ان يكون الحال من عرضا لا غير رتبة ما اطمئنا نكال
 التركيب حقيقيا مع عدم الحمول ضرورية ولا يجوز ان محل الواجب غير **قيل**
 عنه بذاته ووجوده وبعده والمسئني كذلك لا يمكن حصوله في غير ذاته والحال
 في الواجب لا يكون الاعراضا ولا يكون الاعتبارا واعتراض ما ان يكون الحال عرضا
 والتركيب اعتبارا اما لو لم اذا كان الجزا الحال في الواجب **قيل** واما اذا كان
 الواجب مع غير جزا واديا وطل منها الجزا الصوري ولا يلزم ما ذكر في العناصر
 المحققة التي محلها الصور المنوعة للمواد البتة ودعوى الصياح والافعال
 من لا جزا المادة غير مسموعة **قول** لا بد وهو علتة وجود الواجب
 لا يجوز ان يكون جزاه لما عرفت من امتناع تركيبه فاما ان يكون من ذاته او يكون
 امر اذا كانا لنفسه وتوحيده بل هو لا بد لانه لو لم لا يكون الواجب على ذاته لانه لو لم
 محس لان وجوده في حكمه كما هو راما ان يسعى عن الموت ملزم استغناء المكن
 عن الموت وهو اول الحالات او محتاج الى موت وذلك الجزا غير ذاتة فلهذا امتناع

لا خلاف في اقسامه التي هي
 اربعة وهو صفة طراز

في وجوده الخفي وهو في الحالات والافعال فاما ان يوشى به باعتبار كونه موصوفا
 او لا باعتبار والمثاني مستلزم تباين الشيء في الوجود امر صريح وهو موجود وثابت لها
 وعلى الاول ان يكون ثابتا من حيث انه موصوفا بهذا الوجود مستلزم تقدم الشيء على
 نفسه وهو باقيا او من حيث انه موصوفا بوجود اخر مستلزم التمسك او اللزوم وهو
 خاصتها والمخالفون مختارون من هذه الافعال كونها من حيث هي هي في الوجود
 وجودها موصوفا في وجودها وعمقون استقالتها كما سبق **قوله** لانه ان لم يكن
 الوجود به لم يكن موصوفا **قوله** ان اراد قيامه به في الخارج فلانه ان لم يكن الوجود
 في الخارج لم يكن وجودا في الخارج فانه شيء في الخارج مع ان الله امر عقل
 لا يقرب في العقل ان اراد انه في الخارج بحيث اذ الحظ العقول فكلما كان
 حصل في العقل صلاحي الوجود مسلم والاشياء **قوله** والصمد يمتد في وجودها
قوله فلذلك البيان موقوف على ان الوجود له عين صارصه واللام يمتد في العلم والحكم
 وقد يندم انه من المعقولات الثانية وساق ايضا لان قال ذلك هو الوجود المطلق
 وكلامنا في وجوده الخاص فلانا نقول لا بد من دليل على ان الخاص ليس من العبادات
 الثابتة وكيف لا يكون في الخارج ايضا فلهذا في الخارج وان عنى بوجودها الخاص
 امر اخر فلا بد من سانه وما ان انه محقق بخارجا فان **قوله** يدعا ان وجوده
 موجوده فزيدة على ذاته فتم كلامه **قوله** لان الوجود لا يوجد بخارجا فهو
 ذاته فمع انه مضموم لاصلي الخوازا ان يكون صدق ذلك الذي يصف الوجود
 لا يمتد مع عدم زيادته **قوله** ان **قوله** فلانه ان لم يكن به الوجود في الخارج
 لم يكن وجودها في الخارج كلام حق مدبر منا محققه لكنه مناف لما زعمه هنا
 من انه اذا لم يستل في الخارج وجود لم يكن موصوفا فيه بل عارفا عن الوجود
 لم يقول اذا كان موصوفا في الخارج على ذاته فلان ان تصفه به ذاته في نفس الامر
 لم يكن وجودها فيها وانضاف الشيء بالوجود لا بد من علم بها يصير متصفا بالوجود
 ملك الوجود اما في المثل او عين الخوازا الدليل وفيه تم البيان فلا وقت على الوجود

ان الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده

وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده

وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده

الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده
 في وجوده الخفي وهو في الحالات والافعال فاما ان يوشى به باعتبار كونه موصوفا
 او لا باعتبار والمثاني مستلزم تباين الشيء في الوجود امر صريح وهو موجود وثابت لها
 وعلى الاول ان يكون ثابتا من حيث انه موصوفا بهذا الوجود مستلزم تقدم الشيء على
 نفسه وهو باقيا او من حيث انه موصوفا بوجود اخر مستلزم التمسك او اللزوم وهو
 خاصتها والمخالفون مختارون من هذه الافعال كونها من حيث هي هي في الوجود
 وجودها موصوفا في وجودها وعمقون استقالتها كما سبق **قوله** لانه ان لم يكن
 الوجود به لم يكن موصوفا **قوله** ان اراد قيامه به في الخارج فلانه ان لم يكن الوجود
 في الخارج لم يكن وجودا في الخارج فانه شيء في الخارج مع ان الله امر عقل
 لا يقرب في العقل ان اراد انه في الخارج بحيث اذ الحظ العقول فكلما كان
 حصل في العقل صلاحي الوجود مسلم والاشياء **قوله** والصمد يمتد في وجودها
قوله فلذلك البيان موقوف على ان الوجود له عين صارصه واللام يمتد في العلم والحكم
 وقد يندم انه من المعقولات الثانية وساق ايضا لان قال ذلك هو الوجود المطلق
 وكلامنا في وجوده الخاص فلانا نقول لا بد من دليل على ان الخاص ليس من العبادات
 الثابتة وكيف لا يكون في الخارج ايضا فلهذا في الخارج وان عنى بوجودها الخاص
 امر اخر فلا بد من سانه وما ان انه محقق بخارجا فان **قوله** يدعا ان وجوده
 موجوده فزيدة على ذاته فتم كلامه **قوله** لان الوجود لا يوجد بخارجا فهو
 ذاته فمع انه مضموم لاصلي الخوازا ان يكون صدق ذلك الذي يصف الوجود
 لا يمتد مع عدم زيادته **قوله** ان **قوله** فلانه ان لم يكن به الوجود في الخارج
 لم يكن وجودها في الخارج كلام حق مدبر منا محققه لكنه مناف لما زعمه هنا
 من انه اذا لم يستل في الخارج وجود لم يكن موصوفا فيه بل عارفا عن الوجود
 لم يقول اذا كان موصوفا في الخارج على ذاته فلان ان تصفه به ذاته في نفس الامر
 لم يكن وجودها فيها وانضاف الشيء بالوجود لا بد من علم بها يصير متصفا بالوجود
 ملك الوجود اما في المثل او عين الخوازا الدليل وفيه تم البيان فلا وقت على الوجود

وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده
 وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده
 وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده

وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده

وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده
 وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده
 وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده

وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده
 وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده
 وهذا هو الوجود في ذاته لا يكون له عين موصوفا في وجوده

في المعارض لانا في المباينة الكلية في الحقيقة **قول** وايضا المقول على اشياء بالمشكل
 فديقال كانه اجاب عن جواب الحكماء بوجوه ثلثة اذ منع كون الوجود مقولا بالمشكل
وب منع كون المشكل مانعا من التام في الحقيقة **وق** ان كون مقولا بالمشكل
 مستلزم المطء وهو كون الوجود زائلا في الوجود ايضا فاشارة الى منع مقوله والخبر
 عن قول الشيخ الرفع الوجود لا يمتنع المنع الذي يجبر عنه بقوله لانه واما في قوله ولما
 قوله ولئن سلم فالمشكل لا يمنع الخ الجواب عن وجه الثاني واما في قوله واما في
 المعارضات الخ الجواب عن الوجه الثالث **قول** مع انه مناف لما قبله اوله وذلك لانه
 استدل اوله على المساواه بين المفرد في تمام الحقيقة على ذلك المقدر ايضا فالكلامان
 مساويان وقطعا **قول** ولم يلزم ان يكون العالم للوجود معدوما **رسد** العالم ان حال
 حصول المقبول له بالفعل **وق** بطر صحه قوله والالتم كون الشيء الواطئ في ان
 واظهر موجودا معدوما وما قيل من ان العاقل للوجود محيل ان يكون معدوما حال
 كونه قابلا لان القوم الجامع الفعل لا معنى لعدم الاكون الوجود غير حاصل
 بالفعل يمكن معرفتها ولا يلزم منه امتناع الوجود وعدم اذ عند القبول الوجود
 ولا عند الوجود بالفعل بمعنى القبول **قول** وذلك لان معنى الكلام
 ان ماهية الممكن صحه انصافها بالوجود فاما ان يكون صحه انصافها بشرط الوجود
 فملزم عدم الشيء على نفسه او التمس او بشرط عدم فيلزم انصافها بمعنى ان يكون صحه انصافها
 بشرط وجودها ولا بشرط عدمها بل من حيث معنى فكما بان انصافها بمر صحتها
 جائز ما يراه في الواجب من حيث معنى في وجودها واذا اردنا ان يكون صحه انصافها
 الجامع للفعل تم الكلام ولم يتجه ان القبول هو الاستعداد الذي يجر عنه
 التي لا جامع الفعل معوار كان اطلاقه على صحه انصافه حقيقة او محتملا **قول**
 مع راجح ان يقال المهية من حيث معنى يمكن ان يكون عملا لصفة مقوله **وق** يقال
 كونها من حيث معنى مع قطع النظر عن وجودها مطلقا وهذا وقار جازم تصفه
 بصفة او عملا لانصافها بصفة يمكن ان يكون لوجودها بوجه ما در في ذلك لانصافها

لما قيل في الجواب عن الجواب
 في الجواب عن الجواب
 في الجواب عن الجواب

وبذلك العلية اصلا غير معقول بل لا يتصور انصافها لشي الا باعتبار وجودها في العلم المنع
 وذلك لكونه لخصيصية احد الموجودين مدخل في انصافها به ومثل هذه الصفات
 لوانه المهيات كالادبها ماها صفتا لزوجيه سواء وجدت خارجا او ذهنا
 واما انصافها بالزوجيه مرة عن الوجودين **فكلاما قول** لان مدته العقل
 حاد بوجوب كونها ما وعلمه لوجود موجودا **فكلاما قول** حكم الدرهم بذلك كما هو في
 موطن غير الا في موطنه انه لان وجوده من لوازم ذاته ولو اعتبر ذلك يلزم
 عدم الشيء على نفسه او التمس ودرسه على الذمعي بالناظر واليجاد منزع على
 الحوش الموجود فان اليجاد هو الوجود وقطعا فلا يقبل بالماهية بلا اعتبار
 وجودها لا في وجودها ولا في وجود غيرها واذا كان الوجود عين الواجب
 كان هو موجوده ابدانه في حد ذاته ولا يتصور هناك اليجاد اصلا بخلاف اذا
 وجوده زائلا على انه فان هنا ك انصافها لذاته بوجوده ولا بد له من حيث
قول والنقض بالمهية القابلة للوجود من حيث معنى من طامر البطلان ماهية
 الممكن باعتبار قبولها للوجود به يجعل سندا للمنع المذكور اعني قوله لم لا يجوز
 ان يكون الحوش في وجود الواجب ماهية من حيث معنى وقد جعل ايضا بان يقال
 ممكن لم لا يجوز ان يكون ماهية الواجب موطن في وجوده لان ما يراه فيها
 باعتبار وجودها او لا باعتبارها وكلاما بطء والجواب ان صحه انصافها
 محوز ان يكون لا باعتبار الوجود دون الناظر فارتق منها فان الثاني
 محال ان يكون باعتبار الوجود والصحة محيل ان لا يكون باعتبارها في مساو
قول وايضا المهية عن قابله للوجود في الاعيان **فكلاما قول** ان الوجود الخارجي
 ليس صحه مما ساد في الخارج عن موصوفها كما من حقيقة بل بصفة من خارج عنه
 في عينه من حيث الوجود فلا يكون موصوفها معصا لصحة انصافها لها الا
 واذ لكانه معقول محتملا في كون المهية موطن في وجود خارجي حال كونها موجودة
 في العقل محتملا وقد قيل ان التصورات وتكون اسما بالموصورات **فكلاما قول**

الذهن

وخاصية بل الافعال لاختيارية من اسبابها التصورات والوجود للتصورات في الخارج
 فلم الخزان يكون المهية المعتادة ايضا للوجود فادعى بصره موصوفا في الخارج وانما
 ان تلك التصورات ليس لها ما فاعلم للوجودات خاضعية بل هي مترطقة بالغاير الفاعل
 والاستحالة فيها اما المتخيل ان يكون موجودا فهي علة فاعليه لموجودها في الخارج
 فيمكن مكابى **قوله** كان صفة تخرج مركبة من الكون والمجرد وهو محال من وجهين
 اوصافا اسلاميا المركب لا يمكن والنافي كونه مجردا لان التوهم اصل الخبرين اعني التوهم
قوله يلزم ان يكون حقيقة الواجب متعدد مقارنة للموجودات كلها محتاجا اليها لولا
 فاعلمه وذلك بطرفين احدهما لان الوجود ساقط في الوجود والاصحاح ساقط
 الوجوب الذاتي **قوله** واذا كان التوهم الذي هو الازم ذاته منفردا في الخارج
 ايضا منفردا في الغير **قوله** الازم مما ذكرنا فنفسه صفة الازم لذلك الازم
 الغير واستحالة وجوده اما المتخيل افعال الذات في ذاته او في وجوده في الغير
 وهو الافتقار للين الازم او لا يري في معلول المعلول الازم للعللة البعيدة ومنفردا في الغير
 مع ان البعيدة غير مستقر في جواهرها ولا في وجودها الا في **قوله** او وجوده في الغير
 ووجه الازم ان يكون وجوده عرضا في العبارة الطامة ان يقال ان كان وجوده
 عنيا الكون لانه في قوله فان كان الكون وان قال في قوله ان لا يكون وجوده
 عرضا **قوله** والمحو ان وجوده كونه خاصا يعني انما يتحدد ان وجوده هو الكون
 قوله هو كونه وجوده زائدا على صفة قلنا معنى قوله اذ لو كان عيننا كما كانت
 عبارة عن الكون المحرد قلنا نعم حقيقة كونه خاصا مجردا لا يتعد فيه ولا قيام
 لغيره ولا مجردا صلا فان قال التوهم يبا ما هو في الكون المطلق ولو كان عيننا
 المحذوران معا قلنا في يلزم ان الوجود المطلق راى على ذاته ولا نزاع فيه
 اما المسألة في كون وجوده الخاص راى على كونه في الملكات وهو مطلقا
 ليس كذلك حسا لمدعاك **قوله** ولولا وجوب تساوي افراده في العرفين وعده
 في منعظ لانه كونه مطلقا بالذات على افراده لاسلامها اتفاقا في الحقيقة ليلزم تساويها

التفهم

قوله قلنا ما عرفنا
 الكون هو الذي التفتت
 هذه مناقشة في
 المقام لا يخفى
 طاملا

في العرفين وعدهم في كونه كون عرضيا لافراده مع اختلافها بالحقاق وللانتم من
 التواطؤات وهر في افزاده لتساوي الافراد في الحقيقة والاصحاح ومن المحسوس في
قوله فاذا كان المتكلم ههنا من التوهم لاول يلزم التركيب اي في ذلك
 تيم لان وجوده هو لا يراد الذي نعم هذا التوهم لانه لا شك في تركيبه مع ان المروض كون
 عين الذات في الواجب **قوله** وان كان من الباقي يلزم المقارن او الرجح او الحاق
 وقد لا يلائم لم يعتبر التوهم كان ذا مرجع مطلق الوجود المتعدد المتارن طاملا
 الملكات وان اعتبرها ان يكون سندا لوجوه التي الذي هو الوجود المساوي لباين
 الوجودات فيلزم الترجيح للمرجح او العدم فليس اصحاح وانه لا في غيره التوهم
 والكلمة معروفة بطلانه ومصلحة ما لم يزم اصل الامر باللائم لان التوهم الذي هو عين
 ذات الواجب في الحقيقة معنى الوجوب لاسد يلزم الرجح وان الحقيقة مستثناة من
 المقام وان الحقيقة لذاته الذي هو الوجود لزم ان يلحق كل وجود لذاته في الحقيقة
 فليس تعدد حقيقة الواجب معارضة الملكات ولعمارة اخرى خصوصية التوهم
 الواجب اما ان يلحق الوجود لاسد يستحيل الوجود فليزم على الاول الرجح وعلى الثاني
 الحاقه في الحقيقة لذاته فاما بحق الوجود بمعنى ذلك المختص به فليزم المقارنة **قوله**
 فلا يكون التوهم فيه موصوفا للتركيب في حقيقة الافراد المعروضة لانه فليعلم تركب ذات
 الواجب الذي هو موجود من ذلك الافراد المعروضة للوجود نعم ان صح ما زعمه هذا التوهم
 من تركيب الازم كان العارض لذات الواجب كما من مطلق الوجود ومن يباينه
 اليه وهذا هو المراد من قولنا لا يراد ولا يصفى هو الوجود المطلق الخارج
 عن حقيقة الوجودات لان الوجود المطلق معارضة واصف في نفسه لانه معنى واحد
 لا يتغير في ذاته بل يحل على امور مختلفة الحقاق فيستقيم كل منها اطلاقا او انفسية في
 خصوصيتها من ذلك المطلق ويستفيض لكل المقارنات اما فصولها المختلفة للمبانيات
 ان كانت تلك الامور تركيبية من اجناس وقصور او اصاص وحيات فانها المضاف
 ان لم يكن تركيبية منها واما جعلها مراد على فاذا كرنا لان التركيب في الازم على الازم

ذلك العالم كما هو من أصل المعنى وزيادة عليه لان التركيب في أصل المعنى (عني المطلق)
 فالمقصود به معنى المركب عن الافراد المعروضه للوجود المطلق سواء كان هناك
 مركب شي من أصل المعنى وزيادة عليه او لا كما قال علي بن ابي طالب في تركيب الاشياء من أصل
 المعنى وزيادة عليه لانهم ركبت الفرد الذي يصدق عليه لاشد الجواز ان يكون أصل
 المعنى مع تلك الزيادة طارئة عن صدق ذلك الفرد اعلم ان هذه المباحث
 التي اوردتها ارجح في كون الوجود عين الواجب او زائدا عليه من الكمال الذي
 على السن القدم في هذا المقام وههنا مقال اخرى ملا شافعي ما سئل عنها ما يكونها الا
 الوجود الصار والباب الذي خصها بحكمة مالفه وفصل الخطاب لمنصلها ههنا
 ما ينبغي في قوله القدر في محطه د ابراهيم بن عقول والله التوفيق كل من هو في
 للوجود كالاشياء شلثا فانه ما لم ينسج اليه الوجود بوجه من الوجود في نفس الامر لم يكن
 موجودا فيها قطعي ما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن الحكم بوجوده
 وكل من فهم مغاير للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر محتاج اليه في الوجود
 وكل ما هو محتاج في كونه موجودا اليه في نفس الامر محتاج اليه في الوجود
 في كونه موجودا اليه في نفس الامر محتاج اليه في نفس الامر محتاج اليه في الوجود
 ولا يش من المهورات الخلقية للوجود الواجب وقد ثبت لبرهان ان الواجب موجود
 فهو لا يكون الاعيان الوجود الذي هو موجود بذاته الاما هو مغاير لذاته ولما وجد ان
 الواجب صرا صفتها فاما مداه ويكون تعينه بذاته لانا هو زائد على انه واجب
 ان يكون الوجود ايضا كذلك لا هو عينه ولا يكون الوجود منهو ما كلما يمكن ان يكون
 افراد بل مغاير في صفة انه حيزي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقام بذاته
 مس عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق الى العزى عند التقيد
 بغيره ولا انضمام اليه وعلى هذا تصور عرض الوجود لهيئات الممكنة قطعي
 كونها موجودة الا ان لها نب محضو صفة الحصر الوجود للقيام بذاته وبذلك النسب
 على وجه محتمل وانما متى صدر للاطلاع على ماهيتها بالوجود وكل وان كان

هذا هو الوجود
 الذي هو عينه
 ولا يكون الوجود
 منهو ما كلما
 يمكن ان يكون

الوجود صرا هذا المحسن ما ذكر بعض المحققين من شيوخنا قالوا لا تعلم الا الوجود في
 فان قلت الذي ما دون الوجود من لفظ الوجود مفهوم لا يمنع التمسك بكلف يكون
 صرا صفتها وايضا المهور من لفظ الوجود ما قام به الوجود كما اشهر في كلامه بل يف
 نفس معنى الوجود احد قلت الجواب عن الاول ان الكلام في صدق الوجود لا يمتنع
 اليه الا انه ان من لفظ اللفظ فانه يجوز ان يكون هو ما كل وعارضا اعسا والملك للصدق
 المتصدق عن السرا في صدقها لكونها الواجب بالغير الى صدقته وعن الثاني ان الجمع
 هو البرهان وما هو في اليه لا الاستدلال في الالاقول موهوب لا وصام نعم نعم على
 المقدرة الفاعلة كل ما هو محتاج في كونه موجودا اليه في غير هو ممكن منع لطف وهو ان
 المحتاج في كونه اليه هو موجود ممكن قطعي لا المحتاج في كونه موجودا اليه في غير
 ويصدق شرطه في كونه معلوما لما اصحاح في موجوده الى غير وجوده استنادا من عدم
 معلوم ما هو في ذلك عليه وكل ما بعد ذلك هو ممكن موهوب سمي ذلك الغير الموقوف على
 وجودها او موجودا وما هو يكون الوجود عين الواجب الوجود في صفة انه في
 العدم وهو احد المهورات عن قبول العدم لان ما عداه لا يمنع عن قبول العدم لذاته
 بل بواسطة الوجود ولا شك ان الواجب هو الذي ينافي العدم لذاته لافانما هو بواسطة
 عين فان قلت ما ذاق القول من ينافي الوجود مع كونه عين الواجب غير قابل للتجزئ
 والاتاقم فلا ينبغي هنا كل الموصودات وتظهر فيها فلاح عند شي من الاشياء بل هو
 صفتها وعينها وانما اقتازت وتعدت مقدمات وتعينات اعنانه وتمثل
 لذلك التجزئ وتظهر في حضور الامواج الممكن مع انه ليس هناك الا حقيقة البحر قلت
 قد سلمت ما كلام في ان هذا طور ورا طورا العقل المستوي متصل اليه الاما ما هكذا
 الكشيد دون المناظران العقلية وكل منسقا خلق والله المستعان وعليه التكلان
قوله وما هو زائد على غير كونها **قوله** نعم ان ما هو زائد على غير وليقرب
 مداه كان فاما غير وما هو مالم يغير يكون محمولا عليه بالاستدقاق وصدق المحمولا عليه
 ما هو اطاعة **قوله** فلهذا وضع حصوله في الخارج **قوله** انه ان الى ان ضمني

هذا هو الوجود
 الذي هو عينه
 ولا يكون الوجود
 منهو ما كلما
 يمكن ان يكون

في قولنا وهو له راضع الخارج لدلالة العقلية عليه وكما حصل من المحولات التي لم يتطرق اليها
 ان يقال انه راضع الى المحل اى هو اصابع حصول الوجود في المحل والمراد حصول الخارج كما هو
 المتبادر عند اطلاقه والمآل **قول** لانه لو كان حاصله في الخارج لكان موجودا
 هذه الوجود المثلثة لو تمت لدلت على امتناع حصول الوجود المطلق في العقل اذ لو كان
 حاصله فيه لكان موجودا فيه ولمنع فيه لان الموجود في العقل له مفهوم مغاير للوجود
 تعرض الوجود الخارج ما ذكره وانما الموجود في العقل يتعلق بالوجود وهو في الظاهر
فان اصحابنا مطلق الوجود تعرض الوجود الذهني وهما متغايران **قلت** هكذا
 الحال في الوجود الخارجى فانه قد من اذرا الوجود المطلق كالوجود الذهني وايضا
 لو كان الوجود موجودا في العقل لكان له وجود في العقل ووجوده ايضا موجودا في
 الوجودات الذهنية وهو ايضا **فان** قيل اذ العقل الوجود المطلق كان موجودا في الذهن
 والامر من ذلك ان العقل وجوده في الذهن حتى يكون موجودا فيه ايضا **قلت** كذلك
 اذ اوجد الوجود المطلق في الخارج لا يلزم ان يكون وجوده في الخارج موجودا فيه ايضا
 لما مر من ان طبيعة في الخارج لا ينفى وجود جميع افرادها فيه **فان** قيل وادع **قول** لا واما
 ان الموجود له مفهوم مغاير للوجود بل الموجود له وجود اعم من ان يكون له وجوده وان لم
 فالوجود الخارجى الاصل بالوجود المطلق مع انه كما تحقق وعلى الباقي باللاتم ان يولى حتى
 بالشيء ينفى تغايرها بالذات باليعاير بالاعتبار كما في حصول الوجود للعقلات وعلى الثالث
 بان وجود الوجود عينه بالذات وعينه بالاعتبار واللاتم انه من العقولات المستند
 الى الحصول لا كالتسنة **قول** اى الوجود كالتسنة للعقل الاعراض الفقيه وليس في
 الخارج ما يطابقه لما تقدم ويكون معقولا ثانيا **قول** وكذا لعدم من المعقولات
 لانه مستند الى العقولات كما في **قول** ود كذا لعدم المطلق للعقل الاعراض الفقيه
 ما يطابقه وعقوله وكذا الوجود لا مكان ولا مسمع للعقل الاعراض الفقيه ولا يطابق
 في الخارج لما مر منها امور اعتبارية وكذا مفهوم المهمة اعني بايقان في حصولها وهو مفهوم
 والكلي مفهوم انواعها كلها لان العمل الاعراض غيرها وليس في الخارج ما يطابقها وادع

وجوده

قول

بانه في بعض تلك المنزوات فلما حابه ههنا الى استدلاله بالوجه بايقان من ان قولنا ذكره من قوله
 وكذا لعدم الخراف الفصل عا وعا منه عن الدليل **قول** بل هو صريح في التصريح العقل
 ولا هو تافه سافه ان لا يكثر اصابع بينهما **رد** ذلك ان القاعدة ان اللفظ وهو ان العقل
 ان اعتبر المعصين ويحكم بينهما لما اقتضت سائر هذه الوجود ايضا ناد اعتبرهما العقل وقد
 احتقنا فيه والعقل بسيط **فان** قيل ان مقتضى في محل واحد فليست المتباين ههنا **فان** قيل اعجاب العقل
 لها اعتبار عن حصولها فلا يصح ان يكون العقل المنضين لادبها ولا هو ذكر كما في
قلت ان العقل الاحتجاج في العلم من امور الذهنية الى امر خارج صورتها بل كيف هناك للفظ
 العقل لما فيه منها فالموجود لازم وتعلقا وجوبا بل ان تارة كرت على قدر صحة الامر في الصبر
 الباتية في الذهن وليس بالثبوت الصورة في العقل صورة بابتة منه فالعقل اذ ايجب بالما
 من ثبوت صورة احد المعصين في العقل ولا هو تافه انما احتجاج الى امر خارج صورة من اللاتم
 والامر الا اصطاح صورة احد المعصين مع غير الآخر ولا استحالة فيه ايضا على امر
 الصورة في العقل لم يتصور حصوله من صورته فلا يصح ان لا يكون العقل
 المعصين لانتا ثبوت الصورة في العقل لم يتصوره ولا احتجاج في ذواته الى امر خارج
 صورة منه كما لا احتجاج الى ذلك في ذوات الصور الثابتة فيه **فان** قيل **ههنا** صح قائم
 صح في ثبوت الصورة ووثق الامر بها فان من ادرك لادب صورته في عقله اذ ارضع
 علم ان قد حصل له صورة لم يكن حاصله فيه من قبل **قول** اى حكم بانها لا يحتج ان الامر
 في العقل لا ادنى ان تلك الامر نفعان في نفس الامر ويمكن ان يقال لا احد يقول في
 العقل ما لانه اراد بان نفسا ثبوت صورة احد المعصين في العقل ولا يكون تافه واما
 للسه على ان المتباين في الساقتن ارجع الى العقل الذي محله العقل وليس **فان**
 في الخارج كما ساقى واما القول فاما لوصف بالساقتن احد الموصفين لوله علمه بذلك
 يتدفق ما قيل من التمسيد بالعدل غير مرديد وجعل قوله في العقل متعلقا بمحكي
 سد الكلام على رعه هذا القائل لا يحسن ما **قول** فكون عدم ما ساقى اعتبار
 نفسه في الذهن وقتما للوجود باعتبار رعه اى يكون عدم معرضا للوجود

وقد يقال باعتبارين ويمكن ان يكون المراد منه الوجود المطلق يكون ما بالاعتبار ^{مستقور}
 وقيل للعدم باعتبار انه رفع للعدم لا يعني علمك ان الاول على هذا التعريف ان يقال
 وهو قديم باعتبار وقيم باعتبار كما مر في قوله لم الوجود لوضع ^{العدم} مستحق
 والمقابل عليه باعتبار من وانه بمعنى ان الحمل فولا ولا يصح الحكم عليه على عدم
 الوجود لا على الوجود لئلا يلزم التعاكب في الضمان **قول** ولا يصح الحكم على الوجود
 من حيث هو لمن ثابت بهذا لا يختص بالعدم المطلق الذي هو رفع الوجود
 المطلق بل يتلوهما في الموضوعات ايضا اذ لا يصح ان يحكم على شي منها من حيث هو
 لئلا يثبت اي من حيث انه لا يتصور له اتصال وتكون ان اراد بالعدم الموقوف اي ^{العدم}
 عليه مفهوم الوجود **قول** لانه لو صح الحكم على عدم من حيث هو لثبت ما ثبت
 لوجود من الوجود او لثبت ما ثبت في الذهن فانه يلزم الساقض ^ق ايضا وانما من حيث
 لئلا يثبت في الخارج فلا يفتقر لان اللانتم على هذا التعريف ان من حيث هو لثبت
 في الخارج يكون ثابتا في الذهن وليس هذا لما قضى **قول** وكل ما يصح الحكم
 عليه ثابت اي كل ما يصح الحكم عليه فهو من حيث يصح الحكم عليه ما ثبت انما يثبت
 الذهن والحاصل ان صحة الحكم كحاشا كان او لئلا يتصور على يد الحكم علم
 في الذهن اي على تصور الذي هو صورة الذهن فان المتيقن يتصور لتفصح الحكم عليه
 مادام لئلا يتصور تفصح الحكم على معنى سلب الامتناع ولو لم يتصور في العقل
 الذهني ولا يتصور ان يقال صحة الحكم بوقف على صحة الثبوت الاعلى في الموضوع هذا
 وقد قيل عليه انه ان اراد بالثبوت ما هو محسب الذهن فحكما عليه انه لا يصح الحكم
 عليه بدون تصور ^ق ايضا معانيم المتحقق بعد الدليل المذكور فاما ان قيل لا يصح
 الحكم عليه من حيث هو لئلا يثبت وطرفا لا يصح الحكم عليه وهو من حيث لا يصح الحكم
 عليه ما ثبت ما عرفت وكل ما ثبت من حيث هو لئلا يثبت ما ثبت ^ق لئلا يثبت
 يصح الحكم عليه موصوفا من حيث هو وجود الموضوع وهو لا يصح الحكم عليه سلب
 ولا حاجة له الى وجود الموضوع ^ق لئلا يثبت في الموضوع شرط في الحكم طالما

موضوعا كان او سلبا فان اراد بوجود الموضوع هذا العذر فهو مشترك وان اراد غير
 فلا دليل عليه وما قال من ان ثبوت الشيء مع ثبوت ذلك الغير في نفسه انما يصح في
 الثبوت الخارج اعني ثبوت الاعراض لها وما في الثبوت يعني الحمل على السلب لكن يتو
 الذهن كما في فلاحه الى وجود آخر لا يقال لوجوده حال الحكم معا المشدق بين الخارج
 واما الوجود حال اعتبار الحكم بخصوص ما لا يخالف انما المتي عن غير فهو ان يكون
 ماسا فاذ ذلك الغير في نفسه بخلاف ثبوته له اذ لا يتصور الاصال ثبوته في نفسه فاذا صح
 ما لا يخالف انما ولا بد من وجود الموضوع دائما اذ هذا وما خارجا محلا والحكم
 دائما ما لا يمتنع في ذلك فان استكر الحكم في انفسا الوجود حال الحكم ولانما في ذلك
 لا يخالف السلب في انفسا وجود الموضوع لئلا يقول جميع المنهيات ثابتة في هذا الحكم
 الصانع عليه ما دائما ولا العقل جالبه لا اعتبار الحكم الاو صفها موضوع الاله والذوق
 ونحن نقول ان اراد بالثبوت ما هو محسب الذهن كما مرناه وان الحكم لعدم صحة الحكم
 بعض الثبوت الذهني ايضا ولا ساقض فان لا يصح الحكم عليه لا يكون من حيث لا يصح
 الحكم عليه ما سأل من حيث انه محسب عدم صحة الحكم عليه يكون ثابتا فاللذم ان
 ما ليس ثابتا فهو من حيث انه محسب عدم صحة الحكم عليه ما ثبت وليس هذا ماسا
 ولا يصح الحكم عليه المعنى المذكور محسب ان يكون من هذه الحميدة ما سأل ان الحكم عليه
 بصحة الحكم كسب ان يكون كذلك والفرق بين الموضوع السلب على الوجود الذي يقرن
 احرا صحبه وما ذكر من ثبوت جميع المنهيات في العقوى الدرأه للاحكام الاحكامية
 المصادقة عليها واما لا يدعى لان الاله لا يقتضي صدقها وجودا فهو موضوعا عينا
 وجوده دليله مفصل لئلا في عدم انفسا انا ^ق فان قلت فلا يصح ضمها الى
 الاله وقد تكون ماسا الموضوع ^ق قلت يصح ذلك في السلب الخارجية المحققة والمقدرة
 دون الثبوت المطلقة او الدهنية **قول** ولانما انه يدل لاجبار من ان يصح اذ ما
 في الحقيقة واحد واما قال ذلك لان الوجود ماسا واما في الحاشا فاه لمصدر اصلها
 سلب الصحة والاخرى ما يجابها **قول** ولو لم يكن للعقل تصور جميع الاشياء ^ق ان تصور

ما ليس ثابت في الذهن مستلزم ان يكون قسم الشيء نفسه وكذا تصور ما ليس ثابت اصلا مستلزم
 ولو لم يكن للعقل تصور جميع الاشياء ولم يوجد ما وكان مستوعب عليه تصور ما كان هذا الا
 او هو حيث انه سلب ما ثابت من اى صفة فهو في نفسه **قول** فلو كان العقل
 ما امتياز العايت والمليين ثابت اى يثبت لم يثبت مطلقا والمليين ثابتا صلا او بين
 الثابت في الذهن والمليين ثابتا فانها ثابت وياي في استلزام الحال **قول** والاشياء
 ان يكون ما ليس ثابتا فيما لم يثبت من حيث انه ثابت وذلك لان كل ما له ثبوتة ولا ثبوت
 بوجه ما **قول** ولئن سلمنا ان لكل من المتماثلين هوية خاصة ان يكون الشيء
 قويا لاجز وقسماته ما عدا ريس ليس يتحس وكما ان الالات اذا تصور كان قويا للثابت
 من حيث انه متصور وقويا من حيث هو كذا ذلك اللاهوت المتصوره قسم للهوية حيث
 انها متصوره ثابتة في الذهن وقوية لها من حيث هويةها وكذا الحال في هوية اللات
 المتصوره فانها مدرجة بحسب هوية الثابت باعتبار ومعاملة لها ما عدا وحرمان اشكال
 هذه الاحكام في الامور العقلية مما لا يشبه فيه لان تغيرها بحسب اعتباراتها محرري
 تغاير لاجز الخارصين نذواها **قول** واذا حكم الذهن كان قولا للعقل
 ان يعتبر البعض في حكم بعضها بالمتعلق متعلق بمباضة الوجود والعدم على معنى
 ان للعقل ان يتصورها ويحكم بالساقض منها كما في سائر المساقض كما في قوله
 واذا حكم الذهن متعلق بقوله ويحكم منها بالمايز كما في قوله الحكم بالمايز ان لم يقطر
 الخارج كان كاد بالاجرة به والاطاعة كان كل من المتماثلين داهية تامة في
 الخارج فيكون ما ليس ثابت في الخارج ما ساقضه فقابا بان صحة الاحكام صحتها
 وتكون مطابقة الخارج ودر يكون مطابقة لغز الامر في الخارج ويحصل
 ان لا يتم ارجح ان الحكم بالامر الخارصية اى بالوجودات الخارصية على
 بالامور العقلية على العقلية **ب** الحكم بالعقل على الموجودات الخارصية
 الحكم بالموجودات الخارصية على الامور العقلية وهذا القسم لا يمتنع صحة وصحة
 انما بالامتناع ان يكون الموجود الخارجي لما هو العقل لا يثبت له في الخارج **واما القسم**

اول فصحة صدقه مطابقتها للخارج على معنى ان نسبت في الخارج احد الموجودين في الخارج
 على الوجه المعبر في الحكم ولا يلزم من ذلك ان يكون اثبات بل صحتها الى آخره ووجدان
 لما عرفت من ان الخارج اذا وقع طرفا لنفس الكتاب لا يحتمل ان يقع طرفا لوجه
 ولما القسم الثاني في صدق الخارج مطابقتها لنفس الامر والاصور ههنا المطابقة الخارص
 اذ ليس ثبوت من طرفي الحكم موجودا ظاهريا فلا يمكن ان ينسب لهما الى آخره في الخارج
 بالضرورة ولما القسم الثالث في صدق الخارج ويكون مطابقتها لنفس الامر كما في قوله لان
 فانه متصف بالامكان سواء وصفي الخارج او لم يوجد كون مطابقة الخارج
 كما في قوله بلا معنى فان الخارصية المسماة بالاجز لا تصف بانها لا في الخارج فقط
 وهذا يتبين من الموجودات الخاصة بصفة في الخارج بالامور العرفية وان اشياء
 مبداء الجموع في الخارج لا استلزم اشياء الخارصية وان صدق ثبوت على الخارصية
 الخارج موقوف على وجوده لاجز فان ما لا يوجد في الخارج لا ينسب اليه في الخارج شي
 اصلا ولا يوقف على وجوده ذلك الشيء قطعا فان قلت فاعني الخارج وما عني نفس الامر
 والنسبة بينهما قلت قد عرفت ان الوجود على قسمين وجود اصلي هو عليه الآثار
 وبظهوره للاحكام ووجود ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي لا يتصور الا في العقل
 الدراكه ولذلك سمى وجودا ذهنيا فالوجود لا يصيب لا يكون الا ارضا عن القوى
 الدراكه والخارج بعاب الذهن واما نفس الامر فغناها نفس الشيء في صفة والمراد بالامر
 ما هو الشيء فاذا قلنا مثلا الشيء وجوده في الامر كان معناه انه موجود في صفة ومعنى
 موجود في صفة انه ان وجوده فكل لغير اعتبار المعبر وفرض الفرض بل لو قطع
 عن كل اعتبار وفرض كان موجودا وذلك الوجود ما وجوده اصلي او وجوده ظلي
 فبغير الامر فاول الخارج والذهن لكثرها اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما هو في الخارج
 فهو في نفس الامر قطعا واعلم من الذهن من جهة اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون في
 فانه اذا اعتقد كون احد زوجا كان كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع ثبوت في الذهن
 ولذلك قال ولا يحتمل مطابقتها للعقل واما ما يقال من ان العقل لا يتصور العقل النعال

وكل حكم مطابق لما فيه فهو صادق وكل ما ليس كذلك فهو كاذب فبذلك ان العجاة لا دلالة لها
 على هذا المعنى الاعلى وجه بعيد صلا وموانع جعل الامر ههنا في مقابلة الحاق وكراة
 عالم المجردات وايضا سقر ربح وصف الحكم النابتة في العقل الفعال بالصدق والظلمة
 لنفس الامر وقد تعرض ايضا بان ما ذكره من ان تمام صور المعقولات في جوهر مجرد
 هو جزاة للنفس الناطقة واستدوا عليه بالعرف وحوال الدهور والذباب حارب
 في الحكم الكاذب فبذلك تمامها فيه ايضا ووجه ولو كان المطابق لما اربتم ويصادق في
 كانت تلك الكواذب صادقة في نفس الامر **قوله** ثم الوجود والعدم قد جلا وقد
 بطلانها قد سمعوه اشارة الى هذا المعنى في بيان المراد اعني الوجود لا مكان
 ولا مساح الا انه ذكر ههنا لئلا يظن عليه ان ما استدعيه التحاد باعتبار البغايير
 باعتبار سبب عرض لرفع الاركال الذي يحجر على الجمل **قوله** المثلث مثل ان كان
 هذا كما على اهلوية المثلث يكون مائة الاتحاد غير الموضوع ظاهرا وان كان حكما على
 ما صدق عليه المثلث من افراده فكون مائة الاتحاد غير الموضوع باعتبار ان مفهوم
 المثلث عين حقيقة افراده التي هي الموضوع حقيقة **قوله** بقوله ان يقال ان الوجود
 والعدم يشتمل على مائة الاتحاد لا سيما على جهلها فقط بل هو علم حار في الجمل
 كلها الا انه قيد الجمل لان الكلام الين مصدر جملها ولا ظهر لامر ان قال الجمل
 ليس بصحيح اولين لغنيه لان الجمل لان كان عين الموضوع لم يكن هناك جمل **قوله**
 وان يقال ان الجمل كما لا سمعوه مثلا فانها بالموضوع كالجسم فلان كون الجسم في
 اسوه فليزم تمام السور بالبين اسوه وذلك في الاسراء ان يكون ما ليس به
 اسوه في الزمان الذي هو ليس باسوه فيه **قوله** لان كاول صمد والناهد
 وقد نال كل واحد منها مستند على جهل الحاق في لزم بيان امساع الجمل **قوله**
 وذلك ان يقال الذي بنفسه **قوله** واذا كان كذلك كان الوجود قيا بالبين **قوله**
 هذا القدر وانما الخلف اذ لزم كون الشيء موجودا او غير موجود في زمان واحد
 وضار في الجملات كلها كما قرنا في الاسوه الجمل او اما قوله لكل الوجود صفة موجودة

مخصوص بالوجود دون ساير الجملات ولا يظن ان ذكر ههنا لانه سابق ولكن عن قوله كما يتجاءر
 بقدر الجواب ان يقال لا يلزم من بغير الجمل والموضوع هذا التقدير مناسب
 الشبه لا تخصيصها بالوجود والعدم كما لا يخفى وعلى هذا لا ينبغي ان يقال وايضا
 لا استدعي كون الجمل كما لا بد من كون الوجود قيا والمقصود واضح واعلم
 ان الجمل قد نفس بان اتحاد الماهويين المتقاربين ههنا بحسب الوجود كحقيقة
 او عددا وورد عليه حمل الوجوديات في الموضوعات الخارجية اذ لا اتحاد هناك
 في الوجود وقد يبرأ من الاتصاف ولا يلزم منه تم بل يقطع بالقطع لا
 وورد عليه حمل اجزاء على الماهيات المركبة منها وقد نفس بالاتحاد في الذات وورد عليه
 ان الوجود المتفاني في المفهوم اذ انقربت في الوجود ايضا لم يصح حمل بعضها
 على بعضها لمواظاة كما شهدهم البدية لانقال الجمل انما يحل على ان الموضوع
 لا على وصفه المتفاني لان انفك الكلام في حمل الجمل على تلك الذات فانها اذا كانت
 متفانية لم يندم الجمل صفة ووجوده لم يصح حمل عليها ببدية ولا تحصل الا بالاجل
 اجمل في الذاتيات بمعنى الاتحاد ووجودا وساق يتخذه ان شاء الله تعالى وفي غيرها
 بمعنى الاتصاف **قوله** ولغات الوجود للمهية لا استدعي وجودها الظان بهذا
 حوار عن شبهه واروة على حمل الوجود على المهية كما ان قوله فيما بعد وسئل عنها
 لا ينفي عنها حوار عن شبهه ولزم على حمل الوجود عليها فالمناسبة ان حمل
 ما يندم عليها حوارا عن شبهه وان على احوال مطلقا كما اشترنا اليه هناك **قوله**
 وهو قول المثلث الوجود صفة موجودة والا لفت لو اسطه بين الموجود **قوله**
 وذلك لا يتناع كون الوجود صفة بالاستحالة ايضا والتي هي صفة الذي هو
قوله في يكون الصفة الموجودة صالحة في محال وجوده اذ لو كانت صالحة
 في محال وجوده بلزم تحصيل الحاصل بغير الجواب لاثبات الصفات
 التي هي غير الوجود للمهية استدعي بئوت المهية اولا ردة الحوار بها لان
 كون الوجود صفة موجودة كيف ولو كان كذلك لزم التمسك وورد عليه

قوله كما يتجاءر
 شرح ابي قتي

ما يتعلق بهذا المقام سواء لا وجودها فارجع اليه لا يقال اذا كان الوجود لازما لها
 ولا يصح الحكم بالعدم عليها تعق لا يكون الحكم عليها كونها معدومة صادقة مطابقتا
 لتعين الامر اذ الفرض انها موجودة وان لم تكن وجودها شرطاً للوجود
 ووجه ذلك دفعه هو انه لكن اليبس وارجع على المهية من حيث اتصالها
 بهذا اللازم بل على المهية من غير تقييدها بهذا اللازم وذلك لان الوجود
 اذا كان لازماً لها كانت هي متضمنة به فتكون موجودة فلا يكون الحكم على
 المهية بالعدم صحيحاً وان كان المحكوم عليه نفس المهية من حيث هي غير متضمنة
 بذلك اللازم بل الجواب ان يقال ان حكم على المهية بالعدم في الخارج لا يتناول
 لان استاتها في الخارج لا يتوقف على تصورها وان كان الحكم مقابلاً
 فيه متوقفاً عليه فليكن كون الحكم بالعدم عليها في الخارج مشروطاً بـ
 توجودها في الذهن ولا يرد فيه ويكون ذلك الحكم صحيحاً صادقاً اذا
 المهية معدومة في الخارج وان كانت موجودة في الذهن وان حكم عليها
 بالعدم في الذهن او بالعدم مطلقاً فهذا الحكم ايضا مشروط بتصورها
 واما اسماؤها فهاذ هنا او مطلقاً فليس مشروطاً بذلك لم نقول ان كان
 اقسام المعنويات في القوى العالمية وهو اذ ههنا لهما لم يكن الحكم كونها
 معدومة مطلقاً او في الذهن مطابقتاً للواقع الا ان يبادر العبد بالقي
 الشبهة وان لم يكن ارتها في القوى العالمية وجود اذ ههنا لا ارادها
 في قوائها فان لم تكن تصور الشيء بوجدها وجوده بل تصورون كنهها فكل
 صدق ذلك الحكم بلاربه وان كان جميع تصورات الشيء وجوداً في الخارج
 على انها مختلفة اصحح في تصحيح ذلك الحكم الى بقدر زمانها على
 او لاحق به او بعض لاذهال فاما والله المستعان **قوله** فان حمل
 لبعض المحولات على واقدم في احكامه من حمل بعض آخر فان حمل الصفة
 على الموضوع في ولي بالحمية من حمل الموضوع عليها وكذلك حمل على الاضرب

او بالحمية من حمل وكذا الحال في الوضع فان وضع الموضوع للصفة والاضرب للاهم اولى
 بالوضع من حملها **قوله** فتكون للموضوع موضوعية اخرى وتسمى **قوله** وان
 في ملة عرض **قوله** كما علم الملكات والالسان للعرض فان مفهوم الالسان
 وان لم يكن من الموجودات في الاعيان لكنه صادق على الموجودات العنصرية وهو هذا
 الاعتبار موجود بالعرض في الاعيان وكذلك علم الملكات كالاعمال الصادق على
 الموجود المعنى وفيها ثمة الموضوع من جهة اخرى اعني الاستعداد المقترن بها
قوله ونقال لكل واحد منها انه موجود بالحجاز قيل باسمه موجود بالعرض
 في الاعيان لا وجود له في نفسه فتكون موجودة بالحجاز ايضا فلم يعد الموجود في العيان
 او الكلياته محازادون الذي للموضوع لا يقال له وجود في الذهن الا بالقول كذا يوجد
 في الذهن وتوجد في الذهن ثابت لها بالذات لا بالعرض وليس ذلك وجوداً في العيان
 ولا في الكليات بل هو وجود حقيقي اتي وكما ان يقال ان مفهوم الالسان لا يحمل
 هو اطة على وجوده عيني كالعرض متلاصراً كما هو في الموجود المستبور في العرض
 او لا وتلاذات مسورة عليه باسمه بالعرض واما الوجود في العيان او الكليات بل هو
 لوط العرض او نفسه في الكليات لانها من الموجودات المعينية المحسوسة بل هي
 ان ذات العرض موجود في العيان او الكليات اما في العيان وما عماران الدال
 عليه فهو واسطه او بواسطة واحدة موجودة فيها واما في الكليات فما عماران الدال
 عليها بواسطة او بواسطة موجودة فيها ولا شك ان وجودات الشيء موجود باعتبار
 ان الدال بواسطة او بتوسط واسطه موجودة بالعدم من حمل المحمل على الموجود باعتبار
 كونه محملاً عليه موجوداً فتميزها موجوداً بالعرض والآخر موجوداً بالحجاز ومنها
 على العيان وتبينها **قوله** وذهب الحكماء والباحثين الصوري والكرامية الى ان
 لا يقال لهذا القول انما في حشر الاجزاء وورد الارواح اليها على ارضها الصادق
 لا يبين فكيف يقولون بصدقته فيه ودان دونه لا يقولون انما بالاحكام
 والكرامية عن ما عجزوا به لم يقولوا ما تقدم الاجزاء بل يفرق اجزائها وضربها عن

ع

الاسماع واولوا ذلك الظواهر الواردة في هذا المعنى وبعده قصة ابراهيم عليه السلام
 في اخر الكتاب **قوله** ولا نعاد الاسماع لان الله ولا يصح احكام عليه بصحة العود
 اذ لابد في الحكم عليه بصحة العود من لاثرة وهي معتمده لاسما الهويه ولا يصح عمله
 والا لكان الحكم بصحة عود صحها وهذا القدر سلو لم يكن في اثبات المصلحة كما يظهر
 من بقرتين فرادك من ان لاثرة العقلية هو هذا او الخوض في زيادة بعض المصروف
 ولو قيل اسما لا يصح احكام عليه بصحة العود اذ لو صح فالاثرة العقلية لم يكن
 في العبارة استدراك **قوله** بل يلزم ان يكون كل ما يملكه معاد اقبل ان يلزم ذلك
 فان موضوع القضية المدعوم الذي كان موجد او جمع افراد ذلك اعني الماهية في
 المعنى بعد اعادتها ولا يلزم من ذلك ان يكون سافعا معاد اذا قومه المستدل **قوله**
 ولا يصح عوده والا لكان الحكم بصحة العود صحها اعترض عليه ما في اسما
 العقلية الحكم عليه بصحة العود لكونه لا يهويه له بصورها الحكم عليها بالاسام
 اسما العود نحو ان وقوعه سائرا الفاعل من غير ان يتصور تصور الحكم
 عليه شيء من الاحكام تودي الى القول بان كل ما سافعا معاد او القوان المدعوم
 حال العدم لم يهويه ناسه **قوله** فالاول على يد بران يكون الحكم على ما يملك الصانع
 يلزم ان يكون له مهويه ناسه والا لما امكن لاثرة اليه واحكام عليه **قوله** فالقول
 قولكم لا يصح الحكم عليه بصحة العود هذا اعراضنا منا فاضد على يد بران وهو ان يكون
 لهذا الحكم صحها ومعارضه على يد بران آخر وهو ان يكون لهذا الحكم صحها
قوله فان هذا الحكم صح على الحكم بصحة العود لا على المدعوم لقول ان
 المحكوم عليه في قولنا لا يصح احكام على المدعوم انما هو الحكم دون المدعوم بل هو
 للمحكوم عليه وهذا الجوارح مدفوع بان ما لم يملك لا يصح احكام على المدعوم بصحة
 العود الخوان المدعوم لا يصح احكام عليه بصحة العود ولا اول من يملك المدعوم
 يرد وفيه وسوق الكلام الخ **قوله** بل يلزم امتناع كل مستأنف انما يلزم
 ذلك اذا اعتبر ان الحكم بالاسماع العود ووقد احكام بالاسماع الوصوه مقفدا بران

قوله وانما صح الحكم بصحة العود باعتبار ان ظهوره في الذهن وصحة العود
 باعتبار انه في محض بران اعتبار في نفسه كما ان الحكم على الممكن للمدعوم الذي هو
 اصلا فانه يمكن الوجود وصحة الوجود لانه صحت انه في محض بران هو
 ولا شك ان كونه نفييا محضا لاسما في امكان وجوه وصحة امتدافا لاسما في
 امكان وجوه وصحة ما هو هذا معنى العود ومثا الوط اضر المدعوم
 موجب في موضع مكان المدعوم نفسه فان يثور صحة العود للمدعوم الذي لا يملك
 له ليرين ما لا يقبله العقل الذي لا يقبله هو ان يثبت له ذلك الصحة الاجل اسما
 فهو يثبت ذلك على ما لا يعرفه وتقع لو يثبت ان صحة العود صفة لبعضه ان يكون
 موضوعها داهية مخرجة في الخارج ليم الكلام للتميم بديت فلا يتم **قوله**
 وقد صار المدعوم في حال العدم من راليه وكل ما يورث راليه هو ثابت في قوله
 ان ارادته ودهنا في الاصل فيه وان ارادته توارثها في قوله ولما
 ان يقول على الاول فيظهر لك ما مر من اعراضه على الدليل الاول وجوابه عند
 بما امكنه رجوعه ما لا صح الخوان الحكم على المدعوم وان كان يجب ان يوارثه
 تتصور وصحوا صورته في الذهن الا ان انصاف بصحة العود مما لا يقبل
 العقل دون انصافه ما سماع العود وما ذكره ههنا من البره عليه لا يدفع ما رجع
 بالآخر اليه بل دفعه ما او صحنا ههنا كعلمنا انه لا يلزم ان يكون ذلك المدعوم
 بعينه ولكن لا يلزم منه اسماع كونه ذلك المدعوم فان عدم اللزوم لا ينص لرفع
 العدم وقه حاران يكون ذلك المدعوم اذ ذلك ان يكون صور السمعيه
 مدبرهم في الحال وحكم العقل على ذلك لا يتاح احد بواسطة ملاحظة اباها
 سلكه الصور احوال محض تلك السمعيه والكون تلك الصور مما له غير ذلك
 ولا يكون تلك الاحكام مساوية لغيرها **قوله** فان عدم سماع العدم بين
 الشيء ونفسه هذا المعنى فلو انه غير معقول قيل وايضا لا يجوز اليه في العالم

لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه
 لا يشبه

بالعوارض عند المتخصص مع نقار المتخصص بحالها في الحالين فلا يلزم بحال العدم بل في
 الواضحة من جمع الوجوه وايضا لو لم يدل الدليل الثاني للاصبع نقاصه من المتخصص
 زمانا والآن لم يحلل الزمان من الشيء ونفسه لوجود ذلك الشخص في ظرف زمان
 البقاء نعم لو اردنا عادة المعلوم بعينه اعادته مع جميع احواله وعوارضه المختصة
 وعينها لم يدل دليل للمسارع فيه اعادته مع عوارضه المختصة لا عين
قوله وعلى الثالث انه لا يلزم من حوازه وقوعه مثل وقوعه مثلا حتى يلزم
 ان لا يكون فزوق هذا مما لا يحدى بغيره اذ المقصود حوازه عدم العرف بل الحوا
 ما يتقبل مرارة ان اراد عليه ما ساركة ماهيةه وبخصه هو كما يظهر من كلامه حيث قال الفاروق
 لا يكون المهية ولا عوارضها المتخصصه فوجوده لطل بهذا المعنى صح ادنايم هذا ان الشخص شخصان
 بشخص واحد يكون الشخص الواحد مسر كما منها فلا يكون الشخص لان معنى الشخص الوجود للمالك
 مطلقا **قوله** ولو سلم انه ليس صح فلم لا يكون وجوده لخصه ما مانع من وجوده في ظرفه ولكن
 وجوده في وجوده اعادته وهذا مرد وبيان المراد وجوده مثلا بدلالة الاحتجاجه بالمتخصص
 حوازه لا اعتبار عوارضه غير متخصصه كما ذكر في الشرح **قوله** يلزم حوازه وقوعه بحصر
 استلزامه وقوله على سبيل البديل لان وقوعه بالخصه هو طامرا لا سيما ان ههنا عدم الفرق
 عن سبيلان بوضوحه منها بدلا عن آخر كما لزم هذا عدم الفرق بين مبتدئ ومعاد
 بوضوحه على سبيل البديل **قوله** وعلى الرابع لم الخور ان يكون الشيء الواحد بعينه
 عليه المتعلقان باعتبارين خاصة اما اختار ان الوجود الثاني هو الاول والوجود من حيث
 الذات والعوارض المتخصصه لكن هذا عوارضه غير متخصصه لا سيما لو اردنا في اعتبار
 بعضها تصديق على الموضوع بدلا لوجوده **قوله** انه سدا عوارضه بعض احواله معاد
 ولو جعل المسارع اعادته المعلوم مع عوارضه مطلقا مع هذا الدليل ايضا **قوله**
 وعلى الخامس اما لا يدعي حوازه اعادته كل مودوم هذا الحوازه من غير ما ذكره او لا
 من الدليل الخامس محتصر لا متناهي حوازه الزمان - ومدوره علمه ما به مطلقا اذ اردت

انواعها المعلومه لا عدد زمانه لاشخصه والزم ان لا يكون عود لما ذكره الجواب صح
 ان يمنع ان لا يفان الالاقبليه واليهديه لحوازه المغارة بعدد اكثر من العوارض التي
 لا يدخل لها في الشخص بل فيمكن بوجهه ما يقع معه هذا الجواب ايضا وموانه لو
 الزمان بعينه لكان المتبادر مقدما على الحوازه وضرورة بحال العدم منها وذلك لعدم
 فيه المعلوم والمتناهي والاستقرار وكل الا في الزمان يكون كل منهما واقعا في زمان
 فللزمان زمان ولا يمكن ان يقال ههنا ان التقدم والماخول لذات الامر زيد على
 كما في اجزاء الزمان لان عدم حوازه من الزمان على انفسه بسبب الذات غير موقوف على خلقه
 بعض اجزاء الزمان بالذات على البعض آخر منها **قوله** والجواب على هذا التوصيل ان الزمان
 ليس من المتخصصات وكيف ولو كان كان الشخص الواحد في ازمته متعده اشخاصا متعده
 بل الزمان عندنا بلين باجاده المودوم ليس امر او صوره ولا استقرار اعادته في وجوده
 اعادته في مستحضات غيره اذ ليس بمخصصه **قوله** ولما لا بد ان يقول لانه في وجوده
 المهية بالعدم بعد الوجوه لازمه المهية من حيث هي **قوله** هذا لا يوجد له ومدركه في قدر
 الكلام ان هذا الوصف لازم للمهية بعد عدم الطاري عليها ونهه منه انه ليس لازما
 لها من حيث هي **قوله** ولئن سلم انه لازم لها لكان لانه ان المهية الموصوفه بهذا الوصف
 جميع الوصفه **قوله** هذا الكلام على السند عند التحقيق لكل لفظ انه صواب للمنع فاذا
 ارتبط بسفط المنع **قوله** لان مودومها التميز مسر كبر لاقم والمجهول شرط في اوله
 لم يكن مشركا فيها فظهر من ذلك المقسم في اقسامه كان لا عدد من من القايده المتخصصه
 لاقم ولا بعده بل بوضوحه مطلقا فاما ذلك الذي هو المتقابلة **قوله** لان المنهية من
 لا لاقم المقترن ان يقول لم ارد ما ذكرت ذلك لانه صحتي يمنع الحصر بل الرشد
 ان المهية اما موجوده ولا يكون عددها في زمان وجودها لاستحالة اجتماعها واما مجرد
 فلا يكون وجودها في زمان عددها لما ذكره وهذا الحصر يدعي لا بالتقول هذا ايضا
 لا يوجد بغيره فان استحالته اجتماع الوجود والعدم لا يصح عدم امكان احدهما في
 زمان الاخر بدلا عنه بل كل منهما في زمان الاخر بدلا عنه نظرا الى المهية من حيث هي **قوله**

اعادته

ومما قيل في
المفرد

لقد نفع به الشبهات الواردة على الامكان **وقيل** من امور العقلية لا عسارها كالصور
والوصف والذوق والاضاف وبطريقها من المفردات التي يكرر بعضها على
معنى انه اذا عرض وجوده فزاد منها العرض وجوده فزاد آخرها انما انما هذه المفردات
كونها اعتبارية اذ لو كانت **اعتبارية** موصوفة في الخارج لزم ترك الموصوفات الخارج
المخففة في الوجود الى غير النهاية واذ كانت كان سلسلها بحسب اعتبار العقل
ومقطع بانقطاع الاعتبار فما ذكر من التحقيق مكسب كعبية نوبتها بحسب اعتبار وكيفية
انقطاع الترتيب بالقطع اعتبارا وبالجملة يصح حملها حال المنتم في الاعبيات
قوله يكون الصورة في العقل للشيء الال للعالق في العقل للشيء **قوله** في ذلك في الحد
المرآة فان الناظر فيها جعلها بان الالملاصطة الطور المرئية بها ورج كون ملك
الصورة لمخوطة فضلا يمكن اجراء الاصكام عليها وتعرف انظماها احوالها ولكن
المرآة ايضا لمخوطة لكن على انها الالمشاهدة الصورة ولا يمكن هذه الملاحظة
اجراء الاصكام على المرآة فقلنا وجعلها بان لمخوطة فضلا مسطرها وسوق
احوالها في صورها وضعها والفرق بين هاتين الحالتين هو الال على
صورة المرآة لسا ههنا بها العقل السام وتعرف احوالها ولا يمكن في
احوال الصورة فانه اجعلها لمخوطة بالذات منطوقا فيها فضلا كان اجراء
الاصكام عليها ولعرف احوالها **قوله** وصرها عرضا قايما محل مو العقل
ساقى ان شاء الله في صورة الحور عرض لكن فيها شاييه وان صورة العرض
بلا شاييه وسير عليك هناك تحقيق ذلك على ما ينبغي ان شاء الله **قوله**
ممكن وجوده ان اراد به وجوده في الذهن فلا اشكال وان اراد ان يكون
في الخارج فاما يصح اذ كانت الصورة الذهنية موصوفا بخصايصه قائمه بالذهن
مما يشبه اشياء مما هي صور لها ومخالفة لها في المهيبة فاما فان صورة الذهن
عرض ملاشايه **قوله** وهذا الامكان قد يكون الالمعاقل اذ امكن مثلا ان
سكن وجوده فلا شك ان العقل ههنا الامكان لكن جعلته الالم في احوال

ومثل المراد ان التسم في
الاعصار ما حصل
او وان يراد بالمرآة
لكن بالاحتمال
وعسى

الانسان في الوجود والعدم لم يجعله لمخوطة بذاته معقول فضلا عما عليه هذا الاعتقاد
وظلال في الامكان وسد الوصو اليه فضلا عن النظر في كيفية ملك النسيه فلا يعقل
للامكان امكانا اخر فاذا اقلت مثلا الا وكان عامل الوصو لا امتناع وقد جعله معقولا
باعتبار نفسه ولمخوطة فضلا وبالذات **قوله** ان ملكك ان ينسب اليه الوجود ويعد امكانا
اخر وقد يكون الامكان الاخر الالم في تعريف الامكان الاول بالتمسك الى وجوده ولا يكون معقولا
فان جعله لمخوطة فضلا وملكت الامكان الالم ان ملكك ان تعتبر الامكان الاخر امكانا ثانيا
وهكذا جعل الامكان الثاني معقول على اعتبار الامكان الاول فضلا وسد الوصو اليه
وجعل الثاني معقول على اعتبار الثاني فضلا وسد الوصو اليه ولا شك ان العقل لا يقد
على ملاحظة صف الامكانات فضلا والذات الى غير النهاية بل لا بد ان يدق اعتبارها
امكان غير لمخوطة بذاته فقط فذاك سلسلة الاعتبار وقت على ما ذكرنا في الامكان
مظاير من اللزوم وغيره لتهيئتها للتحقيق ومع ما اوردها من الشبهات **قوله** في
اعنى كون الشبان معقولا بالذات وانه الالمعقل عن معقولة مواضع من المباحث العقلية
واللفظية وقد علمنا في بعضها سائل وفضلنا الاصكام فيها فاصحها **قوله** بان
في محل هو العقل وممكن في ذاته اراد امكانه بحسب وجوده الذهني لان تقدير كون
اعصارها وكذا عرضيته بحسب واذا جعل لزوم التسم الالم على امتناع وجوده في
الخارج فممكن ان يكون امكانه بحسب وجوده الخارجي المعروض وكذا عرضيته ان اعتبر
قوله وان كان مطابقا كان الشيء في نفسه ممكنا يكون الامكان معقولا في الخارج
وهو معرفت ان نفس الامم من الخارج ولا يلزم كون الشيء ممكنا في نفسه محققا في الخارج
قوله وقد عرفت ان الحكم بالامور العقلية على الشيء لا يمكن ان يكون مطابقا في الخارج
انما قال بحسب لما ساءه من ان الامور العدمية قد جعل على الموصوفات الخارجية فضلا
خاصية ولا يلزم منه كون تلك العدمية موصوفة في الخارج فان قلت فاعلم ان
ان يكون الامكان مما صنفه المشرك في الخارج ولا يلزم من ذلك وجوده في الخارج فاما
ان يكون للممكن بحسب نفس الامم من الخارج فليس لان بنية الشيء في الخارج وان لم

اي يجوز ان يتم
صوره

وجوهه فيه لكنه يستلزم وجود ذلك الشيء في الخارج ولا شك ان الامكان ثابت للممكن الموثق
 و الموجود على سبيل يكون موقوفه له بحسب نفس الامر دون الخارج **قوله** لما كان كل واحد
 من طرفي الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية وقد عرفت ان استواء نسبة طرفي الممكن اليه
 ليس بدهيا سيعمل محرمه معمم المضور في الواجب الممكن والمتنع بل هو معنى على البرهان
 الدال على امتناع امضاء ذات الممكن او لونه احد طرفيه كما في كل اذ انظر الى الممكن من حيث
 تساوي طرفيه نظر الى انه وتصور منه عدم الاحتياج في بروج احد الطرفين على الآخر
 الى مرجع ونسب اليه حزم العقل بان تصحاح الموقد لك تقطع من غير استواء في هذا الحكم لشي
 خارج طرفيه اعني المحكوم عليه والمحكوم به وعن النسبة بينها هذا صرح به في قول
 الاوليات الا ان تصورات اطرافه وتعليقه المحصور في الازهان اما لكون بعضها كسبيا
 واما لبلد الاسباب المقنضية لانها العقل اليها مختلفا في تصورات قولنا الواجب نصف
 الاثنين فانها باسرها ضرورية كتبع المحصور في الازهان فله ذلك صديقتها وان
 العقل في الوجود اميل وله معنى وهو عليه اقبل **قوله** لو اوضح المكنون الموثق لكانت
 مؤنسية الموثق في ذلك لانها ان يكون وصفا موقوتيا ولا تعني لو اوضح الموثق
 لا يمكن انصاف ذلك الموثق بكونه مؤنسيا فانه اذا لمعنى لكونه محتاجا الى الموثق مع احتياج
 باثبع فيه فان المقصود من انبئات احتياج في وجوده مثلا الى مودته ان وجوده
 انما حصل له من باثبع لكن انصاف الموثق بالموثق بوجه **قوله** ولزم التمس
 فان قلت لكن منع لزومه لحوال الازهان الموثق من غير يوثقه على فكل من تقدم في
 نظايرها قلت لا فانه فيه لا بد من ذلك الموثق في الفهم الثاني نعم بوجه على قوله
 والمجوز على المقدم عبر ما يتبع على قوله لكون الموثق من ماسه ما ورسبق من حوز
 كونه ذلك المحمول بانها ومن حوز ان يكون التقصير غير ما بين في الخارج اصلا **قوله**
 لغزيرها ان الموثق اما ان يوثق حاصلا انه لو اوضح الممكن الى الموثق لكانت باثبع
 فيه لكنه باثبع لان الموثق **قوله** وان كان مقاسا فالكلام في الكلام في الازهان
 وذلك لان يقال ان ذلك لا بد من كون الاحتمال صادرا عنه فهو ان يوثق فيه حال وجوده

او حال عدمه وساق الكلام الوفاء ولا يمكن تسمية العبارات الصادقة عند الغير بالذات
 وقية نظر لانهما على كون الثاني موجودا واحدا وبعده بالاولى ان يقال ان الثاني
 لا يختلف عن حصوله الاثر بدرجة اذا استعمل الكسب فتمت للاصول انك لو لم يكن حال
 الوجود حصول الاثر قطعا ولان ذلك حقيقة فانه جزم **قوله** بعزير الجواب حاصلا
 ان باثبع الموثق في وجوده الممكن ليس بشرط وجوده لانه كسب الحاصل ولا بشرط عدمه
 لانه يجمع بين التقصير بل من حيث هو غير مقيد بشي منها لكن هذا السامرا انما هو
 زمانا لكونه موجودا لان حصول الاثر تقارن الثاني بزمانا وان كان متاخرا عنه الزمان
قوله لغزير الجواب ان باثبع الموثق في المهية واثبع فهمها هو ان يحقها ان الموثق
 في المهية على معنى جعله اماها تلك المهية امر محال عبر معقول اصلا اذ المقارن بين المهية
 ونسبها لتصوره بتوسط جعل بينهما فيكون احداهما مجعولة والاخرى مجعولة اليها في
 معنى قول الحكماء ان المهميات ليست مجعولة بحال الجاعل على ما يدل من فهم ذلك
 باثبع الموثق في الوجود معنى جعله اياه وجوده امتحيل ما تقرر واما ما شئ في المهية
 على جعلها موجوده متصفا بالوجود فلاستحالة فيه ودرسلفها محققة في مباحث
 كون المعلوم شيئا **قوله** ومع ذلك الغرض متنع ما يد الموثق فيه فانه يكون محادا
 موجودا في هذا المقدر العقل من عند المحصل بقاى نوع ضبط لان اوله اعني قوله
 واما اذ امرض السواد سوادا ودر وجد سوادته نسبت الغرض بدل حال الوجود السابع
 للغرض هو في كون السواد سوادا او اخر اعني قوله فانه لكون الحاد اما فرض وجوده
 بدل على انه في كونه موصوفا وقد تمع استلزام الاول للثاني فان السواد سوادا في سواد
 وجد في الخارج او الاول والثاني ان يفسر عبارة المتن اعني قوله والحقة وجوب ان الثاني
 اعني المهية التي اثارها الموثق بان صحتها للحقة وجوب لاقع مانع للحقة ومع هذا
 اللاحق لتصوره الترفية فانه يكون محادا للوجود اما قوله يمكن ان يوصل الموثق
 سبيل الوجود اعني الوجوب ليس بقولك نقول في توصيه ذلك المقدر ان المراد من فرض
 السواد سوادا فرضه حصوله في الخارج اي وجوده وفيه منطابق اوله وافى بوجه المعنى

مسألة
 المهية غير مقنونة

الماضوية **قول** فان العقل يحكم حكما ضروريا بان العلم يفتقر لرفع المعلول قبل
 رفع المعلول عند مدغمها ضروري واما ان رفعه محال في نفسها بالذات او في ملامحها
 مفيد معلوم ودعوى الضرور غير مسموعة بل لا بد من دليل على ذلك في نفسه سابقا
 العقل كما يحكم برفع وجود المعلول على وجود العلة باستعمال اللفظ كقولك وجد حركة اليد
 فوجد حركة الفتاح كذلك يحكم برفع عدمه على عدمها باستعمال اللفظ كقولك عدم التحريك لعدم
 حركة الفتاح اعني عدم حركته المسند الى حركتها فكما ان اسناد وجوده الى وجودها
 مدعى كذلك اسناد عدمه الى عدمها فلو جاز ان يقال عدمه مسندا الى عدمه لزم وجودها
 وهذا باطل بدليله مدعى الضرور هناك كما فيه وبينها مكالمة خصوصا اذا كان العلة
 حادثين **قول** ذهب الحكماء والمتأخرون من المكملين الى ان الممكن الباقى معتبر
 الى الموت **قول** هذه المسئلة مسببة على ما تقدم من قولك على حصة الممكن الى الموت وهو الموت
 وحق اوجه الامكان او قال العلة لا يمكن بشرط الحدوث بل لزمه ان يكون الممكن حال بقا
 مسعنا عن الموت اذ لا يدرى حال العلة فلا حاصه ويدا لزم جماعه منهم وقتوا
 سقاء البناء حال بقا البناء وقالوا ان العالم محتاج الى الصانع في ان يحركه من العدم
 الى الوجود وهذا من قولهم لم يبق له حاصه اليه حتى لو صار العدم على الصانع تسمى ذلك
 علوا كبيرا لما ضرت العالم ولما كان هذا المراد شيئا قال بعضهم ان الاعراض غير باقية بل هي
 متغيرة ولها ايا ان سقاها لا مثال واما تراها الوجود على عدمه بعينه فهي محتاجة
 الى الصانع احتياجا مستمرا واما الجوامع اعني الاجسام فماتر كبرها اعني الجوامع الرفع
 مستحيضوها عن الاكوان المتغيرة المحتاجة الى الصانع فهي ايضا محتاجة اليه
 واما الغالبون بان العلة هي الامكان وطه فذهبوا الى ان الممكن الباقى في محتاج الى الموت
 حال بقا لان علة حاصته الى الموت هو الامكان **قول** واعترض عليه بان الامكان علة
 الممكن في اصل وجوده هل لزم من دوام الامكان دوام احتياجه في اصل وجوده الى الموت
 واما احتياجه في صفة وجوده اعني بقائه واستمراره بل لزم من ذلك وجوده ان الصانع يمكن
 بالوجود في زمان وجوده وسلاما من مقتضى انه لا يتوان فيه انه الخطر في وجوده ووجه ذلك

علاوة على ذلك ان العلم بالماضي مستحيل

انضمام ذلك الوجود وقتا ايضا فانه في الزمان السابق لم يمتنع وانما الازمان
 لسبب الطرفين امر لزم لم يمتنع فانه فكما استحال امتصاف الوجود في الزمان ما
 لا والاسم حال امتصافه اياه في الزمان الباقى فكما ان امتصافه بالوجود في زمان
 الحدوث مسدود الموت كذلك امتصافه في الزمان السابق والاول هو امتصافه باصل
 الوجود والماضي هو امتصافه بنقار الوجود هو في وجوده امتصافه في استمرار محتاج
 الى الموت الذي يفيد الوجود وبدونه له وصافته انه في حال بقائه ووجه الحاجة
 اليه امتصافه بوجوده ولو فرض استطاع امتصافه نور الوجود من الصانع تبع على العالم
 في ان لم يبق موجودا ويعمل على تحقيل ذلك اعتبارا من احوال امتصافه لمقابلته التمر
 فانه كلما صح عنها زال وجوده واما لكوا من مثال البناء فهو ممدوم بان الكلام
 في العلة الموصولة وليس البناء موصولا للبناء في الحقيقة انما هو حركه بدفلا على الحركه
 الآلات من الاحزاب واللبنيات ملك الحركات على عدة الاوضاع مخصوصه من تلك
 الآلات وملكها وضع مستند الى علة فاعليه من غير تلك الحركات المستند الى حركه
 البناء فلا يمتنعها عدم شيء منها **قول** بعد الجواب ان الموتى لا يبقا بعد موتها
 ليس هو الوجود والذي كان حاصلا اوله ذلك بعد صيرها موتها الوجود الذي
 كان حاصلا **قول** واعترض عليه بان ان اراد ما ذكره ان الوجود الحاصل في الزمان
 لا يدل على حقيقة الزمان التي في مقارنته لم امر اعتباريا لاستند الوجود على
 وان اراد ان الوجود المتقارن للزمان لا اول لعدم واصله الفاعل في الزمان
 لوجه اعادة المعلوم نفسه وان اراد امر آخر فقلبه سائنه **قول** ان المراد مقارنته ذلك
 الوجود للزمان السابق على معنى عدم امتصاف الممكن في الزمان السابق وهو عدوت
 ان امتصافه في الزمان لا اول دوام امتصافه به في الزمان السابق كقولهم مسدان
 الحالفاعل على معنى انه جعله ميصفا به واولم ذلك الامتصاف لاعلى معنى انه اوصف
 به او اوصف دوام امتصافه فانها امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج ووجه ذلك

معنى الناقص والناقص منها **قوله** لان عدم ما في المطلق اي في الوجود
 الاول من غير اعتبار صفته البقاء معه لا يقتضي عدم ما في المبدأ اي في الوجود
 الاول باضحا مع صفة البقاء صفة اما اذا نظرنا الى انضمام الوجود والوقت
 الاول لم يتصور ما في الزمان الثاني واذا نظرنا الى عدم انضمامه في الزمان
 الثاني وبقائه واستمراره في زمانه كان هناك تأثير ما يجعله باقيا مستمرا اما
 بوجه بقاء واستمراره في الزمان في المقتضى بصفة البقاء باعتبار صفة مقتضاها
 لانها صفة وانما اظن في بوجه هذا المقتضى ليكون على بصيرة منه فانه كثيرا
 ما سئل الخار عن الفاعل من صفات العبادات **قوله** اي لا اجل ان الممكن
 محتاج الى المولى: الظاهر ان يقال اي ولا اجل ان الممكن لبا في محتاج الى المولى
 وذلك لان جواز استناد القدم الى المولى من غير صيرار احتياج الممكن الثاني حال
 بقاءه الى العلم ليس له حال حدوثه اصلا بل حال بقاءه فلما امر الخار ببقاء البقاء
 امكن صاحب القدم الى المولى والافلا ولا يجد في اي حال يكون محمدا في المولى
 في البقاء ان مفهومه كونه ممكنا واجبا لبعضه لا يمنع ان يكون له حال الوجود في
 زمانه لان صفات المفهوم وان لم يمنع ما ذكره لكن كون القدم باقيا ابد المولى على ذلك
 وانما قلنا ان يقال ان ما ذكره مكرر سعة ما لا يمكن ان يكون له حال الوجود
 لخاصة لم يتصور وتختلف عنها فلا بد ان يكون الممكن للقدم محتاجا الى غيره ايضا
 تاثير الغير فيه واستداده اليه هذا واما قوله في الممكن المولى الموصلة في نفسه ان
 هذا المعلق انما يظهر فائدة اذ اوضح الكلام في الصانع في ما ان يقال يجوز استناد
 الممكن للقدم اليه سبحانه لو امكن كونه ممكنا موصيا والافلا ولو قيل لو كان العلم الممكن
 لكان انبساطا يساقي من ان كل واحد من **قوله** فالقدم الموصلة بالوجود ان
 سئل ان موصلة وجوده وتبين صفته الفرع ليس بصحيح لان ما ذكره اوله وهو
 ليس المسمى الى المولى اما استدلاله استدلاله يمكن ان لا يمدح الاصول واستداده

المولى

العدم المولى وانما اذا كان كذلك الموصلة فلا الايمان بضم اليه امسح كون ذلك المولى مختارا
 في جميع الكلام ويكون بوجهه **قوله** والنفس انما يتصور الى تحصيل شئ هو موصوف
قوله بالانتم ذلك لما لو لم يلبس تصدقتم الى موصوفه وهو موصوف ودعوى الغرض
 في ما لا يجرى من العقل عند مسموعه وانما سره ذلك ان اربعة المختار من افرأ
 العلة اللاحقة ولا يجب عدم شئ منها على وجوده المعلوم بقدرها بالرفق بل بالذات والارتباط
 الواحد بها انما يختلف عنها المواد لتصورها وعدم استلزامها اياه او يحتاج ويعد لان
 الاحتياج الى اعضاء والآلات واما الارادة القديمة الكاملة فربما استلزام المراد
 استلزاما عقليا بحيث شمس مختلفه عنها زمانا فيكون ذلك المراد قديما باقيا مستمرا
 الى الابد قديمه متقدمه عليه بالذات ويكون احتياجه الى تلك الارادة دائما فيكون
 موصوفها ان يوصف بالاحتياج الى المولى المختار من الحادث اذا احتاج اليه هكذا
 وقد قيل كون المير قديما امرا مستحيل اذ لو وجد مكرر قديم لكان مستمرا للعين والذات
 واجبا بذاته لا يمكن في نفسه ولا يمكن استداده الى المختار لما ذكره ولا الى الموصلة لانها
 مطلقا لا يتعلق الا بالقدم صالفة عنه وقدمه عرف جوابه **قوله** فان كل واحد من حركتها
 مسبوق بحركة اخرى لا اول لها وكل حركتها مغنية عن حركتها كما قد يسمونه بعدد المقارن
 للحركة السابقة عليها لكن مهمة الحركة قد تم عند ستمه الوجود معها ولا فرق الى
 لها **قوله** والاحكام العنصرية لا يورثها اي هو قديم عند ستمه بهيولها شخصيا وبصورها
 الجسم نوعا وبصورها النوع جنسيا واما المركبات العنصرية المتفرقة اي التي لا يمكن وجودها
 عند ستمه الا بالبقا العنصريون كونها قديمه نوعا متفردا للمراد الوفا لا الهاء له ولا امسح
 عند ستمه بخلاف المتفرقة اذ كان كونها قديمه بحسب النوع ايضا **قوله** واما الصفات
 متفرقة للذات جعلها قديما موصولا غير متفرقة لم يجعلها قديما المشهور ان الساعات
 على اشياء صفات قديمه لم يقع قال الامام في المحصل اهل السنة والجماعة استندوا القدم ومبني
 اسبقه وصفه وفي المواقد ان القدم يوصف بالانها عيان عن اشياء متفرقة
 كل واحد منها قديم وهم لا يعترفون بالقدم في الذوات دون الصفات فكان الرفع

القدم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطرازى الذى هدانا لهذا
وهى كنا لنهتدي لهدى هذا
ولا نذكر الله تعالى ولا نذبح
له ذبيحة ولا نكفر به شيئا
ولا نكلم من كذب به ولا نكلم
من كذب به ولا نكلم من كذب
به ولا نكلم من كذب به

اراد ان يجمع بينهما ففضل ذلك التفصيل الخالف الى انهم من ذلك صفاته فقال است
عند الله ولا غيرها واسات القدر مستلزم القدر دون الغاير على اصطلاحهم **قوله**
واياها الحرامات من نعم طائفة من المجرى سدا الى رجل حتى جربا ان وجدوا ان زكرا
الطيب الطرازى الذى هدانا لهذا وهو كذا وسماه بالعدل في الذمة **قوله**
وهو يهبط الى ان يبين في الوجه قد تم سبوا الله تعالى وان صفاته تعالى الزيادة
على انه كما ذهب اليه احكاما والمقابلة **قوله** طلاق الحالات لعدم ما يمكن اى احوال
ظروفا زمانيا لم يعلم ذلك الحوادث في ذلك القبل وليس عليه ذلك القبل كقوله
على الاثنان فان تلبية الواجب عليه بخروجها اقتناع القبل مع البعد فان الراجح ان يكون
بالقبلة مع تحققها لاسان مجامع له ولا يجوز ذلك ههنا فان الحوادث عدم القبل
صحيح في البعد فلا يصح القبل والبعد لا يصح وجوده وعدمه **قوله** وليس على
القبلة هي نفس الدعوى اى من الموصوف ملك القبلة صفة اى يفرغ ذلك القبل
الحقيقي المعروف بالقبلة لصفه القبلة لما يظهر ما ذكره مما يعبروا مثل هذه
المساحات كثيرة في العبادات فموضوع القبلة اذا كان موضوعها بالقبلة كالتكبير
ولا شك ان موضوعها بالقبلة مستحيل ان يكون موضوعا للعبادة ولو كان عدم بصير
مقتضيا للقبلة بالبرهان لم يصح بعد ذلك قوله والقبلة لم يسمع اراؤه ان القبل الحقيقي
لم يمتنع ان يكون بعد **قوله** منى اخرى اى الصلية بمعنى القبل الحقيقي المصطفى اتم
بالقبلة شى اخر مما يفسد عدم الحوادث وادخله **قوله** ادخله الخوان موضوع
ههنا بيان كون ذلك الشى اخر غير قادر الذات متصلا في اتم **قوله** فقلنا في العبادات
اى عروضات لها ما دون تلك الاطراف وشيئ من وجوده فقلنا عرض ذلك الحركه
اولا فان فرضها اما كان لظهورها العلم بوجوده واصواله لوجوده في هذه كما لا يخفى **قوله**
لوجوده القبلة ههنا يهبط للكلام ورافقه حقيقة المقام **قوله** وذلك لان الشى
ما كان لكون القبلة والعبادة المذكورين عارضاين للزمان بالذات وتغيره التوسط
وهو عدم اشارة الى انهما من الاعراض الاولى للزمان الا انهما من غير التوسط

موضوع

ولهذا سقط سلسلة السوال بالزمان دون غيره **قوله** لكن بدورها في العقل لشيء على
وجوده معروضها بالذات اعنى الزمان مع ذلك الشى بوجه عليه ان كان اردت ان
لشيء في العقل يدل على وجوده المحروض في العقل فهو تم لكنه لا يحيدك نفا اذ لم يتم
الزمان في العقل دون الخارج وان اردت ان يكونها في العقل يدل على وجوده الزمان
صحة في الخارج وهو ممنوع لا بد له من دليل **قوله** قبل القبلة لم يستعمل الخ
بمعنى ولا في الذنن ايضا اذ لو كانت موجودة في صورها لزم التمس والجواب ما يحسد
في الامور الاعتبارية **قوله** فحسب ان يوصل معار وذلك لان المدعى ان سلكها
في الوجود ههنا وخارجا واذا وصرت معا وصاروا معروضها معا ميلن اصراع افر
الزمان **قوله** لو انصف عدم الحوادث بالقبلة بمعنى ان انصف عدم الحوادث بالقبلة
وان كان انصافا لوضو الابدات سلم مما لا يمكن محله **قوله** قل اخر الزمان
بعضها سابق على البعض لانه لا يكون في عدم الحوادث بلواضحي هذا ينقض
احتمالى الدليل على ان بعض عدم الحوادث على وجوده تعديا لا يمتنع للمعدم في الخارج
ما ذكرتم كون كل واحد من عدمه ووجهه مقارنا لزمان لا ينقض عدم بعض اخر الزمان
على بعضها ههنا لعدم ما ذكرتم تعيينه كون احواله متاخره لزمان آخر **قوله** بل لو كان
من آيات **قوله** وذلك لان كل ما عرض من اخر الزمان لا بد ان يقدم بعضها على بعض والوضوح
ان اخر الزمان المنفردة والمخارج متاخره بالمهية بمفضل بعضها عن بعض وكل ما يمكن التمس
جزا منه كان مفضلا عن غيره بالفضل جمع الاتق اما الذى يمكن فرضها كما حصله بالفضل
مكون كل واحد من اجزاء غيره قابل للاعتقاد او قبل شى منها اتق ما غير حاصل
بالفضل ان يجمع الاتق بآيات المهنة حاصله بالفضل لا يكون اخر الزمان الا احوال غير
للالاتق ولو فرضنا معنى الاتق بآيات المهنة بتركيب الحركه والمثاقفة ايضا من اجزاء
غير مبره اصلا وهو محتمل عندهم **قوله** فان قيل عروضا القبلة اشارة الى الحركه
عن قوله وانما لو جار عروضا القبلة والعبادة وههنا يفرغ الحوار بقوله اصرف له
ان يكون كل واحد من اجزاء الزمان متساويا اخر ولا يمتنع انى اعتبار ان اخر الزمان

ولان

حاصله ما ذل ان الامام في شرحه للتسميات يدان انما كما اعتقدنا ان كل جزء من الزمان
 مسبوقا ما آخره في ذلك في صور معنى التسمية والبعدي لان المعنى يكون اليوم متاخر
 الامس آخ فال واما المتكلمون فلما اتوا الخواص اول ما يكتفون ان ستر في اول
 الخواص الى متى حتى يتقوا المعنى بحروف هذا التي انه ما كان حاصله عند صدور
 ذلك لم يتغير الفرق يعني هو عود من التسمية والبعدي المتكلمون لا في الاخر انما
 وكانهم قالوا المتكلمون نحن ما اعتدنا موقف كل جزء من الزمان ما كنا في ذلك في
 عروص التسمية والبعدي من عروضا من مفاصل واعم قد اتهم الخواص لعل فلا تكفر
 من حادث اصلا فلا بد هنا من زمان يصح الاتصال والتسمية والبعدي فكل هذا
 النظام الزمانيا عروضا وما ذهب اليه الحكماء من ان الخواص لا اذ الاعم انه
 في نية ما يقال في القدم موصولة مع عدم ذلك الحادث فقال انه ما كان حاصله
 حصوله فلا فرق **قوله** وقع اليوم التسمية لان الزمان الذي حصل في الاخر
 مع عدم على اليوم بل على الزمان الذي حصل منه اليوم فمستحيل ان يلد وهكذا
قوله والقول لمحبة الزمان للحركة يعني ان قولك الزمان مع الحركة يصح في جميع
 الزمان في زمان آخر اذ معناه ان الزمان والحركة حاصلان في زمان واحد ولا
 عليك ان قوله وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه **قوله** وان سلم ان معناه
 انه لم يوجد لم يثبت محققا لانه فرض عدم الشيء بعد العلم وصوره في الاصل والوقت الذي
 اورد الامام وهو ان الامم ان معنى قولنا اليوم متاخر عن الامس ما ذكره والافتكا
 اليوم متاخر عن الخواص لانه لم يوجد مع بل معناه ان اليوم لم يوجد صير كما ان
 وكذا كان مشعر نونا ان ماضي متكون للزمان زمان سلمنا ان معناه بذكره
 لكن المعنى اصافه **قوله** والحوار ان قديم الزمان اتصال التسمية
 هذا حوار عروضا فيقول الخواص عروضا سبق لعضو احوال الزمان ولطيفة
 ماهية الزمان منضلة في حروفها لا احر لها بالفعل بل العروضا او عروضا
 احر اهل يقيم بعضها على بعض ما في بعضها عن بعض صعب موصو في الخواص

ما صدر حرا ما في كسام العروضا بحالها بل بما يرضان للحرا في العقل فاذ تصورنا ان الزمان
 كذا وانما ذلك لعدم تصور بعض حرا في بعض بل في القديق بان بعضها مدم على
 بعض بخلاف تصور حرا الحركة ملاقاة غير كاف في تصور مدم بعضها على بعض بل بان
 ذلك تصور وقوع بعضها في زمان مقدم وبعضها في زمان متاخر بذلك على ذلك الوقت
 السؤال عند الوصول الى حرا الزمان كما سمينا عليه مرتين فادفع بذلك ما ذكره
 العارضا على ان ذلك الحرا ان تاق في المهلة استحالة تخصيص بعضها بالقدم وبعضها حرا
 لان الامور للثبات في المهلة بحسبها وبها في اللواتم لان مثلا ما لم يكن اذا كانت تلك
 موجهة في الخارج وتكون بعضها مضميا للقدم وبعضها للماضي واما الامر المتصل
 في حروا الذي هو الزمان اذ عروضا الاتصال العرضي فانه يلزم ان يكون بعض
 المقروضه بل بعض آخر منها في العقل له واما المستمرة المقروضه في جهته
 عدم الاستقرار واتصال التجرد والانعقاد **قوله** بل تصور عدم الاستمرار
 الذي هو حقيقة الزمان فهذا من جهة الجواب وامشاه الى ان تصور حقيقة الزمان
 بعض ان يكون اجزاها المقروضه متصلة بالقدم والماضي مجرد تصورهما وان
 غيرهما من المهميات ليست كذلك في نظر الفرق بل هي حقيقة القدم والماضي
 لقامه وعن ما يلاحظه مسبقين فمدفوع بقوله وايضا لو جاز عروضا التسمية
 الخ وسان في ان الحركة كنه من جهة المسافة فانها ممتدة وقطعا الى حرا مسافة
 ومتاخر بحسب الوضوح لكنها متحدة في الوجود وحسبها بقسم الحركة ايضا
 لان الواقع منها في الحرا المتقدم من حيث وعبر الواقع منها في الحرا المتأخر منها
 او للحركة كنه اخرى لاجل جهة المتقدم والمتأخر اللذين يحتملان اعني المسافة
 بل من جهة التقدم والمتأخر اللذين لا يحتملان فان اجزاء الحركة المقروضه منها
 اصحابها واستقرارها بل بعضها وقصرها شيئا على الاتصال هذا التسمية
 والنقص وعدم الاستمرار على الاتصال بل هو ما هي الزمان العارضة للحركة ولا
 انه فرض للتصريح وعدم الاستمرار اذ لا بد هناك من تصور امر خارج عما هو

التي هي الحكماء في شرحه للتسميات يدان انما كما اعتقدنا ان كل جزء من الزمان مسبوقا ما آخره في ذلك في صور معنى التسمية والبعدي لان المعنى يكون اليوم متاخر الامس آخ فال واما المتكلمون فلما اتوا الخواص اول ما يكتفون ان ستر في اول الخواص الى متى حتى يتقوا المعنى بحروف هذا التي انه ما كان حاصله عند صدور ذلك لم يتغير الفرق يعني هو عود من التسمية والبعدي المتكلمون لا في الاخر انما وكانهم قالوا المتكلمون نحن ما اعتدنا موقف كل جزء من الزمان ما كنا في ذلك في عروص التسمية والبعدي من عروضا من مفاصل واعم قد اتهم الخواص لعل فلا تكفر من حادث اصلا فلا بد هنا من زمان يصح الاتصال والتسمية والبعدي فكل هذا النظام الزمانيا عروضا وما ذهب اليه الحكماء من ان الخواص لا اذ الاعم انه في نية ما يقال في القدم موصولة مع عدم ذلك الحادث فقال انه ما كان حاصله حصوله فلا فرق قوله وقع اليوم التسمية لان الزمان الذي حصل في الاخر مع عدم على اليوم بل على الزمان الذي حصل منه اليوم فمستحيل ان يلد وهكذا قوله والقول لمحبة الزمان للحركة يعني ان قولك الزمان مع الحركة يصح في جميع الزمان في زمان آخر اذ معناه ان الزمان والحركة حاصلان في زمان واحد ولا عليك ان قوله وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه قوله وان سلم ان معناه انه لم يوجد لم يثبت محققا لانه فرض عدم الشيء بعد العلم وصوره في الاصل والوقت الذي اورد الامام وهو ان الامم ان معنى قولنا اليوم متاخر عن الامس ما ذكره والافتكا اليوم متاخر عن الخواص لانه لم يوجد مع بل معناه ان اليوم لم يوجد صير كما ان وكذا كان مشعر نونا ان ماضي متكون للزمان زمان سلمنا ان معناه بذكره لكن المعنى اصافه قوله والحوار ان قديم الزمان اتصال التسمية هذا حوار عروضا فيقول الخواص عروضا سبق لعضو احوال الزمان ولطيفة ماهية الزمان منضلة في حروفها لا احر لها بالفعل بل العروضا او عروضا احر اهل يقيم بعضها على بعض ما في بعضها عن بعض صعب موصو في الخواص

نظير المتصرف والمعتبر فيز متصرف وسقضي بواسطة التصرف والنصر واما نقل العلم بالمتصرف
متصرفه ومنع فيه بل انها لا با حرق **قول** **العلم** واما العلم بصوابه عن قوله والعقول
الزمان للحركة واعلم ان الحركة تعني قطع المسافة والزمان الذي هو مقدارها امران لا يوصفان
الذي انما لغيره ان الامداد الذي لا يجمع احراق في الوصول بل هو معنى في الخارج والاشياء
احراق فيه لان وجوده في الخارج مع امتناع امتناع اجزائه في ذاته وامتناعه ايضا في الوجود
المستثنى لا وجوده للحركة الممتدة من هذا المسافة المستتاهة واما الوجود في الوجود والكل
ملا وجوده في الخارج اصلا ولا يمتددها لكنها امتداد في الخيال المحرم العقلانية اذ افرض
في احداهما قطعا اسم الحيزين يتبع امتناعها في الخارج على معنى انها لو وصفت لم يكونا
عابدا كان احدهما مستورا والاخر متافرا ولا شك ان هذا من الامتداد من الموضوعات في كره
لم يمتد في الخيال من العدم بل الحاصل في الخيال الا اذا كان في الخارج امر غير مستحيل
محتمل بل وعدم امتداد هذا الامتداد في الخيال في ذلك الاما في الحركة هو الحركة
تعني التوسط بين المبدأ والمستأن فانها امر واحد بالشيء غير مستقيم غير مستقيم
المفروضه في المسافة بفعل سبلاته الحركة تعني الحركة القطع كما ساقى بحقيقة ان شئ
وانما في الزمان فهو ايضا شئ بوجوده غير مستقيم متعلق بالحركة تعني التوسط بين سبلاته الذي
هو الزمان كما ان القطع بين سبلاته ايضا في الخيال فهذا الامتداد ان معنى الحركة
تعني القطع والزمان وان لم يوجد في الخارج والاد على امرين بوجوده في ذلك الحيز
مباصها مقاصد من العلم الطبيعي بهذا المعنى بل يدقون كما في كره من وجود الحركة والوقت
واما الزمان موصفا ما هيئته طاهر لانه لان جمع العقلاء يحتملون وجوده في سكونه
التي لها عاتق الالبان والشهور والاعوام وذلك لكون ذلك الامتداد الخيال في امر عند انما
وتتركه بواسطة الرضا من امر موصوفه هو سبلاته من ذلك الموجود السبلات
الموجود في الخيال الذي كالحركة تعني القطع فانها التي استمرت حتى عدت في كره
الراي من الموجودات التي علم وجودها في الزمان لكن اذ هو في كرهها العقل التي انما كانت
موجودون وان الموجود هو الحركة تعني التوسط **قول** **فلان كل واحد منهما كان**

فله وجوده ممكن الوجود والالزم الانقلاب **قوله** **سدا** **سقي** على ان الاستدلال ههنا بالامكان الذي
كما هو النطق من كلام الرئيس فلا يخفى منع لزوم الانقلاب واما الاستدلال بالامكان
لاستعدادي على هذا المطلب كما هو المشهور في كلامهم فهو على طريقتين احدهما على قولنا
اورده الشرح فيما بعد **قول** **وليس** **ذلك** **لان** **موترة** **القاد** **عليه** **لان** **السبب**
المتحرك كونه متحركا امر في نفسه اي لا بالاعتقاد في القادر عليه وكونه معتدورا عليه امر له بالي
اليه وسفاهير ان قطعا وهذه المقدمة القابلة ان الامكان ليس بالقدرة بل هو السان بالغير
المتكون في الشرح ووهنا الا ان القدرة كما كانت معتدلة على وجوده الحادث كان الامكان
مستقيم عليه فيما يتوهم ان القدرة ذكرت تلك المقدمة دفعا لهذا اليوم **قوله** **اضافي**
قيل **لهم** **يريدون** **بالامكان** **ههنا** **لاستعدادي** **بالمعنى** **امرا** **اضافيا** **في** **نفسه** **وان** **كان** **حرو**
الاضافة **فلا** **يكون** **كونه** **عرضا** **بل** **صان** **ان** **يكون** **جو** **مرا** **معرضا** **للاضافة** **ذ** **كالار** **عرو** **و** **يدق**
ما **ان** **قد** **لم** **يجه** **ما** **قيل** **من** **انه** **لا** **يتم** **من** **كونه** **امرا** **اضافيا** **كونه** **عرضا** **انما** **يتم** **ذ** **لك** **ان** **لو**
موصوفه **في** **الخارج** **ومدوع** **لان** **الامكان** **الذاتي** **امرا** **اعتباري** **كما** **هو** **ملا** **استدعي** **محمدا**
وما **اجبت** **عن** **ذلك** **ما** **بعد** **عليه** **من** **كلامي** **في** **الشرح** **قوله** **وذلك** **لان** **في** **الشرح**
بالتنبه **الى** **وجود** **ذلك** **الحادث** **في** **نفسه** **لغني** **بالتكليف** **ان** **امكان** **مستقدا** **على** **وجوده** **ان**
ذلك **لان** **مكان** **طالع** **محل** **وجوده** **وذلك** **لان** **مكان** **اذا** **اقبل** **الحادث** **هو** **مكان** **وجوده**
واذا **اقبل** **في** **كل** **المحل** **سمى** **قوله** **بالتنبه** **الى** **مقصود** **ذلك** **الحادث** **القبال** **هذا** **الكلام**
بل **على** **ان** **لا** **استدلالا** **بالامكان** **لا** **استعدادي** **فانه** **الشيء** **المشهور** **بالقول** **الذي**
لان **قول** **المراد** **بالقول** **طولا** **مكان** **المقارن** **للعدم** **ولا** **اصصا** **لذلك** **لا** **استعداد**
لان **الموضوع** **هو** **الجسم** **وطول** **الاشغال** **عن** **المادة** **فصل** **الخصا** **للموضوع** **في** **الجمع** **فان** **علمهم**
العقول **والعقول** **بل** **نفسها** **الغايه** **بما** **على** **الاطلاق** **اعراض** **موضوعاتها** **وان**
العقول **والعقول** **ولم** **يصلح** **والممكن** **الاشغال** **الموضوع** **المسا** **والجمع** **غير**
اذا **سئل** **ما** **هو** **اعمال** **من** **المادة** **سئل** **ان** **العقول** **جمع** **كما** **لانها** **ما** **العقل** **ان** **كسر**
لغتها **ما** **لغتها** **موضوع** **العقول** **لان** **كل** **صاح** **لا** **يكون** **بانه** **قوله** **واعلم**

ان الامكان هذا متصل اوردده الشيخ في التفتا واصوله ان الامكان المتاوي اما هو بالقياس
 الى الوجود والوجود على ضربين وجود بالذات ووجود بالعرض والاول هو كون
 الشيء في نفسه والثاني هو كون الشيء مع آخر فالوجود في الاول محمول وفي الثاني بلاطة
قوله اما ان يكون الشيء بالقياس الى وجوده شي آخر يعني مع بقائه في ذاته التي لا اورد حقيقة
 ركنها فان الجسم اذ اصار اسفولا كان ما بقا على صفة متغيرا في صفة وكان قوله
 الجسم بوضو اسفول هو ذلك الجسم بوضو الساق ما لها واصد ذلك امكان ان يكون
 الجسم اسفول امكان الساق للجسم معهما في الما **قوله** او بالقياس الى صفة
 موجوده آخر **قوله** تختلف الحقيقة بالضرورة فان حقيقة المتصلة لصفة الوجود
 لكل امكان مسبوقة حقا الى الوجود الوجود الالهي بغير ملك الوجود في الوجود
 حقيقة ومع الصورة المتماثلة حقيقة اخرى وان كانت هي عينها ما قيل **قوله**
 والمادة مكنان اصغر موجودها بالفعل اي يمكن ان يوصلها الصورة فتكون الامكان
 بالقياس الى وجود الصورة للمادة وهو وجود المادة بالعرض لا وجودها في نفسها
قوله وجميع هذه الامكانات هي التي بالقياس الى الوجود بالعرض سواء كان غير
 للذات او الصفة وسواء كان امكانا للجسم او للمادة يحتاج الموضوع وجوده
 معها اذ لا بد ان يوجد الشيء حتى يمكن ان يكون شي آخر فان الجسم بالوجود في نفسه
 امسح ان يوجد ايضا **قوله** رطلان امكان وجوده الجسم كافي في امكان كونه
 ايضا والاستحالة في امكان لونه ايضا في زمان كونه معدوما اما المتحمل امكان
 كونه اسفولا كونه معدوما **قوله** ولا شك ان هذه الامكانات ايضا تحتاج
 الى موضوع تكون صاملا امكانا لكونه وجوده ذلك الشيء **قوله** وهذ لان الممكن
 هذه الامكانات اذ كان صادقا مسل وجوده يمكن ان يوصل لكنه لا يوصل الا في
 امسح غير فكما يمكن قبل وجوده ان يوجد امكان قبل وجوده ان يوصل كما يعبر
 ولا تصور امكان وجوده قائما لغيره او مع غيره الا اذ اوجد ذلك الغير
 لو كان معدوما لاستحال قيا به به او مع ذلك الغير الموجود مع امكان وجوده

يكون صاملا لكل الامكان وترجم عليه الطرالق لان الامكان وجوده ذلك الوجود في
 تمامه كروا لاجابه الى وجوده **قوله** فقد ان الامكان الحادث قبل وجوده متعلق
 بمادة **قوله** اي عند ان امكان وجود الحادث سواء كان امكان وجوده بالعرض
 وهو امكان وجوده شي لشي او امكان وجوده بالذات وهو امكان وجوده شي
 في شي او مع عين متعلق بمادة محله فيها والفضل هو هنا ان الامور الحادثة بالعرض
 او صورها ومركباتها ونفوسها فامكان الاعراض والصور امكان وجودها
 اعادة وامكان المركبات وهو امكان وجود صورها في موادها وامكان الوجود
 امكان وجودها متعلقة بما يصير ان يكون الاله في استحصال كل الالهات في جميع
 الامكانات متعلقة بالمادة طال منها ولا يخفى عليك انك اذا اعترض امكان
 وجوده الشيء في نفسه امكان وجوده في نفسه مما لا يخفى او مع غير فمدار وجوده فيه
 الامكان بالذاتين الوجودية التي بالعرض فلا حاجة الى كون في البيان فان قيل
 الامكانات التي قبل وجود الحادث مختلفة بالترتيب البعد فان امكان وجوده
 الناطقة مثلا بالنسبة الى الوجود الذي في غاية البعد والنسبة الى الخاص
 والى مادة المعادن له دورا في المادة القابضة فزنا وهكذا سائر
 القرب في زيادة النطفة ثم العلق ثم المصغرة ثم العجم ولو كانت هذه الامكانات
 ذاتية لما اختلفت موادها ويوجد بالامكان وجوده شي في شي او مع له اعتبارا ان
 احد ما من حيث تولد الشيء الخالص وهذا الاعتبار اذ اثاره الدم يسمى قين
 ويختلف قربا وبعدا بحسب اختلاف استعدادات معاقب على ذلك الموضوع **قوله**
 الشيء الخارج في الامكان الذي المتعلق به يختلف مراتبه من حيث متعلقه بتبعها
 لاختلاف مراتبه استعداداته وانها مرتبة وجوده في نفسه وهو هذا الاعتبار
 لهية الممكن بالنسبة الى وجوده اصلا لا لاصلا كالموضوع للاسراع ولا
 ان اساع اصطلاح امكان الممكن بالطرالق انه لا ينافي جواز اصطلاحه بالنظر الى وجوده

موجوده **قوله** امر عقل متعلق بخارجي **قوله** لا يستدل بالامكان وجوده
 في آخره مع آخره متعلق بذلك لآخره وهو المراد بل الشيء الخارجي وهو العقل
 فانه سبق من ان امکان وجوده لآخره كاف هناك **قوله** قتل امکان الحادث
 يعني ان الحادث ليس له وجوده امکان والالكان اما بالاحداث او بغيرها
 وكلامها صح ولا يجوز ايضا ان يكون امکانه امر قانما لنفسه لما في الامكان لم يتصل
 حدوثه فلا يتم ذلك الدليل لظهوره بطلان اخرى مقدمته **قوله** علم بالجوهر ان
 محل امکان الحادث العقل **قوله** قيل الفرق بينهما فان محل الحادث يتقوم بالحادث
 محاذ صام امکانه بخلاف الفاعل فانه لا يتقوم به الحادث حتى يصح صام امکانه به
 الفرق على صدر صحته انما يتعلق في الحادث الذي هو صفة قانما بغيره وول الذي
 يتوحد مع غيره **قوله** والحاصل ان امکانه الذي يستدل على تصحيح الحادث
 الى المادة وهو الامكان لا يستلزم بالامكان الذي لا يستدل بالامكان ذلك
 بالامكان لا يستلزم اي هو المشهور في كلامهم كما استرنا اليه وطريقة ان الحادث لا يجوز
 ان يكون علته العاقل بجميع اخرها فانه اي حاصله ان لا والالكان الحادث **قوله**
 قدما لا يصح خلافه لعل من علته العاقل لا يمكن ان يكون من بينها حادثا فذلك كما
 ايضا لا يجوز ان يكون علته العاقل قدومه لما ذكرنا لانه هناك ايضا حادثا فذلك كما
 فحدث الحادث المعين يوقف على حوادث متسلسلة الى غير انهما غير متسلسلة
 بل متعاقبة وكما استدل الجواهر المتسلسلة نور العلة الموصلة من ذلك الحادث والمحل
 لها بعد بعضها عن اخرى اذ اتمت السلسلة العاقل وجوده من السلسلة القديم
 قالوا لا بد لتلك الجواهر من محل موجود في الخارج لانها مقربة للعللة الفاعلة الى
 معقولها ولا يستلزم من الوجود على مراتب مختلفة غير متساوية حال كون مورد
 الا اذا كان هناك امر متعلق بوجوده به اما ان يوجد له او يوارده عليه كما است
 غير متساوية مرتبة لوجوده وهي المسماة بالاستعدادات ولو لا ذلك الامر الذي له

صدوره

وجوده ذلك الحادث لم يتصور كون السلسلة مقربة الى هذا الحادث المخصوص
 غير موجوده كل حادث معروف على محل متعاقبة عليه استعدادات غير متساوية
 وذلك المحل هو المادة وبذلك الاستعدادات المتعاقبة علمته من الى اوضاع
 وحركات سرمدية فالو ان المبدأ البياض عدونه في فاعليته كذلك المادة
 في كونها منفعة فالمبدأ البياض العدم واسطه تلك الحركة المستحق التي يلزمها اوضاع
 غير متساوية موصيه في المادة لا استعدادات غير متساوية يعض عليها حوادث
 الملك الاستعدادات وما عرفت من ان للجوهر التخصيص حادثا ومن آخره **قوله**
 تلك الحوادث المتساوية الموصيين من وجوده تلك السلسلة فلا يكون خاصة المحل
 بما ذكره من ان قربة الوجود الى الوجود لا يستلزم بالامكان لانه بالحقه صفة له فان المحل هو
 الذي اقرب من وجوده ذلك الحادث فمبدأ على الملك مراتب فان قيل لم لا يتوحد القرب لفا على
 تحريم ذلك للفرق الذي يورث هذا القرب وليست متساوية **قوله** الامكان الذي يستدل على
 هو الذي يكون سالا للضرورة **قوله** مدعى ذلك انهم يقولون ذلك الامكان غير العاقل
 ما ان يكون الشيء بعدو عليه معلوم ذلك الامكان والعلة فخير لعلها **قوله** وهو مجموع
 جوابه ان المقصود بكلامه مدعى على ما سمعته من ان كل ممكن هو حادث صدوره زمانا
 ولما لم يكن قولنا ان حادثا يكون الحادث متساويا زمانا **قوله** مدعى على ذلك وهو
 صفة متساوية في حقيقة الزمان ووجودها **قوله** واما على تقدير كون العاقل محادا
 فلا كلام حتى اذا حور من العاقل المختار يصح لاصدوره على آخره بالمرجع
 وداع اليه واما ان المحذور ذلك فلان فرق بين الموصي بالطبيعة والاستعدادات العقل
 نارادة واصتيا راذ الكا قديمين في ان حدوث الحادث منها يحتاج الى سلسلة
 الحوادث المتعاقبة على ما عدت في طريقة الاستدلال **قوله** شرع في الفصل الثاني الذي
 هو في المهمة قدم بياض الوجود والعدم وما يتعلق بهما من الكيفيات اعني الوجود
 والامكان والاسماع والقدم والحدوث على مباحث معروضها اعني المهمة التي لاجب
 عنها من حيث انها صالحة لوصف صحتها وهذا الاعتبار ما خرج عنها نافع تاخر

الفصل الثاني في التبيين

قوله يطابقها على كذا المعنى أي الحاصل في الفقه العاقله ملكه يكون الاكل موجودا في الذهن ومنه حصل لفظ المهية يدل على مفهوم الكلمة **قوله** تظلمنا ان عالما على المهية مع اعتبار الوجود أي الخارج في انه المتبادر عند إطلاقه لا يقال في ذات العقول وحققها بل ما هيبتها هذا حسب الغالب وقد سئل ههنا ان العلم بلا اعتبار ينفق بينهما **قوله** والظن أي المهية والذات والحقيقة من المعنويات الثانية **قوله** تعني ان مفهومات هذه اللفاظ معقولان لانهن في العقل ما صدرت من عليهما من المعنويات لا وفيه مقتضاه في الوجود وصيغ لم يوجد في الخارج ما يطابقها فان كان الانسان مثلا ماهية أي معقولا في حواياها معقول لا العقل الثاني الدرجة الثانية عارضنا له في الذهن **قوله** ان الظن صيغ كذا أو صيغ حقيقة مدونها مبنية الحقيقة الخيرية سمع يهوي وهذا مستعمل الهمي بمعنى الوجود أيضا والحقيقة الكلية بمعنى ماهية لم الحقيقة اما ان نفاس إلى امور حاصلة فيها أو إلى امور حاصلة عنها والخارج اما عارضه لها واما ما بيننا ابها فذلك أرقام ثلثه والقسم الرابع لا التباس فيه فان تلك الامور المتباينة للمهية مساوية عنها على معنى انها ليست المهية ولا عارضتها ولا عارضها لها واما القسم الثاني اعني تباينها إلى امور حاصلة لها فاصلا ان المهية ليست من تلك العوارض بمعنى ان شيئا منها ليس المهية ولا عارضتها لا بمعنى انها ليست متصفة بشئ منها فانها مستحيل ضوؤها عن التقابل بل لا بد من انصافها لو اصد من المسا قضيده اما القسم الاول اعني قبايسها إلى امور داخله فيها وكما لنا في اصد السبب من هذا المهية ليست شيئا من تلك الامور العارضة منها على معنى ان الكيوت ثامها ليس فيها لان العارضة المهية لا تكون نفسها **قوله** داخلها وان كان عينا محب للخارج في بعض المهميات وذلك يكون باعتبار آخر على ما هو في الاحوال المحيرة وبالجملة ماهية في نفسها ولم يلاحظ معها شئ بل علمها لم يكن المعنوي هناك الا المهية وما هو داخل فيها اما مجمل او مفصلا ولم يكن للعقل محرمه هذه الملاحظة ان الحكم بانصاف المهية شئ من عوارضها

اذ العوارض

بل يحاص في ذلك الملاحظ امر آخر لم يكن المعنوي في تلك الحالة لا مفصلا ولا مجملا **قوله** ان تلك الامور ليست للمهية في صفة انها فليس من المهية ولا داخله فيها والا لما احتاج إلى ملاحظه اخرى وانصافها كان شئ منها عندها او داخلها فيها لا العنصر انصافها مما يقابلها كما بينه **قوله** واما كونها ماهية فذلك ما هو مفهوم المهية فانه امر زاد عليها تعرض لها في العقل كما هو بل اراد ما صدرت عليه هذا المفهوم كما بينه عليه بالمثل **قوله** يكون معان لا لان مع الكثرة **قوله** تعني انه لا يصدق على شئ واحد من جهة واحدة انه ان واحد وان انسان كثر وكذا اراد بقوله يكون صندا للان مع العموم ان كان في الحاص لان في العام لا يتصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة **قوله** فان الانسان حرك معلوم الا لان شئ أي اذ اجرد النظر إلى المهية لان شئ ولم يلاحظها ما لا يدع في هذا النظر لم يكن هناك الا تلك المهية وما هو داخل فيها **قوله** فان سئل نظر في التقنين اما قال رط في التقنين اذ هناك رط في الحواقيط باصتيا رط سعي التزويد وهو السلب واما اذ اسئل بالرددين لا الخارج المحصل والمعدول كان يقال هل لان الف او الف ولا سعي حوايا وان اصبر سعت سعي التزويد معا يقال لسكان ان صحت تالف لا الف **قوله** المهية مدعوض بان من صحت سعي محموف عنها جميع عوارضها بحيث لو انضم اليها شئ كان راداع عليها **قوله** سعي المحرقة والمهية بشرط لا اعلم ان قولهم بشرط لا سعي عند سعي لمعنيين اطرها ان عبرت محرقة المهية عن جميع ما علاها من امور الزايد عليها سواء كانت عارضة لها او لازمة اياها والمهية بشرط لا هذا المعنى سيجعل وجودها في الخارج اذ لو وجدت فيه كانت معروضة للتخسر ولو وجد في الخارج ومما من الامور الزائدة عليها اللاصقة بها ولا يكون محرقة عنها واما وجوده في الذهن فسأني بيان حاله وهذا هو المعنى المستعمل في مقابل المهية **قوله** المطلقة في مباحث المهية والمعنى الثاني هو ما اراد بقوله المهية بشرط لا

قوله

بل يحاص

حزب مادة وفتوان بعد انضمام شئ آخر اليها الامر ان يكون هو داخل فيها ومحصلا بانها
 بل مرصبت ان امرنا ان عليها وقد وصل منها مجموع الاصدقان عليه بهذا الاستار
 وبقيل مثلا الحيوان بسطر جرد مهمية لان ومادة لها وسكشف لكل صفة
 في مباحث الاجزاء المحولة ان شائنة وهذا المعنى الثاني لاننا في الوصف الواحد
 فالمعنيان معالغان قطعا وكيفية والتجزؤ والمنزلة لاستعمال الوصف الواحد
 بنا في انضمام شئ آخر الى المهمة والحزب مستلزم ذلك لانضمام قطعا واذا عرفت
 ذلك يتبين لك ان قوله محذوق عنها جميع ما عدلها مدمية المعنى الاول وان قوله
 والمهمية بهذا الاعتبار لا يوجد في الخارج اذ بد انهما ما عسار طرف جميع ما
 عنها مطلقا لا يوجد في واقع قوله بحيث لو انضم اليها شئ من الخ وهو محذوق
 المعنى الثاني دون الاول ففي العبارة مساهلة وليس له الاقبال المعبر في المعنى الثاني
 هو لا انضمام صفة والمذكور ههنا الانضمام فرضا لاننا نقول لا فائدة لمرص
 الانضمام وما سره عليه من انه يحصل هناك مجموع النضادق به وهو احرار
 المعنى الاول **قوله** اللهم الا ان يعني بالتحريم المحي بالواقع الخارجي فقط
 وقد يكون موضوع في الذهب **قوله** هذا حاله في فان المهمة يجوز ان يوجد
 الذهب موعة عن العوارض الخارجية باسرها واما وجودها فيه مجرود عن جميع
 العوارض الخارجية والذهنية مطلقا فتدرك الخارج كالتحليل لان الذهب
 الذهني من العوارض فقط ولا يتصور بقوله عنه موضوع في الذهب لذلك
 الى ما يولد في المتر بقوله اللهم الا ان يعني الخ وقد توهم في هذا الحكم بان الذهب
 من الخاصية كما مر ان اعتبر كل شئ حتى عدم نفسه وله ان بعد المهمة موعة عن العوارض
 الذهنية وان كانت معها غير طرية كخصها كحضر الامر ولذلك اقول العقل
 الحكم على المهمة المحي عن العوارض مطلقا كالتحليل وجودها في الخارج لا يتصور
 حكم على شئ من غير ان يتصور ويحصل في الذهب وهذا هو المراد من ان الوجود
 مطلقا اي ههنا وخارجا عن موضوع الوصف الذهني ويكون قسم من الموجود

المطلوب

المطلوب اعسار وجوده في الذهب وسماه ما عسار ذاته ومفهومه بقول ههنا ايضا
 المهمة لانه لا يوجد لها وجود ذهني وهي مرصبت ذاتها ومفهومها بحجتها
 عن العوارض كلها ومقابلها للخلوطة بها ومرصبت وجودها في الذهب قسم من
 المخلوطة ومحكوم عليها وكذا الحال في الجهول المطلق فانه باعتبار حصوله
 في الذهب كحده هذا الوصف للعارض له قسم من الموجود بوجه ما ومرصبت
 لهذا الوصف مرصبت له **قوله** وقد يوجد المهمة من مرصبت هي من غير العت
 بل ان العت ينشئ او لا بل بلقت الحرف بوصفها مرصبت لوجودها وهي المهمة لا
 شئ **قوله** قد يعم بعض الناس محور كون الشئ قسم من رتبة معتق بان القدم
 جعلنا المهمة بصفة المهمة المحي اعني المهمة بشرط لا ين والى المهمة المخلوطة
 المهمة بشرط لا ين والى المهمة مرصبت هي من اعني المهمة لا بشرط لا ين والى المهمة
 هي من نفس المهمة التي جعلت مرصبة للمهمة التي من رتبة الاقام التامة وقد فعلوا الشئ
 معتقما الى رتبة والى غير ذلك الترتيب بقطعا لان قسم الشئ التامان يكون ما
 له في العمل والاعتبار من الشئ ونف هذا بل التامان تكون احصت اما مطلقا
 او مرصبة على ما قيل في الحدائق ككونه احصت مطلقا والقول بان الحيوان
 مثلا يستقيم الى لا يضره الاسود مع الاكل واجد منها اعلم من الحيوان وهو كلام ظاهر
 لان حاصل الترتيب من محقر الى مشي كما وقع قسمها للحيوان وهو الحيوان لا يضره الاسود
 الاسود لا الاسود والاسود المطلقان فكانه قيل للحيوان اما حيوان اسود اما
 حيوان اسود وكان احد من هذين المستعملين خصص مطلقا من الحيوان واحتمل ان
 مخصص القسم ان كان كحسب الصفة فلا كلام فيه وان كان كحسب المفهوم فقط
 كما اذ قسم الانسان بالعتمة لاعتبارها الى لان الكاتبة لا يمكن ان
 الضابط الامكان فبغير نوع جزالة اذ قد ينه جعل الشئ قسمها لنفسه على الى
 اتحاد القسم ومعرفة العتمة هناك اذ اوله التمسك بالذات ايضا فان الترتيب
 لا يتناول ما هيته كل شئ من شئ من مجموع ما يعرف لها من العتمة لانها كانت

كأنه معارفة اشاروا الى ان المهمة بالدين الى تلك الاعتبارات بله احوالها
 ان بعد محورها عن تلك الاعتبارات باسرها وانها ان بعد شئ منها وبالمها
 ان لا يلبس الى شئ من التجريد والتقييد ولين في كلامهم بعين التي هي الواجب
 يخرج فان قلت عدم الالتفات الى التجريد والعقد امر لا بد على المهمة واعلم
 معها حتى ان يجعل المهمة المحيتر مع هذا الامر لا بد منها قلت هذا الامر
 انما يراى باعتبار في العيان والمفهوم دون ما هو الموصود اعني فاصدق عليه انما
 المهمة كما لان مثلا وتجوز ان قولك المهمة من حيث هي من وعمل المهمة
 المطلقة وقولك لان من حيث هي ان الى مجرد ذلك من العبادات
 للاطلاق بعين التعريف المعتدل لا لتعدا الاطلاق وعدم التعديل والفرق
قوله انه من السجور الموصوف في الخارج فان الحيوان مثلا يسمى
 بهذا الحيوان الموصوف في الخارج ولا تعرض عليه انه ان اردنا ان يكون
 جزءه في الخارج فمذموم بل هو اول المسئلة وان اردنا ان جزءه في العمل
 فهو مسلم للتراخي العقلي للموصودات الخارجية لا يمكن ان يكون موصوف في
 الخارج او لا يراى ان العي هذا لا يعنى الموصوف في الخارج مع انه ليس موصوف في
قوله ان العي جزء للمفهوم هذا لا يعنى الالمام الموصوف في الخارج قلت
 للمفهوم ان يقول كذلك الحيوان جزء للمفهوم هذا الحيوان لا الالمام الموصوف
 الموصوف في الخارج **قوله** او المهمة مع فقد وعيوب الكلام فانما ان المهمة
 المهمة من حيث هي فيحصل الخط او لم يمتدح بل من التسم **٢٠٠** رد عليه
 ما يتحققه ان الحيوان الذي هو جزء هذا الحيوان هو الحيوان مع وجود
 مفعول الكلام في الحيوان الذي هو جزء الحيوان مع وجود التسم
قلت اما لم يمتدح ان جزء الحيوان مع وجود الحيوان مع مداد وهو مذكور
 بل جزء الحيوان مع ذلك التقييد عنه وايضا لو بدت كون الحيوان جزءا
 من هذا الحيوان لکن في امات هذا الخط لان جزء الموصوف موصوفه والكل الطبع

جزء

ليس الا الحيوان فماتى المقدرات تتدرج قطعاً **قوله** والالزام ان يكون الصحيح
 من امور غير متناهية بالفعل قيل على ذلك واما على استحالة تركه من امور غير متناهية
 لا يقال للذليل على استحالة انه يودي الى التسم في ذاته بل لعل لان تلك الجملة التي هي العبادات
 اذ اعزلنا منها جزءا واحدا كان الباقي غير متناهية تحتاج تلك الجملة اليه ثم الباقي اذ اعزلنا
 منه جزءا آخر كان الباقي غير متناهية ايضا غير متناهية ويكون الباقي الاو لم يمتدح الى الباقي الثاني
 وهم جزءا وغير النهاية لا انما نقول بشرط ان التسم في العبادات ان يكون موصوفه
 في الخارج وما ذكره ليس كذلك لان كل واحد من افراد تلك السلسلة ليس موصوفه او اطلاقا
 حقيقة بل هو امور موصوفة اعرضت ما واصلها **قوله** والكل الطبع هو الطبع التي
 اذ احصلت في العقول عرض لها الكلي لان الكلي معرض لها في الخارج اعلم الكلية اذ اذنت
 بالاسرار كالمسح عرضة على الخارج للموجودات الخارجية فما ذكره من لزوم
 ذات واحدة عينها في زمان واحد واصفا ومقابله ومفهوم من كون الكلية عارضة
 في الخارج للموجودات الخارجية وزعم ان اصناف المتقابلات انما مسح في الدار العبادات
 التخصيص دون الذات الواحدة النوعية او الجنسية قال في الطبعه لان تسم مثلا
 في الخارج جوهرية من افرادها ومع في كل منها موصوفه يستحق معين وليست مستقلة
 لافراد مجموع الموصوف في العارض بها للعدم اسرار السجور والذليل يمتدح من امور كثير بل
 المتكرر من الموصوف صدره والاستحالة فيه ورد عليه بان كل موصوفه في الخارج موصوف
 اذ انظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره من مخصصاته كان متعينا في ذاته غير قابل
 للاشراك فيه بله تلو كانت الطبيعة لان تسم موصوفه في الخارج كما تسم مع قطع
 النظر عن عرضتها في الخارج بمعنى في ذاتها غير قابل للاشراك فيها فلا يتصور
 كونها موصوفه في الخارج ومتركة من افرادها والكلية يعنى الاسرار كالمسح عرضتها
 للتصور العقلي ايضا فان كل واحد منها موصوفه في نفسه جزءه فامسح اسرارها
 او لا يراى ان الصون الموصوفه في هن زيد مثلا مسح ان يكون عينها في اذهان متعد
 تسم معرض للتصور العقلي كونها كلية بمعنى المطابقة كما يمتدح لا يقال كان الحيوان
 العقلية

ان

لعل

مطابقة لكل واحد من الكثيرين كذلك كل واحد منها مطابق لكل الجواهر ولما طابقتها تلك
 ضرورة ان المطابقة انما تكون بين متماثلين واحدهما يجب ان يكون كلياً لانه لا يقول ان الكلي
 هو مطابقة الصورة العقلية لا امور كشيء لا المطابقة مطلقة كما في السر في ذلك ان الامور الخالصة
 ذوات متماثلة كحلاق الصور العقلية فانها كما لا اطلاع للمقتضية للارتباط بعضها
 وكان هذا المعنى معتبر في مفهوم الكلية هي مطابقة الصور العقلية للامور الممكنة سواء
 كانت حاصراً او ذهنية دون مطابقة الامور الخارجية لها **قوله** والمعنى بالمطابقة
 اد استواء **قوله** كذا من صولم مفهومه نفس واحدة فانه اذا ضرب احد منها
 على سمع التسم فيها ذلك النفس نادا صر عليه خاتم آخر لم يتاثر التسمية نفس اخرى ولو
 الى التسمية غير الذي ضرب عليه او الكائن الاثر الحاصل في التسمية ولو ذلك النفس عينه
 وقد اعتبر في المطابقة مع المعنى الذي كثر في آخره هو ان تلك الصورة لو مرصت مع
 في الخارج فان الشخص يتشخص بذكره عن زيد وان الشخص يتشخص بغيره وكان
 وهكذا الحاصل بالنسبة الى ساوافرادها وهذه المطابقة ظاهرة في الصور العقلية
 وفي غيرها انما يظهر اذا اتيت في خصصها الجوهر في افرادها واعلم ان ابيك
 الطيبا لمعقول معنى المطابقة التي زيد فيها ذلك الشيء الآخر اما ما ذهب اليه من ان
 ان الحاصل في اذهانها هو هيات الاشياء كما يتحققه واما من قال الحاصل فيها
 صورها واشباحها المتخالفه لها بالتحقيق فيقتصر في المطابقة على ما ذكره ان
 او يقول انما وصف الصورة العقلية بالكلية لان المعلومات انما مركبة على ما هو المشهور
 والثاني اعقد منه كما لا يخفى في ههنا حيث هو ان اد استواء الى النفس واحد من افراد
 الشخص لم يحصل فيها صورة كلية مطابقة لامور كشيء بل لا بد ان يكون ذلك الشخص
 عن شخصه المانع من مطابقة الكثير حتى يحصل في النفس صور عقلية مطابقة لها
 وكل شخص مركب في الذهن من طيبه معروضه وشخصه عارض لها فان كان العارض والمعرض
 مقارنان في الوجود اخرج كان للمعرض وجودا طارضا متعينا في اجسامه يتصوره
 ذلك العارض في الخارج فهو شخص خارجي مركب في الذهن عارض معروض **قوله** ولا يكون

ط
 لا يسمى
 بعرفها

في الخارج موجودا اذا تصور في كونه كونه في الخارج موجودا اذا تصور في كونه
 عن شخصه صفة الاعتقاد بكون كونه فلذلك لا يعض الا فضل الوجود في الخارج الا
 واما الطابع الكلية فسر عنها العقل من الاشخاص بان مرادها واخرى من الاعراض المتكيفة
 بحسب استعدادهات مختلفة واعتبارا في شيء قال **قوله** ان كون الحيوان مثلا موجودا
 ضروري لا يمكن ان **قوله** الضروري ان الحيوان موجودا يعني ان ماضية وعلية الحيوان
 موجودا انما الطيبه الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلا عن كونه ضروريا وطورا في كل
 ان من قال بوجود الطبايع في اعيان ان اراد به ان الطيبه لانها مثلا عينها
 في الخارج كذا من افرادها لانه ان يكون الامر الواجب المستحق ان يكون متعينا
 بصفات متضادة لان كل موجود خارجي يجب ان يكون معصفا في ذاته غير قابل
 فيه كما مر وان اراد ان في الخارج موجودا اذا تصور في ذاته انصف صور الكلية
 معنى المطابقة فهو ايضا بطل لما مرنا وان اراد ان في الخارج موجودا انصف صور
 عن شخصه حصل منه في العقل صورة كلية وقد كلفه مذهب من مال الوجود في
 الخارج الا لا اشخاص والطبايع الكلية مبدء فلما راع الا في العباد واما ما بينا ان
 الطيبه لانها مثلا قابله في نفسها للتعدد والملكه يحتاج الى من يملكها ما اكثر
 سلكه القاعل وصرف ملكه النفس في الخارج كان كل واحد منها عين تلك الطيبه بحسب
 كل واحد من ملكه النفس لا بد ان يشمل على امر زيد ولو شخصه ويعرفه في نفسها عين
 ملكه الطيبه كيف لو كان كذلك كان كل واحد من ملكه النفس عين الاخر منها وهو بطل
 واما اطيب الكلام في بوضع هذا المقام كل الاطاب لكونه على اصير منه فانه مراض
 لا دماغ وعراق لا انهم **قوله** واما باعتبار انها متحدة في نفس من جهة شخصه
 و ذلك لان الصورة اذا ارتسمت بحيث يتشخص عليها وامتداد عن جميع ما عد لها
 واستوعب ان يكون هو عينها مشتملة على كثر من كماله في الخارج التي المتكيفة
 المتبع عن قولنا ان في الا ان الموجود الخارفي لا يوصف بالكلية اصلا والصورة
 العقلية يعرض لها الكلية بالمعنى الذي سبق بقرن وبوضوح **قوله** مذكورة

في قوله
 في قوله

ط

كما انحصارها على معنى الصنوع دون صورة اخرى **وقوله** وذلك عن الكلي الا في الصادق عليها
 كمنه من الصور العقلية وايضا من المثلثات الصادقة على الصور الذهنية
 صفة وذلك من مرجع الصور العقلية تحت المثلثات العامة لا من الامور الخارجية والذاتية
 كالمفهوم التي والمفهوم العام **قوله** كان ذلك الكلي انما صورته عقلية وذلك الصور انما
 للاعتبار جزئية مندرجه تحت كلي اخر ومن لم يجز ان يكون من هذا النوع والحوار ان
 للعقل ان يعتبر هناك من غير كونه الا ان صورته من في انفسها بعضها فاق لبعضها
 بل انما وانك اذا اعتبرت صورته عقلية معناه كصورة لان ان مثلا واعتبرتها مع بعضها
 الذين مثلا واعتبرتها انها مندرجه ان تحت مفهوم الصورة العقلية وحدها وهذا
 المفهوم اذا الرسم في النفس كان ايضا صورته عقلية **قوله** في النفس الصور العقلية
 لم تكن هناك كليا ان تغايرت من غيرها ما لذات بل بالاعتبار ولزوم التماثل
 على تقدير تغاير الكليات المتصادمة اما واعتبارا والاستحالة في كون الشيء باعتبار
 اخضع منه في نفسه **قوله** ولو سمي المهمة لا يطرأ على الطبيعة المحقول ان
 لغنى ان المشهور مما هو المقوم هو ان المهمة لا يطرأ على كليا طبيعيا كذا
 ان يسمي المهمة لا يطرأ على كليا طبيعيا لانها طبيعة من الطبايع اي حقيقة من الحقائق
 من المهميات وان يسمي الصورة الحاصلة من المهمة في العقل كليا طبيعيا وان
 لان تلك الصور منسوبة الى الطبيعة التي المهمة من حيث هي معروض لمفهوم الكلي
 فسمي الصور العقلية الكلي الطبيعي انبثاقا منها ما هو مفهوم هذا المركب
 دون المهمة لا يطرأ اذا لا يطرأ فيها معنى النسيان الى الطبيعة ولم يسمي ايضا
 بالكلية اما المتصف بها الصورة الحاصلة منها في العقل **قوله** والذات لعمري
 الكلي الكلي الطبيعي **قوله** ان يقال ان الذين يسمون المهمة لا يطرأ على الكلي الطبيعي
 لم يلزم ان يسموا على هذا الاصطلاح الذي استرنا اليه وهو ان يطلق الكلي الطبيعي
 على الصورة الحاصلة من المهمة في العقل وان سمي المهمة من حيث هي طبيعة
 الا ان يسموا على هذا الكلام المقوم على ذلك من الاستحالة ان كان مفهوم

مدرجه تحت مفهوم

الكلي الطبيعي في الخارج مانع منه **قوله** وهي غير موجودة في الخارج **قوله** فاعلم
 انها من حيث طبيعتها غير موجودة في الخارج وهي بهذا الاعتبار كلي طبيعي ليس صفة لها
 في الذهن وهو مدعوم بان من يصطلح على ذلك لا يربط الاطلاق الكلي الطبيعي الاعلى له اس
 الى الطبيعة وهو معروض بالفعل للكلية وما هو الاطلاق الصور العقلية من حيث انها موجودة
 في الذهن وهي بهذا الاعتبار الوجود في الخارج فلا يكون الكلي الطبيعي على هذا الاصطلاح
 موجودا في حكم وجوده فيه لم تكن جملة كلامه على هذا الاصطلاح وهو الخط **قوله** لانه
 يعرض للصور العقلية ولم يكن في الخارج صورة تطابقها **قوله** دعوى مدعى
 العقل بعد صورته اطرافها على ما سيجي وما ذكر في صورة الاستدلال لم ينعقد الا بالنسبة
 عليها **قوله** فاعلم عليه انه اعادته الاصول عبارة متصلة كما لا يخفى **قوله** عن كذا
 شئ مما عاين او تاخر **قوله** لان كل كس فلا بد منها من واطراف العقل **قوله** ان
 باو اطراف العقل الواو الحقيقي فاد كمن منع لحوار ان يكون كل واحد من اجزاء الكلي
 مركبا من اجزاء غير متناهية ولا انتهى لان تمام الواو الحقيقي ورد ذلك بالذات
 للكلية في الحقيقة الامتثال لفراد الحقائق واما الواو المركب ما لا يستقيم وان
 بازان يعتبر في الكلي لانه في الحقيقة كمن في الف كالكلي المركب من الكليات واعيان
 مركب من كثرات في الحقيقة فلا بد هناك من اجزاء حقيقة والآن من تحقق كذا حقيقة
 من غير ان يحقق هناك اجزاء اصلا وهو وجه بداهة **قوله** ولا يجوز ان يكون مقسما بالحق
 ان من السبب ما لا جز له بالفعل وهذا الكلام مستدل لان وجوده لا جز بالحق لان
 الباطنة على ذلك التفسير فلا حاجة الى تعيينه وان فسه بالاجزاء اصلا لم يكن مستدركا
 لان السبب بالحق لا يسمي الواو في نفسه مع قبول اللاحق واحكام قبول اللاحق
 لا يسمي مقوم الشيء في نفسه سببا لاجزاء المفروضه فيه نعم سبب ان يكون هناك مقوم
 مقوم على فرض اللاحق ويكون ذلك المقوم ايضا فرضيا ولا يستحال **قوله**
 فان لم يكن في الخارج شئ يتوحد او تنكس اعترض عليه بانه مجرد دعوى بلا دليل
 وليست بنبه مداتها ولا بد من زعمان عليها ومدى هذا انما على وجه الحق فيها وفي
 نظرها ولا بد من زعمانها ايضا في تسليمها وهو لولا التمسك بالحق

لما لم يجرى في غير ذلك

الحق في غير من مواضعه **قوله** لان كل بسيط صفتي تصدق عليه انه بسيط بالقياس
 الى المركب هذا انما هو على ان يميزه البسيط للضيق في ما هو عزو لغيره ان لو كان كل
 بسيط صفتي في الوجود ولو لم يكن البسيط لاضا في ما يكون اقل من ان يميزه عن غيره
 وجملة على معني انه اما لا يجزى له اصلا او لا يجزى اقل من اجزائه لكل البسيط لكنه يستعمل
 ويستعمل الكلام بان ياد بالمركب ما هو اعلم من الحقيقة ولا اعتباري فان كل بسيط صفتي
 صتي الواجب تعالى يمكن ان يضم مع غيره وليس معك منها **قوله** لحواز ان لا يصير
 الى جزئية لان يكون مركبا اضا فيا فيك فعلى هذا اذا ان يكون بسيط صفتي هو عزو
 من غير ان لا يعتبر العقل اضا في اكله فلا يكون بسيطا اضا في انما الظاهر ان الله
 البسيطان عموم من وجه وبدل المركبين مساواة فان كل مركب صفتي للبرهان يكون له
 عزو ويكون هو مركبا اضا فيا بالقياس الى ذلك الجزء سواء كان له اضا في اولا البسيطان
 بالقياس اليه **قوله** اي كما يحتمل الحجاب المركب الحجاب لئلا يتحقق حجاب البسيط
 الى حجاب كل اي الحق ان المهمات الممكنة محمولة بحول الحجاب سواء كان حجاب
 او بسيط وقد كان المحجوز اليها في الفاعل هو الامكان الفاعل في المركب والربط
 وكلها محتاجه الى جعل الحجاب اي ياتر لثبوتها ولا يستغنى ان يكون اضا فيا
 موجوده عن فاعل بصفه وحده لم لا يتاح صلا في الخارج من جعل الحجاب
 اي ياتر الفاعل بصفه ان الممكن لا يوجد فلذلك يقال ما هي الممكنات محمولة
 محمول الحجاب دون وجودها ومهم من قائل المهمات محمولة على معني انها
 في اظنه ليست محمولة سواء كانت بسيطة او مركبة بل هي محمولة باعتبار وجودها
 فان السؤل مثلا للحجاب الحجاب لعله سواء اذ اذ انه امر غير معقول وقطعا بل
 الحجاب لعله موجودا وله المهمات في بعضها محمولة ولا وجودها في بعضها
 محمولة بل المهمات في كونها موضوع محمول وهذا المعنى مما لا ينبغي ان يوافق
 وقد سبقه في سابقه ولا انما فاسد في المحموله عن المهمات بهذا المعنى وثبتها
 ما لنا ان الحق الذي لا يتم بطلانه **قوله** عده بها بعد الحجاب المركبات محمولة دون
 البسيط فان اراد ما المحموله اصل المحسوس المذكور من مده عنها كما هو الحق

انها

وان ارادوا كما هو الظاهر ان ماهية المركب محتاجه في حد ذاتها الى اقسام بعضها اخرها الى بعض
 وهذا الاعتبار لها كما هو الحال في حقل محققها في بعضها ناعم بعض اخرها الى بعض من ماهية
 البسيط اذ لا يتصور فيها مجموعه في حد ذاتها فالمركب البسيط مشاركا في مجموعه
 حسب الوجود والحاجه الى التباين وبما اراد في المركب حجاب في حد ذاته مع قطع النظر
 عن وجوده دون البسيط ولا مشتم في صحته ولا يجه عليه ان البسيط هو يكون مملنا
 وكل ممكن محتاج الى جاعل كالاجزي ونقول ان قولهم لامكان لا يجوز البسيط لم يرد
 به احد كما ان بالقياس الى وجوده لظهور بطلانه اذ الكلام في الممكنات دون الواجب
 والمتبع وايضا لوجوه في هذا الامكان عن البسيط ما ذكرنا في عن الوجود المتتابع اضا
 لانها نسبة كالمكان بل ارادوا باه خاصه في صدوره كما في المركب في سماع الجواب
 بما ذكرنا ان مع من لا عرض للامكان للبسيط لا الضمير اليه في حد ذاته وما حققناه
 انك مضمع عند كل الاقوال العلة كلها صحيحة واما لاضا في الرابع وهو ان يكون البسيط
 محمول دون المركب فلم يقل احد لظهوره في ذلك وهو مقاد لضعف الضلال ان
 المستلزم من المداخلة ونحن نسا لعلنا فيها ما شارح صفة المحرر في الرابع
 ومن المداخلة وصلى ان الحكم لا يستلزم الوجود الذهني راوان عوارض الممكنات
 بله اقم قسم بالحق المهمية من صفت هي باي وجوده وصورت كالرؤية للازم
 ولا مقصور رضوها عن الزوجه في الخارج ولا في الذهب حتى لو فرض اربعة عزو
 لم يكن اربعة وقسم لوجهها باعتبار الوجود الخارجي كالساعي في حدود الجسم فانها لا يتباين
 ماهية بل وجودها كما هي حتى لو تصور جسم عرمتها او قد لم يكن في ذلك مقصود ونظرو
 احكامه عزو الجسم وقسم لوجهها باعتبار وجودها الذهني كما لذاتية والعرضية ونظرو
 منها وعلى ان المجموعية من لوازم الوجود الخارج من لوازم المهمية ولو تصور
 غير محمول لم يكن لان ما ارادوا بالمجموعية لا يتباح الى الفاعل وقال بعضهم
 ان المجموعية وازدادوا بها لاضا في الفاعل للمهمية المركبة صفت هي من
 احتياجها الى جزئها لوجهها لذاتها وقال بعضهم المهمات كلها محمولة وارادوا عزو

ما

المجولية لها في اجزاء اى اقم من ان يكون عروضا للنفى المهمة او للوجود واعلم ان كل
 الاصطاح الى الفاعل او الخرج هذا ما قاله وفيه بعد لان العوض عما معنى المهمة
 انه لو ارها او من لوازم وجودها الخارج او الذهني كان في كس من اللوازم وليس
 لتخصيصه بالمجولية كثير فابعد وايضا لما ان المهمة محتاجة الى الفاعل في
 وجودها الخارج كذلك محتاجة الله في وجودها الذهني سواء احدث الفاعل
 فيها او بعد ما يكون المجموع ليعنى الاصطاح الى الفاعل من لوازم المهمة مطلقا
 وان قيد المجولية بالاصطاح في الوجه الخارج الى الفاعل كان الكلام صحيحا
 او العكس نطقا وان بعد من كذا قاله لا اقام الرأى في ان معنى قولهم المهمة ^{محمولة}
 ان المجولية ليست من المهمة ولا اخذ منها على فحين ما قيل ان المهمة الواحدة
 والاثنين **قول** كل واحد من السيط والمركب قد يتقوم بنفسه معنى قيام الشيء بنفسه
 كما اشار اليه ان رج انه لا يتقوم بمعنى الا ان الشيء بما حقيقيا بنفسه كما ان لا يبا
 حقيقيا يعنى وكل ما قام بنفسه ان كان ممكنا كان جوهرا وكل ما قام بغيره ان كان
 ذلك الغير مستغنيا عنه كان عضا والاك ان جوهرا ايضا **قول** وعدمه عدم
 الكلام **وتسليم** يلزم من ذلك ان يكون الشيء واحدا لعينه وهو راجع هذا الوجود ^{المعنى}
 علمه بعد احرار هذا المركب ومع قدره صورا مستح له توارده علمه على
 واحدا للتحصيل ليقال المستحيل ان توارده عليه علمه تارة وهو مع الا ان توارده
 عليه على سبيل البديل لا يتصور له بهر هان الدال على الاستحالة مثل التقسيم
 ما ان تحيل الثاني او سبيل الدليل قطعا على ان عدم الاجزاء قد يمتنع معا فلو لم
 في التوارده المستحيل جزيا ونحن نتوان ذلك البرهان اما يد على ان الواحد المحصر
 لا يمكن ان يكون له علمه من صنفه او ممكنه لاصطاحه واما العلة الفاعله التي تسبب
 اصحابها ولا برهان على استحالة تمام ان كل واحد من عدم الاجزاء علمه تامه لعدم المركب
 بشرط تقدمه على سائر الاعدام الاخر فاذا عدم جزء من المركب في زمان ولم تقدم ذلك
 الزمان والاقبله اخر منه كان ذلك لعدم مع هذا الشرط علمه تامه لعدم المركب اذا

عدم جزآن منه في زمان لم يكن معنى من هذه العودين علمه تامه لعدم المركب لان الشرط
 بل مجموعها علمه تامه له بشرط تقدمه زمانا على اعدام الاجزاء الاخر وعدم بلخي زمانا من
 ش من عدم هذين الخرج اذ اعدم جميع اجزائه معنى في زمان كان جميع هذه الاعلام
 مع علمه تامه بشرط عدم تاخر عن شى من اعدام اجزائه فهذه علمه تامه وراعيها
 شروطه مساندة ولا يمكن اضعافها وتظهر من ذلك انه اذ اعدم المركب اعدم جزء منه
 لم يكن ان اعدم بجزء اخر وبعد هذه الاشكال ليس مخصوصا باعدام الاخر ان
 في اعدام سائر العلة الناقصة لعدم الفاعل وعدم الفاعل وعدم الشرط فان كل واحد
 منها انبها علمه تامه لعدم المعول لا السيط ووجه النسخ ما بينت عليه وانا قد را
 المعول لا السيط اذ في المركب لا بد من عدم شى من الاجزاء والام يمكن المركب مع هذا وان
 شى من ذلك الاعلام المذكون علمه تامه لعدم المركب فان قلت **او** اعدم الفاعل
 مع جزء من المركب في زمان مع ان علمه تامه لعدم المركب اذ اذلت معنى عدم الجزء ^{بصحة}
 ان لم يكن لعدم ذلك الفاعل مدخل في عدم ذلك الجزء والاقا مجموع المركب عند غيرها
 وعدم الجزء على هذا التقدير لا ضرر على قربة من سائر هذه ان لم يكن علمه تامه حقيقته
 هذا وقد قيل ان عدم الجزء متو عينه عدم المركب ومن لم يمنع تصور اقعاع الجزء
 مع تصور تارة المهمة بخلاف العلة الفاعلية والشرائط فانه يمكن تصور اربعا ^{عها}
 مع نقار المهمة وان كان المتصور مستحيلا وكذا الحال في لوازم المهمة كالتوارده
 للثمة وتلزم هذا القائل ان لا يكون عدم المركب لواحد الشخصي واحدا شخصيا
 بل مقتضى اكل واحد منه ما هو عين عدم جزء واحد من ذلك المركب فيكون اجتماع
 تلك الاعدام دفعة ومتعاقبة وقد يلقوه زاعما ان عدمه لعدم هذا الجزء بقاير
 عدمه لعدم الجزء الاخر ولهذا صح ان يجامع احد العودين بالمتسع ان يجامع الاخر
 والامكن الزمان تقدم البسيط البسيط الشخصي بعد اعدام علة الناقصة
 ليس عدمه عن تلك الاعدام ثم تقدمه ايضا تارة البرها وذلك لا يوجد بعد الذي
قول فالاجزاء متقدم على المركب اى ذلك واحد منها متقدم عليه سدا بالقطع

١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢
١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥
١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨
١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١

قول لكن النسب الجزئي واصل...
لا عدم كل واحد من اجزاء وهذا التقدم بالعلية فالنوع قد يندمج وجوده الجزئي وعنده
وقد يوصف بما ذكر من التقدم بالعلية على عدم المركب بل عدم جزء واحد لانه لا عدم
واحد من اجزاء ان العلة التي لعدم المركب هو مبدأ الامر الكلي اعني عدم جزء لا لشيء الا
وهو لا يصح قوله وعدم كل واحد من اجزاء لعدم المركب ولا يرد ذلك لاشكال
اعني عدم العلة العامة للمواد المتضمنة في صياح الى المنفي عنه ومبدأ النوع لا الجزئي
لان ذلك الامر لما كان مستحقا في افراد متقدرة وكان محققا في ضلعي واحد منها ببدل
لا في كليهما في تحقق للعول كان الاشكال باقيا بحال **قول** وعدم الجزء على الظاهر لغير الجزء
عن سبب آخر محقق عند تحقق الكل: وصفوا الجزئية عن سبب ولم يردوا ذلك ان الجزء
لا يحتاج في حقيقة السبب اذ لا يمكن الاستغناء عن سبب بل ارادوا ان الجزء مستغنى
خارج من سبب الكل لان ما يورثه اما ان يكون عين سبب الكل او ذاتية وذلك لان الجزء
عليه الجزء يوقف عليه الكل قطعاً فاما ان يكون كائناً في تحقق الكل ولا يعلم هذا بل ارادوا
لا يورثها هذه الخاصية لانها محتاجة الى سبب صريح من سبب الجزئية ويورثها الجزئية والارادوا
انها تحقق الجزئية لا يحتاج الى سبب محدد كما ذكر في الشرح وعلموا ان الجزء
يتشارك في هذه الخاصية فانها لا يحتاج ايضا الى سبب محدد كما لم يورثها لان
ذلك بعض المحصيل الحاصل كما في الاجزاء واما العوارض التي لا تلزم الجزئية فهي خاصة
بسبب يمكن ان تحققه حال تحقق الجزئية ويجعلها متضمنة لتلك العوارض **قول** ولا
اعرف في الجزء الذي يجمع الجزء بين الموت: يعني الذين المعنى الاضرب ومولوا لا يمكن تصور الجزئية
الارواح تصفون متضمنة به وهو الذي يبرهنه في خصوص الذي يوصركم لانه لا يمكن حصول الجزئية
لانها ذات خاص ثلاث: مساق الظالم بطاهن بعضي ان يكون كخاصة الى الجزئية مطلقاً
وهي الوجود والخاصة الثانية للجزء الخارج وهو الاستغناء عن السبب بل يحتاج الى سبب
والخاصة الثالثة للجزء الذهني وهي كونها شيئاً والاشارة جعل الخاصة الثانية
مطلق الاستغناء عن السبب بل يحتاج الى الجزء الخارج والذهني وذكر ان الخاصة

قوله

الاشارة

المالئة هي دفع الجزء عن المركب على معنى انه اذ انصورت الجزئية مع تصور المركب امتنع للعقل
ان يحكم بسبب الجزئية عنه وهذه هي التي عبر عنها في خصوص الدقائق بما تمنع السبب ولكن
انهم عدوا للدقائق خذا صطلحا كما لو اوسع الرفع والسلب بالمعنى الذي عرفنا اننا
وجوب الثابت على معنى انه لا يمكن تصور الجزئية لاربع تصور الدقائق الصدوق لغيرها
كما ذكرنا في تفسير الين قالوا ولا ياتي اعم من الثابت لانه الصدوق يورث الدقائق الجزئية التي
منه تصور الجزئية لزم من التصور من دون العكس المالمستلزم في الوجودين والعقير
على ان الجزء ان كان خارجيا لعدم في الخارج وان كان ذهني لعدم في الذهن وجعلوا
الاشارة خاصة مطلقة ولاولى مشتركه من الدقائق واللوازم الثابتة بالمعنى اعم والثابتة
بثلاثة من اللوازم الثابتة بالمعنى الاضرب فان الاولى هي حصوله الموصوف بالعدم من
والثانية هي حصوله من غير سبب صريح: **قول** ليس الامر ان يتحقق دون الاولى وانما
احصول الموصوف بالعدم لا غير وما ذكر في تفسيرها هو المركب من الاولى والثانية والثالث
المركب اضرب من كون جزئها من دونها: **قول** ان الاولى هي احصول الموصوف
والثانية هي حصول السبب صريح من السبب صريح والتم ان احصول الدقائق مطلق ولا اول مقيد
بل كل منهما مقيد بقيد على جهة واحدة **قول** ان احصول الموصوف بالعدم سلم الاستغناء
عن السبب بل لا يقيد به وان لم يكن اطلاقا في مفهومه واما احصول السبب صريح على السبب
فقد لا يكون مقيدا كما في اللوازم الجزئية **قول** وكل ما سبق به المركب جزئيا والكل هو
كل جزئ مقوم به المركب في العلة المستقص الفاعلية وذلك لان المركب لا يقوم بها
بل مقوم منها وهذا ينبغي على تفسير عدم الجزء على المركب يتصور به وقد علم عليه بالاعتق
لكونه جزئيا لانه مقوم المركب ولو كان معنى التقدم ذلك لكان عدم الجزء غير كونه
جزئا وهو يوجب لان تقدمه مطلقا للجزء بل تقدمه عليه كما هو صوابه هو الترتيب العقلي الذي
سبق بيانه وذلك مشترك بين الجزء والعلة الفاعلية فالاشكال متوجه واقول ان
التقدم خاصة مطلقة للدقائق وان ارادوا ان يكون الشيء محمولا على المركب مقوما عليه
خاصة مطلقة له باعتبار جعل الموصوف هذه الخاصة في اجزاء الخارجيه والعلة الفاعلية
وعينها باعتبار عدم لم يوجد في اللوازم الثابتة واصتصت للدقائق على الاطلاق

فيمر

واما جعل القدم وخصه خاصة مطلقة للجزء مطلقا فبغيره الاستكثار وانا وقد استنبه في هذه
 الخاصة لانهم في مان الخاصة المطلقة للذات اساروا الى ان القدم مشرك منه وبذلك افرأ
 الخارجيه صحت فالوا الخاصة الثالثة المطلقة للذات هي القدم على المهيبة في الوجودين
 وكذا في العدمين ولم يرد وان الذي يتقدم على المهيبة في الوجود الخارجيه اذ الخارجيه
 في الوجود الخارجيه منها بل اذ وان الجزان كان جزا ذهنيا وهو الذي كان مقادرا
 في الوجود الذهني وان كان مقادرا في الوجود الخارجيه فمقدور هو البيان لعدم الجز
 مطلقا مع انهم يصدروا من الخاصة المطلقة للذات ونظمهم الى ذلك لان وان كان
 الخاصة المطلقة للذات هي المحمليه مع التقدم فتوهم بعضهم من كلامهم انهم عدوا التقدم
 خاصة مطلقة للجزء مطلقا وقد وافق في صميمه ليس ان يقول انهم عدوا كون المهيبة
 على المركب مع كونه عرضا في عند خاصة مطلقة للجزء مطلقا وظلالا لتناقض العلم العا
 وغيرها والله اعلم **قول** لان اللوانم القديسه تصدق عليها هاتان الخاصتان
 وقد عرفت كما استفتنا عن البيضاوي معنى وجود في اللوانم القديسه اي للينه وهو المعنى
 الذي ذكر في الشرح وما ي معنى الوجود منها وهو المعنى الذي ذكرناه في **قول** وهذا
 ضروري وابداء المناقشه للتوضيح **فوق** في ذلك اننا لانم انه ضروري بل هو صحت واي
 فرق بين الجزئي الموضوع الى صلب لان و بين العكس حتى جعلوا الذي صفة
 مولفه دون الاول فان قيل للما في هيبه اصما عيه يستقيم حواصركما وبه العدم
 والساع الرجوع عبرة لك فلهذا صفة صفة مولفه اصيبان الاول ايضا كذلك لكن
 ان يمنع حرمان الماء والهوا وسيلان التراب اذ وقع جزاه معا في طرفة الى
 غير ذلك من الخواص هذه المناقشه فاسفة جدا لان الكلام في المركب الذي له صفة
 حقيقة كما صرح به الساع ومعنى ذلك ان انصافه بالوصل وكونه واحدا لاكن
 مبنيا على اعتبار والاستسبة على انصافه بعد التسمية بذلك المناقشه لان الاجزاء اذ هي
 بعضها عن بعض من كل الوجود بحيث لم يكن بينها حاجه اصلا لم يتحصل منها ما هي
 حقيقة لها وخصه حقيقة واما العسك وليس وخصه حقيقة بل هو عنان مجمع
 لاناد الموصوفين وليس جزواها تكون ماهية موجودة في الخارج اذ لا تتصور عدم

والمركب لا يعدم شي من اجزائه وهذا الاعتبار عدم ماهية صمدية اي وجوده في الخارج

المركب لا يعدم شي من اجزائه وهذا الاعتبار عدم ماهية صمدية اي وجوده في الخارج
 موقوف عليها انا صار حقيقه لكنه ليس لها وخصه حقيقة بل هو صفة اعتبارية والكلام
 في المهيبة الحقيقية **قول** كالمه الاصناعية للعش وادويه المعجون التيسيل
 بالعش غير مطبوخ لما يخفى فيه سوار اريد ما لعش العده او المدهون لان الوصل
 ان لم يكن موجودا ونظرا ان العده ماهية اعتبارية وان كانت صفة فالتوصل للعش
 ليس لها وخصه حقيقة بل اعتبارية نظرا الى الهبة الاصناعية كالمدهون والعش
 على اثنين ما ذكر في العكس والكلام فانه وخصه حقيقة كما مر واما المعجون صفة قيل
 الادوية من مزاج لسعقب انفسا الى انا اصادرة عنه وانه المزاج يحاج الى الاواني
 الاخرى لوليه فيها واما صفة الهبة الاصناعية من مزجات المعجون وقد عرفت في العش
فان قيل المعجون جوهر والمزاج عرض فكيف يكون جزا منه قلت يراه الملاحح
 الصورة النوعية التي هي مبداء للذات المختصة بالمعجون وما به المزاج الحاصل
 سفاهل كصفات مغزاه اطلاقا للتبوع على الساع محراز هذا ان العشا للمعجون
 صفة نوعية مخالفة لطورة مغزاه وان الكيفية لجزء المزاج واسد صدور
 الاثار المختصة به ولت ان الجزاء يكون الجوهر مركبا من جزئين احدهما جوهر
 والاخر عرض فام ملك الجوهر لانه يكون شاخرا عنه وما يكون جزا له مستقما عليه
قول اجزاء المهيبة اما ان يكون قيمي في الخارج التركيبه خارج الاشكال
 فيه وهو التركيب من جزاء غير مجزوء على المركب حواطة اما الاشكال في التركيب
 الذي لله وهو التركيب من اجزاء المحولة الا ان هناك شيئا واطلا مدصل **فان قيل**
 مستبعد لما ان اخر مستبعد العقل من ملك المعاني منومات مجزوء على ذلك الشيء
 وملك المحولات امور ذهنية فالما حروف من المتبوعات هي الالاسي من التوابع في
 العرضيات كالان مثلما في شي حصله عدة من المعاني كما لا سفا عن الموضوع
 ولا بعدا ولفظ العشر والحركة الارادية والذوق مضاد ذلك الشيء باعتبار الاستقناء
 جوهرها واعتبارها اجساما واعتبارها لقونا ميا واعتبارها كحس حساسا

١٤٣

المعنى

وباعتبار الحركة الارادية تتوكل كالارادة واعتبار النطق ان هذه المعاني سبقت
 على اخرى فالجميع اسمع المتخبر في النطق والخاص بالنطق والنطق
 بالنطق المعجبية والجميع قابلية الصناعات وعندها تلك المتبدعات ذاتها
 تلك المهمة اذ ليس المراد بالهيئة الاضاعية ما لا يكون على حد مجرد صفات
 صفات لا يوجد بها وهذه القواع عرضيات اذا ليس لها مدخل في الهيئة
 بل انما حصلت بالعرض هكذا اسم سائر المركبات المركبة من اجزاء الجوهر و عند
التي لا يتم بغير هذا التعلق باعتبار الذاتيات من العرضيات التي هي مركبات
اركان الحكمة وقية بما لان لكل المعاني في الحاصل لشي المتبقية لعماد اخرى
ان كانت اخرى في ذلك الشي كان مركبا من اجزاء متباين في الوجود فلا يكون منها
محو لا عليه مواظاة والا يكون الجوهرات المستقرة منها دايمية لما كانت مواظاة
وان كانت مواظاة لم تكن منها دايمية وكذا الجوهرات المستقرة منها لا يكون دايمية
لا لما كانت على لكل المعاني الخارجة عن المركب واما المشبه بالا ان لا يقوم عليه ما
ان لا استغنى عن الموضوع مفهوم عديم لا لازم للبعض الذي هو الجسم عند تكون
فان يسير الجوهر بما الكل المستغنى عن الموضوع كان ذلك سما خاصة عند
كما حروبا وليس الجوهر ما خود ان لا استغنى على طريقة اخرى الناجى من الوجود
من الجسم ورقائها وكذا انقول لشي عنى الجسم هو فهوم ذى الاجاد بل هو عارض
للجسم الذي عند بما لا يضم لا اضد الجسم من الاجاد وجعل قابل للا اجاد فضلا
للجسم مردود بوصون مذكرة في مقارنها وكيف يصح ان يجعل الناجى واضوا مع
استعمال على اعراض اسماء ما صدق عليه من الجواهر ومد مردود بان هو المردود
لشي فضلا لا صدق بل ان علي فصل جمل المهمة وكذا المختص والمختص بالارادة
وظاهر اذ كانت لا الحاصل لما سما بالتحقق وجعل من السهول فيها موقوف لما
احكم وهي اقوال اخرى والضبط في بقرتها ويجوز ان يقال لان ما هي لان

مثلا

مثلا يصدق عليها مفهومات متعددة كالجوهر والجسم والحيوان والانس والكتابة والصفا
المعبر ذلك لغير هذه المفهومات الها على السوية لانها ما يخبر بها عنها
لها كالمضا واضواء ومنها ما ليست لكل كالجوهر واضوا تسم م من هذه المفهومات
التي ليست خارجة عنها لانها امور مختلفة في الذات لما يوجد بها وجودها
هذه الصور المختلفة في الذات اما ان يكون صورا لشي واحد في صدا او لا تصدق
المهمة وعلى العدد الناجى اما ان يوجد لكل المهمة المستقرة بوجودات مختلفة او بوجود
واحد فقد اصح ان تصدق لها مردود عليها قدرة لها الكل منها طائفة لا تصدق الاول ان تصدق
ملك لشي واحد العدد في ذاته ووجود بل هو اوسط دا او وجود بدرج العقل
اعتبار ان شي هذه الصور المتباينة ومثلا هو القول ان اجزاء الجوهر على عين المعبر
في الخارج ما يوجد ووجود ان جها في الخارج موجود بجعله من الامساك بها
التي في الذات مقتضى لا تصدق لها في ان يكون لكل الصور المختلفة المهمة الا انها
موجود في الخارج بوجود واحد ومثلا هو القول ان اجزاء الجوهر لعماد المركب هي
لا يوجد لها الاعتمال لثالث ان يكون لكل المهمات المختلفة موجود بوجود مختلفة ومثلا
هو القول ان اجزاء الجوهر لعماد المهمة ووجود على كل اطراف من هذه الاقوال الاشكال
اما القول لا يصدق ان المركب يكون من اجزاء متباينة بجانب الخارج في المهمة
والوجود ومثلا من اجزاء متباينة على المركب هذا بالمواظاة ولذا احتمل بعضها
على بعض فان الشي المجتمع من المركبات المختلفة الذات والوجود اسمع ان يقال ان بعض
هذا الواحد وقال الواحد وليس ان تصدق بعضها بعضها لان منها ان المهمة بوجود المهمة
والوجود وان فرض منها اي بشرط امكن لا يصح ان يقال لها بعضها بعضها لان منها
سقط ما سكت هذا لما من ان هذه الاشياء ما استغنى وجعل هذا ا واضح من
حقيقة وجودها على لكل الذات وجعل بعضها على بعض واما القول الناجى هو القول لشي
لا اجزاء الجوهر ما يوجد ان ذلك الوجود الواحد ان قام لكل واحدة من لكل المهمات
لان كل واحدة من هذه المفهومات وان تمام مجموعها لزم وجود الكل بوجود واحدة

متباين

وكلاهما صحيح واما القول الاول وهو القول بالحد ماهية ووجوهها ففقد ان الصو
العقلية المتخالفة للجزان يكون مطابقة لا مرسية في الخارج وبتقدم مع جوايه
هكذا القول هو المتصور وعليه المحققون **قوله** بل جعل كل منهما في الخارج ما
جعل الآخر وجعل المركب بعينه جعل الاخر **قوله** وذلك لانها لما احدثت في الخارج مع المركب
ماهية وكذلك احدث بعضها مع بعض لم يتصور منها في الخارج الا جعل واحد ما بعينه
جعل المركب وجعل الاخر **قوله** ولم يزد ان يجعل في الظاهر احد مع تعدد المهية الاستمرار
احدا المتخالفين المذكورين فمما ذكره اشارة الى القول الاول ولما لم **قوله** وسنرى
كونها حيزي المهية كونها حيزي صدها في الذهن ان قيل احدثوا المجدود متجانس في
الحقيقة فما كان جزا لاجزاء الاخر وقطعا فالصوار ان يقال معنى كونها حيزي
المهية كون لعظمتها حيزي العطف الدال على صدها المهية **قوله** احدهما اعتبره البعيل
كان سبه كل واحد من الامور المفصلة اليه بالجزية بل لا يصح حمل شيء من تلك الامور
على الحد لان جز الشيء من صده هو جزه لا يكون محورا عليه كما ساقى بابه واما النسبة
الى المهية المتخلوطة اجمالاً ولا يلاحظ صده الجزية بل هو ذلك لا يجوز من صده حيزي
فكون محورا على المهية كما ساقى ايضا وهذا القدر من الاختلاف بين المحور والمجود
لا يجعل صدها في الحقيقة بل مما يتحددان حقيقة ويختلفان بذلك الاعتبار
الموضيلا مساع اجمال على صدهما دون الآخر **قوله** ولما عده لغيره بقا لغيره
لما كان فضله المزد عن التماثل محمولا للحقيقة ذل عليه معارضة الذي هو وانضية
على قياس ما ذكر في النظمي **قوله** ولما دلل المنع الملازمة **قوله** فبني قوله ولو كان
للون وجود مستقل ولما بعض البصر ايضا وجوه اخرى لحاق الحق اي فصل كان باللون و
كان صفة الملازمة مستدا عليها كان المنع راجعا الى بعض مقدمات دليلها فانها
وجوهي اللون وفان بعض البصر لاسا في كون اللون في وجوده الخاص مشروطا بوجوده
الغايض واد جامع اللون فضلا آخر كان موجودا بوجوده خاصا مشروطا بل
الفصل الآخر **قوله** يمنع انعكاس الثاني وهو قوله لما زلحق اي فصل كان باللون

جزان سعاقب على اللون فضول مختلفة ويكون مرصع واطرف من تلك الفضول زواجر
من اللون كالهواشي التي تتعاود عليها صور نوعية **قوله** وميل الى غير النسب والخصيص
الامر عن صده في الخارج **قوله** هذا لانها انما على عدم غير احسن من الفصل في الوجود الخارجي
والتحادها في جعله منيف كالدليل الاول **قوله** بلزم ان يكون اصاسا للمركب
فيلزم ان يكون الامر كذلك لكن شك اقتراحها لا غير منها معلوم ان هناك
اصاسا وادرا **قوله** اذ لو كان كذلك وهو في الخارج **قوله** هذا هو الدليل الثالث على
اتحادها في جعله الوجود وهو المرض وقد سبق بحقيقة **قوله** اصبت باعتبار
الخصر مع قطع النظر عن وجوده الخارجي انما هو في العقل فبني تحت الاستمرار حواد
جمل اجزا احادية كالحداد والسقف على المركب كالست اذ قطع النظر عن الوجود
الخارجي او لم ينظر في العباب في الجواب ان قال معنى اجزاء الاخر **قوله** الجواهر
اشارة اليه ان المتفكر من منزله مستحدا في الوجود الخارجي حقيقة او توهم
وهذا المعنى الاستمرار الاعم التمايز في الوجود الذهني والاتحاد في الوجود الخارجي
نعم يح ان يعطى النظر في حملها على المهية النوعية عن الجزية العارضة التي
الذهني كما سبقه هذا ولا اعتراض ايضا ان قوله اذ المهية من صده حيزي
لا يحق لها لا في العقل ما قضا عدم من المهية لا شرط على مهية من صده حيزي
هي موجود في الخارج **قوله** احسن الفصل ويكونان ما حيزين من اجزاء حيزية
هذا الكلام مشهور فيما بينهم وكذلك حكموا بان اجناس الاجسام وفضولها محوفا
مرودا وها صورها وقال بعض الافاضل ان المهية المركبة من اجزاء غير مجموع الاخر
ان يكون مركبة من اجزاء مجموعا وبالعكس المهية المركبة من اجزاء مجموعا لا يكون الاصل
في الخارج وصح ذلك منه اذ اركب شي من اجزاء غير مجموعا وحصل ذلك الاجزاء
كاذن الرئيس في حكمه المشدقة فلو فرض ان ذلك المركب اجزاء مجموعا وكذلك اجزاء
المجود ان لم يشهد على غير المجمول لم يحصل هنا صورة مطابقة لما هي ضرورة ان
الصورة المطابقة لها هي الملتزمة من تلك الاجزاء وان اشتملت عليها فان لم يشهد على
امر زائد فهي كاجزاء بعضها لا اجزاء مجموعا وان اعل امر زائد فذلك الامر الزائد كان

والاسئلة بطلان اذ لا يوافق
البيت هو السقف وال
ان قال السقف وال
اجزاء من السقف
الاجزاء
اجزاء

الملتزم

د اخل في ماهية المركب كان احد الامام باصطفى المركب باللا للزيادة والعصان ويخرج
وان لم يكن اذلا في ماهية لم اعتبار الامر الخارج في احد الامام ههنا **قوله** انما
انه لو كان المركب اجزا مجموعا له فمافن لذلك اجزا يوجد ما كان مجموع اجزا الخوا
ايضا نام حقيقة المركب في العقل فيكون شي واحد صمدان تحلفان في العقول او
قوله ان المركب من اجزا غير مجموع له يدرك من جزء كجزء الصوري ومن جزء
منه ومن غير كجزء المادي فالشي من الجز الخاص يكون فضلا عن المشترك كمر
جنا وكل مركب خارجي يكون مركبا في العقل من اجزى الفصل وان لم يكن العكس الظلي الا
قوله لا يقولون لا سفاق مجموع المرء عن الجز انه اعتبار الجز مع سببها خارج عن اسم
الكل ان النسب بين الشئين خارج عنها والجز مع الخارج يكون خارجا عن النسب
يصح الجمل فقط انه كلامه ومدلا هو المطابق لغير اعدام التي هو عليها افعالهم
وان لم يطابق لمثلا لهم لكنهم قد يتحدون في الامثلة **قوله** وذلك لان اجزا
المهية لايج اما ان تكون بعضها اعم **قوله** لا ولي ان يقال اجزا المهية اما ان تصادق
او لا والنا في المسامحة كما ذكر بعضهم ولا اول المقصود في ههنا ما يكون
عموم ولا اول الوجود والنا في المداخذ **قوله** ان قيل المراد بالمسامحة ههنا ما لا يكون
بعضها اعم من بعض بل بعضها المتساوية فلا حاجة الى عددها صامها سواء
وكان سعي ان يورد المسألة في اقسام المتباينة ومنهم من قال اجزا ان حذفت
على بعض في مداخله وعملها وبقا منها **قوله** فان كان اول العام اجنسي
واخره الفصل فان الفصل مقدم للجنس كما هو المشهور ويبيح بحقيقة وجا حركي
الصفة للجنس فانه اصل المهية والفضل تبه له تعينه **قوله** كالوجود المقول على
المقولات الاخرى **قوله** معال مثلا الجوهر الموصوف هذا مفرد مركب من عرض خاص
وعارض عام والمعرض مقدم لها **قوله** مثل النوع الاخير التخصيص بالرفع
لا خير لوضوح الامر فيه والاول كل ماهية كسبح عارضها الخاص بها المفارق لها
مثال لما هو بصد **قوله** من الشئ الما ضوئه مع احدى علمه او من الشئ الما ضوئه
احد معلولاه **قوله** قيل الولد والمولود يتضاهيان مركب الشئ مع علمه معلوم مركب

د اخل في ماهية المركب كان احد الامام باصطفى المركب باللا للزيادة والعصان ويخرج
وان لم يكن اذلا في ماهية لم اعتبار الامر الخارج في احد الامام ههنا
انه لو كان المركب اجزا مجموعا له فمافن لذلك اجزا يوجد ما كان مجموع اجزا الخوا
ايضا نام حقيقة المركب في العقل فيكون شي واحد صمدان تحلفان في العقول او
قوله ان المركب من اجزا غير مجموع له يدرك من جزء كجزء الصوري ومن جزء
منه ومن غير كجزء المادي فالشي من الجز الخاص يكون فضلا عن المشترك كمر
جنا وكل مركب خارجي يكون مركبا في العقل من اجزى الفصل وان لم يكن العكس الظلي الا
قوله لا يقولون لا سفاق مجموع المرء عن الجز انه اعتبار الجز مع سببها خارج عن اسم
الكل ان النسب بين الشئين خارج عنها والجز مع الخارج يكون خارجا عن النسب
يصح الجمل فقط انه كلامه ومدلا هو المطابق لغير اعدام التي هو عليها افعالهم
وان لم يطابق لمثلا لهم لكنهم قد يتحدون في الامثلة **قوله** وذلك لان اجزا
المهية لايج اما ان تكون بعضها اعم **قوله** لا ولي ان يقال اجزا المهية اما ان تصادق
او لا والنا في المسامحة كما ذكر بعضهم ولا اول المقصود في ههنا ما يكون
عموم ولا اول الوجود والنا في المداخذ **قوله** ان قيل المراد بالمسامحة ههنا ما لا يكون
بعضها اعم من بعض بل بعضها المتساوية فلا حاجة الى عددها صامها سواء
وكان سعي ان يورد المسألة في اقسام المتباينة ومنهم من قال اجزا ان حذفت
على بعض في مداخله وعملها وبقا منها **قوله** فان كان اول العام اجنسي
واخره الفصل فان الفصل مقدم للجنس كما هو المشهور ويبيح بحقيقة وجا حركي
الصفة للجنس فانه اصل المهية والفضل تبه له تعينه **قوله** كالوجود المقول على
المقولات الاخرى **قوله** معال مثلا الجوهر الموصوف هذا مفرد مركب من عرض خاص
وعارض عام والمعرض مقدم لها **قوله** مثل النوع الاخير التخصيص بالرفع
لا خير لوضوح الامر فيه والاول كل ماهية كسبح عارضها الخاص بها المفارق لها
مثال لما هو بصد **قوله** من الشئ الما ضوئه مع احدى علمه او من الشئ الما ضوئه
احد معلولاه **قوله** قيل الولد والمولود يتضاهيان مركب الشئ مع علمه معلوم مركب

الشي مع علمه في التخصيص مستدرك واصيب بالانقص وهو كما ينبغي منه العبارة سواء اما ان اعتبر ان
المعولون يشترط له اضافة الخالصة او اعتبار الالفة من حيث عرضت له اضافة الى المعول
والا اسد ذلك اصلا **قوله** مثل الحطافه فانه مادة معروفة بالفا على ان مفهوم الحطاف
وهو يعتبر في ذات المعول كما اعتبار اضافة الالف الى الفاعل فالداخل في مفهوم اللفظ هو
لاضافة الى الفاعل ومنه لكن الفعل بالاضافة بدون تعقله وقس على ذلك كغيره من الامثلة
قوله او مع علمه المادة به كما لا افضل الذي ملوذة وتعريفه لانت **قوله** لا ولي ان مثل
بالعطوسة التي هي يعرف في الالفة من اضافة الشئ الذي هو التفسير مع قابله الذي
هو الالفة اما في التفسير ليس كالفقار بله بل بالاضافة اليه **قوله** اما ان يكون كذا
وجودية الوجودية هي التي لا يكون في مفهومها سلبك العمومية ما يكون في مفهومها **قوله**
انه لا يجوز ان يكون جميع اجزا عمدية لان السلب لا يتصور الا مع ايجاب **قوله** وكما
المركب من الالفة والصوت **قوله** ان هذا مركب من الشئ مع علمه الصوري او من الشئ
مع علمه المادي فلا يكون الشئ مطابقا الى التفسير **قوله** ان قيل هو مدفوع بالاعت
من ان المراد من مركب الشئ مع احدى علمه ان يوضع من حيث عرضت له اضافة الى احدى
علمه وليس الامر ههنا كذلك لغير اجسام عن الالفة التي فيها الصوت والالفة
التي في الالفة بل الالفة عن مجموعها معا فلتن وكذا ينبغي ان يكون المراد من مركب الشئ
مع علمه ومعا لولة ان يوضع من حيث عرضت له اضافة الى كل الالفة وليس الامر ههنا
والعلم والعفة والبلقة لذلك فلا يكون ههنا لاشبهه مطابقة **قوله** ومن الالفة
الذي هو اضافي **قوله** نعي به من سقطع احب على وجه حصول الصلوات السمرية **قوله** واعلم
ان ههنا اقسام الامور للمهية مطلقا اعم من ان يكون حقيقيا واعتبارية واما المهية
الحقيقية فلا يكون اجزا ههنا الا موجودة والاحوز منها العدم من وجه ولا المسألة
على اقبيل **قوله** اجزا المهية وهو من حيث انها مواد فظهر هذا الكلام لشران
ما ذكره جاد في اجزا مطلقا سواء كانت هي في الخارج او في الذهن ليس الامر كذلك لان
لا اجزا المتباين في الوجود الخارجي الا ان يوضع مجموعا لوضع الحسية والفضلية على كل من

من العولون يشترط له اضافة الخالصة او اعتبار الالفة من حيث عرضت له اضافة الى المعولون
والا اسد ذلك اصلا **قوله** مثل الحطافه فانه مادة معروفة بالفا على ان مفهوم الحطاف
وهو يعتبر في ذات المعول كما اعتبار اضافة الالف الى الفاعل فالداخل في مفهوم اللفظ هو
لاضافة الى الفاعل ومنه لكن الفعل بالاضافة بدون تعقله وقس على ذلك كغيره من الامثلة
قوله او مع علمه المادة به كما لا افضل الذي ملوذة وتعريفه لانت **قوله** لا ولي ان مثل
بالعطوسة التي هي يعرف في الالفة من اضافة الشئ الذي هو التفسير مع قابله الذي
هو الالفة اما في التفسير ليس كالفقار بله بل بالاضافة اليه **قوله** اما ان يكون كذا
وجودية الوجودية هي التي لا يكون في مفهومها سلبك العمومية ما يكون في مفهومها **قوله**
انه لا يجوز ان يكون جميع اجزا عمدية لان السلب لا يتصور الا مع ايجاب **قوله** وكما
المركب من الالفة والصوت **قوله** ان هذا مركب من الشئ مع علمه الصوري او من الشئ
مع علمه المادي فلا يكون الشئ مطابقا الى التفسير **قوله** ان قيل هو مدفوع بالاعت
من ان المراد من مركب الشئ مع احدى علمه ان يوضع من حيث عرضت له اضافة الى احدى
علمه وليس الامر ههنا كذلك لغير اجسام عن الالفة التي فيها الصوت والالفة
التي في الالفة بل الالفة عن مجموعها معا فلتن وكذا ينبغي ان يكون المراد من مركب الشئ
مع علمه ومعا لولة ان يوضع من حيث عرضت له اضافة الى كل الالفة وليس الامر ههنا
والعلم والعفة والبلقة لذلك فلا يكون ههنا لاشبهه مطابقة **قوله** ومن الالفة
الذي هو اضافي **قوله** نعي به من سقطع احب على وجه حصول الصلوات السمرية **قوله** واعلم
ان ههنا اقسام الامور للمهية مطلقا اعم من ان يكون حقيقيا واعتبارية واما المهية
الحقيقية فلا يكون اجزا ههنا الا موجودة والاحوز منها العدم من وجه ولا المسألة
على اقبيل **قوله** اجزا المهية وهو من حيث انها مواد فظهر هذا الكلام لشران
ما ذكره جاد في اجزا مطلقا سواء كانت هي في الخارج او في الذهن ليس الامر كذلك لان
لا اجزا المتباين في الوجود الخارجي الا ان يوضع مجموعا لوضع الحسية والفضلية على كل من

بما ذكره تفصيل ووضع الاحوال المتعين في الذهن فقط فان هذه الاجزاء لها اعتبار
 اذ قد توجد الحيوان مثلا بشرط شي يكون غير نوع من انواع وتأتي بشرط الا شي يكون
 له ما في الشرط شي فيكون محولا عليه وليس معنى احد ههنا شرط شي ان يوجد شرط شي
 كان كالفاعل والكاتب مثلا بل معناه ان يوجد بشرط ان يدخل في ما من ان يدخل
 ويحصله وبيان ان الحيوان ماهية مبهم لا يتحصل ولا يتصل بالانفصال بل يتجمل
 ويكلم ويعينه ويكون ذلك الغرض اطلاقه من حيث انه محصل وتعيين فانه الاصل
 في ذاته ما يحصله ويعينه **قول** ما هو مخوفه شرط شي ولذلك لا يتبين شرط شي هو غير النوع
 شرط الناطق غير الانسان بشرط الصاهة غير الفرس وهكذا وليس معنى احد ههنا شرط
 الا شي انه يكون محورا عن كل شي على ما ذكر في المهية المحيوية بل معناه ان يوجد من حيث ان
 امر خارج عنه وقد حصل فيها امر ثالث وهذا الاعتبار يكون كل واحد منها جزءا من
 التي من حيث هو شرطه لا يكون محولا عليه بل هو اداة الاصل ان هذا الظاهر هو هذا
 فلهذا لا يتبين الحيوان بشرط الا شي جزءا من مادة لما تتكبد منه وغير محول عليه ولا يدعى ههنا
 الاعتبار من الحيوان من حيث هو ان يعتبر في صيد هو من غير ان يتعرض لشي اخر الى
 مع شي من حيث هو اخر منه ولا من حيث ان طرح عنه فيضم اليه بل هو شرط من حيث
 ويكون صالحا للظواهر من الاعتبار ويكون محولا على انواع المذهب بحره وعلم ذلك
 حال الناطق فالاجزاء الذهبية ودونها من حيث انها محمولات ومعرضة لها احسنه
 والفصلية وقد يوجد من حيث انها اجزاء ومواد فلا يكون محولا واما الاجزاء الخارجيه
 فيها اذ هي محموله فقط ولا تعرض لها الحسية والفصلية اصلا **قول** مرصه ان
 اللفظ الدال عليها جزئها اي جزئ للفظ الدال على صدها وقدره كراهه من قبل
قول وكنت لو انضم اليه معنى غير هذا لم يرد ان هذا الاعتبار مستوفى عن النظام
 بل لا بد فيه من ان ينضم اليه ما هو خارج عنه من بلص او مبراهن وقد اعترض ذلك مع
 الجزئيه ومعنى كونه مادة وهذا هو الصالح بشرط الا شي **قول** وان اذ الحكم هو مادة
 وعرض وعن بشرط ان لا يتعرض لشي اخر اصلا فهذا مواضع الشرط شي ولم يتعرض للاضاه

الشرط شي هو الذي لا يتوقف عليه وجوده

شرط شي ان المقصود ما من جزئ الجزئيه والمحيويه وان احدهما عن الاخرى وازيد ما للنحو ان الجزئيه
 لا يمكن اصلا وان الجزئيه الذهني لا يمكن ان يكون جزئيا قطعا بل مرصه اخرى **قول** لا يقال ان
 جسم هذه شبهه كد على عمل اجزاء المهية وضربها عليها **قول** المراد به انما انما هو مقتاد
 في الوجه فان الانسان مغاير للجسم في المهية لكنها تتحدان في الوجود والذات ان اراد بذلك
 ان هو مني الجسم والانسان مغايران في الذهن لكنها تتحدان في الوجه الخارج والمهية الخارجيه
 بل هي عليه ما ذكر من عرض الوجه الواضحة ههنا بل هي عليه ما تقدم من كون صورته
 مطاقتين للشرط في الخارج وان اراد انها مغايران في المهية مطلقا وتتحدان في الالاي
 المهية باعتبار الوجود الخارجيه الحيه عليه ما ذكرتم ان الوجود الواضحة ان كان
 من الماهية كان ذلك كقيام العرض الواحد تجلي لان الهية لا تفرق بينها كخبر
 مان لك الوجود والتجمل المقدم نظر واحد من الجاهل سواء كان ذلك للعرض او لم يكن
 فام مجموع الماهية معاهما واصلا كان المجال اللام منه وجوده الكل يدور وجوده
 اجزائه لا قيام واحد شخصي تجلي وانهما لانهما في مباحثه كونهما لانهما
قول فان الوجه ليس بعض مدعوت ان هذا الحديه نفا واما قوله في عرض
 للمهية المقصود في العقل امرين فان اراد ان تلك المهية بسيطة في الخارج وان كانت
 في العقل فبيان ان الوجود الخارجيه لا يمكن ان يكونا معاهما وان كان عرض الوجود
 الخارجيه للمهية ما عدا قيامها في الخارج او في الذهن بحسب الامر وان اراد ان تلك
 المهية مرصه في الخارج قيام الوجود الخارجيه الشخصيه المقصود بها المجال
 لها وجوده الكل يدور اجزاء واقام الواحد الشخصيه من ذلك وقد اعترض على قوله بل عرض
 الوجود لا يتصور الا في العقل بان اصلا من لازم اما عدم المهية في الخارج او في الوجود
 في الخارج لان المهية ان لم تكن موجودة في الخارج فهو الامر لا وان كان موجوده في ذلك
 ان كونه موجوده في العقل معقول ويكون وجوده في الخارج وذلك الوجود ان
 او ماهية اخرى لم يكن وجوده تلك المهية التي فرضنا هو وجوده لان صفته لتقوم بنفسها
 تلك المهية وهو الامر الثاني وانما يحل هذه الشبهه ونظائره ما قد حققناه من قبل

وسرناه كذا وان كان على ذلك فنكسر القصر عن المطابق فورا عطاها **قوله** والاصل
 ان الجز من صفة هو ان يكون له وجوده **قوله** ودمي ذلك الجز المحرر في الذهب فقط
 ولا هذا لا اعتبار وجوده مع عدمه على وجود الكثرة الذهب وليس هو بهذا الاعتبار
 بل اعتبار اتحاده بحسب الخارج مع المركب وجوده او باوان الجز الخارج للصور على
 المركب فلا يمكن ان يستخرج وجوده على وجود المركب وباعتبار ان
 ذلك كما يجمع به اطلاق الوجود كانه على من اندم منه **قوله** ان الفصل انما انما
 والفصل للذات من اجزاء عقلية اذ انما الى المادة والطورة التي هي اجزاء
 كان اجزاء المادة في ان السلي في المركب صلدها بالقول والفصل كالصورة في ان السلي
 حاصل عنها بالفعل على معنى الطبيعة اجتنبت العقل من جهة الطبيعة كالجوهر
 مثلا اذ حصلت في العمل كانت امورها مترددا على اشياء مملئة موعودا واصرفها
 بحسب الخارج وكان غير ممتطقة على تمام حقيقة واصلتها فاذ انضم اليها الفصل اجتنبت
 وزال عنها الابهام والتردد وانظمت على تمام حقيقة واصلتها فاذ انضم اليها الفصل
 لصفها الجبرج الذهب ومعنى التعريف زوال الابهام والتحصن اعني الانطلاق على تمام المهمة
 فكون الفصل على الجنس من حيث هو موصوف بملك الصفات وعلمه هذا المعنى بداهية
 بعد عقل الطبيعة اجتنبت الفصلية على ما سبق وتوهم كون الفصل على وجوده اجتنبت
 والالم عقل اجتنبت الاعم فصل وكذا توهم كونه على وجوده في الخارج والالتماع في العقل
 والوجود واستغنى اجتنبت المواطاة **قوله** ولا يحتاج الى الفصل عن الفصل في العلم
 في اعضاها عن غيرها الفصل لا يكون له اجزاء مساوية لاجزاءها في وجودها
 الى الجز المساوي للفصل بل لا يكون له حقيقة او الجز المساوي فصل لا يختص اذ المهمة
 في الجنس الفصل **قوله** كان احد الشع او اصل اللبنة التسوية المشهور من العقول
 العوضية واللبنة هي الكرم والنف والنسب والتردد ناشئ الى المذهبين المشهورين
 كما سبق ذكره مع الثالث ذهب اليه بعضهم **قوله** وقع لا يكون مندرجا بحسب
 في الفصول الاخرى من المهمات لمندرجة تحت اجناس العالية فانها غير مندرجة ايضا

قوله

بحسب اجناسها من امرين او امور متا **قوله** وانما يلزم ذلك ان لو كان للعرض
 في الشع او اللبنة وهو مجموع اذ لم يجمع عليه برهان بل ولا ما له واما الذي يتوهم
 الحضا والجناس العالية للعرض الشع او اللبنة والفرق في اجزاء الحضا والجناس
 العالية في احوالها مع وجودها عرض كمن غير مندرجة في تلك الاجناس **قوله** وانما يلزم
 ذلك ان لو كان الجوهر ايقال له **قوله** ويجيب ان قوله كان كل من الامور المتمازاة اجزرا
 او عرضا ان اراد به ان عينه في جوهر او عينه في عرض والحصر في ضرورة
 ان الاشياء الممكنة ليست من في معنى قدس المنزويين وان اراد به انه لا يدرى صدق
 احوالها هو مسلم بالملزم من صدق مفهوم الجوهر على ما هو متروك ان يكون ايقال له بالحق
 ان يكون عرضا له وللا يلزم كون الجوهر جزءا النفس بل يلزم صدق على جزءه صدق
 والسبب له في صدق الانسان على اجزائه الجمرة لا نقل الكلام على يدر كون
 جنسا للماحة ولو صدق على جزءه كان ايضا حاضرا له لا عرضا لا ما نقله ليس معنى كجز
 الجوهر جنسا للماحة ولو صدق على جزءه كان ايضا ان جنس يجمع ما صدق عليه فان
 ذلك يجمع في اي جنس كان ضرورة ان اجناس المهمات النوعية صادرة على احوالها
 صدق العرضي العام **قوله** قيل على يدر بترك المهمة من امور مساوية لانها
 شي منها فضلا لها فاندم كان طالما امتناع تركيبها من امرين مساوية وانما
 لحوار بتركها معها وسان الامتاع كون شي منها فضلا لها بالمعنى المعبر في الفصول المتوهم
 وعلى هذا ايضا يتم المطر وهو ان ما لا يستلزم الا فصل له وتفصيله اذ ان الفصل
 المشويعه اعرضها امور ثلاثة الاول في الامرين المتساويين لما تركت منها اما الغير فلان
 تلك المهمة لا يشاركها في احوالها ولا تصور فيها من غير المشاركات في الفليات نعم لها
 مشاركات في امور عرضية كالوجود وغيره لكنها مداهها عنها كما ان اجزائها
 ايضا عمان مداه عات ركة في عرضية وليس يكون اجزائها الا في ذلك مشاركات
 في العرضيات ما في من عكسه وايضا غير الجز لملك المهمة مستلزم الدور كما ذكرنا انما
 والتحصن والانهما نورا على امرهم بردد من مهمات لا يطبق على ماهية منها

كله

وذلك مقتضى ما ذكره من امور متساوية واما مقتضى هذه المعاني الثلاثة فانه في تلك الامور المتساوية
 لم يكن فيها فصلا بالمعنى المحتمر في الموضوع المتعدد بل كان اطلاق الفصل على تلك الامور المتساوية
 للفظ ويحل ما او عينا ان بالاضطرار الفصل كذلك لا يعني آخر موضوع له لفظ الفصل
 مائة اخرى ويقتر بالظن المحتمر في الموضوع المتعددة هو التفرقة ذلك دون التفرقة المحتمر
 فانها خارجة عن مفهوم كونها فصلا معارفا ان لم يكن تلك الموضوعات متساوية في الامور المتساوية
 لم ذلك العصر الذي حصل في كل واحد من تلك الامور المتساوية وما يفرق له عن غيرها
 سواء قلنا ان تلك المهمية نفسها مماثلة ايضا عما عدلها ولا يلزم منه تحصيل الحاصل ان
 امتيازها بنفسها عند مساواتها عند الجزئيات كما ان امتيازها باصل الجزئيات عن اعتبارها
 بالجزء الاخر ادولها انما لا يشار إليها اصلا بل اعتبارها باجزاءها واذ كان كل واحد من
 من الامور المتساوية عمدا انما المهمية كان فصلا بل ذلك المعنى حقيقة **قوله** وكان عدل
 لغيرها **اي** قيل ما ذكره من عدم كونها فصلا بل ذلك المعنى حقيقة **قوله** وكان عدل
 وهو ان كون الجزئيات للمعنى الذي عبرت عنه في كونه فصلا بل لا بدع ذلك لان الامور المتساوية
 المتساوية ما ذكره من كونها حقيقة على معنى جزئياتها لانها في كون المهمية على الجزئيات كما في
 ايضا لان ان ربح بصدده المنع وما استند اليه **قوله** وايضا هذا الكلام قائم عينه
 في الموضوع المتعددة **قوله** ويقال اشرفه سابق الى الفرقان المهمة المنع وضد حتمتها
 فاذا اعتقلت امتازت عند العقل بخلاف المهميات التي لها فصول متنوعة لان هذا
 الفرق لا يمنع لان العقل لا يصح ما من موقف على العقل المهمة بحيث يشار بها على
 فيلزم هناك الدور وما يحاط به هنا محتمر هناك **قوله** سواء كان الامر اول
 المتساوية **اي** ما عدا من جزئيات ربحه لو لم يكن **قوله** هذا الرد يد شار على جزئيات
 لاجزأ المجموع من اجزأ الجزئيات وادعوتها فيه **قوله** ومع يلزم ان كل الفرق
 غير صبيح وهو **قوله** رد عليه بانه لا يجوز ان يكون بعض اجزاء العرض متساوية
 فلا يكون مركبا من عرضين ولم ان يقول في يلزم ان يكون العرض الواحد عرضا
 موجودا وهذا ايضا يحتمر بل ابرداستحالة **قوله** لاننا نقول كل واحد من الموضوعين

انما ان يكون عنيا عن آخر فلا يلزم منها حقيقة واحدة واما ان يكون محتاجا اليه **قوله**
 هذا الذي هو الملقب بالعدل والعدل فانها اعراض متراكمة كل منها من اعراض متحدة
 والحوادث ان المراد ان لا يلزم منها حقيقة واحدة وصد صدقية وكل واحد ما ذكره
 واحد وصحة اعتباره فلا يكون المدلول متعلقا عن الدليل في هذه الصور والافعال
قوله يلزم الدور **اي** انما يلزم الدور اذا احدثت للاصباح واما اذا احدثت للدور
قوله والثاني يستلزم ان لا يلزم منها شي **قوله** قيل لا يلزم من عدم الحلول عدم اصباح
 لحوادث ان يكون احد ما شرط لوجوده لآخر او لخلوله في المحال او لشيء موضوع له ليد
 لشيء ذلك من دليل واذ لم يستلزم عدم الحلول عدم اصباح لم يصح عدم طول الصل
 في الآخر ان العلم منها حقيقة واحدة لان السام لا بد فيه من اصباح بعض اجزأ الى بعض
 دون احواله لانه ليس بواجب **قوله** كما ذكره الشيخ في ما صرح في اصول الفروع الذي
 من ان احد الجزئيات اذا لم يحل في الآخر امتنع ان يحصل منها حقيقة واحدة متصلة **قوله**
 وهذا ضروري الا ان مثلا المعدن صدى في امثال هذه المعقومات منع الضرر
 تعليكا بالمال **قوله** فلا يكون مجموع عرضا واصلا حقيقيا بل اعتبارا ونظير الماهية
 من صومر كالجسم وعرض حاله كالمساح فان وعدها اعتبارا ونظير على ما صرحوا به
قوله وذلك لان الاحوال متقوم **قوله** قبل المحال الموضوع فاذا حصل الجزئيات في
 موضوعه لم يحل فيه والالزم انتقال العرض **قوله** ويقال انما يلزم ما ذكره من انتقال
 ان الواجب المحال في الحال من حيث انه حال في الموضوع ليكون حلولا في الموضوع
 مسددا على المحل طول فيه **قوله** اي في المحال او الموضوع اصباح المحال ولو كانت الحال الجزئية
 المذكورة فلا يلزم ما ذكر لحوادث ان يكون المحال في الموضوع باعتبار كونه محالا
 في المحل الذي حل في الموضوع ولما يكون هناك حلولا لان بل طول واحد من المحل
 اول او بالذات والى الموضوع بايبا وبالعرض **قوله** فانه اذا كان احد المتساوية
 بالذات **قوله** هذا **اي** تكرار لما تقدم لمراد ايضا وفيه ان الاحوال اذا اصباح اليه المحل
 كان ذاتها على مقدمها على المحل بقدر ما ذلتها والالزم من ذلك ان يكون طول

الحال في الموضوع متقدما على ذلك المحل بلزوم منه ان يكون طول الموضوع مقدم
 على المحل بلزوم طوله فيه بلل بلزوم الاستقلال كما استرا اليه **قوله** والبلزوم يقوم القوم
 بالعرض وهو **قوله** قيل اي دليل يام على استحقاقه قلت بلزوم من يقوم الجوهر بالعرض
 كون الجوهر عرضا وذلك لان الجوهر يحقق في جزء المصدق في الموضوع وهو
 ايضا صدق في الموضوع ويكون عرضا وهو **قوله** قلت ان بلزوم ذلك ان يعلم كل العرض الذي
 هو جزؤه كما لو هو الجزء الآخر منه فان اصله جزئيا اذا قام بالآخر كان المجموع
 بنسبه لا الموضوع كالاشخاص الجوهرية التي يركب مزج ذات جوهرية وبمقتضى عرضية
 نعم لا يجوز بتقدم الجوهرية بعرضية على ان يكون جزاء مجموعا عليه مراطاة والعرضية قائم بذلك
 الجوهرية كما مر **قوله** والناو بعض ان لا يحصل منها صفة واحدة **قوله** وذلك المنع
 فان عدم المحل الاستلزام لا سعة من كل وجه وانه منقوض بركب لان من العنق واليد
 مع ان اصدما عرضا في آخر وقد عرفت جوابه **قوله** ولا ولا يصح ان يكون المركبة
 جوهرية فكون الجوهرية **قوله** وذلك لان العدد وان كل واحد من اجزائه جوهرية وان بعضها
 طال في بعض الجوهرية الحال هو الصلوات والجوهرية المحل هو الهوى فكون المركبة منها
 جوهرية الجوهرية في بدعي العضار المركبة جوهرية من حال ومحل في الجسم ولا سلم كثر
 الجوهرية لغير الجسم ما لم يكن كلاًه ان المركبة ما كان جوهرية كان الجوهرية في
 لانه صفة لما تحت من الجوهرية **قوله** في كان كلفيه ان يتوارا اذ اكانت تلك
 المهمة جوهرية كان الجوهرية لها فلا يكون مركبة من ثامور الملتاوم ولا طبع الوفا في
 المذوات الا ان يقصد بالعدم في كونها جوهرية بجميع اجزاء التضمين اذ ان تضاعف وان
 ح يتجه عليه ما قيل من انه الهام اذ اكان الجوهرية في جميع ما تحت وهو **قوله** يكون
 عينيا في العقل عن الآخر **قوله** منع ذلك لما استقر لا اصباح على النحو المذكور لا سلم
 لحوار لا اصباح على نحو آخر بل بدعيه من ليزوا ايضا هكذا في فباق المقدمات من اول
 الدليل الى هنا مستدرن فيقال لا تركها هي بتقدير من اجزاء مجموعتها وية لا كما
 منها مسبق عن الآخر في حصوله طالما سلم منها ماهية واحدة في العقل **قوله** لا يتوارا امور

منه ان كانا على غير ما عليه **قوله** واما ان كانا على غير ما عليه وان الدهن لخص
 من وجه فان كانت في الدهن من كونها ما في صفة مطا فالتواقع معوا للذات اعماسا حقيقيا
 وقد لا يكون كذلك معوا للذات ما اعترافا فرضيا والمعدى ههنا ان لا يجراد الملتاوم لا سلم
 منها في غير ما ماهية واحدة وصفة حقيقيه سواء كانت تلك المهمة مجتمعة في الخارج
 او في الدهن وما ذكر من الدليل يتناو لها واما المهمة المركبة لا اعتبارها الفرضية والكون
 وصدورها ايضا اعسارية فلما اعدادها واما لا فائدة في اعتبارها **قوله** وان يحصلها بكون
 باعدادها لا يدخل في التخصيص اعرض عليه نانه لم لا يجوز ان يكون مفصلا تاما في كل
 منها قوة التخصيص التام متفقا في عينه على صفة انها لينة كان كائنا في حصول نوعا **قوله**
والجواب ان الملتاوم هو مادة كانه لا يكون لجنس واحد في ماهية نوعية واحدة فضلا انما
 يحصلها وبجملته ذلك النوع وما اسدرك وان هذا المقصود لانه اذ حصلها اصدما
 وجوبه ذلك النوع وقد حصل لها تلك المهمة النوعية وطا لاخر فصولا رجا عنها
 لا فصلها مقاما لها وما ذكرك المصم هو جوهرية ان يكون لجنس واحد فضلا انما يحصلها اصدما
 نوعا وحصوله لاخر اذ اعترافا وذلك مما الاراع فيه والاشبه في وقوعه **قوله** ويشمل
 قد يكون له مدلوله **قوله** وقد عرفت ان لا جزاء المجمول لانها كثرها من اجزاء مجموعها ولا في
 عرضيات خاضعية او فلفنية والمعنوية لا حواها المجمول من لا جزاء المجمول فالفضل الكو
 له مدلوله من اصدما لفته استهرك في كلامهم **قوله** واما الدليل على المبدأ الحقيقي
 هذا على يد عرضا من مبداء او اقلنا انه لا يجوز نقاله هكذا وربما لا يكون ماهية
 الفصل الحقيقي معلومها الا اعسار عوارضها هذا على ما قرب عوارضها ونوعها
 ومطلوبه الفصل لساها كانا ناطق فاه وضع وكان الفصل الحقيقي للذات لا اقول
 من اذ عوارضها كالشمعي والضاطر **قوله** اذا استبه الحال في عدم اصدما لعضية على لاخر
 لوضعها معا مكانها كالشمس والمشمس بالارادة وقد قيل ان لا اصدما من مدلوله على كثرها
 لان اصدما من اجزاء الحركة الارادة موقفة عليه فقط دون العكس ولذلك في تقسيم
 وان كان مطلقا لا يظن بعوارضها عن الحركة الارادة كما لا يصدق ولا استغناء
 معدودها انك لا تراك عن الحركة الارادة هناك لم يذهب اصدما لعضية انك لا

منه ان كانا على غير ما عليه **قوله** واما ان كانا على غير ما عليه وان الدهن لخص
 من وجه فان كانت في الدهن من كونها ما في صفة مطا فالتواقع معوا للذات اعماسا حقيقيا
 وقد لا يكون كذلك معوا للذات ما اعترافا فرضيا والمعدى ههنا ان لا يجراد الملتاوم لا سلم
 منها في غير ما ماهية واحدة وصفة حقيقيه سواء كانت تلك المهمة مجتمعة في الخارج
 او في الدهن وما ذكر من الدليل يتناو لها واما المهمة المركبة لا اعتبارها الفرضية والكون
 وصدورها ايضا اعسارية فلما اعدادها واما لا فائدة في اعتبارها **قوله** وان يحصلها بكون
 باعدادها لا يدخل في التخصيص اعرض عليه نانه لم لا يجوز ان يكون مفصلا تاما في كل
 منها قوة التخصيص التام متفقا في عينه على صفة انها لينة كان كائنا في حصول نوعا **قوله**
والجواب ان الملتاوم هو مادة كانه لا يكون لجنس واحد في ماهية نوعية واحدة فضلا انما
 يحصلها وبجملته ذلك النوع وما اسدرك وان هذا المقصود لانه اذ حصلها اصدما
 وجوبه ذلك النوع وقد حصل لها تلك المهمة النوعية وطا لاخر فصولا رجا عنها
 لا فصلها مقاما لها وما ذكرك المصم هو جوهرية ان يكون لجنس واحد فضلا انما يحصلها اصدما
 نوعا وحصوله لاخر اذ اعترافا وذلك مما الاراع فيه والاشبه في وقوعه **قوله** ويشمل
 قد يكون له مدلوله **قوله** وقد عرفت ان لا جزاء المجمول لانها كثرها من اجزاء مجموعها ولا في
 عرضيات خاضعية او فلفنية والمعنوية لا حواها المجمول من لا جزاء المجمول فالفضل الكو
 له مدلوله من اصدما لفته استهرك في كلامهم **قوله** واما الدليل على المبدأ الحقيقي
 هذا على يد عرضا من مبداء او اقلنا انه لا يجوز نقاله هكذا وربما لا يكون ماهية
 الفصل الحقيقي معلومها الا اعسار عوارضها هذا على ما قرب عوارضها ونوعها
 ومطلوبه الفصل لساها كانا ناطق فاه وضع وكان الفصل الحقيقي للذات لا اقول
 من اذ عوارضها كالشمعي والضاطر **قوله** اذا استبه الحال في عدم اصدما لعضية على لاخر
 لوضعها معا مكانها كالشمس والمشمس بالارادة وقد قيل ان لا اصدما من مدلوله على كثرها
 لان اصدما من اجزاء الحركة الارادة موقفة عليه فقط دون العكس ولذلك في تقسيم
 وان كان مطلقا لا يظن بعوارضها عن الحركة الارادة كما لا يصدق ولا استغناء
 معدودها انك لا تراك عن الحركة الارادة هناك لم يذهب اصدما لعضية انك لا

دليل

الركبة لا تادع عن الادراك في شئ من الحيوانات وقيل ليس كل ادراك مقدما على الحركة بل البعض
 فكذا بعض الحركة مقدمة على الادراك ذر ما يتحرك لانسانه الى شئ لم يدركه ان الحركة الارادية
 موقوفة على كمالها مطلقا لا على الاحساس فلم يظهر لاحد من عدمه على الاثر **قوله** ولا يمكن
 وجود صين في غيره واصلا ماهية واحدة بمعنى كونها في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما
 جنبا للآخر فاما ان يكون بينهما عموم من وجه وذلك في عموم نطاق ويكون اعم عرضيا
 للذئع الذي يكون لاحض صين المية بالقياس اليه او مساواة ويكون احدهما عرضيا
 لما لاخر في ذلك من انواع التي يازاد المية والعكس اذ لو كانا في اشد جميع انواع كما
 مجموعها صين واصلا للمية **قوله** لا يتصل بالفصل وحده والالكان النوع محققا
 بدون اجنبى لاخر. وذلك لان اجنبى اذ يتصل صار هو من صين انه متصل باصله
 اضافيا وقطعا وليس لما يوصى به عن المتصل الذي هو ذلك الجنس والمحل الذي لا
 الفصل مرضا ماضيا وماهية ذلك النوع ويكون اجنبى اخر اجزا عن اياها فلا يكون صين لها
 والسبب في ذلك وقيل بل من ان يتصل كل من اجنبى والفصل والجنس الاخر اذ لا الهناك
 سائر كما في تحصيله وما كان كل واحد منها مبهما لم يكن له مدخل في تحصيل الاخر الا ان
 يحصل في نفسه فلو ان يكون متصل كل منهما على ما قصه ليجعل الاخر فانهم الدور واوراها
 كلامه سدفع عنه ما قبل من اياه اذ لا يتصل ارباع الالهام احاصل للجنس والميم انه احصل
 بالفصل وحده **قوله** والالكان النوع محققا بدون اجنبى لاخر فلو لم يتصل لغيره ارباع
 الالهام بالفصل مع بوقن النوع على اجزائه الباقية وان اراد بالمتصل التوهم وبعين
 الحقيقة فلامت يوصف كل منهما على الاثر بل المية المركبة من الاثر (المدتة موقوفة عليها)
 ملاذ ورقة لوجه ما ذكر لم يمتهم ماهية من ثلثة اجزا اصلا اذ باصدف مع الاخر لا يحصل
 الحقيقة بدون الثاني والوكس لا يتصل الحقيقة ايضا الثالث مع السابق بدون الاثر
 صدق كل من الاثر الثالث على صاحبه بل بقول الفصل لا يتصل بدون اجنبى الا يتصل
 النوع بدون اجنبى فان لم يكن على الاثر ويتصله وسدفع عنه ايضا ان لا تازم
 ما ذكر ان يوقف كل من الجنس في تحصيله على الفصل وذات اجنبى لا على الفصل ملاذ
 نعم يتجه ان ذلك المقدور بانتم اذ كان الجنس متوايين في الالهام اما اذا كان احدهما

اسد الالهام كان يكون اعم مطلقا وقد عرفت حوران ما نه حوران يكون ان الاثر مع الفصل محصلا
 ملاذ وملاذ ان ينسقر على ان المية الواحدة لو كان لها صان في حوسه واحدة فكان الاثر
قوله محصله محصل كل صاعها على صفة سواء كان الفصل المحصل واحدا او معددا فلا
 تلك المية نوعا واحدا وماهية واحدة هفت اذ حوز ان يكون لها هية اطره صين او
 اجناس مرتبة بعضها فوق بعض مرتبة لاصحاب المية واحدة فان يكون اجناسها صين
 لبعضها يكون جميعها صين لتلك المية على مراتب مختلفة في الفزق البعد صاير الاجور
 في فان اجور سلا ماهية من غيرها غايه الالهام متروكة بكون الحوادث والماديات فاذا
 حصلت سلا على الاجزاء فانها شئ من ذلك الالهام ومحصلة الماديات لكنها
 ذلك التخصيص والحصل بههجه المجرادات والناميات فاذا افرق بها فصل
 التامى زال عنها شئ آخر من الالهام ونصب مزدود من الناميات والحيوانات واذا
 افرق بها فصل الحيوان زال عنها شئ آخر من الالهام لكنها مع ذلك صانها محتمل
 لانواع الحيوانات فاذا انضم اليها الناطق زال عنها الالهام الكلية وصارت ماهية
 لا اخصا فيها كالمية التي هو عدل محصل العوارض المصغرية او الشخصية ومن
 المية اعن ماهية لانسان قد يرتب لها اجناس من الحيوان والجم النامي والجم الاجور
 على مراتب من الفزق البعد وبعضها ارباض من اجنبى اقرب وانما يعيد كما هو
قوله واد اعدلان الفصل لاه افضل يلزم منه انه لا يرتك على الاثر
 اجنبى والفصل جعل قوله للا يرتك على الاثر مطلقا ما سبق من قوله وما لا يرتك
 له فلا افضل له ومنه عا عدو من وجه الفزق بانما استنع تركب لمية من اجزا كلها
 فصور وطا مواضع مركبها من اجزا كلها احساس لزم ان يكون مركبها من اجزا بعضها
 فصل وبعضها صين ونظرا ان لا يرتك على الاثر اجنبى والفصل على معنى ان يرتك
 العقل بجبل ان يكون بعض اجزاء صين والبعض الاخر فصلا وذلك لغيره وان اجنبى
 لاخر ا العمله فيها على معنى ان كل جزء عقلي فهو اجنبى عن فصله وانما يرتك في ذلك
 ان يعرفه على ماهية وهو ان يقال ان الفصل انما لا يكون الاواصدا
 وانما لا يكون صين في مرتبة واحدة لزم ان لا يكون لها هية واحدة في مرتبة اختلف

فصلان بامان ولا جتان بل افعال واحد وجنسه واحد فلا تركة على الانها واحد اي غير معدوم في مرتبة
واحدة تقسم لاطراف لثلاثة **قوله** وكما نطق الاما الكلام في الاخر لا يجوز ولا شك ان من الشئ لا يكون غير
مطلقا ولا معدوم واللان يكون وجود الشئ بدون جزئه وان الجزء المحمول لا يكون بانيا **قوله** والجزءان
يكونان في مرتبة واحدة لما عرفت بل يجب ان يكون احد ما مضى للآخر فيكون اعم منه مطلقا فلا يستوي كغير
بعضها في المشترك اعم منها بواسطة اشراك منها بل لا بد في ذلك من وجوده بدونها ولا يكون هذا كما
لان طراف الحد من بعضه مستهناك تام مشترك بالثالث فالكان اعم منه ايضا لم يكن ذلك وجود
في تمام المشترك لا وبل ان كل صيغة طاهية واحدة محتملة احد ما مضى للآخر طاهر ولا يتم
اشراك شئ منها موصفا للثمة اعم من كل من هذا بل لا بد في ذلك من وجوده في موضع آخر وكذا
مفهوم تركيب الماهية من مورفغ متناهية ذلك استدام امتناع بعقلها بالثمة فسدع السواد مع
الديبر في الماهيات المعقولة بالثمة والاشياء كمن بعقلها بالثمة بل لا بد من تباينها والاشياء التامة قوله
عليه سوال مشهور وهو ان الفصول على كذا لاضا من معلولات فاذا فرضنا غير ما هي
كان كل واحد من ملك الفصول غير المتناهية علم لو احد من لاضا من التي الاسامي والمرتبين
الفصول اشياء اولية لاضا من نفسها وموطة ولا يبين اطاق الفصول ولا لاضا من لان
الربط بالثمة صيغ يكون كل واحد من مورفغ متناهية معلولات او عليه وحدها
وليس امره هنا كذلك لان الشئ من الفصول معلولات ليس من احد الاضاس عد والرهان اما ان
على اسما السلسلة متالف من معلولات وعلم كذلك **قوله** يكون ان يراه هنا بالثمة
مرتبة لاضا من بعضها مع بعض اخر غير التباين ناه على ان الجنس الجيد كونه جزءا للثمة
والجزء علم صير من لاضا من سلسلة من المعلومات والمعلولات دون الفصول لانه ليس الفصل
العالي جزء للفصل الافر لانه ليس كذلك بل ان الفصل التام في كل مرتبة من مراتب الاضاس
ان يكون واحدا وصيغ كاش لاضا من مساهبة كانت الفصول لاضا متناهية ومجمعة
انما ان لو كانت افعال المحمول اشياء من كمال وجوده الواحد والافعال لادم اصاع بعقل
الماهية بالثمة وقد علم ذلك كما ان التوضيح الاول ايضا من على الفاعل كماله والاعمال
محسوبة ويكون اللان اصاع العقل بالثمة **قوله** وان مفهوم الكل معرض ان كماله
مكون من افراد مفهوم الكل وحده من خصه عارضا ولا استقاما لانه على ما يبر

لادم

فصلان بامان ولا جتان بل افعال واحد وجنسه واحد فلا تركة على الانها واحد اي غير معدوم في مرتبة
واحدة تقسم لاطراف لثلاثة **قوله** وكما نطق الاما الكلام في الاخر لا يجوز ولا شك ان من الشئ لا يكون غير
مطلقا ولا معدوم واللان يكون وجود الشئ بدون جزئه وان الجزء المحمول لا يكون بانيا **قوله** والجزءان
يكونان في مرتبة واحدة لما عرفت بل يجب ان يكون احد ما مضى للآخر فيكون اعم منه مطلقا فلا يستوي كغير
بعضها في المشترك اعم منها بواسطة اشراك منها بل لا بد في ذلك من وجوده بدونها ولا يكون هذا كما
لان طراف الحد من بعضه مستهناك تام مشترك بالثالث فالكان اعم منه ايضا لم يكن ذلك وجود
في تمام المشترك لا وبل ان كل صيغة طاهية واحدة محتملة احد ما مضى للآخر طاهر ولا يتم
اشراك شئ منها موصفا للثمة اعم من كل من هذا بل لا بد في ذلك من وجوده في موضع آخر وكذا
مفهوم تركيب الماهية من مورفغ متناهية ذلك استدام امتناع بعقلها بالثمة فسدع السواد مع
الديبر في الماهيات المعقولة بالثمة والاشياء كمن بعقلها بالثمة بل لا بد من تباينها والاشياء التامة قوله
عليه سوال مشهور وهو ان الفصول على كذا لاضا من معلولات فاذا فرضنا غير ما هي
كان كل واحد من ملك الفصول غير المتناهية علم لو احد من لاضا من التي الاسامي والمرتبين
الفصول اشياء اولية لاضا من نفسها وموطة ولا يبين اطاق الفصول ولا لاضا من لان
الربط بالثمة صيغ يكون كل واحد من مورفغ متناهية معلولات او عليه وحدها
وليس امره هنا كذلك لان الشئ من الفصول معلولات ليس من احد الاضاس عد والرهان اما ان
على اسما السلسلة متالف من معلولات وعلم كذلك **قوله** يكون ان يراه هنا بالثمة
مرتبة لاضا من بعضها مع بعض اخر غير التباين ناه على ان الجنس الجيد كونه جزءا للثمة
والجزء علم صير من لاضا من سلسلة من المعلومات والمعلولات دون الفصول لانه ليس الفصل
العالي جزء للفصل الافر لانه ليس كذلك بل ان الفصل التام في كل مرتبة من مراتب الاضاس
ان يكون واحدا وصيغ كاش لاضا من مساهبة كانت الفصول لاضا متناهية ومجمعة
انما ان لو كانت افعال المحمول اشياء من كمال وجوده الواحد والافعال لادم اصاع بعقل
الماهية بالثمة وقد علم ذلك كما ان التوضيح الاول ايضا من على الفاعل كماله والاعمال
محسوبة ويكون اللان اصاع العقل بالثمة **قوله** وان مفهوم الكل معرض ان كماله
مكون من افراد مفهوم الكل وحده من خصه عارضا ولا استقاما لانه على ما يبر

ومكان منهم المنزه عن هذا وما تقدم عنوان المقدم باعتبار مطلق
ما مضى منها وهذا باعتبار المصطلح معروض فيها **قوله** فمفصلة ان مفهوم الكل من موضوعه
والفصل بل موضوعه هو ما تكتسبها من معروضها بالكلية لا يمكن لها من كونها موضوعا
مفهوم الكل مطلقا وتسمى كل ما طبيعيا وعارضا هو مفهوم الكل العارض في ذلك المطلق المنسبة
المفهوم من الكليات تسمى كل ما طبيعيا ومركب من المعروض والارض وتسمى كل ما عقليا لمفهوم
الكل من صيغ هو في هذا الاعتبار من اطيبي من الطبايع كالحيوان مثلا ومنسفة الكليات
منسبة الى موضوعه اجتنابا للفصل وسائر مفردات الكليات من اعل لاول واما على الثاني فمفرد
ان مفهوم الكل عارض لطبايع غير محصورة فهذا العارض تسمى كل ما طبيعيا وكل واحد من
بعضها طبيعيا والمجموع المركب منها يسمى كل ما عقليا واما كان لاول والارض وعرفوه مفهوم
الكل من صيغ هو كل واحد من علمها وهو المناسب لوقوعها وفي الثاني لم اعتبر ذلك كما
واضا المعنى الاول منه وعرفه دون الثاني مع عدم ذكره عن كسب وقوله باسم اللان
مساها في العبارة لان اطلاق الكل على الكل الطبيعي والمنطقي والعقل الامور الاستدراك
اللعطف والمعنوي وليس المعنى الثاني ولا في الاول ايضا معنى مشترك هو معلول العطف
يجعل مورد للقيمة الى العارض وحده والى المعروض وحده والى المركب منها بل المقصود منها
مع ان العارض يسمى باسم معدة بقيد المعروض يسمى بذلك الاسم معدة بقيد آخر والمركب منها
يسمى بمعداة بعد الثالث والاسم في شئ من المعنيين **قوله** والفصل قد يكون خاليا وهو
اعم الفصول المرتبة ليس لعدم والترتيب في الفصول على ما ترتب لاضا من بعضها
فان العالي من لاضا من جز من الافر منها وليس العالي من الفصول من ذلك بل من انما
به لاشد المذكرة بل ان ارتقت لاضا من في العدم والخصوص وكان بعضها جزا لبعض
مردد هناك فصول العدم والخصوص فقط فان ما قسم الجنس الى قسمها اوليا كان اعم
ما اشترطها قسم الافر لذلك كان لاضا من اعم ما قسم الافر لذلك كان لاضا من اعم
وليس في قوله ومعها عوارضها من افر من سطحات ما تاتي ذلك ولا وجه ما قيل من ان
المعبر في العلو والتفعل والتقسيم وان يكون لاضا من اعم ما قسم الافر لذلك كان لاضا من اعم
العدم لما تحققت اجزا من عالمه لان الماهيات العامة كالوجود مثلا اعم منها وليس

فصلان بامان ولا جتان بل افعال واحد وجنسه واحد فلا تركة على الانها واحد اي غير معدوم في مرتبة
واحدة تقسم لاطراف لثلاثة **قوله** وكما نطق الاما الكلام في الاخر لا يجوز ولا شك ان من الشئ لا يكون غير
مطلقا ولا معدوم واللان يكون وجود الشئ بدون جزئه وان الجزء المحمول لا يكون بانيا **قوله** والجزءان
يكونان في مرتبة واحدة لما عرفت بل يجب ان يكون احد ما مضى للآخر فيكون اعم منه مطلقا فلا يستوي كغير
بعضها في المشترك اعم منها بواسطة اشراك منها بل لا بد في ذلك من وجوده بدونها ولا يكون هذا كما
لان طراف الحد من بعضه مستهناك تام مشترك بالثالث فالكان اعم منه ايضا لم يكن ذلك وجود
في تمام المشترك لا وبل ان كل صيغة طاهية واحدة محتملة احد ما مضى للآخر طاهر ولا يتم
اشراك شئ منها موصفا للثمة اعم من كل من هذا بل لا بد في ذلك من وجوده في موضع آخر وكذا
مفهوم تركيب الماهية من مورفغ متناهية ذلك استدام امتناع بعقلها بالثمة فسدع السواد مع
الديبر في الماهيات المعقولة بالثمة والاشياء كمن بعقلها بالثمة بل لا بد من تباينها والاشياء التامة قوله
عليه سوال مشهور وهو ان الفصول على كذا لاضا من معلولات فاذا فرضنا غير ما هي
كان كل واحد من ملك الفصول غير المتناهية علم لو احد من لاضا من التي الاسامي والمرتبين
الفصول اشياء اولية لاضا من نفسها وموطة ولا يبين اطاق الفصول ولا لاضا من لان
الربط بالثمة صيغ يكون كل واحد من مورفغ متناهية معلولات او عليه وحدها
وليس امره هنا كذلك لان الشئ من الفصول معلولات ليس من احد الاضاس عد والرهان اما ان
على اسما السلسلة متالف من معلولات وعلم كذلك **قوله** يكون ان يراه هنا بالثمة
مرتبة لاضا من بعضها مع بعض اخر غير التباين ناه على ان الجنس الجيد كونه جزءا للثمة
والجزء علم صير من لاضا من سلسلة من المعلومات والمعلولات دون الفصول لانه ليس الفصل
العالي جزء للفصل الافر لانه ليس كذلك بل ان الفصل التام في كل مرتبة من مراتب الاضاس
ان يكون واحدا وصيغ كاش لاضا من مساهبة كانت الفصول لاضا متناهية ومجمعة
انما ان لو كانت افعال المحمول اشياء من كمال وجوده الواحد والافعال لادم اصاع بعقل
الماهية بالثمة وقد علم ذلك كما ان التوضيح الاول ايضا من على الفاعل كماله والاعمال
محسوبة ويكون اللان اصاع العقل بالثمة **قوله** وان مفهوم الكل معرض ان كماله
مكون من افراد مفهوم الكل وحده من خصه عارضا ولا استقاما لانه على ما يبر

عن الفصول
الاضا من بعضها

اعلى من الفضل المذكور جزئيا لاسفل كما لا يخفى فالاقرب الى الصواب ان يقال يجوز ترك فصل النوع
 الاخير من جنس وفصل وبرك هذا الفصل من جنس وفصل آخر وهكذا الى ان ينتهي الفصل
 الفصل له فكون هذا الفصل الذي يقرب اليه سلسلة الفضل والعالى وفصل النوع الاخير
 هو السالف وما بعده هو المتوسط واما الفصل المنزه فهو فصل بسيط ليس جزئيا من الفصل
 وقد عرفت ان دفعه ومع ذلك لا يورد كما هو صوابه من ان فصل الفضل لا معنى له فيصيق
 في موضعه ونسبته اليه **قوله** وهو سهل لان اولاد الفصل بينهم من افراد الجنس فان
 الجنس اذا كان مفزعا كان فضله المقسم له ايضا مفزعا على فليس ما عرفت ولم يحق اطلاق
 في الوجوه وقد مثلوا لها بالعقل وفصله المقسم له على ان يكون العقول العشر مجتمعة بالية
 وتكون المجموع عرضا لها **قوله** وذلك كالحساس الذي هو فصل بالنسبة الى الجوارح من النسبة
 الى السمع والبرقوسل وهو ان الحساس ايضا نوع بالنسبة الى هذا الحساس وذلك الحساس انما
 حصصه المجرى في افراده وعرض عام بالنسبة الى الناطق واصله بالنسبة الى الجسم
 الكليات الخمس في افرادها الحواس الخمس متوحد **قوله** بالجنس هو على الفضل على
 ان لا يتم له عقلان جنس الية اذ اقل في فصلها كما ان عرضيا عاما لانه كما ان فضلها بالتميز
 جنسها خاصة له وليس في غيرها محجولا على صفة اما ان جعلها عرضيا **قوله** فانه اشار الى
 في الية وجب ان يفصل عنها بفضل ترتيبا اسرار الفصل من الجنس والنوع ما ذكر
 مفصلا واما امتياز عن سابغ الاشياء كما بالية ان لم يتركها في جنس فصل آخر اشار الى
 في جنس وقد يقال جنس الفصل ما لا يعقل لانه لو كان له جنس لكان شريكا بين الية نوع
 حقيقة الاشياء وصنيتها فان كان ما المشترك بين الية وذلك النوع كان ضالفة الية
 وان كان بعضا من ايام المشترك كان فضلا لجنسها كما يترد ولاشئ من الجنس واخره واذ لا في
 الفصل واللام لكن المجموع فضلا في الحقيقة بل الجنس الآخر وايضا كان الجنس غير من احوال
 في الفصل لزم اعتبار حرك واحد في الية من غير انه بحد وطفه وذلك نظر صحيح ما فرغ
 من ان الجنس لا يكون جنس بالنسبة الى الفصل بل بالية **قوله** كان الجنس عموما مطلقا
 الية فلما الحكم عام سناو لاصحاس كلها فتبته كانت ابعيد اذ لا بد من كونها مشتركة
 بين اضعيف من الية بالجنس في عينه واما الحكم بكونه الفصل وما لهما من فصل الجنس

بالفضل القريب فان الفصل القريب بالقبيل الى ما هو فصل قريبا له لا بد ان يكون مساويا له
 لا بد ان يكون من جنس ما عداه ولما يكون اعم منه مطلقا ولا من وجه واللام على طمع
 ولا اخص مطلقا ولا من وجه واللام يكون في انبأ واما الفصل المتعدد فانها يكون اعم مطلقا
 مما هي تصور بعين له ولا يجوز في ذلك انها هي من عن بعض ما عداه وعومها لانها في ذلك
قوله المهمة النوعية من حيث هي نفس تصور ما غير طبع المهمة لان فيه مثلا اذا
 تطورت لم تنفع الشراكه فيها بل امكن العقل فرض اشراكها بحملها على كسرين وعوم منها
 كزيد مثلا اذ تصور لم يكر العقل فرض اشراكه والشرك وجوده تلك المهمة في ذلك النوع
 معلوم كونه في ذلك المهمة النوعية امر لا يمكن الاضلاف بالمنع وعومها فاولا باليد
 في الامور الشخصية من امر لا بد على المهمة النوعية بتوسع الاشخاص عن فرض الاشراك
 وهو المسمى بالتخصيص **قوله** فان الشراكه لم توضع هنا او طارح بالمنع تصور من ذلك
 اى لم يكن ذلك التي بحيث تسع تصور من وقوع الشراكه طارحا لكونه بمنع تصور
 من ذلك اعني الشخص فاسفار الوجود تسلم من اسفار الشخص دون العكس ما رعل وجود
 الظاهر عند من يعتقد فكون الشخص من افر عن الوجود وفيه كنه لان هذا الامر
 المانزم اذ كان ذلك المتكامل على وجه السببية كما مر عليه اشارة **قوله** لانما يقول
 كما هو موجود في الخارج فله ما هي نوعية تطورها غير طبع من الشراكه في هذه الكلية
 نظر لاعتبارها بالواصف في فانه موجود خارجي وليس له ما هي نوعية لخصها شخص
 بل الشخص غير ذلك كما هو المشهور عند **قوله** يكون ضالفة هذا الكلام ومعنى هذا
 ان يكون كل شخص حيث يمنع بداته قبول الشراكه فلا يكون هناك ما هي كلمة ويكون اللام
 التخصيص والمنع من العوارض الصادرة على الشخصات المعين كما ير المهورات العاقبة
قوله تستان الشخص من الامور الاعتبارية وهو من المعقولات البانية
 قيل عليه كيف يمكن ان يكون امر عقلي لا يطاوعه شئ في الخارج مستحبا الية في الخارج
 مير الية عن غيرها علاها بل لاهل اباها صرح العقل بليس شخص الشئ في الخارج الاحاطة
 حاصلة له في الخارج دون الية وذلك ضروري وفيه نظر لان الموجودات الخارجية

وهو المسمى بالتخصيص

بالتصا

بكونها بالامور النوعية وامثالها تلك الصفات كما لا يتصور ان يكون لها في الوجود
 بالعمى عن شئ على كنهه بطلان ضروري ثم الخلق الا ان الشخص العاقل ليس له المية
 النوعية كحال الفصل العاقل او المية الحسية فكما ان الجسد والفصل لا يمتزجان في
 الوجود الخارجي كذلك المية النوعية والشخصية لانها سائر في والاما الفصل
 منها ايضا فالشخص من لان ان مثلا اذا حصل هذا العقل فحصل له هبة نوعية وشخص
 كما فصل المية النوعية من الفصل وفصلها كالحق العقلي مما يراه واما كالحق الخارج
 مستندك وصوره على وجهين ما سبق محتمة هناك **قوله** بقدر الجواب ان يقال الشخص
 من حيث هو متعلق بالمتعين لى من حيث انه تعريف كمدان العقل او للاضاح القوم
 حيث هو طوله لوجه وجعله انه يعرف حاله لم يكن له هذا الاعتبار بل للاضاح اشراكه
 مع شئ آخر لاني في ذلك ولا في عرض حتى يتصور امتيانه عنه متغير في حالاته في هذا
 الاعتبار اصلا واذا نظر اليه من حيث هو موجود في الذهن وجعله ملحوظا في ذاته
 ومرتبطا بالغير من العيانات في المية النوعية معتبر له بعيننا آخر فان للاضاح
 التيقن الذي على الوجه الثاني اعتبر له بعيننا لما وسقطه وكذا بطواع اعتبار على
 الوجه الثاني في مرتبه من المراتب التي يمكن اعتبارها وقد سلف لك كيف يتحقق انما ذلك
 بالاعتناء من جادته **قوله** وفيه نظر طاصلا انه ان اريد بالشخص ما هو معروف من
 موجوده في الخارج مع كونه موجودا في الاستمرار وجوده العارض وان اريد به ما هو
 من المية النوعية والشخص فلام وجوده في الخارج وكذا سلفه من كونه موجودا في
 عايبه عن ذلك ما اريد بالشخص المتغير الشخص كونه مثلا ولا شك في وجوده ولكن
 مفهوم لان قطعي والالصدق على عرواه زيد كما يصدق عليه انه ان فاذل لان
 مع شئ اذ سمى بالتعيين موجودا لانه يكون موجودا **قوله** واعلم ان نسبة المية الى الشخص
 كنه الحسني في الغضوب وقد سلفنا لك تحريه هذا المعنى عن شرحنا **قوله** والموجود
 لا يكون عدما لشيء اى لا يكون كذا لا يستحيل فان العدم مع كونه عدما هو كونه
 في نفسها فقط **قوله** فلا يلزم تأمل الحركات وعلى تقدير تأملها وانما انها في المية لا يلزم

ان المية ما تصنف بالصفات
 قطعي وليس كذلك
 من نسبة المية الى الشخص
 لا يلزم تأمل الحركات
 على تقدير تأملها
 وانما انها في المية
 لا يلزم
 في نفسها فقط
 فلا يلزم تأمل الحركات
 وعلى تقدير تأملها
 وانما انها في المية
 لا يلزم

بعضها وجوده جميعا لان المتطلبات حوزا ان يكون بعضها موجودا وبعضها معدوما لعدم
 او ما سلفك عدمه عن عدم لاطلاق اى يكون العدمات اعني العدم الذي هو العدم مع عدم
 لاطلاق عدما من لا يكون له ذلك اى يكون له ذلك العدم او بالعكس **قوله** فلزم استزكاج جميع افراد في ذلك
 ان يوجد عدم لاطلاق بدون ذلك العدم او بالعكس **قوله** فلزم استزكاج جميع افراد في ذلك
 المعنى اعني استزكاج جميع افراد العدم في ذلك لعدم الذي هو عدم لاطلاق والعدم الذي
 يلائم عدم لاطلاق فان كل واحد من العيانات بوسطه فقط عدم لاطلاق وما يلائم
 عدمه **قوله** وفيه نظر اما لا فلا يكره ان لا يستدل بالان في قولنا لان ان التيقن
 اذا كان عدما كان عدما لشيء لوان ان يكون امره في نفسه لا عدما لشيء آخر **قوله** وانما
 فهم ذلك ان لم يكن كونه معدوما في هذا الكلام بطابعه بل على ان يكون من
 افراد العدم له بعد آخر خاص ومفروض بالتيقن المطلق وذلك لانه لما كان عن سائر
 الافراد مثلا التيقن الخاص به وذلك التيقن الخاص به لا يشاركه في عرض التيقن المطلق
 واخص من مثلا ان يقال انما يلزم ذلك ان لم يكن كونه من افراد التيقن اخصا في
 مقترن عن غير من العيانات بطلته مع اشتراكها في عرض مطلق التيقن الذي هو عدم لاطلاق
 او ما يلى ويعدم على ذلك العديد **قوله** اراد ان شرايطه النسب **قوله** فلا يلزم تأمل
 ان الشخص امر اعتباري لا يعقله في الخارج اصلا كان الشيء عدما في الخارج باطلا
 واما تصدي لسان غلته من عدم كونه وجوده هكذا اصله وانما يلزم بان الشخص
 اعتباري لكنه التصرف به موجودا في الموجودات الخارجية او التصرف بها
 عدمية اصحابه في انما فيها العمل ترجع بها كونه متصفا على كونه غير متصفا بالشيء
 هذا اما عرض علمه انما هو المية بالشخص الاعن علمه بصوره الشخص **قوله** لانه لما
 اصبحت المية الشخص اى لما كانت المية متصفا بشخصها ايضا ما العدم ذلك
 الشخص بل المية شخصتها في شخصها ولم يترك لها بوجهها آخر والالفكر عنها
 الشخص اوله فكلها لعل من علمه الوجود هذا اذا كان الشخص المية زائلا عليها
 واصبحت المية ذلك ايضا واما اذا كانت المية معها فلا تانها متعده في نفسها كونه

لاسر ان فيها كالتواضع والامتداد هناك تعدد اصلا و ذلك لقرى في غير التقدير من اعضا المتكلم
 كما لا يخفى **قوله** وان كان ما به الشخص غير المهيبة اى اذا لم تكن المهيبة كافية في القضاء لتخصها
 بركان الغيرها مدخل في ذلك فلا بد هناك من زيادة لسد الشخص لها **قوله** وذلك لان
 المبادر يستد الى الكل سواء تخصصه شخصاً معيناً ماهية دون اخرى او بزيادة دون اخرى
 يربح بالامر مع عدم ذلك المهادوي النسب فان فوطل ووجهات اليكبات كلها مبادر لها
 ولست على فاعل سبب خاصه الى منفصله فلم يكون الحال في التخصيات كذلك الا في غير ذلك
 لان المحل سابق على الحال للمكون الحارسب الشخصنة **الظن** في العبارة ان يقال فلا يكون
 الحال سبباً لاي المحل الذي هو الشخص فتقبل انهم جواوا مطلق الصلح على الابدول مع
 انها حال منها فاستقوا ذلك فيكون من ان الحال لا يكون سبباً للمحل **قوله** وسد الشخص في المحل
 قيل اى دليل قام على ان المحل لا يباين يكون المادة الجسمية المادية للاشارة للجميع
 انهم يدعون ذلك لانهم يفرعون عليه ان الشخص العنقولي ما هيبتها والالكان شخصاً
 للمادة فلا يكون العنقولي المحمدي المقبول لكن من المباحث المنفرد عليه ولم لا يجوز ذلك
 محل غير المادة المذكورة كالموضوع المحمدي **قوله** والمادة مستحق على مضام لعرض خاصه
 بها ما لو اذا لم تكن المهيبة كافية في تخصها اخصت فيه الوعاده فان كان المادة
 متفردة بذاتها اى مختلفة بالمهيبة بعودت افراد المهيبة الحاله فيها بحيث ينعقد لها
 كدوليات لانها لا تباين لصورها الجسمية وان كانت واحدة بماهيتها وادائها
 فان لم يصور فيها استقوا حار مختلفة اخصرت المهيبة الحاله فيها في الشخص و اريد
 محسباً خصها بها كدوليات ذلك في اصلها صورته النوعية المتخصص في شخص واحد
 وان و ارد عليها استقوا حار محسباً لغير سببها عرض مضافاً ومكسفة بها تعود افراد الحاله
 فيها كدوليات العناصر فان كانت ماهية واحدة لكنها مدعوض لها استقوا حار
 مختلفة هلكت بها الصور النوعية للعناصر لاربع واستعدت لتعدد اشخاص كل واحد
 منها فاعرض عليهم بان المادة اذا كانت ماهية واحدة وصبان الشخص بماهيتها
 وقرى بمحض بغيرها في تخصها فلا استعدوا افرادها وكيف تعود سببها افرادها ويجل فيها

منه

وذلك لانه لا يمكن ساد وتخصها المبادر منها او بجملتها لما ذكرتم بعينه ولا الى المحل مع غيره
 لما سبق من لزوم التسم في المواد فاجابوا بعبارة ان الشخصها باضام اعراضاً صلا
 حاله فيها مثل ان للمعين والوضع المعين والكيف المعين معتقدوا اشخاصها بسبب
 تلك الاعراض الحاله فيها فورد عليه انه لما حاز الشخصها بسببها حازها من تلك الاعراض
 فلم لا يجوز تعيين المهيبة بسببها العارضة لها فكيف افرادها من غير اشتراط في ذلك
 الى المادة وايضا فنقل الكلام الى الشخص تلك الاعراض وتعد افرادها من غير اشتراط
 في ذلك فان استندت الى تعدد المادة المستند الى تعدد الزم الدرهم وان استندت
 الى تعدد المادة المستند الى اعراض فر سابقه حالها حاله فيها فنقل الكلام اليها وان
 التسم فان الترموا حواز التسم في الامور المتعلقه على المادة لزمهم حواز في الصفات
 العارضة اذا كانت متعاقبة على المهيبة فلا حواز الى المادة في كل افراد المهيبة كما ذكر
 آنفاً **قوله** وقرى كمر اشخاص المهيبة بسبب كثير المادة **قوله** من ان سبب
 الشخص الى المادة تعني اذا كان الشخص المهيبة مستندا الى المادة حاز ان سبب افراد
 لسبب افراد تلك المادة سواء كان اكثر المادة مستندا الى الماهية او الى الاعراض
 فيها **قوله** ان الخارج المحل يحتاج الى المحل اما في وجوده كما في اعراضه وفي تخصه
 كما في الصور وايضا كما كان تم المقصود وما ذكر لكان لكان كل المحل الملتزم الماهية
 بسببها الا في ولزم التسم اعتبره الماهية لان المحل للمخالفة بالماهية بحولها
 لتخصها بالاعراضها واما الماهية والمخبر ساد وتخصها بها المعدة الى المهيبة
 والاعراضها منها او يحل فيها لما ذكر المستند بعينه بل الى المحل اخرى ملزم التسم
 في الامور المترتبة الموجوده **قوله** اصحابنا المشي الذي لا يقبل التكرار له
 مردان المشي اذا كان في طرفه غير ما لا يقبله كالصوره الجسمية المتصلة في حيزها
 فانها لا تضل لها في حياها لا يقبل بورد الاستدلال ايضا للمنفى للالتصا للذات
 وذلك المشي يحتاج الى آخر قابل للتعدد لانه واما الذي يقبل التعدد لانه كما لا يخفى
 فانها في صدره منها المستقلة واحدة والمستقلة متعده بل هي قابلة للماهية السواء

وهو الاحتياج وتعدده والقابل آخره من المفاعل الكثير فلا صاحب للمادة الى مادة اخرى قبل عليه
 ان الدليل للبدن الذي على ان المادة على الشخص المهمة الممكنة لا يتحقق مع بعض احوال
 بهذا المسكر لانه لم يمانه منه فان قال نحن للنفوس ان هناك ما هو ممكن لذاته بل يتوقف هذا
 ما هو قائله بل لا يتوقف على غيره بل لا يتوقف علينا ما ذكرتم **قوله** باننا اذا قيل ذلك المسكر ولا يرد ذلك
 المسكر الى ان لا الوارد لا يكون مضميا للمسقطات الممكنة بل ان يكون لما قد يوظف
 في تلك الشخصيات عين الدليل الذي ذكره في نفسه وليس له استدلال باليقول المهمة ان كنت
 وصدورها في شخصها المحض دون غيرها في شخصها وان كنت جميع الفاعل المحضت فيها ايضا والاب
 من مادة قبل شخصها مستعد استعدادها اذا لا يجوز استناد شخصها اليها بانها ولا
 الواعيل في شخصها كما مر لان كون المهمة مع فاعلها كافي في شخصها لا يوجد شخصاً
 الا اذا اخل الفاعل وان واعتبارا فانه اذا اعتقد ذانا او اعتبارا لاجاز ان قد
 شخص المهمة فلا يكون بحد شخص المهمة مستلزما لكونها مادية لا بعدة المقدم
قوله لا نعلم بالضرورة ان المهمة اذا لمحضت **قوله** وتدل هذا الدليل على
 على ان المعين على الوجه فان الشئ اذا كان معناه في الخارج كان موجودا فيه
 وعلى سوا فرض هناك امر آخر او لم نفرض فعل ان تغير المهمة وصدق كافي في وجودها
 ونوعه له واذا كان على الوجه لم يكن معلولا له وايضا قوله بفعل ان تحقق المهمة
 وجوده كافي في وجودها فهو على التيقن مجموع اذ لم يعلم ما ذكره الا استدلالا للوجود بل
 لا يوجد كونها معلولا ان يكون معلولا على عمله واصله **قوله** وايضا لو كان وجوده
 المهمة على تعيينها لكان عروضة لها مقادير بالذات وعلى عينها وكان الوطء الخارجي
 في ذلك المنة ايضا الامر بهم في نفسه وذلك غير معقول لما مر من اليه اشارة ثم اعلم
 انه لا يقدم الاطراف على آخرها ما هو معطى والناظر ان لما نظرنا لما صدرت الصادق
قوله وهو المطلق في بحث لان الظن من مخالفتهم ان قد اثنى من المهمة لا يكون
 الاستدلال للمادة ولهذا مر عوا على من القاعلة ان انما العقول انواع مخصوصة اشياء
 وقالوا ان العرف من لاسامية المحرقة في دعائها اما تعدد لتعلقها بالماله تعلق الغير

والذات

والعقود ممكنة لمركز المادة ولو كان مرادهم ههنا ما ذكره ان روح من ان المهمة المادية يكون لها
 ما دخل في شخصها لم يسبق عليها ما ذكره واعتراض ايضا بان ما ذكرتم لم يلزم منه نظرا الى ان
 ذلك العايد من ان يحقق المهمة على شخصها اذ يجوز ان يكون الوجود المحض كانيا في
 شخصها ويكون المادة معارضة له من غير ان يكون لها مدخل فيه **قوله** ولا يحصل الشخص
 ما مضى على عقله الى اخرى منهم من زعم ان هذه الدعوى بدهية فيها نوع صغار وانما
 في النسب الذي اورد على صفة الاستدلال فان العبد بين الموهومات الكلية في اي مرتبة
 كان لا يضمن ان لا يكون المعقل فرض الاستدلال بل يضمن بل المستحق للادان يكون شخصها
 حصصا معساق في نفسه عروضا استراكم ومنهم من جعلها مستدلا عليها واعتراض باننا اذا
 جاز في العاقبة ان يرفع عومها بعد اطمئنان بالآخر ومختصا برفع واحد كما في الخاصة
 المكره علم لا يكون نفسا لكل الكلي في بعض الظروف والمراعاة قد يوافق الى اسراع من الاستدلال
 ومادة كونه لا يدفعه صلا لاضلال **قوله** ويجوز انما كل من الشخصيات لا فرق
 هكذا عرف بان من اخصه والشخص اذ لا يجوز ان الشخص كل من الشخصيات لا فرق
 من ان نفس الكل الكلي لا يفيد الشخص اصلا ويجوز ان يغير كل منها بذات لا فرق كما في القائل
قوله والمعارض من الشخص من وجه **قوله** شرع في شرح ما وجد في بعض من الكلمات
 وهو قوله والشخص قد لا يعتبر شركا والكلي قد يكون ايضا مقيد والشخص المتدبر
 كمنه من غير لكنه انواع في الشرع برسلت كما لا يخفى لان قوله اذا لم يحقق بدون
 الشخص المهمة النوعية التي شرع لقوله والشخص لا يعتبر شركا وان تعلم ان عدم اعتبار
 بدون التيقن التي شرع لقوله والشخص لا يعتبر شركا وان تعلم ان عدم اعتبار
 الوجود المطلق وسائر الموهومات القاعلة للمصالح المستلزم ان لا يكون مقيد في نفسه
 عن شركا في ذلك المنة من بل يلزم عدم اعتباره في نفسه ولا يفتي بذلك الشخص بل يفتي
 فالصواب ان التيقن مطلقا لان كل شخص مقيد ولا عكس **قوله** فان الظن من
 حيث ما وكل واحد **قوله** يدعيان مفهوم الانسان اذ اعتبر من حيث هو غير مقيد في نفسه
 من العوارض والاهلية اعني اذ اعتبر من حيث هو كلي طبيعي صدق عليه انه احد

١٤٨

ولم يصدق عليه انه مستحق ولا يكون المستحق من الوصية بل كل مستحق يصدق عليه انه واطر
 ولا عكس **قوله** فان الكسر من حيث هو كسر موصوف لم يرد ان مزبور الكسور من حيث
 هو لم يصدق عليه انه موجود ظاهري فادون للمفهوم ان اعتبارها لما ساق في نفي الكثرة
 من قولنا للعقول ولا ان ما يصدق عليه مفهوم الكسر هو صورة اصح صفة الكسري
 المجموع المركب من الموضع الغايض موجود ظاهري فانه ايضا باط ضرورة ان احد
 حروف هذا المركب اعتبار عقلي بل اراد ان ما يصدق عليه هذا المفهوم اذ الوصف
 اجزائه يصدق عليه مفهوم الموجود في الخارج فالكثرة هناك معترضة على انها صفة
 للمركب عليه با لوجوده وقيد له لعلها جز منه وكما قيل الموصوف بالكثرة ^{المتكثرة} الملائمة
 انصافه لما موجود في الخارج وذلك مما لا يشهد فيه ولا يلزم منه وجود الوصف ^{المتكثرة}
 في الخارج واما اعتراف الكسر من القدر اعني قوله من حيث هو كسر فهو الحكم عليه بلب
 الواضحة عنه فان كل كسر كان لا يعتبر من حيث هو كسر فيصدق عليه انه واطر
 صريح في السمع وما مرناه بعين ذلك الرفع ما قيل من ان الكثرة ان كانت اعتبارات
 فليكن الكسر من جهة الحد وهو صوابا واطر **قوله** وكل شئ له وجود واحد **قوله** ذلك لان هذه الكلية مضمية ما مر من ان الكسر
 من حيث هو كسر وليس هو واحد **قوله** ذلك لان الكسر يعرض له الوصف قطعي لكن
 له صفة هو كسر بل هو صفة اخرى فلا يستلزم من الكسر عن صفة ما ولا يستلزم تلك الكلية **قوله**
 وما وجد بالوصف اراد بالوصف لعنه ما نقابل المحول اعني المحكوم والموصوف
 كما يدبر عليه قوله اذ كل ما يوصف له اى الوصف هو صفة اى الوصف لا صفة المادة اعني المحل
 المستقنى عن الخالق ومطل ما توهم من الكلام ههنا نناقى ما تقدم من ان الوجود ليس موضوع
قوله اذ كل احد يعرف ان شيئا واطر الانسان **قوله** عليه ما هو المشهور في مباحث الوجود
 وعينه من انه اراد ان صفة الوجود صفة كنهها بدلية كما ذكر من التصديق ^{البدلي}
 لاسلته وان اراد ان تصورها بوجه ما يدعى ولا يرام **قوله** ولا يلزم منه بطلان صفتها
قوله ذلك لان الوصف اعرف من العقول الكثر اعرف عند الخيال **قوله** فصار عليان الوصف الكثر

موصوف

^{من حيث} ما امر ان كليان والكليات لا يدركها الا العقل وليس شأنها ان يكون لها احوال كونه
 من حيث هي خاصة في محصورين فالوصف ايضا ما هو في كنهها لا يدركها العقل بل هو صفة
 سمت خيال او صفة **قوله** يحصل لصدورها للعرض عند العقل والارضى بالاعرفيه عند الخيال
 لا وجه له ويمكن ان يقال لها المدركة للكلمات والجمادات في الانسان ان العقل الناطقة
 هو المشهور لكن ما يدرك الكليات بذاتها اى باسم صور الكليات في ذاتها ومدرك الحواس
 بالانها اى باسم صورها في آلياتها اى بمدرك المجموع ليس الا انها لم ان الصور الكلية
 المرئية في ان النفس من صور صورها المرئية في الآلات فان النفس مدرك الالات ^{المرئية}
 يمكن برسم صورها في تلك الآلات لم يدرك منها كنهها كنهها صفة واحدة كلية
 في ذاتها وكل واحد من الكليات المرئية في ذات النفس معروض للوصف وحرمانه المنزع عنها
 المرئية في الخيال معروضه للكثرة ولا يشك ان المرئى في ان النفس معروض للوصف وحرمانه
 المخرج يكون اقرب منها واعرف عند هاتر الخيالها وصدورها من المرئى في آلياتها اقرب منها
 واعرف عند هاتر الخيالها ما هو مع تلك الآلات وطهران موقوف الوصف اعرف عند العقل
 في نفس من معروض الكثرة وان معروض الكثرة اعرف عند العقل باعسار الالة من معروض الوصف
 فكذا حال الاعراض اعني الوصف والكثرة الكسرة لانهما عارضان لمعروضها هناك اى في العقل
 والالة فالعقل الاخر وحده كان ادراكه لا هو عارض للمعروض منه اقرب من ادراكه لما هو عارض
 للمعروض في نفسه واذا اعبر مع الكسرة كان الامر بالعكس وان كان هذا لا ادراكه للعقل نفسه
 وما يدرك ايضا لما كان الوصف مبدأ للكثرة اى جزؤها وكان العقل لا يدرك شيئا ادراكا
 تاما لا يوجد ادراك جزئية ولذلك كما اذا كانت الشئ اهل منه وجب كون الوصف اعرف عند
 العقل من الكثرة وجب ايضا ان يكون معرف الوصفه الكثر بنفسها وان كان العكس
 حقيقيا **قوله** ولو صفتها وطرة واذم التسمي **قوله** محبة عليه ما اشهر ورون في بطن
 فمرانه لم لا يجوز ان يكون وصفه الوصفه لنفسها فان كل مفهوم سوى الوصفه فانه
 كونه حاصلها مع الوصفه صفة الوصفه اليه فاما مفهوم الوصفه وهو واحد مدرك من حيث
 الوصفه وصفه اخرى اليه وان لم ذلك فلم لا يجوز ان يكون الوصفه موجودا خارجيا ^{المتكثرة}

وهذه الوصية اعتبارها اذ لا يلزم من وجود طرف وجوه كل من امراتها فالتام في الامور
العنده لانهما في الواو اعسا رى قطوع وحي يكون التزم في الاعتبار ان منقطع
باعتبار **قوله** ليعملها العمل عد اعتبار عدم التام **قوله** استقامت ان الوصية
معناها من لزوم عدم التام **قوله** لا يقال لو كان الوصية وصية بلزم ان يكون الوصية
المسرة هذه شبهة على قوله واذا اصررت من حيث كونها موضوعا لوصية اخرى
تتزيها انه لا يجوز ان يكون الوصية معروضه لوصية اخرى ولا اصح في معروض
الوصية لاولي وصيان فالمتان به فلا يكون واضرا بل ليس بلزم ان يكون الوصية انبيية
والجواب ان الوصية لاولي قائم بغيرها صفة له وهو واحد وهذه الوصية القائمة في اما
الوصية الثانية فليس صفة لمعروض الوصية لاولي بل هي صفة للوصية لاولي قائم بها ايضا
واحدة هذه الوصية الثانية القائمة بها وكذا من الوصية لاولي ومعروضها موضوع الوصية وانما
لابا لا نسبية فلا يحد فورا صلا ومنهم من **قوله** يعرف حقيقة الحال في الجواب السؤال ونظر
الوظائف المتعلق فاعترض وقال ان وصف الوصيتين ما لاولي والثانية اعراضا لاولي العمدان لراد
انه اعرف بالصفة كل اصة من الوصيتين هو بطل الميثاق وان اراد انه اعرف بالصفة
ووصق ولا اراد كالمسألة لان محورها العند قائم باسمها الوصية لاولي ومعروضها وكيف
لاوصا كغيرها من معاربان فالمتان في محله من معاربان الا ان احد الميادين هو لوصية الحال
في المحل الاخر وليس يلزم منه الا ان محل التزمان هو بطل ثالث وانه صان لمواقع **قوله**
وسايل الوصية والكثير من اصنافه العلمية **قوله** بين الوصية والكثير ما يوافق اذ لا يجوز ان
في شي واحد من جهة واحدة وليس التقابل بينهما جوهريا اي في اي ليس هو فيهما
تقابل ما صلا انواع التقابل لاربع كما سبقا في بل منها تقابل بحسب عوارضها المتضادة فيها
معاملتان بالعرض مقابل التضاد فان الوصية علم مقوم للكثير وهي معلولة للوصية
والعلمية والمعاوية متضادتان ثالثا في معروضها ما هي الوصية والكثير متضادتان في الوصية
ولذا الوصية ملكية للكثير لان الوصية اذ اوصت منها من غيرها اخرى ليعملها وهو معنى الكل والكثير
معلمها والمعلمية ايضا يقان في معروضها متضادتان الوصية **قوله** فلا يكره ان يوصى بالوصية

سج

الامر وان يكون موضوعه عند موضوع آخر **قوله** اتحاد الموضوع معتبر في المتعلقين مطلقا لا بالمتعلقين
كما سبق في بيان استيعاب اجتماع شئين في موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ولذلك جعل في الجواب موضوع
الوصية وموضوع الكثير دليل على انها جميعا في التقابل وذلك لان موضوع الوصية هو موضوع الكثير
كما ان الوصية جزئية للكثير **قوله** الوصية مقوم للكثير ولا يشترط لاضداد مقوم بصفة وكما لا يشترط
العدم والملكه والدين لا يحارب مقوم لما به وقوع الوصية للكثير دليل على انها تقابل للقبولين
انها كما سئلت في محلها لا تستدل على انها الضايف ايضا فان احد المتضادين لا يكون حتما
للآخر والا لكان متدعا عليه في التعديل لانهما متكافيا لانهما من جنس واحد لعدم الوصية اللانتم
من مجموعها دليل على انها الضايف والمتضاد ايضا فان احد المتضادين لا يستقيم على الآخر
وجوبها فان قيل الوصية ايضا **قوله** مردان لما وصية مع مقوم للكثير وجزئيتها هذه الوصية **قوله**
تعاير الكثير في الموضوع فلا تضاد بينهما بالذات بل لا يباين الا بالعرض كما ذكرتم ولنا وصية اخرى
تتعلق على موضوع الكثير ومحلها وبطل الكثير عنه كما في المياه المتعاقبة في الكثران اذ اصبحت
في واحد هذه الوصية متحدة مع الكثير في الموضوع واما ما هو مبطلها اماها عن ذلك الموضوع
كما يكون احد المتضادين بالقبول الى آخره ككلمة لم لا يكون هذه الوصية صفة للكثير
قوله واصحاب الوصية العارضة غير مبطله للكثير بالذات بل انما يبطل الكثير سلطان
وصداها ولا يبطل الكثير لذات الوصية بطلانا اوليا بل يعرض لوصيتها بطلان لم يعرض
ان يبطل البطلان وصداها ما وصية اذا ابطال الكثير فليس يتقصد لاولي سلطانها بل
اولا الوصيات التي للكثير والضمير هو الذي يبطل الضد بالذات والقصد لاولي ومنهم
من سلك في الاعتراض على هذا الجواب طريقته هي بالانتم ان الوصية الظاهر على موضوع
الكثير ان يبطلها بالذات وذلك لان ابطال الوصيات المقومة كما في المثال المذكور يبطل الكثير
بغيرها لانه من شرطها لها ابطال الكثير فان رفع الجزئية يرفع الكل بخلاف رفع اللانتم
فالكل الجزئان الكثير والوصية العارضة لموضوعها متضادان سعيها اذ في الاخرى
بالذات وبطل على طريقته المتضادين كما يظهر من هذا المثال وعكس قالوا وانما يقال ان
الكثير معروض المقومة ومحل الوصية الظاهر هو السطح الوصية احصا لغيره وال
لكل السطح الوصية هي محل الكثير ولا يجوز ان يحلها ولا ايضا وان لم لا يقال ان ابطالها

متردد بان تعدد السطح ووضعه غير الكلي والوصة منه لان السطح يتعدى مقتضى الكلي
 بها او يجر مقتضى الوصية به ولا شك ان المحل الذي صار واصل هو مقتضى المحل الذي كان
 مقتضى اولها اقوال وهذا هو المراد لان طرانا الوصية على موضوع الكلي ما يتم
 في اشياء مقتضىه اذا اتصلت وصارت شيئا واطراف في نفسه غير متردد من تلك الاشياء فمردود الكلي
 كما في مثال التلمية لاني اشياء اذ الصفت بركت منها شي عرضة مع بقاء تلك الاشياء بصورتها
 احرار لان الوصية منها عارضة للموضوع مرتبطة بموضوع وحده والمكث في باقية تلك
 الوصية وعارضة لاجزاء عرضة لوصة من صيغتها انها مفصلة كما يقال شيلا عشر واحدة
 ولاصفا في اعيان موضوع الوصية والمكث ههنا وفي فهمها بلها انها الحقا في الاشياء التي
 معرف بعددها بالاجتماع والالتصالي بقول المنفاه اذ اكانت في اوان فصلا صوابه
 معروضه للمكث كل واحدة منها امر متصل في طرفه فاذا الصفت في انا واحدا زلت
 ملك الصور باسرها وصل صورته واحدة متصلة في طرفها لافصل فيها اصلا كما قدرت
 محل الكلي ملك الصور ووزلت ومحل الوصية هي الصورة الحادثة والا اتحاد في المحل
 قطعاً كيف ومحل الوصية موصوف في الحال معروض في الماضي ومحل الكلي معروض في الحال
 معروض في الماضي وقتس على ذلك اذ كانا في انا واحدا مرفق في اوان مقتضى فان
 معروض الكلي الطاربه بالواحد المتصلة التي حدثت بالفتريق ومعروض الوصية هو ذلك
 المتصل الذي قد زال لانقال الكلي هو في انا باقية بعدتها في الحاضر وعلاصفت في اصلا
 بالمكث وفي الاخرى بالوصية وذلك كاف في اتحادها مع محلا لانا بقول ملك الكلي هو مقتضى
 واصلة في ذاتها ولاكثر بل بالاصف بالعرض على سبيل التبع لمعنى الصورة اتحاد
 فيها بالموصوف والحقيقي الذي طرفه الوصية والكلي هو الصورة ومنه من سلكه طريقة
 اخرى وقال لانه الوصية سطل الكلي باطال وصلها بل الوصية معني باسفار
 التي كانت ~~سبب~~ لم تلحق الوصية بعد ذلك لانه ان الضد يبطل الضد بسببه
 باسفار علتها التي كانت موصوفه له ويعقبه الضد الاخر على المحل الذي خلا عن الاول والوجود
 اسبابه التي توصبه وليس محل الثاني مبطل للاولى اولى من كون الاول باسفار عن الثاني
 فلا يمكن ابطال اياه اذ لا يبطل الوجود والوجود مع الوجود مع الوجود لا يتصل بالحوال

افضالا لانه على ان الضد يبطل لضعف الالتماس اذ انه عليه ولغز لا يتطال الذي في كلام السائل
 اذ اوجه المعاقبة على المحل واصل التمثال ان الوصية المعقولة المعاقبة للمكث على المحل والوصية
 الطاربه التي يزول عنها الكلي فانها معاقبة لها **قول** وايضا الوصية الطاربه ليس من منه
 الحواجز المذكور بل هو كلام مستقل على ان الوصية الطاربه ليست ضد الكلي التي تقابلها
 وبالجملة ما يفتقر من قوله وموضوع الوصية غير موضوع الكلي **قوله** فلا يكون
 الوصية الطاربه ضد الكلي لاحتمال محتمل **قوله** قيل عليه الالتماس من وجود عرض في محله والالتماس
 عرض آخر في محله آخر باعدام محله مع انها متضاد ان نعم لو امتنع لعاقب عرضين على محله
 واصلا لهما مضافا واقطعا وامتناع التقايب بين الوصية والكلي ممنوع للبدل من رها
 كل من عدم التقايب في صورة مخصوصة لاستلزام امتناعه مطلقا ههنا مع انها وتوارد ان
 على محل واحد ما كان الهوى المنصه على التقايب لانه يمتنع معها وكالعناصر الموصوفه
 قبل المزاج بالمكث وبعده بالوصية الاقوال صفة الهوى عرصه وكنه العناصر لم يزل التقايب
 بالفتراق المخرج لانا متولد كون الوصية عرصه للهوى وكنه لاخرها عن كونها وصية
 والعناصر الموصوفه بالفتراكات محلا للكيفيات متنافيه بالطبع وعند امتزاج صار كل
 محلا للكيفية واحدة هي المزاج ونحن نقول وعرف مما حققناه لك من هذا توهم اتحاد
 الوصية والكلي لهما متولد في اشياء زوالا عنها باصقاعها واتصالها بحصلها كالمزاج
 واحدا في نفسه غير متردد من تلك الاشياء رها ناكليا على انها لا تتوارد على محله اصلا
 وذلك ان محل الكلي هو الاشياء المتعددة التي قد زالت ومحل الوصية هو الامر الواحد معدود
 فان كان هناك امر واحد ما في الحال ليركع في نفسه متصفا بالوصية والمكث ضرورة
 ان المنصف في صفة اشياءه ما حدها لا يمكن التقايب في صفة اية بالاجزى وذلك لان الامر الهوى
 او ما تشارك في كونها متصف بالوصية والكلي على سبيل التبع وبالعرض ولا يكون محلا لاصقيا
 لشي منها بل انما يوصف باحدها كما يوصف ان كان في السعيد بالجرمك على طريقة وصف الشيء
 ما يوصف الشيء كما يوصف مجاوره فكون الوصية عرصية للهوى وان لمجرها عن كونها وصية
 لها لانه يخرج الهوى عن ان يكون محلا لها واما المركبات العنصرية التي يوصف بالوصية الطاربه

وما نسب من الصواب النوعية مع تقار حور العنا صرفها من قبل عروض الوصية كركب من
 مع تقا تلك لا شيء وصيرورتها اضرارها وقد عرفت ان عروض الوصية هي تقا مجموع
 من حيث مجموع وجهه وان الكثر باقية معها عارضه لاحرا معروض الوصية من حيث
 مفصلة كالغنة اذا عدت واحدة من العشرات فظهر من ذلك كل ان الاضاد التي الوصية
 المعقولة لها والوصية الطارية عليها سموا بعنت الملكة بحالها او زالت بزوال جعلها
 حاله بعض الفضلاء انهم عرفوا الوصية بكون الشيء بحيث لا يستقيم والكثير هو كونه الشيء
 مستقيم بحيث ان تقابلها بالسلب لا يجاب فانه بما يلازم الا ان يجعلها امرين معهما ما ذكر
 في حديثنا لم يستطع ذلك وانت تعلم ان تقابل السلب **القول** اما هو من اللفظ كونه وكون الشيء
 بحيث لا يستقيم مفهومه فغير مفهوم عدم اللفظ وكذا كونه بحيث يستقيم مفهومه فغير مفهوم اللفظ
 لا يقال في العبارة ما قبله والمعقولة ان الوصية عدم اللفظ م لا يقال منذ على هذا
 صحة في الوصية لا كركب اخر او في الكثرة ضرورة ان صحتها امر كبر من الوصية اذ كانت
 الوصية عدم اللفظ م كان صحتها الكثرة مجموع اعدام اللفظ م وذلك مفهومه فغير
 لمفهوم اللفظ م وان كان مفهوم اللفظ م لا يلازم وهذا لا يناسبه كنهنا لنعون انه يؤخذ
 العقلاء عن وجوه تبادر الوصية والكثرة على وجه لا يراد عليه **قول** مانه من ان جعل
 الشيء بالعلمين المتغيرين في التصايف انه يعقل مع عقول كل الغير منها فمقتلان مع
 كالابوة والبنوة ومعنى جعل الشيء غير ان يعقله موقوف على عقول كل الغير بكون
 سابقا على عقل الشيء سواء كان اذلا في عقله كعقل الوصية الابن على عقل
 الكثر والدلائل فيه او خارجا عنه كعقل اطراف النسبة الذي موقوف عليها يعقلها مع ان
 يعقل الاطراف خارج عن عقل النسبة ويقول معنى يعقل الشيء بالعلمين المعين ان يعقل
 مقننا لما هو خارج عن سواء موقوف على عقله على عقله كذا الغير اولى موقوف
 كما ناعا ومعنى جعل الشيء غير ان يعقله كذا الغير اذلا في عقله **قول** وايضا الوصية
 غير معقولة بالعلمين الى الكثر: دليله ان على بنى التصايف بينهما الوصية ليست معقولة
 بالعلمين الى الكثر ولا معقولة بالكثرة والكثرة ان لم تكن معقولة بالعلمين الى الوصية لانهما

قول كما ان النسبة الى البدن كنسبة الملك الى المدينة لا تشكل ان النسبة تعلقا بالبدن
 بحسب تمكن من يدوم والعرفه دون غير من الامور وكذا الملك تعلقا خاصا
 بالمدينة بحسب يدومها ومصرف فيها دون غيرها من المدن وهذا التعلقان سببا
 يدومان في النسبة الى البدن ونسبة الملك الى المدينة معقودان في البدن الذي ليس
 للمعقود والعارضات بل هو عارض للنفس والملك فان المدبر انما يطلق معتقده
 عليها دون المعتبر هو صحتها وعرضه واذا اعتبر الوصية بين النفس الملك
 في المدبر كانت من جعل الاتحاد في العارض المحمول لا وصية عرضية لان جهة الوصية
 اعنى المدبر عارض لجهة الكثر ومجوله عليها وان اعبر الوصية بين السبب والعلية
 كانت جهة الوصية اما مقولة لجهة الكثر او عارضتها وان اعتبر اتحاد السبب
 كونها من المدبر مثلا كان اتحادا في العارض المحمول **قول** والعقد على هذا
 اصح: لاصح في هذا التدبر انهم عدوا الاتحاد في الموضوع وتساو الاتحاد المحمول
 متساو وهذا التقدير اصح بجعل الاتحاد بالموضوع راجعا في حقيقة
 الى الاتحاد بالمحمول لا خاضعة اي من وجهي الكتابة الضاحك كانه في ان جعل
 منها محمول على الالفان منها متعقدان في محمول عليها وهو مفهوم المحمول على الالفان
 واما اذا جعل الاتحاد في الالفان فيها متعقدان في موضوعها اما الاستياء وما لهما
 من الالفان لا يقال انه عارض للكاتب والضاحك لا على سبيل المحمول ليس على الالفان
 العارض بطلت في الاصطلاح حقيقة على ما هو محمول على الشيء وضاح عنه ولان
 بالنسبة الى الكاتب والضاحك كذلك فلا يجوز في اطلاق العارض على الالفان لهذا
 الحق المراد ههنا **قول** وانه ودر عرض ذلك منها انه موضوع للايجز هذا التدبر
 هو على ما سماه اصح وفيه نظر بل لا يلائم له موضوعات زائدة وقوت
 سهوا من الناظرين **قول** لكن ان يدفع ذكر ان قول من الحسن او بالعكس عناه
 او موضوع محمول تارة على التصطوف على قول عارضه لموضوع في الكلام لو
 ما رعب **قول** وان كان الاول عددا فهو المناسب لربك لسرع وقول بعد

فان كان الثالث واما ما هو شرطها في الترتيب من لفظ الثالث من لفظ الاول هو ان
 يوجد الترتيب واما وقع الترتيب ههنا من قوله وان كان الثاني لوصف الثاني والثالث
 في الحيوان ان قلت ان الترتيب ههنا عارضة للثالث والثاني معا والوصف
 للحيوان الذي هو شرطها ولا يكون هو وضعا واحدا والكلام فيه عند الحيوان
 منزهة واحدا صدق على افراد متعددين فذلك المسمى امر واحد في نفسه ممكن
 ما صدق عليه بعد ما سمع فيه الوصفة والكتيب ما ههنا ريب وكذا الحال في سائر
 الاقسام وعند ذلك قال في هذا المقام الواحد بان يمنع اشتراكه بين كثرين وهو الواحد
 بالتحقيق والاول هو الواحد بالاشتراك وجهه كمن وجوه كمن وجوه
 ان يقول لما كان الحيوان محمولا عليها مقتضاها ومتصفا بالوصفة انصفا لوصفة
 تبعاله فما كثر من حيثها وواحد من حيثها صواب وانما اصلها ان ههنا
 متقدرا اما الذات هو واحد ما لا اعتبار كما ان حاصله الاول ان ههنا واحد بالذات
 وهو ممكن ما لا اعتبار **قوله** ان كان لفضل اختراجه عن النوع السبب فان ذلك
 لا يبعد في الضرورة الفضية مسلمة بالوصفة النوعية واحتمل من عكس اذ ان العلة
 سبب في الفصل العنق في النوع والخصائص شرط وليس يلزم بالما اذا اخذنا من اوصافها
 كما في افراد النوع السبب والاهم اذا اخذنا من اوصافها فصلها كما في نوعين فليس
 هو سبب في افراد النوعين بل هو شرط وانما يتصور ايضا في العكس فلا اشتراك بين
 الوصفة النوعية والخصائص **قوله** واما اذا انفردت موضوعا عما هو مفروض الوصفة اعني الواحد
 كما اشتراكه اما ان للمسمى اشتراك بين كثرين فهو الواحد بالاشتراك فله وصفة في نفسه كمن اعتبارها
 افرادها مما كثر وهو واحد باعتبار كثرها اعتبارا على ما عرفت ودرست بالاعتقاد مستوفاه
 والواحد بالوصفة الوصفة وان لم يعرفه صدقه على اثنين لكنه يلحق بالواحد الذي اعتبره
 وذكرنا ههنا في مطلق الاشتراك وانما لم يكن ههنا لعل ذلك عدل في اقسامه واما ان
 اسراره كمن هو الواحد بالاشتراك والاشراك اما ان لا يقبل التسمية في الاجزاء المقدمه او قبلها
 فالاولى ان يكون له منزهة مبنية عن عدم الاعتناء وهو الوصفة الشخصية فتكون موضوع

عدم انقاسه ما يفتنه اي موضوع ما يجمع منزهة عن عدم الانقاس واما ان يكون له منزهة
 سواء وقع اما ان يكون ما وضع اي قبله للثلاث الحسية وهو المقطع الحسية واما ان يكون
 ذو اوضاع وهو المفارق للخصائص السابق اعني ان يقبل التسمية في الاجزاء المقدمه اما ان يقبل
 التسمية اليها لانه هو الشخص من المقدمه اعني الكلي المتصل في ذاته باقسامه واما ان يقبل
 التسمية اليها لانه هو ما يحل من المقدمه من الشخص كما لظهور الحسية واليد في احوال
 منها في المقدمه او في محله صوابان فقوله والما في الجسم لم يره بالاختصاص في الجسم
 في نفسه لم يره بان الهبوط ايضا كذلك بل ايراد احوال ذلك في كونه كاللحم
 واما خصه لشيء بالاشارة به اذ هو في الحقيقة مركب من اقسامها اذ هو في
 هذا وقد اعترض بان الكلام في الواحد الذي ليس هو وضعا للكتيب من جهة اخرى للمجرد
 انما يجعل من لونه ما يقبل التسمية سواء كان قبلها لانه او لا لانه وهو انما كان التسمية
 اجزاء من ههنا او عرفت ههنا لان الواحد لعل بالاشتراك في الاخر اذ هو مفروض للوصف
 والكتيب معاصر ليس لاسما او كان اللفظ طالما بالاعتناء الوصفة اشتغاعا
 بانه يمكن ان يقال لعل الوصفة مع اللفظ مثلا محال للكتيب وهو لا يوافق في موضوعها مستقرا
 بخلاف افراد النوع فانها محتمل لكثرها العارضة لها والوصفة النوعية ايضا وكذا الحال في الوصفة
 الحسية وعندها ما يدريج تحت التسمية لادراك محمول الجواب بان افراد الكلي الواحد
 بوضوئه ومقاله لعله امر متصور بالنوع اي بغير نوعها وان اجزاء الكلي الواحد لا يوصف
 بوضوئه ولا يتألف منه اجزاء مستقلة اي متحداتها والفرق هو ان الكلي محتمل جزئيا
 وهو بخلاف الكليات لا يحل على اجزائه كذلك وفيه كنه لان الاخر او ان لم يوصف بعد
 كما يوصف افراده بصفة الكلي لعل الكلي يوصف بكنهه اجزاء او تقبل ان يوصف بالذات كمنه بالاجزاء
 كما ان الكلي يوصف بكنهه حرمته وفقا لان واحد بالذات متكرر الجواب والمفروض في الاقسام
 هو الكلي المتصف بالوصفة والكتيب باعتبار ان فانه لا يوصف بالذات في التسمية اعني الواحد الذي ليس
 مفروض الحسية بل الجواب بان التسمية ان لم يكن سببها بالاعتناء في الخارج ولا في الداخل
 لم يكن هو وضعا للكتيب بل هو صالح لموضوعها فسدح بهذا الاعتبار في الواحد الذي ليس هو وضعا

لكثير بالفضل وان كانت شتمه حاصل بالفضل كما في الواضحة الاصطاح لم يكن مندرجا وكان كل
هنا تبعا لسبقه في اقسام القابل للفظ م اوان نقلا المراد من اجزاء موضوع الوضحة اكثر
الواضحة واقعا على اكثر من كونها على ما هو المشهور في الكتب يمكن ان يكون كليا واصلا كما
على وجه مخصوص اعني لانت على الحركات وتقبله الواضحة الذي لا يكون صادقا على كبر
ولما يكون له جهة كبر على وجه ذلك الوجه الخصوصي فيكون ان يكون له جهة كبر على وجه آخر
وهو كانت م الى اخر المندرية واما بقدر الاجزاء المتقدمة لمدخل الوضحة والمقطعة
التحصان والمفروق التخصيص فيما لا يستقيم على تقدير كون التخصيص جزءا من التخصيص
لاضربان ايضا على يد ترتيبها من اجزاء الجوز فان المقطعة يجوز ترتيبها من اجزاء الفصل
وان كانت بسيطة في الخارج والداخل ترتيبها كما هو المشهور **قوله** وهو يقع بقدر
انزلة الاولى بالخرق والدرجات لما يعنى بقوله وهو ان الدار للشيء ان لم يقسم بالفضل
وهو واحد بالانفصال سواء قبل لانت م لدره وهو المندرية ان لم يدره كما في السيط
مثلا لما الواضحة وان علم ان الواضحة بالانفصال بعد التسمية واحد بالانواع فان الماء الواضحة اذ يتم
ذاته للتحصيل التخصيص وقد حصل مستقلا ان اجزاء من معدن ان التفرع وواحد الجوز ايضا
عند من ينسب اليه في لسانها بعد الانفصال عنها **قوله** فان لم يكن اجزاء متماثلين بالتحصيل هو
المركب الحقيقي: **قوله** ان كان في المركب اصله بالفضل وان كان مجموعها موقضا
للتخصيص اصدم كون ذلك احدى ما مستحقا لشيء في نفسه اذ كل مجموع موقضا لاجزاء
كذلك على ما كان المركب متصفا بعدم التماثل في الاجزاء اما هو في التخصيص الخارج للمجموع من حيث
وان لم يكن كذلك كما في اجزاء **قوله** ووضعية اما طبيعية: **قوله** يعني ان وضعية الواضحة
اذ كانت بحسب الخلقة لا مدخل فيها للصناعة والواضحة اسمي وضعية طبيعية اذ كانت
للتصناعة مدخل فيها لاسمي صناعة وما هي بحسب الواضحة لاسمي وضعية **قوله** ونقص من
لاولى من بعض: **قوله** يعني ان الواضحة مقولنا لسلكها على ما كانت اذ لا شك ان الواضحة التخصيص اولى بالفضل
من الواضحة بالانواع والواضحة بالانواع اولى من الواضحة بالانواع او الفصل في الواضحة بالانواع الفصل
نفا وتخصيص رتبة وكل رتبة من اجزاء اول من الفصل في كل الرتبة لان صلب الشيء مامدة لقوله

ما يوضح

عليه وجوابه هو وان كان الفصل بالانواع والواضحة لدرج اولى من الواضحة بالانواع
الواضحة والواضحة بالانواع الخاصة اولى من الواضحة العامة وكل ذلك اولى من الواضحة بالانواع
ثم الواضحة بالانواع اولى من الواضحة بالانواع الاصل لا بحسب الاخر الكلي اولى من الاصل ولا بحسب اجزاء
الجزئية اولى من الاصل لدرجته سواء كانت مجزأة او غير مجزأة وماها اولى من الواضحة بالانواع كما هو واجب
للاصلية والتخصيص كواضحة لانت كان اولى من الواضحة من جميع ما عداها ثم المقسم بحسب رتبة
والتخصيص في كل الواضحة التخصيص اولى من ما ستم باعتبار اجزاء المقطع والمفروق القابل
للتلف م الى اخر المندرية اذ لم يكن مستقلا بالفضل اعني الواضحة بالانواع اولى من الواضحة
بالانواع **قوله** والواضحة على هذا النحو: **قوله** يصرح في هذا المركب واصل من لانت
واحد معروفه باللام قال الامام في المختصر المصنف ان يكون للشيء من وجه وضعية من وجه
معيين وهو يوجب من الوضحة وكل ما بنا له وهو ما ان يكون الواضحة بالانواع في وصف
عرضي اوفي وصف حقيقي فالشيء المختص في نفي كماله اذ قلنا لا يربط لانه هو
لا يربط كانه معناه انها احكام في امر عرضي اوفي امر ذاتي فاذا اقم الواضحة بالانواع
اقم الواضحة وقدمتها واذا كان كذلك وكل ما يقال له هو هو على اذ كونه بالانواع
كان ذلك اتحادها في وصف عرضي لا حقيقي في وصف حقيقي فالاجزاء في الوضحة
ان كان في الكيفية متقابلة والجزء اقم اقول اطلق الامام الكلام في نفسه وهو على
وجه مما اول جمع ووجبات الواضحة الذي يوضحه كثير باعتبار اخص الوضحة الواضحة ايضا
وعليه ما ناب وهو قوله في عين الواضحة كما اطلق يوجب في هذا الكلام
وعقبه بكونه وهو قوله لجمع اقسام الوضحة مجموع اقسام وهو قوله **قوله**
لامام وكل ما يقال له هو هو بالانواع لاسمي صناعة كما يقال جهة الوضحة اما مقبولة او غير
المتقدمة صفة في السمع وفي عان هذا الكلام ابعثي قوله فكما يقال جهة الوضحة اما مقبولة او غير
المتقدمة كذا في قوله هو هو اسفار مدركه صفت لم يذكره الا يكون مقبولا ولا عارضا لكن سمي في بعض النسخ
فاذا لا يتصور مدونه اسلمه اعلم انه قد مراد هو هو حمل المواظفة والمناظرة واللين
احدهما محمول على الآخر نحو مدعيان وهو رتبة وضعية اشياء مقبولة بحسب اشياء كانت

بدمعوم ووصفها انها ان اوصوان او كانت بهذا المعنى ولو المراد ههنا ولا تستورا الا
 بله اشيا او اكثر كما ظهر مما قلناه من شرح المخلص وهو ظاهر من ايضا انه لو هو معنى
 آخر غير ما يريد به ههنا حيث قال مطلقا ان قاله طر يلو على انه كذا من الغير والحق على ان
 الوصله الشخصيه لا يدع في هو واصلا الا بالمتعين المطلق اخرج مدع فيه واصله شخص
 المتماثل على اجزاء بالعقل اذ قد بين لك ان هذا الشخص واحد من وجه كبره **قوله** وفي
 الاطراف مطاوعه اذ اى طرفا مقدارين كما ما يتحد من في الطرف في معنى مطاوعه لا يطابق
 اصرا الطرفين على الاخرى بالمتعين كما اذا اطلق احد الطرفين المت و **قوله** والاول
 وفي كاضافه مناسبه كما اذا اشرك مدوعه وفي ههنا بكره وكلا واحدها مناسبه للاخر
 وهما مناسبان وفي وضع الاخرى اموان كما بين بسط على كون محو ومرت وبه الترخيبان **قوله**
 واحدها ههنا ان لا اخرج في وضع لاجز الانا جمع اجزا احدها امتا وبه البعد على افر
 كما ان جميع اجزها لا اخرجت وبه البعد عن اول بعد اشركا في وضع اجزا احدها بالمت
 الى كآخر **قوله** لا اتحاد منزهه المحققى طواهه كان سى واحدها بعينه صار شيئا آخر
 اذ اقوله بعينه انه من غير ان يولد عن شى او وضع اليه شى اخر صار شيئا اخرها الاول كماله
 والما في صرح الترتيب وانما كان هذا هو ما صبقا للاتحاد لان معناه المحققى **قوله**
 بطريق التحقيق من هو ما صار شيئا آخر بل يقول المساد من لفظي الاتحاد وصورة
 آخر اذا اطلقا بل هو هذا المعنى هو المعنى العميق **قوله** بطريق الاستحالة لم يربوا بالاتحاد
 ما هو المصطلح عليها اعني الحركة في الكيف بل ما عدوا والحركة في غير الكيف وما اول
 الرفع كما في الكون والفرق **قوله** كما قال صارا الهوا ما ولا هو الايض وفي المال او
 في الحقيقة الهوا من والصوره التزجيه عن ههنا وانضم الى كذا الهوى الطوبى **قوله**
 للما لمحصل صورته اخرى من حقيقة الماء وفي المال لما في رال صفة عن الموصوف **قوله**
 نصف اخرى من غير ان يكون هناك صفتان مثلا اطلها وصل اخرى مركب المحر
 اناه عنها **قوله** هذه عبارة المص في مرضه اللاترات **قوله** وقد اعرض عليها ان العقل
 السابق لمن هو مدعوس لسر في حصوله والكون له اسم مفعول ولو سلم ان (مفعولا

فلس

فليس المصراع مفعول له هو مصدر ولو سلم انه اسم مفعول لم تصور له مفعولا مصدا له
 لما وقع مصدره المفعولين وهذا كما ترى خطأ في خطاه وانما وقع فيه لما وقع في المصراع
 قوله ما هو مصدر اياه ولعله اشبح قاله صارا اياه لم طبع فيه قلم الناصح وانما صرا بان
 مناقبه لفظية لا بعد لها في ههنا العلوم رادة اعتداد ولا مانع فيه من هذه المبالغة
 ذلك قد عرفت في بعض النسخ الصحيح لذلك الشرح لفظ مصر مشد اسم مفعول
 البصير ولا يوجد عليه ويكون التصحيح من التاثيرا و **قوله** المصراع المذكور في
 المعاني من ممر راجع الى الصار وانا راجع الى اللام وركل امرار الضمير كما لو لم يركب
 ولا يمكن ان يقال ان لفظ مصر اياه محرف من مصدره لان الكلام في صرا كذا لا في صارا كذا
 لانه محل **قوله** ذكر في النفا ان المحمل هو الكلام الذي يتقضى له النفس **قوله** مستطوع
 بعضه عن امور من معرفة وفكر واصتيا رعا الحمله بسعل منه انفا لا يبا عر فكرى
 سواء كان مصدقا به او مرفقا صدق **قوله** والحاصل مما ذكره هو اقل من ان يحصل ان كان
 اسرى النفس غير المصدق تقوم مقامه في اهاك القصور والبسط والاندام **قوله**
 طابع من لا يعلم المساقه والمصروفه **قوله** ذهب معا عن ماله الحكم الخا العا ولا يتحد
 بالصوره المعقوله للوصوه **قوله** هو عند عقده اناها وبسبب هذا المذهب في فؤور **قوله**
 صاصليا عذرى ووقر الترخ في كانه السمي بالمبدأ والمعاد مثلا المذهب اصحابهم
 عليه صار على انه صنف ذلك الكاس بقرن المذهبهم في المبدأ والمعاد كما اسرطه في صدر
 تصنيفه وارتطه في ساير كتبه **قوله** ذهب طابعه من المصروفه من اهل الملة الخا ان السالك
 موعى في ملوكه الخا ان بعد مطلوبه الحقيقى ولولا ذلك لفر منهم والذي يدل على **قوله**
 ان الاتحاد بهذا المعنى بمعنى امرين امر كان اصل الاتحاد واحراصل يون **قوله** لا كما
 بهذا المعنى تصور على وجهين احدهما ان يكون ههنا شيان كزيد وعمرو مثلا فمتحدان
 فان نصر زيد عمرو او فاما لو كان في يكون قبل الاتحاد شيان او بعد شي واحد كان
 صاصلا قبله والبا في ان يكون هناك شي واحد كزيد مثلا مصير بل بعينه شخصا آخر
 في يكون قبل الاتحاد واما آخر لم يكن صاصلا قبله بل صاصلون وهذا الثاني هو الذي كان

امر واحد وهو لا ياد

ط م

كما يدل عليه ظاهر عبارة **قوله** والما هو المصراة للاول لفظ لا اول مرزوع على ان كان
 معناه فاعل المصراة المصراة راضع الى اللام وسعوب على انه صرصارى الذي
 جعل لا اول صرصارا **قوله** فبعد اتحاد ان كان كاهران موجودين معا **قوله** هذا
 الدليل على وجودي اتحاد فعلى الاول فالآخر ان المرصوفان فيل اتحادا واما ان يكونا
 بعد اتحاد موضوعين معا او بعد من معا او احدهما موضوعا قبل اتحاد والآخر
 حاصل الوجود اما ان يكونا نوع موضوعين معا او اول موضوع او الثاني وجودها او العكس
 والاتحاد لا يوجب باطلاق ما ذكر **قوله** لان المفهوم للمجرد بالمفهوم العائلا للاتحاد
 الموضوعين كما جرت اتحاد بين المفهومين ايضا فلام ان المفهوم لا يغير بالمفهوم
 كما يتبدل على مطلق الاتحاد بين المفهومين مثل ما ذكر وهو ان نقول بان اتحاد
 موجود ان فان اطلقه بان المفهوم لا يغير بالمفهوم كان وجودا وان اطلقه بان
 لا يكون لفتنا اتحاد موجود موجود بل هناك اعدام لموجودين وسلك في الحسنة
 مستبعد وان لم يكن تخلفا وان كان احدهما بعد وما والاخر موجودا فان كان
 المفهوم هو الثاني هذا التفصيل اما على الوجه الثاني ذكر في غير
 اتحاد وكيفية الاتحاد اربعة واما على الوجه الاول فالتفصيل كما لا يخفى **قوله**
 لم لا يجوز ان يكونا موضوعين موضوع واحد ونوع واحد كما في الفصل
 يعني على ما ذهب عن بقولنا مختلفا بالهئية متحدة بالوجود الخارجه ووردت
 ان ذلك صح لاسيما وهو الكلايدون الجز لان الموضوع هو المجموع دون كل واحد
 منها فلا يصدق انها موضوعان وان اردنا ان كل واحد منها موضوعا بل الموضوع الواحد
 لانه ان يكون واحد بعينه صلا في حقلين وهو ايضا صح بدهما تدفع السؤال الكلايدون **قوله**
 فان كان الاول لغير اعدام احدهما بالضرورة وذلك لان المفروض انها موجودان
 بوجود واحد معا وجودي لاولين ويكون الوجود الآخر زائلا عن مفهوم ما زال وجوده
 فان لم يكن المفروض الذي يتوكل وهو اتحاد المفهوم لموجودين لانه لولا ان يكون
 الوجود لا اول كان آخر الزائلا عن المفهوم واللام يعدم وان اراد القول احد

المفهوم

احد الوجودين واللام من المفروض الذي يعدم ذلك لان المفروض هو الوجود لا الوجود
قوله ولا اول يصدق ان يكون الشيء الواحد هو وجودا او وجودا معا **قوله** اي يولد كالمعنى
 كل واحد من المفهومين موضوعا او وجودا معا من احدهما وجودا والآخر وجودا
 الوجودين لاولين الباقين وبانها معا الوجود الثالث الذي اتحادا باعسان ومعنى
 بالضرورة لا يقال اتحاد بالضرورة مولد لعدم الوجود ان معاني واصدق الوجود الثالث
 ههنا فام مجموع المفهومين لا يترك احدهما فلما استحال ان لا نقول في اللام ما ذكر
 ان مركب شي من امرين موجودين موضوعين متغايرين ويكون لذلك المركب وجودا بال
 مفار لكونه واحد وهو حرته ونحوه مجموعها وذلك لا يكون اتحادا لاولين
 بالآخر لا في الذات ولا في الوجود **قوله** ولا يمكن ان يتحد الوجودان حوا عن ال
 على الشيء لا اول يعني ان يقال على بعد يكون الوجود الواحد الذي صار موضوعا
 هو احد الوجودين لاولين لانه من زوال الوجود الآخر فانهم انما هم المسائل المذكور
 المذكور لحوزان لان زوال الوجود الآخر بل يصدق بالاول الذي صار موضوعا
 ويقتر الجواب ان اتحاد الوجودين صح اما بحسبها واما بعينها فلما ذكر من الدليل على
 امتناع اتحادها واما بحسبها فلانه بل ان يكون للوجود وجودا ومعنى وجود
 اتحاد الوجودين لا يحد سواء على الشيء الثاني ولا يحدى ان فاش ههنا في القول
 احدهما كما يظهر في ما يصادق وقد قال بعض الفاضلان الحكم بما مع اتحاد
 ضروري وذلك لان الاصلان والتعاريف هما هستان والوجودين انهما بالذات فلا يتعارفان
 وبما اراد بوضيحه بانه ان عدم السان فلا اتحاد وان عدم احدهما ولا يتحد المفهوم
 وان وجدتها اسان كما كانا والمقصود العسمة فكل عينه لم يبقها ولولا لاسد الاصل
 للاعراض **قوله** هو سد عن معنى اتحادا بمعنى لما يطل اتحادا لم يكونا بل هو
 محمول على طامع الذي هو للاتحاد بل على شبيه وهو المعنى المذكور ان المعنى
 المراد به ههنا سد عن معنى اتحادا وهو كذا المعنى الآخر اعني حل الواطء سد عنها
 كما سلف في **قوله** الوصية لسد لان العدم هو الكيم المنفصل ولا بد من الايضال

والوصفة لا انفصال عنها **قوله** ولعمارة اخرى العدم لا بد ان يكون في توفيقه والوصف والوصف فيها
 ومنه من قال ان وصف ما يقع في الوجود يجعل الوصف عددا للوجود في الوجود في عينه عددا في
 لغتها ومدى ما عدها من الاعداد ولبعضه يكون الوجود نصف المجموع صارت للملح والي
 المقرب منه حاصرا لجمع الاعداد والالوان وما وكم المنفصل عنه والبراع لوطي لان العدم
 مقوم لها لا عزها **قوله** كل عدده من مراتب الاعداد مركب من الوصفات التي يملع مجموعها
 ذلك العدد لان الاعداد التي هي **قوله** قال ارسطو لست احسن ثلثة وسبعه ولا اربعة
 الى غير ذلك من الاعداد التي يمكن اعتبارها فيها بل هي مجموع وصفات مختلفة كل من واصفة
 ولهم في سائر طرقا **قوله** انه يمكن تصور كنه العن مثلما مع الفلذ عن هذه الاعداد باسرها
 ولا يكون شي منها اذ اياها للعن ويصحي ماة كن بعضهم من الالمنة هي بلت وصار في
 الالمنة التي هي مبرها لخصها وهذه الصورة لا يرض لها في ماهية الالمنة بعدك
 دونها وكذا الخارج سائر الاعداد التي يتوهم تركيب الالمنة منها فعدت الوصف لكونها
 ماة كن الشرح وهو ان مقوم الالمنة اربعة واسم ايسر اولى من مقومها بواحد
 والآخر مقومها بثلثة فاما ان تقوم بكونها اربعة او بواحد منها فقط لا سبيل الا لا ولا في كل
 واصفها كما في تقومها فمعنى عماره مع انه اذ اثنى لها فيلزم استغناء الذي عن اسمه
 بل يلزم ان يكون مقومها عماره لما قلنا ومجانبة اليه لكونه داسا لها على ما قيل في
 في اصابع نوازل العولم المستقلة ولا سبيل الا في الاسلامه الوصف بالاربع واعرض
 الطريق الثاني بان يدرك على عدم المقوم بالوصفات ايضا لخرابه فيه نعم اذ ليس المقوم
 الالمنة بالوصفات باولى من مقومها من تلك الاعداد فاما ان تقوم بكونها اربعة او بعضها
 الى آخر الدليل وكون تلك الاعداد دسمة على الوصفات لا بعدد وصفها فان قلت كما
 الوصفات في تقومها لم يكن تصور تلك الاعداد في فضلها وهما همتها ولم يكن مركب من الاعداد
 بل من الوصفات فقلت هذا راجع الى الطريق الاول كما يظهر من مضمون **قوله**
 والاعداد الباقية التي يمكن اعتبارها في العدم مثل الالمنة والالمنة في الالمنة وكذا الالمنة
 وما ساد ان فيها خواص الالمنة لها قيل عليها ان اراد بالاعداد الباقية الوصفات التي

في ملك الاعداد في لجز الملك للنوع من العدد كما سمه لاضواض وان اراد بها الوصفات مع العدم
 النوعه لملك الاعداد المحصلة اماها بالفضل المراد عليها ان ارادها ملك الصور امور معتدلة اعتبار
 محاز ان لعدد العقل لخرق صورة الالمنة ما حادها ولا اعتبر لخرق صورة الالمنة والالمنة
 هو كبحسب الالمنة بدون كبحسب الالمنة والالمنة فلا يكون الالمنة لها والخراب ان الاعتبار على
 اعتباري مرضي كتروصيه المحضه ان انصاف الحجة بالروصيه مجرود وصف العقل لا يحسن كلف
 فاد لم يفرصن روصيتها لم يكن مقصده بها واعسابي لان كتروصيه لاربعه فان الالمنة
 صر عنها مقصده بالروصيه سواء لاصطفا العقل روصيتها او لم يلاصطفاها بصور الاعداد
 اعتباره من القتم الثاني فالوصفات التي هي نصف الالمنة ملاصقة في بعض الاعراب في حدودها
 لصورة الالمنة كما انها مقصده في بعض الاعراب بصيغة الالمنة كما شهد به البداية وان لم يكن
 الالمنة ومنهم المصنف من المصنفات في بعض الاعراب لان من منسفة الشيء في بعض الاعراب
 المصنف شيء في بعض الاعراب كما للان من ايقار الشيء في الخارج ان يكون مجموعا على من خلاصا
 فان مفهوم الالمنة هو اربعة اصابع انه تصدق ان زيدا اعني في الخارج وهو مجموع
 ذلك وليس يلزم من انصاف وصفات الالمنة تصور تلك الاعداد ان يكون تلك الصور في اقله
 فيها هية الالمنة فان كون اجزاء الالمنة من العناصر مثلا لان تلك الاجزاء اما على اسم
 كونها مركبة عن اربعة هية الالمنة بتروصيات الالمنة وان كانت في انفسها متصفا بصور
 الاعداد التي هي كنهها لكنها خارجة عن ماهية الالمنة ملك الاعداد اعني وصفاتها المتصفا بصور
 امور خارجة عن الالمنة لها ولكن ان يتولد وصفات الالمنة لكل ما يعرض فيها ملك
 الاعداد ويعرض صورها وهذا الامكان خارج عن ماهية الالمنة لانها وهو المولد من
 قولنا ان ملك الاعداد خواص الالمنة فاهي الالمنة في حدودها بحيث يمكن ان يعرض فيها ثلثة
 وثلثة وان يعرض اربعا وان يعرض اربعة وان يعرض اربعة فاما ان يفرض هذه الاعداد
 وبها خواص الالمنة **قوله** وما يقال ان الوصف الالمني من الالمنة الاول **قوله** اطلاق الفرض على
 الوصف نسبي ان لا يكون الفرض اخص من العدم مطلقا عددا من الاجل الوصفه عددا
 كما ان الالمنة كذلك على مذهب من الاجل الالمني عددا **قوله** وهذه انواع مختلفة الخواص

اي هذه الخصال الخاصة في العدم بل واصلها من مختلفه الخلق فان كل موصوفه من هذه
 لها لوازم غير مخصوصه لا يوجد في غيرها فاللزام في هذه الخواص المتفرقه الزوال بالانفصال
 فهو لا يخلو والذات الصلابة فيها يدل على الاطلاق في العصور وفيه حصول العاطف **فولس**
 كالاوليه من كون العدم كسب الوجود الا الواضحة كالمسح والجمع وغيرها والرجب
 فكونه كسبها عن الوجود ايضا كالاربع والسبع والمانيه والسبعه والمطلق ومدراوه
 المحذور وايضا ما يكون حاصله من ضرب عده في نفسه كالاربعه الحاصله من اثنين في نفسه كالمسح
 وكالسبعه الحاصله من ضرب المثلث في نفسه وراوا بالجمع الذي يقابلها لا يكون حاصله من ضرب
 عده في نفسه كالاسن والثلثه ومدراوا بالمطلق ما يكون له كسب من كسب العدم بالجمع
 الذي يقابلها لا يكون كذلك **فولس** كل واحد من انواع العدم من اعتبارها في الخلق في
 الاعيان **فولس** في مجموعها سابقا لبا الوجود امر اعتباري من توافر المعقولات وان اعداده
 مركبه منها ولا بد ان يكون ايضا اعتباريه من توافر المعقولات عارضة للمعقولات لا قبل
 المنضمه بعضها الى بعض كسب مراتب الاعداد والصور التوضيحيه ومدى ان انواع العدم
 امور اعتباريه مجموع اجزائها واستدل ان رجقها على فكر بان الاربعه مثلا اذا كانت
 موجوده الخارجه والعدد بان قود بلزم ان لا يكون الاربعة موصوفه بمحققه في الخارج
 اياها اذ كان حصول الاربعة في محلها بطور لزم ان يكون مجموعها ايضا له دليل يثبت
 بالاعراض التي لا سرى في محالها لم يوصف فيها هفتا لئلا انها اقامت تمامها بكل جزء من
 اجزائها لزم ان محل واحد لعنق في محال متعده وانما لا يذاتها وانما يذاتها
 مجزوا صدمتها كانت هي عارضه لتلك الجزئ لا لتلك والمدر صلاته وانما بكل
 جزء من اجزائها على غيرها كانت صدمه فيها وموظف للعرض ايضا وانما لم يذاتها
 تمامها ولا يذاتها مجزوا من اجزائها لم يكن هي اعراضا موصوفه بمحققه في الخارج طارئة
 تلك المحال ايضا قوله واذا جمع العقل واحد في المشرق الى قوله كيف يصور عن وصفه
 لها في الخارج مره ووما ينتم قال لان الهموي التي لهذا الجسم تحقن واصلا لروايتها
 اعداذا امتنا ذلك لهم وصلنا اصرتيميه في المشرق والآخرة في المشرق لزم ان يكون

هو الوجود والاضا باقية على شخصيتها الاول اذ الهموي يمنع رفاها الى شخصيتها والاربع
 اغداها وصدوت هبوت في اخرى وكلاهما في الهموي والهموي هبوت واذ اجاز عند
 ثلثهم واحد من نصفه في المشرق ونصفه في المغرب لا يفرق هذه المسافه في شخصيته
 المحذور ان يكون ما يجرى عن العرض الذي ذكره في عرقا وح ايضا في مجموع شخصته لانه
 من اياه الفرق بينهما وايضا لا يلزم من اعتبارها لاعداد المتباينه المحذوره واعتبارها
 جميعها يجوز ان يكون لعدد انواع اعتباريه وانواع خاصيه والمجربان محل الاربعه
 لزم من قسم في اذ والاربعه محل فنه من حيث انه وكل طارق مقسم اذ اصله من صحت
 انه كان مقسمه الى اقسامه حاريا فير قطعي فمجدل عرض في ارض مقسم في وانه لا يكون
 طوليه في صحت انه لا يجرى صميمه اخرى لا يكون **فولس** باعتبار تلك الحسنة مقسمه ولا مقسم
 كذلك العرض انقسام محله ولا يكون ارباعيه كالمقطعه الحاله في الخط من حيث انه مستط
 فالخط من حيث اتها في القطعه لم يبق مقسم وكذا الحاله في السطح والسطح في الجسم
 وهكذا يجمع لارض التي لا سرى في محالها فان طوله في تلك الحاله من صحت ما **فولس**
 المقسمه بل من صميمات هي باعتبارها غير مقسمه وسقط ذلك المنع وادفع العنق ايضا
 لان الدليل انما يثبت في الاعراض التي واما في غيرها فلا وجود للمنع على المقدمه
 القائله ان العرض لزم تمامه ولا يذاتها مجزوا الحاله لم يكن عرضا موجودا قايما
 بذلك المحل واحدا في الهموي على ما ذكره بل الذي يرضيه فراعدهم ان الهموي **فولس**
 في صدمه اياها مقبله ولا منصفه ولا واطرفه والاربعه الصلابة مع هذه الامور كلها **فولس**
 مدلتها ولم يذاتها لانها لا يكون محصوره في صدمه اياها والا كانت لصلوة في صدمه اياها غير **فولس**
 الملكة باقية منها لم يذاتها في شخصها وصدوتها وتعددها وانصافها وانصافها باقية
 لصلوة في مع الصوره الشخصيه الواضحه شخص واحد شخص الشخص الصوره تنبعا **فولس**
 المقدمه اشخاص متعدده مستحصه بشخصيات تلك الصور تنبعا فلما كانت الهموي في
 الصفات باقية للصوره كانت باقية مدلتها مع تواردها عليها فترام هذا الجسم هبوتها
 شخص واحد ليس معناها انها مستحصه في صدمه انها مستحصه بومها او لا والذات

كما ان صورته كذلك الالوان التي هي بغيرها ان الانفصال كما نزول الصورة مطوية روي
 انها مستحقة بغير صورته احيوية فاذا ورد على هذا الجسم الانفصال زال صورته احيوية لانها
 متصله في حد ذاتها واحدة مستحقة في نفسها ولا يجمع الانفصال والاشياء في حد ذاتها
 بل نزول وحدتها هناك صوران احمران واما هوي لاه وهي باقية لما فيها باقية في كونها
 مستحقة واحدة او متفرقة لما حمل فيها من المصدر فلم يلزم مما ذكره ان الهوي في
 طوبان الانفصال فيجب على احصيتها لا في لزومها بالبره عاقل حاشية البره بالان
 منذ ان الموجود الخارجي اعني الهوي لا يكون في حد ذاته واحدا ولا كثر ولا متصلا
 ولا شحنا واحدا ولا اشخاصا متفرقة بل يجمع كلا من مرده الاحوال باقيا بغيرها ومع
 فان قلت اد اجاز في الجملة الذي هو الهوي ان يكون ما عاين في كل الاحوال لما عاينها في كل
 ان يكون الحال الذي هو العوض ما عاين في كل الاحوال بل هذا اولى قلت حمل العود
 كالاربعه مثلا لا يكون واحدا بالتحقق سواء كان معدودا او مقارنه او مساعده فلا يكون
 صورة واحدة مستحقة موجودة في الخارج حاكه واحدا في حد ذاته وهو الحفظ فادفع ما ذكره
 المعترض كذا في نعم بغيره على ان يع ان يقال قوله وليس في الارجح الوصوره في الارجح
 قولها وقد تقدم ان الوصوره امر اعتباري ستم به المعقود كما قرناه فلا صاحب الى
 التطويل ملك المحدثات التي ثبت منها تلك الحالات وقد توهم بعض العاصرين
 ان قوله كيف تصور عروضة لها في الخارج مجرد استبعاد فلا تنفيذ في المطالب
 العلميه **قوله** ولان الكثر ايضا مستحقة في العقل هذا دليل بان عطفه على الوجود
 اعني قوله اد يقال عين واحدة **قوله** وعروض الوصوره لعداتها ولقباها للاستدلال
 فيها بوجوب التسم في عروضها لنفسها نظرا ما في عروضها لعداتها فلا توهم التسم
 الا اذا اعتبر مع ذلك عروضها لنفسها ايضا لكون ح اعتبار عروضها للمقابل
 او اذا اعتبر كثر من الوصورات العارضة لعداتها معروض الوصوره لهذه الالوان
 ايضا وهكذا فكلها متساوية لا يخفى الا ان لا يخفى في ذلك على عروضها لنفسها
قوله وتخصص الوصوره بالمضاف المشهور اي مخصوص بهذا الاسم يسمى ولزوم

ان الوصوره تخصص وعرض غيرها بالمعنى الذي يبرز بالمضاف والمشهور في كل حال ان العرف المشهور
 بالصوره المقيد بعروضها ساني كون المشهور في تخصصها الوصوره بغيرها الا ان النظر في عرضها
 فلا يكون تخصصا بغيرها بغيره على انه قد جعل من قبل مر الوصوره اضافتها الى اضافت اليه وقد كنت
 مع الوصوره المقيد بعروضها هكذا واستحصر ان تعدد المر ولا وجه للولوه **قوله**
 الكثر وعروضها ما تستع غروضه للصوره وهو المقابل اعني ان المقابل لتتبع عروضه
 لمعرض الوصوره اعني الواحد لا نسبة للعقل الا في مقده ولا تستع عروضه لمعرض الكثر
قوله في زمان واحد قيل هذا القيد مستدرك لان الاضاح لا يكون الا في زمان واحد وكل كثر
 عند ما ورد يقال مره اخرى انما يقع هذا الوصفان في ذات واحدة وان كانا في وقتين
 صدقوا في الزمان دفعا للتحقق في مقام تقيده اذ قد توهم ان المقابل ليس بالمتحقق الا في
 في ذات واحدة **قوله** ومداعه وصوره الموضوع والزمان السديع في مقابل الضاد فاست
 اصحاح صديق في موضوعين والاف في موضوع واحد بحسب الزمانين قبل عليه ان صور
 في موضوعين او في موضوع واحد في زمانين مشتركين الضدين وساراق المقابلين المقيد
 لصوره الموضوع والزمان لا يختص بدخول مقابل الضاد بل هو لا يدخل جميع انواع المقابل
 في تعريفه نعم اعتبره وصوره العبرة اما هو لا يدخل في مقابل الضاد فيه كما ذكره وانما كان هذا
 القيد موصفا للمدراج والتقييم لوقوعها في مياق المعنى **قوله** لان المقابلين اما ان يكونا
 وصورته ان لا يكون واحدا منها عددا شئ سرمدان الوجوه هي ههنا لا اذ به ما لا يكون
 السبع حرام من ههنا لا للموجود في الخارج فيكون المتضادان في وجوده من ههنا المعنى
 سواء قبل انها موجوده ان في الخارج او لا **قوله** بان يكون عددا لامر ما اي يكون لها الامرا
 عن موضوع وقع اما ان اعتبر في هذا السبكون ذلك الموضوع من حيث ذلك الامر الوجوه
 اما بحسب تخصص او نوعه او صفه على التفضيل الذي ساقى ولا **قوله** وبما لا يخفى والرب
 راجع الى القول في العقد المقابلان تعادل الضاد كما سواد والساض مقابلان اعتبار
 وجودها في الخارج معسا للموضوع واحد في زمان واحد واذا اوسط في ذلك الموضوع
 اصدها امتنع وهذا لا يخفى فالحق بلان تعادل الضاد موجوده ان في الخارج وكذا المقابلان

سائله اضافة من سئلان باعتبار وجودها في الخارج سبب الى موضوع وجودها في زمان واحد من جهة
 على يد هب من قال بوجود الاضافات في ايجادها ما على يد هب من قال بعدمها مطلقا فالسائل
 منها يكون باعتبار انضمام الموضوع بها في الخارج والمقتضى بلان تقابل الوجود والملكة يكون
 احدهما على الملكة كما لم يتشكك بوجودها خارجيا وعاينها مع العلم باعتبار هذا الوجود في
 ناهد المقابله ههنا موضوع في الخارج واما لا يخارج السبب فهنا امران عقليا نوارده ان
 على النية التي هي عقليه ايضا والوجود للمقابله ههنا في الخارج اصلان ^{اسماها} بمرتبة النية و
 لس من الموضوعات الخارجيه بل من الامور الذهنيه فاذا حصل في الذهن كان كل واحد
 منها عقلا اى اعتقادا والمقتضى بلان معا لا يخارج السبب اما صراط في الذهن ومقتضى
 وجودها حقيقي او في القول اذا غير عنها لعبارة وهذا وجودها خارجي **قوله** من النية
 الدعوتية **قوله** وذلك ان التخصيص الدعوتية لا يوجد لانها تدبر وان على النية السببية والوجود
 ان التخصيص بين زيد والقيام مثلا اسد من يتوكله هذه سبب دعوتية ^{عليها}
 لا يخارج السبب واذا اعتبر انما يكون له كما سبب سلبية ولا يمكن الا يراه عليها لا يخارج
 لا يخارج السبب لا اذا اعتبر بمرتبة الاستفاد يكون الاستفاد محمول في الحقيقة
 مداعتبر منه وهو يدنس بغيره اما لا يراه على النية الدعوتية **قوله** او القدر الدال
 عليها اى على العمود اما من موضوع عطفها على محل من العقول والوجود عطفها
 على العقول **قوله** وهو المشروط بان يكون بينهما تقابلا يكون منها غاية الخلاف
 اى شرط في التصاد الحقيقي صواب التقابيل على موضوع واحد لا يكون بين
 الحركة من الوسط والحركة اى الوسط تضادا اذ لا بد ان يكون شرطها سكن على المشهور
 فلا يكونان متقابين على الموضوع بخلاف عنها في زمان السكره واسترط ايضا في
 التصاد الحقيقي ان يكون بين المتصادم غاية الخلاف فلا يكون بين السواد وغير السواد
 من اللوان تضاد واعلم ان اشراط غاية الخلاف مشهور دون اشراط صواب التقابيل
 وهو ان يكون موضوع مستقدا للوجودى بحسب شخصه سواء كان اسعداه وقبوله
 للوجودى في ذلك الوقت لعدم الخبي عن الاشراط او في وقت آخر لعدم الخبي عن الظاهر

او يجب ان يكون كعدم الخبي عن المراتبة كعدم الخبي عن الفرس والسياح والجر
قوله اصيب ما لم يعتبر صدق الفرس واللافرس على موضوع واحد لم يتصور
 التقابل بينهما اذ اعبر مفهوم الفرس فاما ان يلاحظ معه صدقة على شئ يكون لللافرس
 سببا لذلك الصدق واما ان يكون النية بالصدق جبره في المقابله فصيان باللفظ
 احدهما موجب والاخرى سالبة فيكون التقابل بينهما راجعا الى العقول القدر كما ذكر
 واما تعدد ولا سقابلان ولا سدا فان الالملاحظة وتفرغ تلك النية لا يخارجها ولا
 سببا ورجان ايضا الى التقابل في العقول القدر واما ان الالملاحظة بصدقه على
 شئ فكونا في مفهوم اللافرس من مفهوم المصداق المفهوم الفرس ولا سبب في الحقيقة
 ههنا اذ لا يتصور ورود سبب لا لا يخارج لعل سبب لانك اذا اعتبر مفهومها
 واحدا لم يعتبر معه نسبة الى مفهوم آخر ولا سبب مفهوم آخر اليم لم يكن لا يتصور
 وقوعه ولا وقوع متعلق بذلك المفهوم الواحد كما سبب في النية مفهومها الفرس
 واللافرس الماهو فاذ ان على هذا الوجه متباعلان في نسبتها غاية التقابل عند ^{ادفان}
 في الحصول موضوع واحد اذ لا يجوز صدقتها على ذات واحدة في زمان واحد
 فهنا باعتبار حصولها لذلك الموضوع متقابلان كالسواد والسياح المتقابلين
 من حيث لا يسمع حصولها في موضوع واحد والفرس ملوان اصباح لاصحاب
 الفرس واللافرس امر صواب الصدق والخارج لوجود ذلك الموضوع وبين السواد والسياح
 بحسب الوجود الخبي فبى وذلك لا يقع في المقصود الا ترى ان البصر متقابل
 ووجوده في الخارج في محل للعلمي اما اعتبار وجوده بل باعتبار انضمام الماهو بين
 هذين المفردين اعني مفهوم الفرس واللافرس معا بل لا يرجع الى القدر والقول
 لا يقال في اعتبار صدقها على موضوع حصل هناك صفتان احدهما محصله ^{لاخرى}
 وجوده وصرح للتقابل في التقابيل لاما نقول ههنا بان الصفتان وان لم تصفا
 فكلها لا يتقابلان بالمعنى المراد من التقابل ههنا لان المتقابلين ههنا التقابل في صفتان

المحل واحد والسببان في قبيل المصنوعين فان صرنا ان نسبة محمول محمول
 الى موضوعها في نسبة محمول معدول الى ذلك الموضوع ولما توارط الحكم في الضمير
 على محمول واحد لئلا يكون متقاربا فيكون بل المقابل اما ما يبين محمولها من صفة لها
 في الموضوع وصدقتها عليه كما عرفت فان قلت وداعتوا في تعريف للمقابل
 الموضوع وارادوا به المحل المسبب عما محل منه ولذلك قالوا لا تصور تضاد في
 الجواهر اذ لا موضوع لها وان ارد به المحل مطلقا بنا على ما رجع بعضهم من ان
 المحل في التضاد هو المحل ولذلك ابدت التضاد بين الصور النوعية للصفات كما
 فالمراد من اجتماع اثنين في المحل امساع باعتبار الجواهر لانه لا اعتبار للصدق
 عليه فان امساع الاصاح من صفة الصدق بعد نسبتها كما ذكر في النسب الاربع مظهر
 ان التباين بين مذهب الفرس واللاتين على ما ذهبهم نعلم اذ لا موضوع للفرد
 ولا اصول لشي منها في محل قلت هذا لا يحل ليعا في التباين بين المذهب فان مذهب
 السائر اللابيض صلا مع اجتماعها في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد
 وهذا الامساع باعتبار الجواهر والصدق لا يقال مفهوم اللابيض من مذهب
 ولما يكون له طول في محل لانا نقول مفهوم العمى ايضا امر اعتباري مع ان له طول
 في محل فالمراد من محمول ههنا ما مع طول الاعراض في محالها واما ما يعتبر
 انصاف المحل بالامر الاعتبارية ههنا واما صفة الرجوع الى التباين كما
 لان مفهوم الباطن واللانام مقابلان من حيث الصدق مع انها غير متباينة لان
 قد سبقنا قد رتبنا ان يكون لمفردات مقابلان عند راجع الى مقابل القضايا سواء
 امساع الاجتماع في المحل من المقابلين لا وسر ايضا انه لا سلب ههنا حقيقة
 ولا يكون ذلك المقابلين متباينين لا محال والسلب كغيره من الالفاظ من كل صفة
 قسم في التباين سلب لا محال في ما لم يتحقق صدق وكذب كقولنا لا فرق في هذا
 ليس بفرس واذا لا الحق كقولنا لا فرق من لفرس من حيث لعل ذلك ليس بفرس

الذات

الى الملك والله اعلم بالسر **قوله** لصدقتها على كل موجود موعود الموجود بل المذنب
 ما عدهما فان لا زيدا ولا عمرا لصدقان على كبر وفي ذلك ان كان ما ههنا والصدق
 في المقابل وان الكبر في المحل قبل المراد اصتاغها في ذلك الموجود فان عدم زيد
 وعدم عمرو مثلا محتقان في كبر اذ قد عدم عنه كلاما وان كانا لا يحملان عليه
 واعترضا فان هذا الدليل لا يجري في اللاتين واللاتين اذ لا يصدقان على شيء من
 المهنومات المحققة والمقدرة وكذا مفهوم اللاتين واللاتين لا يحق في
 مفهوم اصلا والحواس ان كونها بحيث لو صدقت اصدرا على مفهوم لصدق في
 كعينا في نفس المقابل منها **قوله** يكون السلب عدم البصر ولو عينه البصر
 فيه اشكال لان العقل البصر لا يوقف على العقل ووجه العقل على علم البصر يوقف
 عليه قطعا فلا يتجران مفهومه وان كانا مثلا زنين وليس للاضلاف بينهما مجز
 حرف السلب في اللفظ وقد لا تعدد كما توهمه **قوله** وان كان الماى يكون
 اللاتين عبارة عن سلب قابلية المحل فيكون المقابل بينهما معا بل لا محال ان السلب
 فلم يتحقق معا بل من العدمين قيل عليه ان اللاتين لم مفهوم وذلك المفهوم في
 صفة سوا كان انما مفهوم العمى سلب عدم البصر وغيره اذ مع قطع النظر
 عما ذكر من الفصل بحكم العقل لا يقال بل بينهما وما عدى ما واما السلف
 لكنا اوله لكذا فاض من مطلق اسما والاصحاح الخاص بالخاص لا يلزم طسفة
 العام **قوله** فلا يكون سلب الوجودين مخصصا في التبيين اي في التضاد
 والمضاييف وذلك لان سلب الوجود والصدق ليس من المضاييف وهو شرط
 صلا من التضاد اذ ليس بينهما غاية الخلاف وكذا سلب الوجود والصدق بينهما
 لا حرة عاقبة كما مر ان الية **قوله** والتمسح اما انحصرت بالنسبة الى الصفة
 المشهورى اذ سدرج فيه سلبا مثل السواد والصدق وسلبا الصاغر والباطل
 واما الاتان والفرس فهما متباينان لا يصدقان لما ذكر **قوله** مع انه ليس له كذا
 ارضاعها مع ان السلب لا محال يتبع ارضاعها لكن هذا الامساع من التباين

عادل السلب لا يحاب في الساقض بل في ما ليس الظل الـ مقابل الظل الموصوفه
 الساقض بل هو مقابله بل مرصته هو ما لم يحموه مقابله اخرى فلنفس هذه المقابلة
 نضاوا اذا كان المقابلان هما المتحققان صدقا الميتة ولكن قد يتحققان كذا كما لا
 في اعيان الامور **قوله** لان موضوع عدم اللازم مبين لموضوع الملزوم مع ذلك
 ويكون اللازم والملزوم عرضيين في موضوع فنكون ذلك الموضوع لعينه موضوعا
 لعدم اللازم ايضا مما له الحركة الملزومه لسمونه الحول لا يقال لعدم اللازم قائم باللازم
 والملزوم قائم بالموضوع ولا يجوز موضوعها لان نقول المراد لعدم اللازم عدم
 مضاف الى اللازم قائم بالحول الذي استغنى عنه اللازم مستحقان موضوعا **قوله**
 فان التقابل يصدق على من لا يرجع صدق المقول في جواب ما هو الاشكالي المقابل
 يستتم الى هذه الارجحة المصاحفة بل على من يكون اعم من كل واحد منها اما ضدها
 واما عرضها ما تم ان مفهوم التقابل يدرج في الضائفة لان الضائفة يصدق عليه
 وعلى غيره من المفردات كالتحاور والتماثل وغير ذلك لا ينحصر في مفهوم
 التقابل اخص من المتضائف انه اعم منه فان قلت ان مفهوم الضائفة عرض
 لمفهوم التقابل كان مفهوم التقابل مرصته هو اعم من الضائفة ومن صلتها عرض
 لخصه من الضائفة اخص منه على قياس كون مفهوم الكلي مرصته هو اعم من مفهوم
 اجنس ومن حيث انه معروض لمفهوم جنس اخص وبالحققة كونها معروض
 والعارضا اخص فاذا اصد للمعروض مرصته معروض لذلك العارض كان اخص
 ايضا وان قلنا ان مفهوم الضائفة ضمن لمفهوم التقابل لم يكن عارضا ومع
 محابا ان مفهوم التقابل مرصته هو اعم من مفهوم الضائفة ومنه من انفرادها
 واما من حيث الصدق والتميز اعم والاستحالة في اندراج مفهوم مرصته تحت
 آخر وعدم اندراجها فيه مرصته الصدق على افرادها كما في ان كان في جميع مرصته
 تحت اجنس وان لم يدرج كحده مرصته الصدق بل يصدق على ما لا يصدق عليه
 اجنس كزبد مثلا فليس يلزم من اندراج مفهوم تحت آخر وكونه فردا عن افراد

افراد ذلك المفهوم كما ذكره وكذا الحال من مندمى المقابله والمضائف فان مفهوم
 مرصته صدقة على افراده اعم من المضائف ويحتمل مرصته هو مرصته تحت
 المضائف وفرد من افرادها فان قلت ما ذكرتم اما يظهر هذا كان المفهوم
 لا فرق اعني المدمج فيه عرضيا للمدمج كما في المال المذكور واما اذا كان اعيان
 فلا اد من المستحيل ان لا يصدق ذاتي الشيء على ما يصدق عليه ذلك الشيء **قوله** اذا
 كان الضائفة ذاتا للمفهوم المقابل الذي هو عارض لاقام لم يلزم صدق
 الاعلى عارض بل لا يفتق في نفسها وكلا وذلك يتم مقصودنا **قوله** وكذلك
 المواد نظرا الى ان الضد للمضائف حاصله ان الضاد يدرج الى السواد والبيض
 والضائفة مر عارضتها ويكون المتضاد ان من حيث انها معدوضان لغا صحتها
 مدمجين تحت المضائف مبيها اصطلاحا من مندرجات تحت الآخر كمن يعتاد
 عارض ولا استحالة في ذلك ايضا بل يقول بمفهوم الضاد مرصته هو مدمج تحت
 المتضائف من حيث الصدق لا سواول امواد الاسدج تحت المضائف وكذا
 كل سقا بل من مرصته ما سقلا بل ان ذلك التقابل يدرج تحت المضائف حتى المضائف كل الوجود
 والبنية ما فيها مع اندراجها مداتها تحت المضائف مدمجان ايضا كحده ذلك اعتبار اعني مرصته
 المقابل لها **قوله** اعني الضد المدمج على كل واحد منها او للمجموع المعبر ونحو ذلك المعتبر
 انضد **قوله** فالاول هو المضائف الحقيقي غير الالوانة والى هو الضائف المسموية من الالوان
قوله واسد الانواع في التقابل ما لا يثبت الاحاط استدل على ذلك بوجوه بل
 معقولة من المنخص لاول قوله ان الامر الذي يصدق عليه ومحصوره ان سلب الخيرة لا يثبت
 الشر لصدقه على احوال واحدة ولانانية ايضا سلبا لشره اذ يصدق ان ايضا على احوال
 بل الالوانية الالوانية الخيرة واذا انحصرت في سلب الخيرة في الاحاط وكانت متساوية بالحققة
 من الجانبين انحصرت ايضا في الخيرة في سلبه واما الخيرة في الاحاط في سلبها
 التقابل من سلب الاحاط اعمى من المقابلين للضدين وتوصيحه بان ساقط
 ما بعد ان سلب السواد مثلا لاساقه اسات الضائف والاسلبه بل لاساقه الاحاط السواد

فاجاب السواد لاسا فيه للاسليه واعرض عليه بانه لا يلزم من صدق قولنا لاشي في سلبت
 الالجاب ان تصدق قولنا لاشي اجاب الخير للاسليه وكون المنافاه بمحمده وبقدر
 الا ان اجاب الخير ما فيه سلبه واما انحصار منافيه في السلب فظلا او لا في ان اجاب الخير
 ما في اجابه الخير ولا في سلبه وليس سلم المنصاه في اجاب الخير في سلبه لزم ان
 لا يكون سلب السلب كما يجاب الحق في السلب انه ليس هناك منافاه اخرى ولا اخرى لا بد
 من شيء موافق منه وان نعم ان المنافاه اضح من التقابل وليس يلزم من معنى الاضحي
 لاعم فليس لم قلت انه على يد ذلك لا انحصار يكون سلب السلب كما اجاب الحق في اخطا
 من لا قوى الا اثر تاثيرا وهو لذل يكون سلبه في الصدوق في قوى والاشهر
 ولاولى ان يقال في وجهه ان اسلبت شي شملت جميع ما عدا ذلك الشي فلا سلبه في شئ
 لما له بالذات ذلك الشي الا غير والمقاله من الجانبي سلبه ذلك الشي لسلبه لا غير
 فضلا لشي لا سلبه بالذات وليس صيوان هذا المسمى في العبارة وسلب المنافاه بالتمام
 ومع ذلك لا اسلوب باسرها ووجه عليه ايضا **قوله** وانما الخير عقلا **قوله** سلبه
 الثاني ومعناه على ان الراجع للرافى اقوى معان ومنافاه من الراجع للامر القوي
 ووجهه وكان العرضي اذا كان لازما كان لرفع الملقوم ايضا لتفاد الراجح الوسط
 يكون اقوى من الراجع بوسط لا وفقا في التاثير الخبير لاما بقولها والقوى تسحق لولا
 تسحينا اقوى من سحى النار الضعفه الماشه فلم لا يكون الحال هناك كذلك **قوله** فان
 المر لولا استحال على انه لا يخبر **قوله** من هذا الوجه الثالث واصله ان سلب شي اما
 لضعه لان ما عداها محرفا تصامع ذلك الشي فقلنا ولا شك ان منافاه رفع الشي رفعه
 اما في لذاتها ولذالك لالاضطها العقل مع قطع النظر عما عداها تفصيلا واجالا
 حكم لما فيه بل لا يوقف وان منافاه مسلمه رفعه مع انها في لاشي على رفعه لولا
 اشها له عليه لم منافاه فقلنا فالسلب لرفع الشي انما يتا فيه على سبيل التبع للذات ولذلك
 اذا اضطر العقل منه وما لا اضطره منه وما اخر مفاد الرفع الملقوم الاول عالم بغير سلبه
 لرفع لم يحكم ما سماع الاصطاع منها لكون الملقوم لا اخر طامر الاستدرا لرفع الملقوم

تراول في مجمع ملاحظه بشي بالاستدرا اجمالا ولا يشعر بهذا الشعور الا على وجهه لفظي
 ان الحكم المنافاه لذات الملقومين ولذلك قيل هو منافاه اذا عداها ان هذا في قطعنا النظر
 عن جميع المعاني الخاصه عن موقوفه منع ذلك ليد من عقدا ان يضره وادعها او يضره طبعه ان
 المنافاه الدراره اما هي من لا يتب والرب وان المنافاه مما عداها ما بعد لما فيها وتكون اجمالا
 منها ان اذ وافى **قوله** وهو مقول على الارجح بالسكر كما ذكرنا **قوله** ودره وان من اذ وافى
 اسد واقوى في سلب السلب كما اجاب من سلبه سا ولاق م وعمل هذا سعي ان يكون ما هو
 اليه اولى من عدم التقابل وارت فيه اعاده فكونوا ح سلبه لعدم والمملك اقوى من سلبه
 الصاد والنضايين ومنهم من جعل التضاد اقوى من سلبه لرب الاجاب انصارا نظر الى
 ان اصابع الضدين سلبه على اصابع الرب كما اجاب مع زيادة **قوله** ولا يكون سلبه للذات
 وذلك لان الطرف لا يكون مقولا بالسكر على ما هو وان له وفيه بحث لان ذلك الحق
 قايص في المهمات الحققة دون الملقوم من الاعتباره قال الامام في المنها ان التقابل
 ليس حيث هذه الاربعه لانا قد عقلنا هذه المضاد في لم الخطر ما لنا اساع اضاعها
 وذلك يعرفها عدم تقوم المضاد في هذا الاعتبار المسمى بالتقابل وهذا ما يدل على ان مفهوم
 التقابل بل المتقابل بل مرجع اسالذات المعاملات كما لا يخارج السلب والشئ والباض
 والكثرة والذات لانا لا العقل بل معها مع العقل عن كونها متقابل والكلام في ان مفهوم
 سلبه وذات ما صدق عليه مراقبه لا ربه اعني التضاد والنضايين وسلبه لرب
 وسلبه لعدم والمملك فاما **قوله** سلبه السلب كما عداها الساقض **قوله** فليس
 اساقه الى ان سلبه الاجاب والسلب لا يضره في الساقض على ما سويه ظاهر معان الملقوم
 وقوله على ما ذكرنا الكلام الشخ في الشا كما علمناه هناك **قوله** وعرفه اذ اصله
 يتبل عليه اما عرفه بذلك ساقض النضاي لا مطلق الساقض اقول اذ هذا التقابل ان
 الساقض ويكون في المزدات كما يكون في العضاه وفي عان الملقوم كما في محسوس في
 اللغض باشرطه يرفع اشها ربه كما يعرفه لذكور انا ما لا يضره ساقض بالملطوق
 المشا والعتيمه ولا يصح تعريفه مطلق الساقض على ان يصح كلامه ان ربح ولا اشتباه

ان

وبما فضل القضاء واما المنزوات فقوله فيها ان مفهوم لان مثلها اذا لم يعتبر مصدره
 على شئ وضع اليه من اجل صلها هناك مفهوم ان لا يكون مصدرها على ذاتها وانما هو
 من جهة واحدة وتكون رعاها كما عرف في ما يبعد عن القضاء فلا يكونان مساقضا
 للمفهوم ان المتباين لهما هما اقترانها وارتباطها ان نفس المساقضا بالمتباين المتباين
 لذاتها وادعى ان المقضي في الحق في القضاء واما في المفهوم فانه اذا سبق
 احدهما الى الآخر كان في نفسه سرمد ولا يحد من جميع ما سواه كاللان واللائان **المناقض**
 على الوجه المذكور مساقضين وهذا المعنى قيل في كل ما يتبعه سواء كان رفعه في نفسه
 او في غيره عن شئ فانه اعتبر في مفهوم لان مصدره على شئ كان حرفا للطلب لا على
 رافعا لذلك المصدر وكان هناك الحجاب من مفهوم لان وسلب عنه فبما قصدا في المعنى
 مساقضا عند اصحاح الشرايط لكن في الوصف مفهوم صدق لان في مفهوم مساقض
 الخوات واحدة لم تكن اقترانها والارتباطها لان كل مفهوم سواء تصدق
 عليه ان لا يصدق عليه انه ليس لئان فهذا الاعتبار من مفهوم مساقضا كما ان
 العنصرين اللذين هما مساقضا في النفا والعنصرين اللذين هما اللان **المناقض** في الوجود
 لا ولا يقتضا معنى الوجود في الوجود على الوجود في مقتضا على الوجود في الوجود
 ليس بمقتضا حقيقة الاعلى في كل تفسير العبد عن النافي وان كان مقتضا لكل ما قصده
 ومن لان في وقت مساقض القضاء في مصدره المساقض الحقيقي بين المنزوات والمساقض
 القضاء ولما كان في المساقض بانه اختلاف العصبية وصرح بعضهم بانه لا ينافي
 في التصورات **قوله** كذا يعني لذاته اي لا يتلاف بالاجاب والرب كونه مساقضا
 في ذلك لا مقتضا ولا يكون في محضا الى الآخر وانما يكون ذلك لاختلاف مصدره صدق احد
 العنصرين كدرب لاخرى **قوله** وولادته في نحو المساقض على بعض النسخ فيها
 بعينها وذكرنا مراد كلمة الرب على ذلكها قصد الى سلبه عنها ولا خاص في سلبه
 بين الشئ ورضه عنه الى اعتبار شئ من سلبه الى نفي وجوده في مقتضا مساقض
 الرفع ويحتاجون في معرفة المساقضا الى تلك الشرايط فاما بعض حقيقة مساقض

الس

الشرط

والشرط **قوله** ولا اصحاب شئ منها باحد ما دون الآخر رد على قول روضة الكلا والميز
 وروضة الشرايط احدت الروضة الموضوع وجعل الاربع النافية راضة الموصدة
 المحمول والمحمول انه لا اصحاب من كان شرط من احكام القضاء وعكسها قال المصنف اذا قلنا
 الشئ بحذف الترتيب الذي اي ان لم يكن له اثاره اشد من ان لا يخففه اي ان كان باردا
 لم يكن مع مودة الهواء والوجود لها حرمان الموضوع الذي هو الشئ المحمول الذي
 هو قوله بحذف الترتيب الذي كان شرط في وجود الحكم وعدمه فان قيل الترتيب مع
 الهواء غير الشئ مع عدمه ووجه اوله بحذف الترتيب مع الوجود غير مع عدمه كما
 نصير الشرط من اجزاء ما كان له في كذا وكذا اولنا السقونا مسهل الى ملاه وبين
 مسهل الى ملاه الترتيب لم يكن اللون ساكن الملاه فاحتمل من السقونا والارتباط لا يفسد
 وعاملنا من كلامه يظهر ان الاقفا لوجود في الموضوع والمحمول لا يحذف عن كذا
 لاكتفاء بالوصف بالثابت بخلاف وجه الظاهر في روضة النية الحكيم لان اصلا في الموضوع
 والمحمول او ما يراة كرسولهم اصلا في النسبة ونحو غيرها بل يشهد **قوله** فان الكيفية
 ضد ارض الكيفية قد بين لك فيما سبق ان اطلاق الضد على الكيفية لا ينافي
 مع الضد من حيث امتناع الاصطاح مع حواله لارتفاع لان النافي ليس الكيفية يتبادل
 الضد حقيقة بل هو قسم من مبادي الرب والاحبال الذي هو اعم من المساقض على ما مر
قوله هذا اذا كانت القضايا مطلقة لم يرد ان المطلقات الشخصية والمحمولة
 تناقض بعضها بعضا ولكن الحق المساقض بينهما اذا كانت تحصيل الشرايط التام واذا
 كانت محصورة الشرايط التام كما يوضحه كلامه اذ المساقض من المطلقات التام
 ان هذه الشرايط لم تكن احكاما كون القضايا مطلقة لم تعتبر فيها حجة كقولهم
 منها يوقف على اعتبار الحجة والاختلاف فيها وكانه قال المساقض القضايا شرايط
 محصورة فيها مع قطع النظر عن حقيقتها وشرايط آخر لا يحتمل الباعث في حقيقتها والشرايط
 في مساقض الشخصيات تكون تامة وفي المحصورات عندا وطرود كذا احكاما
 كاتبة شرايط لا ساج كسب الكيفية والكيفية على حدها لم احكاما شرايط الاحكام

المطلقات

قول شرطها شرط وهو اتصال العصب بحسب كمن اتصاعها أي بدون وصلها بهذا
الشرط بهذه العيان لعين اسطرطاعه او مع غيره لا فائدة معها فكون هذا شرط
كما في العاشرون ومنه وان كان شرط في العيان لظهوره عند الخوان العاشرون
في الجهة كما يحل عليه عيان للتحقق منها **قول** وجمع العضايا الصاوق عليها
لأنه صدق بوضعها وساليتها من صفتها وصدق في مادة لا يمكن تبيين صدق الذي
سلفه صدق الدلالة والمطابقة المتخالفة التي هي غير الدلالة وكذا صدق الشرط
والعرضين سلم موصفتها وساليتها من صفتها وصدق في مادة لا يمكن تبيين صدق
الداعين سلم صدق المقضين وهو صحيح فاما **قول** فقالوا في
العدم بالملك في القضاء بان تعدل لعدم بالملك لم يجعل محولا لشيء وهو **قول**
لعم بعضهم ان المعقول لا بد ان يكون محورا لعدم ملكه سواء عبر عنه بلفظ محصل
أو بلفظ زائد أو بلفظ مساكن أو بلفظ معدول وان ترك محله الس
مع لفظ محصل فعلى ذلك اعتبر في القضية المعدولة ان يكون موضوعها مسبوقة للملك
اما محب شخصه أو نوعه أو وصفه أو غيره أو تعيينه والحق ان المعدولة ما كان محورا
عديا أي عدم شيء في نفسه سواء عبر عنه بلفظ وجودي أو عدمي وسواء كان الموضوع
مستقلا لذلك الشيء الذي اصيغ الهمم اليه بوجه من الوجوه المذكور او لا كما هو في
قول ملين الحق المسلمم للصحة أو المرض هذا الممالا باطابق المقصود على القول
بان المرض ههنا وجودي معناه صحة مع القول بمعنى الحالة المترتبة على المرض في
واما على القول بان المرض عدمي فملك الصحة فلا يكون مطابقا ولا يكون ضد الصحة بل
سالمها تقابل لعدم الملكة وكذا لا يطابقه على القول بالحالة السالفة او لا يكون
بدل الحق مستلزما لصدق الضدين عن الصحة والمرض نعم ان جعل الحالة السالفة ضدها
مشهورا كان مستلزما لصدق الضدين لا العينية **قول** كما قلنا في حاله ان يكون البرهان
والوسط وكذا في حاله ان يكون السواد والبياض وما يوسط بينهما من اللون **قول** قلنا
المترتب على الجار والبار **قول** اراد الدور المترتب بين الجران والبرودة وكذا الجرم المترتب

من السواد والبياض واراد اللاعدل واللاجدول المترسطين اعدل والجدول المترسطين في
الضارة لظهور المراد **قول** ولا يعقل الشيء الواحد من ان أي في الضارة والحق في الجمع
به لان تعدد الاضداد في الضارة المترسطين بين السبق **قول** فالذي يلزم وهو عدم الضد
اراد بالضد الشيء الذي اضاف اليه الضد في قوله لان ضده الشيء كما قال الذي يلزم من صحة
عدم الشيء **قول** كان الضد الاول ضدا للذي قبله من جهة بلعنه قيل له الجوار كقول
الضد الاول لجهة واحدة من عينه مضافا للداني وبيك الامر ان يكون في الاول
جهتان مختلفتان لصا وركبا واحدة منها واصل من الامر ان يكون ان دفع بان خصوصية
ذات شيء اذا كانت من ممتلكات خصوصية في عماد البعد من خصوصية ذات شيء آخر لم يتصور
كون ان خصوصية الاول من تلك الجهة في غاية البعد من خصوصية ذات شيء ثالث لا ان
لاولي محله بل في الاولى والثانية التي لم يوسط في الخصوصية الثالث بالامكان يكون
بعدمه على الثالث من جهة اخرى والاسمعي في اشكاله كمن كاستغناء بالحق كالأولى
قول فعمل ان ضدا للوجود على كل بعد ليس الا واصل المعنوم من البعد والاضداد
الواحد من جهة واحدة لا يكون ضده الا واصلا لكونه جعل الواسط الذي له جهة واحدة
اذا اختلفت فاطلاق القول بان الواحد لا يكون حقيقة الا واصل **قول** والحق ان
الشيء لا يكون ضدا لشيء منها بل كونه واحدا منها ضدا للآخر اذ منها غاية الخلق والحق
المترسطة منها كما هي المترسطة بين السواد والبياض **قول** فافرح من لواحق المصباح
في لواحق الوصية اصح الكفاية في الوصية الذي هو العاصم وعقبها باحوال الوصية
المحجوبة واعلم ان جعل باحثا للعدل والمؤلات حاضرا في الامور العاقبة هو الصواب
لان العلية والمؤاليين من العوارض ان له الموجودات على سبيل التقابل والامكان
والوصية ومنهم من اخرجها عنها فتاخرة الامام في كتابه للمحصر والمباحث **قول**
العلم بالصدر عنه امر **قول** هذا النوع من العلم بالعلم بالماضي والصدوق
او العلم بصدقها اذ لا بدور عنها لانها غير موشة والاول ان يعرف بالاصباح

الفضل العاشرون
والقول
الشيء الموصوف
في احوال الخوص
الماض مع العارض
اعني الهيئة الموصوف

فتقال لعله فاصح اليه امره سواء كان احتياجه اليه كالحضور ولا المهيبة كالمغزاة كما
 او محسبها معا كالعقل للادلة فالعلم المادى جمع ما يوقف عليه الشيء ايشان
 منقوم التركبت في العلم التام وليس بلازم لحوزان تبيد وسطه من صوم
 فاعل بسيط لا يعقل لوانه ولا يوقف باشن فين على شرط ولا يصور هناك ما يقع
 ذلك العاثر ويكون العلم العامة بسيطة ملائمة لا تتناول الابد من احسانه كالمعقول
 مع الفاعل فالتركيبة المان لا يتناول الصانع والفاعل هو المادى كان فاشي بالتركيبة
 متصفا بالامكان لم يطلب له علم فالامر كان ماصور في صانبه المعقول بالامكان
 ملكنا لم يطلب له علم ولا يشكره مع ذلك لا يغيره اعتبارا كما مع الفاعل مع اخرى
 فالاولى ان يقال لعله العامة فاصح اليه الشيء ولا يوقف على امر ضار عنه
قوله وليس المراد من وضو عدم المانع في العلم التام ان العلم بغير شئ
 لعني ان العلم لا يكون موقفا في الوجود بدرجة لكن حوزان موقوف على ما لا يورث
 في الوجود فاما العقل لا يستعبر عن ذلك ومنهم من قال ان عدم المانع كما شرط
 وجوده كعدم الباب المانع من الدوران مثلا كما شرط من وجوده فضاء لقوام
 لمن الغزو فيه وانما تكلف فان لدية العقل كما ذكرنا لا حوزان يكون العلم
 موقفا في الوجود وحوزان تترقف عليه العاثر فيه كما حوز يوقف على امر وجودي
 فعلى هذا حوزان يكون مدخله الشيء في وجوده آخر من حيث وجوده فقط كما علم
 والشرط والمادة والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمانع او من حيث وجوده
 وعدمه معا كالمعدا لا بد من علمه انظر الى على وجوده معنى قولهم ان العلم التامة
 للموجود الابدان يكون موقوف وهو ان ما مدخل في وجوده من حيث الوجود لا بد
 ان يكون موقفا اما مدخل في وجوده من حيث عدمه لانه ان يكون معدوما
 وما لا مدخل في وجوده من حيث الوجود والعدم الابدان لوجود عدمه مدخل
 وجود العلم التامة وحصولها واما ان يجب وجوده كل واحد من اجزائها فمالم يكلم

قوله

قوله في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

العقل ضرورة وان لم عليه سبحانه **قوله** حيلته يكون علمه التامة مدحومه اولها بالذات
 قد سدم ان في العلم التامة على اولها اسك لا يخط واطمن اجزائها سدم على المعقول بعدا
 بالطبع **قوله** ولاولها ان يكون للمعقول بالقوة وهو الوجود المادى كما تحب بالنسبة الى النفس
 امر بالنعك وهذا العلم المادى كصورة السور بالنسبة اليه ليس المراد بالعلم المادى
 ما يحس الجواهر من المادة والذرة بل ما يعمها وغيره من الاجزاء المعرض التي توضع
 للاعراض اما بالنعك بالقوة واعلم ان العلم بالذات في تمام المعاول ليس علم المهيبة
 بل الحاصي عنه ليس علم الوجود منها على ان التقسيم اول موقوف عليه المهيبة كما هو
 عليه الوجود وان العلم العاني موقوف عليه الوجود دون المهيبة وربما يقال ان العلم
 بالذات اعني اجزاء المهيبة لا يختص في المادى والصورة لان الحس والفعل من
 اجزاء المهيبة وليس شئ منها صوره ولما مادة محاب مان احسن في الاض من صبيته حوز
 اعني بشرط الاشئ في مادة والفعل في الاض كذلك في صوره او بان النظام في التام
 عليه الوجود الخارجى والادراج فيه الاجزاء العقلية **قوله** واما الشرط وارتقاء
 الخواص فلا وجه اليه العلم المادى او الفاعلية كان بلا نقول ان العلم
 الخارجية على اولها لا يمتنع في العلم الفاعلية والفاصلان الشرط وارتقاء الخواص
 من العلم الخارجى فقط مع انها ليس منها الوجود والملاجه الوجود فاطرافها
 اما من جهة العلم الفاعلية حيز لانها علمه قابلية والفاصلان يكون قابلا لافعالها
 الشرط وارتقاء الخواص واما من جهة العلم الفاعلية لانا المراد بالفاعل
 تاما عليه ولا استقلال الا حصول الشرط وارتقاء الخواص وقد جعل بعضها كالاداء
 واصحابها لافعالها واما علمها واصحابها الى المادة فكانت الموضوع في المعرض من العلم
 الناقصة الخارجيه عن المعاول معلوم بتمه ما اوله مومع كونه خارجا للمادة
 مشابهاة في كونها قابلية ولذلك جعل من اجزائها علم ليزه فتمه سراسه وقد
 في الفصل الاق م وما يوقف عليه الشئ اما جزله او ضار عنه والنا في اعاقارها
 للمعول لا يحل هو الموضوع بالغير المعرض والمحل التام بالغير المعرض

نظم

ن

الجسيم وحدها وما غير متدارك فاما ان يكون من الوجود او لا وجودا والاهذا
 و لا اذ كان وجودا او لا يكون وجوديا وهو الشرط او عدميا و عدمه المانع من كل الوجودات
 جزا اما ان يكون حقا عقليا وما هو جنس الفضل و جزا حيا وهو المادة والصوره
قوله ولهذا لم يجعلها تسعين بالاستقلال **قوله** ان كل واحد منهما وان كان متساويا
 غير متزوج في نفس الفاعل المادة لئلا يكونا بالذات على انها من جنسها
 وقد عدم اشارة الى كل معلول لا يجب ان يكون علته العامة شمله على جميع ما ذكرنا
 اقسام العلة الناقصة فان ما ليس مركب لا يتصور له مادة والصوره والاشهر
 بما يصدر عنه اوله شعور لكنه لا يتغير لغيره فاعلم انه غاشيه والاشهر
 عن علة على امر وجودي لا يكون له شرط وما لا يتصور مانع لتضييقه عن مبدء
 عدم مانع وما يكون صور الامر وضع له والجوهر اذ لم يكن مما يحل في شي لا يحل قبله
 بل الذي لا بد منه في كل معلول هو العلة الفاعليه وبها يكون وجودها كافي في الحيا
 تكون علة تامه له وبها انتم لها بعضا عداها من الماد كونه او جميعها فيكون
 العلة التامه في مركبه **قوله** فكان اما ان المتزوج او متزوج على امكانه **قوله** يريد ان الفاعل اذ
 مستحيا لجميع ما هو قف عليه مانع في المعلول هو العلة التامه و وجوده المعلول
 منه ولا يجوز تخلفه عنه لانه ان لم يجب وجوده وصوره عنه فاما ان يتزوج
 او يكن ولا اول رابط بالضرورة اذ لا يكون علة تامه له والنا في ايضا بط اذ
 وجوده وعدمه فليس ضروريه وجوده فاما ان يكون وجوده تاما من ايد اول
 حقه وفيه شرط اما محتملا لانه لا يتزوج وجوده عنه فذلك يكون ممكنا لئن انا اودت
 ما كانه ان يتزوج في وجوده عنه ولا وجوده عنه لم يصل الى حد الوجود لا
 ولا محذور لئلا يكون اذ ان يكون مع ذلك وجوده عنه لا يصل الى حد الوجود
 فاذا ارض وجوده مع ذلك امر لا بد من وجوده اصل المتزوج ومن على الآخر لا
 يكون حيا لا يلزمه و قدح الطرف في الزواج واستحاله مع وجوده وان ارض
 ان كانت في كل طرفي وجوده عنه ولا وجوده عنه فزوج ما ذكرنا من صور
 الرجال

وجوده عن مبدء الوجود والاشهر ان لا يكون في الممكن لا يكون وجودا واطرف وان
 لم يكن اوليته واصلها المحتمل الوجود لا يتناول ذكره اذ كان الرجل مستندا الى ذاته
 ورجحان الوجوده منها مستند العلة العامة وما ذكرنا من الدليل على ان كل
 الحاصل من امر خارج لا يمكن لوجوده الممكن مدد عنده ما يرد عليه هناك ايضا
 فهنا ان يستدل بما ذكرنا هناك من ان المعلول لا يجب وجوده مع العلة العامه بل
 وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان آخر فاحتمل ان الوجوده بذلك الزمان
 لا سلم بوجوده في الزمان الاخر لئلا يكون العلة العامة حله تامه وان لم يكن الامر
 احد المتساويين على الآخر بل من غير لانه لا يزوج الحاصل من العلة التامه
 وهذا يتزوج ما يقال من ان لا يكون سدا لوجوده بل لا يزوج حيا
 اما المستحيل ان يكون هو الوجود بلا شرط وشرط الارتفاع وانما
 اذ انما من غير احد مقدور على الاخر لا يلزم والمنذور هو ان المتزوج
 موجود في الزمان مع ولا يتصور منه وجوده من باطل الزمان ويكون وقوع
 في احواله دون الاخر برهنا بلا شرط وانما بهمة وانما كما ذكرنا
 يبقى المعلول وجوده بعد انقضاء العلة **قوله** اراد العلة الفاعليه لان الكلام في الفاعل
 المطابق المتقاضي قوله ولا يجوز ان يكون له علة اخرى كقولنا
 في هذا الحكم مادام المعلول العلة المادة والصوره والاشهر وانما
 والصوره ولا يشبه في ان المعلول لا يتزوج العلة لان انتقال الكلام
 والاشهر وانما في ان المعلول لا يتزوج العلة لان انتقال الكلام
 هو صلبه محقق معلول الذي هو الحاصل في كل ما كان متحققا في جميع
 في جميع الاوقات في جميع الاوقات الحوش وما هو قف عليه ناش من وجوده
 المانع فاذا زال شيء منها في وقت عدل الحاشية والاشهر انما يكون
 عليه بان هذا الدليل يوجب احتياج المعلول في جميع اوقانه العلة لا الى العلة
 الحاصره او الصبي عدم وجودها اذ من احواله ان يكون المعلول حاصرا على
 العلة

وجه المعلول في ذلك الوقت
 وهو ايضا
 لا ساء كقولنا
 بدرنا الحاشية
 ص

ط
وصف

على البدل فاذا اوصفت احداهما بالانتمى فكلت على الاخرى في زمان التقديم لا وفي الموضوع
 المفعول وقد قلنا ان المفعول بالانتمى عليه والبرهان ان المفعول على امتناع استغناء
 لفاعل البدل ويوصيه ان يقال صان ان يوصى بالفاعل في زمانه لا في زمان المفعول لانه
 يتقدم مقامه واعل الخيما به في البارز بلزوم ان يكون الفاعل الاول مع ما هو الاول على انه
 لذلك المفعول والفاعل الماوع مما سار العمل ايضا علمه ناه اخرى له ولا استغناء وذلك
 ليجوز ان يستغنى الفاعلين فيمتنع ايضا اجتماع المستغنيين ويترتب لا لعل
 على امتناع مستغنيين مستغنى للفاعل فلذلك من عدم الفاعل عدم المفعول وكذلك الامر
 من عدم الشرط عدم المفعول ليجوز ان يتقدم مقامه شرط آخر ولا يلزم ايضا من ان العلم
 بالباء ايضا المفعول واقول لا استغناء في ان يكون الفاعل شخصي علمان مستغنيين على
 البدل استغناء الاستغناء ان يكون كالمفعول منها كتحسب وصيرت على امتناع ذلك
 المفعول الشخصي وانما ان يوصى احدى تلك العلتين ويوصى المفعول لم يوصى هذه العلتين
 ويوصى الاخرى كما هو مستحيل لان المفعول ان يقدم بالانتمى لا وفي جرحه
 نعم اعادة المفعول وان لم يوصى كان اصل الوجوده صائلا بالحد لا وفي ذلك
 الاخرى علمه مستغنى وصلة يكون مفعول الوجوده ايضا بلزوم يحصل
 ولا يمكن ان يقال انها بعد تقار الوجوده الحاصل بالاولى بلزوم ان لا يكون علمه مستغنى
 والمقتضى ان يكون المفعول المستغنى المذكور من حيث ان يكونا بحيث اذا وصفت احداهما
 ووجه الاخرى بعدتها وان امكن ان يوجد بدل الاولى استغناء فان قلت ما ذكره انما يقع
 في وجه العلم الامة بتقدمه للفاعل اذ لا بد لكل واحد من الفاعلين من ما يرد
 تقدمه الشرط مع وجوده الفاعل اذ صان ان يعرف ما يقع على احداهما لا في وقت
 ما يقع على احداهما لا في وقت ما يقع على احداهما لانه في الشرط والفاعل الثاني
 وان يوقف ما يقع على احداهما كخوصه ذلك في زمانه ويكون الثاني المفعول المستغنى
 الاخر ما يرد وفيه ما ذكرنا بآثارهم وكذا الحال في عدم المانع من المانع فان اذ كان
 المانع من المانع فان اذ كان المانع مركبا من امرين مثلا استغنى ما سار احداهما لا في

ط
المعتلى

كمن

فلا يستغنى عن المانع من المانع فان اذ كان المانع مستغنى عن المانع مستغنى
 بل في قوله ذلك المانع يكون المانع المستغنى عن المانع المستغنى عن المانع
 مستغنى عن العلم المودة لحرمانها على من شرطه وعدم المانع من صورها المفعول المستغنى
 كما ساقى قلت لا انما في المودة لا تعرف من ان المودة لها مدخل في وجود المفعول المستغنى
 وعدمها الطاري على وجودها فتدبرها الطاري على العلم الامة ولا يكون زوال المود
 ووجه مقتضى زوال المفعول بل مقتضى لوجوهها والمود باعتبار صلته وجوده بالمرط
 وباعتبار بدو ضلته عدمه بالمانع فمعنى ان لودتها مراتب من العلم بالانتمى فان قلت
 ما ذكرته يدل على وجود المود في وجود المفعول والمسا ومنه ما ذكره في الكفاة بشرط
 هذا ان العلم بالمانع من المانع من المانع ان كان العام ومنه الموصى بها انما يصرفها
 حرك الحوزان وما يورد في حقه وعاءه لمداولة الاحراز ووجه مقتضى ان المود المستغنى
 المفعول يحصل المود الغريب والمخوزان بجامع وجود المفعول كحلق المود المستغنى
 حوزان بجمعه والمصواب للمود سواء كان فرسا او عبدا لا حوزان بجامع
 لان العلم بالانتمى لا يستغنى عن وجود المفعول على انتمى واستغناء استغناء المفعول
 لا حوزان بجامع وجوده بالانتمى لان استغناء هو الفاعل المنانف للمفعول وكذا ما ذكره
 ايضا لا حوزان بجامعه **قوله** والذي يرد في قوله ان قال لا شك ان المانع مستغنى
 لان وهر اما فاعل لوجوهه او شرطه معنى ان لا يستغنى عن المانع المستغنى في علمه المستغنى
 ولا او من ان يكون شرطه مع تقار المانع المستغنى وكذا التار على فاعله او شرطه
 المستغنى اما المستغنى بجامع تقار المستغنى بدها وطلها او عنق من ان المفعول المستغنى
 ان مستغنى احد العلم **قوله** فان المانع المستغنى على فاعله لوجوه المانع المستغنى لان
 محصية بشرائط معينة علمه فاعله المستغنى بدها وطلها او عنق من ان المانع المستغنى
 المستغنى انما حركه علمه لانها حركه ملك لا مود واهما حركه ملك لا مود مع انها حركه

ولانها

من محرك آخر علم لاصحابها على وضع مخصوص وذلك للاصناف علمه ليس كذلك كما هو مستلزم مخصوص بالكل
الذي هو معلوم للاصناف تلك الامور على هذه المعنى باقينا ذلك للاصناف والبرهان وذلك
الاصناف المولود منها حركة تلك الامور مع انما يحركها من باق مائة ذلك لانها مسبوقة لانها
والبرهان ذلك الحركة تلك الامور المخلوقة للحركة باقية مع حركة مسبقة بالانسان وانما
حركتها المسبقة لانها حركة التنايق معناه ولا يصور ههنا زوال اصلا وانما حركة التنايق
المسبقة في عدم شيء ماله مدخل في وجود تلك الحركة مسر باسقرار عدم ذلك الشيء وكذا
حركة باقية سقار علمها مسبقة باسقاطها وليس في هذه الصورة فنا معلوم مع انما علمه
والحقائق ان حركة تلك الامور المستند الى حركة البناء علمه مودة لاصحابها على وضع
مختص وللعلم الفاعلية لطبايع تلك الامور فالناظر من حيث هو متحرك في حركة مخصوصة
علمه فاعليه لحركة تلك الامور مع العلم بالحركة مودة لاصحابها على وضع مخصوصة وما يرتفع عليه بان
الشكل المختص وانما ذوات تلك الامور هي معلوم لاجل الحيزي ولما وجد في هذه الحركة
المودة عند وضعها لتنايقها ايضا ان لا يسمي علمه تلك الحركة المودة اعني التنايق على حاله
بما كان مسبوقا لها اعني كونها متحركا كحركة المخصوصة والامر كذلك على المثال **قوله**
واما ان لا يكون علمه لحركة المخصوصة **المتحرك** معنى ما ارادته مختصه بحركة معينة علمه فاعليه او شرط
بسم العلم الفاعل كحركة المسمى وهذه الحركة اعني حركة المسمى علمه مودة لاصحابها في موضع
مختص لم حصوله فيه زمانا مع امور محدودة فاعلمه لاسعداد له لغير الصور
التي هي مستطورات من المبدء الفاضل قصور التنايق ما وساه انما علمه
الحركة عن سلاب فلذلك كان يتكلم بكونه وليس ههنا ايضا فنا معلوم لغيره **قوله**
وكذلك التنايق **تدبر** في الكلام وقتا سخونة الماء المسخن النار وورد في النار
سكني ههنا ان يقال للتنايق ههنا لكونه وسخونة الماء بجعله ناراه بعد زوال
النار لا يولى بعد في الاصل المولود بعد علمه كان الحوار في ذكر في الشيخ وبقية
ان النار سخونة الماء علمه لسطلان مائة كان ههنا في الماء قابله بالذوق للصورة

المع
علمه

او فاعلمه لغيره لانها من قول عن الصيغة المادية ولكن العلم الذي اطلقه عن التنايق
فانما الصورة المارة او حتى آخرها علمه في هذه الحالة التي هي انما تلك التي اطلقه لغيره
استعدادا بانما لغيره الصورة المارة فمفهومه على الوجود من المارة في المارة صورة مارة
ولذلك كانت هذه الصورة باقية بعد زوال تلك النار المسخنة لئلا يفسد في هذه الصورة
ايضا فنا معلوم لغيره علمه والمراد بالعلم بالعرض ما يكون مقارنا لما علمه بالحققة فاذا
فرض ان ثبوت علمه لاسعداد الصورة التنايق المسبقة لغيره الصورة المارة علمه بالعرض
اذ اقيمت في التنايق وانما المحدثات قد عرفتها واصحابها **قوله** اصلها في ان التنايق
الواحد من جميع الوجوه **الفاعل** اذا كان واصفا في ذاته ولم يكن له صفة حقيقة والاعضا
ولم يكن فعلا بالذات والشرط لا تقابل لمحركها كما ان صدره كالتدريس وانما علمه
لا كالمسبقة وهو يتوهم ان عدم حواذ ذلك في الموصية لذات وجوده في التنايق
التنايق كعلمه اسبق علمه وانما التنايق بينهم في ان المبدء امر او لبحار او لا والحق
ان الفاعل التنايق اذ العلم اذ اريد او لعلها على ما ذهب اليه المسبقة كان خاضعا لغيره
بصرفه اذ كان باعتبار تقدمه اذ اريد او لعلها ولا يكون واصفا من كل الوجوه فان الصورة
لا يكون فيه تقدمه بوجه كان واخلافه ومثنا دعافية ايضا لكان مفهومه محدد
اي مفهوم كونه محدد عند اصددها غير مفهوم كونه محدد عند آخره ومثنا لغيره
مد على ما هو معلوم لالتنايق اذ اريد بغير صفتها لغيره صفة التنايق من اللذين فيها
علمه لهما وعلمه لهما انما ان اعتبارا بانما لاصقة لهما عارضا للواحد **المتحرك**
المتحركية والاصح ذلك في كونه واصفا صفتها وان اراد به لغيره صفة ما عرض له
هذان الماهيات اعني علميته لهذا علمه لكونه علمه لان يكون ذلك الواضحة اطلاق
صفتها فلان العار من معنى العارضين مد على عارضة موهبة لغيره لحوار ان
الحقيقة واحدة لا تارة ولا تارة منها اصلا قبل عرضها بل هذا ما لم يتحققه ملو
المسبقة ههنا لانا نقول **لا** اعني علمه ان الوله الموصلة للفاعل محتمل ان يكون محدد

قبل المعلوم العمى فلهذا بالذات وانما يكون لها خصوصية مع شمس غيب اذ هو الاهام كمن
 امتصها لهذا المعلوم وانما امتصها غايتها ولا يتصور صدور غيره في كل صدر
 بحيث ان يكون للصدر خصوصية مع الصا والسر لم يمع غير المستقر بالخصوصا
 بذلك الصدر فلو لم يمع العلم الموجهة امور متعدي لا اصله فيها ولا صار صحتها
 بل كما في المستطه لانها نوصف من الوجه ولا شك ان ملك للخصوصية انما يكون في الذات
 فاذا فرض لها ماعول كانت هي اى لعله انما يكون بحيث انها لها خصوصية مع شمس غيب
 اصلا ولا يمكن ان يكون لها ماعول اخر والا لزم ان يكون خصوصيتها بحيث انها مع اصحابها
 عن خصوصيتها بل انها مع الآف لان ذات اولها كانت واحدة صا م جمع الجهات لم يتصور
 بعدو المخصوصية بحسبها اذا عرفت هذا فعقول المراد بقا حقيقة المعلوم على
 علمته لهذا علمته لتلك مفارقتة معدومتها الذي هو ذات الفاعل اذ لا يفرق
 في ذات الفاعل ولو لم يكن لاجتبا واستقراره هناك خصوصيات تنسب عليها علمان
 ملاكوتها ما فرض مشا واصلا حقيقيا مرمع الجهات نواحي حقيقى كذلك بل في ذلك ولا
 اما بالذات او باعتبار هفت بالمعنى وكان هذا الحكم قريبا من الموضوع وانما كثر
 من اختصاصه مع الناس اياه الا انها لهم معنى الوجود الحقيقي **قوله** وايضا هذا المبدأ
 ان كان كلامها اجليين بالعدم من الصدور كفاف في اثبات الحقيقة لكنه اراد ان
 توضيح المقصود بتفصيل في الوجه الاول فلهذا بقوله وايضا ولم يورد وجه ثالث
 وتترجم ان هذين المنهوسين مفسران وظوا لحواران لعقل احد مع العفلة عن
 الآخر والمحموز ان يكون كل منهما نفس لذلك الموضع الحقيقي والا لزم ان يكون الوسط
 ما هستان محصلتان والآخر ايضا صحتها فيه معا والا لزم كونها مركبا ولا يحصل
 احد معا وخرق الآف والا لزم التركيب والتسم معا والاخر وجه اعنة والا لزم التسم
 والا لزم احد معانف والاخر خارجا للزوم التسم ولا يكون احد معانف والآف واظلا
 للزوم التركيب الآف لم تسمه والكل حج **قوله** والامر الاضافي اعتبارى ويحسم على

هذا هو
 المقصود
 من قوله
 وايضا هذا
 المبدأ
 ان كان
 كلامها
 اجليين
 بالعدم
 من الصدور
 كفاف في
 اثبات
 الحقيقة
 لكنه اراد
 ان يوضح
 المقصود
 بتفصيل
 في الوجه
 الاول

العدل على يد الخروج والاصول ايضا كثيرا اعتباريا في الواجب الحقيقي لعل ظلال المبدأ
 لنا عن العلم والمعلوم معا فلهذا **قوله** امراضا في عرض للعدا بالبيان
 المعلوم لم يصب كونها معا فان العقل اذا ادرك شيئا وقاسه للمعلوم ادرك
 منها ايضا ونسب ميصرون عن ذلك المتي فهذه الشجرا رضه لها في العقول متجان
 عنها قطعا ولين لها وجود في الخارج اذ ليس في الخارج الا ذات ذلك الشيء اذا صعد
 واصدور عنه فاستغابا لا يحققه في الاعيان مستوع على هذه النسبة ايضا ان
 معتلا معا من المصدر والاصا ويريد للاوجود لها الاضافي الخارج وكلها بيان في
 النسبة المتأخر عنها وما تنسب عليها من ايضا قتب **قوله** وللما في كون المولى
 بحسبها وهذا المعنى محدد على المعلوم او غير الاضافي **قوله** اى المعنى الما في المصدر
 امر غير اضا في وهو كون العلة بحيث يحسبها المعلوم والصدور هذا المعنى مبد
 على المعلوم المعنى الاضافي اعنى المعنى الاول متاخر عنه مفسرا وان قطعا وذكر بعض
 الفضلاء ان اطلاق المصدر وعلم معنى غير اضا في الاوافق للغة والفرع ان افرق
 في مفرقه اضافة لان العلة بحسبها المعلوم مفرق اضا في ايضا متاخر عن
 ذاتي العلة والمعلوم فكيف يكون امر حقيقيا ممتد على المعلوم واجاب ما ذكرناه
 من انه لا بد ان يكون العلم خصوصية مع المعلوم باعتبار ماصدر عنها فلو لم يكن
 والا يكون لها ملك للخصوصية مع غيره فاذا فرضنا مثلا ان الماء مصدر عنه البرق
 والابيان يكون مع البرق صفة لا يكون مع غيرها وحسب ذلك صواب صدور
 البرق عنه دون الحرات وغيرها وفي الحقيقة تلك الخصوصية هي المصدر فتكون
 مرجوحا مطلقا ومقدرة على المعلوم وتكون عن تلك الخصوصية بالمصدر مرة
 وبالصدر اخرى وتكون العلة بحسبها المعلوم مرة باله وذلك لصحة
 علمها الحقيقي في هذا المقام حتى ان الخصوصية ايضا تنسب عليها الاستكالات ايضا
 لكن لم يقصد بها مفرقها الاضافي بل اريد امر محصور في ارتباطه وتعلقه واحصا
 بالمعامل المحصور لا يكون له ولكن مع غيره ولا يصح اطلاق هذه الالفاظ على ذلك

المعنى المراد بطرف الجهل مما لا يمكن ولعل ان تقول ان اراد بالمصدر الفاعل لا يتم
 اما الخضوصية المذكورة بحيث ان يكون في الحقيقة فاعله حتى يتم وصورها
 لحوار ان يكون فاعل واصرح امره حتى لا يخصص به معطوف مع غيره
 اخذ له خصوصية معقول اخرى فلا يكون اختصاصه في الفاعل بل المجموع الما
 منه ومن غيره وان اراد بالمصدر فاعله في الصدور سلمنا ان الخضوصية مصدر
 لكن لا يتم ان المصدر بهذا المعنى يجب ان يكون موصوفا وليست بالملفوظ متوقفا على غيره
 للخصوصية بل كفيه فبذلك على المحل ان لا يتم في كل في الواجب الحقيقي ولو بالاحتمال
 كما تعلم مما علمنا لك في التفسير الابق **قوله** وقد يلزم التمس في امور الحقيقة
 او التزكيب اي جبر كان ذلك الامر الذي هو المعنى الثاني للمصدر محققا مفردا
 يلزم التمس في امور الحقيقة وذلك على قدر صرح ذلك التفسير او صرح احداهما
 او يلزم التمس في كل على قدر صحتها لو دعت الى صحتها واست تعلم ان لزوم التمس
 للمذكور في التركيب انما اوجبه كون ذلك الامر المختلف المتعدد موصوفا بخواص
 وادعت ما فيه فالاولى لا يقتصر على لزوم التمس في الواجب الحقيقي كما اصغر عليه
 المقص في شرح النديه ما حيث قال ولا يحتمل ان يكون ذلك الامر مختلفا ويلزم التمس
 في ذات العلة وكما اقتصر عليه ارجح انضاها بما يورثت قال ان كان اي الملو
 فذوق واصر يلزم ان يكون احدهما اي احد المحسوسين فاعا للفاعل اي اذا كان اقر
 نفس الفاعل ويلزم منه ان يكون للفاعل علة اخرى فلا يكون الفاعل واصرا من جميع الوجوه
قوله والمط لبيان الاء اي المط لزوم الخلف الذي هو ظرف المقدور ليس بالمط
 الا ذلك لزم الخلف المذكور اذ به يتم الكلام ومحصل المراد ولا يتوقف على لزوم
 الخلف بوجه آخر من التمس او التركيب **قوله** وهذا يعلم حوار الوصم الثاني وهو
 ان يقال اذا كان الملو واصرا تكونه مصدر لا بالمعنى الذي عرفت يكون هو الملو
 لا فاعله حتى يلزم ان يصدر عنه اتان **قوله** قبل الواجب من مع الوجوه وقد يشك
 اشياء كمن هذا الصنف اعلم بالدليل اي لوجه ذلك لم يمكن ان يلبس على الواجب

جميع الوجوه اشياء كمن المحرمان فيه لكنه بطلان جميع ما يناسبه مسلوب عنه بالضرورة
 ان تصف ما شيا متعديا ولا ان تقبل شيئا مسكنا وما ايضا باطلان **قوله** او
 عقلية لا يحقق في العقل الا بعد العقل الشيء مع ما هو مسلوب عنه اي الابدان العقلية
 تفعله على عقل مسلوب ومسلوب عنه تفعله ولا تفعله بغير المسلوب عنه وهذا
 الاضاف لا العقل الا العقل بوجه وصفه ولا كلفيه بوجه وصفه ووصف وكذا
 القابلة لا العقل الا العقل قابل مقبول في الوجود الواقعي من حيث هو واصرا
 مسلوبا عنه اشياء كمن ولا متصفا بصفتا كمن ولا فاعلا للملزم متعديا بل كذا
 انما تصور الواجب من جهات مسكنة فلا يخصص الدليل بشي من هذه الصور فان
 المراد من ذلك الاضاف في القول ما ذكره من الامور العقلية الاضافية بل كون الشيء
 سلب عنه شي آخر ولو كان بحيث يضاف به وكونه بحيث يقبله على ما كان في المصدر
 ولا يتم الجواب قلت الواجب الحقيقي لا يقبل عندهم اشياء حقيقية ولا صورا وصفا
 حقيقية بل كل ما هو وصف اوصاف حقيقية او قابل للموصوفية فلا يثبت من حيث
 مسكنة من صفات القبول والاضاف واما قبول الامور الاعتبارية والاضاف فبما ومن
 صحتها السلب بل الصفات في الخارج بل في العقل على ما ذكره في الواجب الحقيقي
 كما لو اوجبكم مقصد لصفات اعتبارية من الملووب والاضافات والذوق ذلك في صورة
 الحقيقية لان ذلك الاضاف في العقل لا يجوز عندهم اضافة لصفات حقيقية الاضاف
 ان يكون صفات حجاب الخواص فلا يكون واصرا حقيقيا وفيه كذا ان الواجب الحقيقي
 المذكور صفت في صفة في الخواص بالواضحات وان لم يكن هو حقيقة في الخواص
 ولا يتوقف ذلك الاضاف على العقل المسلوب عنه والملووب في الموقوف على افعالها بل يلزم
 بالاضاف فاقصانه في صفة حجاب الخواص ان كان من جهات متعديا لم يكن هو واصرا
 حقيقيا وهو بطور الاقتصار الدليل **قوله** فرضت انه كمنه **قوله** لا يجب سبب
 فان قيل لا يتم من حيث حجب **قوله** الحجب عندها فانما يصير هذا الحكم اذ لم يكن هو واصرا
 عن الواجب من جهة واصرا بل ان وهو مجموع اذ الكلام فيه يكون مصداق **قلت**

عند

الخصوصية التي باعتبارها مصدر عند استموت من الخصوصية التي باعتبارها مصدر عند
 لما عرفت من انه لا بد ان يكون للعلم مع معلولها المخصوصية بسبب لها في
 فلو فرضنا مصدر عند من ملك الخصوصية لزم الساقط قطعا وهو انه محض عند
 ب من حيث لا محض عند **قول** وميزان لا يحتاج ان يسبها فان الحكم
 بالواحد لا مصدر عند الا الواحد **قوله** ودرج من كلام المقدم ما يدل على ان
 هذا الحكم يدعيه يحتاج فيه الرفع بسببه لان ما فيه من الخفاء وان يدعى الحكم
 لهذا الحكم اما كونه لا عن معنى الوضعية الحقيقية وعلى هذا فيكون في كون
 لا يكون الا بسببها فلا بد من ذلك فيكون منع او تقصير او معارضة فان قلت
 هذا الحكم يدعيه ولا يحتاج بسببها فالذي يجوز صدور ما يتعدى على بل
 الاية الى ان ينداء بلا واسطة كيف يخلص عن هذا المصنف **قلت** يخلص عن
 المداهنة فان اهل الملل على كسبهم ومعاوت طعناتهم فكذا هذا الحكم بل لا يند
 دعوى الدراهم في مسوعة واما كونها من الابد للعلم من خصوصية مع المولود
 المعين لا يوجد في غير سببها مصدر وسمها وجمع على ضرورة غير عنها وادعوا
 فيه الضرورة ايضا في علمه منع الضرورة ايضا لحو ان يكون اللات واحدة من
 جميع الجهات فكلمة مخصوصة مع شئ او اشياء مخصوصة فيصدر عنه ملك الاية دون
 غيرها وعلى هذا في علم البداية يتخلص عن ذلك ما في تعالي فاعلم محض مصدر عند
 كسبها في اربعة مرات فلا يكون هذا الحكم ايضا ماد هيب لير من استناد جمع
 الاية اليه **قوله** لو كان موجبا على ما عدا الخصاص عليه امكان اللاح امكان
 دفوعا فترزاه مع انه قد منقذ في نفس الحكم في ركون واذا في حيز
 ان يصدر عنه باعتبارها اشياء متكررة ولا يلزم من ذلك الا ان يكون لزم كون اعتبارها
 لا في ذاته بل في سلوبه واضافة ولاحج وورفيه اصلا **قوله** اصبحت هذه
 موجودة اعتبارية **قوله** اردوا بوجودها لا يكون السبب من مضمونها فلا تاتي
 كونها اعتبارية **قوله** ولا امساع في كون الاعتبارات شروطا وصنفا سطلد

اعتد عليه ان العروة بان ما الحق اذ خارجا كما اعبارات لا يكون شرطها هو صحتها
 والاعتماد التي تقوم كونها شرط كعدم الغيم للقضاء في بعض التورب لاسيما في
 بل هي كما في عن شرط وطمى لا مورو ووجوده كوقوع شجاع على التورب للقضاء
 ان المدينة يحكم بان العلم الموجبة لا بد ان يكون موجودا اما ان كان لا يوجد عليه وجود
 شئ لا بد ان يكون موجودا اذ لا استحال في بوقن لاسيما العرش على امر عدم **قال** المقدم
 ذلك على ان ما زعم من ان كبر العولوات في مرتبة واحدة باعتبار الملك في الاضائف والعباس
 ليس على سبيل الخدم بل هو مساو لاسكان الكثر في مرتبة واحدة بذلك الوصف مع محور ان يكون
 للكسرة وجه آخر مثل ما ذكره المقدم وجم يكون الجهات الموصية للتكامل امور لا يوجد الا اعتبار
 كما في الوجه الاول مع ذلك لا يكون الصاد عن الواضحة واحدة الا واضحا بل
قوله لم يخبر ان يصدر عن بل وسط **قوله** شئ اي يكون الفاعل الموجد او يكون
 ب شرط ما بين **قوله** وان صورنا ان يصدر عن الالف والظفر الى فوته شئ
 من ان المحور يكون اعلى شرط المساو لاد في لم يكن في المرتبة الثانية الا امان وفي الثالثة
 الاية عشر وان صورنا ذلك كان في المرتبة الثانية ثلثة كما ورد في الثالثة عشرة ووضعا
 مضاعفة لاني عشر **قوله** لم يصدر عنه ومن ذلك الواضحة سوار كان الموت في
 الاخر مما لا اول في وسط العاقب وكليهما معا فانها معا فانها معا فانها معا فانها معا
 فيما سبق كل واحد منها على صفة وشركا في وجوده واعتراض المذكور **قوله**
 فلو لم يصدر الاول عن كونه مصدر اربعة ثلثي **قوله** وذلك لان المصدر لا ياتي
 لا يدخل فيها لاول اول والمصدرية الثانية سر كنهه مع ما يبر ان قطعا ويعود **قوله**
 بان تباينها ان المصدر ما ادا اظمان او ضارضا او اوصفا واخذوا في
 ضاربه الى اخر الكلام **قوله** والمصدرية الاولى المعنى المراد من المصدرية
 عين لاول الواضحة الحقيقية والمصدرية الثانية عين المجموع من الواضحة الحقيقية
 لاول ولا محدود في شئ منها او مثلا هو المراد من قولنا ان كونه مصدر للمعاني باعتبار
 لاول وكونه مصدر للما والذات **قوله** فلا يتجه عليه ان ذلك الاعتراض بغير اجالي

اي لو صح ذلك لم نزم ان لا بعد عن الواحد الحقيقي لاشان لا بوسط والافيد بوسط
ولانا ان يكون احدهما بوسط والاخر بغير وسط لحرمان الدليل في الكل او عنت
على جميع هذه المقادير للواحد الحقيقي مصدر بيان وقال فيهما اما خارجتها
او داخلها في الاخر الدليل والاسك ان ما ذكر من انه مصدر للملا والادراك
ولنا في بوسط لا ولا يفتح ذلك المقض وصوره بظلمتها بعضى استغناء
عن الاخرى اذ بالنظر الى كل واحد منها يبرز وان لم يوجد الاخرى لان المراد بالمتلا
وما هو معنى الاستغناء واذا كان بعضها عن الم يكن واحدا منها فبعضها عن كونها على
مستقلة لفتح قاصع على تير مستقلين على احر تحضى سلمون وقوع المبح وانما
اصحابها سلمون امكانه واما تواردها على البديل فاستحبابها لهما اسفانك
في حقيقة قال بعض الفضلاء للفقير المتواضع على البديل ايضا صح اذ لو كان احدهما
موجودا والاخرى معدومة لزم من وجوده الاخرى وجوده المعلوم ومن علم
عدمه لان عدم العلم المستقله بوجوب عدم المعلوم بل لزم كون المعلوم موجودا
موجودا مطلقا ونظير من ان اصلي الخارج والندور بحر تواردها بل لا على كل
الشمس جوارحه ان المعلوم هناك اعني حركة الشمس واحدا النوع لا بالشمس الا بالشمس
ان استلزام عدم العلم لعدم المعلوم المتحقق بوقوف على انه الخواص ان يكون لواحد
محمض علينا ان مستقلان على البديل وكان اتانة دورا **قوله** لان بعضى
الطبيعة الواحدة من حيث هي المختلفة لما مر من ان الواحد لا يصد عنه الا
واحد هذا اذا كان المقضى للمعلوم هو الطبيعة من حيث هي الالبا عتسا استصحابا
المختلفة الهومات اذ لو كان الاضغنا بحسبها جاز ان للشمس المولود الى انواع مختلفة
على صراخه لان تلك الهويات تكون من فردا الطبيعة النوعية علم الفرد
من نوع واحد من تلك الطبيعة علمه انفرادا من نوع آخر هذا وقد توزع
في انقضاء الطبيعة من حيث هي نوعا واحدا فقط ما ان الواحد النوع محوز
تركب من اجناس ومضول محاز انقضاءه بحسب كل منها نوعا للمولود **قوله**

على معنى ان بعض افراده واقع بعلمه وبعضها باخرى امى الاعلى ان المهية بوضع في الاعيان
متن عن علم متعلقه لاستخاره وقوع الكل في الاعيان والاعلى ان الموجود الواحد منها
في الاعيان الذي يحيلها يكون حرا ماصقيا له علمه بغيره لما عرفت من استغناء
قوله وكالحركة التي تعمل بعض حركاتها بالنار لا شك ان النار لها مدخل
الحركة النار وان الحركة لها مدخل في الحركة الحادة عندنا وكذا السماع
له مدخل في الحركة الشاغبة فان كانت هذه الامور على الامتقاة لكل الحركة
معدلة الخط وكونها في الوجود المسئلة على المولود للتوحي بالمعنى المذكور وان
مستقلة بنفسها ايضا اذ كل واحدة منها علم مستقله وقطع والعلل المستقلة التي
فيها النار وبها الحركة والشمس بحالها باعتبارها اذ دون النار ومنهم من قال
انفراد الحركة عندنا بله لان حركات الشمس بغيرها لا اعشى بالافعال حوان ان
بلا بعض لها الخاصة بالقياس الذي غيرها لان الطبيعة من حيث هي لا افاضت
الى تلك الالفة المعينة وسعت بها عن جميع ما عداها فلا من قولها استغناء
قوله بل الخاصة انما عرضت لفرد من افرادها والطبيعة من حيث هي علم
ان اراد ان الموجود في الخارج والمحتاج الى العلم بوفرد من افرادها ولا وجود
للطبيعة في الخارج على ما نفرد فلا اسكال في ذلك كما يكون معنى اصحاب الطبيعة
العلم ما ان فردا منها محتاج الى علم معينه وفردا اخر منها محتاج الى علم معينه
اخرى ولم يخص اصحاب افرادها في علمه واحدة معينة لكن معنى قوله لكل واحد
لافراد لما احتاج الى علم معينه واصت تلك الالفة ذلك الفرد لرسه الطبيعة
لاشمال الفرد عليها مستدر كما بل معنا فينا لما تقدم لدلالة على وجود الطبيعة
في الخارج وفي ضمن افرادها وان اراد ان الطبيعة موجودة في ضمن افرادها
لكن كل فرد محتاج الى علم معينه والطبيعة مستوعبة عن العلم المعين
الى علمه بل هي ما قبل من العلم ما لا وجود لها الا في العقل فكيف محتاج
اليها الطبيعة الموجودة في الخارج وان سلم ان علمها ما لها وجود في

قوله

عنه

الخارج والاستعداد وصورها في الافي وهو يكون الطبيعة معتقده الخوف كذا العجب لا يحتاج
 الى الاحتياج الى الشيء محتاج الخوف كذا الشيء لا يقال نعم بل من احتياجها الى الصلوات والاحتياج
 لاننا نقول ان ارضنا اصل الحواس الطبيعية وجب ان لا يقع بغيره وان ارضنا اصل معدوم المعين
 وذلك لا وجه له في الخارج اصلا وان ارضنا اصل مطلقا صاها لكل موجد ولا يتحقق الا في هذا
 اورد كذا في الجود **قوله** اذ ليس في الخارج شيء هو عليه ويش هو موقوف على ما هو في العلة
 والمعلول وهذا ليس على انه لا يصلح للغيرين الموقوفين في الجود بل فيهما يعرضان للجود **قوله**
 في العقل واللايه انه اعادة للادعوى بعبارة مفصلة كما سبقت على ذلك في بطلان **قوله** ولو كانتا
 موصوفتين في الخارج لزم التمس في الامور الموجودة المترتبة **قوله** وهو غير من ان التمس في امتداد ذلك
 اذا لم يجز ان يكون بعض افراد الطبيعة مثلا نصيبا وبعضها اعتباريا وهو مجموع لان وجود طبيعة
 في سائرهم وجود جميع افرادها فان انتهى السلم الى علة احسانه فالاول وان لا يفسر على الله
قوله وهو قد لا يزم عدم الشيء على الله **قوله** بعد التمس التمس العقل على امر ولا سلك في استقامة
 الشيء بنفسه ان كان الوقف ترتيب واحد لزم عدم الشيء على الله **قوله** وهكذا من يدبر ان التمس
 على مراتب الوقف ترتيب واحد واما وقد يلحق بل هو في الوقف الشيء على نفسه فان تارة ايضا لان
 الوقف نسبة الوجود اليه من قول الامام في المنطق **قوله** امتناع كل من الشيء في الخارج
 اما بعد واسطة او بواسطة معلوم بالضرورة **قوله** وكلامنا في الدعوى ان في الوقف الشيء
 على ما يوقف عليه **قوله** لاننا علم بالضرورة **قوله** قبل الاشكال ان المهمات من صفة هي لوازم يكون
 يكون هي من هذه الصفة مقضية لها فلم لاخر ان يكون الوجود من تلك اللوازم والضرورية
 مشتركة بين العقلا والنفوس مراتب نفس فلا حذر ذلك الحكم فلا يكون ضروريا ووقف مقدم **قوله**
 هذا المقام ما فيه كفاه والضروري قد يرد على ما قيل حفاة فلا يتحقق **قوله** في المقام مرتبة **قوله**
 ولا يتبع بعضها **قوله** معنى على قلنا من علم الوجود الى العلم الموصوف لانها ان يكون موصوف
 قبل وجود معلولها وان الهية بدون احسان الوجود لاخر ان يكون علم الوجود
قوله ولان المحتاج الى الاحتياج الى الشيء محتاج الخوف كذا الشيء **قوله** هذه المقدمه اورد
 المحل لا يدلي عليها كما يدعي مداهتها فالسبب ان يمنع المقترض مداهتها والسبب ان

استعماله وجودها المعلول عند وجود العلم المترتب مع عدم التمس كذا الظاهر استدلالا على جلالها
 منها على ان دعوى بل الهية تبحر في الاستدلال عليها ولكن ان يجعل مقضا بانها لا يرجع
 ما ذكرتم جميع مقدمات لصحة هذه المقدمة ولو صحت لزم الحق مقصده الدليل متلوه لا قبل
 هذا المقدمه على فرض وجود العلم المترتب مع عدم العدمه مرض المنقضية معا فانه لما فرض
 عدم العدمه لزم عدم المترتب لان عدم العلم على عدم المعلول والمعرض مع ذلك وجود **قوله**
 لزم وجود البعده لان وجودها المعلول لزم وجود العلم صدر لزم فرضها المذكور **قوله**
 المترتب والتمس معها وجودها معا فيلزم الاول اعني وجودها معا فانما تنفي وهو **قوله**
 المعلول ولزم اعني عدمها معا تنفي وهو عدم المعلول ولم يلزم وجود المعلول بل
 العلم البعده كما توقع بل لزم من وجود المترتب والبعده معا عاها في الباطن **قوله**
 ذلك عدمها لزم عدم المعلول من الفرض الثاني وبذلك نضع وجوده لزم عدم معاني الفرض
 المذكور **قوله** وان سلم انها حرة العلة اشار عرض التمس الى ان العلم المترتب على الله
 وذلك نظر الى الظاهر لانها جميع ما يوقف عليه التي لا واسطة وفي الحقيقة من غير من العلة
 انما المنع لجميع ما يوقف عليه الشيء سواء كان بواسطة او غير واسطة فكيف مع ذلك
 جزئ مستلزم للمعلول الذي يتم العلم ذاته قطعا فانما تختلف عن المترتب مختلف عن العلم ذاته في
 الحقيقة **قوله** بل ما تقول **قوله** حاصله انك وضعت وجود المترتب مع عدم البعده والاشكال
 ان هذا الفرض غير مطابق للواقع اذ تنحيل وجود المترتب مع عدم البعده وفيه من الامر
 فان زعمت انه لزم من هذا الفرض الذي لا يطابق للواقع وجود المعلول في نفس الامر ولو
 البطلان لان وجود المعلول في نفس الامر لا يزم لوجود المترتب في نفس الامر لا الفرض
 وجودها فيها وان زعمت انه لزم من هذا الفرض وجود المعلول على التمييز وورد على
 منع المترتب فان وجود المعلول وان كان لا يزم الوجود العلم المترتب في نفس الامر لكن
 قد يرد وحدها دون التمس في ان لا يكون ذلك اللازم للواقع **قوله** في نفس الامر
 ما يبا على هذا المترتب التي ولن رسم المترتب على المترتب ايضا كان احصاها او كونه

المعلول وجوده

ان لا يكون المحتاج الخش محتاجا الى المحتاج اليه ذلك الشيء على ذلك التقدير الذي لا يفتقر
 الواقع وذلك لان في احتياجه اليه محبة لشره وكلاما في المقتضى والافتقار الى الدور
 في نفس الامر ايضا على التقدير هذا ومدونه سقطت مع التعديرونها بان امر اذا
 اخصى لثلاثة شيئا فانه يعضيه على كل حال لان الحال ان كان ذاتيا ملائما في ما بالذات وان
 كان عرضيا فما بالذات لا ينفصل عما بالعرض ولا شك ان العلم القرينة لذاتها يوجب العلم
 ويستلزمه فلا يختلف عنها لاجل استحقاقها وما ارشد فيها عنهم من التي حبان استلزم
 التي ليس كالحاجات في جميع الصور الحوان ان يكون احد المحالين من ان في الآخرة كما في هذه الصورة
 ولا يخالفه فضلا عن ان يلزمه **قول** لا اول لتسلسل العلل المخلوقات المحرقة التي
 يلزم انقطاع السلسلة على تقدير انما هي بها وكل ما يلزم عدمه على تقدير وجوده كقولنا
 قيل هذا الكلام الطويل ليس لما ذكره المقدم ولاد الاله عليه اصلا والفرق انما انما
 الوجودية محترمة له مشهور عنده ومع ان الممكن لا يجب لذاته وما لم يجب الشيء لا يكون
 وجوده وما لم يكن وجوده لا يكون لغيره وجوده فاما يمكن من حيث ذاته ان يكون له وجود
 والافضل عنده وجوده ولو كانت الموجودات باسرها ممكنة لما كان في الوجود موجود
 فلا بد من واجب لذاته معدوم واجب الوجود والذات السلسلة به ايضا ويطبق
 عبارة المتكلمين على هذه الطريقة فتورد لان كل واحد منها اي من تلك السلسلة تمتنع المحصول
 مدولا على واجبه وذلك لكونه ممكنا فلا يجب الا يوجد بنفسه بل يحتاج الى علم كذا لا
 يتصوره ذلك لكونه حجب عدم العلم بالوجود والوجود على المعلول قوله لكن الواجب الغير
 تمتنع ايضا اي تمتنع المحصول ايضا لكونه ممكنا مدولا على واجبه لما تقدم ولو انحصر
 الموجودات في الممكن لم يوصف منها فلا بد من علم واجبه لدراتها فكون طرفا للسلسلة
قول ولا صاد باجمها متعلق بكل واحد منها فيكون ممكنة لذاتها واجبه غيرها
 قلها علم قيل لا صاد باجمها باعتبار ما مع هذه احتمالية نصرها شوا **قيل**
 وبعبر اخرى تحت لا يخرج عنها واحده منها بدون اعسار هذه احتمالية بصيرتها

والا يفتقر الى المحتاج اليه محبة لشره وكلاما في المقتضى والافتقار الى الدور

ولما فان اراد بالاصحها المعنى الاول مع كون لا صاد ممكنة بل هي متعقبة اذ ليس في
 الخارج الصاد المتعددة التي بعضها مجرد وبعضها مادي وليس لها هنة وطراة التي
 العقل وكون كل واحد ممكن لا يستلزم امكان المجموع بهذا المعنى لان الهمة الوضعية العارضة
 لها في العقل اخله في هذا المجموع ومع امكان اعتبارها مستحيل وجودها في الخارج
 واستحالة حرة واحدة كانه في اسما له الكل وان اراد بالاصح باجمها المعنى الثاني
 قلت علمتها نفسها على معنى انها كالمعنى من غير صفة الواضح عنها فان الثاني
 ههنا علم للذات الثالث علم للماني وهذا بكل واحد من احوال السلسلة علم
 فيها والمالم بكل الجملة الماصون على هذا الوجه غير الافراد لم يحكم الخلة غير محتمل الا بزيادة
 والاستحالة في تحليل الشيء نفسه على هذا الوجه وهو ان يعلم شيئا كل واحد منها
 بما قبله في الترتيب لطبعي والمحتاج ملك الاشياء الى علم اخرى صاربه عنها فيكون
 مظلة نفسها الى كافيته وزها وانما التحليل لتفصيل شي واحد عن نفسه والحوار ان لا شك
 ان لا صاد بالعلم الثاني في موضوعات ممكنة كما ان كل واحد منها موجود ممكن كما ان
 الممكن الموجود مجامع الى علم موضوع كافيته في اجزائه كذلك الممكن الموجود محتاج
 الى علم موضوع كافيته في اجزائه بالضرورة ولما كان لكل واحد من تلك السلسلة علم
 موجودة هي واطل في السلسلة كانت العلم الموصلة لكل جميع ملك العلم الموصلة للاصاد
 وقع بقول جميع ملك العلم الموصلة التي هي علم موجود للسلسلة باسرها اما ان يكون
 غير السلسلة او اذ احد منها او ضاربه عنها ولا اول اعني ان يكون مجموع السلسلة علم
 موجوده لم يخرج لان العلم الموصلة لشيء هو كما كان ذلك الشيء واحدا عينيا او مركبا من
 احوال متناهية او غير متناهية يجب ان تقدم بالوجود على ذلك الشيء ومن ثم تقدم
 المجموع على نفسه والاستثناء اما وقع بين تحليل كل واحد من السلسلة باسرها او
 تحليل مجموعها بمجموعها ومعها متقايير ان تطلق فالاول هو المتنازع الذي نحن
 بصدد ابطاله استدلنا في حمانه على بطلانه بدهم على اوجه فرض

في تحليل المجموع بالمجموع لتعليل الآحاد والآحاد على سبيل الدور والاعلى سبيل الدور
قوله اولى كل احد منها والآحاد المحسوسات اولى من مجموع الآحاد باهرها
 لا تكون علمه الموصوف الكافية في ذلك احد من الآحاد لان كل واحد منها يحتاج الى
 علمه الموصوف لانه لا يكون هو مستقلا في الآحاد والسلسلة لان موصوفه للبلدان يكون له نظر
 في الآحاد والسلسلة قطعا وليس موصوف صا ولا عنه فلا يستقر في كل احد موصوفه ولا يكون
 مع ما صدر عنه كما نرى في الآحاد والسلسلة لتعريفها في الآحاد على غير كل واحد والى
 صا ولا عنه مثل وايضا يلزم من كون كل واحد علمه توارده العلة المسندة على اهلها
 هو مجموع السلسلة **قوله** وليس بين الآحاد اولى والعلة من بعض اولى فكلما يعلق
 آحاد بها بالمعول اولى فيتميل يحصل هذا الكلام ان بعض الآحاد ليس اولى لان بعضها
 اولى وذلك لخط كما ترى لانه لتعليل لشيء الذي يشابهه وانما ناقص وهو موصوفه بان المتعارف
 انه لا اولوية لبعضه فضلا لان البعض الذي فرض انه اولى اسكاته معلول ويكون علمته
 اولى للشيء اليه فلا يكون هو اولى ثم ان تلك العلة ايضا معلولة قطعا فلا يكون هي اولى
 بل علمتها ومعلولها فلا اولوية في غير تلك العلة بل بعضها يتناسا ما اولوية لانها باع المعلوم
 والاساقض في ذلك كما لا يخفى **قوله** او المراد عن بعضها هو اساقض او ما هو خارج عنها
 عن السلسلة وما تنكب من الغرض منها والخارج عنها ويكون ذلك لان الخارج
 واصلا لذاته اولى لان يكون موصوفها لان الكلام في العلة الموصوفة وان يكون واصلا
 لما ذكره **قوله** ويج سدفع ما قيل انه يجوز اعترض عليه بان الدفاع مجموع حواجز
 ان يكون السلسلة متقطعة العبرانتهامة ويكون الخارج عنها ممكن وعلمه للجمله لا
 ولا مقطوع السلسلة ذلك الخارج ويكون ذلك الخارج مندرج في سلسله اخرى
 الى الالف معي من السلسلة والجواب انه قد بين ولان كل واحد من تلك السلسلة على مجموع
 مدون ذلك الخارج الموصوف لها اسعلا فلا اقل من ان يكون موصوفها واحد منها
 استمداء فيكون واقف في اسطمان السلسلة بمقطوع السلسلة به لان الفاعل ذلك الخارج

هذا هو الوجه في قوله
 اعترض عليه بان الدفاع مجموع حواجز
 ان يكون السلسلة متقطعة العبرانتهامة
 ويكون الخارج عنها ممكن وعلمه للجمله لا
 ولا مقطوع السلسلة ذلك الخارج ويكون ذلك الخارج مندرج في سلسله اخرى
 الى الالف معي من السلسلة والجواب انه قد بين ولان كل واحد من تلك السلسلة على مجموع
 مدون ذلك الخارج الموصوف لها اسعلا فلا اقل من ان يكون موصوفها واحد منها

منه من واجب وممكن ولا يقطع السلسلة به لانها لو كان المركب ممكن واقفا في السلسلة فلا يكون
 خارجا عنها هتف ووجه ثم ما ذكره والاصح ان يقال المتعوض من انه ينبغي ان يقال ذلك الخارج
 يجب ان يكون علمه موصوف لبعض تلك الآحاد والا لكان كل واحد منها واقفا موصوف الذي هو
 بمحصل الجمله لموصوف مع احادها موصوفها من غير احتياج الى ذلك الخارج ولا يكون علمه للجمله
 حلقه فاذا وجد ان يكون علمه موصوف لبعض تلك الآحاد لزم توارده علمه من قبل على ما هو واحد لان
 ذلك لبعض علمه موصوف في السلسلة ومضاهية ان كون علة السلسلة ايضا يحتاجها في كل واحد
 جزا من السلسلة وانفسا في ايضا مفضل السلسلة وهو المخط **قوله** واذا كان مرتبطا بها والكم
 في وسطها يكون طرفا منقطع به السلسلة **قوله** هذه كاشرا بانهم من حواجز كون ذلك الخارج
 علمه للسلسلة عند وقوع في اسطمان آحادها ولا يقطع به السلسلة فيقبل فغفر انه لا يتم اليها
 بهذا الوجه بل بانقذنه من البيان ووردت ان البيان بهذا الوجه تام من غير احتياج
 سانه المتقدم قيل ان اردتم بالعلمه الامور التي تصدق على كل واحد منها انه منقطع اليه
 ايمان اردتم بالعلمه العلم ذاته احتضا ان الآحاد باسرها علمه لنفسها واللائم من ذلك
 على نفسها لان العلم ذاته لا يجب بغيرها اذ المركب من المادة والهيوة شتى مقدم على
 المعلوم لانه نفس وكنت مقدم اذ انتم اليه شي **قوله** اصحبه ان المراد بالعلم العلم
 المستقل وهي الامور في العالم وان لا يكون منه اى المراد بالعلم الموصوف المستقل
 في السلسلة وبعضه استقلاله بالماثر فيها ان لا يكون له شريك في ذلك الماثر او يكون له شريك في
 ذلك الماثر ولكن يكون ذلك الشريك الذي هما معا وناصدا عنه والموصوف المستقل هذا المعنى
 بعد الذي سببه سميتها علمه موصوفه كافي في الآحاد والسلسلة وهي العلم المسبب لما هو
 في الخارج وهذا الاستقلال ايضا في اعتبارها بشرط في الماثر خارج عن حاد المستقل وان
 مجتبا في استقلاله ولا اعتبارا بها وان اى شريك في الماثر صا وعن المستقل بانها في
 اعتبارها معا وان لا يكون منه واما مادة المعلوم المركب وصورته فيجب ان يكون اشراف هذه
 العلم المستقلة ايضا ولا يشك ان العلم الموصوف للسلسلة المسندة بهذا المعنى يكون مستندة على
 المعلوم فلا يكون عن آحاده ولا كل واحد لاحتياجه في الماثر الى معاوان ليس من وعونه

٢٢٢

والا بعض للأحاد وماذا كان **قوله** لان تعلق الأحاد بكل بعض من حيث يتقوم الأحاد على المراتب
 قيل عليه سلمنا ان كل بعض مساوي غيره في كونه جزءا من العلة اما دية يتقوم به المركب لكن
 لم لا يكون لنا يكون لبعض مع غيره من جهة اخرى يستحق اصطفا صفة فاعلية يجعله دونها في العلة
 وهو مردود بما ذكر في الشرح من ذلك لبعض الجاهل في العلم في السلسلة وطقا وملك العلم في كونه
 محصلا للسلسلة موضع فيها أقوى هي الفاعلية او طالع النزوع فلا اولوية لشيء من الأحاد
 بالفاعلية أصلا **قوله** انه يوجد ان يكون ما بعد المعلوم لا أول له اذ بالحلولة لا اول له
 لأضر لانه او كسبب عما رت للسلسلة **قوله** ولو فرض كونه علة لكان علة او طالع العلية
 لماذا كرتنا اي لو فرض كون ما بعد المعلوم اول للغير عنها لكان علة للسلسلة لم يكن علة لها
 لان علة او طالع العلية منه لا يخلو لما ذكرنا من ان سببا من العواطف للسلسلة ليل في العلية لان
 او طالع ذلك منه فان قلت ما بعد المعلوم لا اول له غير انها لم يسبق له علة صلي يكون اول او طالع
 قلت لو لم يكن له علة انتم استغناء الممكن عن العلة لانه ممكن لما عرفت ويكون علة على ما بين
 ما بعد المعلوم للمنافي الغير الهنايه وهكذا الوا لا تنافي وانما سلم ذلك اذ كان لها
 وجوده مفاييد لوجودات لآخر **قوله** فانه اذا لم يكن هناك الا وجودات الجبر كالحاجات
 الحاحه كل واحد من لآخر الا المجموع من حيث هو مجموع والجواب الحقيقة من قبله وبنوانه
 لما كان كل واحد يمكنه موجودا كما لا يصح باسرها محتملات موجودة فلا بد لها من علة
 موجودة كافية في الحاد وهي الجبر ان يكون نفس الاحاد كما عرفت وانما قوله فان
 كل واحد جز مقدم لوجودات لآخر وقد اعترض عليه ما منافي لما مر في بعض الجواب
 سيطر لا تركب فيه وليس معنى فان ذلك فاعلى في الوجود المطلق المشرك بين الفزاح واذ
 افراد متعدده فيه معا فلا شك في كون ذلك المجموع مركبا من كل واحد من تلك الافراد وكذا
 اعترض على قوله وهي في وجودها مستقر في كل واحد من الاحاد بالآله بان هناك
 موجودا خارجيا مغايرا لكل واحد في وجوده الذي وجود كل واحد وانما ذلك
 المتما في العقل لغيره والحوازل المجموع لآحاد الموجوده اذ الضميمة لا يدخل فيه
 غيرها والخارج عن شئها ليس يوجد في الخارج والا لكان عدمه لعدم جزء من احاد السلسلة

و قد نص انه لم يضل فيه من اجزاء التي كل واحد منها موجود فهو موجودا ذ لا واسطه بين الموجود
 والمعدم وللشك ان هذا المجموع الموجود في الخارج مغاير لكل واحد محتاج الى وجوده فكيف
 محتاجا الى مغاير يكون معلوما بلا شبهة وتم الكلام على ان هذا الافتراض محتاج الى
 فيها حقاقتنا واما ما ذكره المعتز من ان المغاير لكل واحد موجود في العقل لا في الخارج فمعنى
 على اعتبار الله الاصنام عليه مع الاحاد على ما سلف في كلامه فظاهر والله الموفق في جعله
 اذ استلست العلة متصاعدة الغير الهنايه باعتبارها جهه من محلول معين الضمير الهنايه
 واعتبرها جهه اخرى من جهه مقدمه على ذلك المحلول الذي هو اول الجاهل لا يوجد
 واذ استلست المحلولات الى الالسامي اعتبارها جهه من علة او طالع معينة الغير الهنايه واعتبر
 جهه اخرى من محلول هو العلة التي هي سبب الجاهل لا يوجد متناه محصل كل واحد
 من هاهنا من الصبر بوجه ان احادها ناقصه عن اخرى بوجه متناه **قوله** فان توهم انطباق
 غير المتساوي على غير المتساوي لا يوقف على ادراك مالانها يله اما دفعه او في زمان متناه
 وانما **قوله** وانما اتفق انما من المجموع اي من الالسامي الحلال للمحلولات وهو فضل
 عدده متناه فيها حتى يحصل جهه اخرى من توهم انطباق احادها على الاخرى على الوجه
 فيكون المجموع محال لا لا لانه من ذلك متناه في من احادها فان مجموع قيام زيد وعدده
 في كل واحد من حزمه يمكن في نفسه **قوله** بالحوادث لا اول لها اي لا مورد المقترفة التي
 للحق في الوجود بل يتحقق فيه كالحوازل على ما ذهب اليه **قوله** والنفوس الناطقة
 اي الامور المعنوية دفعه التي لا تدركها كالمفردات المجرى عن الابدان على
 عداسه في اول وقت الاجتماع في الوجود وفي الثاني هذا الترتيب والحاصل ان البرهان
 عام في جميع صور الالسامي لولا ان يتوقف على رطلانها باسرها وانتم قد استلتم في الخطاب
 قيل في الترتيب لا تصحح واستقصى البرهان بالصور التي لم يوصر **قوله** ومكان انطباق
 بحسب بعض العقل فيعرض ههنا لا انطباق في مدقق عرض لا طباق ان يوقف على ادراك
 ما مر الى الالسامي معصلا لم يكن العقل فيه ايضا لاستحالة اطاعه العقل بالالسامي

دفعه او في زمان مساه وان يرفع على اذراكها مجتمعا لم يجر الوهم ايضا فلذا فائدة في التخصيص
 بان العقل هو الذي يدرك الكليات ويحكم عليها احكاما كلية منطبقه على حريا غير
 متناهية ولا تحتاج في ذلك الى خصوصية كل جزء منها واما الوهم فانه يدرك معنى جزئية
 متعلقة بامور محسوسة وهو لا يدرك الاطباق حريا بل محسوسين فان كان السلسله امورا
 محسوسة فلابد ان يطابق الالبا ذراكنا صولها والوهم عاجز عنها وان كانت لغويا معتقدا
 او مركبا منها كان الوهم عاجزا عن ذراك الاطباق توجه آخر ايضا وفي قوله ولا تطبق
 عين الوهم على الاطباق او قرنته عليه نوع اشغال يحتمل نوع الاطباق وتبديلها
 ان يقال في غير ذلك لئلا يخلو في فصلها ان يكون محسوسا مطبقا لفظا
 لا طبيا او مضافا لاولها ان الزائد كان قص وكان الشرح غير كمالا مع غير هفت
 وعلى الثاني انطبقت الناقصة قطعا لانها اذا كانت بحيث اذا انطبقت اقررها من الجهد
 على الترتيب لم تطبق في غير النهاية كان في الزائد ما لو اريد تطبق فهو من الماهية عليه
 لم يوجد ذلك لعدم الناقصة وهذه الملازمة ضرورة مسقطه الناقصة وهذا لا
 موهوم في قولنا يع دق قولنا اكل الاطباق المعروف **قوله** فلا يتصور المطبق في اجزا
 اصلا اي لا يحل الخارج ولا يحل اليه ضرورة ان الاطباق لا يتصور الا في الموضع
 والحواشي المتزينة لا وجود لها معا في الخارج وهو في الذهن الاستعداد وجوده
 ما لا ساهي به معا وليس قبل تصورهما اجالا كان في تصور الاطباق كما ذكر في الفرع الثاني
 اصيب بان ذلك كافي في تصور الاطباق لا في تصور الاطباق بل في تصورهم من قولنا
 الحواشي المتعاقبة ورضيتها وجود خارج في الجملة وليس هو ووجهه محضه في كل
 استطاعها باستطاع الوهم ووجهها باعتبار اختلاف مراتب اعدادها التي بعضها مبرهان
 المطبق كضعف لواحد الى غير النهاية وضعف الف الى غير النهاية فانها وجهية
 مسقطه ما يعطى اعتبار الوهم **قوله** وهو المبره كذا لا يتصورها هذا بل لا اريد
 المطبق في غير المتزينة اصح الى ان يتصور كل واحد واحد من احدى احدى

مفاد

مفصلا وصد ما رام واحد واحد على التخصيص من الجملة الاخرى وذلك على معنى الوهم والدقل
 ايضا واستوضح مما ذكره في توضيح المطبق بين جملتين متدين على الاستواء فانه اذا تطبق
 طرف احداهما على طرف الاخر كان ذلك كما في ان تقع بازا لكل من اول طرفها في
 وتتم المطبق بين اعداد احدى الابد فهي من اعتبارها فاصولها فكلها بالاصول
 ولله الموفق **وتبديل** ان المعنوس الناطقة التي او راد الابل المعنوية اذا اضطرت
 مضافه الى ارضه صروفها منسوبة البرهان فيها وكذا اذا اعتبر ان سائر المعنوية على
 يد المعنوية على باب المولود مادة بدن الا ان كان فيها ترتب الطبع فتم البرهان فيها
 وايضا والحواشي الاول ان بعضها محسوسا من صروفها ليس بالانم اذ هو محسوس
 جملة في زمان وجملة اخرى اولها وان كان اخره وندرجتها في اقسامها من مرتبة
 فلا يتصور المطبق في الجميع لمجرد ترتيبها الزمان وايضا هي احوال من صروفها
 مضافه الى ارضه صروفها غير محسوس في الوجود لا امتناع اجتماع تلك الملازمة وان احد
 دوات المعنوس وصد هاهم لكن متوسمة والجواب عن الثاني ان بعض البرهان كارتها
 لا انها حركات محسوسة علم حدة حصول ماد بدهن لا ما لا يدركه في حدوث
 بعضها من سلسله من بعض الاب وتلك الحركات والبدن وعن كماله عدم
 من تلك السلسله بعض احادها اعني الحركات المخصوصة والبدن فلا يسطو احادها
 الا ملاحظة فاصولها كيف ولو كانت منطبقه في بعض الامور كانت احاد المودونة
 ايضا منطبقه في بعض الامور اعدادها واطباق احادها الموصوفه مستلزم الاطباق
 احادها الملهوثة واللائمة **قوله** وكذا الملتزم **قوله** ولها رتب طبعي كما ذكر
 او رتب صعي كما اذا كانا سلسلانا ههنا ههنا فرضتها خطا عريسا وقطع
قوله واصل مثلها طوبى الرايد وكل واحد منها على باعنا فصولا باعتبارها بالان
 ١٥١ الحواشي من احاد السلسله ولم يجمع فيه الصفا لان الصفا الكلبية
 لا تقول الكلام معا جدا وسمتم المقصود وكذا في سائر الحواشي كقولنا
 وما عدوا الولد الاول وبه تم المقصود ايضا **قوله** لان كل علم لا يسطو في سائر

خط

على معلولها اذا اعتبرنا معلولها المعلوم الاضرب في قسم العلة كان كل واحد من تلك السلسلة
 معلولا وعلوها من باعها كونها احدى احوالها سلسلة و باعها كونها معلولا لسلسلة
 فاذا طبقنا سلسلة العلة على سلسلة المعلومات لم يكن من تلك العلة مطبقة في مرتبة على
 معلولها لان معلولها ليس في مرتبتها بل في مرتبة أعلى بل انما يطبق كل علة على معلولها
 وذلك المعلوم هو نفس تلك العلة المطلقة عليه واما ما في ان يوجب صحة العلة والمعلوم في
 العلة بصورتها تطابقها من حيثها فانها بالعلمية مطبقة على معلولها
 المتقدم على تلك العلة وذلك المعلوم ليس مطبقا على معلولها لان كونها
 علة ما اذا تطبق العلة المعلومات باسمها لم يبق منها واحد غير مطبوق كما
 هناك علة مستندة على جميع المطبقات لم يطبقوا عليها من أفراد المعلومات لان
 ان تطبق معلول من تلك المعلومات على علمه فلا يكون عمله مستندة عليه بل في مرتبة
 مرتبة و قد عرفت بطلانها لعدم من ان لا من تلك العلة مطبقة على معلولها
 بل على معلولها وكيفية الايض من سلسلة العلة الواحدة من تلك الجزئية مع ان سلسلة المعلومات
 قد استندت في هذه الجهة الواحدة والمعلوم الاضرب الذي لم يأت في السلسلة لانه جميع
 تية الصعيان معا فلو لم يرد سلسلة العلة الواحدة في ذلك الطرف لم يكونا الصعيان
 متينين في العلة فكانوا هناك معلوليه ملاعلة مقابلا وهو بطلان الضرورة واذا
 ما ملت ما صحتنا به عند ذلك دفع ما قيل من ان زيادة علة على جميع المعلومات لا يلزم
 في كل فتلومها من سلسلة المعلومات واما في الجملة التي لا يمتد بها فلو لم يمتد
 ولاتم لوقم ارتفاع التقدم والاعراض للذين للعلة والمعلوم **قوله** وكذلك
 الحكم في صانها لسائر المعلومات فكيف تلك صفة حاله بالمتقاربة على قسم
 العلة و لم يكن ههنا ازدياد المعلومات لو احدث من صفة صيرورتها فان
 كل معلول لا يطبق على علة بل على معلولها المتأخر عنها وعن ذلك المعلوم ايضا
 وكل معلول علة مطبقين لا بد ان يكون بعد ما معلولها في آخرها فمد ههنا
قوله بعد من ان جميع الممكنات المتصويرة المتسلسلة في غير النهاية لم تؤثر

علة

هذا الدليل عينه هو الدليل الاول المحققه على الوجه الذي قدره الشارع هناك ولا اختلاف
 الا بحسب اجابة تفصيلا واجرا لاداء في تفرقة في المعنى فظهر ان حمل الدليل الاول على
 الطبقة المختصة كما اشترطه هناك هو الصواب ولما استوفينا الكلام في تحقق هذا الدليل
 ههنا استعساعنا اعادة ههنا الا انه قد اردت عليه فقص لم يرد على العلة الاولى وهو
 ان هذا الدليل يستلزم اجبا لا يجمع الموصفات واجبا وممكنا لجزائرها ههنا والمحال ان
 الترتيب في سلسلة يكون كل واحد من اجزاءها ممكنا ويحتاج الى علة خارجة قطعاً و
 جملة مستغنى عن اجزاءها عن العلة وهو كاف في سائرهما ولا اعتراض بها واعتراضها بان
 قوله والخارج عن جملة الممكنات واجبة تدرك لان الدليل المذكور يسم في الخارج قطعاً
 واصحابها وان غير **قوله** واعيان اخرى - يعني ان الاختلاف بحسب اجابة دون صفة العلة
 تعرف بالباطن فسبق **قوله** واما الواجب لانه ان يكون علة لواحد منها ويكون الثاني
 وافقاً في نظام سلسلة لانه مستقطع السلسلة اذ لا يجوز ان يكون وسطاً او عقلاً
 ذلك الواجب لانه ان يكون علة لواحد من اجزاءها ولا يجوز ان يكون ذلك الواحد هو الاضرب
 او الاكراه المتوسطه واللازم توارده مرتين على اثر واحد بل يجب ان يكون ذلك الواحد
 مبدأ السلسلة مستقطعاً **قوله** وهو صيرورة الجملة بعد علة ما لم تحت اجزاءها
 بل وصفت المعلوم الاضرب ووجب بها الجملة لانه لا اول حد والكلام فيما لو صيرورة
 بذاته فادفع النظر **قوله** لانه اذا كان علة وكل جملة منها مسبقة بعلة تكون اجمع
 بعلة ان اراد بكل جملة من اجزاءها مسبقة بعلة ولا يلزم من ذلك ان يكون اجمع
 مسبوقاً بعلة لانه جملة غير مساهية وان اراد كل جملة مطلقاً اي سواء كانت متساوية او
 غير مساهية فالجملة ممتدة وما ذكره من ان كل جملة مسبقة منها يكون متأخر عن واجبه
 في اجزاء المساهية دون الكليات ان الكلام من حيث هو كل جملة وليست مسبقة بعلة كيف يكون
 مسبوقاً بعلة لم يكن جميع اجزاءه لان تلك العلة خارجة عنها مع انها من اجزاء السلسلة **قوله**
 وقيل عليه بان قوله الطرح يقع بين المعلوم الاول وبين واحد من العلة كقوله **قوله**
 دفع ذلك ان حاصله ما ذكره سواء تحببنا يكون ما بين المعلوم الاول والمعلوم الاضرب

اي واحدة من علل المعية عدومتها واللائم الخصان والاشناهي بوجوه من وجوه
 تكون الكل كذلك لا يرد على ذلك الا بواحد من وجهين ان ما عدا المعلوم الاخر والواحد
 من ملك العلة من الجانب الآخر يجب ان يكون واقف منها فيكون منهاها والكل لا يرد على هذا
 المتناهي الا بواحد والكل صا صاحب الاشراق اصحابه هذا البرهان الخالص الذي
 لا يمكن ان يقترن في الجانب الآخر واصلا معينا كما اعتبر في هذا الجانب المعلوم المسمى
 بواجب ما عدا هذه من العلل منها بل لا يرد على ذلك الا بواحد من وجهين ما عدا المعلوم
 فما يرد على ذلك في الحكم الاذها ان التي لا يرد على ما عدا صاحبها ان يقول ان
 من المعلوم الاول من كل واحد من هذه المتكلمة على انها هي ان يكون الكل صاها ان الكل صاها
 بل المعلوم الاول من كل واحد من هذه المتكلمة على انها هي ان يكون الكل صاها ان يكون
 سواء كان صاها من صاحبها او غير صاحبها ولم يرد على ما عدا صاحبها ان يكون ما عدا
 على ان يرد منهاها ان الكل صاها لصاحبها ان يكون ما عدا صاحبها ان يكون
 المترتبة للمعد وضد على الخط اول من فرع ما لم يكن ان يكون الكل اقل من فرع ما عدا
قوله ان معلول الوجودي ووجودي لا يشهد في انه لا يمكن ما عدا العدم في الوجودي لا سيما
 ان يكون المعلوم موثقا في شي من صاها لم يرد من ذلك ان كانت العلة الفاعلية عادية كان
 المعلوم ايضا عادية وان كان المعلوم ووجودها كانت العلة الفاعلية ووجودها ايضا
 ان ما عدا الوجودي في العدم هو بحر زام لا عنة نوع صفة ما عدا ان عدم الوجود على الوجود
 وان عدم العلة الفاعلية علة فاعلية لعدم المعلوم لم يخزن ان يكون الوجودي علة فاعلية
 والاكثار عدم الوجودي علة فاعلية لعدم الوجود الذي هو وجودي حقيق واذ انما
 ما عدا الوجودي في العدم يثبت انه اذا كانت العلة ووجودها كان المعلوم ايضا ووجودها
 كان المعلوم عادية كانت العلة عادية هذا وقد قيل ان عدم الوجودي وجودها
 لكان عادية ومثلك ذلك العدم لا يرد لها من علة موجودة اذ الوجود لا يرد الا عن
 عدم تلك العلة عدم المعلوم وقد فضل الوجودي علة له اي لا ذلك العدم يتوارد
 على معلول ابره وهو حج واما ان العلة اذا كانت عادية وجبت ان المعلوم عادية ولا يمكن
 ان يكون

مكون

ان تصدر الوجودي عن العدم بالضرورة **قوله** فان عدم المسمى المعلوم عدم علة حقيق
 قيل ان اللان من ذلك ان يكون عدم العلة عدم المعلوم لان العلة مطلقا
 اذا كانت عادية وصاحبها يكون المعلوم عادية حقا ان يكون عدم غير عدم العلة علة
 الوجودي باخبار غير اعتبار الذي وصفت عدم المعلوم في هذا الدليل لم يرد على
 ملك الوجودي الكلمة فلا يرد على ذلك كما ذكرناه من ان لا عدم موقوف على ذات
 وجوده لعدم العلة التي نصف المسافة فانه معد للمعنى على باقي المسافة انتقال العلة ذلك
 لعدم شرط اثنى لفيضان الاستعداد عن واجب المعلوم لان موصوفه له لا يتوقف على
 هذا يكون موصوفها تمام العلة وصورة الفاعل في علة بالانفصال في ذلك من وجودي وجوب
 ان يكون العلة تامه وصورة الفاعل في علة بالانفصال ليس منها موصوفها حاصيا وهو المراد
 بالوجودي هيها لاما لا يكون السبب من غير موصوفها ولهذا صح الحكم بما يقع ان صدر الوجودي
 عن العدم ضرورة كما اعترف به هذا المعترض **قوله** والما في بطلان قول هذا المعترض
 كاف في اسات المدعى لان الخصم انما اذ ارضنا عدم العلة وقطعنا الشرع عن غير
 وجب عدم المعلوم عدم مطلق ما في المقدار من عدمه وايضا الخصم جاز ان يكون عدم
 العلة لازما وبالعلم عدم المعلوم ولذلك لم يرد على عدم المعلوم في ذلك اذ ارضنا
 عدم العلة وجب منفردا عن جميع ما عداها كان عدم المعلوم اصبا وكان معلولها لانا يقول
 وجوده المسمى منفردا عن لانه حجيج كان بلزم حج على انما نقول لو كان عدم العلم عدم المعلوم
 لم يرد ترداد علة عدمه على معلول شخص ما اذا كانت العلة مركبة فان اسما هذه العلة اسما
 هذا الجنب غير اسماها باسفار الحز لا خير لخران تحقيق احد ما دون صاحبها وكل من العدم
 اذ تحقق وصفت عدم المعلوم لا يقال لعدم المعلوم لعدم عدم العلم والوجود
 لان عدم المسمى المضاف الى المعلوم المسمى بالعلم يكون شخصا وايضا يلزم من كون عدم العلم
 المركبة علة لعدم معلولها محل المعلوم عن علة التامة اذا تبت بغير المركبة في الوجود المسمى
 عدم المعلوم عدم العلم وهو امر واحد في نفسه فلا يلزم توارده ولا يخلو انما نقول
 ان سلم ان اختلافه اضافة لا يرد على ذلك ان عدم كل جزء من العلم يوجب عدم العلم
 علمه التوارده والتخلف بالنسبة لعدم العلة لا لعدم المعلوم وكل لا يجرب عدم المسمى
 علمه التوارده ولا يرد على ذلك ان عدم المسمى لا يرد على ذلك ان عدم المسمى لا يرد على ذلك
 مع ضميمه او بغير علم مسبقه ولم يرد عدم العلم المسبق للمعلوم الشخصي وقول هذا المعترض

يقول

الاصح

هنا مجموع في يد الحق الكلام والبعثها وسرع مقدمه من النقص والارام وقد سلف منا ما لا يخفى
 هذا المقام وكسف لا سار عن وجه هذا المراد ومع ذلك فلا ينسب له سر وهو ان العقل
 اذ لا يحفظ عدم العلة وقطع المطر عما عداه سواء كان لازما او غير لازم محرم لعدم الجول
 ولو لم يكن عدم المعلوم عند مستل الى عدم العلة وصدق ما لا ينسب ان محرم به كبحر ملاحظه وقد
 يظن في كون لا مكان علمه للحاجه وهذا هو المراد من قوله ولو كان كذلك لم يترتب علم الجول
 على عدم العلة مع قطع المطر عن ذلك الغير والنا في ربط وكذا ان عدم العلة المر كونه
 مقدر اجزاها ما ذكر من الدليل كذلك عدم المعلوم الشخصي المركب عند معلو اجزائه
 بما ذكره بعينه نعم اذ كان المعلوم الشخصي محيطا كان عدمه واحدا شخصيا ايضا وكان تقديره
 باعتبار استناد الوهم الفاعل عدم الغاية فقد اعتبرا بيا وليس في ذلك الا في انعدام
 المركب لعدم كل واحد من اجزائه بخلافه لعل مقوله على مالم يخص ولا يحلف لان هذه
 لا يمكن اعتبارها مسهلا ولا وصفا بعضها عند بعض كما كعبته الاستحالة في مثل هذه الامور
 للوجود الشخصي ولم يترتب عليها بها ان اصلا **قوله** لا يكون قابلا لشيء في حطاله اي الجول والآخر
 الواجب الحقيقي مصدره لا في ما لا بل من جهة واحدة خلافا للالاقية فانهم يوردوا كقولهم
 ان صفات الله تع الحسنة زائدة على ذاته وقابله مع كونها صادرة عن ذاته **قوله** فان يكون
 نسبة الفعل واقعه **قوله** منهم كون الشيء معلوما عن مفهوم كونه قابلا لوجوده انما اعتبار
 لا اوله فيد وبالاعتبار الثاني مفيد فليس المراد من قوله مع اتحاد النسبة ان يكون له القول
 بعينه نسبة الفعل لانه مستحيل بل المراد ما ذكره ان يقع مع ان الفاعلية تكون عارضة لذات
 من جهة والقابلية ايضا تكون عارضة لها من تلك الجهة بعينها مع كونها في ذات اخرى وهو
 للقولية والقابلية بالنسبة الى الاولى **قوله** فان الفعل يترتب الوجود والقبول لانه لا يمكن
 الخاص ان اراد ان الفاعل اذ السجود بشرائط ما به وارتفع هو اذ هو صار بالفعل
 موصوفا بالقابلية وجب وجوده المنفرد فلا يقول ان القابلية الصقع مع ما يدرك
 عليه كونه قابلا بالفعل وجب وجوده المنفرد فلا يفرق بينهما وان اراد ان المبدأ
 واصل الحجب معه وجوده المنفرد لا يفرق بينهما فكذا يقول ان الفاعل واصل الحجب وجوده المنفرد
 ولا عدمه فلا من قولنا ايضا وهذا صيب عند ذلك بان الفاعل يمكن ان يكون مستل في بعض الصور
 موصوفا لمفعول من حيث انه فاعل دون القابلية المستقلة له واجبا من حيث
 تبارك في من الصور فاعل واصل الحجب في اجزاء والقبول لا يوجد اجلا ولو اضمحلت

معرفة وحيث لم يمكن الجمع وامتناعه من تلك الجهة ويخرج وهذا القول من دفع ما به الجول
 ان يكون له في اليد اليمنى اخرى مستقلة من جهة اخرى كجانب اخرى والحد من جهة وذلك
 لان الكلام في جهة واحدة وكذا ندفع ما قيل من ان اللازم للقبول هو ان كان العالم الذي
 لنا في الوجود وذلك لما عرفت من ان الفعل موصوفا والقول لا يوجد اجلا
 مسانفان قطعنا ولا سندا الى جهة واحدة **قوله** وانما صفة القبول عند صفة الفعل
 اخرى الكلام في الخمسة هما كما الكلام في صفة المصدرين ومدعوقه صفة الحال
 هناك عين عليها **قوله** المعلوم على تحسين المعلوم ان اضاح الى العلة في ذاته وما هيته
 وجب ان يكون ماهية محالته ماهية العلة لانها لو كانت ماهية العلة لزم احتياج حجب
 العلة فيكون ماهية المعلوم محتاج الى نفسها وانما في اذ احتلف الماهيتان امتنع
 انما في ما وان يكون احدهما اقوى من الاخر في السماع ذلك مع اختلاف في المهية والحق
 اشراكها في الوجود ولا صلاح في عدمه والآخر وان اضاح المعلوم الى العلة في محصه
 لا في نفسه وما هيته جاز ان سقت في المهية وان احتلفا فيها **قوله** مثال الاول كون النسب
 على الحركة للاصية له فان الحركة للاصية له ما كانت من صفات ماهيتها النوعية محتاج الى العلة
 مستمدا اليها وجب ان يكون عليها محتالته لها في المهية **قوله** ومثال الثاني كون هذه النادر
 على ذلك التارة قيل عليه ان النار ملطف الخيل لطيفا كجذب هذه الصورة النارية من اهب
 لصوره لست النار الاولى عليه فاعلية النار العاصم والكلام فيها وايضا كون احدها علم الاخر
 نافي ما سدد بعد هذا فلا فصل من ان الشخص من الخصم ما لا يكون علم الشخص الاخر فيها
 والآخر عن الاول ان الفصل اما بحسب لفظ كما جعل القاسم فاعلا للحركة القسرية بحسب
 وعند الثاني ان الشخص من العنصر ما لا يكون علم الشخص الاخر منها من صفات ماهية
 كما ذكره فيما بعد لكنه يجوز ان يكون علمه من صفات شخصه وخصوصه وهو المراد ههنا
 ملاقاته عنها **قوله** كانت هذه العلة للموجبة بالعرض رد ذلك ما كان وجوده
 النوع في الخارج وهو وجود الفرد الذي هو مفعول هذه العلة وجب ان يكون هذا علمه
 للموجبة بالذات كما كانت علمه للفرد منها لذلك لا يستحال ان يبصر وجوده وادركه
 واخذ بالذات وبالعرض معا والجواب ان المهية النوعية ليست محتاجة في الوجود مع هذا الفرد
 المعلوم فقط بل هي محتاجة فيه مع كل فرد منها فان الوجود الخارجي هو لا شخصي وطرف
 المتصل له

حدها مستحصا بالهيئة النوعية بوجود النوع بوجود افراده لا بوجود فرد منها ولو كان
 هذه النار علم لتلك النار من حيث نوعيتها بالذات لكانت متساوية الهيئة الى تلك النار
 فلو كان هذه النار علم لوجودها هيبتها الذي هو وجودها فلو كان العلم نفسه هفت
 فوصلنا لكون هذه النار علم لتلك النار من حيث حضور صحتها ومحصيتها وانما الزيادة
 النار سعا في نفس تلك النار وليس علمتها متعلقا بالوجودية اصلا بل بعلقت بها على سبيل
 التبع لا هي متعلقة به اصلا والحاصل ان فردا من افراد ما هيبة للجزء ان يكون علم الاصل
 لتلك الهيئة والا كان علم نفسه وان جاز ان يكون علمه لغيره آخر منها اصلا ولها اتجا
قوله والحاصل ان مانع العلم لا يجب ان يكون علمه وكذا مانع المعلول لا يجب ان يكون معلولا
 اى ان كان شي علمه لا في ذلك وكان هناك شي ثالث مصاحب لتلك العلم لانه لا يجب
 ان يكون ذلك المصاحب معلولا كذلك لا في بل للجزء ذلك لا يمنع ان يكون شي ما علمه
 في موطنه واجهة وكذا الحال في مصاحب المعلول فانه لا يجب كونه معلولا لانه لا يكون
 بل للجزء ذلك اذ لم يصنف علمتها لها من جهة واحدة وهذا هو المراد ههنا وانما المصوب
 الاصطلاحي في العلية والمعلوليه هو معنى الكلام فيها والمتعلق بها ولا يعتد على قوله
 فيها بعد بلزم ان يتيم الاستحسان الواسع لانهما بان هذا العلم ان لو كان الشخص
 من العنصرات بحيث يستوعب علمه لتخصه آخر منها حتى يجب ان يكون كل شخص منها علمه لتخصه
 لاستحقاقه على تلك الطبيعة اما اذا كان شخص منها المستحصه علمه لتخصه آخر منها جاز
 ان لا يكون تخصيصه لآخر علمه لتخصه منها اصلا لاصتلاها فلا يتيم وعلى قوله فان لم يتيم
 من اشياء من العناصر او بان يكون علمه ذاته لتخصه آخر من غير بان كليه هذا الحكم مجموعة
 الا اذا كانت علمية كالتطبيع وكذا الكلام في السكاكوت وعلى قوله ان كل شخص من العناصر
 يجوز ان سقى بعد علمه شخص آخر بان كليه هذا الحكم ايضا مجموعة ولا سقى الى الهيئة
 لا بعد ذلك ولا سقى الناقص لا لوجوبه لينا ويمكن ان يعترض على قوله ان كل
 شخص من العناصر يمكن ان يعرض مع ما على شخص آخر او متاخرا عنه وهو معلوم ان
 ارضت به الامكان بحيث ينسب الامر فهو مجموع وان اردت به الامكان الذي هو مجموع

لا يحدها كونه اعم من الامكان بحيث ينسب الامر وهو يدبر الى العلم ذاته ان فردا يكون
 علمه من حيث نوعيتها اى جازاتها وما هيبتها لمجرد ان يكون شخص من العناصر علمه لتخصه
 منها كما علم من كلام المعترض وكذا ان فردا ان يكون علمه لغيره المعلوم اعم منه
 كما علم من قوله في امتناع كون فرد علمه لوجوده الطبيعي النوعية بالاصالة **قوله** لها ما
 اربعة **قيل** يعلم ذلك بوجوه لان الواسع وبما علمه في افعال الصادق عنه باحتيان
 وكيفية صدورها عنه لم اعترض بان الوجود لا يخرج الا الصحيح كما كان لجزء ان يكون
 حاله ما عداها بخلاف حال **قوله** لا للوجود المحرم للشيء الملام او المناقض لوجودها
 مطابقة او غير مطابق لسبب تدرك الشيء الملام من حيث انه ظاهرا او باطنا اى يعتقد
 كونه ملاما او ملاميا اعتقادا مطابقا او غير مطابق بنفسا او غير يقيني واللبان يكون
 هذا لا درك الجزاء متعلقا بفعل من من حيث هو صريح لتبعه عنه متعلقا بذلك
 الخبر من من حيث هو كذلك يكون وتترتب عليه اربعة متعلقة بخصوصه وهو صدر تحريك
 الاعضاء ذلك الجزاء تعيينه **قوله** لان التصور لكل سببه الى جميع الجهات على السواء
 وكذا السوق لتسوية عن ذلك لا درك الكل والارادة العامة لذلك السوق يستهها الخ
 الخواتم على السواء ولا تقع بها خبري خاص وهذا هو **قيل** لو كان المتحرك في صدره الفعل
 الجزئي التصور الجزئي لم المرد ان تصور من حيث انه يمنع من وقوع الشرط
 على وجوده لا ما حصل صدور السواد المعتبر مثلا لا تصور السواد او اتفاق في هذا الحكم
 في هذا الوقت على هذا الشرط والتقدير انما المقبول وان كانت لوقفا لا يكون الكلي
 واما تصور هذا السواد من حيث تخصصه اما انه من فرض لا شرطا لا يحصل الا بوجوه
 ملووقه وجوده على مثل هذا التصور كان **قوله** لا امتناع حصول الامور الجزئية
 اى لا امتناع صدورها عنا تصور واصلا لان الكلام في افعالنا فلا يرد ان البعض
 غير صاهية وهو حاصله مسبقا ان يقال لا اصابع خروج جميع جزويات الكل الى الفعل بحيث
 لا يبع منه شي بل في **قوله** اذ انفا اى وسيله الى اللذبة **قوله** مكرهها او صار اى
 مرادها وموصلا اليه **قوله** ومع الغرم الذي يحرم بعد التزود في الفعل والترك ظاهر

هذا الكلام مستقر ان الابداء بحملها يكون مسوقة بالتردد وقطعها بالظان الشرفي وفرد
 بلا سقوت وقد **قوله** وييل على فخاصة الابداء والكره للشيء كون لان من يريد الماويل
 فالاستهسا وكارها لسا وان استهسا وذلك لان ان اردنا والادوية التي تشار على
 اعتقاد نفع تدفع المرض مع انه لا استهسا بل مسوطه عنه وان الماويل ساو للاداء الطبيعية
 مع ان طبيعتها شبيهها ومن ههنا نظيران الابداء والكره لاجب كدها مسوق على السوق
 بل يدعيان على اعتقاد النفع والنز من عموه مسوطه ههنا كدها يكون لا رجوع للاداء
 مساده كطرف فعل اضيناي **قوله** والحركة لا اختياره الى مكان قد يتوهم ان الحركة على مساده
 فيها ابداء مسعلة تقطع حملها باسم من تصور الحركة عليها مع انها مستهسا على حدوده تقطعها
 المتحرك من غير ان تصور حملها مسعلة وسعلة الابداء بالحركة اليها والحركة عنها بل لان
 الكلية المسعلة تقطع المساهمها كانه في صورت الحركات الحرة المسعلة بل كانه
 وظهران الافعال الحرة الصادقة عنا لا تحتاج الى تصورات واداءات حرة فاراد
 محقة تامله من كلام الرئيس وهو ان حدود الحركة عن الابداء الكلية موقوف على وجود الابداء
 الحرة وس كفيه ذلك بان المتحرك على مساهم يتقبلها او لا وسعته ارادة كلية مسعلة
 تقطع جميعها م انه يحصل صلا حريا من صلا وسعته من حمل ابداء حرة مسعلة تقطع
 حزم من المساهم واقع منه وس ذلك الحد وهو نقطه اناه يحصل صلا آخر وهكذا ولو انقطع
 بعد وصوله الى حد معين من حدودها حملها حد آخر موقد لا تقطعت حركته ولم يجاوز
 ذلك الحد الذي وصل اليه وسق واقف وكل حزم من اجزاء المساهم معلوم يحصل وسعته
 من ارادة حرة يدرب عليها الحركة على ذلك الحزم هذه التحملات والاداءات مستقر
 استمرار الحركات وكان استمرار الحركات لا تنوع بحسبها ولا تنقض كونها كلية كذلك استمرار
 التحملات والاداءات ههنا مستقره لان مع حزمها ولا مسعلة كليتها مثلا وقد فرض
 عليه بان لان من نفس في كرم من حركته لا اختياره على مساهم كرم مثلا بقصد
 ههنا وتوجه الى ذلك الزمان مع دوهو عن احد هو الواقع في اسماها اما لفعله عن
 او لا مسعلة نفعه شاعل بر حزمه وعرضها ايضا والذي يوقف عليه الحركه كما ان لم

تحرر كل واحد من الحد ههنا هو من في المساهم او يحمل بعضها دون بعض فكل واحد مسعلة تصور
 غير مساهمة مرات غير مساهمة لان المساهم مسعلة الى غير الزمان وكل نصف من ذلك
 لانضاف التي لا ساهم شانه ذلك لكن كل عامول كدهم من عند الحركه ان الامر ليس كذلك
 والماويل لا يجب حزمه لحق الحركه على كل المساهم من غير قصد الى غير من حملها الا ان اجاز
 ذلك في بعض المساهم فليجزي كلها واللائيم الترحيم بل المرجع وايضا لا يكون في التحملات
 والاداءات متصلة كما نعلم وجعل ايضا اسبابا لاستمرار الحركه وافول قد سبق انما قال
 ان الموحود في الخارج هو الحركه بمعنى التوسط وان الحركه كنهى وقطع المساهم وسقي
 محقق ذلك بان ان الحركه كنهى التوسط امر واحد صحيح من مساهم المساهم الى انتهاها
 مكلف فيها تحييل المساهم باسمها اجزاء الابداء مسعلة بالحركه عليها ولا حاجة الى تحييل
 الحدود والمعرض عليها ولو صدقت انها متصلة بها اذ ليس هناك حركات متصلة
 بل حركه واحدة حرة فلا يبره الحركه على مساهم بقضاء على القاعدة العامة ان كل فعل صحيح
 الى تصور ابداء حرة وسهنا ذلك الخواص من على وجود الحركه كنهى التقطع
 وكذا ما اصيب به عن قصوره واعتراضه على الخواص ايضا فالكل ساقط وملك المساهم
قوله وسنظر في صدق الناس على المقادير الوضح القوم اجساما لا نور الاشراك
 الوضح قال لا امام معنى هذا الكلام ان القوم اجساما نبيه لا نظر منها انما لا يفي بحملها اذ
 يحاور حملها او حملها وكذا الحيا واداءتها ههنا كما ان اقرب الى حملها اسبغ من
 ما شرفها فيما كان اجد قال واذا حصلت الخطا فالاعتقاد في ابداء عمل التجريم **قوله**
 اعني الصور والاعراض المقادير للمادة النفس الناطقة وان لم يتصل في المادة كلها
 منقالات فاصدق في اعفا لها المسعلة بالآيات كالصور والاعراض في اسراط الوضح
 فان كان لها فقل ذاتها لم شرط ههنا كوضع **قوله** لان الصور والاعراض هي
 بواو لاجب م وان ذلك ما صدر عنها بعد قوامها بصدور وسطا بل كالهواد
 قيل ان اردت وسطا المادة بوضع الفعل على المادة في اجله وذلك ان التماثل
 وهو الصوت مثلا موقوف عليها وهو موقوف عليها فقلها ولا يلزم من ذلك شرط الوضح

المجوز

في الباش وان ارد بها ان المادة ووضعها بدخلا في باشها فهو مجوز فان المادة التي تباشر
 عن الحاشية لكونه حطو صفة ذات المجوز معضبة للتاثير فيه فلم لا يجوز ان يكون للمادة
 بعد تحصله بالمادة موجرا لخصيصه ذاته في المجوز فلا يكون للوضع بدخل في باش
 وان كان حال في المادة مقارنا للوضع والى عريف بين الباش والباش في ذلك ايضا
 فان النفس القاطنة ما برعها رسم في قولها المحملة والمقومة بان النفس بطلت
 ملك للعبور المحرر المرتبة في فعلها وتحصيلها بواسطة ملك لا يات في الحرس اعراض
 نفسية كالقصف والفتح وغيرها مع ان النفس واعراضها للوضع لها ملك لا يوجد
 المرتبة في قولها ما يدور ذات اوضاع للقيام هذه معدلة للنفس وكل الباش في الوتر
 لا يتناول افعالها لاعدادها وتاثيرها ايضا **قوله** تكون شاكدة من الضم **قوله** وعبر
 بطلان رسمه على رسم عليه **قوله** ولذلك كان الناد لا سخن **قوله** هذه اشارة الى التهمة
 التي ذكرها الامام وردها عليها انها محررة ناقصة غير ملزمة فلا يكون صحيحا على ما علة
 وادعى الضرر وهي ما غير مجموعة وقد سئل لم يظهر ما ذكر ان الصور والاعراض
 اما انقل شاكدة الوصف **قوله** فكون قوله السامي معطوفا على قوله الوضع الظن منها
 العطف بوقف ما يشبه القوم اجسامه على السامي كمتوقفة على الوضع لكل القول كما لو
 المذموم من كلامهم ان الباش هو وقف على الوضع كما هو مستلزم للسامي كما يدل عليه
 قوله لانه لا يمكن وجوده قويا جسما غير تقوى على افعال غير مساهمة وعلل المراد في
 المحطوف الاستدراك اللازم للشرائط **قوله** ان لا اوطا لصدق السامي
 اذا قلنا ان القوي اجسامه متناهية بحسب المدة والعددة والزمه اردنا انها متناهية
 مطلقا فلا بد ان يس او لا ان ذلك القوي الوصف السامي واللاسامي مع ان انصاف
 لها ان يكون ذلك الاعتبار فقط لم يره من انبائها على كونها متناهية بحسبها بطورها
 انها متناهية مطلقا **قوله** واللاسامي اخاص **قوله** انما اعتبر هذا القيد لان الالام
 لعنى سلب السامي غير متعدي لكونه مسلوبا عن من شأنه السامي لا يحضر بالملك
 بل يوصف به المجوزات ايضا فان كل مجوز مسلوب عنه السامي في المقدار **قوله** فلتحان

الكم لثلاثة وطلحان كما قاله كية **قوله** يعني ان التهمة واللا نهاية من الاعراض الذاتية لاولية
 لكم بالذات فلتحان بلا واسطة ولتحان شئ آخر من بواسطته اصد ما اذ كية
 والثاني ما يتعلق به شئ فوكية **قوله** عن السامي واللاسامي ما لم يمتحى لكم المتصل
 منفسر ورجع في بيان وجوده ووضوحها لكم بالذات لمظهره وجوه عرضها لما عداه
 من القوى الموش وغيرها ومحصلا ما ذكر انها اما ان يعرض لكم المتصل الذي هو
 ذلك من السامي واللاسامي في القوة واما ان يعرض لكم المتصل فهو من السامي المتفرق
 والاسامي فان كان المتصل غير قادر على ذلك للعارض اللاسامي بحسب طقته لم ان لكم
 المتصل ورجع لاهلها بوجه آخر وهو ان اعتبر اسعاصه بالانفصال مرات غير متناهية
 وعندا الوجه وان كان راجعا الى عدم السامي بحسب لعد في مرات الانفصال لكن يعرض
 باعتبار القوي السامي واللاسامي بحسب الشئ **قوله** لانها يعا المقدار بل مجرد
 لانها في الازد ياد او ما نصب على يد راعي وكذا الحال في قوله لانها بالاعداد **قوله**
 والش الذي له مقدار كالجسم **قوله** عبارة المحص في حصر اللذات هكذا والش الذي
 له مقدار كالجسم او عددها كقوله فمروض النهاية واللا نهاية ويطر اما الش الذي يعلق
 به شئ ومقدار او عدده كالقوي **قوله** وقد سقطت من العلم لان قوله فرض
 النهاية واللا نهاية يكون بحسب مقدار ذلك العمل او عدده ملك الاعمال **قوله** بيان حال
 القوي وان وصفها بالسامي واللاسامي متصورا لوجود النسبة المذكورة في الكم
 بالذات وحاصل ان وصف القوي لها بحسب عددها لها طرا ووصفها **قوله**
 بحسب مقدار عملها ولا يخ **قوله** اما ان تعتبر وحده العمل ان يكون عددا واحدا واقفا في ارضه
 مختلفة فان وقع ذلك العمل زمانا في غاية القصر بل ان كانت القوي بحسب متناهية
 في الزمان والاكانت متناهية وكلما كان الزمان اقل كان القوي اشد واما ان اعتبر
 وطره بالعمل بل يعتبر زمانه فان عملت القوي زمانا غير متناهية موقفت في الاز
 فاطا او اعلا المتناهي اليه كانت القوي غير متناهية وان عملت في زمان متناهية
 مساهية وكلما كان الزمان اطول كانت القوي اقوى واعترض على ذلك ان عمل

الوقت اذا كان واقفا في زمان بل في آن كما ذكرتم في اللاتمامي بحسب العلم بل كل المحرك
 بحسب الزمان فكيف يوصف بحسبه باللاتمامية المحصورة بالكميات واصبحت بان ذلك انما
 عدده مراتب الاضالع في الزمان كما اسراليه واعترض ايضا باننا اذا عرضنا حركة في
 مائة رايح في عشرين ساعة وحركته في احدى ساعتين في رايح في عشرين ساعة على ما ذكرنا في
 القوم لا ولي اقول لان وصلة العمل غير معتبر هنا وزمانه على اول اطوارنا هو ان
 يقابلنا اولنا الوقت متناهية او غير متناهية فان اردنا ان نعدد امارها سواء او غير متناهية
 فذلك هو للاضلاع العدة وان اردنا ان الزمان امارها متناه او غير متناه وان اردنا
 متناه الزمان والناهيبة في الزيادة والكثير فهو للاضلاع المدة ولذا اردنا اننا في
 في السمتان والعلية فهو للاضلاع بالثقة **قوله** وحركته في ذلك الموضع على غير المتناهي
 في الزمان لان الزمان والالكان الواقع في نصفه لا يتناهي **قوله** اما بل من ذلك الموضع
 بحسب نفس الامر لذلك المحرك او غيرهما ان تقطع تلك المسافة بعينها في نصف ذلك الزمان وهو
 ع والامكان الفرض فلا يحركى بعضا لجزوا ان يكون الموضع مما لا يتناهي في حاله
قوله فلان الجسم لا يكون الا متناهي في الوقت هذه المقدمة اما حاجج اليها في الفهم الكافي
 الحركة الطبيعية كما ستعرفه ولا حاجج اليها هنا اعني الحركة الغير الاقار لو كان
 الجسم غير متناه في المقدار لم يكن قابلا للتغير بل لا يتغير منه هذا البرهان لا يقول
 ذلك في الحركة المتكافئة وان سلم انه لا تقبل الحركة اصلا فلا يتصور لان في الوقت ان
 ع لا هو على الحركة ولا يلزم ان لا يتقوى او ان يتقوى على حركته صم اقول متناه المقدار
 حركة غير متناهية ووجوده الجسم المتناهي في المقدار معلوم بالضرورة لا يتوقف على
 الابعاد فكون تلك المقدار مستدركة في السان قطع **قوله** مع ان حركته الاولى
 اعترض عليه صاحب المتوهمات بان القوم الثامن اذا كانت غير متناهية لا نظير
 عندها زيادة مما نفعه الكبير على نفعه الصغير ولا يؤثر ذلك الزيادة في مثل ذلك
 القوم وجوابه ان ريادة المعاودة في الكبير وان كانت قليلة لا بد ان يكون وجه
 التفاوت في الحركة مع الخاد المحرك سواء كان ذلك المحرك متناهيا في الوقت او غير متناهية

فيها والالكات المحرك مع المعاودة التي هي ملك لريادة كهي افعها وانه بطبيعة **قوله**
 واورد على هذا بان يجوز ان يتبع التفاوت بحسب الشدة هذا اعتراض مشهور مما يلزمهم
 وتخبره ان مدية العقل حكم بوقوع تفاوت بين المحركين المفرد وصغير اما ان ذلك
 التفاوت بحسب ان يكون بزيادة حركة الصغير على حركة الكبير في الجانب الآخر للمعاودة
 المخصوص حتى يلزم انقطاع حركة الكبير في ذلك الجانب فلذا يجوز ان يكون حركة الصغير
 اسرع من حركة الكبير وعندنا هكذا الى غير النهاية كما ان حركة العلك الاعظم اسرع من
 تلك الثوابت مع انها غير متناهية عندنا فالمراد بالتفاوت بحسب الشدة هو التفاوت
 بحسب السرعة والبطء **قوله** لان اللاتمامي بحسب الشدة لا يتصور ان اراد به ان
 البرهان المذكور نا اقيم على امتناع اللاتمامي بحسب الشدة (والقوة لان امتناع
 اللاتمامي بحسب الشدة قد ولم يرد به انه لا يجوز التفاوت بين الحركتين المفردتين
 بحسب الشدة لا بد من صفة تعرض عليه بان الخ هو اللاتمامي بحسب الشدة لا التفاوت بحسبها
 وليس يلزم من سحالة لا ولا استحالة البا في جواز ان يكون كل حركة من حركات الجسم الصغير
 اشدها نفاها من حركات الجسم الكبير ولا يكون شي من حركات الجسم الصغير غير متناهية
 الشدة نعم يكون حركات متناهية بحسب الشدة الى غير النهاية وعلتها بان لا يوجد **قوله**
 لان اضداد القوم بحسب اعتبارين لانا في وقوع التفاوت بالاعتبار الثالث **قوله** هذه مناقرة
 لاضداد المعاد لانه يقع لاعتبار الثالث على يد واحد لاعتبارين والاعتبار الثالث
 لما ذكره فالمراد من بعضه حق وهو المدعى وان لم يقع سقوط السؤال وليس في ذلك
 بالاعتبار الثالث اللاتمامي بحسب الشدة لانه ما ذكره بل بالاد التفاوت بحسب الشدة ومن
 ان يجوز ان يكون القوم غير متناهية بحسب الشدة ويكون حركتها الاصل الجسمين حركته اسرع
 من حركته الا فرغ امتدادها الى غير النهاية وكذلك الحال في اللاتمامي بحسب العدة
قوله والجواب الصحيح ان انفا للتفاوت بحسب الشدة بسبقه في التفاوت بحسب العدة اذ
 وذلك لانه اذا وقع التفاوت بين الحركتين في الزمان اي السرعة فلما ان يكون زمانها واصل
 او لا فعلى الاول يتبع التفاوت في القوة لان اسرع يكون عدده حركاته اربوطا وعلى الثاني

تقع التفاوت في المدة وتوضيحه ان الكلام في قوة عمر مساهبه في المدة او العود واللازم
 ان تفاوت الحركات في الجانب المقابل للبدار المفروض في المدة او العود لا يجرى ^{التفاوت}
 في السرعة والبطؤ فاذ فرضنا قوتها غير مساهبه في المدة وحركتها اخرى
 في زمان عمرها وقرضا انها حركتها اصغر بذلك التحريك وصلنا يكون زمان
 حركتها ايضا غير متناه ولكن هذا الزمان اعني زمان حركتها لا يصغر بحيث لا يكون اطول لان
 معا وقتا اقل من تساوي التحريك فان قلت للمفروض ان لا يكون كونه هذا الزمان اطول
 للزمن الخطي لا يكون زمان متنا وبذلك لان المفروض كون القوة غير مساهبه في الزمن
 فاذ افرض تساوي التحريك وكون اطر الحركتين اصغر وانما بقا وقتها وصلنا مع تساوي
 ساوت زمانا ان يكون التفاوت في السرعة فقط دون الزمن ان يكون حركتها
 الاكبر ولا محذور فيكونا محوران لا يكونا على حدة كانت الاكبر غير متناه بلزمن الخلف
 فالاعتراض في مجاله قلت ان كان من حركات الاكبر عمر مساهبه وحركتها المدة
 الى اخرى غير متناهية كان اجزاء الحركة الواقعة في اجزاء تلك المدة غير مساهبه العود مع ان
 اجزاء حركتها لا تصغر بلزمن ان يكون اكثر والمطلوب ان لازم لان من جهة المدة او من جهة العود وكذا
 اذ قيل لو كانت القوة غير متناهية في العود وقرضا تحريكها بحجم آخر حركتها غير متناهية ^{العود}
 فاذا حركتها جسم اصغر منه بذلك التحريك وصلنا يكون عود حركتها اكثر من عود حركتها الاكبر
 كان الخلف لتمامها ان يتساويا في عدد الحركات وبقا وانما ان يكون حركتها
 اسرع او اطول زمانا لان كل واحد من زيادة السرعة واطولية الزمان يستلزم زيادة
 الحركة فصار قوله وهو ان تفرد الحركات التي يتقوى منها القوة عليها مجموع موجود
 وقت ما فاذ ان لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان ٥٠ وقد مر من هذا الاعتراض
 ما هو قيل ان لا يتم في الفرض المذكور اسطاع تاول ما يلزم انقطاعه ان لو فرضت تلك
 القوة الى العطف يكاملها لثمة مجموع اذ من الجانب ان التحريك لا يصغر الا في حركتها
 لا يعقبها حركه اخرى مع ان في القوة المحركة ان يحركه حركه اخرى حركه لا يكون
 كل واحد من الزيادة والنقصان غير متناه كعولومات الله تعالى وهو قوله وقوع

المفاوت في القوة عليها قوله عليه لم يلزم ان هذا التفاوت في القوة واللازم ان ذلك الخ
 اللازم من تفاوت الحركات اعني ما هي ما فرض غير متناه ولا يلزم من هذا التفاوت في القوة
 في بيان استحالة التسوية قوله ولما كان نقول انما استدلالنا على قوة القوة على
 مركز الكل والخروج بوقوع التفاوت في تلك الافعال في بعض الاشكال قوله فالعقل فضلا
 هذا هو وقع من الكلام لان الاستدلال بالعكس فينا نقول قوة القوة على تحريك الكل اضعف
 منها على تحريك الجزء لان طبيعة المستور عاقبة عن التحريك القوي وكلما كان الجزء
 اقوى كانت القوة على تحريكه اضعف الضرورة فلما عاوتت قوة القوة بالنسبة الى تحريك
 الكل والجزء من التفاوت في الحركات التي لا يتساوي فيها استدلنا بما سبقنا من القوة على عاوت
 الافعال وان العكس كما توهمه قوله فقل ما كان من لانهاية الحوادث في الجهة التي على الما
 الخ قوله هذا الكلام لا يجدى نفعا لان السؤال الورد على دليل ما هي الحوادث في
 لما لم يكن لها مجموع موجود في وقت من الاوقات لم يكن حكمها لا راد ماد عليها صحتها
 عن ان يكون مقصبا لساهبه ما ورد على دليل ما هي القوة والفرق الذي دل عليه هذا
 الكلام لا يدفعه وكان كلاما اصيبنا للاصواب عن العوال ومنهم من قال في بقره ما حاصله
 ان يقال غير المتناهي الذي يتعاقب القبول الزيادة والنقصان في الخارج لانه ليس مجموع
 موجود في وقت من الاوقات لانه قابل لها في الزوم وحسب الامر لكي زوايا في بعضاته
 في الجانب الذي هو غير متناه وفيه مجتمع في الزوم ايضا كما في الخارج واما في الجانب الذي هو
 فيه فليس مجتمع في الزوم ولما قالوا الحوادث الماضية المتعاقبة لو كانت غير متناهية كان غير
 المتناهي قابلا للزيادة والنقصان في الخارج وهو مجموع اقل مجموع موجود في الخارج في
 وقت من الاوقات وان ارادوا ان يقبلها بحسب بعض الامر وفي الزوم ولما استحال وانما يكون
 مستحيلا اذ كان قابلا لها في الجانب الذي هو غير متناه فيه وليس كذلك لان الانهائى الحوادث
 في جهة التي هي الماضي وازدادها في جهة الاخرى التي هي الحوادث لانه هذا الزوم لا يحتمل
 على ما ذكر من طريق ما هي القوة لان قوتها لا يزيد ههنا اما عرفت في الجانب الذي لا يتناهي
 كما نرى وانما قوله وان كان بحسب الزوم قال ولما كانت الطبيعيات اجورا محسوسا وحسب الزوم

اعلم ان الاستدلال بالاكبر في الزمان لا يجرى في الزمان غير متناه
 التي الحوادث ولا في الزوم وكلها في الاوقات في الحوادث في الزمان
 وما مر من ان الزمان في الزوم اذ في الزوم في الزمان في الزمان
 وما مر من ان الزمان في الزوم اذ في الزوم في الزمان في الزمان

في المحسوسات صادق جازان يكون المتغيرات المستغلة فيها وصية كما في سائر النجاة ونحو ذلك
قوله ولما سأل يقول لم لا يجوز ان يكون الحركات الصادقة عن القوى القوية لا الهية
 في الحجة التي على الماضي **قوله** يوردان ما ذكرتم يدل على استحالة التحريك من مبداء معين للغير
 النهاية ولا يلزم منها استحالة التحريك غير مبداء مطلقا لجواز ان لا يكون للتحريك الشرطي
 من القوى الجسمية مبداء كما في حركات الافلاك عندهم فيكون ازدياد الحركات القوية
 للجهة الاخرى كما في الحوادث فلا يلزم خلاف ما ذكرتم واصوب عند ذلك بان الكلام فيما
 مبداء لا يتم الا بالاصطلاح بطريق الحركتين من المبداء فظهر التفاوت في الجانب الآخر وذلك
 ههنا بضرورة التطبيق بينهما من الجانب المتماثل فيظهر التفاوت في الجانب الآخر ويلزم الاحتياج ايضا
 لعدم الضرورة ان ما كان في قوته قطع ما قدر من اولها الى آخرها كان في قوته عكس ذلك
 وتقطعها من آخرها الى اولها فالذي في قوته الحركة التي لا ابتداء لها الى صدرها كان في
 قوته الحركة من ذلك الحد الجاهل الوعا لا نهاية له لكن اللانتم بقطر بالسان الى ان تقطع
 اللزوم ايضا ولما قيل ان يقول ان المتكلم في ما من القوى الجسمية بالاضطرار على التحريك
 على ما راعه هذا المحيى مع ان اجزاءه لا يوجد في نفسه لزم سائر الحوادث بالاضطرار ايضا
 فانما اذا اطمنا او وارتفع تلك الاضطراب على ادوار تلك الثوابت من جانبها لظهور التفاوت
 في الجانب الماضي مع انها غير متاهين في الماضي على نعم **قوله** واما الثاني فهو كون الحركات
 متحركة للجسم بطبعه الى غير النهاية اعلم ان هذا البرهان المتحرك في قوه حركه في جسم لا يوافق
 قيمه منتهية ثابتة ذلك الجسم على التي به كالطبيعة في الاصحاب العنصرية وكما في القوى
 المستطرفة في الاصحاب العقلية لكن المتحرك بطبعه الذي يقابل التحريك القوي من ذلك لانه
 سائر التحريك الصادر عن النفس النباتية والحيوانية مع ان اجسام النبات والحيوانيات حركه
 من سائر الاوجه عن حركات بعضها بطبيعتها وايضا اكثر تلك المتغيرات الاقلية ثابتة
 محالها هذا البرهان قاصر عما هو المدعى اللهم الا ان يخص بالقوى التي وضعها هادج
 مدفع عند بعض ما قد قيل عليه وهو ان لا يتم ان كل قوة جسمانية تعقبها بقسمها الجاهل
 ان اكثر ما في محالها واما لان الغاية بحدوث المحل لغيره صفة مستغلة لكن لا يتم ان الحركه

الصفحة

الصغير لا يفرده كان له ان يحرك بعض الجسم كلما اى في جميع الصور لجواز ان يكون انضمام الحركه الاخرى
 شرطاً لتحريكه وايضا اللزوم من مطلقا تحركه من مبداء الى غير النهاية بطلان قوله على الصواب
 الاصح لجواز ان يحرك بجزءه كذا مبداءه ولا نهاية له ولا يتم انه اذا فرض تحريكه وتحرك
 بعضه من مبداء معين للغير النهاية يلزم لا يتطابق لم لا يجوز ان يوجد من كل منها حركه من غير انقطاع
 مع ان في قوى الكثير ان حركه اكثر على ان الدليل مقوضه ورات اللزوم ودرجات تلك البروج
 من اللزوم الى الصواب المستقبل فان لا يزيد الثاني مع انها غير متاهين عندهم **قوله** لان
 قوى الجسم اكبر من قوه بعضه لو انفرده اشارة الخلق القوي اجسامه ثابتة كما انها على السبب
 اعنى ان يكون نسبة القوه الى القوه في النابز كنسبة المحل الى المحل في المقدار **قوله** وليس ذلك
 صفة في القدر اشرف من منع التحريك اعنى ان الجسم موصوفه بوصف لا يصفى الا كما كان نسبة القوه
 لاكنه من ههنا الجسمية على المصوب ولا تقصير حركه ولا منفا منها لان الحركه تقصير كالمعنى
 والفرج الى بعضها ولتصاها السكون اختيارا لبعضها مع تساوى نسبتها اليه وكما ان يفرج
 بالفرج فإذ كان للجسم وصفه اذا فرضنا ان في منع التحريك فلا يختلف المتحركان في قبول الحركه
 بل يختلف المتحركان بالازدياد والنقصان فوجب التفاوت في الحركتين بل في التحول لو كان
 لزيادة ودرجاته بدليل في منع التحريك حتى يكون نسبة المتحركين نسبة المتحركين اى كونهما في منع
 الاكبر الى منع الاضغر كنسبة قوه الاكبر الى قوه الاضغر وتكون قابلية الاكبر للتحريك اقل وقابلية
 الاضغر للتحريك اكبر من قوه الاضغر في المتحركين ولا يلزم التفاوت في القوه بل يلزم
قوله وكانت زيادة حركه الاكبر على حركات الاضغر على نسبتها مع ذلك لان نسبة
 الحركتين على قدر نسبة القوي لان التفاوت في الحركتين ههنا في الطبيعة بحسب الفواعل
 دون القوايل على عكس التفاوت ههنا هناك اى في القوه لان الفاعل فيها واحد والفاعل
 في الفاعل يقطوعى عن نسبتها القوي على قدر نسبة الجسم في المقدار كما هو الحال في النسبة
 بين مقدارى الجسمين نسبة متناه الى متناه لتتامس الاعداد **قوله** اى المحل الذي يحتاج
 في وجوده الى الحالتين ليعلم انه **قوله** وقيل عليه ان اصحاب الشئ في وجودها الى الحالتين يقطوعى
 قطعا لان الشئ يالم بشخص موجودا في الخارج الا كما حصل في نفسه لان وجوده الذي

هذا هو المطلوب في هذا المقام وهو ان الحركه لا تكون الا بغير مبداء معين للغير النهاية ولا يلزم منها استحالة التحريك غير مبداء مطلقا لجواز ان لا يكون للتحريك الشرطي من القوى الجسمية مبداء كما في حركات الافلاك عندهم فيكون ازدياد الحركات القوية للجهة الاخرى كما في الحوادث فلا يلزم خلاف ما ذكرتم واصوب عند ذلك بان الكلام فيما مبداء لا يتم الا بالاصطلاح بطريق الحركتين من المبداء فظهر التفاوت في الجانب الآخر وذلك ههنا بضرورة التطبيق بينهما من الجانب المتماثل فيظهر التفاوت في الجانب الآخر ويلزم الاحتياج ايضا لعدم الضرورة ان ما كان في قوته قطع ما قدر من اولها الى آخرها كان في قوته عكس ذلك وتقطعها من آخرها الى اولها فالذي في قوته الحركة التي لا ابتداء لها الى صدرها كان في قوته الحركة من ذلك الحد الجاهل الوعا لا نهاية له لكن اللانتم بقطر بالسان الى ان تقطع اللزوم ايضا ولما قيل ان يقول ان المتكلم في ما من القوى الجسمية بالاضطرار على التحريك على ما راعه هذا المحيى مع ان اجزاءه لا يوجد في نفسه لزم سائر الحوادث بالاضطرار ايضا فانما اذا اطمنا او وارتفع تلك الاضطراب على ادوار تلك الثوابت من جانبها لظهور التفاوت في الجانب الماضي مع انها غير متاهين في الماضي على نعم قوله واما الثاني فهو كون الحركات متحركة للجسم بطبعه الى غير النهاية اعلم ان هذا البرهان المتحرك في قوه حركه في جسم لا يوافق قيمه منتهية ثابتة ذلك الجسم على التي به كالطبيعة في الاصحاب العنصرية وكما في القوى المستطرفة في الاصحاب العقلية لكن المتحرك بطبعه الذي يقابل التحريك القوي من ذلك لانه سائر التحريك الصادر عن النفس النباتية والحيوانية مع ان اجسام النبات والحيوانيات حركه من سائر الاوجه عن حركات بعضها بطبيعتها وايضا اكثر تلك المتغيرات الاقلية ثابتة محالها هذا البرهان قاصر عما هو المدعى اللهم الا ان يخص بالقوى التي وضعها هادج مدفع عند بعض ما قد قيل عليه وهو ان لا يتم ان كل قوة جسمانية تعقبها بقسمها الجاهل ان اكثر ما في محالها واما لان الغاية بحدوث المحل لغيره صفة مستغلة لكن لا يتم ان الحركه

في بعضها منتهى على احوالها التي هي صفة لها صور اخرى منها وهذا امر ضروري لانها المتخاض
 اليه المحل هو مطلق الحال وطبيعيه. والمتاخر عن المحل هو المحل المتعين بخرائط المحل والاقتران
 لاننا نقول ان الطبيعة لا يوجد لها الا وجودها في الحال المتعين قبل وجوده للمتعين لا وجوده
 للطبيعة فلا يظن كونها خرا العلم الفاعلية لوجودها خارج كما نرى احوالها بالحق
 ان الحال في شي قد يكون محتاجا في وجوده الى وجوده في غيره فاما ذلك المحل المتعدي
 ولا كلام فيه وقد لا يكون محتاجا الى محله في وجوده بل فيها البرزخية من عوارضه كالصوت الجسمية
 فانها جبرية وتحتوي على مسكن في وجوده على الوجود محتاج اليها في قولنا ان الصوت لا انفصال
 للذات له فلا بد له من ان يكون هذا الحال الجوان ان يكون على وجوده المحل والذات كما
 ولما اعتدوا عليهم بان الصوت الجسمية قد يرضى الوجود في صفتها بعينها وكيف يعلم
 لوجودها احوالها اذ انزلت عنها صورة يخلو بها صورة اخرى على نفسها وعلى وجوده
 الوجودية هي مطلق الصورة المستقر في افرادها عن قول منهم بوجوده الطبايع في الخارج
 فلا اشكال عليه على مذهبه ومن لم يتذكر ذلك فادعى ان ليس في الخارج الاشخاص دعوان
 شريك الفاعل هو احدى الصور المتشخصه لا بعينها ونسب الوجود في بقائها بها مستقر في
 دعوانه منها فان قلت انهم وادعوا ان الصورة محتاج في عوارضها المتشخصه
 الوجودية فلا يظن كون الصور المتشخصه على لها مواد كانت بعينها او غير بعينها
 قلت انهم ارادوا بعوارض المتشخصه ههنا العوارض للذات المتشخصه التي اذا زالت
 لم يبق ذلك الشخص بعينه لا العوارض التي سعاد منها متشخصه كما نرى في العارضه ولذلك دعوا
 في العوارض المتشخصه امورا كلية لا تتصور استفاضة الشخص منها كما نرى في الشكل المطلق
 وعينها من العوارض للذات لا الاشياء من **قول** وما ذكره بالنسبة الى المركب اعلم
 ان مادة المركب عن الجزاء المادي له قد يكون متقومه بالحرفها كما هو في المتقومه بالهوية
 الجسمية الحاله فيها وقد لا يكون متقومه به كالعناصر المتشخصه التي يحل فيها صور المركب
 فالحاله عن الجزاء المادي اعلم من المحل المتقومه بالحال فاما **قول** بخصيصة الجوان في قول
 الوجود المطلق لم يختلف: يريد ان امكان حصوله في الحاله في المادة مستمر في المختلف

اصلا اما المختلف الذي يوصو به من حيث معاونه بالقرب والبعد من استعداده المتشخصه
 التي لا امكان المسفاده من الامور الحاله فيها كما قرره **قول** لان الواضحة ان استقلت
 المادة استعدت المادة عن غيرها المتشخصه ههنا انما للتحقق دفعه واحده صوران هو متان
 على مادة واحدة لا انها لا اسقاطا بل عليه وما ذكره واف في ذلك المتشخصه ولا يتجسم عليه انه
 لم للجوان ان يكون لمادة عده معان اياها لخرقتها فتم في الوجود كما في الصور النوعية
 بعينها لان هذا الجوان تام في التقاطع دون الاجتماع **قول** وهي على ماهيتها
 ومعناها لعلها الفاعل الفاعلية نفع ان ماهيتها من حيثها محققا على فاعلية للغير
 الفاعل فاعلا اذ جعلها صار مقدا على الفعل فبهذا الاعتبار يكون الغاية على كماله الذي
 صدر عنه **قول** فان وجوده الغاية يرتد على وجوده الجوان: رد على ذلك انهم يقولون
 عنه اتحاد الوجود لغير ذاته وهي لا يرتد على وجوده المعلوم وحواله انهم يقولون على الغاية
 مسلو به عن فعله لاجل صلاله مطلقا لان الفاعل الذي يفعل الغاية يكون غير تام من وجوده
 انه من حيث انه مقصد وجوده ملك الغاية فانه لا بد ان يكون وجودها اولى به والبقية الامكن
 عاينه اصلا فكونه مستقلا بذلك الوجوده ومسفيا منه تلك الوجوده وبسبب من حيث انه يتم
 بما هي ملك الغاية فاعليته ويكون هو ناقصا في فاعليته ولما كان الله سبحانه وتعالى تاما في الوجود
 اليه نقصان اصلا فان الغاية الفعل بل هو فاعل لذاته هذا ما ذكره ومن ذلك يظهر ان قولهم
 انه غاية للغير غير اوله غاية للوجوده كماله او انه غاية للغايات على اختلاف العوارض وعنايه
 في الحقيقة هي الغاية عن فعله والاشياء الخالية عنه سبب فاعليته كما ان الغاية بسبب
 لفاعله الفاعل الذي يفعل الغاية فلهذا نزل الغاية لذلك لعلها لا لانها غاية حقيقة **قول**
 لكل فاعل على المقصد والاشياء منها معاير ان فان لا ارادة المتعلقة بشي من حيثها يابى الى ذلك
 التي يعم صدرها ومن حيثها اثاره من غير اشياء يسمي اصليا را قولهم لها ما در ربع مرتبه
 كما ذكرنا او لها تصور الحركة الملائمة على وجه حركي وما فيها السوق المنبسط عن ذلك التصور
 وانها لا ارادة المسببه عن ذلك السوق ورايتها التحرك الصادر من القوة المنبسطه والعضلا
 الذي هو مبدأ ترتيب للحركة **قول** فاذ ارشتم ما يحل في الفكر صورة في النفس: اشارة

نظروا على انهم
 يكونوا على التمسك

التي تصور الغاية وانها قد تكون جزئية متجددة وقد يكون كلياً مسعفاً وادراك الغاية على وجه
 او كلياً من تصور الفعل من حيث مبالغ او من غير ذلك لانها لا تكون المبدأ في الفعل الاضاح
 خمسة **قوله** فاذا كانت غايتها محتجماً لم يكن الحركة باطله وذلك لان الوصول الى الغاية من
 وجود الحركة الموصولة اليه فكون غايتها العود على تقدير اللحاذا صاعداً والى اللوح
 باطله اصلاً **قوله** فان كانت غايتها للشوقية بحسب التجليل دون الفكر يعني ان غايتها
 اذا كانت غايتها للشوقية فاما ان يكون غايتها اي للشوقية بحسب التجليل اي يكون متصورة
 على وجه حركي بحسب لحي ذلك الفعل عبثاً واما ان يكون غايتها بحسب الفكر اي يكون
 متصورة على وجه كلي عقلي ويحتمى ذلك الفعل صراً وهذا اعني قسيم الفعل الى التبيين للآخر
 بالتيقن الى الغاية على تقديرها دعاءي الحركة والشوقية على في الحق اذ لم يتقرر فيه التبيين
 على يد عدم الاقادة وهو يتبدل ما سيبشر به من ان البعض قد يكون محالاً في الكذب
 وهو بين العدم والجزاؤ حيث جعل العدم من اقسام الفعل على يد رفقاء الغاية وجعل
 الجزاؤ من اقسامه على يد عدم الاقادة ووجدوا في الترتيبها واصل دليل العطف بينهما بالاول
 دون اوكا في ساير اقسامه وبعلم من اقسام الفعل على تقدير عدم الاتحاد واعلم ان الحكم
 في المباحث المتفرقة والمفرد موافق لما في المتن ومنه قيل ان ارادة ان يصطلح على ما كان
 ولا يمنع معه اذ لكل ان يصطلح على ما يشاء وان اراد نقل اصطلاح آخر من الامام اعرفه من قديم
 جره لخصه قوله دون غير وقد ذكر في شرح المختص لا يوجد كلام ان يصح وهو ان الخط والخطا
 عبثاً انما **قوله** او التحميل مع طبعه او مزاجه كما لو كان لغرضه الساكن في الحركة المرضية واما
 في اللعب واللحيد مثلاً **قوله** يدانها الطبيعية للحركات لا سطقسية الطبيعية اي الصادرة
 عن حق لا شعور لها مما صدر عنها اذ هي المرادة بالطبيعة هي **قوله** اذ هو معنى في الارض
 الحرة اي مقفلاً وموضع واحد من الارض الخاصة عن مواعيد النبات **قوله** لا يصح ان يكون
 الخط بالطبع متروكاً بالطبع يعني لو كان حركات احراز الارض والماء عن مواضعها
 الطبيعة مستندة اليها لكان الخط بالطبع وهو الموضع الطبيعي هو وبها عند الطبع و
 مطلوبها الحركة الى المركز فلا تحركها عن المركز الا بالغير **قوله** ويكون ذلك الحركات من

تعريفه

في الحجة ولا شك ان القوم المتكلمين في الحجة عن سماع هذه الحركات فهمه حركات كقطعة
 صادقة من فن طبيعياً لما عرفت **قوله** لم لا يحل ان يكون في تلك الحجة هذا شروع
 في بيان الغاية المترسعة على تلك الحركات لا سطقسية المستندة الى محرك تلك القوم المسككة
 في الحجة افادته لكل الجز من الاضاح مركزاً لخاصية قبل عليه ان الصريح نحو ان يكون هناك
 اجزاء مختلفة للصورة لغيره بعض الاطباء في المعنى من ان في اجزاء عظيمة ولحمية وعصية
 وغيرها مما علم ان القوم المصورة التي في المعنى صحيح كل من المصنعة ليحصل ذلك العنصر
 المخصوص واضاف للجز ان يكون ذلك للاضاح في بعض اصناف الاجزاء الطبيعية والقوى
 مستندة الى القوا والفواعل العارفة بولات بقية او الحاضرات مخصوصة من تلك القوى
 لا الى القوم الموجود في تلك الجسم على اياه المتكلم ولا الى سبب النوع على اياه لا يعرف
 ويريد على هذا السؤال على الشواهد ايضا **قوله** ثم التمس وهو ان يكون كل خاصية
 باخرى الى غير النهاية وهو هنا يتجسدها كما كانت تلك الخاصيات متحدة في الجسم او معاً
 وذلك لان محرك القوم المسككة في الحجة اما ان يكون له وجودها في الارض **قوله** فحركها الى تلك
 الصورة اي تدبرها لئلا يندفعها لغيرها **قوله** صكوهما صدمه ذلك المفعول في افادة
 للاضاح في الصور والتحرك نحو الصورة اي عن القوم الموجود في الحجة واما اوكا
 والحاصل ان القوم الموجود في الجسم محرك الاجزاء الارضية لئلا يندفعها لغيره او الشوق
 فمذلة الافادة عنه لتلك الحركة **قوله** سادى اليه الطبيعية اي القوم المدبر للاشعور المدبر
 الحيواني فانها تطبع النباتات مسادة ايضا الى فسادها **قوله** بل ان يروى بعد الفعل
 لما كانت القوم الحيوانية قد عملت على افعال مختلفة بل مصداقها عادات متفارة اصطلاحاً الى انضمام
 الروب لسببها بعض تلك الافعال في الصدور عنها لا لئلا يندفعها لغيرها **قوله** فهاذا
 المقام ان الفعل اذ ارتفع عليه امر متفاد اساسي لكل الاعراضية له فان كان كذلك الامر عرض
 في اقدم القاعل على الفعل يسمى ايضا عرضاً بالقياس الى القاعل وعمله غاسر بالقياس الى القاعل بالعلم
 الغاسر مني المحتاج الى الروب دون الغاية اذ قد يندفع الروب كما نرى من اجزاء وحدها
 الغاية مستندة للعلم الغاسر وفقاً لانه قد تب على الفعل ان يندفع ان كان صاعداً للفعل على

في الحجة والاشعور

ما تقدم عليه كان عمله وغايته وعرضها بالاعتبار من والاك ان غايته والابد في اولها وروية الفاعل
 وشعور وما في الباقي فقد لا يكون للفاعل شعور كما في الحركات الطبيعية وقد يكون في المبدأ
 لا يصلح فعلا فان افعل لم تقع له بالانحراف والحكم بل لها غايات وفوائد وحكم ومصالح
 لا ينحصر ويوزن الغاية لا تستخدم استعمال الفاعل كما تستخدم بوزن العمل الغائية على ما ورد في
 ما يتوهم من ان الفاعل اذا لم يفعل لغرض الاصل لم يسمي المخرج والمخرج عليه ولو كان البادئ
 فاعلا لا لغرض الاصل لم يكن مستحقا للمجد وكان ناقضا لعالي المجد عن ذلك علوا كبيرا وما ورد
 من الآيات على تحليل الله تعالى لم تجوز له عندهم على ايات لغاية مما في قوله **قوله** ومن
 الساقى بالآية ان كل ما يتاجى اليه الطبيعة داما او كثر ما فهو غايته **قوله** رد عليه ما في فكر
 الفاعل لم يدع صدق هذه القضية في مباحثه صرح بل ادعى لزومها للمدرك التي استعمالها في
 وهي ان يادى للاسباب الحسبية تقاد اما او التزما بمعنى ان يكون المادى له غايته ذاتية
 لذلك لاسباب فان هذه المدركه هي معنى قوله يكون صدق ذلك الفعل بهاد اما او التزما
 وهو المراد بها لغاية ورج يكون منع صدق هذه القضية في نفسها غير موجه والجواب ان
 اسان الغاية للقول الاستطسية الطبيعية لا موقف على ذلك المدركه الكلية الظاهر الفاعل
 بل وانم الغايات الذاتية كما ذكر بل يكفي لذلك ان السببية اكان له ماد داخلي والكره
 الحسبية كان له هناك غايته ذاتية وليست قوله وهو المراد بالغاية على ان هناك غايته سواء
 كانت ذلك الفعل او عينها سواء نضاد اما او التزما لم حصول المقصود على المقدريا
 فان قلت اذا ثبت على فعل قوة غير شرعية امور وجه بصاد اما او التزما فماذا المقاد
 فقال الغاية عن لوازمها مع اشتراكه الظل في ذلك الترتيب قلت بان ما كان غايته يكون
 الفعل في نفسه وسيله اليه بحيث لو كان الفاعل محتمرا لا تضاره لاصله على معنى ما قرئ
 به العادة في اصتيقار الواسل **قوله** وامع ان يكون الموت والهروب والساد غايات لها
 جعلنا اضدادها وهي الحيوة والنبات والركب غايات ذاتية قيل عليه ان يكون الغاية
 غايات لتلك الغايات ليس جعلنا على غايات له ولا زنه اياه في حد نفسها وايضا لا يلزم من افعالها
 كون بعض اللوانم عامه كون بعض اخر موعين غايات لجواند ان يكون الغايات غير موعين اللوانم

والجواب عن اول ان المراد بالجدل هو الحكم بكونها غايات كما للحفي وعن الثاني بان اللوانم
 انحصرت في العنصر فلا اشكال الا ان المراد انما امتنع كون الفاد غاياتها لانها
 الطبيعية فالغاية الذاتية ما عدا الفاد من الامور الصالحة لكونها عامه لا فاعلها
قوله لتعطل سائر الخيرات **قوله** رد ذلك بخوار انحصار قبول تلك المادة في تلك الخيرات
 المعينة فلا يعطيل كما في التقلبات والجواب ان الكلام في المادة القابلة للظهور الكائنة
 والثابتة وما لا يتبدل صوة اخرى الا في ذاتها على وجههم **قوله** وذلك فضل نظام العالم
قوله انما لم ان يعطيل صري من الخيرات في المادة مستند من اتصال نظام كلمة
 العالم وان اراد اتصال نظام واصد من الموصفات بمعنى انه لعدم كماله لم لا يستحالة
 بل هو واقع كما تثار روحا واثبات التي تصددها الموانع الخارجة عن الوصول الى الغاية
 كما لها ويفيد قلة واما ان الموت خلاص للنفس السعيدة عن العذاب الذي هو المصير
 سعاده انها الحقيقية فيرد عليه انه قال صري لاصد الحكم الظلي الذي ادعاه وهو ان غايته
 خداسة الطبيعة مطلقا ليس على افعالها داما **قوله** وكذا انما للغايات غايات
 مادي السببية الحسبية ان يكون داما او كثر ما او ما او اقلها فالسببية التي مادي
 الحسبية على اطر الوجهين لا يسمي سببا ذاتيا وذلك الحسبية سمي غايات ذاتية والسبب الذي
 مادي الحسبية على اطر الوجهين الاخرى سمي سببا انفاقيا وذلك الحسبية سمي
 غايات انفاقية واما ما لا تادى اليه الشيء اصلا كالسوف عند وقوعه زيد مثلا فانه
 لا يقال ان صار وقوعه علمه للسوف لكن لما كان وقوعه سببا لكونه وقوعه مع السوف
 صح ان يقال قد فعلان وانقوا ان كان وقوعه مع السوف مبدلا ومنهم من يكره الا انما
 في الاسباب الغايات مستدلا بان السببان كان سببهما جميع الجهات المعتمدين في
 المؤثرين كان مادي الحسبية داما لم يكون سببا ذاتيا ومبدا غايات ذاتية وان لم يكن
 سببها لما ذكره امتنع مادي الحسبية فلا يكون سببا انفاقيا ولا مبدلا غايات انفاقية
 والجواب ان ليس كل ما هو معتبر في تحقق السببية بالفعل صرا من المؤثر فان اسفاره
 المانع واستعداد القابل معتبر في السببية بالفعل مع انه ليس من موانع الموانع فالمؤثر

اذ الفاعل عن ايه بعض هذه الامور لسلكا كما سوا وبالاعتبار به والذكا كما راجع عليه هو الذي
 بالسبب للنفائقي وصبيبه هو المسمى بالغاثة الاعنافية فاذا اعتبره بالذكا لسبب مع جميع الجهات
 المعين في ما كان ساذا فالمسببه الذي هو غايه ذاتيه له مثال ذلك ان الحرف صفا
 متصل الحرف فان الحرف هو ليس ياديه الى المكنه اما ولا الاكبر فاعلامه كان
 سببا اعنافية وكان وصلان الكرمه اعنافية له واذا اعصر مع الحرف كونه في موضع
 فيه الكثر وكونه مسميا الى معر الكثر مع سلامة الحاشيه كان الحرف مع هذه الشروط
 سببا اتي لوجده **قوله** فقال للعلم مطلقا يعني ان العلم سواء كان فاعليا او
 ماديه او صوريه او غايه الحرفي على ان بعض هذه التسميات جار في العلم الذي
 ايضا ما يندكون سيطر ومكون مركبه وقد عرفت انها كلمه وعرفه الى غير ذلك
قوله كطابع السايط العنصره الفاعله المحركه انها فانها سيطر يعني انها اجز
 لها بالفاعل وانما ان يكون فيها اصر وعله فاعليه للحركات العنصره الى موضعها
 الطسعيه وانما كانت علمه صوره بالنسبه الى ذوات الاجسام العنصره كما سئل **قوله**
 كيهو في اجسام العنصره بالنسبه لها اي بالنسبه الى اجسام العنصره فانها علمه
 ماديه لها **قوله** كالعقل والصوره بالنسبه الى الهيولى على قول من جعل الصوره جسميه
 شريكه لفاعل الهيولى كالصوره لانسانيه المركبه عن صور اعضائها **قوله**
 بالنسبه الى لقمه الشوقيه فان مجموع شري المتاع ولما الحسب عايمه مركبه للفق
 الشوقيه واما لقمه المحركه فمماستها الوصول الى مهق الحركه كما هو **قوله** وكذا في
 سائرهما فالصوره الكلمه كصوره السرور والسرور والمركبه كعلمه الطوق للسرور
 والعامه الكلمه كالجلوس على السرور والحركه كعلمه السرور والجلوس عليه **قوله**
 فانه بعضه بالذات انما السخويه وسعه حصول البوديه وذلك لما استعملت
 ليهل الصفر الموصوفه لسخويه البدن المانف للاحرا الباقه التي في البدن
 عن تزك فلما زال المتاع عنها برحت بطبيعتها فالفعل الصادق عنها سلك
 الحرفين ما فيها وهو الاستعمل **قال** تسابع اللوجبار العلم بالمعرض بطلق على

فان اربعة اولئك يكون موضع من الصدور عن الفاعل الذاتي مانع فسحق ان فاعلا اقرزال
 ذلك المتاع فيصدر الفعل عن المتاع من صدوره الحرف العلق كما سبق فيها فانه
 اليه كما باله المسخى الذاتي ان يكون هناك موضع بوصف لصفات مصدر الفعل بالذات
 عن احدى تلك الصفات فمسلط الصفا الاخرى او الى الموضوع وصره كان ان كانت
 طس نادا لصدور عنه علمه من قبل الى الكاسه او الان وصره مع ان المصدر للذات في
 مرصه كونه طسا اقول ويرتب من ذلك ان ارجح من ان المادة العنصره هو الذي يكون
 مع عرض صاير وكذا ان يرب منه ما ذكره من ان العلم الصوري العنصره مانع الصوري
 من اعراض امانا او الاول فهو ان المادة الذاتية هي ما في ذات المعرض وصرها لقطع الخشب
 للسر مثلا فاذا اخرجت مع عرض صاير عن ان المادة سواء كانت لازمه لها او فارقه
 عنها لم يكن هذا الاعتبار مادة ذاتيه بل عرضيه كقطع الخشب الماضي من حيث انما سطر مثلا
 وكانت كذا علمه صدر عنه لانه معلول فيوجد الفاعل باعتبار صفة من صفاته ويرتب الصدور
 ذلك الحول وهو شبيه بان سبب الصاير عند باعتبار صفة اليه باعتبار صفة اخرى وعكس
 كسبب الصاير عند اعتبار صفة اليه وصره واما بيان الثاني فهو ان العلم الصوري الذاتية
 مع ذات الحاصرها والعنصره هي ذات الحاصل اضافة مع بعض عرضها وتحتل ان قالوا انها
 ان العنصره من الاعرف الناقه للصوره الذاتية واهائه الصوريه الفراسيد صفتها
 في المادة الذاتية يكون فاعل فعل الفاعل هي صر مثلا صدمع ذلك الفاعل من صدمع ذلك الشر
 الى ذلك الفاعل كالحرف الصاير للركن انه ايضا باننا فاعله مسبب كل الروى الى الحرف
 بالعرض الرابع ان يكون فاعل فعل الفاعل بالذات منقول حصوله من ذلك الفاعل
 لذلك الفاعل فيه ما تراه من اختلاف التسمه الثالث وذلك مثلا ان تقدم انسان من صر صدمع
 من صدمع ان سببه او مجرد كثر اصلا او سببه اقول وسببه اهد من الصدمع اذ كان
 من ان العلم الذي منه العنصره ماسع الفاعل الذاتية **قوله** وكذا في سائر العنصره بالذات
 العلم ما يكون جنس المادة الجسميه كالجسم المركب من العناصر الذي هو صير للقطع
 الحسبه التي هي ماديه صايره للسرور والعامه ما يكون صفا للعلم الحقيقي

العرض

كما لا يستقر على السبب الذي هو سبب الازالة عليه فاما اذا جعل خصوصه لانها غاية
لا قوله فلو كان عدمه مبداء هذا لاعتبار لكن لا يكون مبداء بالذات بل بالعرض
 لا شك ان الحاشية بالمعنى المشهور يكون عدمه سابقا على وجوده سابقا فيقال
 ما تقر في مباحث كون كل حادث مستوقفا على وجوده بل لا يتصور حادث من حيث
 حادث الا وله عدم سابق ثم ان ذلك لعدم الابق لا يتوقف عليه وجودات الحادث
 من حيث ذاته عند القابل لمكان وجوده ان ابله من ان لا يوافق له مضافة دانية بخلاف الموجود
 لكونه وية الى ضد اذ هانغ يتوقف عليه انضمامه بالحدوث الذي هو وصف اعتنا في
 كما مر فلا يكون العدم مبداء لوجود الحادث بالذات بل بالعرض وذلك لكونه مقارنا
 على بالذات لوجوده مع لونه على لوصفه اعني حدوثه **قوله** والحاصل ان الموضوع
 ايضا من جهة العلة ولكنه سمي بالمادة فلذلك لم يدر على وجه في اقسام العلة
 كما قد سقطت الاشارة اليه **قوله** ولا يكون في انه سواء بالذات على محقق كذا في قوله
 في مباحث كون الماهية في صفة انها غير مجموع **قوله** ومنها ان اسباب الماهية غير اسباب
 الوجوه اجزاء الماهية سواء كانت اجزا عقلية كالخمس والفضل واخر اجزا حسية كالمادة
 والظنون تسمى علل الماهية واسباب الماهية لا يصح الماهية في حدها الماهية مع كونها
 محتاجة اليها في وجودها اليها واما الامور الخارجية التي يتوقف عليها الوجود وال
 الماهية تسمى علل الوجود واسباب الوجود سراسر للتعيين ومنها ما على ما بينها من الفرق
 كما تقدم في صدر مباحث العلة **قوله** لما عرفت ان الممكن سبب الحظر في الوجود والعدم على السبب
 وذلك لما سبب من ان احد طرفيه لا يمكن ان يكون اولى به لذاته فصاوى الممكن في
 طرفيه معلوم بالبرهان لا بالبرهان كما تقدم نعم كون رجحان احد الطرفين لا
 محتاجا الى مخرج ليجب سببا معلوم بدهمه وما نظر من ان القدم لا يصلح ان يكون
 مستندا الى سبب عدمه من بطلانه فيما سلف **قوله** لانه لو لم يكن لعدمها سبب لكانت
 مستندة بالذات لانه اذا لم يستند عدم الحركة الى سبب خارج اصلها كان عدمها مستندا
 اليها وهو معنى المنتهى لذاته **قوله** وكذا غيرها فان الفلزات لا تاتي في اصقبا ج

عدها الى السبب فانه اذا وجد الحركة **قوله** يظهر ما قرن بطلان ما تقدم من ان الموجودات
 السابقة لا تستند عدمها الى سبب خارج لكونه اولى بها من وجودها على انك قد عرفت
 اولوية احد طرفي الممكن لذاته مستحقة ولا فرق في ذلك بين الممكنات القارة والسابقة **قوله**
 تقدم الحركة بسبب عدم السبب اذا كان سبب وجود الحركة حاصلها تمام على الوجه
 الذي هو سبب لها على ذلك لانها لا يكون الحركة موجودة وللعدم الحركة الا بالذات
 وذلك لسبب على الوجه الذي هو سبب لوجودها فلو كان عدم الحركة مساعدا لغيرها
 وجوده السبب على الوجه الذي هو سبب لوجوده على ذلك الوجه **قوله** ومنها ان العلة
 ما هو مورد وهو الذي يقرب للعلة الى علتها ليعرف عنها قيل ان الاعداد هو التمسك
 ومعناه بالغا فربما اما ذكره ان فالمعد هو الذي هي المادة وبعدها لوجودها
 وجوده ومنها اوصاف عرض بقية افعالها محمودة يدورها فالاعداد والفرق للمادة
 بالتيقن الى القابل والتميز من ذلك بحيث لا يعرب الناعل الى احد عن متعلق بالمادة ويعرب العلة
 اليها كما ذكر في قوله والحركة الى المستصف من بينها السبب الحركي الواحد بعد
 الحاشية الى الناعل بعد وجودها عند **قوله** ومنها ان الاعداد ترسلها وتقدم
 ان المعد المعيد لا يجمع وجوده العلة ولا يشهد وان المعد القريب ايضا كذلك وان تقدم
 ظانة **قوله** فان العلة العرضية يتناول اعتبارها اذ ربما ان يوجد العلة شيئا ومع ذلك
 التي مثل انك شرب السموم بالثبته بالثبته **قوله** وقد ذكرنا سابقا ان العلة التامة
 العرضية هي التي تنضمي سادس ذلك المسمى في آخر وان العلة الغاية العرضية هي
 ما يقع الغاية الذاتية اعني الموجود اليها بالذات وان العلة المادة العرضية هي التي
 تكون ما خرف مع عوارضها عن ذات المادة وان العلة الصورية العرضية هي التي
 الصورت من الاعراض فالاعتبار الاول الذي ذكره ههنا محض ظاهرها بالولد العلة
 العرضية ويمكن ادراج العرضية الغاية فيها بان نقول ان الغاية الذاتية ما اوجبت
 الفاعل في ان يرحب ومنها الغاية العرضية واما الاعتبار الثاني فاقترافه من
 ادم الوصف كان ظاهره في ذات المادة والصورية العرضية على الاطلاق فان المادة

يقسمها

او الصورة اذ الصريح وصف خارج عنها كمن كان الوصف علمه عرضية كما هو في قوله
 معنى قوله فقال لذلك الوصف انه علم عرضي انما يقال للموصوف ما هو صامع للكل
 الوصف ان علمه عرضي هذا وقد اعترض من عليه بان صرح العلم العرضية في الامكان
 وجعله الوصف في بابها لانها غير صريحة بل بامتنانها سابقا عن شرح التلوينات
 وكذا جعل الوصف غير مود صحت قال اول من قرأ هذا لم يجد له صريحه ايضا بان
 السبعة اللازمة لمحركه القيد الموصوفه للجنون هذه ومقرنه اياه اذ لو كان المراد
 كحركة زطر مثلا لكان المحضون متباعدا وهما بحث وهو ان العلم المود للشي
 كما مر لها مدخل بوجودها وعدها الطاري عليه في وجوده ذلك الذي وباعبار صفة
 وجودها في وجوده ثمت السطر وما يعتبر عرضية عليها في وجوده ثمت السطر
 فاستحققتا بعد ثمت العلم على صفة وان اطرد ارجحها في كل واحد من السطر
 وعدم المانع بوجه وعلى مدبري ادراجها في احد ما وازواجهما من علم حقيقة
 ذاتية لما هي مودة لحيثية فمعنى قوله ومن العلم العرضية ما هو معد ان الولة
 المودة للشي حقيقة علمه عرضية بالقياس اليه والاقبال ومن العلم العرضية المود كمن
 وما كان المود فتنا من اقسام العلم حقيقة كان على قياس ما ولاقام مقتضى الى اتي
 وهو معد للشي حقيقة بالقياس اليه وعرضي ما معارن لما هو المود له صفة ووظيفة
 العرضي ايضا على المود الحقيقي للشي بالقياس الى ما يسمع ذلك الشيء وكذا صرح جبران
 هذا الاث في السطر وفي الموضوع ايضا بالقياس الى العرضي حاله في انما
 لم تعرض في هذه العلم لاقسام التي لذاتية والعرضية وارجاد اسلمه لكونها حقا
 وتوابع لما صرح فيها بذلك من العلم الفاعلية والمادة والطورية والوايوني
 حالها بالمقاييس الهابلية وان العلم العرضية لفاعلية مثلا قد يكون علم مودة
 حقيقة بالقياس الى ما هي علمه فاعلية عرضية له ان مشربا استموتيا علمه فاعلية عرضية
 لخصر البرون كما صرح به ان ربح فيها سبق مع انه علمه مودة مفردة للمادة الى
 حصول البرون كما صرح به ههنا والفاعل مثلا اذ اضع وصف لا مدخل في الفعل

اصلا كما علمه فاعلية عرضية ولم يكن محمدا وهذا الفدرة كلام الشرح او نظيره انقام الولة
 العرضية المود وعنه ولا صاحب الى ان دعوى ان الوصف مطلقا لا يكون علمه مودة لسفوف
 بالربعة او غيرها فامنع عند الاعتراض الثالث واما صحت المحصر في الاعتبار فصرح
 ايضا وقد عرفت ستمها بالناويل للعلم الرابع العرضية صرح بها ان ربح فيها ستم
 اعادة ذكر في شرح التلوينات من الاقسام الاربعة للعلم العرضية فاما ان منها ارجح الى
 الفاعل واما ان الى العادة فتخرج عنها العلم العرضية المادة او الطورية وكلام الشرح في
 اقسام العلم العرضية او في واثم الا انه لم يصرح بان الفاعل لا يوضع وصف لا مدخل له
 عرضية وانما يطرد العلم العرضية بطلق باعتبار ان احد ما امران شي ما هو علم حقيقة
 فان الشيء اذ الفيزان بالعلم الحقيقي اعتبارا بصححي الاطلاق اسمها عليه بالمحال لشي علمه
 لم المقصد الاول يكون انه وبنو فية **قوله المقصد الثاني** في الجواهر والاعراض
الاول في الجواهر ذكر في هذا الفصل انما الممكن في الجواهر والعرض والاعراض
 منقسم الى الاقسام الخمسة المستوية وان الجواهر والعرضية من توافي المعقولات
 وان لا ايضا في الجواهر وان وصة المحل لا سلم وصة المحل فيه سواء كان الحال
 جودا او عرضا بخلاف العكس فان وصة الحال لا سلم وصة المحل وان اقسام اقسام
 لا سلم انما لآخر وان الموضوع من جهه من جهه المستحصات وان الحال لا يدع
 الى المحل يتوسط هذه الاحكام وان اسمها على احوال الاعراض على الاطلاق الا انها
 تتعامم شرح في تحقيقها هي الجسم وان ليس مركب من الجواهر الافراده وبين ان كل جسم
 طبيعيا وان المكان هو الجود الموصوفه الجوه من المادة وان لا يصح طول المكان عن ما غل
 واراد في صاحته لكان سنان ان الجنة من دوات الاوضاع وانها غير منقسمه في مواضع
 الاث وان الطبيعي منها هو الفرق والبحت هذه احكام الجواهر مخصوصة
 الفصل الثاني في الاجسام اي في اقسامها الى الهلكت والعضلات السبط والمركبة
 وبيان احوالها الفصل الثالث في كيفية احكام الاجسام ذوقه وصورتها هيها
 وانها تتماثل في حقيقة الجسمية وانها باقية بالضرورة وانها محرومة عن بعض الكيفيات

المقصد الثاني في الجواهر

وانها كلها مع ما ان فيها حادثة الخامس في الاعراض احزابها من الاعراض عن مباحث
 الجواهر لان وجود العرض موقوف على وجود الجوهر واما سبب ذلك ان عدمه فان احواله
 على ان احوال الاعراض مبنية من قسم مباحث الاعراض بطرا الى انه قد يستدل باحوال بعض
 الجواهر على احوال الجواهر كما يستدل باحوال الجواهر والسكون على حدوث الاصنام ويقطع
 المسألة الميتافيزيقية في زمان متناه على عدم تركها من الجواهر للأفراد الى غير ذلك مما يطول
 عليه ما يستقره مباحث الجواهر وايدها بان تعريف الجسم الطبيعي لا يمكن الا بعد معرفة
 البعد والراوية والفاضة ولكل منها وجه هو موطنها **قول** بحيث كون الاشياء الى
 اجزائها غير الاشياء الى الاقسام عليه انه عند اتحاد الاشياء كحجج صول الاعراض
 المتحولات فيها عن طريق الحلول لاشياء اليةها ولا يمكن ان يحاط بها الا بالاشياء
 من الجسم والعقل ولا شك ان المحولات قابلة للاشياء العقلية لانا نقول الاشياء
 العقلية الى ذات الجوه غير الاشياء العقلية والاعراض فان العقل لم يركبها من اجزائها
 فلا اتحاد في الاشياء العقلية بخلاف الاشياء الحسية فانها تتصل الى الخيال والحل الحسني
 معا فان قلت لا اتحاد في الاشياء الحسية فذلكون كحقيقة كما في الاصنام وكما عر
 الحال فيها وقد يكون قدرها كما في المحولات واعراضها فانها بحيث لو كانت ارا
 اليها بالحس كانت لينة اليها عن اشياء الية الاعراضها قلت ومنع ذلك الفاعل
 هذه الملازمة وادعى صحتها الى دليلهم قال وايضا يستقضي الحد حلول الاطراف
 في مجالها كحلول النقطة في الخط وصول الخط في السطح والسطح في الجسم فان الاشياء
 الى الطرفين غير الاشياء الى الطرفين وايضا يلزم من هذا الحد ان يكون الاطراف
 عندئذ قوما لا بعضها في بعض وليس كذلك مما ذكرنا وكان ان يدفع انقاض الخط
 بحلول الاطراف في مجالها بان الاشياء الى النقطة اشياء الى الخط الذي هو طرفه فان
 فان لامت الى الخط لا حسب لما يكون منطبقه عليه بل الاشياء اليه وذلكون
 امتداد اخطيا هو هو ما اضطررنا من متبني الى نقطة منه وكما لا يقدر حرجت
 من المشرك بحركتها من حيث صفا اربطها طرفه على تلك النقطة من المتناهي

وهو يكون امتداد اسطوي اسطوي الخط الذي هو طرفه على ذلك الخط المتناهي وكان صفا خارج
 من المشرك من سطحه اربط طرفه على المتناهي والذوق بالاشياء ان لا ياتي اشارة
 الى النقطة قصدا والخط يتبعها والعامة بالعرض كذا الاشياء الى السطح ويكون امتدادها
 خطيا مستويا الى نقطة منه فكون اشارة الى تلك النقطة والخط والسطح يتبعها والخط
 وهو يكون امتداد اسطوي اسطوي طرفه على خط من المتناهي فكون ذلك الخط متناهي
 قصدا وبالذات والسطح والنقطة يتبعها والعرض وهو يكون امتدادا حجابيا اسطوي السطح
 الذي هو طرفه على السطح المتناهي يكون السطح متناهي قصدا والخط والنقطة
 يتبعها وكذا الاشياء الى الجسم اما امتداد خطي مستويا الى نقطة منه او امتداد سطح
 الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتداد جسمي اسطوي السطح الذي هو
 طرفه على سطح من جسم المتناهي او امتداد في اقطار المتناهي بحيث يسطو قطع منه
 على الجسم المتناهي اربطها قاطبا وهي الخيال في تعلق الاشياء قصدا وتتبعها على قياس
 ما عرفتم انك انما امتدتها على الاشياء الى الجسم وسكنت ظهر كل ان الاصلية في
 الاشياء اليها وهو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشياء احب امتداد خطي هو هو
 آخر من المشرك الى المتناهي واليه وانما ذلك سميات فلا يتجه ان احوال المتناهي اليه
 في تعريف الاشياء بعض الدور والافهم كون الاطراف المتداخلة عندئذ يتبعها
 حال بعضها في بعض ويحتاج دفعه الى اعتبار كون احدهما ماعدا للاخر كما عرفت الامام

في المنهج حيث قال عند قوله قد تدرك او محققا ومع ذلك يكون ماعدا لها واعتبارها فيه قد
 السران فلهذا وجه الاعراض غير اسرارها كالاطراف وغيرها من الوجوه ولا كما في قوله
 لا تتصور اعراض الاطراف المتداخلة حتى يدفع **قول** والملاحظ لصددها في الاخرى لانه
 اذ لم تكن الاضدادها حادثة الى الاخرى بوجه من الوجوه اسعفتها كل واحد منها عن
 في ذاتها ووجودها ومعينها فلا تتصور حلول بعضها لبعض **قول** سادسها في الكلمة
 يتجه ان يقال ان اردنا الكلية بالكلية الى المحل لم يشهد النقطة كونها عرض
 التي لا يشرى في مجالها وان اردت بالقياس الى الخيال خرج عنه كون الاعراض

مدبران
 اربطها على
 في المنهج
 من راسه
 الاعراض
 ما هي
 كالوجه
 من مباحث
 الاعراض
 من

التي لا تتم كالسقط مثلا عند العار له وجودها ولكن ان يحتمل ان يكون المراد لا ينبغي ان يقال
 شي غير ذلك في الموضوع مساو لكون غير المنقسم في جملة ايضا **قوله** فان لم يكن
 الامور بالاضافة كما في قولك زيد في المحض الراضة في الحركة فان منه ومن غيره
 اضافة ونسب مخصوصه مصححة لان يحتمل كونها المراد مكانا وكذا كون الكل في الجز
 لكون السرد في الخشب ساج الالاضافة فانها لما كان الخشب اصلا وعمله في صورته
 كان منه وبين الخشب نسبة مخصوصه مصححة لان يجعل الحيز مكانا **قوله**
 وبعضها بالاشارة كما في قولك الجز في الكل والخاص في العام **قوله** وبعضها بالظرف
 كما في كون الشيء في الزمان او المكان **قوله** فالربوع والمحامصة بالكلية هذا عطف
 تفسيري للموضوع وهذا العطف في مد الشرح يخرج عن تعريف الوجود في الموضوع كون
 الكل في الجز وكون الخاص في العام وكون الشيء في المكان عند العار بالسطح
 واما عند العار بالانterior المجرى فيخرج بتقدم صحة المفارقة بل هذا التقيد
 يتقدم صحة المفارقة بخرج عنه كون الشيء في المكان مطلقا وكون الشيء في الزمان
 وفي المحض وفي الراضة وكون الجز في الكل بقوله لا يخرج من الجزية لانها
 مشبهة للاجزاء كما ذكره ولا يخرج من الاجزاء الحقيقية الكائنية فتسمى اجزا لانها
 ليست له للاجزاء مصدق على كونها انه كون شيء في شيء صالحا لكون الشيء لا يخرج
 الجز من الثاني **قوله** ومدخل في صلا الجوز كليا في الجوز المرستة هذا على حسب
 من يقول ان اصلا في الذهن هو ماهيتها تاشبه المطابقة للامور الخارجية فيكم
 المهمة والاضلافي انما هو في الوجود ومانته من لاصوال كما من واما من قال ان
 في الذهن موصور الاشياء واسبابها الخالفة لها في المهمة المناسبة اياها من حيث
 بها خارج تلك الصور على بعض الاشياء ولبعض فبعض تلك الصور اعراض
 موجود خارجي قائم بها فبذلك يراد الاعراض القائمية بها ولا وجود للاشياء في الذهن
 صفة عطف فانها حكم على الاشياء باعتبار حصولها في الذهن على هذا الوجه بانها
 موصوفة في الذهن كان محارا من القول لا حقيقة هذا هو الكلام المحقق واما قول

واما اذا اعتبر من حيث كونها موجودة في الذهن فمستحيل ان يوجد في الاعيان من حيث كونها كذلك
 في الوجود صورها بل عرضا يبره عليه ان الحقيقة الكلية الماصوفة مع وجودها الذهني
 لما استمع وجودها في الخارج واصل ان لا يكون عرضا ايضا كما في الوجود صورها لانها
 يمكن اعتبار الوجود في الخارج كما يدل عليه تعريفها لان الوجود اذا اطلق ما ورثه
 الخارج وقد اعترف بذلك صحت قال لكون صدق عليها انها اذا اوجدت خارج الذهن
 في وجودها في موضوع **قوله** فواصل الوجود الوجود صورها ولا عرضا مدعوا البر
 في المشهور بان الموجود لا في موضوعه في كل ما منه ان الواجب ان يظل في نفسه
 بانه ليس المراد من الوجود في تعريف الجوز الموجود بالذهن والالكان الشك في وجوده
 من اقوت او مجرد من زبني شك في صورته بل معنى هذا الوجود ان الجوز ماهية اذا اوجدت
 في الخارج واصبحت به كانت في موضوعه وظاهرا ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية
 الوجود وجودها على ماهيتها ولا يصدق على الواجب اما تعريف العوض بانه الوجود
 في الموضوع فلا يشبهه في عدم ساو له لواصل سواء فسر على ما مر وهو الخاتم
قوله واصل الوجود المادة والاني في الصوت والمائل هو الجسم تقدم في صدر القاب
 مناشئة للام في هذا المقام **قوله** ويدركون عرضا كما في الحركة بالنسبة الى السرعة والبطء
 لا يقال ان كانت السرعة والبطء عرضين حالين في الحركة التي عرضا يصدق عليها
 انها موجودة ان في موضوع ما تقدم من ان العرضين للموضوع ولا يدرجان في عرض
 لاننا نقول بما موجود ان في الموضوع الذي هو محل الحركة اعني الجسم الا ان حلولها في
 الحركة وما ذكر في الجوز ساو لاصلها بواسطة ايضا **قوله** اصطلت العلماء في ان الجوز
 على موصوف لما كانت اولاد ذهب لا يكون لانها مقول على ما حوت قول الحسن على ان
 والاقول ان المقول على ما حوت قول اللوازم الخاصة على ما مر وما بها واصار المقول
 الاقرب واحتمل ذلك من العرض من المعقولات الثانية **قوله** كما ان الموصوف
 يحسن لما كانت من الاعراض هذا هو المظهر وصدق عليه ظاهرا **قوله** واضح على ذلك
 اي على ان ليس شي من اجزائه والعرض صلا ما حوت واصل لوجه لاول انما كانا

داسين لما كتبتا محقق في اسات صوره التي مما كتبتا الى بهما لان اذ اذ التي تكون بين البتوت
 لكن اسات الجوهره للمفوس الناطقه والصورة الخاله في المواد الحسية سماح الى نظر
 ولذا نكل اختلف فيه فزعم بعضهم ان النفس الناطقه من ليس الا عرض وادعى آخرون
 ان كل ما يجلي في شي يكون عرضا وينبغي ان يكون الجوهره لا في عين وكذا اسات عرضيه الكليات
 اعني المقادير والكليات كالالوان والاشوار محتاج الى استعمال فلا يكون شي من الجوهر
 والعرض من لما كتبتا وطاصلا بما يرد على هذا الوجه ان خالق الشئ انما يكون بين البتوت
 لذلك الشئ اذ كان ذلك الشئ مسطورا بالكنه والتم ان ما ذكر من الاشياء مدقوضه فيها
 الهيبه بل كنهها بل المنظور من النفس هو المدبر للبدن المنصرف فيه ومثل امر عرضي لا
 خارج عن ماهيتها وهكذا الحال في سايرها ولو كانت الهيبه معقوله بالكنه في صفة
 الاشياء امكن ان لا يحتاج فيها الى دليل اصلا **قوله** وكل ما هذات من هو خارج عن حقيقة
 ما كتبتا لما سبق من ان الداعي لا يكون معقولا بالشك على ما هو ذاق له وورد عن
 ان ما ذكر في بيان على يرد بصحة ما يرد على ان المعقول انما يمكن ان يكون ذابا للشيء ما كتبتا
 من الامور التي يقال هو عليها بالشكك لا على انه لا يكون ذاتيا لشيء منها مما ان يكون الجوهر
 والعرض من لما كتبتا من الحقائق التي لا تختلف قوله عليها وان لم يكن صفة للشيء **قوله**
 والجواهر الشخصية لا تكون ادم واولى من غيرها في نفس الجوهره فان الجواهر الشخصية
 وغيرها لا تختلف في حقيقة الجوهره **قوله** اورد عليه ان عدم اصطلاح في حقيقة
 الجوهره سلم الاستراكن في ملك الحقيقة وذلك لانها في كون بعض ملك الافراد المشتركة
 فيها اقدم واولى ملك الحقيقة ولما كانت كليات الجوهره كالاستغناء عن الموضوع مثلا
 للخصيات بالفعل مسطر للكليات كانت الخصيات اولى بالجوهره لانه المعنى يكون في اولى
 من آخر في معنى الاكوان كما لا في ذلك المعنى اكثر او ما للفعل في الاول واقل او بالقياس في الثاني
 ويوجب ما ذكر في شرح المخصص ان قوله ان الحيات اولى بالجوهره من الكليات لم يرد
 الخصيات قبل الكليات في الجوهره بل المراد ان الكليات واللواحق المتعارضه للخصيات لانها جواهر
 اكثر من الكليات واللواحق لانه الكليات لها جواهر والبه ان الامام معقول ان الجواهر

للخصيات اكثر منها للكليات لان الموتر المعروف للجوهره هو الاستغناء عن الموضوع وهو ان
 للخصيات التي تصدق عليها في الحيات لانها موجودة لا في موضوع واما حصوله للكليات
 فليس بالفعل بل مسطر لها وهذا واما ما ذكر من ان كليات الجواهر ما كانت عبارة عن جوهر
 جوهرية ذهنية مطابقة لما في الخارج من حركاتها كانت في جوهرتها مسطرة الى جوهره
 تلك الحركات فكون الحركات اقدم في الجوهرية منها فغيبه ان الاعتقاد في الجوهرية
 مجموع بل تلك الصور في صفة انها كتبتا لو صدرت في الخارج كانت لا في موضوع وهذا
 معنى كونها جواهر في جوهرية مسطرة للجوهرية ما ربطت بينهما من الخصيات في الخارج وذلك لان
 الاعتقاد **قوله** فان الوجود الجواهر الشخصية اقدم والى فان الجواهر الشخصية
 تعني ان وجودها لا يحتاج الى جوهره لا يوقف على وجود الجواهر الكلية المعقولة لها اذ
 لو يوقف وجوده الشخص على وجود امر معقول عليه وعلى غيره وكان وجوده الشخص مسطر
 بان يكون معه شخص آخر وهذا رجا قطعاً وهو موجود وبيان يوقف الشخص على امر
 معقول عليه وعلى شخص آخر لا يتم بوقفه على ذلك الشخص الآخر بل ولا يتم وجود
 انهما لا اذا كان ذلك الامر معقولا عليها بالفعل والمعتبر في الكل هو صلاحية
 كونه معقولا على كنهها في الوجه او في التزمع للمقولة بالفعل **قوله** فانها هي صفة
 جواهر كلية معقولة باليدين الى الخصيات وقد تقدم ان الصور الجوهرية الموجودة
 في العقل اذرت من صفة هي موجودة فيه كانت متفقه الوجود في الخارج فلا تصور
 في الوجود الخارج على وجود الاشياء ولانهم من اصياتها في المقولة على الاشياء
 يوقف وجودها على وجود الاشياء كنف والمعتبر في صلاحية المقولة فلا يكون
 وجودها في الذهن مسطر اذ وجودها لا يحتاج الى الخارج والاي الذهن فضلا عن
 عليه نعم ان قيل بوجوده الطبايع في الخارج كانت الجواهر الشخصية موقوفة في وجودها
 على وجودها الطبايع للجوهرية وذلك على سبب ادعاء الوجود **قوله** فان وجودها
 من صفة هي كلمة معقولة من الوجود على موضوعات تعني ان الامور الطبايع هي صفة
 كلمة لاند ان تكونها معقولة فلو ادتبا او عرضيا على كنه من حركاتها الجوهرية هي عليها

قوله والمدعى بالكون من اللائع المحصل وذلك لان الجنس بل الوان مطلقا
 مستحق في الوجود مع المهية التي ملودا في لها على ما سبق تحقده والامر المدعى اي
 المدعى في الخارج مستحيل اتحاده في الوجود بالضرورة مع المهية المحصلة اي
 الموجودة في الخارج فادفع ما توهم من ان الاستغناء او العلية مع كونها محال
 ان يكون جنس الامر المحصل لان الاضناس والفضول امور اعتبارية **قوله** مشترك
 بين الامور المندرجه تحتها اي تحت تلك المهية التي عرضت لها عليةها للالفاظ
 وتلك الامور من الجواهر المحصورة المندرجه تحت الجوهر المطلق فلو كان هذا
 المفهوم الذي فرضناه انه معنى الجوهر اعني مفهوم المهية التي عرضت لها العلية
 لتلك الامور لما جاز اصطلا وانما تمام المهية على معنى ان لا يكون بين ماهياتها ذاتي
 مشترك اصلا لكنه جائز بما ذكر **قوله** فلان المجموع لاسمائه على المدعى اي
 مجموع هذه الملائحة على كذا مجموع كل اسم منها على ما سبق ايضا فلا يكون من
 منها جنس الامر المحصل **قوله** وفيه نظر اذا كان ان اشرك الامور المحصلة تمام المهية
 في الوجود واحدا جاز استراكان الامور المشتراك في ذاتها فيه **قوله** وايضا جاز ان يكون
 ذلك الجوهر المندرجه تحت مفهوم المهية التي عرضت لها العلية مشتركا في ذاتها مع الاستغناء
 في الكون ويكون ذلك الذي هو معنى الجوهر ومعروض العلية فلا يصح ان الجوهر عرضا بل هو العلية
 على الاحتمال وهو يورد هذا النظر ليعبان اخرى وهي ان حاصل هذا الدليل ان لا يكون مفهوم
 المدعى عن الموضوع جنس الجواهر لانه من ان لا يكون الجوهر جنس الجواهر ان يكون هذا
 المفهوم بغير مفاد جميع الجواهر لانه من عدم حسيه الزم لارتياد حسيه المرسوم لانه لا يشي
قوله لان العرض يكون مقوما للجوهر اي لا يكون جزءا له محولا عليه معاواة واما كون جزا له
 غير محولا عليه فقد مر الطام فيه **قوله** انه المراد بقوام الجوهر جنس ان الجوهر من اللائع للذات
 لم يورد بالانواع ما يكون انواعا ايضا فيه الجوهر فان كون الشيء من اللائع المحصل موهل
 اذ ما بالانواع الحقائق المحصلة للذات من الموجودات الجوهرية كالانسان والفرس والبقر
 واجناس تلك الحقائق المندرجه تحت الجوهر كالحيوان والجم الناجي والجم ولا يخفى

والم

لا يمكن ان يكون جنس من الاضناس جنسها لكل ما يندرج عليه فان الجنس بالقياس الى المفضل الذي
 نوعا ما يكون عرضا عاما كما بين في موضعه وكلف يدعى كون الجوهر جنسها لجميع ما يندرج عليه من
 من الانواع والفضول بل من التسم **قوله** بل يدعى ان النسبة الواضعية اي بل العرض
 يدعى ان ما تحتها النسبة بالعرض والخلول الواضعية اي الموضوع وعلى ان ما تحتها النسبة
 هذه النسبة وهذا المعنى اذ كان من دلوا للعرض او معارض المتقارن المندرجه تحت العرض وانما
 اكثر الاعراض من الكليات والكميات والاصناف بالذات كما ان المدعى بساؤل جميعها الا ان
 المعنى الذي هو دلوا للعرض ما هيئات هذه الاعراض **قوله** فساؤل الاعراض المسببة
 ان ترك ذلك الاوضاع السببية كما الظهور واعترض عليه بان انما يتم ان لو كان قولنا الجوهر
 في موضوع صراحتنا للعرض وذلك غير معلوم لكون ان يكون رسا له على قياس تعريفه
 لانه ان ما بهي بل لا عرض حصل مدركا لكونها مقومة مع عدم اشتغالها على هذا المعنى
 ان لا يكون ما حصل منها في ذاتها متصفا بيقها والعناية في اشارة لك لتعريف **قوله** وطالما
 الجوهر العرض من الجواهر بل هو اطلاقه كما اننا امرين عقليين اي امرين معقولين من المعقولات
 لان الحدوث الحقيقي لا يكون محولا اصلا فلو ثبت كونهما زائدين على احدهما لزم ان يكونا
 من المعقولات الثانية اذ ليس في الجسم شيئا من معقول زائد على اياه وهو الجوهرية ولا يخفى
 السهل شيئا امر زائد على ذاته وهو العوضيه **قوله** وطالما كان الاول معنى اولها محورا
 بالحواطة وكونها كذلك امرين عقليين واسر حسيان كونهما معقولين زائدين على هياتهما لان
 عليه لا استلزم كونها من المعقولات الثانية فان لا يرض شيئا محورا زائدا على هياتها محورا
 عليه مع ان الساض موجودا حسي ولا يمكن ان يرض اليه ما ذكرناه من ان الجوهرية والعوضيه
 امرين متاصلين في الوجود فان قلت مفهوم الابيض ايضا معقولان وان كان الابيض موجودا
 خارصيا قلت انه احكم على المحولات ما بها من المعقولات الثانية اذ ان سببا بها المسببة منها
 من المعقولات العقلية التي لا مطلق لها في الخارج ولو لا ذلك لكانت المحولات الخارصية
 من المعقولات الثانية فكون الامور كما يمكن معقول لا يانيا وان رطب قطعا **قوله**

قال الحطاب والمعتق لا يتركون عرضي كان هذا من المعنى اشارة الى الاستدلال بالشيء
 وهو ان المعتق من الجبره اعني المرجح لا في موضوع امر عارض لما ههنا الجواهر
 ومرجعها الى ما عدم مزانه اذ اصل الشيء ان جوده كان ههنا كثلثة امور واحده وان المعتق
 من العرض اعني المرجح في موضوع امر عارض لثبوت الاعراض ومرجعها الى ما ذكر
 اذ رجع من ان الحق هو ان العرض ليس بجبره الاعراض **قوله** ما بين ان الجبره
 من المعقولات الثابتة: يعني ان مزوره الذي هو ما هيئته الظليه من المعقولات الثابتة
 كما مر وان كان ما صدق عليه كان ذلك لما هو حقيقة موجودة والكلام فيها في احكام
 ملك التتابع وخصاها ذلك انه ان اعتبر في التقاضد في التوارث على الجمل كان بين
 الصور التارثيه والمانه والارضيه والاراضيه نقاضه صفتي ومتهوري لقواردها على الحيث
 الواضحة وان اعتبر في التوارث على موضوع واحد كما تقدم لم يتصور في الجبره تقاضا واصلا
 وماترعه بعضهم من ان الفاضل صمد للجواهر فاذا اصلها الدنيا استغنى الاجسام ما ههنا الى
قوله فمتنع ان الحمل صلا في اي شئ من اقسامها في محله واحد لا سال اذا كان من استقام
 جوده في محله واحد في الالسنه عنهما لو تم لدار على امتناع صلوهما فيه سواء اختلفا
 او تقابلا لان مقتضى الالسنه صلا في احد الزمانين عوارض مخصوصه
 وفي الزمان الآخر عوارض اخرى ولما يكون نسبة المتعلقين الى جميع العوارض في احدى
 فان اختيارها بحسب العوارض بخلاف ما لو اختلفت اذ ههنا يدعى اتحاد نسبتها اليها اشتقا
 وهذه هذه النسوي بان الحركة والسواء لان في الجسم مع ان السرعة صلا في الحركة دون
 السواء وليس نسبة العوارض الى الخاير نسبة واحد فلم لا يكون في المتعلق كذلك ومكمل الكتاب
 بان حلول عارض في احد المتعلقين يوقف على امتناعه عن الآخر فكيف يتميز واما العوارض الخارجه
 في محله المتعلق ونها مسنمها اليها على السواء فلا امتيازها الضائف ودراسه ان اتحاد النسبه
 التام في العوارض التي تعرض لها من جهة المحل كالجواز ان يكون لكل منها عوارض مخصوصه
 مما تميز بحسبها ولا معنى بالعوارض الامور الخاله ونها لتلزم الدرون في امتيازها بها بل
 الامور الخارجيه التي لا يلزم ماهيتها **قوله** وذلك لانه لو جسد ان الاخير الاتيان عن

الحاطب وقد كان اذ عرض ان يكون العلم محولين عرضيين لم يترك احد من العوارض في الالسنه
 العارض الواحد الذي عرضها فانما محلين معلوم ان لا يصلح الا ان في الالسنه عن الواضحه
 بل يلزم ان يكون الوضه الالسنه فابدى من ان عدم اعتبار الالسنه عن الواضحه لا يلزم ان الواضحه
 لا يتباين بالمحل من جهة واحدة اما اذا كان لكل منها او لا صرحه بمجر غير المحل ويكون المحل من الكل
 بجهة اخرى فلا يلزم ما ذكره لا بد من ذلك من اجل وايضا لو كان عرضا واحدا في محله الجوان
 حصوله واحدا في مكانين اللتا البدنيه لا يروق بينهما وقطعا والمانه بط كذا المقدم **قوله**
 وقول الحطاب ان الالسنه عرض واحد قائم بجوهريين: قال ابو صام ان الالسنه عرض واحد
 قائم بجوهريين فوجوهريين والاعراض قيامها ما كثر منها واستدل على ذلك بانها شاهد صوره المفكر من اجزاء
 الجسم المثل فلذلك هناك من رابطه بصعب المفكره في ذلك وهو الالسنه وليس قائما بما
 فقط والالم يوصف صعبه لانها كان منها بل لكل واحد منها لتكون وصفه الخاير منها موصبه العسر
 لانها كان منها والاعراض بالكون من جوهريين لانه لو قام ثلثه مثلا وعدم واحد منها لعدم ذلك الالسنه
 ضرورة استقامتها وهو رطب ضروره نقار الالسنه بين الالسنه فاذا الالسنه من اجزاء كثر تمام
 لكل جوهريين بها وهي فيها بالالف واحد واصبحت على تركيب الجسم من الجواهر العرويه
 وهو مرفوع وعلى تقدير تسليم جازان مجال صعوبه لانها كان في الحقائق الفاعل المتباين في العوارض
 واحد قائم بكل منها ليس تاليفا **قوله** لان الالسنه لم يتم بحسب من حيثها محله ان الالسنه
 لم يتم بكونها واحده كما زعمه ولا الواضحه منها فقط بل يجمع للربح من حيثها مرفوع وليس كذلك
 من قيام العرض الواحد بحسب بل من قيام العرض الواحد محله واحد كبره في الالسنه في جواز
قوله ما ان ذلك ان الالسنه عرض في العقل المتخيل من حيثها مما صلا بمحتسبين
 اشار به الى ان الالسنه ليس مرجحوا خارجيا بل هو امر اختاري عارض في العقل الموجود في الربح
 فلما يكون عرضا قائما بحسب في الخارج ولا استلزم ان هو قائم على ذلك فقد عرفت مطلقا من كونه
 عرضا هذا الامر للاعتبار اعني الالسنه المتخيل في العقل وان العقل في الالسنه ما يتخيل في
 الخارج او الدرون اعتبارها من حيثها كذلك في العقل عال من جوهريين لا لكل واحد
 فلا يكون في الذهن ايضا عارضا بل هو بالاقباله فانصرفت اذ الالسنه بالتميز في الالسنه في كونها تعرف

النايب على صور للاصناف هما مستقل الكلام الى الاصناف فان كان قائما بما يصيبها محققا
 بذلك الاصناف لزم عدم الشيء على نفسه او مرصيث مما يحتمل ما اصناف اخرى بقولنا الكلام اليه
 ولزم التسم في اصناف مترتبة موجودة معاني الذهب وذلك في فان البرهان العام
 على اصناف مثل هذا التسم في الامور الخارجية والذهنية وان كان الاصناف قائما بالاشياء
 مما محققا لزم قيام العوض الواحد لغيره وهو المخط والحجاب ان التالف امر بوقت
 اعتبار على ملاحظه الاصناف كما مر في الاصناف فلا يوقف اعتبارها على ملاحظه اصناف اخرى
 على ملاحظه اشياء اخرى فالاصناف العقل معا فاما اعتبار اصنافها فاما لا نظر منها واللام
 التسم والقيام امر واحد في الذهب لمجيبين لاشياء ملاحظتها معا اصنافها في الذهب موقوف
 اعتبار الاصناف على هذا الاصناف ونتم الكلام لانا نقول اعتبار الاصناف موقوف على هذا
 الاصناف على ملاحظه ومنها الاصناف ايضا فاما لا نظر في اصنافها فلا يجوز اصلها
 والحوار والاضح **قوله** صواب عما نوجه بعض العرفا مثل الاضافات المعقده اعراض
 موصوفه فانه يجلس وكان متا هذا النوع هو لا سابق في الاعم ولذلك لم يقع ام هذا النوع في الضافات
 المختلفه **قوله** واما الاقسام فغير مستلزم من الجانبين **قوله** صفة عامة لبعض المتق وفي بعضها
 في الطرفين بدل من الجانبين واصلها انه ان التسم الحاله ان كان الخارجا غير متباينة في
 الوضع فانه لا يستلزم التسم المحل اصلا كالسواد المنقسم الى الجبس والنصر فان التسم يملك
 الاعتبار لا يقتضي التسم الجسم اصلا وان كان التسم الحاله الى اخر امتباينة في الوضع الى اجزاء
 يصح ان يقال محلها اس هو من صاحبها وبشيء اخر مقدارها اقتضى التسم المحل الى اجزاء كذلك
 فان التسم السواد مثلا الى الاجزاء المتباينة في الوضع فبصير التسم الجسم الى اجزاء متباينة في الوضع
 وكيف لا وكل جزء من ذلك اجزاء الى انما افترض في جزء من تلك اجزاء المحل وان التسم المحل
 الاجزاء غير متباينة في الوضع لا يوجد التسم الحاله فيه اصلا فان التسم الجسم الى اجزاء لا يوجد
 او العقلية لا يوجد التسم السواد الحاله فيه هذه احكامه لانه لا يشبه فيها واما التسم المحل
 الاجزاء متباينة في الوضع فهذا مستلزم التسم الحاله فيه الاجزاء كذلك منهم من حكم بالاستلزام
 مطلقا وزعم ان الحاله في محل منقسم الى اجزاء متباينة في الوضع ان كان صادقا

في واحد منها فقط كان محله لكن الواحد دون المجموع وهو خلاف المنصوص وان كان صادقا لانه في
 كل واحد من تلك الاجزاء كان الواحد الشخص في الحاله متعدده وقد ظهر بطلانه وان لم
 شيء من ذلك الحاله في شيء من ذلك اجزاء اصلا لم يكره ذلك الحاله الا في ذلك الحاله الضرورية وان
 يوجد في كل واحد من ذلك اجزاء بعض من ذلك الحاله ان منقسمها الى اجزاء متباينة في الوضع كالمحل
 ومنهم من فصل وقال ان في الكتاب ان الحاله في منقسم كذلك ان حله من حيث ذاته لزم التسم
 حسب التسم المحل كما لو ارد الحاله في ذات الجسم وبشيء اخر في جوار السمانيا وان حله في
 ذاته المنقسم بل من حيث هو غير منقسم لم يلزم التسم وكان حله في جوار لا غير متباينة في
 على ذلك ان الوصف ظاهر في محلها قطعا وكذا النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم
 ومنها ليس متباينة باقية محله وكذا الاضافات مثل الابنة والدين حاله في محلها ومتباينة
 بانقسامها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء من اجزاء الابنة معدية ان الحاله في المنقسم لا يجب
 انقسامها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء من اجزاء الابنة معدية ان الحاله في المنقسم لا يجب
 حوله في ذلك المحل ليس بها الحاله ان يكون الحاله في مجموع من حيث هو مجموع ولا يكون متباينة
 طائفي عن من اجزاء ذلك المجموع كما في الصور المذكورة لكن التسم في المنقسم اذ في بده ذلك التسم
 فمنه كون الوصف والمنطق والاضافات امور لا يوجد في الخارج **قوله** والاضافات
 في شخصه او في عليه انا اذ ارضنا عرضا مخصصا نوعه في شخصه جازا سابقا لم يحمله اذ لم يوجد
 ما يوجد مع التسم لا على استناد الشخص الى المحل مع انا دعواه كلية **قوله** لان في وجوده
 مكنف بغير الموضوع **قوله** وذلك لان في وجوده مكنف بغيره وفي شخصه مكنف بغيره بغيره
 لا يكون حاله في وجوده لكن التسم في وجوده عن الموضوع نفسا مستغناء في وجوده عن الموضوع
 لان الشخص مكنف في وجوده لكن التسم في وجوده عن الموضوع لا يكون عرضا واسميا لان
 كل واحد من التسمين كالحاله في وجوده في اصناف استنادا وشخص العوض المطهية وقد سبق ذلك
 على ارضى الكلية وقد نقل عن المتص ان استقال العوض من محل الى آخر للاصناف الى بيان
 اذ لا يمكن الحاله ان يتخذ فضلا عن بدعيه وغيره **قوله** لانا الاطراف على النقطة والخطوط
 والسطوح جميعا مع كونها مع وجوده عند الجمهور **قوله** يكون مختصا بالوضع

مشخص الموضع المبرهن **قوله** ان اراد بالجميع ههنا ما يكون مسئلا لهم العيين في حفظ
 انه لا يكون موجودا في الخارج فلا يكون معدلا لوجوده مشخصا راجح وان اراد به ما لا يكون
 مسئلا العيين في نفسه اعني المطلق يجب عليه ما قيل من انه موجود في المشخص اي يولي بالوضع
 المطلقة بمعنى انها فاعله لتخصها فلم لا يجوز ان يكون فاعلا للمشخص العوض مطلق الموضع
 ايضا ويحفظ المطلق ههنا معا قبله لا يخص كما الحفظ ههنا كما ايضا لا يجوز ان يكون
 موضوعات متعددة كل واحد منها بذاته لوصف بتخص العوض الواحد فاذا انزل احدها
 بزوال سببه وحصل لآخر حصول سببه بقي تشخصه بالثاني ولم يعدم ولا يكون المشخص ههنا
 امرا بهما بل كل واحد من الجينات فان اصبحت هذا الايض باستلزامه توارى عن ذلك
 على حصول تشخصه له وجه دفع ولعله اريد بهذا الوجه ان التوارد ههنا ليس على سبيل
 الذي هو الحال بل على سبيل التقابل لذلك قد عرفت فيما سبق ان التقابل ايضا **قوله**
 فان الجسم المحتاج في وجوده وتشخصه بالخير لا يشبهه ان الجسم المشخص **قوله**
 مكانا الخارج مع انه ذلك الموجود المشخص لونه فلا يكون الجسم المشخص محتاجا في وجوده
 ولا في تشخصه الى مكان معين قالوا ولا يحتاج فيها ايضا الى مطلق المكان بل هو في كونه
 متخيلا محتاج الى مكان ما واعرض على هذا بانكم ما يفرق عرفت ان الجسم المحتاج في
 وجوده ولا في تشخصه الى مطلق الخير مع انه لا يتصور وجوده المشخص الا في كونه
 العوض لا يتصور وجوده المشخص الا في موضع ما فان قلتم امتناع انعكاس الجسم
 عن الخير كما هو الصياح البدي في حاله ان احواله اعني التحين لا الصياح اليه في وجوده تشخصه
 قلنا جاز ان يكون امتناع انعكاس العوض عن الموضع للصياح اليه في وجوده لانه
 من لوازمه التي غيرهما من اللوازم الا في وجوده او تشخصه فالخروج المذکور حكيم مع ان
 ما ذكرتموه من الدليل على ان الموضوع مشخص للعوض قائم بعينه في الما الخير مشخص للجسم
 وما يرد عليه مشرور **قوله** اعلم ان الموضوع العيين مشخص للعوض لا يمكن
 ان يدعى مثلا ذلك الجسم بل ذكرنا وجوبه بل عليهم مشهوره لانهم يدعون ان الملبني
 بخير المحل في وجوده وتشخصه المسعني فيها عن المحل لا يحل في حصوله اعرض في محالها

والله اعلم

والصور في بولدها مستبين منه دعوى الجدهه وقد ان اشبه لا تحرى في حصول الاجسام في اشياء
قوله فان السرعة تحل واللق الجسديك ونوسطها في الجسم الحركة بوصف السرعة والبطء
 حقيقة ولا يتصور وصف الجسم بها كذلك علوا لانها حالان فيها لم يكن الامر على ذلك **قوله** فان كان
 لا اول عين ان يكون حصول كل واحد منها في الآخر معا حصول الآخر فيه لفظ الآخر ويقتضها
 يدل لفظه في الحركه كما لا يخفى **قوله** وان كان العاقل هو ان يكون ذلك الغير غير المحال الاول
 وان لم يكن حصوله في الآخر او من العكس لانها معا ما دعان لذلك العاقل في الحصول
 في الخير على اناسقل الكلام الى ذلك العاقل فان كان عرضا ايضا لزم التمس او الاشارة الى المحل
 هو معتبر بالذات فهو كل جميع العراض طبيعة في التحين لانها ما سرها صحت وهو يكون صالحه فيه
 وورد عليه ان الاشارة الى المحل صوري لا ياتي في حصول بعضها في بعض بل في المحل وان كان
 بعضها ما بها لذلك المحل في التحين ومتبوعا لبعض آخر فيه **قوله** لا يات في حصوله
 في المشعبه عاذا كتم **قوله** هو مدان هذا الشيء محتمل ان اصفا تالده هو سواء كانت صفة
 او اضافية فانه ثلاثة فمع انه لا يتصور هنا كتحية في التحين لذات في العبا
 على المشعبه فلا يخفى عليه ان العاقل لا ينفق بل يظل محال العالم وايضا ان جعلنا صفة
 كون الشيء صفة لغيره حاله فبعبارة عن حصول الصفة في الخير تبعها حصولها في وجه
 ان يكون حصول الجوه في الخير صلا في الخير تبعها حصول المحل فيه وهو في اول العالم
 للحصول في الخير ايضا فولا يعقل حصول الاضافات في الخير ولما تأتينا فلهذا لزم حصول
 الجوهري في الخير هو بقا حصوله في الخير واندرجه وايضا لزم التمس في الحصولات **قوله**

مقول الجسم الطبيعي لفظ الجسم بطان بالستر على امرين احدهما الجسم الطبيعي وهو الكيم **قوله** من جسم
 السارية في الجهات الثلاث وانما الجسم الطبيعي وهو الجوه الذي يمكن ان يعرض في الجواهر
 الثلثة ومعنى ذلك ان جوهه يمكن ان يفرض في صفة كمن لفظه صفة بان مقاطع الاول على ذلك **قوله**
 فواهم صفة ماثل مقاطعها كذلك وانما اعتبر في تعريفه الفرض وان الموجود لان كل واحد **قوله**
 يعلم ان وجوده في كافي الكون والاسطران والمخروط وان كانت موجودة في كافي المربع مثلا **قوله**
 فليس الجسم باعتبار ذلك لا جازا اذا زعمنا ان الجسم الطبيعي الطبيعي بعينها وانما هو كائن **قوله**
 هذه اشارة الى المصدر على **قوله** هذه اشارة الى المصدر على **قوله** هذه اشارة الى المصدر على

الفرض لان مناط الجسم ليس هو فرض الابعاد بالفرضي برون الجسم ليعوم الفرض برضاها مجرد
امكان الفرض شعرا كما هو فرض اول فرض واما ما ذكره الاطام من انه لم يفسر وهذا لا يمكن
بالامكان العام لسدح فيه فالتكون بالابعاد حاصله فيه بالفعل وصورها كما في الافلاك كما هو
كما في العناصر وما لا يكون شي منها حاصله كالنور المحصنة فما لا يمكن المحصنة لان الامكان ههنا
على الفرض يفسر بالامكان العام نوصبه شعرا لوجه الفرض واجبا وغير واجبه اجده
مع امكانه وذلك من كبرى فاسدا ونس في الافلاك الابعاد مقطوعة على زوايا قائمة فضلا
عن كونها واجبه واما ما قطع مجاورها فاما ما على زوايا قائمة ومنه وجهه لان الجهد على
الاقطار ليس من مقدار ربع الفلك على الفرض في علم الهيئة فان قلت ان اريد بالابعاد الثلثة
الاعداد من مطلقه كما في السورف باللام ضابعا واما اريد بها الابعاد المعينه اصل الفرض
لانها من الفرضيات المتعارفة ولذالك استعمل هذه اللفظة في الشفا في مواضع عديدة
الامتنى قلت اريد بالابعاد الثلثة ههنا الابعاد الثلثة مقطوعة على زوايا قائمة واللام ان
الى مطلق هذه الابعاد التي هي قسم من مفهوم الابعاد الثلثة فلا يكون صادع نعم محيذا كتم
على وصف ههنا الابعاد الثلثة بالمسقطه على زوايا قوائم ثم اعلم ان امكان فرض الخطوط
المقطوعة على الزوايا القائمة متروك للجسم الطبيعي والجسم المقتلي ومنازل الطبيعي عنه بالجوهر
وان السطح سار ككلها منها في امكان فرض سطحين مقطوعين على الزوايا القائمة ونما
عن الطبيعي بامتناع فرض سطح ثالث قطع لها كذلك وعن الطبيعي بذلك بان لا يكون
فلا يكون قديرا للثلاثة في الابعاد استرازا عن السطحين وعن الخط بالجوس بل هو القيد
انا اعتبر لكون ما بعد الحد من خاصية مطلقة للجسم مطلقا وكون التقويت ام والحقني
ان فرض الخطوط الموضوع مسا والاعراض المختلفة التي في حقيقة الجسم الطبيعي كحلان
الامدادات الموضوعه ولذلك عرفوا بالموضوعه تحر من الحيل النزاع **قول** والمخبر
وجوه الجسم الطبيعي يدلي بحكمه العقل معا وانه لا اساس للاعراض لانه لا يوافق
عروض حقيقة الجسم المعرف عرف حقيقة الجسم المركب ايضا التركيب من اجسام المنزوعة التي
يجعلها اما ابتداء او بوسطه فلذلك لم يجد الجسم المعرف ههنا مجتمعا وتبين صدق ما ذ

قول قابل للانعقاد منع ذلك يجوز تركيب اجسام كلها من الاجزاء التي هي لطبيعية واصم
سابقا لصفها لهندل لا قبل انصافا لا خرابها وعينا وسيرد عليك في الكتاب بهذا الكلام
مشروضا **قول** ولا يخرج اما يكون الانقسامات التي يمكنه حاصله فيه بالفعل يريد ان يكون
جميع الانقسامات التي يمكنه حاصله فيه بالفعل ولا وعلى الاول ان يكون فيه اجزا بالفعل قطعيا
شخص من تلك الاجزاء باللائق واللام يمكن جميع الانقسامات حاصله بالفعل في اجزا لا تجري
واما مساهية وهو مذهب جمهور المتكلمين واما غير متناهية وهو مذهب المعتزلة وعلى الثاني
اما ان لا يكون شي من الانقسامات حاصله بالفعل او يكون بعضها حاصله دون بعضه
الاول المتكلمون فيصرون بالفعل اصلا والامكان فيه من الالفاظ حاصله بالفعل لانه لا يمكن
في كونه مع ذلك قابلا للالفاظ فاما غير متناهية وهو مذهب جمهور المتكلمين واما مساهية وهو
جمهور المشركين في صاحب كتاب الحيل والحوار على الثاني اعني ان يكون بعض الالفاظ حاصله
بالفعل ودون بعضه يكون فيه اجزا بالفعل ولا يجوز ان يكون شي من الالفاظ حاصله
الجهات الثلثة والامكان جسم **قول** يكون المركب منه حركا لا متزودا او الكلام في الجسم
بل يمكن اجزا اما باللائق في جهة واحدة فقط كخطوط جوهرية متصلة في طرفيها واما في
جسمين فقط كسطوح جوهرية كذلك واما محسطة منها فقط او منها او من طرفيها ما لا يمكن
اصلا وهذه اصناف الالفاظ عتقيلهم بذهبهم اليها اصدفتهم ان الالفاظ الاربعة التي ذكرها المتكلم
في المذهب للادب الالفاظ الاربعة اراد انه اما ان يكون جميع الالفاظ حاصله بالفعل او لا
شي منها حاصله بالفعل وعلى العدم من اما ان يكون الالفاظ متناهية او غير متناهية
ح الالفاظ الاربعة في تلك المذاهب كما قرره انما بقول لا يكون ذلك التردد
حاصرا اذ ههنا قسم ثالث وهو ان يكون بعض الالفاظ حاصله دون بعضه وهو الذي يرد
فيه تلك الالفاظ السبعة التي لم يذهبها الاطرافان قلت وقد ذهبوا لغيره الى ان الجسم
مركب من من السطوح والسطوح من الخطوط قلت تلك السطوح والخطوط عندهم
مركبة من الجواهر المنزوعة بليت متصلة في ذاتها فاذا انال جسم من حصل
واذا انال خطا في العرض حصل سطح واذا انال سطحان في جهة حصل جسم

قول

منه فانه اجزا فمنهم من قاله اوضع خطه على خطين متاليفين في جهة اخرى في جهة اخرى حصل
من ستة اجزا ومنهم من قال يحصلون من اربعة اجزا سالف في الجهات الثلاث واما الاستدلال فيكون
الحال الجسم هو الجسم المتقسم ما هو بالتركيب اجسام عند حرا فانه لهذا اجسام الجسم الذي
الجسم الاجزائي اصلا **قوله** وما كان بطلان هذا المذهب كما هو بطلان الجزي الذي لا يتجزأ
اذ ابطال الجزي الذي لا يتجزأ واستحال وجوده مطلقا بطل وجوده في الشكل من هذا الجسم
وعوضه ومذهبنا في سالف ايضا لانه بالاضافة الى الجزي الذي لا يتجزأ جميع تلك الاجزاء
العملية ايضا لان ما يدل على امتناع تركيب الجسم ما لا يتجزأ اصلا يدل على امتناع تركيبه
ما سقیم في جهة واحدة فقط او في جهتين فقط وما يدل على استحالة وجود الجزي الذي لا يتجزأ
مطلقا على استحالة وجود الخط والسطح الجوهريين فالجهد في اثبات ذلك المذهب الذي
استحال الخط ابطال الجزي الذي لا يتجزأ ولذلك استدل به واعلم ان لهم في ابطاله طريق
اصدها ما يدل على استحالة وجوده مطلقا وهو ان المتجزئ بالذات لا يمكن ان يكون كالحا في
جهة العروق عدمها في جهة التفت وكذا ما كان في جهة التفت غير ما كان في
جهة اليسار وكذا ما كان في جهة اليمين غير ما كان في جهة اليمين في جهة اليمين
منقسما في الجهات الثلاث لانها لا يجادى من هذه الجهات الستة هو اضافة الخارج من
فيلزم التعريف في عراضه الخالفة في ذاته فلا يلزم اللقب لانها هو هذه الاطراف
ان كانته اظه في ذاته كان اللقب خلاصا والافاضة من طرفه الوفا في مثلها
ما طرفه من طرفه التضايفي والالكان الاشارة الى طرفه في عين الانسان الى الاض
وهو في ضرورة فلا بد ان تنفرض في ذاته في عينه فيكون منقسما ولو هو هذا المذهب
كما يرى يدل على استحالة الجزي الذي لا يتجزأ وعلى استحالة الخط والسطح الجوهري
فاذا استحالة وجودها امتنع ان يتركب منها الاجسام الموصوفة في الخارج واليد على
المتعلم والخط والسطح العوض فانها غير متجزئ بالذات وغير مائة للكان والذات
تلك باصناف الجهات والاطراف فيما هو متجزئ بالذات وما في الالكان في هذا على بعض
الامر والباقي من الطرفين ما يدل على استحالة تركيب الجسم من اجزا لا يتجزأ وما ذكر

من حيث ليس له طرفين عن الملاقى وهذا يدرك على استحالة تركيبه من خطوط او سطوح جوهريه
وعلى استحالة تركيبه من الخطوط من الخطوط وتركيب الجسم العلوي من
السطوح يدل على ان ما استقسم اصلا لا يتركب منه وقد راعى في الخارج ولاقى الذهن وان
ما سقیم في جهة واحدة فقط لا يتركب منها ما سقیم في جهتين او في جهات وان ما سقیم في جهتين
لا يتركب منها ما سقیم في الجهات **قوله** اذ اوضح جزئين حركتين في جهة واحدة فانه اعتبار في
التلاقى لان الكلام في تركيب الجسم من تلك الحركات والتركيب الحقيقي انما يكون بالتلاقى وقد ظهر
الجزي عدمه وما قيل من انه نحو ان يكون التلاقى في وان لا يكون بد من وقوع الخطابين في
الحركة فاذا كونه على ان ملك الاجزا قابله للحركة والاستقال والالكان الحركه والاستقال على ذلك
فليس من جزئ بعضها الى اجزئ بعضها في واستغرق الكلام **قوله** والباقي هو في الملاحظ
اي عدم المحب بوصول ان يكون الوسط مدخلا بسره الاصل طرفية قطعا فان افضل من ذلك
الطرفين في حال من الوسط لزم التقسيم ذلك الطرف ايضا وان لم يفضل لزم الدراض وحده
ثم الطرفان بعد ملاحظتها اما ان سلقيا باسرها بحيث مطبق احدهما على الاخر وتصير مقاديرها
واحد لزم تماثلها ايضا فلا يكون هنا كطرف الوسط ولا يتجزأ الجسم كله على وجه واحد
منها فلا يحصل من تاليف امثال ذلك الاجزاء وان كانت الوفا في وجهه وبقدر زيادته على مقدار
واحد منها فلا يتصور تركيب اجسام المنقسمه في الجهات الثلاث من تلك الحركات على هذا الوجه
واما ان سلقيا باسرها مما يلزم التقسام او التمام واحدهما والحاصل انه اذا
جزئ جزئا آخر فان كان التلاقى بالاسم بين التاليف زيادة في الحجم في الخارج وللجزي
الوجه وكذا اذا ضم اليهما جزئ ثالث ورابع لم يحصل حجم زائد اصلا وان كان التلاقى بالاسم
لزم التقسام وخطا في الموضع **قوله** ولا اول وجه التقسام **قوله** الجسم الوسط للطرفين عن
القاسم بوجه التقسام الوسط لان ما لاقى من احد الطرفين في غير ما لاقى من الطرف الاخر
فمفروض في الوسط سمان منقسم وايضا لا يجوز ان يكون احد الطرفين ملاقيا بالوسط
والا كان تماثلا في الوسط وهو غير ممكن التمام كل واحد من الطرفين ايضا لا يمكن
لزوم التقسام مجموع حواجز الجسم المتماثل في الاطراف المختلفة التي هي اعراض قائمة
بجسم بسيط لا سقیم اصلا لانا **قوله** قد مر ان تلك الاطراف المختلفة بالوضع البدلي

كل منها في شي من ذلك ليس بعد ما صل عند الآخر فلو لم يتقدم ولو بالفضل **قوله** لو فرضنا
 مركبا من بلنة اجزا على الولاة يعني لو فرضنا مركبا من اجزا وترث ثلثة كما نتا وحقه ويسم
 او غير ذلك ووضعنا على كل من طرفيه جزء الاعلى التباول وفرضنا تحرك كل منهما
 مفوجها الى الآخر حركه على السواء في السرعة والبطؤ والاستدار والابتداء فلو تلاقيا
 والتمكولن يكون ذلك التلاقيا بان يكون احد الجزين باسن على الطرف والآخر باسن على
 الوسط واللام يتساوا الحركتهما بان لا يلبدا ان يكون شي من الوسط مستهولا باطرها
 وشي آخر منه مستهولا بالآخر فلو لم يتقدم انعام فظها م لما كانت تلك الاخر اعمير منها ونة
 في الحجم وجبلا لا يكون بعض من كل واحد من الجزين على الوسط وبعض آخر منه على بعض
 الطرف فلو لم يتقدم انعام لاخره بالآخر باسن مع كونها غير منفتحة فرضنا وانما لا نقول
 هذا الخ لم يلزم من وجه الجز الذي لا يجزى وصد بل من مع ما فرضنا من مركب اليه
 من اجزا وترتبع من تحركه على السواء فلو لم يتقدم منه استعمال المجموع وواستعمال الجز
 لا نقول **قوله** وروك فيها سبق انه اذا استعمال مجموع فلا بد ان يكون بعض اجزا جمالا
 في نفسه يكون استعمال بعضها مع بعض محالا وليس لاستماع فيما يحس بصدده وجمعا لا تقطعا
 وليس ايضا شي من اجزائه سوى الجز محالا في نفسه فمقيد استعماله ومنزعم ان الجز
 الذي لا يجزى لا يقبل صد حركه وصد منها لما تقدم وايضا جاز ان يوضع ملك الجز
 في صنف جسم **قوله** من اربعة اجزا اي اجزا سبعة **قوله** ووضع الحمازة للدوران
 من الثاني والثالث اذا لا يمكن ان يحاوتها ما ان يكونا على الثاني او على الثالث واللام ويا
 في الحركة لان احدهما ح قطع جزيرته وصل الطرف الثالث والآخر قطع جزوا ولها وصل
 الى ان بل اللسان يتخاذا على ملتقى الثاني والثالث بان يكون بعض من كل منهما على بعض
 من الثاني وبعضه الآخر على بعض من الثالث فلو لم يتقدم انعام الجزين المحركين مع انقسام الثاني
 والثالث **قوله** ويقدر ان الجز الغريب عن مركز الرمي الخ هو صيحه ان يرمى
 خطا حاصرا من مركز الرمي الى الطرف العظيم منها فذلك الخط مركب من اجزا البري كونه
 فاذا تحرك الجز الا بعد من عملا الخط وهو الذي على الطرف جزوا او اذ من سامة
 فالجز الذي على الا بعد ان يحرك اقل من جز كان الجز منقسما وان يحرك ايضا جزوا او اذ من

نقلا

نقلا الكلام الخ الجز الثالث والرابع وهكذا الجز الذي المركز فان تحركت شي منها اقل من جز
 لزم انعام وان تحرك كل واحد منها جزوا او اذ لزم ان يكون مساهل الجز الذي على المركز
 وحركه مساويا له من الجز الذي على الطرف العظيم وحركته وبنوعه بالضرورة وان كل
 الجز الذي على الا بعد من تحركه لا يوجد جزا لزم انعام عنه وكذا الحال في سائر الاجزا
 فلو لم يتحرك الرمي على مثال ذلك وارجح خط بعضها بعضا يظهر ذلك خارج الخطوط المتلا
 من مركز الرمي الى الطرف العظيم منها في جميع الجهات كما لا يخفى **قوله** وقد اتروا مع
 الحسن كذبة قالوا ان الرمي سلك على مثال الدواب كما ذكرتم لكن الفاعل المختار ملحق
 بعضها بعضا لا يشعر الحسن بذلك لطافة الازمنة التي تقع فيها العكس **قوله** يعني
 ان الغرض الى **قوله** اذا فرضنا مثلا ان فرسا سا **قوله** يحركه من اول انهما سالح فتنصفه
 حسيين فترسخا ولاشكر ان الحس فاسارت في زمن المدة بجاسم الدور في عدان زائد
 على مقدار الحسيين بالاقان الوقى على القول الجز لم يلزم ان يكون للغرض سكنات بعد ذلك
 على حركاته تكون حركته معدومة في تلك السكنات مستغنى ان يرى ساكنة فقط والآخر
 من ان يرى ما نساكن واخرى يتحركا لكن لا يحس سكونه اصلا وود عوى عدم الاصاص بالسكنات
 لتقارن منها وقلتها مكابرة صحيحة لان من حركته اقصر واكل كيف من حركته
 دون سكناته **قوله** ومنه اسفار الدارة **قوله** يدارة لوصح الجز الخفت الدارة وذلك
 لان الخط المركب من الاجزا الذي لا يجزى ان امتنع جعلها د ابرة امتنع ايضا جعلها
 ذ وخرج ابرة لان عالمه عرض على القول الجز ليس الا خطوط انصم بعضها الخيبي
 فاذا امتنع ذلك على كل واحد منها امتنع على الكل ايضا وان لم يتنع جعل الخط د ابرة
 فاذا جعلنا د ابرة فاما ان يتلاقى طولها اجزاء كما ملاوت بعاطها فبيلزم لان يكون مساهلة
 ظاهرها كما صة باطنها فاذا اطاطت هذه الدارة د ابرة اخرى كان حكمها مثل حكم
 الاولي ويكون ظاهر المحيط كباطنها وباطنها كظاهرها الحاط بها الا بطاقت علم ظاهر
 الحاط بها كباطنها ويكون ظاهر المحيط كباطن الحاط بها كظاهرها كحل الدارة محيطها
 بعض بل افرضه من الما ان يبلغ د ابرة طولها مثل طول الكوكب العظيم والاريد اجزاء

بفظ
استغنت

هذه الدائرة العظيمة على جزء الدائرة المفروضة او اضع كونها صفيح صلا وانما ان لا تتلا في طولها
 مع ملاق نواظرها فذلكم الاقلام لان الجوانب المتطابقة غير المتوازية لم تلاق هكذا قرره الامام
 في المختصر وهو المراد مما ذكر في الشرح فغير عن الدائرة الصغرى بالمدان القطبية وعن الدائرة العظيمة
 بالمدان المتطابقة لكن العادة فاصحة عن ايام المراد **قوله** وذلك لان الدائرة المحسوسة شكلها صفيح
 ايضا لكونها شرط صدق للاصصان ان يكونا ما يطلبا للاصصان به على قدر مكن المقوع الحاسية راك
 اذ لو لم يكن كذلك لم يقو الحاسية على اذراكه ولم يكن عمده اذراكه والاعمال غيره كما في الدائرة المتوازية
 في الجوز واللصوات الخفية صفا فاذا كان التصريف في محيطه الدائرة محتاونا في الصغر والجزء الذي
 الاصصان المحسوس ولم يدركه ذلك على عمده **قوله** لانها طرف الخط الموصوفه وطرف الموصوفه
 ردة لكل ما كان ان ارتعت طرف الخط النقطا عن وجهه اعتداله وانعزله فيها فذلك امر عديم الوجود
 في الخارج وان اردت طرف الخط معنى آخر فقلنا ان الخط طرفا مدك المعنى الابد من جيل وهذا
 الوجود تعبئة واراد على دعوى كون الخط موجودا لان طرف الخط الموصوفه على دعوى كون السطح
 موجودا لان طرف الجسم الموصوفه وعدا صير **قوله** بان الجسم اذا انتهى في احدى جهتيه فخطه لا يسكن انه
 يوصفها كما شئ يمد في جهتيه وهو السطح واذا انتهى السطح في احدى جهتيه فخطه يوصفها كما شئ يمد
 في جهة واحدة وهو الخط واذا انتهى الخط في امتداده يوصفها كما شئ لا يمتد في جهة ولا يقسم اصلا
 وهو النقطه كما يمكن ان يمد في جهتيه على وجه هذه الاطوار والاهم وانما في اثبت
 وجود الجسم القاعى وبقية ان المتكلم سلم من الحكيم وجود النقطه ونفى عليه تاشيخ الماصح به
 لولا انه لم يعل على وجود النقطه الا ان الاستدلال به كونه جديا لابرهانها **قوله** بل هو الخط وهو
 وضعي لا تجري الاستدلال اعني الجوز والفوز وانما ذكر الجسم منه فلا يلزم مما ذكره صاحب الجوز
 اخرى **قوله** والقطب حال في الخط مرصته لا تقسم الى اثنين **قوله** ان الابدية حكم ما كان في شئ من اجزاء
 من حيث انه او اعتبارا وصفه بالمدان اسفل وجوده كل الجوانب وايضا ان بعضه انطواء ذلك كما انما
 لم يسهبه اليه كنسبة الجسم والقطب لم يستشاع له كل الخط والامان كون شاعله جزء غير منقسم
 لو انتم لم يكن القطب شاعله لكان ولا اقتسم على بعضه بل هو ضا والمفروض وايضا نقل الكلام الى
 ذلك البعض فللمر من الابدية الجوز مبعوث فله النقطه والام لم يكن شاعله كل الخط ولا البعض

ولا يكون حاله فيه ذلك الجزء لكونه ان كان مسقلا بانه فهو للخط والاصح ان جعل آخر غير منقسم
 ولا بد من الانتهاء الى محل مستقل غير منقسم وهنا **قوله** ومعدان الوصية بوصفها انتم
 كن مدك فلا يمكن ان يكون صفة له قايه من حيث هو مجموع الاجزاء ولم يلزم من ذلك
 المجموع انتم الوصية لان في الخارج والى في الدهن فلم لا يجوز ان يكون النقطه حاله في مجموع الخط
 شاعله له من حيث هو مجموع غير سارية فيه وغير حاله في جزء معينه كما لو صفة بالمدان
 والفقير ان الوصية صفة اعتبارية لا تجري بغا لان ملك المدية التي اوعاها كما حكم بان الحال
 لا بد ان يشعل بوجوده الخارجى كل المحل وبعض حكم ايضا ان الحال الذهني لا بد ان يشعل
 بوجوده الذهني كل المحل وبعضه اي لا بد ان اعتبر العقل سعه لعله او لبعضه وللأم كل
 صفة له لانه في تلكها زنى الدهن شعل كل المحل لا بطريق السريان حاز في الخارجى ايضا
 وجه مدفع البه من وجود الطراف ويكون النقطه حاله في الخط غير منقسم بانتم **قوله**
 حاله في السطح غير منقسم في الغرض والسطح حاله في الجسم غير منقسم في العنق واللام من وجودها
 وجود الجوز المراد ولا وجود خط وسطح حورين **قوله** وذلك لانها موصوفه عند قارة
 اما وجودها فلان البديهة تشهد بان الحركة حاله موصوفه للتحرك واما كونها غير قارة فذلك لانها
 لانه اذا اعتبر العقل للحركة امدا اعتم به الحورين مثلا حكم بان احداهما في جزء من المادة والآخر
 في جزء آخر منها واما انى الحركة لا يحتمل في الوجود قطعا **قوله** ولا يكون الحركة في الحال
 موجودة اي يلزم ان لا يكون الحركة التي فرضناها موجودة في الحال موجودة تمامها فيه
 بل يكون الموجود فيه احد جزئها فقط هفت مع اننا نقل الكلام الى ذلك الجزء الموجود في الحال
 فان لم يقسم كاشا الحركة الموجودة في الحال غير منقسمه وان انتم لم يكن تمام موجودا فيه
 مسقلا الكلام الجزئية الموجوده فيه وهكذا فلا بد من الانتهاء الى ما لا يقسم والام لم يكن الحركة
 في الحال **قوله** انم الجوز الذي لا يتجزأ وذلك لان المسافة هو الجسم لم اذ اعتبرنا الحال
 الذي قبل هذا الحال والحال الذي اجده ظهر تركيب الجسم الذي هو المثل من اجزاء الجسم
قوله قدن لانه ان الماضى والمستقبل معدومان مطلقا الى الامة ان الماضى من الحركة والمستقبل
 منها معدومان مطلقا بل معدومان في الخارج لا يلزم من ذلك عدمها مطلقا فان الماضى من الحركة

جزئيه

موجود في الماضي وان لم يكن موجودا في الحاضر والمستقبل من الزمان وكذا المستقبل من الحركة
 في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجودا في الحاضر والماضي من الزمان فان قيل لا وجود للماضي
 والمستقبل من الزمان فكيف يوصفها الحركة قلت لا وجود لهما في الحاضر لانهم من الوجود
 اصلا لا تقال في وجود الزمان الماضي ولا يدان بوجودها في الماضي او في الحاضر في المستقبل
 طامرا البطلان وكذا الاور واللازم ان يكون الزمان زمان آخر وان يكون التغير في الماضي
 الماضي من الزمان موجودا اصلا وكذا المستقبل فلا يوجد في الحركة قطعا لانا نتوكل ما ذكرتم
 مدعى في الحال ايضا ليس بوجود اصلا ولا يوجد في الحركة حرما وصل اليه ان غير الزمان ان لم
 فيه اصلا لم يكن موجودا قطعا ولما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الازمنة
 كما ان المكان موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الازمنة بخلاف المكان فانه اذا لم يوجد
 في شيء من الازمنة لم يكن موجودا اصلا ومنهم من قرر الحجة الثانية هكذا لو لم يوجد في حال
 لم يوجد اصلا لان الماضي كان حال والمستقبل سمي حال والفضلان الوجود للمكان ولا
 لا يوصفها في شيء مما هو حاله فلا يوصفها في شيء من الازمنة وذكروا كبرية **دراسة**
 سقطت الجواب المذكور بل الجواب ان يقال ان اريد بالحال الزمان الحاضر الذي لا يقسم
 وسقطت وصلا من وجود الحركة فيه وجود جزئي في المسافة لا تقسم صاروا وهم ما ولبس
 مطلوبكم اعني وجود الجزئي الذي لا يجزى اصلا ولا مستلزما وان اريد بالحال التقسيم اصلا لانهم
 من عدم الحركة فيه ان لا يكون الحركة موجودة اصلا لحوال ان يكون موجودا في الحاضر الاول
 وهو جزء من الزمان اذا فرضنا امتداد تقسيمه وما الى جزئ لا يتبع اصنامها لا تقسم
 جزئ من الحركة فاقبح فيها **وذكر** بطلان واعلم اننا نعلم بالضرورة وجود الحركة في الزمان
 الحاضر وانها **لباطنية** ولا مستقبله ولا شكل ان الحركة غير ان الذات ولو كانت متقسمة لم يوجد
 في الحاضر لظهورها في الجواب بل يقال ان اريد بالحركة ما هي بمعنى القطع ولا وجودها في الخارج
 وان اريد بها ما هي بمعنى التوسط فهي موجودة غير متقسمة كغيرها انما هي لا تقسم بل هي
 لعدم انطباقها على المسافة فان قيل بل الحاضر الذي لا تقسم اعني الحركة بمعنى التوسط بانه
 المتحرك في حال لا تقسم من وجود المسافة ويوجد فيها في التقسيم وهو المظهر فلنا صار ان يكون ذلك

الحديثه اذ يقطع في عرض المسافة فلا يلزم من وجوده وجوده في المسافة لا تقسم ان الازمنة
 اي المسمى بالحال الحاضر من الزمان موجود **قوله** فلنا لا يتم بل الماضي والمستقبل غير موجودين
 في الحاضر لانهم من غيرهما في الحاضر اعني مطلقا قيل لا اقر بالحجة الثانية هكذا لو لم يكن الازمنة
 الحاضر من الزمان موجودا لم يكن الزمان موجودا اصلا لان الماضي كان حال والمستقبل سمي حال
 والفضلان لا وجود لهما حال ولا وجود لهما ايضا سقطت اجواب بل ذكرنا وكان الحاضر ان كان
 في الحاضر الباطنية من الزمان بالان والازمنة الحاضر اذا تقسمت وندع عن ذلك هناك كقولنا
 الذي كاش را به مرود بل الجواب الحق هو ان يقال للحركة المعجزة في الازمنة هي الحركة
 المتوسطة وليس منطبقة على المسافة ولا مقصودة لوجود صور لا تقسم في المسافة كما مر **قوله**
 ذكره على المسافة تركب الحركة كما لا يخفى **قوله** وذكر اعني امساح كبريتها من اجزاء لا يتجزى
 يدعى على امساح تركب ليس في منها فكانت قال ليس وجوده الحركة بل على وجوده الجزئي على
 اسفله **قوله** بيان الملائكة ان الحركة لو كانت مركبة من اجزاء لا يتجزى فالتجزئة من اجزاء
 بوجهها الحركة لو كانت مركبة من اجزاء لا يتجزى كانت تلك اجزاء مركبة منها لا انطباق للحركة
 على المسافة بحيث اذا فرض في اجزائها جزئ في الاخرى جزئ بازيدة فالتجزئة من اجزاء
 من اجزاء المسافة الى جزئ آخر منها متصل الاول لان تقصير الحركة كمالا في الجزئ الاول
 اي الجزئ الاول من المسافة وذلك لانها لم يشرع لوجود في الحركة واما ان تقصير الحاضر لانه
 في الجزئ الثاني اي الجزئ الثاني منها وهو ايضا يربط لانه قد انقطع في الحركة في الجزئ الثاني
 ولا واسطة بين الاول والثاني لوصف الحركة ههنا فلا يوجد الحركة اصلا **قوله** اجبت ذلك
 بما يوقف تقسيمه على قديته هي ان العالمين بالجزء ههنا ان المسافة مركبة من اجزاء
 لا يتجزى ولزعمهم ان يقولوا بان الحركة بل الزمان ايضا مركبة من اجزاء لا يتجزى وكل جزئ من
 اجزائه في جزئ من المسافة والحركة الواحدة عندهم حركة جزئية لا يتجزى في جزئ من المسافة لا يتجزى
 وهي في نفسه ولذلك تسرع بالحركة بالكون الاول في المكان الثاني فيكون في المكان الاول
 فان يكون اعني الحاصل في المكان الذي في الحركة من اجزاء من اجزاء كذا في مسافة مثلا انما هي
 لا يكون حركة واحدة بالفعل عندهم بل هي حركات متعاقبة والحجم اذا تحرك لم يكن حركته واحدة بل

مركبة من اجزاء الموصوفة فيه بالفعل ولذا يكون الحكم الواضحة عندهم مبدأ ووسطا
 من المبدأ فذلك لا يكون لها من المبدأ الا مبدأ ومسمى واذا التهمت المفردة قلت ان الموصول
 لا يوصف بالحركة كما لو كانت في مبدأ المضاف لكنه يوصف بها في اول زمان حصوله في الجسم
 حقيقة الحركة عندهم متى كونه في الاول في مكانه الثاني فاذا حصل ذلك وصف بالحركة فقط
 تلك الحركة بالكون الثاني في المكان الثاني فالممكن في المكان الثاني يوصف بالحركة
 في الاصل لا يوصف ايضا بالساكن في الاصل فلم يلزم من تركيب الحركة في الموصول
 ان لا يكون موجودا اصلا **قوله** فانه يمكن ان يوصف اجزاء متناهية من اجزاء
 وذلك لان الجسم بالمكان فيكون غير متناهية ولا شك ان الكون ما لم يكن الا في الجسم
 اصاد غير متناهية فيكون لا يوصف من تلك الاضداد اما متناهية لا يقال ان ارضها
 ما لا يكون معتمدا بالفعل اصلا لوجودها في الثلث ممنوع وان اردت ان لا تصح
 اصاد جازان يكون كل واحد من تلك الاضداد المتناهية مركبا بالفعل من اجزاء غير متناهية
 مكون الجسم المركب من تلك الاجزاء المتناهية مما ملأ على اجزاء غير متناهية فلا بد نقصا
 على ما ادعوه لا يقول متى صدر كونه وصدورها معا وهو واحد في نفسه اذ لا معنى للكنية
 الا مجموع اشياء كل منها واحد في نفسه فلا يمتنع بالفعل التمكن والاضداد في نفسه فان الواجب
 الذي يشهد على اجزاء بالفعل هو بالتحقق كونه وصدورها باعتبار وجودها
 في الجسم ما هي اجزاء بالفعل في نفسها لزم ان يكون في كرات غير متناهية ملا اصاد حقيقة
 وان يظن بدنه **قوله** والثاني يوصف اجزاء اجزاء لانها الموصوفه الجسم يار وادام
 الاجزاء والسوقا فلا بد ان يكون ذلك الاجزاء مساويا مطبق بعضها باس في بعض اخرى
 والداخل لا يستلزم ان لا يحصل من تلك الاجزاء مساويا كانت متناهية او غير متناهية
 اجسام لها متقا ويرصد في الجهات **القول** اما يلزم ذلك في اوجبه الدلائل اما
 اذا كان الدلائل عدده ايضا فلا لانا **قوله** اذ اصاد عدده ايضا امكن ان يحصل
 الاجزاء بعضها الى بعض في الجهات جسم متوحد من اجزاء متناهية وايضا لو صار الدلائل
 في الاجزاء جازان متداخلا وسر الاجسام بالسرهما في حجم جزوه بل في حجم اجسامها

فقد

مولف من اجزاء

فذلك يظن بتقديره **قوله** معلوم بطلان القول ان كل جسم متناهية واذ لكل واحد والى
 الجزئية اعني قولنا ليس بعض الجسم مولفا من اجزاء غير متناهية ويؤيد ذلك الجسم
 من الاجزاء المتناهية فان قيل يوضع هذه الالاء الجسم جسم مصنوع اعتباري يوضع
 تلك الموصفة الكلية بموا اجسام الطبيعية الموجودة في الواقع فلا بد ان لا يستلزم
 صدق هذه الالاء بطلان تلك الموصفة قلنا اذ اوجدت غير متناهية من اجزاء بعضها
 الى بعض في الجهات تلك وتوجد بالضرورة كغير متناهية من اجزاء بعضها الى بعض تلك
 الاجزاء في الجسم المركب من الاجزاء المتناهية يكون موجودا في الواقع على ذلك المقدر **قوله**
 لكن نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاضداد الى الاضداد لان ارضها الجسم يار وادام
 اعترض على ذلك بان ارضها الجسم يار وادام والى المؤلف المتلزم كلها ان يكون نسبة
 المؤلف الى المؤلف كنسبة الاضداد الى الاضداد اذ من الجاز ان يكون الارض واحد لا يار
 مع كون السنين محسنيين المحرر يكون نسبة الجسمين من النسبة الجسم التي يوصف في المقادير
 الاعداد في الاضداد في الاضداد لانها نسبة ارضها وقطعا لا يقال ان الاضداد الى الاجزاء
 التي لا تجزي في ارضها اذ لو فاقوا لزم ان تقسم بعضها واذا كانت متساوية وكان
 هو الموصوف لارضها والجسم والمقدار كان نسبة مؤلفها الى مؤلف اخر منها كاجزاء الاول الى
 اصاد الثاني بالضرورة لانا نقول تلك الاجزاء لا يوصف ارضها وبالضرورة انما هي
 المتعادين والاعتماد لتلك الاجزاء في انفسها فهي ارضها وبالضرورة والجواب ان تلك الاجزاء
 لما كان نظما وبما يلف بعضها البعض موجبا للجسم المؤلف منها ويصليكون لها متقا ويرصد
 والاعتماد حصول الجسم بانفسها بعضها البعض وقيل بطلنا، واذا كان لها متقا في انفسها
 فممكن مساوية كانت متساوية وقطعا وكان نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاضداد
 وتم الخط **قوله** ما نافع من ابطال المذهب الثاني اشار الى ما يلزم من الخالقات **قوله**
 سان الاطلاق هذا المذهب بوجه اخر كما ان الاشارة الى انهم اصحاب المذهب الاول
 الحسن كذب سان بالتحفة ايضا بطلان المذهب الاول بوجه اخر **قوله** لان البطون الاجزاء
 السكت كما سبق في باب الحركة **قوله** مغيب للؤل وهو انه اذ اقطع السبع اجزاء اقطع

البيضا ايضا فاعلم ان الحلق السريح البطني اصلا معد بط بالضرورة **قوله** واضاح في بيان مشاه
 الخان ينقطع ايضا فلانها به محجب لا يقطع المسافة ابدان **قوله** وذلك لان قطع العنق في مشاه
 الخان وقد يقال ان كل ارض من الزمان المتناسي والحركة الواقعة فيه مركبة عندهم **قوله** مشاه
 كالمسافة المتناهية وقطع مسافة متناهية المقدار غير متناهية الجزاء في زمان متناهية
 المقدار غير متناهية الاجزاء كحركة متناهية المقدار غير متناهية الاجزاء ليس يحتمل
 ويعتبر في وقوعه **قوله** ما ارتكاز الظن **قوله** صفي في القدر الوتية تتال ظنر بطنر طقولا
 والمراد بها ههنا افعال الجسم من جزئ من اجزاء المسافة المجرى آخر منها من غير ان يكون
 ما بينها من اجزائها ولغيره عنها بترك مسافة الاواساط **قوله** وهو صفا ايضا برهان
 المسابك كتاب لتدليل المسهور انهم التزموا الظنر دفع الانزام امتناع لحوق
 الحرف للمربع البطني والرمو الدواضل دفع الانزام امتناع قطع المسافة المتناهية في
 زمان مساه فان الاجزاء التي لا تناسي اذ انداز بعضها في بعض وصارتها واطا
 لم يوقف قطع المسافة على قطع كل واحد منها فجاز قطعها في زمان متناهية وهذا السباق
 كلام المتقن الا ان التزم الظنر لما كان كافيا لرفع الانزامين جعل الانزام اندا
 لاجزاء الخ في برهان التاسب ثم ان استخدا لظنر بدلية واضحة **قوله** ولما استخدا
 للدواضل بدلية عليهم ما تقدم **قوله** لما فرغ من ابطال المذهب الاول لرد ان شيو الى
 المذهب المنسوب الخ **قوله** فخر اطين بل عايب ان الجسم المفرد لا يجوز ان يكون مركبا للجزء
 التي لا يجزى عنها في حكمها متناهية متصلة اصد في نفسه وست اخطائه قابل للقسمة الوصية
 في الجهات الثلث والاركان جزا لا يتجزى او ما في حكمه وقد ظهر استحالة فان ادعى الكيل
 للقسمة الابدانية ايضا اصح في ذلك لانه لا بد له من اجزاء لا يكون الجسم **قوله**
 متناهي من اجسام بسيطة في غاية الصغر فلا يكون قابلا للقسمة الابدانية التي لا تنقطع
 الا بالقطع والابالكس كما يولد ههنا فلا يكون الجسم المفرد قابلا للقسمة الابدانية لام عبارة
 عن كل واحد من تلك الاجسام الصغرى الصلبة التي لا تقبل القطع ولا كسر مع كونها متصلة
 واما اذ اجعل الخ ههنا الاجسام البسيطة الطبايع التي لا تنقطع على اجسام متصلة

هذا هو المذهب المنسوب الخ
 وهو الذي لا يجوز ان يكون
 اجساما بسيطة

المتناهي كما رويها والناظر فلا فاعله الامام في الخنص والماض المشرقية وبينها المشرقية
 من الخواص والافراد وما في حكمها من الخطوط والسطوح الجوهرية لم يستطعها متصلة و
 في منها بالاضاح في ذلك في ابطال ذلك هج **قوله** فخر اطين في باب الخواص استحال الخ
 ان في الاجسام ما هو متصل في حده لا متصل بالفعال في امتداده وهو الجسم المفرد الا
 اذا اعتبرنا اجساما متناهي المقدار فان لم يكن متناهي من اجسام كان جسمها مفردا متصلا في
 وان كان متناهي منها والابدان المتناهي في التحليل الى اجسام مفردة والاركان مركبا من
 اجسام لا تناسي ولمزم ان يكون مقداره غير متناهية فظهر ان الخ **قوله** ان كان هو الجسم المفرد
 لزم من نفي الخ ان كل واحد من اجسامه متصل في حده اذ لو كان هو الجسم البسيط الطبايع
 لزم في كل واحد من اجزائه انه متصل في حده اذ لو كان جسمها مركبا مفردا او متناهي على اقل
 في حده اذ هو الجسم المفرد صفي الجسم متناهي ان يكون الاجسام المفردة متصلة في حدها
 وقابلية للانقسام الوصفي واما قبولها للقسمة الابدانية فمحتاج الى لانه اخرى وقد ذكرها
 بقوله والقسمة بانواعها اتم وانما جعل الخ ههنا مطلقا لانه لا بد من مركب
 اجسام مختلفة الخ **قوله** فلابد ان يكون متصلا في نفسه بخلاف الجسم المفرد او البسيط بالضرورة
قوله والجواب ان القسمة بانواعها الى الفرضية اراد بالقرضية ما هو مجزى فرض العقل
 كجها وبالوصفية ما هو مجزى فرض حركتها واما القسمة الواقعة بسبب اختلاف عرضها كما
 قارين او مقدرين سارس في مرات المفروض كما في البليغة او غير قارين بل اضافين كما في
 مكسبين او محاذاتين محتملين ودرتوهم انها من القسمة الابدانية التي يوجب الانفصال في
 الخارج لان محل السواد يجب ان يكون خفا بيا في الخارج محل البياض وكذا ما سار او
 محاذ في من جسم جسمها يجب ان يفرقها ما سار او محاذ في من جسمها آخر والخ **قوله** انها لا يوجب
 انفصالا في الخ **قوله** لان الجسم اذا كان متصلا اصد في نفسه وقع جزؤه على عرض اولاه
 جسم آخر او صاؤه فانما فعل بالعرض وانما الصبر بذلك جزئ منفصلا اصد ما عدا لظنر
 في في الخارج صفي اذا زال عنه ذلك العرض عاد الى الخ **قوله** الاولى وصار متصلا واطا
 وما ذكره من الغايبه فانما هي بالسطر الخ العرضين المحتملين واما اذ انظر الى اجسام متصلة

والمتناهي

فيه اصلا من العنبر اعني العنبر الا ان كان كبر راجع بالحقيقة الى العنبر الغرضية ذلك ان
العنبر اما ان يوصف بالعضو لا في الخارج او لا في الاولى من العنبر الا ان كان كبر العنبر الى
الكنس والفظع والفرق بينهما ان القطع يحتاج الى ان يعاقد بفضله بالفرق والكنس
الخارج اليها والعاقد اعني التوصل بالعضو لا في الخارج معي المسماة بالعنبر الغرضية
التي بله للعنبر الخارج ورسمي ايضا فتيمة وعندي ما ذكر ان زوج ههنا ان في العنبر
الغرضية والوعائية ههنا الحنجري واما ان في الوعائية عن الغرضية ناعلم ان اثرنا اليه
واما ان في الوعائية الوافقة باصلا في العنبر عنها فلان اختلاف العنبرين سبب طبع
للعقل والوهم على فرض اللاتم وتوهمه يكون مقابله لما هو محجور الغرض والوهم واما
هذه اللاتم ههنا لان اصحاب ذلك المذهب يحوزونها كلها ولعنون الا ان كان كبر
بغيرها فاسارا الى كل واحد من تلك اللاتم موصوفه لا مكان العنبر الا ان كان كبر قوله
فيصح اذن من المتباين من الاتصال للواقع للعنبر الا ان كان كبر ما يصح بين المتصلين اقول المثل
ههنا حوازي الاتصال بين المتصلين واما حوازي الاتصال بين المتصلين فزيادة مما عرفت في
احكام الامور المتباينة والطابع متوافقة فضلا كان ذلك الحكم او وصلا **قوله** ولا يتبع هذا
المجرب لاسانه على ان السابط في الطبع ولا يمكن ان يتسلم من المتصنف تشابهها وتبني
الكلام عليه لانه يكون جدا خارجا عن الحكم ولا يمكن ايضا ان يقال ان السابط السابط
باسرها فلا اقل من ان يكون في مبادئ الاجسام حزامت بها ان لنا بقوا حوازي الاثر
هنا كل اصلا حرا لا مت بها ان طبعا والاستبعاد لا يحل ههنا فقا وايضا لا يلزم منه
المطرد وهو حوازي اللاتم على كل صم متصل في نفسه نظرا الى ذاته لا يقال ان كان
هو الجسم البسيط الذي لا يتصل على اجسام مختلفة الحقائق وانتم ان يكون حوازي
متخالفه بالطبع واللامكنس بها ذلك المعنى لنا بقول ان الجسم ههنا هو الجسم البسيط
بحسب النظر كما مثلا وتوهم شمالة الحسن بساطته ظاهرا محتمل ان يكون كبرها
من اجسام متخالفه الحقيقية اللان الحسن لا غير بلها **قوله** اصيب بالامتداد من
هو امتداد طبيعي محصله نوعيه ولما احتل ههنا في الاثر **قوله** لا عليه اللاتم

كون الامتداد الجسماني المتحرك بتركيبها بطبيعة محصلة نوعية لم الحوازي ان يكون حضا
عاما لها وطبقه حسيه مشتركه بينها وخرج لجزواحتلاف مقتضاها في افرادها وما ذكر في
التفان من ان الجسمية المتحركة بتركيبها بطبيعة نوعيه لان صميمه اذ اخذت
جسميه اخرى كان ذلك الاتصال لاجل ان احداهما حارة والاخرى باردة او ان احدها
لها طبيعة ملكية والاخرى لها طبيعة عضوية الحيز ذلك وهو من كلها امور خارجة عن
الجسمية فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفكرية مثلا موجوده اخرى وانما
هذه الطبيعة في الخارج الى تلك الطبيعة فالاصلا في بين الجسميات انما هو ما هو
عنها من ان الجسميات في الخارج مخلوقا من خلافه مثلا فانه ليس ما محصلا في نوع ما يخرج
بكونه حضا اوسطا اذ ليس في تدريبه موجودة والخطية او التجميعية موجودة اخرى
سقم اليها في الخارج بل الخطية نفسها هي المقدار به المحجور عليها فالقدار للطلق الاثر
في نفسه بل ما لم تحصل نفسا ونوعه لا يوجد اما منفرده ههنا لا شئ عليها الحوازي ان يكون
جسمية الفكر المنصبة في الخارج الى الطبيعة الفكرية مخالفة في الحقيقة لجسمية العناصر العنبرية
في الخارج الى الطبيعة العنبرية ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة ضميمه ترك
بين الجسميات المتخالفه الحقائق والخصائص المتخالفه بين الجسميات في تلك الامور المتخالفه
عنها المتضادة اليها بحسب الخارج هي نوع الابد له من دليل **قوله** واذا استبان الجسم
للكون مؤلفا من اجزا بالافعال غير متحدة لما استمتع تركيب الجسم مما لا يمكن
وما في حكمه استبان الجسم المنفرد متعلق في نفسه لا مفصل فيه ولما استمتع وجوده الحنجري الذي
لا يجزى وجبان يكون الجسم المنفرد قابلا لا انفصامات غير متناهية بمعنى انه لا ينهي
اللاتم الحنجري عند ولا يقبل اللاتم بعد كازمة الشهرستاني واللاتم وجود
الحنجري المتخالف ان تلك الانفصامات التي لا تسمى بكونها يوجد بالاعتقاد ما في الخارج او في ذلك
مفصلة فانه يخرج الالهة لوضعت الى الاعتقاد في تركيب تلك اللاتم التي لا تسمى لزم ان يحصل
منها غير متناهية المقدار مع انه يجب وان فيه لذلك الجسم المتناهية المقدار الذي يسمي اليها
وذلك على ما هو ما يقبل من ان يعود ان الله توهم غير متناهية مع ان وجوده لا يمتد الى

٩

في الخارج في مطلقا عند التكلم فليس فيها عنده الا ان ما يؤثر القدرة لا يصلح المراد لا يكون
 بل كل من لا يصلح المراد ما يؤثر القدرة بكل وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في الاصطلاح
 فانها لا يصلح المراد الا يمكن له ان يكون عليه **قول** ذهب طائفة من المتقدمين **قول** يعرف
 ان هناك صور امتداد في الجهات وان ذلك الجوهر متصل في جهة واحدة لا مفصل في
 امتدادها اصلا فذهب فلا يطون ومرتبة اجمالية الى ان ذلك الجوهر متصل الوصل في جهة
 واحدة تمام بذاته غير صالح في شيء آخر لكونه متخيلا للذات وهو الجسم المطلق فهو عنده
 حيزه في سبيل التركيب فيجب ان يصح اصلا وقابل لظهوره في الاتصال والافصال عليه
 مع بقائه في الخلقين في ذاته وهو من حيث صورته اسمي جسمه ومرصده هو الموصولة
 النوعية لا نزاع الا في اسمها **قول** ذهب سبطو من تابعه الى ان ذلك الجوهر ^{المفصل}
 في ذاته حال في صورته اسمي بالذات وزيده ما يصحوا على اثباته لذلك الجوهر ^{الوصولي}
 المتصل في ذاته لو كان قائما بذاته لكان يصدق الجسم الوحداني عليه والحقا
 الحسنين احدهن وذلك لان الجسم المتصل في ذاته اذا كان ذراعا من متلا فاذا اطول
 عليه الافصال يحصل هنا كجسمها كل واحد منها راجع في لا يكون في ذلك المتصل الوحداني
 الذي كان ذراعا من بل لا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن ههنا ان المتصل موجودا
 والا لكان في مفصل المتصل المتصلا في جهة واحدة فعدم ذلك المتصل بالكلية هو
 متصلا ان من كتم الجسم وذلك يظهر بطلان ما توهمه التعريف الاول ان
 الجوهر المتصل في ذاته حتى يتخيز موجودا مع طرمان الافصال عليه فلا بد منها ^{من}
 آخر متذكر من المتصل الاول بين هذين المتصلين والبد ان يكون ذلك الشيء
 باقيا بحيث في الخلقين لئلا يكون التعريف اعمرا بالكلية انها تكون ذلك الما في
 موضعها لانها باط القسمن بذلك الجسم للقسوم ويكون موضع المتصل الواحد متصلا
 واحدا مع المتصلين منفصلا متعدد اكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك
 الشيء في نفسه لا واحدا ولا متعددا ولا منفصلا بل هو في ذلك راجع لذلك
 الجوهر المتصل في ذاته فكون واحدا بوضوئه ومتعدد استعماله متصلا لكونه

مضلا واحدا ومنفصلا مع تعدد اعضاء بعضه عن بعض اذا كان ذلك الشيء المتصل
 الواحد متصلا واحدا مع المتعدد متصلا متعدد اكان المتصل الواحد والمتعدد
 محققا به اختصاصا ناعتا لم يكون محالا للمتصل الواحد حال الاتصال والمتصل
 حال الانفصال فيكون جوهره ووطى هذا الجوهر الذي هو محل الجوهر المتصل في ذاته
 هو الجسم الهبوطي الاول وفي ذلك الجوهر المتصل اسمي صورة جسمية والجسم المطلق
 منها فالواحد ما عرفنا كون الجوهر المتصل في ذاته المتخيز بذاته حاله في عين نظر
 دقيق في اصول **قول** ان الصورة الجسمية واسمها لا انها الجسمية ما يدى الى
 والتقدير بوجوده باعتبار وجودي كما مر الا ان تصدقها وكونها متصلة في حدها ^{المفصل}
 فيها انما يعلم بالبرهان على انه **قول** واما الهبوطي الاول فيز فيه ماهية وانتم الماهية
 فلا انها كما اشتر اليه جوهره قائم بذاته لا هو متصل في حدها ولا منفصل والواحد
 ولا متعدد بل سفين ههنا الاوصاف مما احاطت به وكما مع كلامها ويؤيد بوجهها
 ذلك في غاية الخفا واما للابية فلان الجسم على وجودها هو قس على ان الجسم المفرد
 الذي يملك متصل في حدها ما بل للاتفاق **قول** الخراج وان اهم الاثباته ووثق
 شرط القفا ووثق له التسمية التسمية وان كان اظاهرا لكنه لا يصدق الصبوتية
 وهو قس ايضا على ان مفردة بالتسمية ليس اعدا له بالكلية وهو قس فيه حوران لعدم
 الاتصال الواحد فهو متصلا لان اثنان وبالعكس ولانكون هناك محل قابل لما باق
 معها وجرى الضرورة في الجسم عند انفصاله لان عدمه بالكلية عنونه **قول** ومن
 الاتصال المعامل للابعد المثلثة ارادها الاتصال ههنا الجوهر المتصل في ذاته فانه ^{مفصل}
 في الاصطلاح الصا لا ما لعله الا المعنى الضايق المفهوم منه لعله ولا العرض للمتصل في
 ذاته اعنى الجسم التعليمي ذلك لا يكون شي منها حاز من الجوهر الذي هو الجسم الطبيعي **قول**
 فاذا اقتضت استحالة ان اسم المادة على وحدتها بالضرورة اذ لو كان مادة غير
 واحدة بالشمس لكانت واحدة واحدة بالشمس في ان واحد في مكانين متصفا
 لصفتين متماثلتين **قول** لان كل واحد عندهم للدلالة من مادة يكون ذلك المادة على

الجسمية

هذا المقدار ايضا صادة ومحتاج المادة بالذم فليزم قريبا مور غير متناهية وهو التمس
قوله وان كانت موجودة قبل التقسيم ولم وجود مواد لانها لها اولم الاخر
 في الجسم الواحد لما هي المقدار مواد موجودة بالفعل لا بدني عدوها التي هي
 عنده كما عرف في اللفظ فلا بد ان يكون تلك المواد غير متناهية بالفعل اذ لو
 متناهية لوقف عددها اذ اوصل اللفظ الى حيزيتها فسد في ما قد قيل من
 ان ما لا ينقسم من المواد انما يلزم ان لو لم يكن وقوع جميع الانقسامات التي لا تنقسم
قوله ولما كان بقول الوصية التحصية والتعريف الذي يقابلها للعرضان **قوله**
 حقيقة ما قد عرفت من الهيولى لا يصف في حيزها انها بالوصية والتعريف والاصح
 والانفصال بل انما يفيد هاهنا الصورة الحاله فيها وبجامع كلام من هذه الصفات
 وهي هي عينها وليس شئ منها لانها الهيولى فادة الجسم الواحد قبل ان ياتي
 الانفصال عليه منصفه بوجه من اللازم للصورة الجسميه الحاله فيها وعارضه
 فاذا اطلق الانفصال في المصطلح دون الهيولى فانها ساقية عينها لوزوال
 تلك الوصية وتوقف التعريف وهي هي وذات المادة الموجودة في الاقسام قد تم
 والوصية الظاهرة عليها في مثل قسم منها صادة فلا يلزم قسم والوجود مواد
 غير متناهية ولا يخفى عليك انه لا يتجوز على الكسب انما سئل الكلام الى تلك المادة
 القديمة الموجودة في الجذر هل يابا لللفظ ام لا فان لم يكن قابلا للانقسام
 لزم المناقضة في كلامهم وان كانت قابله لوقبول اللفظ لم يقتضيه موت
 المادة لزم ان يكون للمادة حادة ويلزم التمس **قوله** ما ان الجسم متصل
 في نفسه قابل للاتصال والانفصال فاذا في قوة الاتصال والانفصال يعني ان
 الجسم الذي كانت انه متصل في نفسه قد يكون متصلا واصلا كما اذ لم يطرا عليه
 الانفصال او قد يكون منفصلا متعززا كما اذ اطرا عليه الانفصال لم انه يطرا
 ان الانفصال لا يندم بالطبيعة كما انه اذا جمع جسمان من شئ واحد كما لما ار
 وصار متصلا واصلا لم يتغير بالكلية وفي الجسم الواحد قبل انفصاله وقبول الانفصال

٥١

قوله الهيولى

كما ان في الجسمين المذكورين قبل ايضا لهما قوة الاتصال وقوة الانفصال كما يكون للمجموع
 المتصل في صفة المادة المسموع اجتماع الانفصال وكذا في قوة الانفصال كما يكون
 للجسمين المذكورين من المنفصلين المسموع معاها مع الانفصال فلا بد ان يكون هناك امر اخر كما مع
 المتصل الواحد المتصلين وهو هو ذلك الامر الاخر فيه في قوة الاتصال والانفصال والاصح
 انما هو صفة المتصور او اما المتصور المعنى الطرزان واسماء المطر وعلميه فانما هو للاعتقاد المتصل
 في حيزه ولو لم يكن متصورا عرض الانفصال الهيولى وانما استند على الهيولى في قوة الانفصال
 وذلك ما عرفت بالفعل لئلا يتعمق احصا صحتيها بالاصحاب التي تعرض لها الانفصال بالفعل
 دون غيرها ما لا انفصال بالوجود ما يقع من الانفصال فيقارن الجسمين لزم لها كما في الافلاك
 واما لعقدان الاسباب الموصلة للانفصال كما في العناصر الحاله عنها **قوله** آياتها مستعصية
 ان الجسم ايضا لا والله يصدق عليه انه متصل في نفسه **قوله** غير الاضال الذي هو من عرض الكرم
 اراد بالاضال المعنى الاضال الذي يعقل في الكرم المتصل به ايضا انه المتعرض فيه **قوله**
 وما قيل من ان المتعمد اذا اتوا د عليها اشكال مختلفه كما في تدوير والتكعبية مثلا متداول
 مقاديرها التي هي الكلمات القائمة بها السارية فيها الممتدة في الجهات اذ يجمع التدوير كونه
 مخصوصا لها امتداد في الجهات على وجه مخصوص ومع التكعبية كونه احزى ساريه فيها
 على وجه آخر هو مدلت على التمس مقاديرها مع ان اتصالها الوصل في اللانتم لمحصيتها
 باق بحاله عالم بطرا عليها انفصال فيكون لها اتصال في نفسها غير الاتصال الذي هو من
 الكرم **قوله** ما للانفصال الصاعد ليعني ان الاتصال الذي توهمت انه للشمع في نفسها ليس
 الانفصال لبعض صوابها لبعض وهذا الاتصال بمدل بمدل الاشكال فليس لها اتصال
 بمدل بل الاتصال بها يكون به متصله في نفسها لا متصل فيها **قوله** هو للاتصال
 الذي يقابل للانفصال ولذا قيل في المحي لان الشئ لا يقبل تق والامان فيه **قوله**
 لان صوره في شخص الوصف يكونه محضا اما مبالغة في كون الجسم صورا واما اشار
 الى انه ليس صورا كونه صوره وعرض على حده ذلك ومثلا لاسره واثبت صبي
 بان الاعتراض الثالث هو بالحقيقة تفصيل وريادة الضاح للاعتراض الثاني في

صحة ان الجسم متصل في نفسه بالانقسام
قوله اتصال الكرم

قوله ولعل المراد ان يقول على الوجه الاول ان الاتصال الذي هو من اجزاء الجسم هو الامتداد
 يريد انا اذا وضعتا الجسمين الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة ومينا الجسمين
 في جهة اية المفصل فيه اصلا ذلك سميت تارة اتصالا وتارة امتدادا ومما لا يخفى في
 متعلقا بمقتضى في نفسه كما اثبتنا اليه ويحتمل ان الجسم متصل في نفسه ولا يفرغ عنه المنع
 واما حديثا سمعته بحواشي ان هذا الاتصال والامتداد الوصفي في الجسمين بل في
 الجسم مع تبدل الخواص وهو وارد الاشكال لانه لم يطرا عليها اتصال وليس فيها اجزاء
 بالفعل حتى تصور اجسامها وافراقتها لا يتقبلان امتدادا الوصفي بل هي في الحقيقة في
 فان اتوفاها قد يكون زوالا ووجود امتداد آخر اما اعظم او صغر او مساو وعلى ما ذكر
 في المفاهيم المتبدلة في التماثل والالتصاف والامتداد والامتداد هو وجود امتداد
 آخر وهو هذا الاخير هو المعنى في علم ان انتقال الفرق الاستدلالي بقا الامتداد بل هو
 ان يزول وحصل مثله في نفسه بقاوه لاننا نقول ان الحد من نظم مقارنته الامتداد
 الجوهري هو ما يعينها عالم يطرا عليها اتصالا على ما زعموا فان قلت ان الامتداد من
 الجز على ما عرف ان الجسم المفرد متصل في نفسه لا مفصل فيه اصلا ولا اجزاء بالفعل
 وتلقاها والاشتمال فيقول ان يكون مركبة من اجسام مفردة متحدة كتحقق اذ اذوت
 وعترق اذ اطولت بل هي مركبة من اجزاء العناصر المتفرجة وليس اتصالها واصلا
 بالحقيقة بل بالحققت هذه مناقشة في المثال السحري نفعنا لانهم ارادوا انفسهم
 تقارروا للمقادير المختلفة على الاجسام المفردة بسبل اشكالها مع تقاومها المتعددة
 الوصفي في هذا الجسم الذي تعاد فيه تبدل الاشكال فان قلت قد يمنع ان كان
 تبدل الاشكال في الاجسام المفردة كما منع ان كان قبولها للفتنة الا فكيف قلت
 هذا منع موجه بعدد اثبات الجسم القليل اعني الكمية السارية في الجسم الطبيعي
 عليه في جميع جهاته كما ان منع ان كان قبولها للفتنة لانها كية متعددة اثبات اليهود
 على ما مر ولا يحصل منها الا اثبات كون الجسم يتصور محصلا نوعيه ووعده في نفسه
قوله وعلى الوجه الثاني اننا نحتمل ان الجسم ايضا لا يحتمل ان اراد بالاتصال الاجزاء

اشكال

المستلغف المنع بالاتصال اصطلاحا والاشكال ايضا جوهرية **قوله** بل الجسم مركبة وعن
 لان الجسم فيه في الاعضاء الحقيقية ما اوضحناه في غير الحجج **قوله** اصلها الوصف
 للامتداد بالذات وللمهوى في الاول فلان الامتداد المستلغف ذاته بل هو الوصف
 بالضرورة اذ الموصوف اعراضا وبل هو المقدم اذ اعراضا ذلك وانما الثاني ظاهر
 من ان اليهودي يحتمل ان يكون ما قدمه بعينها صانق الاتصال او الاتصال بالمتعلقين
 اعداها بالكلية ويصلا لان يكون في جهاتها اجزاء والاشكال بالانتماء لمتعلقها بالكلية
 كما يفرغ فاما في ان لا يفرغ الوصف او المقدم للامتداد بالذات وللمهوى بالعرض فحرم
 لا يمتد معها **قوله** فلما الاتصال كما يكون متعلقا للاتصال المتعلقين الامور يكون
 متعلقا للاتصال الجوهري الذي هو الامتداد اما متعلقا بالذات او مطلقا لان اجزائه
 واما متعلقا بالذات في ولا مستلغف غيره كما عرفت وما كونه متعلقا للامتداد مما
 ان يكون له ذلك الامتداد فمن على يوت اليهودي وان التفرقة ليس اعداها بالكلية
قوله وودع حكم الاستدلال عنها مستلغف حذونا امتدادا من اجزاء اذ اريد ان يجب
 ان يكون في الجسم امر موصوف متعلق للاتصال اريد به ما يقبل الامتداد من الحاد من عند الاتصال
 فلما يرد ان الاتصال امر عددي ولا يحتاج الى تقابل وعصدي والتماثل عنده بان الاتصال
 عدم ملكه لعدم محض يحتاج الى تقابل موصوف **قوله** لان المكان مختلف في الاصناف
 متبته اي المكان مختلف في الاصناف المنظمة نحو الفرد في النوع المركب والمخطط
 والشكل مشابها فيها حسب الاستعداد فان كل دور المكان والشكل الطبعي عام لجميع
 الاجسام وان لم يشبه الاشكال الا في البساطينها فكانه قيل انما اخصر احوال
 الاجسام على الاطلاق هذا ان كان لان اصدتها مختلفة في سائر انما التي هي اصحابها
 والآخر هي متبته فان اذ اعرفا امكن لها وجودا للمناسبة ما عداها من الخلق والتمت
قوله ولكل جسم سواء كان سميئا او معدنيا مكانا طبيعيا اعني انما الجسم فيها
 لكون الدليل من كونها صارا فيها على السموات **قوله** ولم تعرض لشرح ما عرفت
 هذا عطف يفرق لغو في طبيعته لا شرط زلا عليه فانه اذ اعرض لشرح

ما ضرب لم يكن محلي وطبعه **قوله** لم يكن بد من مكان مغير مظهر عند الخروج عند على القرب الطريق
استدل على ذلك الجسم اذ اقدر على جميع العراض المتفاوتة والبارت العرفه فاما **قوله**
في كل اللامكده او لا يحصل في مثلها او يحصل في مكان معين وللولا ان قال ان بالبدن يتبعين
الناث يكون ذلك المكان المغير من المكان الطبيعي لان حصوله فيه لاندان سدد الوجه لكونه مكانا
ولا يجوز ان يستند الى غير ذاته لان المقدرا سقا ما راعاه في وجوده مستندا الى اقتضائه
تكون من حروفه عن ذلك المكان كان منافيا لمقتضى طبيعه ومستندا الى غيره فاذا ضل طبيعه
الوجه لكل المكان باقتضائه طبيعه على اقرب لطرفه وما قرناه **قوله** من ان الوجود
واطل من المعينات بمعنى انه استقر في هذا المكان سكن فيه وان استقر في ذلك المكان سكن فيه
وهكذا في البواقي فما ذكره مسلم لانه لم يثبت كونه بحيث يطبعه عند الخروج عند الورد
واحد بعينه في موضع **قوله** ولا عرض ايضا ان ما راعاه فيه انا كانا تارعا سا فلام انه ضل
عن كل ما يترتب يكون موجودا فضلا عن ان يكون صادلا في مكان او مقبضا اول ان
ما يترتب على مكان يكون حصوله في مكان معين من عاها اما بالحاجه او باختياره **قوله**
سغير الاختيار وحواسه ان كليه الجسم مع طبيعه الاستعداد للجهه وجهه فاذا فرض
الجسم وجهها اما بالحاجه او باختياره وفرض في هذه الحاله حال وجهه مسمى من مجموع البارات
التي لا يكون من ان استعدادها كما استقر في اعلا او من عن اختيارها او اجبا فلا بد ان يكون حصولا
في مكان معين باقتضائه كما مر سابقا في هذا في وجوده من جهة فرض وجوده ولا يكون
ما ترعا بنا كحالاته في حصوله في مكان معين فانه ما ترعا بنا ليس من جهة ولا من جهة **قوله**
ايضا وجهه ذاته من ذلك قد بعض هذا الدليل باجرا العناصر فانها لا تقتضي مواضع
معينه بل تقع في ملكتها صلتها وقعت فان الجزاء المسمى مثلا السقر وجزء من مكان
الماء وجزء من السقر وجزء من حوران الدليل فيها واصيبه للجزء فان الجزاء السقطه
العاصره اطلقت طبيعتها الفصل كذا ولا تتغير اجزا موجودة في مادام اجزا موجوده لم تحل
وطبعا واما التقصير كيات الواقعة في كليات اجزا من مكان الغالب دون اجزا اخرى **قوله**
ولا يحتمل حصوله ان الجسم السقطه من كياتها لان الدليل المذكور مع السقطه والمركب في كيات

ذلك الدليل على اقربته غير اني متى تعين فقلت يكون مع ذلك فهو صلت لمحل الخلال من حجب
الجسم عن البارات الغريبه وان كانت ممكنه في الزمن نظر الى حرات الجسم لكيها ان يكون
مستحيله نظر الى الاسباب التي تستند وجود الجسم اليها وسهيل ظهوره عنها بحسب الامر على
ان لم يكن ما طبيعه على ذلك المقدر الذي لا يطابق الواقع ويوجد في ما يقابل من الحصول الجسم
في المكان المغير جانبا لانه قبل حصوله في ذلك المكان كان صادلا في مكان آخر او موجودا فيه
اجزا على النفاذ فما مضى اجزا حصوله في ذلك المكان بلا استحقاق وطبيعه **قوله** حتى الحركات
تأخر مع كونه محيطا بجميع الاجسام صادلا في ذلك المكان واما القائلان ان المكان هو السطح
المحدد عنه في مكان اصلا وان كان اللوح عن وضعه بالقياس الى المحويه من اجسام **قوله** لم يكن
طبعه من اللوح طبعة لم يستقر حصوله في موضعها **قوله** يكون الثاني هو الطبيعي الاول وذلك
لانه اقتضى الثاني بطبعه وهرب عن الاول بطبعه لان اقتضاه الثاني هرب عن الاول **قوله**
فكانه مكان الغالب **قوله** ما ذكره في تمام المركب تا يربطها الى ما يعضيه من التركيب اظنا
عن مقتضى اجزائه العناصر عن انفعالها من الصور النوعية فان الصور النوعية كالمركب
ان يكون مقتضى طبيعته في مكان الغلوب بان يغير المركب ولا يعطاه اسلا ولا يتركه
ان يدل الذهب ليس لسبق اجزائه الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية **قوله**
فكانه هو ما يعضيه الغالب منه في كيات اي حسب المكان وجهه فاذا غلب فيه الماء
والارض ما على المعترضين للاخرين فكانه الطبيعي يكون واقعا على الفصل المسمى
مشتملا عليه وكذا ان غلب الخار والاول **قوله** وان لم يغلب فيه اجزا اخرى الصفة
لا مطلق ولا حسب حرمة المكان **قوله** فكاه هو الذي للمق وجوده فيه متباين
وجوده فيه لا بصيرطه بحسب بعضه بل هو بحيث اذ اخرج الى مكان آخر من كيات اجزائه
لم ضل في اجزائه ذلك المكان اثنان او في اجزائه فسد في المكان الذي وقع اليه وهكذا
اذ دفع الى الثالث والرابع ولا يكون المكان الذي التقى وجوده فيه مكانا طبيعيا بل
بالغير الذي ذكره **قوله** اذ قال في الواطن ذلك اللطيفة المتساوية بالنسبة اليه المكان ذلك
فصيصا من غير حصوله **قوله** في غير بطر حوران ان يفاض على ذلك المركب صورته

منه عارضه من غير ان يكون له هذا الاعتبار في الازمان ثم ان
 الشكل والزاوية لا يعرضان الا للسطوح والاصحاب للان اطراف الخطوط اعني النقط
 المتصوره بطاها بالخطوط اصله **قوله** وانما يتناولها في النقط الواسطه
 مختلفه **قوله** فيه من غير ان يكون هناك صفة محتملة واعتبارات متوقفة بصدر عن
 الواضحة بحسبها في المادة الواضحة امور مختلفة والاشياء البرهان على تقدير صحتها
 الواضحة من حيث انه واصل لا يتغير عند آثار متغيرة واعترض ايضا بان هذا ما يتم اذا كان
 النقط على وجهه واما اذا كان مختارا كما هو من جهة في المبدأ الا ان في النقط على وجهه
 ان يكون الصورة المتوقعة فاحتمل بالاضمانه لانه لا يمكن ان يتصور في النقط على وجهه
 ان يفعل على خلافها باعتبارها في الاشياء ان العدم والصوره عليه فاعلمه
 بالاضمانه وطبقه في النقطه **قوله** فيكون كذا ولا الاصله بل
 يرد ذلك لان الشكل المخطط مختلف لان جملته من سطح واخر خطه آخر **قوله** وفيه
 في كتابه عند بان مراد المقدم من قوله والطبع هو الكون ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكون
 لكنه المعنى في هذا التعريف ان السطح او عدمه اضبط اشكال المركبات من الجوانب والخطوط
قوله المكان موجودا لانها من الاشياء اي المكان من الاشياء لانها موجودة عند
 العقل على وجهه بقوله العقل فلا بد ان يكون موجودا في اوضح ضرورية ان الموجود
 او الجرم لا يتصور بقوله لانه لا يتصور في ذلك كون الانسان في الجرم لا يتصور
 وجوبا وقد يقال ان الحكيم هو الذي ان الخطوط ليست مركبة من المقطوع والسطوح
 من الخطوط بل هي متصله في انفسها المتصله فيها مع انهم جرمه لانها في الحسب الخطوط
 المتضمنه في وسط الخط والى الخط المتصوره في وسط السطح فلا يتم عندهم في كونها
 بالان الحسب موجودا في الخارج بل يتم اصل الامرين اما وجوده فيه او وجوده في الخارج
 بقوم المثلث الى فيه **قوله** ومعنى المثلث ان الى المكان مفصلا للجسم لا يتصوره
 ان يكون موجودا في اوضح حال حصول المثلث لا يتصوره في وجوده او وجوده لا يتصور
 للاشياء حسيه بل يكون موجودا في حال الحركة اليه لانه مفصلا بالحصول صلا

منه عارضه من غير ان يكون له هذا الاعتبار في الازمان ثم ان
 الشكل والزاوية لا يعرضان الا للسطوح والاصحاب للان اطراف الخطوط اعني النقط
 المتصوره بطاها بالخطوط اصله **قوله** وانما يتناولها في النقط الواسطه
 مختلفه **قوله** فيه من غير ان يكون هناك صفة محتملة واعتبارات متوقفة بصدر عن
 الواضحة بحسبها في المادة الواضحة امور مختلفة والاشياء البرهان على تقدير صحتها
 الواضحة من حيث انه واصل لا يتغير عند آثار متغيرة واعترض ايضا بان هذا ما يتم اذا كان
 النقط على وجهه واما اذا كان مختارا كما هو من جهة في المبدأ الا ان في النقط على وجهه
 ان يكون الصورة المتوقعة فاحتمل بالاضمانه لانه لا يمكن ان يتصور في النقط على وجهه
 ان يفعل على خلافها باعتبارها في الاشياء ان العدم والصوره عليه فاعلمه
 بالاضمانه وطبقه في النقطه **قوله** فيكون كذا ولا الاصله بل
 يرد ذلك لان الشكل المخطط مختلف لان جملته من سطح واخر خطه آخر **قوله** وفيه
 في كتابه عند بان مراد المقدم من قوله والطبع هو الكون ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكون
 لكنه المعنى في هذا التعريف ان السطح او عدمه اضبط اشكال المركبات من الجوانب والخطوط
قوله المكان موجودا لانها من الاشياء اي المكان من الاشياء لانها موجودة عند
 العقل على وجهه بقوله العقل فلا بد ان يكون موجودا في اوضح ضرورية ان الموجود
 او الجرم لا يتصور بقوله لانه لا يتصور في ذلك كون الانسان في الجرم لا يتصور
 وجوبا وقد يقال ان الحكيم هو الذي ان الخطوط ليست مركبة من المقطوع والسطوح
 من الخطوط بل هي متصله في انفسها المتصله فيها مع انهم جرمه لانها في الحسب الخطوط
 المتضمنه في وسط الخط والى الخط المتصوره في وسط السطح فلا يتم عندهم في كونها
 بالان الحسب موجودا في الخارج بل يتم اصل الامرين اما وجوده فيه او وجوده في الخارج
 بقوم المثلث الى فيه **قوله** ومعنى المثلث ان الى المكان مفصلا للجسم لا يتصوره
 ان يكون موجودا في اوضح حال حصول المثلث لا يتصوره في وجوده او وجوده لا يتصور
 للاشياء حسيه بل يكون موجودا في حال الحركة اليه لانه مفصلا بالحصول صلا

فلا يخلو حاله بالحركة واما ما يكون مقصدا له بالتحصيل فسمي متعصفا لوصول الحركة كما كلفه
 التي توجه اليها الجسم حال الحركة في الكيف وما يقال من ان المتحرك لا يلفظ الجسم
 الذي اختلف في الحركة فيه والجهة التي توجه اليها واما دعوى قصد المكان في جميعها والى
 مره وديان قصد المتحرك للوصول الى المحرك وحصوله في المكان هناك اظهر من
 على ذلك فيكون ذلك المكان مدرجا اجزا لا يغير خطها بل ولا يغير مكان
 الحصول فيه مقصودا **قوله** وكلما هو كذلك للمكون من الجسم ولا صلافة لا يتغير
 عن الجزء او الخارج لا يتصور بل يكون الاتصال مع الاغنة واليد وهذا معنى الاتصال
 عن المكان واليد يستدل ايضا على كونه موجودا لان الاتصال من عدم الى عدم
 فظن **قوله** فهو اولى السطح بالخط الجسم الحادوي لا يشك ان الجسم بكتيبي حاصل في
 الحقيقة فالي له فلا يكون المكان امرا متعصفا اصلا كلفه مبالا استخار كون الجسم متعصفا
 في جهته حاصل لانيها مع فيما لا يتعصم ولا امر متعصم في جهة واحدة فقط مثلا
 لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكتيبي فهو اما ان يكون متعصفا في جهة فقط او في جهتين
 كلها وعلى الاول يكون المكان سطحيا ولا يجوز ان يكون جوهرا لا سيما انه بل عرضا
 ولا يجوز ان يكون حاديا في المتكافئ طالعت بل فيها جوهرا وحمل ان يكون حاديا
 للسطح الظاهر من التمكن في جميع جهاته والالم يكن فالباله وهو السطح الباطن من الجسم
 الحادوي التماس للسطح الظاهر من الجسم الحادوي كما هو مذهب ارسطو وعلى
 الثاني يكون المكان بوزن متعصفا في جميع الجهات من ارباعه للبعد العالم بالجسم حيث
 اظهره على الاخرساريا في بكتيبي ذلك العهد الذي هو المكان اما ان يكون ارباعيا
 نسخة الجسم وبهذه على سبيل التوفيق كما هو مذهب المتكلم وقد ظهر بطلان وجود
 المكان واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بوزن ارباعيا كما بالجسم لان
 من حصول الجسم فيه مداخل الاصنام باطباق انواع بعضها على بعض فهو كبد
 محمور كما هو مذهب فلا طون وما صفتها من كل ان المكان على وجوده
 منحصر في السطح والبعد الملائم كورين كما ذكره وبطلان ما قيل من انه لا دليل على

اخصا

لا اخصان فيها **قوله** واعلم ان العامر رطلون لفظ المكان على اعتبار الحركة وتلفه
 من النزول فلهذا يجعلون الارض مكانا للجوان والاعوان الهوان والخطيب مكانا واما
 وضع تسمى على اس من وجهه مقداره رطل لم يكن كما عندهم الا ذلك العدد الذي يقع
قوله فليكون ان المارة فها من اطراف اللانارة ولا شك انهم يريدون باطراف اللانارة
 لالضفة لان الحارصه فيما بين اطرافها هو الوجه المتحد في ارضه لسطحها انما هو كما لا يخفى
 وايضا اذ اقصينا المارة وغيره من اللصام من جهة غير وجوده في اللانارة يعني اذ اقصينا
 ان المارة التي في اللانارة خرج عند ولم يدر فانه يدرك غير كان فيما بين اطراف اللانارة
 بعد مقتضى الجهات موجهه لانه محصور فيما بين اطرافه وقابل للاتصاف والمعلوم بالكون
 ولا مقتضا ورو عليه ان من اظهره ان السطح هو ارباعا مستقيما كما لا يخفى على كون
 المعلوم محصورا ومقتضى **قوله** وايضا كون الجسم في مكان ليس سطحيا بل كجسم مستقيم
قوله فيل ان اراد به ان الجسم تمامه وجهه وكنته حاصله المكان لسطح ووجهه هو سطح اللانارة
 للزمه ان يكون المكان محمورا كسطح مساويا له كما زعمه فان السطح الذي هو المكان محيط
 بكتيبي لسطح ووجهه وان اراد به ان الجسم محمور منطبق على المكان سار فيه كما هو صاوغ
 على الخط وكذا قوله لانه المكان مساو للمكان ان اراد به ان السطح الحادوي له صفة يكون
 من من المكان ضالعا عنه ولا يكون شي من المتكافئ ضارصا من المكان فهو صحيح لكنه لا يلزمه
 ان يوزن وان اراد به مساوية اياه بكونه اوطا وثلثه مساوية لاقطاره بالمكان
 مصادرة **قوله** ولا يقولون ان السطح الذي في ارضه غير محمول او راجع وانما
 ان هذه المناقشات اما توجه اذ جعلت تلك الاشارات المذكورة دلالا على ان السطح
 واما اذا اقتصر على كونها علامات واهارات مقتضية للطلوع على ما ذكره في الكتاب خصوصا اوطان
 قريبا منه **قوله** فان كان الثاني وليس هناك فخر لا بجسم الحادوي بل بالان
 ان يقال وان كان البعد موجودا مع المتكافئ فان لم يكن له وجود بعد المتكافئ لم يتكافئ
 لانه قبل التحول فيه هذا المتكافئ كما هو موجود ارضه ووجهه هو هذا المتكافئ
 ويرى من سخطه وان كان له وجوده غير وجود بعد المتكافئ لزم بطلان التوفيق حيث

لها زمان في الارتفاع ومنه ايضا قد وما ذكرنا في انظار المائي موضع ان
 المكان ليس موضعها مع بعد المكان وقد مرضاها موضعها معه هفت واصحاب الدع
 ظهور لرفع اتقاد الانسان على ذلك العدم وكذا المطلوب الذي اركبته في انظار الكون
 راجع الى ذلك التفسير مستحق عنه بل فيم الدناض كما استمره بعد الجواب **قوله** في
 الاحكام واصد مضمي الغيبين رد ذلك بخوار ان يكون ما بين هذين الطرفين بعد من
 في الوجود مستحقين في الاشارة ونظما قال الامام في المضمين لو امكن ان يشترك العقل في
 ان هذا البعد الموجود بين طرفي هذا الاتا بعد ان مع ان هذا المثلث واليه بالحيث
 الا الواضحة المستطرفة ان هذا الشخص لا ينافي الواضحة في الحسن صلوا وواضحة في
 او شخاص معقولة لا يقال لها كذا ما ان الموجود بين طرفي الاتا فلما دناض في
 علمنا ان اصح ذلك البعد مع بعد اما فكيفنا باصتباع البعدين وعلامه بوضوح ذلك في
 الانسان الواضحة بل مننا محرم بعدوه الا ان نقول للمعلم من اسفاه هذا الطريق الذي
 مورد ليل معين اسفاه المدلول بل سفي الاضطرار **قوله** وبعد غير ملاق للمادة بل هو
 عنها هذا البعد سمي بعدا محجها لانه وان كان قابلا للارتفاع الحية لكن عند مقارنا
 للمادة مقارنا لالبعاد الجسمية لخالقها وبذلك يكون جوهرا لقياسه بذاته
 وبارد المحيطة عليهم مع نداء لشخصه بخلاف الابعاد الجسمية فانها اعراض صلا
 فيها وكان المكان معنى البعد جوهرا متوسط بين العالمين اعني الجواهر المحجها التي
 لا قبل اشارة ضمنية والاصحاب التي هي جواهر لشخصه **قوله** لا امتناع الدناض بين
 هذين البعدين الملائقين للمادة قال بجواب هذا الدناض يورى الى الجوز وهو اصحاب
 العالم في تحريكه وانما سفسطه **قوله** بحيث ينطبق على بود المتكبر في بحره اي تحج
 في الوضع والاشارة وعرض على ذلك بل لما حوزت بدناض الابعاد من صير في ابعاد
 في دليل ذلك على ان الابعاد المادية متميزة من الدناض والاسفاه لا يندرجا
 كلها **قوله** فان الصور والاعراض لو لم تكن وعرض البود موجودا كان مختلفا من
 الدناض وذلك لان امتناع الدناض هو العظم والامتداد وكل ما لم يتصف

بالعظم والامتداد صا الدناض منه مطلقا كما لقطه وكل ان التصف بالعظم والامتداد في حية
 او حية منقطا امتنع الدناض من ذلك الجهة او الجسمين فقط كما لخطوط شتى بدناض في
 الطول والعرض وكما تسطح مسطح بدناض في الطول والعرض و ان العنق مطلقا
 انصف بالعظم والامتداد في الجهات كلها امتنع الدناض فيه مطلقا فان بدناض العقل
 حكم بان ما لا يحج ولا عظم له اصلا اظلا في بطنه لاقاء باسره ولم يتصور في احد من خال
 عن الآخر ولا كونها معا اعظم من صدها فقط وذلك لمدناض بان ما لا يحج وعظم
 اذ الا في بطنه في الجهة التي انصفا بالعظم فيها كان مجموعها اعظم من ابعدها وامتناع
 الدناض تاما والذات للاعظام والاشجاء الموصية لجوان عرض لانتام والاشجاء
 والابعاد دون اليبوط اذ ليست معتمة الا لتبعها وكذلك الصورة الجسمية فان انصفا
 لما فيها من الجوزار كذا في مستقلة للقطار ضاربا وهذا لا امتناع تصورها بدون
 سائر فيها معد في الجهات بخلاف اليبوط فانها مستندة الصورة الجسمية والذات
 في الخارج ذوق الدهن فظهر امتناع الدناض في الابعاد مطلقا وانفع ما قيل
 من ان امتناع الدناض بين البود الجوهري والمادي ليس ضروريا وكون البود هو السبب
 في الامتناع منوع **قوله** بل من ان يكون الظاهر الواقف في الهوار اي اذ افرضا ان
 طابعا في الهوار واقف بعدا من رأس الانسان مثلا وان الهوار متحرك فلاتشكله بتبدل
 عليه مستطوح الهوار المحيط به ولو كان السطح مكانه كان متحركا ايضا للكون في كل ان
 في مكان آخر **قوله** والحركة بالنسبة الى مكانه اي هو ساكن ومكانه متحرك للكون حركته
 بالعرض تبعا لحركة الذخا هو الهوار فلما لم يكن ان يكون المكان آخر وانما لم يكن
 ان لو كان متحركا بالذات **قوله** مستدعي ان يكون كل جسم في مكانه وذلك ان البود
 الجوهري من الابعاد للاجسام باسرها هو بعد وعطرا لمدناض وكل بعد يحج
 ضيق على البعض من ذلك البود الجوهري وعلى القول بالسطح بل من ان لا يكون للجسم المحيط
 بالاجسام مكانا وانما حكم العقل بان كل جسم له مكانا فيكون عليه ان العالم
 بالسطح من حملهم ولم يحكموا بذلك لان السطح هو البود الهوان او الصورة لا القول في حركته

عنها واعلم ان المكان ان كان متحركا كان كل جزء من المنكح في جزء من مكانه فكان الجزء
 مكانا والجزء ان كان متحركا لم يكن جزءا من اجزاء المكان في جزء من اجزاء المكان اصلا
 بل كان اجزاء المتصله بسطحه الظاهر في امكنه مركبة من اجزاء مكان الكتل مع غيرها
 جزء مكان الجزء مكان الكتل **قول** منهم من يحيل ان يكون هذا الجوهري فارغا لا
 له الى قوله ومع اصحاب الخلاء اذ هو الخلاء المكان الثاني عما يشبهه فان كان المكان
 بهما مجزئا موجها نحو ان لا يطبق عليه معان فيه واذا انطبق عليه كان الخلاء
 لا خلا وكذا الخلاء ان كان المكان بعد الا ان انطبق ههنا يكون معينا وان كان
 سطح الخلاء لا يكون داخل ذلك السطح منكم فان كان في داخله عملاء كان ملا لا
 وبالجملة ان الخلاء هو المكان الثاني عن الممكن فالعالمون بالسطح لم يحوزوا ان يكون
 داخلها لئلا يكون معان فيه والالكان الموجود محصورا فيها بين اطرافه قابل للارتقاء
 وان تحبوا وهو الى ان سطوح الاجسام متلاقية متلازمة واما العالمون بالبعد
 الموجود فمحصرون بعضهم ضلوع عن ان على ذلك احرون العالمون بالبعد الموجود
 وعرف الخلاء على ههنا يكون المحصورين بحيث لا يتلاقين ولا يكون عليها ما لا
 اصلا فالخلاء عندهم يعنى محصورا فيها بين الاجسام ويكون باطلا ما عدم من
 كون المحصور محصورا مستقفا واما الخلاء المعنى النقي للمحصن فيها وراى الاجسام فلا
 فيه ولا احصار هناك لا امتياز اصلا للحسب الوهم في عمر المحصورين وحكمه فيه
 مقبول ولا يصور هناك حركة لسد رما على استحالة **قول** لانه لو صح ظن من اعلى
 اى ضلوع المكان عن الكتل فهو ان كان بعدا موجودا او هو ما فان التام
 المذكون بهما **قول** على تقديره : حاصلها ان اختلاف الاجسام الواو في
 المسافة في رقة القوام وعلاظة كالقواء والماء توصله اختلافهما وقها للمحرك
 فيها واختلاف المعاقبة والمقاومة وتوصله اختلافهما في السرعة والبطء على
 ان يكون كبح المعاقبة ببطء قوتها بازار السرعة **قول** فاذ الحركة الجسم
 اى في ذلك الخلاء يعقوب اى يعوق تحركه فيه سواء كانت تلك القوة طبيعية او قسرية

جوهري

فان ابرها انتم وكل واحدة منها اذ امر من مساويها من جميع الوجوه في الحركة التامة
قول والباقي حجة اى قطعه لسلك المسافة الخالية التي فان بل في آخره لان تلك
 المسافة مستقيمة وقطعه لبعضها قبيل وقطعه كلها واما صحتها لئلا يستحال لانه
 لو جاز ان يقع الحركة في ذلك الخلاء في آن ووقع حركة في الملا لاول في زمان
 لم يكن لهذا الزمان نسبة الى ذلك لان اصلا لعدم الجبانة كما لا يبين الخلاء
 والنقطة فلم يتم الاستدلال لوقوعه على نوبت نسبة نوبت ووقع حركة الخلاء وما
 وقع فيه حركة الملا لاول لبعض مقاومة الملا الثاني بالتيك الى مقاومة الملا
 الاول على تلك النسبة **قول** فمقتضى الاول : وهو ان نقطه في زمان واحد
 من الاما لم ان الحركة ممكنة في الخلاء فان اذ هو ضا طلا خارجا عن داخل الجوهري
 لم يتصور فيه حركة قاطعه له لان كل حركة ابدية لا بد ان يكون الى جهة واحدة
 هناك وايضا الحركة لا بد لها ان تقع على حد من السرعة والبطء ولا يتغير في الخلاء
 للحركة حدتها فلا حركة فيه اصلا وايضا الحج انما يلزم من الحركة في الخلاء لا من
 وجوه في نفسه وللا يلزم استحالة **قول** اما عن الاول فيقال الكلام في الخلاء
 الذي فيها من الاجسام لان الخلاء فيها وراى المحصور ان كان المعنى النقي للمحصن الوهم
 الصرف فلا نزاع فيه ولا استحالة كما مر وان كان المعنى البعد المحصور فان لم يكن
 ان يتمكن في جسم فلا كلام فيه ايضا لانه لو لم يكن في ان ليس مكانا بالجمعية وان
 ان يتحرك فيه يتحرك بالضرورة واما عن الثاني فيقال المكان من حيث هو مكان
 تقبل ان يتحرك فيه الجسم بالضرورة فاذا فرض خاليا فان استنع فيه وضع
 الحركة
 الاستمرار طول الحركة عكسا لمرضا من حدود السرعة والبطء كان هذا الحج لازما
 للجوهري المكان فيكون الخلاء حلالا وهو المخط وان لم تستنع سقط المنع واما عن
 الثالث فها من ان مجموعها اذا استلزم محال فلا بد ان يكون محصورا محالا
 في نفسه او يكون اصقاع بعضها مع بعض الالولين الاصقاع فها من اجوده ليس
 ايضا من اجزاءه سوى كون المكان فضلا عن ما ضرورة معتبر في الخلاء محالا

اول الخلاء

قول وهما نسبة معاوية الى قامة الاول والثانية او كسب زمانا حركة الخلاء الى حركة الملاء
 المقابلة الاولى **قول** عليه ان لا يمكن وجوده ملائمة معاوية الى قامة الاول والثانية
 مطلقا اي على وجه مضطهد من التمسك بالزمان الذي هو الزمان بل لا بد من التمسك بالزمان الذي هو الزمان
 لا فيهما **قول** فكون حركة المعاوقة وحركة المعاوقة معا في الزمان في استحقاقهما
 لحرارة كون النسبة بينهما وبين بحيث لا يكون للمعاوقة والعلية التماسك في الموشاة اضعف
 جدا من ان لا يكون في المعاوقة في وقت الجذب وان اشرت فيه القطرات **قول** فان الحركة
 مستمرة زمانا لان الحركة من حيث هي هي ايضا غير قارة فلا تتصور وقوعها وقد يعلو **القياس**
 منطبقه على سائر مقتضى زمان الامور ان الحركة في الخلاء المفروض وقعت في خارج ان
 المعاوقة هناك وذلك لانها لو لم تكن في وقتها لكانت في وقتها في الملاء الا ان
 زيادة زمان الاجل المعاوقة في كون الزمان الذي يقتضيه الحركة في وقتها في الملاء
 الملاء في وقتها من الزمان الذي زاد الاجل المعاوقة شي آخر على الزمان بل في وقتها
 فاذا فرضنا ان زمان الخلاء ساعة مثلا و زمان الملاء اول عشرة ساعات كان في
 منها باقية المعاوقة وساعة واحدة باقية الحركة وكان زمان الملاء في الذي هو وقتها
 عشر معاوية اول ساعة وعشر متسع ساعة اعني ساعة الاعتدال في الملاء الثاني
 ساعتان الاعتدال فلامن طرف الخلاء **قول** لان الحركة تستع ان تجد الاعلى جدا من السرعة
 والبطء فهي مفردة غير موجودة في الوجود لانه لا يستدعي شيئا اصلا ان الزمان بذلك
 مفردة في الشرط في عدم وجوده في وقتها وكونها بحسب الوجود الاعلى من السرعة والبطء
 الثاني في وجودها من حيث هي وان اراد انها بشرط لا شيء غير وجوده فهو علم لكل الزمان
 من ذلك ان يكون في السرعة والبطء ماض في افضا الحركة من حيث هي هي قدر ان الزمان
 كيف فالدليل مقتضى بان كل شئ عرض الوجود عن احد المتضمنين بالابدان في الزمان وذلك الشئ هو
 عن احداهما او عن الاخر غير موجود وما لا وجود له لا يستدعي شيئا من ان يكون احد المتضمنين
 او اللان في ماض في افضا ذلك الشئ وهو بطء وقد عبر عما قرناه بجارة اخرى فقال اللان
 من عدم الزمان الحركة في الوجود الخارج عن السرعة والبطء ان يكون افضاها بحسب

الملاء

والبطء لحرارة زمانه في الوجود ويكون افضاها مقتضى طر الخلاء ان كان يكون
 الحركة السرعة لنفس كونها حركة مقتضى زمانا وكونها سريعة لنفس قدر ان الزمان في
 ذلك ان ليس افضاها ان للسرعة والبطء ماض في افضا الحركة للزمان بل ان الحركة
 لا يقتضي الزمان الا مع وجود السرعة والبطء لانها لا تصد في الخارج الا مع وجودها وعلم بوجود
 فيه لم يقتضي الزمان فامضه الحركة للزمان مع الحد لا احد وهذا الذي كان في تحرير البرهان
 كما ستعرفه ومدت الحواشي التي هي عن جزاء افضا الحركة نفسها مقدار من الزمان انه لا يجوز ان
 الحركة لذاتها با ماضا والاما خارج وقوع الحركة في افضاها الزمان وهو بطء لان نصف ذلك الحركة
 خارج في افضاها الزمان ولا شك ان افضا الحركة بل الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي الزمان
 ومما مطلقه واما المعين للزمان فهو الحد المعين من السرعة والبطء **قول** واصلا في السرعة
 في الحركة الطبيعية والتقدير انها محسوبة للافق المعاوقة كل حركة لا يمكن ان يكون على هذه السرعة
 والبطء انها لا يمكن ان يكون على سافة وفي زمان فاذا فرض حركة اخرى تفتقد تلك السافة في نصف
 ذلك الزمان او في ضعفه كما تسارع او يبطأ من الاولى فان الحركة من حيث هي اي صادرة عن محور
 وازدادت جازان بعد الفرضها من السرعة والبطء بان يحصل ملائمة بينهما صحت عنها
 بحسب الحد من سرعة الحركة السريعة او البطئة ونحو ذلك لانها في ما قد مضى في تصور
 من ان الحركة المفروضة في الخلاء وفي الملاء زمانا يكون اراديه وان كانت الحركة طبيعية او غير
 اختصاص في تحديد زمان السرعة والبطء في الوجود وذلك لان الطبيعة لا توافر فيها ولا
 لها حتى يمكن استداد الحد والمختلف التي للحركة اليها ولذلك لا تسر لا وتفت في ان المفروض
 حركة بقية واحدة وكذلك انما للحركة اعني الجسم المتحرك الانفاوت لان المفروض احد
 ملاه من زمانا في وقت الحركة والام يكن له ماض في افضاها صوره الحركة وذلك في
 اما خارج عن المتحرك او غير خارج عنه فالخارج موقوف في السافة من اجسام هي افضاها
 له وعلما كما هو في المأساوت صوره الحركة سرعة وبطء او افاضها خارج في وقتها
 الفاضل ولا يتصور في الحركة الطبيعية اذ الحواشي ان بعض الطبيعة ملائمتها مقتضى
 ايضا ما عرفت ما عرفت بالذات بل في الحركة التقديرية متغيرا للحركة الطبيعية متخارج في الحواشي

في النظر

خارج فقط ونقدره القدر صريح المعنى واصل ايضا ذلك لئلا نذكر اننا على امتناع الخلق
 وسندل بالقدرة اخرى على ان الجسم القابل للحركة القدرية لا يخرج عن مبدأ طبيعى **قول**
 ولو لم يكن مفاوكة كان الطبيعة او القاسد يقتضي ان يكون على اسرع حيز: وذلك لان
 في المكان الطبيعى والتركيبى ولا يقتضي ان الحركة الا الاصل لهذا المصداق ولو لا ان
 هناك مفاوكة لا يقتضي حصول الحركة على حد لا يمكن حصولها على اسرع منه وذلك ان يعبر
 لا في زمان الا ان الواقفة في زمان لا يكون على اسرع الحدود حيزون ان الواقفة في نصف ذلك
 الزمان يكون اسرع فاذا اردنا حيزها حركته ظل الزمان لا يكون حركته في زمان لا يتقطع
 المس ذقبدا ان يتقطع كلها وان لا يكون في زمان لا نهاية لا يكون على من السرعة والبطء
 لعدم المفاوكة المعين لحدسها فلا يكون في زمان والالكا ست واقفة على حدسها كما عرفت والمعلم
 لو وقعت حركه طبيعيه او تدبيرية في ظل الزمان ان يكون حيزا ليد عن حد وهو السرعة والنظر بانها
 وان يكون في زمان وذلك حتى يعدت بين ان ذلك القدر الذي سئلنا اليه كافي في تحريك
 الدرهمان وسواء ايضا ان الحركة الارادية وان كانت كافية في تقدير اصل الدرهمان كما عرفت
 هناك لكنها لا يمكن تحريك جديا يواد السهمه بالمشاء الحركة قدرا من الزمان والجوارح عنها
 بانها لا وصولا على حدس السرعة والبطء وطول وكذا لا يمكن اذ الاصول عن السهمه يستعمل
 ايضا الحركة نفسها فنذكر لعيننا من الزمان والالامتنع وقوعها في اوكسنه اذ لا يمكن
 ذلك ان يكون الزمان كله بازاء المفاوكة في الحركة الا اذ اجبه لحوزان ان يكون للارادة دخل
 في حيز الحد مقتضى ذلك الزمان وذلك لانهم يقتضون في الاستدلال على اصابع الخطا
 على الحركة الطبيعى والتدبيرية **قول** ومنه الدلائل الدالة على امتناع الخلق ان ما بين الاجسام
 الغير المتلاقية تدل بصرحة على ان الكلام في الخلق الواقعي فيها غير الاصل كما قرناه
قول لان قابلية الزيادة والنقصان والمس اواة واللام اواة او رد عليه في المشهور
 انك ان اردت ان تقابلها في الخارج فتخرج لان فذبح وجوده في الخارج وان اردت ان تقابلها
 في الوهم تم والجدي نغابا بل الدليل مقصود بما ورد في العالم اذ يمكن ان يفرض هناك موضوع
 وبعد مودرا عن الوعيدة لا يكون قابلا للزيادة والنقصان والمس اواة واللام اواة

كوتة

فان اصيب بان القدر ومع كان مشكرا والجوارح ان الخلق بين الاجسام محصور ومنها في الخارج
 وبما بل المقدير بحسب الامر فلا بد ان يكون موجودا واما ما ورد في العالم فلا حصر ولا تقدير
 للجوهر فلا يقتضي وجودها خارجا **قول** بل يكون كما قد ذكر لكونه ممثلا في الجهات منطبقا
 كل امتداد على الحركة الواقفة فيه فيكون متصلا اتصال الحركة فان كان كما بالعرضي جسمنا
 طبيعيا لم يكن مثلا وان كان كما بالذات او جسمنا تعليميا كان متصلا محتاجا الى ماله بلذاتها بالحو
 فيها فيكون لحدسها صياحا في المادة فلا يكون هناك بعد وجوده مجردا عن المادة وهو كان
 فضلا عن ان يكون خاليا ومحتاجا الى المادة بل لا يتطلب على البدل الخالي فيها فلا يكون
 مكانا خاليا عن الفكر واستصير بان القصد الاول لا يشبه يكون كل واحد من المفاوكة طبيعى
 نوعية لكنه يتباين العقول بان المكان هو البدل الجوهري **قول** بل يستدل في العقل على ان
 غير ان المحتمس اعترض عليه مانه ان اراد انه يستدل حقا بانها في العقل انواعا صفة
 لا تقبل بعد ذلك فضلا فصليا بل تحصيلها في حيز بان لم لا حوزان يكون القيام بالذات
 وعده لارضى فضيلين نوعان الطسعة المتذرية في الجهات وان اراد استدل اصفا فانها
 مطلقا وذلك كما يصيرنا لحوزان يكون الاستدلال حقا بانها المحسوبة **قول** ما كانت الجهة
 الحيزية مناسبة للمكان ولهذا نسبة اوجهها بالآخر **قول** وذلك الاستدلال في ان كل واحد
 منها مقصد للمتحرك الا ان المكان مقصد للمتحرك بالوصول فيه كما مر والجهة مقصد للمتحرك
 بالوصول اليها والقرب منها لانه بعيدة قولنا ان الجسم تحرك الحيزية كذا وصل اليها
 او قرب منها وذلك يستدل على كون الجهة امرا موجودا اذ وضع الاستدلال وصول المتحرك
 وقربه بحركته الى معدوم او موجود لا اوضع له ودرستل على وجودها ايضا لكونها باقية
 للاشارة الحيزية ان وضع الجهة في ماضى الاشارة وامتداد الحركة اذ لو كان وضعها
 عن ذلك لم يكن الاشارة والحيزية اليها ولهذا قيل ان الجهة بقصدتها الاشارة والحيزية
 في سمت الاستدلال بل هي سمت الاشارات والحركات المسماة **قول** والجهة طرف الاعتداد
 الايقال ان موت الطرف للامتداد يتوقف على تمام الاعداد ولم يستعد بعد ولوسم بالاصح
 الى الاستدلال على عدم اقتسامها لان الطرفين غير مقسم لانه لا يقول انما يستدل بالجهات

والجهر

مع قطع النظر عن معنى اللجوء فقد تقدم ان الاشادات عند منافي الاجسام ولا شك ان لها
 معنى وكذلك الحركات المستقيمة لها معنيان انتهى الاشادات والحركات بحال يكون موجودا
 و اوضع في امتدادها حاضرها ومحلها يكون ما هيئتها طرف الامتداد لان الحوزة انقسامها
 في امتدادها حاضرا للشان والحركة كما ذكرنا فاما ان لا يكون معنيها اصلا او يكون معنيها
 في امتدادها حاضرا للشان والحركة كما ذكرنا فاما ان لا يكون معنيها اصلا او يكون معنيها
 فقط او وسطا او على او الاوجه من الاستقامة ووجهها بل عرضية ويكون اطرافها للامتداد
 الجسمي فالتميز بطرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد نسيها به وطرفا وان نسبته الى الحركة
 والاشان تسمى جهة وهذا هو المقصود مما ذكر في الترخيم **قوله** اصيبتان الحركة
 في الشيء المنقسم طالما ان هذا الجسم اعني الحركة في الشيء ساقي ما هيبة الجهة فان الحركة في
 اولها الحركة ولو فرض الحركة في الجهة كانت الحركة مسافة وانما **قوله** وضرب الحوزة
 انما يدعى ان كل ما هو مقصود بالحركة المحصول في التوصل يكون موجودا **قوله** مرداة هو
 مقصود بالحركة المحصول في التوصل عند وصولها او قبلها كما جهة الاشارة الى
 موجود اصل الحركة ولما ما قصد في التوصل بالحركة محتمل ان يكون موجودا حال الحركة كما
 الية الشان وهي تحت وموان المكان مقصود بالحصول في قطعها ان الجسم اذا تحرك
 في الهواء فاما ان الذي يحصل فيه عند انقضاء الحركة عند التوصل بالسطح لم يكن موجودا
 حال الحركة بل عند انقضاءها كما ان العاصف لم يكن موجودا حال الحركة بل حال انقضاءها
 الى الشيء بالحركة المحصول فيه لاستلزام وجود ذلك الشيء الاصل للوجود فيه وانما قبله
 موجودا كما كان عند التواجد بالبعد وقد لا يكون كما في المثال المذكور عند التواجد بالسطح
 ولم بالحوزة ان يكون الحال في الجهة كذلك فلا يكون موجودا عند التوصل اليها او ان
 ون حال الحركة اليها نعم يجب حال الحركة اما وجهه ذلك الشيء الذي قصد بها المحصول
 او التوصل اليه او الغرض منه وانما وجهه محل وجوده في الالام تنظره كونه مقصودا
 بالحركة على اصدار الاشارة المذكورة بالضرورة واهو وجهه اعيانة ولا تجيبه في خارج عن ذلك
 بان المدعى وجوده المكان والجهة في الجهد سواء كان حال التوصل او الوصول اليه

قوله فتم سدك الغرض مثل العير والشارع والقدم والخط **قوله** وذلك ان المتوجه الى المشرق
 مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب عن يمينه والشارع شماله ثم اذا توجه الى المغرب
 تبدلت الجميع وصارت قدامه خلفه وبالعكس وغيره مثالها والافكس واما الفرق والتحت
 فلا شك ان لان العالم اذا صار ينظر ما عليه ليسه فورا وما يليه بل ينظر ما يليه
 من تحت ورجل من فوق فبما صاحبها من اوجها ان لا يطعم الاسفيران بالغرض الا ان لا يذوق
 شخصان على طرفي قطر واحد من الارض فالجانب الذي يلي من احداهما على قدم الاخر هما
 فوق بالبين الى الوجود تحت العينين الى الاخر هما ايضا مثلا ان بالغرض نعم اذا انزل العيون الى
 الشمال والتحت ما الى المركز لم يتبدل اصلا الا ان تقول ان الفوق هو ما يلي راس الارض لان طبعا وتحت
 هو ما يلي قدم الارض طبعا ومعنى ذلك ان النسبة الطبيعية الى عينيك الحزبتين واذا فرضت قدم
 احد الشخصين صحت راس الارض لم تكن على النسبة الطبيعية فلا سدك فيها **قوله**
 والجهات المتبادلة بالعرض غير متناهية لان الجهة طرف الامتداد **قوله** على ما تقدم ويمكن
 ان نفرض في كل جسم واصل امتدادات غير متناهية سواء درصت مقاطع او غير مقاطع
قال لا يامان كانت الاجسام متناهية المتدار وصلها تكون للامتداد الخطي طرفان مما هيها
 وللامتداد السطحي اذا كان مربعا اطرافه اربع مع خطوطه المحيط به وان اعتبر النقطة
 مع الخطوط كانت اطرافه التي هي جهاته ثمانية وعلى هذا البين ان كان محسا او مسدا
 المغير والحاصل الاجسام على ما ذكر في السطوح فالمكعب له اطرافه في سطوحه وخطوط
 اشاعره ونقطتها فان اعتبر سطوحه فقط كانت جهاته ثمانية وان اعتبرها الخطوط
 ايضا كانت جهاته ثمانية عشر وان اعتبرها النقاط كانت جهاته ثمانية وستة عشر **قوله** والجهة
 بالفعل للدارة والمكعب جهاتها بالفوق غير متناهية ورو عليه بان الدائرة لها اطراف في النقط
 هو الخط المستد المحيط به وكذلك للنقطة طرف بالفعل هو سطحها المستد والمحيط بها
 ان يكون لخطها جهة واحدة بالفعل **قال** قلت هذا الكلام بصريحه يدعى الى جهة
 الجسم قائمه به فكيف يتصور حركة الجسم الى جهة التوصل اليها او العير منها كما ذكرته سابقا
 وايضا يلزم ان يكون جميع جهاته متبدلة **قلت** لساجهات مطلقة ومطلق الجهات انما هما

المطلقة متى انتهى الاشياء ومهتني الحركات المسقيمة عليها ذكرناه في النظر الى الاوائل **قوله** ان
 الفوق من مجرد العكس لا يحتمل لانه انتهى الاشياء الحسية ومقطوعها وبالطريق الثاني **قوله**
 من غير فكل الغرض لانه مهتني الحرك المسقيمة والاول من الصميم لان الاشياء اذا القدر من تلك
 الغرض كانت الحركة الفوق قطعاً لكونها اصغر من حركته تحت مقوصه الى ما يقابلها ولما
 مطلق الجهات منها والاطراف القائمة بكل جسم اذا لم يكن اعتباراً منها الاشياء والحركة
 بها وانضامها واقف بازا الجهات المطلقة كما لا يخفى فيصير باسمها **قوله** والحكم بان الجهات
 ست مشهور وليس يحق **قوله** نسبة من امران عامي وخاصي اما العامي وهو ان الاشياء يحيط به
 جنبان عليها البدان وطهر ووطن وراس وقدم فالخاصة الفوقى الذي منه استدل الحركة
 ليحييها وما يقابلها راسها وما يجا ذكي وجهه والوجه الحركة بالطبيع وهناك حاسة الاعداد
 ليس قدما وما يقابلها طرفا وما يلي راسه بالطبيع ليس فوقا وما يقابلها مخنا ومالم يكن غرضه سوى
 ما ذكره وقت ادصاهم على هذه الجهات الست واعتبروها في ساير الحيوانات ايضا وجعلوا
 الفوق ما يلي ظهرها بالطبيع وال تحت ما تقابلها لم يحسوا اعتبارها في ساير الاجسام وان
 لها اجزا متمايزا على ذلك الوجه واما الخاصي وهو ان الجسم كمن ان الغرض فيه اعادة ذلك المقاطع
 على زوايا قوامه وكذا هو من اطرافه فكل جسم جهات ستة الا ان اعتبار بعضها يوجب
 ههنا توقف على اعتبار الاخر المتمايز في الجسم وطرفا الامتداد الطولي سمها لان ان
 باعتبار طول قامت حين هو قائم بالفوق وال تحت وطرفا الامتداد العرضي سمها باعتبار
 عرض قائمه باليمين والشمال وطرفا الامتداد الباقي سمها باعتبار حين قائمه بالقدم والظن
 فالاعتبار الخاصي يستعمل على الاعتبار العامي مع زيادة وفيه نظر اعني نفاذ الاعداد في اعداد الجهات
 والاشكال العامة عاقلون عرفوا وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانما تقبل ان قيمه من اعتبارها
 على بعض ما لا يجب في اعتبار الجهات واذا لم تعتبر كانت الجهات غير متساوية لانها لا تقدر
 في جسم واحد بل لا يمكن في نقطة واحدة امتدادات غير متساوية فظهر ان ذلك المشهور اعني
 الخضار الجهات في الست ليس يحق **قوله** وهو ان الجهات ان الواقعتان بالطبيع اعني فوق
 وسفل لا بد لهما من مجرد لجهتها ومحددتها **قوله** وعرفت ان الجهات المطلقة بتقسيم

بها

مسددة بالعرض غير متساوية والبطبيع لا يسدده من جهتها الفوق وال تحت والاشكال ان الامور
 المتبدلة بالعرض بقدره صبطها مضمومة اذا كانت غير متساوية فذلك انما يصير على التحت
 عن الجسمين الطبعين اعني الفوق وال تحت وان كانت طبعين لان الاجسام العنكب
 متحرك بالطبع الوحيدة الفوق كالنار والهواء وبعضها متحرك بالطبع الوحيدة كالأرض
 والماء فلو لا انها متمايزان بالطبع لما تصور ذلك بل ما حركتا انما يقابلها بالطبع لان
 الاجسام الطالبة لاصدها هارب عن الارض وايضا لراس الاشياء وقدمه بطبيعية
 الوجهين الجنتين وانما لم يتحدد لجهتها ومحددها ولم يقل بقولنا ان الجهات الفوقى السطح
 الاعلى من تلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدده الا بالجهة التحت اعني المركز ليست وان كان
 المركز دون وضعه بالمحدده ايضا فبما هو المحذور لوضع الجهة اعم من ان يكون الجهة فلهذا ولا
قوله والحد لا يقوم بنفسه بل يتغير الى الحد وال طرف النقيض وضعه ولا يتغير بنفسه بل يتغير
 فيكون ذلك الغير من وضعه ومحدده **قوله** تكون بالضرورة وضعها في ذلك الحد اي يكون
 نقيض وضعها في ذلك الحد او يدلك الحد لما عرفت **قوله** ولا يجوز ان يكون وضعها
 في ذلك الاساع وجوده وايضا لا تصور في الحد اعني النقيض وجوده موجوده متمايزا
 بالطبع **قوله** ولا في ملازمته اي لا يوجد وجوده امور متخالفة الحقيقة ليكون بعضها
 حكمة حقيقية وبعضها جهمة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذي لا يكون متساويا لان المتساوي
 نوع فيه صوره مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط واما ان يقرب للملازمته
 عليه ما على ان اعانت حركه الجهات في الموقف على ما هي الابعاد لانه لما انت وجه الجهات الطبيعية
 التي مشتملها الغاير فلا بد ان تكون وضعها متغيرا واما ان يكون في جسم متساوي وفي جسم
 غير متساوي ان حوزها وجود جسم الشاهي للمحرك يتغير به وضع الجهات الطبيعية وانما
 ليستحتمل لتغير وضعها في الحد اعني البعد المحرك بالمتساوي وقد ان الحد وهو المتساوي فيه
 لان اللاتمايز والانتفاء من عوارض المادة كما قدرت في الحد اعني الاخر كان التعرض
 للحد اشار الى ان اشياء الحد لا يتوقف على استيلاء الحد ايضا **قوله** لوجوب
 ما اوضحه وذلك لان ما لا اوضحه له اصلا لا يتحدد ولا يتغير وضعه **قوله** وعلى

٢١٦

المتحرك لا يرضى الجسم ولذا ان يكون ذلك الجسم متناهي البصر فيه ضرورة متناهية في القوة
 المحركة **قوله** لان الجسمين اللذين باطرافهما لا يكونا طرفي امتداد او جهة القوة
 والتحت طرفا امتداد واخر متقابلا لا بحيث اذا اكلت اصدما غايه القرب من جسم كانت
 الاخرى غايه البعد عنه بل يتوالى الى التحت مقابل القوف متقابلا في الغايه لا يتصور مثلها بل
 وينجبه اخرى بل المتقابلين بلهنا على وجه لا يمكن ان يتوهم ما هو ابلغ منه فوضوح يكون
 اصدما غايه البعد عن الآخر بحيث لا يتصور هناك ما هو ابعد ولا اشك ان مثل هذا لا يتصور
 جسم واحد من جنس واحد **قوله** لان كل واحد من الجسمين لا يتحرك به الا الذي يتحرك
 به البعد عنه اى يتحركه باحد الجسمين الا غايه القرب واما غايه البعد عنه وهو خط
 ولا بالجسم الآخر لانه يمكن ان يندرج جسم ثالث هو البعد عنه عن الاول ولا يتحركه بالجسمين
 جهتان اصدما غايه البعد عن الآخر كما لا يتصور ما هو ابعد منها فان البعد عن الجسم
 اذا كان خارجا عنه لا يتحركه اصلا فان كل ما هو في اثناءه لم يكن اذ لم يكن يتحرك
 ما هو ابعد من ذلك الا بعد اختلاف ما اذا كان البعد عنه واقفا في داخله فانه يتحرك بالبعد
 هناك في المركز اذ لا يمكن ان يتوهم ببقائه اخرى من البعد عن المحيط من المركز وان
 المركز وان كان البعد لايجاد المفروضه عن المحيط الا ان المحيط ليس له البعد الا بالواحد
 المفروضه عن المركز لجواز ان المفروضه عن المحيط اعظم مما هو عليه فلا يكون
 الجهتان اخصين على ابلغ وجه المتقابل كما اذ عرفت قلت هما واعتبار على ابلغ
 النوع الممكنة فان كون اصدما البعد لايجاد المفروضه عن الاخرى ممكن كما ذكرنا
 واما كون كل واحد منها ابعد لايجاد المفروضه عن الاخرى فلا يمكن الا في جسم واحد
 ولما في اجسام متعدده فخره الفرق من حيزه كذلك الاعلى الذي لا يتوهم ما وراءه الا في
 التوهم وجهه التخت من حيزه المسحى مركز العالم **قوله** بعد تصور الاصول العلمية
 هذه لا اصول لها كانت مسلمه عند الحكماء امكن لهم الاستدلال بها على ابحاث الافلاك
 المتعدده واصوالها كما ذكر في علم الهند واما المتكلمون ومنهم المتصوف في هذا الكفر فهم
 قالوا بان القاعل المختار يرحم اصدما مقدورا على الاخر بلا مرجح وان الخوف الظل

النقل الثاني
 في الاجسام

حان ان الخبير ذكره مما في تلك الاصول فلا يمكنهم الاستدلال بها على تلك الاطكام المنفيه
 عليها واما ان ذلك ثبات ومن علمه العلوم بعضها بعض **قوله** اى جسم متحرك
 بالذات المتحرك بالذات ما تنصفه بالحركة سواء كان صفا حركه العالم لم يظا
 فيه او خارجا عنه والمتحرك بالعرض تنصف بالحركة تبعها لغير كجالس السعيه الخبي
 يوصف بالحركة تبعها فان منناك حركه واحده قائمه بذات الصفة حقيقة
 اخرى متحركه بالذات ملك الحركه ويوصف بالخارج منها ملك الحركه على سبيل التنبيه
 وبما يروضه ولا شك ان حمارا واصل لا يمكن ان يوصف في حاله واحده بحركه اسير
 ولا اى حركه اخرى ولانه يمكن انصافه بحركه ذاته وبحركات اخرى عضية بل ذلك لان
 ان نظره امار حركات متعدده وهذا الاصل لا ينفك عن الاختلاف فيه **قوله** وجوب
 الاتصال بالحركات العقلية المستندة البسيطة فلا يتقطع ملك الحركه ولا المتحرك
 بهما فاذا روى كوكب واقف لم يكن هناك وقوف حقيقة بل عارض حركات مختلفة او
 مقوما بحسب الروى دون الحقيقة ووصور لثبته فيها فلا يكون الخركه ان سريفا
 وبارع بطنا حقيقة ولا يكون ايضا قارة مسدقة متحركا الوجهه وان راجع عن
 ملك الوجهه حقيقة بل يكون هناك ما يوجب السرعة والبطء والوضع بحسب السرعة مع كون
 الحركه المسطه اتمه في بعض الاعراض **قوله** واسماع الخلق والالتيام على اجرامها
 فانه اذا اجوز له على اجرامها امكن ان لا يكون هناك الافلاك اصد متحركه فيه الكواكب
 حاره كما تسلك في الماء وكذا اذا اجاز الخلاء امكن ان لا يكون منناك ذلك اصد متحرك
 فيه الكواكب بخارفة كالسلك والماء واملن ايضا ان لا يكون الافلاك على تقدير وجودها
قوله نظرها متحركه واحده بسيطه كالسلك الاعظم وكنه الثابت فان الاول
 متحرك حركه واحده دائية لا تركيب فيها اصلا وكذا الثاني متحرك حركه واحده ذابا لملك
 ومحرك ايضا بالعرض حركه الفلك الاعظم **قوله** او مدركه كالافلاك الكواكب
 السياره فان حركه كل واحد منها مركبه من عدة حركات **قوله** اى استنهاها لغير
 تعدد واما المتقدمون عندنا ادتوا افلاكا كجمله ما ينيه وجعلوا الحركه اليومي

لكون العوايت وذلك لعدم احصائهم بالجوهر الباطن القوس للنوات وما ذكره
 المحارون موافق لما ورد في الشرح من موت السموات السبع والكسوف والعرض
قوله واصد منها غير هلك استدل عليه بطلان ما به لو كان ملكها لربها
 ملك الكواكب لان الاقل سقافه الالوان لها ولا تحجب الابصار عن رؤية ما وها
 ورد ذلك انه لم يثبت ان الفلك الاعظم وفلك البروج غير ملون وما صار
 ان يكون ملك الكواكب صفيح ولا يرى لصدورها وغايب بعد ما كانت ملون لم يعلم
 كونه ملكها **قوله** يحرك الكل بالجوهر اليومي هو الحركة المسماة بحركة الكل والجزء
 الاولي التي تدرك في الاضداد الجرام السماوي بحسب الحسني على احد وجهيه باحد الابليل
 والنهار ويم في قوس من يوم وليلة وحكم بانها للجرم المحيط بالكل لانه اقدر من غيره
 على تحريك طعلاء بالعرض وسموه بالاطلس نارا على خلق من قوس الكواكب رتبها
قوله وحسب فلك النوات اما جعل فلكها بحسب الفلك الاعظم لشمس حركة الاعظم
 اياه وفوق فلك السيارت الاكشاف والنوات باهوا على السيارت اعني زحل
 وسمي فلك البروج الاعتراض عليه اولافان البروج صفة من ما وقع فلك
 الاعظم فانها اقسام فلك البروج **قوله** السماوي المتمايز بالصور المتوسطة بصل الخطوط
 بين الكواكب الواقعة في كل صم منها فلك الشمس وذلك لكونه نظم فلك
 المنبع لكسفة المشتري وهذه الكواكب التلثة سمى العلوية ثم فلك الشمس لانه اصلا
 مسطردون العلوية وانما قال عاريا لان بعضهم ذهب لخلط فلك الشمس فوق
 فلك الشمس وبعضهم الى ان فلك عطارد وايضا فرق وذلك لانه لم يعلم هذين للكوكب
 المسمين بالسلطنة بالقياس الى الشمس لانا لكسيف ولا باصتلا والخط فاسم بطلان
 كون الشمس واسطة بين ما عداها من السيارت **قوله** لم فلك البروج وذلك لكونه
 ما عداها من النوات والسيارت والكونه ذات اختلاف منظر عند **قوله** وهذه السبعة
 سمى شمالات فلك البروج لما عليها اياه في المنطقة والتطبيق **قوله** يشتمل على فلك تدوير
 وفلك خارج المركز هذان الفلكان العرشان اعني التدوير وخارج المركز سميان

بالصين اذ لها منضبط اكثر للاختلافات المثل مدة من التلكيات كالاسراع والبطا وسقفا
 والوقوف والرجوع على ما فصلت في موضعه **قوله** لكن بطلان ما به لو كان ملكها لربها
 ملك الكواكب لان الاقل سقافه الالوان لها ولا تحجب الابصار عن رؤية ما وها
 ورد ذلك انه لم يثبت ان الفلك الاعظم وفلك البروج غير ملون وما صار
 ان يكون ملك الكواكب صفيح ولا يرى لصدورها وغايب بعد ما كانت ملون لم يعلم
 كونه ملكها **قوله** يحرك الكل بالجوهر اليومي هو الحركة المسماة بحركة الكل والجزء
 الاولي التي تدرك في الاضداد الجرام السماوي بحسب الحسني على احد وجهيه باحد الابليل
 والنهار ويم في قوس من يوم وليلة وحكم بانها للجرم المحيط بالكل لانه اقدر من غيره
 على تحريك طعلاء بالعرض وسموه بالاطلس نارا على خلق من قوس الكواكب رتبها
قوله وحسب فلك النوات اما جعل فلكها بحسب الفلك الاعظم لشمس حركة الاعظم
 اياه وفوق فلك السيارت الاكشاف والنوات باهوا على السيارت اعني زحل
 وسمي فلك البروج الاعتراض عليه اولافان البروج صفة من ما وقع فلك
 الاعظم فانها اقسام فلك البروج **قوله** السماوي المتمايز بالصور المتوسطة بصل الخطوط
 بين الكواكب الواقعة في كل صم منها فلك الشمس وذلك لكونه نظم فلك
 المنبع لكسفة المشتري وهذه الكواكب التلثة سمى العلوية ثم فلك الشمس لانه اصلا
 مسطردون العلوية وانما قال عاريا لان بعضهم ذهب لخلط فلك الشمس فوق
 فلك الشمس وبعضهم الى ان فلك عطارد وايضا فرق وذلك لانه لم يعلم هذين للكوكب
 المسمين بالسلطنة بالقياس الى الشمس لانا لكسيف ولا باصتلا والخط فاسم بطلان
 كون الشمس واسطة بين ما عداها من السيارت **قوله** لم فلك البروج وذلك لكونه
 ما عداها من النوات والسيارت والكونه ذات اختلاف منظر عند **قوله** وهذه السبعة
 سمى شمالات فلك البروج لما عليها اياه في المنطقة والتطبيق **قوله** يشتمل على فلك تدوير
 وفلك خارج المركز هذان الفلكان العرشان اعني التدوير وخارج المركز سميان

بالصين اذ لها منضبط اكثر للاختلافات المثل مدة من التلكيات كالاسراع والبطا وسقفا
 والوقوف والرجوع على ما فصلت في موضعه **قوله** لكن بطلان ما به لو كان ملكها لربها
 ملك الكواكب لان الاقل سقافه الالوان لها ولا تحجب الابصار عن رؤية ما وها
 ورد ذلك انه لم يثبت ان الفلك الاعظم وفلك البروج غير ملون وما صار
 ان يكون ملك الكواكب صفيح ولا يرى لصدورها وغايب بعد ما كانت ملون لم يعلم
 كونه ملكها **قوله** يحرك الكل بالجوهر اليومي هو الحركة المسماة بحركة الكل والجزء
 الاولي التي تدرك في الاضداد الجرام السماوي بحسب الحسني على احد وجهيه باحد الابليل
 والنهار ويم في قوس من يوم وليلة وحكم بانها للجرم المحيط بالكل لانه اقدر من غيره
 على تحريك طعلاء بالعرض وسموه بالاطلس نارا على خلق من قوس الكواكب رتبها
قوله وحسب فلك النوات اما جعل فلكها بحسب الفلك الاعظم لشمس حركة الاعظم
 اياه وفوق فلك السيارت الاكشاف والنوات باهوا على السيارت اعني زحل
 وسمي فلك البروج الاعتراض عليه اولافان البروج صفة من ما وقع فلك
 الاعظم فانها اقسام فلك البروج **قوله** السماوي المتمايز بالصور المتوسطة بصل الخطوط
 بين الكواكب الواقعة في كل صم منها فلك الشمس وذلك لكونه نظم فلك
 المنبع لكسفة المشتري وهذه الكواكب التلثة سمى العلوية ثم فلك الشمس لانه اصلا
 مسطردون العلوية وانما قال عاريا لان بعضهم ذهب لخلط فلك الشمس فوق
 فلك الشمس وبعضهم الى ان فلك عطارد وايضا فرق وذلك لانه لم يعلم هذين للكوكب
 المسمين بالسلطنة بالقياس الى الشمس لانا لكسيف ولا باصتلا والخط فاسم بطلان
 كون الشمس واسطة بين ما عداها من السيارت **قوله** لم فلك البروج وذلك لكونه
 ما عداها من النوات والسيارت والكونه ذات اختلاف منظر عند **قوله** وهذه السبعة
 سمى شمالات فلك البروج لما عليها اياه في المنطقة والتطبيق **قوله** يشتمل على فلك تدوير
 وفلك خارج المركز هذان الفلكان العرشان اعني التدوير وخارج المركز سميان

حسب الحقيقة بل بحسب الحق لكنه لا يمنع من مساواة العكس بحسب الحقيقة فهذا الاعتبار اعم على الاول
 وهو المراد وهما **قوله** لا يستحق له وجهه الحركة بدون الميل. **قوله** من لدن الارصاد
 المتواليه يدرك على ان الافلاك متحركة بالاستعداد وسببها ان السبب المتب للمحرك الميل
 فلا بد للافلاك من ميل مستدير هو سبب قوتها على حركتها المستدرة وليخرج ذلك الميل
 اى مساعدا من ارضها عنها والافلاك حركتها على وفق حركة الفاسر اعني الحادى الذي
 يقدر بحركة المحوى على حركته فلزم ان يوافق الحادى والمحوى في الحركه وسببه
 ونظوا وليس الامر كذلك فان لكل حركه مخالفه لحركه باجزيه ويروى عليه ان الفلك
 لا تنصرف في الحادى ولما في الجسم لوزان ان يكون فاعلا محتما والمنصرف ارضها على حركه
 مخصوصه بحسب ابدته وايضا موافقة المقصور للفاسر في حركه الحركة مع فان الحركه
 اذا ضرب على الماء كان حركته نحو السفل مع ان الماء قد يتحرك نحو الجهات احرها
 فان الحادى اذا تحرك واستنبع حركه المحوى بحيث يتحرك على قدر حركه الحادى
 في الجهة والاسراع والابطال كانت حركه المحوى حركه بالعرض لا حركه قديه الا ترى انهم
 لا يجوزون القدر الدائم ويجوزون حركه المحوى بحركه الحادى ابدافا وادعوا
 الحادى المحوى فصيل يكون ذلك على نحو آخر بحيث يكون المحوى متحركا بالذات
 فلا يلزم موافق الحركتين فيما ذكر فيكون في طباعها مستديران فان في طباعها
 ولم تقل في طبيعتها لان الطباع ساواها لا شعور والارادة وما لا شعور له والطبيعه
 في كذا استعمالها متغيره لعدم الارادة والمقابل للفاسر وهو ما لا يكون خارجا مساويا
 المتعين ومع توجه ما قيل من ان التبع صان ان يفعل بالارادة انما لا يمكنه فمقتضى
 الحشى وصرفاعته انما استحتم ذلك من الطبيعه التي لا ارادة لها ويورد ذلك انهم
 صرحوا بان الحركه المستدرة لا يجوز ان تكون طبيعه والافلاك المطاب للطبع مهر وعاش
 بالطبع حركه واضحه فان كل نقطه يفرض هناك يكون عليها عن الاربعة احوالها والحركه
 المستدرة الطبيعه لطالب المكان الطبيعي فان كل نقطه يفرض على المسافه فهنا يكون
 مطلوبه للطبيعه وهو وباعتبارها حركتين لا حركه واحده على ان قوله لان الطبيعه الواضحه

نوصها الحشى وصرفاعته لا يمكن ان يتحرك بهما لاسمه العلى الدور فاننا لزم ان ذلك الطبيعه
 واضحه وانما يكون كذلك لان لو كان سبطا والكلام فيه الا ترى انهم يودعوا حركه الحركه
 فانوا انه لا يقبل الحركه المستدرة الى اصنافها الطبيعه فيكون الجهات متحركه له الا يجب
 ان يكون سبطا والافلاك احزاقه المختلفه المتماثلين قابله للحركات المستدرة الحادى
 الطبيعه فيكون الجهات متحركه له الا لم يكن منها فمنا مساوطة على امتناع الحركه
 المستدرة ونوا امتناع الحركه المستدرة على كونه مجردا الاعلى انه دو طبيعه واحده **قوله**
 للقبال الطبيعه لما قالوا ان الطبيعه الواضحه لا يجوز ان تقتضى نوصها الحشى بالحركه
 المستدرة وصرفاعته بالحركه المستدرة يصح عليه سوال مشهور وهو ان الجسم الذي في
 ميل مستقيم وللعرضي الحركه والسكون في حالين مختلفتين كما ذكره في الحوزة في ذلك
 في الجسم الذي في طباعه ميل مستقيم مستدير فان قلت عوهم انها لا تقتضى في حال
 واضحه نوصها وصرقا فلا يروى عليها ما ذكر قلت بل الدعوى ان ما في طباعه ميل
 مستدرة لا يقتضى ميلها مستقيما اصلا على ان اجتماع الميلى لبعض نوصها وصرقا بالذات
 الحشى واحدا كما ان الحركه بالاسقاطه مما يبرر في طبيعه وعلى الاستدلال على اصطفيان
 لو الكفا في امتناع امتضاء الطبيعه الواضحه للميل باستدلاله اقتضا السطامون
 مختلفين ولم يعضوا المصروف والوجه للثابته عندهم هو ان الطبيعه الواضحه
 مرصه واضحه لا يقتضى من محضها واما امتضاءها وما للميل مستدرة حسب طبيعهها مستدرة
 الا ترى ان الطبيعه الواضحه لا تقتضى من مستدرة بل الحركه والسكون مستدرة
 اعني الخروج عن المكان الطبيعي وعدم الخروج عنه **قوله** لا نابعول اقتضا الحركه والسكون
 ثم واحد اعني ان الحركه والسكون في المكان الطبيعي وان كانا امرين موجودين في نفس كل
 منهما عن الآخر الا ان احدهما اعني السكون هو المطلق او لا بالذات والآخر اعني الحركه هو
 اليه فاذا خرج عن المكان الطبيعي امتضت الحركه واذا حصل منه لمقتضى امتضاء الحركه
 توجب له امتضاء المكان الطبيعي ويخرج اليه بالحقيقة واما امتضاء السكون فمنا عدم
 امتضاء الحركه فالطبيعه الواضحه فهنا لا يقتضى من حركه مع ميلها الحركه في المكان

حسب الحقيقة بل بحسب الخلق لكنه لا يمنع من مساطنة العقل بحسب الحقيقة فهذا الاعتبار اعم من الاول
 وهو المراد وهما **قوله** لا يستحق له وجهه الحركة بدون الميل. **قوله** بل هذا الارصاد
 المتواليه يدرك على ان الافلاك متحركة بالاستدراك وسببها ان السبيل للثقل المتحرك الميل
 فلا بد للافلاك من ميل مستدير هو سبب قوتها المتدنية وليخرج لكل ميل
 اى مساعدا من مضاف عنهما والافلاك حركتها على وفق حركة الفاسر اعني الحادى الذي
 تقدر بحركته المحوى على حركته فلزم ان يتوقف الحادى والمحوى في الحركة **سبعة**
 وطوا وليس الامر كذلك فان لكل حركة مخالفة لحركة ما يجزيه ويرو عليه ان الفاسر
 لا تنصرف في الحادى ولما في الجسم الحادى ان يكون فاعلا محتارا لنفسه كل واحد منهما على حدة
 مخصوصة بحسب ابدته وايضا موافقة الفاسر للفاسر في جهة الحركة **قوله** فان الحادى
 اذا ضرب على الماء كان حركته نحو السفلى مع ان الماء قد يتحرك في جهات اخرى
 فان الحادى اذا تحرك واستدبر حركته المحوى بحيث يتحرك على قدر حركته المحوى
 في الجهة والاسراع والابطال كانت حركته المحوى حركته بالعرض لا حركته في الارتفاع
 لا يجوزون التفرق والام يحوزون حركته المحوى حركته الحادى ابدافا وادعوا
 الحادى المحوى فصيل يكون ذلك على نحو آخر بحيث يكون المحوى متحركا بالذات
 فلا يلزم توافق الحركتين فيما ذكر فيكون في طباعتهما ميل مستدير اذ انما في طباعتهما
 ولم تغل في طبيعتهما لان الطباع ساواهما شعور الارادة وما لا شعور له والطبيعية
 في اكثر استعلاها متغيره لعدم الارادة والمقابل للفاسر معلوما لا يكون خارجا مسادا
 المتعين **قوله** ما قيل من ان التفرق صان ان يفعل بالارادة انما لا يمكنه فمقتضى
 الحشى وصرفاعته انما يستحيل ذلك من الطبيعة التي لا ارادة لها وبوجه ذلك اعم
 ضرورة بان الحركة المستدرة لا يجوز ان يكون طبيعيا والافلاك المطاب للطبع مهر وعينها
 بالطبع حركه واضحة فان كل نقطه تفرض هناك يكون عليها عن الارتفاع بخلاف الحركه
 المستقيمة الطبيعية لطالب المكان الطبيعي فان كل نقطه تفرض على المسافة فمنها يكون
 مطلوبه للطبيعية ومهر وباعتبارها حركتين لا حركه واحدة على ان قوله لان الطبيعة الواضحة

نوصها الحشى وصرفاعته لا يمكن ان يتحرك ههنا لاسمها على الدور فاننا لزم ان ذلك الطبيعيه
 واضحه وانما يكون كذلك لان لو كان سيطا والكلام فيه الا ترى انهم اودعوا مساطنة الحركه
 فانوا انه لا يقبل الحركه المستقيمة الى اصنافها الطبيعية فيكون الجهات متحركة له الا فيجب
 ان يكون سيطا والافلاك احزاقه المختلفه المتوافق قابله للحركات المستقيمة الى اصنافها
 الطبيعية فيكون الجهات متحركة لها الا بالتركيب منها فنوا مساطنة على امتناع الحركه
 المستقيمة ونوا امتناع الحركه المستقيمة على كونه مجردا الاعلى انه ذو طبيعه واحدة **قوله**
 اللقبال الطبيعيه لما قلنا ان الطبيعة الواضحة لا يجوز ان تعضى نوصها الحشى بالحركه
 المستقيمة وصرفاعته بالحركه المستدرة يصح عليه سوال مشهور وهو ان الجسم الذي في
 ميل مستقيم قد يعضى للحركه والسكون في حالين مختلفتين كما ذكره في الحوزة **قوله**
 في الجسم الذي في طباعته ميل مستقيم مستدير فان قلت عوهم انها لا تعضى في حال
 واحدة ونوصها وصرفا لا يبرو عليها ما ذكر قلت بل الدعوى ان ما في طباعته ميل
 مستدبر التعضى ميلها مستقيمة اصلا على ان اجتماع المائل للعضى توصها وصرفا بالذات
 الحشى واحدا كما ان الحركه بالاسقاطه ما يبرو في طبيعه وعلى الاستدراك على اصطفيان
 لو الكفا في امتناعها امتناع الطبيعة الواضحة للميل باستدراكه اقتضا البسطا من
 مختلفين ولم يعضوا المصروف بالوجه **قوله** ان الثابت عندهم هو ان الطبيعى الواضحة
 مرصعة واضحه للعضى من مختلفين واما ايضا وما للميل مستدبر طبيعى بمفهومين
 الا ترى ان الطبيعة الواضحة قد امتصت اسرارها من قبل الحركه والسكون مستدبرين
 اعنى الخروج عن المكان الطبيعي وعدم الخروج عنه **قوله** لاننا نقول اقتضا الحركه والسكون
 ثم واحدة اعنى ان الحركه والسكون في المكان الطبيعي وان كانا امرين موجودين سفار كل
 منهما عن الآخر الا ان احدهما اعنى السكون هو المعطى او لا وبالذات والآخر اعنى الحركه هو المعطى
 اليه فاذا خرج عن المكان الطبيعي امتصت الحركه واذا حصل منه لمستضى ما مضى الحركه
 تبع ما مضى المكان الطبيعي ويطبع اليه بالحقيقة واما ايضا والسكون فمفهوم عدم
 امتناع الحركه فالطبيعة الواضحة ههنا لا تقضى من حيث هي بل لا يحصل في المكان

وهي شرط الخروج عند بعض الحركة فلا تستلطف الواحدة ماد عينها استقامة اعني انقضائه
 امرين اولها الذات كما في انقضائه الخليلين المسعوم والمستدير فليما يجر ان يقال كيف
 انقضاه الحركة وانقضائه السكون شيئا واحدا مع ان كل واحد منهما يوجد مع عدم الآخر
 تكون ذلك الشيء الواحد هو انقضائه المكان الطبيعي فلان انقضائه المكان يوجد حاله الحركة بلا
 انقضائه السكون ويوجد حاله السكون بلا انقضائه الحركة وايضا فعلا عتري ان سدا
 المكان وانقضائه سدا لم انقضائه الحركة شرط وانقضائه السكون بشرط آخر ولا شك ان المعروف
 في غير اللازم **قول** وانما انقضائه الحركة المستند هو مقاس الاستدعاء المكان الطبيعي
 فلهذا انقضائه مستفاد عن الآخر وعدم وجوده **قول** فان استدعاء انقضائه المكان
 الطبيعي فهو شرط في انقضائه المستند عن انقضائه الحركة المستدرة وانقضائه الحركة المستدرة
 لا يوجد في الحيز مستفاد عن استدعاء انقضائه المكان الطبيعي عند انقضائه السكون ويوجد
 معا كما في سائر الافلاك في سفارين قطعيا وليس احدهما وسيلة الى الآخر فان الحركة بالافلاك
 لا متصل بها الى انقضائه المكان ولا بالتعلق بالخط بالهجرة المستدرة هو الوضع كما ان
 الخط بالحركة المسقيمة هو المكان وفي الافلكه مكانا طبعيا بطبيعة الخط كالمسقط من
 وليس في الاوضاع وضع طبيعي بطبيعة المنعرج بالاستدانة فان كل وضع يعرض
 عليه بالاستدانة غير ارب عنه ويكون الخط بطبيعته حرة وباعنه بالوضع في حاله
 حركته وارضه فهو مستحيل فلا يكون انقضائه الميل المستدير بل هو انقضائه الميل المستقيم
 وتبعاته ولا يكون ايضا لاجبها وتبعاته ما يرضع اليه انقضائه المسعوم وسببه اعني الحضور
 في المكان الطبيعي فلو اصدق في طبيعه واجراءه كانت مضمين لشيء والاول والآخر هذا
 غاية ما يمكن ان يقال في شئ من هذا الكلام وتطسه على ما وجهه في قوله **الانا نقول**
 انقضائه الحركة والسكون غير واحد فلهذا لا يلزم لكنه محذور ان يحوز ان مقتضى الطبيعة
 الواضحة وصرها الذاتها سبب مسبق شرط سببها شيئا اخر لا يكون وسيلة الى الشيء
 الاول والدرجها مع الحالت تبعه انما المستحيل ان مقتضى انقضائه انقضائه الذاتها مستحيل
 فلم يجوز ان يقتضي وصرها ميلا مستديرا مع شرط ميلا مستقيما فربما لا يكون

الامر الذي يعبر
 عن انقضائه
 انما هو انقضائه
 انما هو انقضائه
 انما هو انقضائه

واصب الحيز وطرفه ولا انقضائه الى الآخر نعم ان ادعى ان الطبيعة الواضحة لبعضها صريحا
 مستدير او مستقيمة والا لا كان الواحد من صريحا والآخر مستديرا كما في قوله
 من سلم تلك القاعدة وكان السر ان انقضائه الطبيعة الواضحة للحركة والسكون ساقتا
 ذلك الطويل اذ لو صرحها مستقيمة اياها كما لا يخفى **قول** انما سببها قابل للارتفاع
 يصح عليها الانتقال بحيث عليها الحركة المسقيمة لقائل ان يقول ان الجوز ان يكون الموضع
 الطبيعيه لذلك السبب مباحا وان بحيث يكون ذلك السبب ممتددا مع امتداده بعضها مع
 بعض كانه في احصائها الطبيعية واعتصم ايضا بان ما قرره على انه صحتها انما يدل على
 ان ذلك لا يقبل به الا مستقيما وحركة مستقيمة وللنوم منه ان لا يكون سببا في حركته
 فابلهذا اذ وحجب الحركة وتنتج عنه باعتبار صورته المنوعة ما لا يجزئ للسبب والاشياء
 عنها باعتبار صورها لانها اذا كان الفلك مستقيما على الاسد ان كان اخره الموصوف
 بالفعال ايضا مستقيما بالاستدانة ففي طبعه تلك الحركه مستديره ولا يكون فيها ميل
 مسقیم فلا يقبل الحركة المسقيمة لانا نقول جازا ان يكون حركات الاجزاء بالتمعية مستقيمة
 الطبيعية المركبة المتضيق حركته فلا يكون في طبعه الاخر اميل مستديريه تنتج عنها الميل
 والحركة المسقيمة **قول** وما سببها كما لكيفية الفاتر المتوسطة بين الحزان والبرق
 والكيفية المذاعة المممة الحزان والكيفية المحيرة المسقيمة البرودة **قول**
 والالكان فيها ميل صاعدا وما يبطو وذلك لان الحزان يوجد الميل الصاعدا والبرودة الميل
 الهابط هلزم ان يكون الفلك قابلا للحركة المسقيمة وقد يقال ان الحزان الحزان الليل
 الصاعدا مثلا مشروط بكون الحزان بالاد والفلك لا يقبله ولا يوجد الحزان فيه ولا صاعدا
 فلا يلزم انقاء الحزان عنه **قول** عن الكيفية انما نقول ان الرطوبة واليبوسة انما
 انقضائه لطولها لا انتقالها فانها بعد ان جعلها الان نقلها من الجاهل ما فائدة ذلك الكيفية
 وان كانت من الكيفيات الاربع ومن الفعل والاشياء في حيزه هو الطبع منها كما
قول وانما سببها كالمزوجة التي هي كيفية بعض جهولها انما نقول

المتحرك ويجعل من شدة ويجعل من شدة امتزاج الطيب الكبر باللبس العليل وكما انما
 التي هي كغنية نقالها وربما تعتبر كغنية متوسطة بين الرطوبة واليبوسة على قبحها غير
 بين الخزان والبودة **قوله** والالكاتب قابل للخرق والالتيام والامصال **الاصوال**
 هذا الاضراء من حصر الخرق والالتيام **قوله** وقد تعرض ههنا بان الرطوبة واليبوسة
 ان حصرها كغنى لا يفتقر لغيرها سهو له الالتصاق بالغير والامصال عنه ولاخرى معها
 فلام ان كل ما كان سهلا للالتصاق والامصال واصعبها بالتمسك الى الغير يكون
 قابلا للامصال والاصصال بمعنى الخرق والالتيام وكذا ان فسرنا ما معنى سهو له
 الشكل او صعوبته المحب ايضا ما قبل منزلة لا من من قبوله توارد الاشكال على احد
 الوجهين فانه كذا لا يركب انهم استدلون على غير الجسم العقلي الجسم الطبيعي بان كغنيها
 شمه اذ اصله ان كان الجسم الطسعي مع اتصاله باقيا عينه وقد زال العقلي وصرغها
 متغير الشكل لاخرق والالتيام **قوله** فكون قابله للخرق المستقيمة **قوله** قيل المثلث
 لحوار اتصال احد الخرقين عن الآخر وحركته عنه على الاستدانة دون الاستقامة **قوله** كذا
 عنه بان احد الخرقين اذا انفصل عن الآخر معدرج عن مكانه وهو المراد بالخرق على الاصل
 فانما الحسنة الجواهر من النار على الاستدانة مثلا متحرك حركتها عن مكانه
 فيكون متحرك حركته مستقيمة اصطلاحا بخلاف الجسم المتحرك في مكانه الذي يخرج عنه
 حركته اصلا فانه متحرك على الاستدانة واما حركه الجواهر ونظايرها فانه ليس مستقيمة
 لانه اصطلاحا **قوله** ويكون قابله عن لوزها اي عن لوزها الكيفيات المعوية
 والانعالية قيل عليه ان اللازم قد يكون اعم ولا يلزم من اسفاه الملزوم التناقض محذور
 مثلا ان تحرك محل محل الحراة بل ان استهوا احر لادف من دليل الحوايل **قوله**
 يعبر لانه لونا اشارة الى الاستدانة على اسفاه تلك الملزومات اعني لزوم كون الاقل قابله
 للخرق المستقيمة ولا شك ان الخفة والنقل اللازمين لها ايضا فتنقض الخرق المستقيمة
 في احر الجسم يستعمل مكانا بل على مكانه او لحواله بعضه عنه **قوله** لانها الجواهر

العطفة

بدر صمدان ذلك لانهم في ذلك البروج والفلك اللطلس على انه محوز ان يكون كل ما طوله لونا
 ستم وادارة اذ كان صغيرا ولا يس اذا كان كبيرا او منى من الكواكب من القيل الثاني
قوله ولا يكون قابله للكون والفساد والالكاتب قابل للخرق المستقيمة **قوله** الكون والفساد
 صورته صورة وزوال اخرى عند تبدل الصور النوعية على اليبوسة والواحدة وسياق اثنائها
 في حركات الغناصروا ما تبدل الصور النوعية المتخالفة بالهومات على اليبوسة والواحدة بالانفصال
 والوصول فلا معنى كون وفاد البقاء النوع بجمله مع تبدل افراده وبيان استنزاه قبول
 الكون والفساد قبول الكائن للخرق المستقيمة عنوان الكائن لاخر اما ان يكون حركته
 الثانية التي هي الكائنية في مكان طسعي او في مكان عرسي وعلى العدم لما في بلوغه كغير
 طبيعة الكائن مقبضية لميل مستقيم الى مكانه الطبيعي فكون قابله للخرق المستقيمة وعلى
 العدم الاول يلزم ان يكون الكائن حركته الاولى التي هي الفاسدة في ذلك المكان
 عند سالان المكان الواصل لا يكون طبيعيا لوجوه مختلفين فاذا لم يحسب حركته الاولى
 مدراج الجسم الذي هو المكان طسعي له وقد زجه واحرص عن مكانه فيكون المتحرك في ذلك
 المكان بالطبع قابلا لحوصله للانعقاد من ذلك المكان فكون قابلا للميل المستقيم والخرق
 المستقيمة فالكائن حركته الكائنية لها مجموع وصفتها وفيه حث لجوانا ان الكون
 الكائنية في مكان اصلا شار على ان المكان هو السطح وايضا لان ان مكانا واصلا لا يمكن
 طبيعيا لوجوه طسعي فان الامور المتخالفة بالبروج جاز ان تكون في الانه واصلا ايضا
 كونها حراها الملائمة ان لو كان حصوله في ذلك المكان الغريب جادا مسوقا حصوله
 ذي المكان بطبعه فيه وانما هو حوايل ان يكون حصوله قبل الفاد في ذلك المكان
 انداعا وما قال من ان يلزم ان يكون التسرداها وتوسط طبيعة الفاسد اذ لم يرتب
 عليها مقتضاها اصلا فكلام افناعي وناقال من ان الجسم المكن بطبعه في ذلك المكان
 لعمد كبر حيث زجه هذا الجسم الغريب حركته لم يتصور كبر هذا الغريب في مجموع
قوله ولصول هذه المسائل يعني انه قد اثار في حصول هذه المسائل التي ذكرها

ههنا اشارت اهلها به واما فاصليها كما سبق في مواضع التي يلقى بها من هذا الكتاب اوله
ان تلك الاصول وتفاصيلها مفصلة في مواضع يلقى بل من علم **قول** وانقد
حصرها اي علم الخصاصات الخاصة في هذه الاربعة من انبساط الكيفية الاربعة التي هي
مبسطة لازدواجات الممكنة فان العناصر كما ذكر لا يخرج عن اصولي المعلومين والاعراض
اصري لانها لبي و لازدواجات الممكنة بين هذه الكيفيات الاربعة فكيف العنصر
ايضا الاربعة **قول** اي كليات تجعل موضوعاتها متحدة للما يثير في شي آخر من القوى
بالكيفيات لانها المراد بها ههنا فان التقوى وهي مبداء التغيير في آخر من صيغها
وهيكون بحسب ههنا صالحة جوهرية وقد يكون كيفية عرضية وههنا الكيفية نحو الفعل
ان يجعل موضوعا محلا للفعل اي الما يثير في شي آخر فان الفصل يصدر عن موضوعها
بها لا عنها الذي ان الحرق ملو النار لا الحرارة وههنا نحو الانفعال ان يجعل
موضوعها محلا للانفعال اي الما يثر عن شي آخر فان المفعول الما يثر ملو الموضوع الاربعة
ان المحرق ملو الفطن لا الكيفية القائمة به فكل الكيفية عن الفعلية والافعالية
مبداء للتغيير اعني بعد موضوعه عن غير اوبالعكس فيكون ان من قيل القوى **قول**
وجعل الحرارة والبرودة من الكيفيات الفعلية نظرا واما عند الطوفان والروائح
منها عند قبيل ذلك لانفعال شمري الدوق والشمع عنها ولعل المراد من ان الرطوبة
الغالية ما يثر بقبول الطعم من جاصل لم يورده الى الفناقة وان الهوار ينفذ من
ذي الراحة تقبل تلك الحتم بوجهها الفاشقة اذ لو اريد انفعال قوى الدوق
والشمع باصناف الطعم والرائحة كان جميع الكيفيات المحسوسة فعلية ههنا
ولا وجه للتخصيص **قول** لم تقتنا وجدناها يد على ان هذه المقام مسمى على النظر
التي هو اعتبار احوال الاجسام التي تلبس بالوجودان والتجربة والاعتقاد عنها
بالاستقراء الاعلى السامات المتكاثرة وصيغة لاعتبار الحقلية فان ذلك هو الاصل
اليه ههنا ولا يرد على قوله ولم يجرى فيها ليا لان عدم وجودنا جسمها ليعني الحرارة

والله اعلم

والبرودة والكيفية المتوسطة منها لا يدرك على عدم وجوده لحرارة ان يكون بعضا منها
من الاصناف الخالصة من المثلثة ولا على قوة الارطوبية والبرودة انه لا يوجد ان يكون ما عانت
كالنار المسطحة التي عند الفلك الارض السطحة التي عند المركز كما في اعيان المطربة والشمس
والاعلى قوله فليس هذا الاستقراء ان الاستقراء الناص لا يفيد التيقن والتمام ولم يست
وجوده ولا على قوله كان السطح المتوسط هذه المزدوجات اربعة اتم ان اردتم
هذه الكيفيات التي يتولدون بان وجودها عند العناصر ما هي في نهاية الاشياء ليكون
الهوا حارارطبا لان حرارة لم يث في القاب وان اردتم ما ملو من السرد وغيره
ان الما يسطر من غايه الحرارة والمعتدلة منها طرفه لانها في اتم اتم لكل طرفه
بعضية بطبيعة رادع العناصر على اربعة والاربع المارح وعندنا اصوله
قوية جدا لا تدفع الاعن اذ ان يحسن موى مضمم المقدمات التي ذكرها **قول**
ولما كانت لازدواجات الممكنة السامات لا كان كل اثنين من هذه الاربعة مقابدين مضمم
منها ازواجات بلائية اورباعية بل ثمانية هي اربعة **قول** والدليل على انها كرات
انها مسطحة ان اراد ان مقتضى طبيعتها ان كل الكرات وان اراد انها كرات في الواقع
فموج ان تكون لذلك اذ لم تعرض لها ما يحجرها عن مقتضى طبيعتها وكانت باقية على
صورتها وكون الارض مضممة متضارسين للجبال والاعوارط وان لم يخرجها عن
كونها كرة حضا وبلزها كون مقعر الهوا مضمم سا ايضا وانما كسواهم الاسدات كما سدر
قول والاقبال في الملصق ارقام الاقلاب في الكون والفرد بين هذه الضام
الاربعة اسعشر منه بل واسطة هي انقلاب النجوارت بعضها الى بعض واربعة
مواسطه واحدة هي انقلاب عنصرين على عنصر واحد وانما واسطه هي انقلاب
الارض الى النار وعكسه ولما استدل الشارح على الاقلابات الست التي هي بلا واسطة
فالسبعة ما ملو بواسطة واحدة وما ملو بواسطة اثنين فان الارض مثلا اذ اضررت
ما و ذلك اذ اضررت صواء وذلك الهوا اعلو ما ملو حصول الاقلابات الست

وواصلت ايضا وقت على ذلك **قوله** فان النار المنفصلة عن السهل يعني ان السهل
 متصل عنها اما ما ربه سئل هو اذ والسبق لها حرارة محسوسة ولا ذلك اذا طبقت
 اعلمت السهل هو اذ قال الامام النار المستعدة ليست واحدة بالوجه باقية بل هي
 موحدة على الاتصال فان كانا سئل بخروج الى فوق يطبقها لخصتها من البرد وابطالها
 قالوا انما انطفأ النار فالقوى واصالتها ما يحاط بها الى النار في الموضع كما في الشمس واما
 لضعفها وعروض شي باره لها سطقها كما في النار التي تبرد وتالفت قبل ان تنضم الى
 ليس انطفأ بحسب الحقيقة بل بحسب الحسن فقط **قوله** لو بقيت لوقوت قياض ان
 لا ترى لغيرها في الهوار ونصموا انما بحيث نفوت الحسن ولكن ان الحرق ايضا
 لما ذكرنا اولها اضلعت بالهوار الباردة فلما كانت سوية حرارة ما فم الحرق وليس
 انها انقلبتم لاجوز انقلبا الى اجزاء راسية او ماشية بلا واسطة او الى جسم اخر غير
 الاربعه لان الحصر فيها لم يثبت **قوله** فعند الحاج النفع على الكبرية موزق او جلد
 غليظ ووصافات واما الحسى من الطين فهو الكون كذا في الصحاح **قوله** وسد الطين
 التي يضل فيها الهوار الجريد فان ذلك الهوار سقيا ومن قال جاز لا يحصل ذلك
 الهوار سخونة قوية تفعل عمل النار في الاحراق كما ان السوم وهي ربح في غاية السخونة
 صحح ذلك الجوز ان بلانا فقد كان في محرم العقل بالمشاهدة اذ وجدت هناك
 نار تليق بها الجريد **قوله** ولا يكون ذلك بالرشح اى من داخل الطين **قوله** اذا
 ليس يصعد بطبعه وايضا قد يوجد من غير ان يكون فيه ما يسهل صعوده الجهد
 الذي لم يفسد بعد **قوله** لانه اقبل للرشح والضعف وذلك لان الماء الحار اللطيف
 فيكون اقبل للرشح والنفوذ في تلك المسام الضيقة واخذ بسبب الحرارة فكنز
 اقل للضعف **قوله** ولا يكون ذلك وجودها في الهوار اى لا يكون ذلك الهوار
 موجودا في الهوار المطبق بالظاس كما يرد في ذكر الكون والنفوذ من الهوار
 قالوا ان الهوار المطبق بالشمس على اجزاء مائنة رشيبة مفرقة في العدر ان الحرق

الشمس

الهوار ومنه فله مردد شحوره الطاس من سلة بولت **قوله** ولو كانت الهوار المائنة مائنة في
 الهوار يعني اذا فرض ان الاجزاء المائنة موجودة في الهوار ومررت الى الطاس لم يمتد
 انوار تلك المائنة اذها واما ما فيها واما رايها ان من صدها وذلك لان ملك الاضاح افعال
 قريب من النار او على بعد منه على معنى ان النار اما ان ينحصر في الاجزاء القديمة منها ولا ينحصر
 فان كانت على قرب منه فاما ان يراد الكل وقد تفرق من عادها في من ملاحظة او مرثا
 من على الماء وفي بلنم فادها وانقطاعها اذا توارت نزولها بعد السخنة من ليد اجزى
 صح فاعلا كما يحال له الاولى او على الساقض بلنم ما قضاها وان كانت على بعد من بلنم
 يراعى الا ان بعد لهما من واعترض على ذلك اول الجوز ان يلقى تلك الاجزاء بدرجة
 من محاسن اللدني فانها ستهدها وانما يراها والنار داما فلا يلزم شي من ملك الامور
 المائنة وانما يمانه يجوز ان يتحرك لاجد الى المكان الاقرب في زمان حركة الهوار
 مثلا اذا تحرك الى الانا ما كان على بعد ربع ذراع منه تحرك الذي على بعد نصف ذراع
 منه الى مكان ما كان على بعد الربع ومسلما فلا يقيد ولا ساقض ولا راي ان الرطل
قوله وهذا كله على خلاف الواقع وذلك لان الذي يدور الذي من بعد اجزى
 على وين ملاحظة بسط ان ينجى من النار ما عليه من الذي ويكون الانا على حاله في
 العودة وقيل على ذلك اى مصدر صددت وى الارضه والمقاومين **قوله** اجيب
 ان الانا وف اصلها ما ذلك للجنح لا لتدني ظناغا لها فضلا عن المعين **قوله** اجيب
 بان حرم الانا لصلابه الخ هذا انما يصحوا بالسؤال على الوجه الذي قرره الشيخ
 اما اذا مرر السؤال هكذا لو كان روضة النار سببا لانقلاب الهوار ما لوصل الى
 الذي جميع سطح الانا بلا فصب لان جميعه في غاية البرودة والهوار متصل ايضا
 بجميعه بلنم اتصال العظرات بعضها ببعض في سبب الماء يطبق ونقله عن سطح
 النار باسح وملاقاة الهوار مرة ثانية على تلك القوشن ويودي الحسب لان الماء
 عن سطح النار سبب ناصلا الى وليس كذلك بل الماء على سطح النار فتنظر ايضا
 كحبات مفرقة فلاما ما ذكر من الجواب بل جواب ان يقال لا يلزم من انما اجزى

الهوار

من سطح الآفة الهوار الملاصق به الى الماء اذ الكبريت فيه ما يلاصق لجوار ان يكون لله
 شرط الا يوجد في كل جزء وان لم يعلم بعينه كما يصيب عن قول الامام ان تبرد الآفة
 الهوار ليس باشد واحق من يبريد الاراضي اجمدا ما في جسم النبات خصوصا في الموضع
 التي يمتد عنها شمسها شدة اشهر وذلك بمعنى ان الهوار كثر الهوار ما وانها لو كان انقلاب
 الهوار ما للبروز فيكون نزول الملح بصير الهوار ابرد مما كان قبله ويوم الضمير
 من يوم المطر فاذا ان يلزم ان يستمر السيل والمطر الى ان يغير الفصل والهوار **قوله**
 وعند تحلل الاراضي بحسب طيف بالكلية يريد ان الاراضي المتصاعدة من الماء المتساقط
 على اجزائها وهو انه قد يطفئ بحيث يصير ذلك الاجزاء المائية هو ولذلك لا يرى وقد
 حاز ان يكون ذلك المطفئ وعدم الرطوبة لتلاشي الاجزاء المائية في الهواء وتصرفها
 جدا لاجل انقلابها **قوله** بحيث يصير حجاب صلب وذلك من سد في الحجر
 اطرس للمعقدين ما عين ياد ريجان **قوله** انا بالاحراق او بالتحقق فان
 سبب الملوحة كما لطف المر المحترق بالماء العذبة مما لطف باعدادها كالتحريك وكما
 القانون فاحراق الاجساد الصلبة المحترقة وسيله التي جعلها وان لم يكن عذبة كما
 فيه واما المصق فيعقبيل انها تستحق مع ما يجري بحري الاملاح كما لو شاد به جعلها
قوله حاله على السويط العناصر مشركة اي سناك سويط واحدة يخرج صوره
 الصور النوعية ويلبس صوره اخرى منها اذ لو اهلها لم يتصور انقلاب بعضها الى بعض
 بل يدم بعضها بالكلية ويحترق بعض اخرى بلا مادة وذلك على الجوز عند الحكيم القابل للكم
 والفساد واما المطفئ العادل فالفاعل المختار وانه مرجع اند مقدور بلا سبب يرجع الى
 عند شي من هذه المسائل وما يتك في اثنائها فالاولى بالحق اما السعير في الماء
 الاعلى سبيل النقل من الحكا **قوله** محاطه ما سكت بالبرودة يعني من الاجزاء التي
 والماء والهوام فان الهوار له حرارة في حكم البار بالفيضان الى النار **قوله**
 فالنار الصرفة بالطريق الاولى هذا والاستتبع على سبب وانضاق بالماء
 في ذلك جوار كون النار التي عند الفلك محال له ما النوع للنار التي عندنا ملاطمة

فمن القوانيم او جوار كون الحواكفة المحسوسة في هذه النار ياب من حصره في الكبر
 لان الجزء الناري الذي فيه **قوله** للتطيف والتصفية فان النار اذ احر
 في جسم مركب لطفت اجزائه بالحدارة وافادتها صوره تصورها صورا الكيفية
 اليابسة **قوله** لانها سهله القبول للمشكل يعني ان النار لا تقوى كونها رطبه
 اذ امتزجت الرطوبة بما يعضيها من قبول الاشكال وانما اذا فرغ ما يعضيها من الرطوبة
 والانضال فلا تقوى منها ذلك لافي الهوار وحتم ان يكون النار البسيطة
 فيها ينس ما اذ اقيمت الى الهوار لانها الحواكفة توصف بقوام محي ان
 يكون النار صرفة في غاية الرقة ويكون اسهل قبول الاشكال لا سيما في كبر
 الرطبة من الهوار لانها ان رقت القوام صدها توصف به قبول الاشكال بل
 توصف لها رقة القوام مع الرطوبة التي لم تست وجودها في النار **قوله** بل على
 انها يابسة انما يدل على ذلك لما لو كانت الصلابة النارية باقية في الصاعقة ويوم
 الحوازن يحصل فيها صوره اخرى سفي تلك النوعية **قوله** لان الشح فالعوض انما
 ان الصاعقة تدور من الارض والبخار المتصاعدة من الارض المحتبة الشح
قوله هذا اظهر قوله وانه ما حكا من ان الطواعين شبه الحواكفة والنار الضري
 والحجوة فد على ان مادتها الابخرة والادنه الشبيهة بمواد هذه الاصنام في
 معادتها **قوله** والنار شفاة اي النار الصرفة التي هي كرمسة لم تفر تلك النار
 عند القابل بوجودها لالون لها والاضو والاسرت ما وراءها من الكواكب **قوله**
 من شفاة لانها تامل اي اصول السؤل والمواضع التي يكون النار فيها قوية بغيره
 من اطلعه ما خلفها يكون شفاة بعد نور البصر فيها ولا تقع لها اطلع عن صياح
 ولا يكون مضطرا ليس من ههنا سفل ما الفوق بل الاصلو ليعني رومن السفل
 لا سفل منها البصر يسترا وراءها وتقع لها اطلع ويكون مضمنا اذها اجزا ارضية
 عنها بالاضو **قوله** يجوز حركات مختلفة كما ان ذلك الضلالي اوضاع الادنه
 المتصاعدة فاذا وصل اطر في الزمان الى موضع توصف به النار استغل ذلك الطرف

واسد ذلك الماسما للخلطون الآخر على مضمون من الطرف الاخر في المجرى كما
 شرقيا عنه مدي كان كوكبا انقض من المغرب الى المشرق وهكذا الحال
 ومدتها بعين المشبه بعموم محركها تلك الحركات ونفاؤها سلاستها وراستدل
 على حركة النار بما للالك بحركات الكواكب في ذات الاذباب والنيازك وما شابهها
 من الحريق الواقع هناك فانها قد تبقى مدة مدتها من غير ان يخرق رطبها على نحو
 طلوع الكواكب وغروبها **قوله** ضعيف اما اول فلان اخرا النار مت وية الهية
 وكذا اجزا الفلك مستحيل ان يمتص بعض اجزا النار بعض اجزا الفلك المتصافا
 بالطبع حتى يلزم من حركة ذلك صفة النار والسببية بحال السببية وعم لان ذلك
 في الحركة المستقيمة وكلنا في المسدرة واما ما بنا فلما ذكر من لزوم حركة ساكنات
 العناصر **قوله** فالنار قوتها على اطال المركب الى صورها قيل قد يمتص صورة
 بعض المركبات ان لا يمتص تأثير النار كما يدعى عن الحيوان الذي لا يمتص من
 فلاتم ما ذكر كليا وايضا جاز ان يكون اطراف النار بسبب مجاورة الهواء اوجاز
 من اوساطها فلما تقوى الاطراف على حاله ما يصحها **قوله** ومكانها الطبيعي ان يرف
 فوق الهواء قد عرفت ان المباشرة المتقلبة بعد العناصر وكيفية المردود
 واصوالها في الكون والغادسية على الظن من التجارب ولا سدرات اليه
 فلما غالبنا من انصف في تقيينا لمن ايد بحسن ضم الهيا وما كانت الغا حار العا
 الملوقة واضفها كان الظن ان يكون مكانها الطبيعي فوق امكنه ما عد لها من العناصر
 بحيث يكون محور النار حارها ساخن ذلك الاثير الذي هو فلك المجرى حسب الظن كما هو
 فلا يتجه نحو ان يكون الجسم الحار الرطب المسمى بالهواء نوعا من اجسام النار
 فوقها وايضا لم يتم دليل على انها الفلكيات من اجسامها تلك العترة عاتة ان لم يوجد
 الوجود لا يدل على عدم الوجود وايضا اى دليل قام على هذه الدعوى اعني كون
 النار بالية للحميط والاستدلال بحركة النار لثابتة في الهواء الى فوق لا يتم حوزان
 ذلك لخصوصية صورة المركب فلما النار التي عندنا مركبة نحو ان يكون صورة النار

حتمه

المراد

الصورة ان يمتص من هطاله لتركه من هذا القبيل او قد عرفت واما بالنسبة الى النار فلا يكون
 سلبية كحرارة النار وموانعها في الهواء المتساوي كذلك كونه نحو ان يكون
 ذلك لما منع عرض فيه الاقتصار طبعه النوع والكمية المتعاضات المذكورة في كلامهم
 مع زوايا يور منها **قوله** من غير ان يمتص من اجزاءه اذ امتص من لطف اى اذا
 امتص الماء وملتقى الى مختل يشبه بالهواء في انه يمتص ويتصاعد في صحنه ولو لان الهواء
 حار والقيس الى الماء لم يكن الامر كذلك لان التجربة دلت على ان الحرارة بعضي لطف
 وان البرودة بعضي الثقل والثقل في الهواء يمتص بالقيس الى الماء لم يكن
 والظن من الماء لم يكن منه في الماء حال سخونة وطفافة ما نحن بصلة من الماء
 فلك البرودة المتصو من الهواء اما برودة الاجزاء الهامنة المحلطة وصرها وما
 مع برودة بعض الهواء لاجلها على خلاف طبيعتها **قوله** واما رطوبة الهواء اعني
 كونه في الغيب فيقبل سبها المشكل لسهوله وطاقتها لا يخفى على جدر يكون الهواء
 رطب من الماء واما اذا انضمت الرطوبة لكتفية بعضي هو له الاتصاف والاتصال
 فلا رطوبة للهواء بل الماء فقط **قوله** لمحاورة الارض المسخنة تسعاع الشمس اى
 تساعها المنعكس عن الجرم الكثيف الصقيل فان انعكاسه يوجب السخونة واما
 التسعاع فله في الجوار ولا يوجب الحرارة واللاكتات لمواضع المرصعة اسخنها
 وهذه الطبقة من الهواء اعني المجاورة للارض فيها اجزائها كمن صلا كما رطب الحرس
 من وقوع شعاع الشمس في البيت من تقيته وذلك لاجل انعكاسها التسعاع فيمتدح
 واما الطبقة التي فوقها فليس فيها ما يقبل التسعاع المنعكس والجزء المائة الزمنية التي فيها
 شفاة لا تقبل ضوءا وقعا وت باردة لضعف طباعها وبرود الهواء الذي في رايها
 قوله الذي يقطع عنه ما هو التسعاع لبعده عن الارض ففيه ان الموصلة للسخونة هو انعكاس
 التسعاع وذلك لا يوقف على قرب بل على ان يكون وضع المنعكس البر من الصقيل كوضع الشمس
 ولعله اراد ان الارض المنعكس من الاجزاء الارضية على الاجزاء الهامنة التي في
 الطبقة المجاورة لقيتها ولا يمتدح عنها الى فوقها فصلا لبعدها بواسطة ذلك لطف

الناصر من الحركة النحاس اسند واقوى الارض ان من اقرب على النار اسندت
وان امرها على الخس المذاب جزوت واعتد عليه بانة يجوز ان يكون كما في
يسها لانه برودها **قوله** وسرور الكواكب اقلها انما هو بسبب حركة الارض
قالوا ان الارض تتحرك من الغرب الى الشرق الحركة السرعة اليومية وتظهر ان
من جهة الشرق كواكب كانت محففة به الارض وصفتي محرتها من جهة الغرب
كواكب كانت ظاهريه فتدوم ان الكواكب تتحرك من المشرق الى المغرب هذه الحركة
كما بيوم طالس معينة السان الى جهة حركة الماء الى خلاف تلك الجهة وانما هبل
الى هذا القول لانهم راوا ان الكواكب تتحرك من رطله الى المشرق وحركتها
المغرب اعتقدوا انه يتحرك كونه الجسم الواحد في حاله واطنة متحرك الى الصغر
ولم يعلموا ان ذلك زيادة كانت احدتها بالارض فاسندوا تلك الحركة النجم
الى الارض اذ الحبل كذلك من الاحكام المتعلقة بالحركة اليومية **قوله** والى
خلاف جهة حركتها وهو الغرض من ذلك لانه مساعد على ان يرضى مبدأ الحركة
من اجزاء الارض لمجموع الحركتين وعلى التقدير الاول يساعد بفضل حركة على حركة
الارض وقد يقال ان الارض تسطح في عتد ساعة ما به ميل وليس المهم في
ما ينقطع هذا المقدار من المسافة في هذا المقدار من الزمان فيجب ان يختلف التحرك
تحو المشرق عنها وهذا اظهر بطلانها من الاطراف في الحركة **قوله** لان المتصل بالارض
من الهواء هذا صواب عن الاستدلال على ان يقال على يد رطله انه يلزم ان
الحجران المختلفان في الحجم المرتان الى فوق على سمت واحد فيما بين السما والارض
مختلفين في النزول وسبق الاكبر في زمانه في الارض لان حركتها الاضيق والشرق اقوى
لانما يتولد ذلك كما هو في الحركة التسريده واما الحركة العرضية فتتم في المكان
صغر المكان ولكن **قوله** والاما وصل الحجر المومي اليها ان كل على انقال
ان كانت حركة الارض فليعلم وصل الحجر المومي الى فوق بالعود اليها لان حركة الارض
اسرع من حركة الحجر في العود لكونها اقلمنة والسرع الادرار لاسرع وان كانت

الارض من

لذلك

النافع من النحاس سببا لعدم وصول باثر الشعاع والظاهر انه لم يعتد لان النحاس والاد
ان الارض تسخن بالشعاع فتسحق ما يجاورها دون ما بعد عنها وعند الطبقة التي
منها السحب الصواعق والرعد والبرق **قوله** اقدر على المحضة او المحض
وذلك لان اللقمة الاصل لها والاد ضحاورها فان لم يتق فيها ان من الدخان
محصرا فانها كانت قبل على محض الهواء فاقربها وما تحتها **قوله** لسد الحرارة
وذلك لان المدض يورث في الارض تاترا اقربا وسعدا حرارة قويه وصفه
مختلط بالاجزاء الهوائية فيل وبالنار ايضا ويحظر حرارتها فلا تسفل كما انها
عن غيرها فتتكون المحيط بحركة اسرع واكثر واما الاجزاء المائية في البخار والاحتكاك
الى هوش قوي وسفل سريعا ومختلف عن الرضان **قوله** والماء بالدرطب رطوب
الماء كبروتها ظاهريه سواء صارت مما مضى بهوله الشك او سهوله اللشق **قوله**
شفاق اي اللؤلؤ والملاطوق وهذا ايضا لان الماء من تلك الحركات فان
لانا قول ذلك لانه من اجزاء ارضيه ولذلك لا يبلوغ في صفتيه ونظيره وان
حرفيه صلب صفيين المسام صارت كالتياك روى **قوله** محيط سلسه اربع الارض
من كلام سهدر وما منهم لكنهم صرحوا بانة تخشى كما ذكر في كتابه **قوله** وهو
واحدة لا تخفى انه يمكن ان يقال ان طبقات سلسه المحيط الملاقي من الارض مخلقة
باجزاء ارضيه صفيين جدا ليرسب منه لصفوها والملاقي منه للهوار فيه اجزاء صفا
منواسه لا يطفوا عليه لصفوها ايضا وما يتوسطها اما سيط او فخره **قوله**
وعلى الارض من كونه واحدة اي اذ اعتبر سطح القطب الخارج من الماء صخر
الماء المحيط بان المجموع كسطح واحد وتبدو مركز مركز العالم وهذا الصخر ايضا
تخشي **قوله** ولم يسمي بسبب عروبته عن باهره محسوس قيل لم الخوان لان
ذلك البرد المحسوس غير مستند الى طباعها بل الى سبب عروبته وعقل وزعم بعضهم ان
الارض ابرد من الماء لانها الكيف منه الا ان الاحساس بوقية الماء اشد وذلك لظهور
وصوله الى المسام والنفاذ بالاعضاء كما ان النواسخ من النحاس المذاب مع ان

مختلف

علوية من زلزلة الجحيم الخوف بوجوه الخوف بلوا ايضا المحنة الفوق لان الجحيم فوق
 الكثرة الطبيعية لا يقال من انهم اطلقوا الارض نزول اليها لم يجوز ان يكون
 حركتها اليه انا نقول لو كان الامر كذلك لما احتج من الجحيم اذا اوضح اليه تحت مثل الجحيم
 مقلد واما قول الشارح ولا يصل الجحيم اليها ان كانت علوية فان اريد به ان الجحيم
 يجبل الخوف الخوف لكونه موافقا للارض في الطبيعة المقصود الجحيم العلوية والمقصود
 منها وصول الجحيم اليها ان الارض اسرع حركتها منه فجاز ان لم تحقه بسرعتها وان اريد به الوصول
 الجحيم العلوية اليها لكنه يعود ونزل لما كان راجعا الى ارضه كذا مع تصور العيان عنه
قوله وطارق الجحيم الخوف الخوف ان كانت سفلية ان اريد به ظاهره وان يكون لا يكون
 للجحيم على ذلك التقدير نزول الى الارض عاد الى ما قرناه من عدم الوصول مع ادق في صور في العيان
 وقادرت على انما ليست صاعدة بان بلزم منه ان يكون من كل يوم اقر بالثقل وكان
 سبحانه اذ اعظم الكواكب في حساب كل يوم وعلى انها ليست لها بطم صدد لك
قوله في وسط الكون اي مركزها مسطوح على مركز الثقل الاعظم للمركز العالم
قوله ظهور النصفين تلك البروج داما علم ذلك ان اذ اغرب احد الكوكبين للذين
 مما في حزمين مقابلين من ارض تلك البروج طلوع الاخر واذا اعد الضار الى الطالع
 وصل الطالع الى العزوب وصله على ان مركز الارض ليس في جوارح مركز العالم
 الى احدى جهتي سمى الراس والهدم ووطان لا يظلال على خط مستقيم عند اصل المساق
 في زمان كون الشمس على احد النقط او كونها في حزمين مقابلين من تلك البروج بل
 على ان مركز الارض ليس في جوارح مركز العالم الى احدى جهتي الشمال والجنوب
 القوس في مقادير الحقيقة يدل على عدم خروج مركزها في هذه الجهات الاربع
 واما عدم خروجها الى احدى جهتي الشرق والغرب مدد عليه ان زمان ازيد اذ ارفع
 الكواكب من الافق الى المداورة المسماة نصف النهار مسوي زمان اسقاطها من ارضها
 منها الى الافق يظهر ان مركز حجم الارض وهو مركز ثقلها في الظل ليس راجعا على مركز

العلم

العالم في شي من الجهات خروجها تحت **قوله** والارض شفافة اي الارض الشفافة ان
 وجدت شفافة لا لون لها في نفسها ولا ضوء واما الارض المختلطة بغيرها فانها
 لون وان كان ضيقا لقلب الاجزاء الارضية وهذا هو المراد بقوله انما الشفا
 آية **قوله** طرفة عمل الى محوضه الارضية وهي التي هي مركز لان انظر عدم
 وصول الماء هناك **قوله** ومنها انها تغل المركبات اليها وهذا الاعتبار في
 منهم من عكس جعلها هذا الاعتبار لا سطفت **قوله** واعتبار انها مركزها المركبات
 عناصره **قوله** والدليل على ان المركبات اسطقتا انها هذه الاربع الاسطر
 وذلك لتخليل المركب بالذوق والانبساط نظره هناك ارضية واهلها وطو
 بحارية واما النار فلا تدمنها للطح والصح **قوله** لانها لا تزل عن الاثر الخ
 به عليه انه معقوض بوجود النار عندنا واهل طريقه اخرى زمان النار اذ اصطقلت
 بما يفرها من الاجزاء الارضية والماء مسطوح فليس في بار واصططحت حافظ
 التركيب تحتفظها عن الانطفاء **قوله** ويكون مسبوقة بالزمان فكون حادثة الانواع
 في ان كل واحد من المركبات المعدنية والنباتية والحيوانية حادثة بحسب طبيعته
 لما ذكره انما الدعاء في صورت انواعها المحفوظة متعاقبة الاشخاص ودرجات
 الانواع المتوالية بحسب ان يكون تقدم عند الحكماء واما المتوالية فمختلفة للاسوس
قوله ولا سطفتا راجع الى امر حيث استتالت في كنفها انها المتضادة قال الامم ان
 حمل البضاد ههنا على الحقيقي الذي يكون من سر في غناه الخالف لم كل الكلام معا
 للمراج الثاني الواقع بين اسطقتات مبرجة قد انكسرت كنفها انها الاول بحسب
 الاول كما في مركز الزماني بالكرت اذ ليس من راجعها غاية البعد وان حمل على الخالف
 مطلقا سا والظهور ذلك لانه لا اصاح الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان اليا
 بعضها صار وبعضها باره وبعضها رطب بعضها باليسر وكما ان بين السواد واليابس
 على اللطالاق بقضا او غايه الخلف كذلك الخزان والبرودة والظهور والخبو
قوله فاستتالت في كنفها انها انها تحركت الاستقصات في كنفها انها لان الكنفية

المتحرك للاستعمل بل يندرج محلها اعني المادة متى كرس في الكيفية **وقوله**
 فلا يكون انفعالاً واحداً منها في الآخر من حيث شغل عن ذلك **مثلاً** اذا
 فرضنا انها فاعله ككيفية ثباتها ومنفعلة في كفيها فان كانا ككيفية كل واحد منها فاعلة
 ومنفعلة لمنزوم فاذ كان الفعل ما قبل الافعال او بعد او معه وكذا الخ
 اذ افترض كونها فاعله تصورها ومنفعلة في وجودها او فاعله موادها
 ومنفعلة في موادها **وقوله** لان الهبوط من صفة هي يهبط قابلها فلا يكون من
 الحثثة فاعله وايضا كون الهبوطي كاسنة انما يكون بواسطة الكيفية كما ذكر في
 الصور ومما نرى ههنا ايضا ما نرى ههنا **قوله** لان الصورة انما تكون بواسطة
 الكيفية فان الصورة النارية مثلا تسفل بذاتها في مادتها حرارة واذا اصبحت
 فانها تسفل ودرجة الماء متوسط الحرارة لانها تسفلها **قوله** لان مجموع الطور
 والكيفية يكون كاسنة هذا لان الفرض يكون الصورة فاعله متوسط
 الكيفية فالكاسنة الحقة هو المجموع لكل قول والمجموع ايضا منسكرا منظوريا لان
 الفرض كون الكيفية منسكرا فالكاسنة من الجانبين هو مجموع الطور والكيفية المنسكرا
 منها هو الكيفية وصدورها فلا يجوز اصلا بل الصواب ان يقال ان الكيفية
 المتوسطه يجب ان يكون غالبية والكيفية المنفعلة يجب ان يكون متوسطه **المحمود**
 يحذف في **قوله** والحق ان الفاعل هو الكيفية والمنفعلة هو المادة **قوله** ان الفاعل
 هو الكيفية وصدورها اعني ثلاث اركم الطور كما هو المشهور لما ذكر من ان الماء
 الحار اذا ابرج بالماء البارد انكسر الحرارة والبرودة وفضل هذا كقوله
 عنهما وليهنا صوت مسخنة ويحجب عليه انه لم لا يجوز ان الفعل يكون واحداً
 متقابلا اعني التبريد متوسط كقوله متقابلا اعني الحرارة والبرودة
 واما كونها فاعله بلاتر كالهبوطي فلانها فاعله قبول الحما وفضل بان المنفعلة
 هو المادة لان الافعال من خواصها **ويروى** عليه ان افعال المادة هي ان
 استحالها في كفيها واذ كانت مادة منفعلة في الكيفية كاسنة الكيفية **مطلوب**

المطلوب

بالتصور وكان الاستحالة باقية بحالها وورد هذا ليعان اجزاها افعال
 مادة اطر معاين كفيها الاخر ليس الا لكيفية بل كفيها من حيث الكيفية الفاعله
 وذلك لا يكون الا بعد اتمام الكيفية الصرفة التي للمادة المنفعلة كقولنا ككيفية
 في مادة الكيفية لاخرى اما حال فعل الكيفية الاخرى في مادة الاولى بمنزوم كون الموجود
 مؤثرا حال كونها معدوما واما قبل الاخر فبمنزوم ان يكون الكيفية الاخرى بعد اتمامها
 في مادة الاولى واما بعد فعل الاخرى بمنزوم ان يكون الكيفية الاولى بعد اتمامها
 في مادة الاخرى **وهذه** هي المحيطة بها ان المنزوم هو ان يكون كفيها وادنى غاية
 ومغلوقة في حال واحدة من جهة عالمه من جهة الصورة الفاعله وداخله من جهة المادة
 المنفعلة **وهذه** هي المحيطة بها ان قالوا لا فعل ولا انفعال بل ككيفية المنفعلة
 بل انفعالها على صرافة على صرافة كفيها متوسطة منها من المبدأ على تلك العناصر يقال
 الصرفة ووجه كفيها اخرى متوسطه بلانها فانضمت من المبدأ على تلك العناصر يقال
 ان الفاعل هو الصورة والمنفعلة هو المادة في كفيها والكيفية المعارضة للصورة
 الفاعله معدومة كقوله والموجود محذور انفراد عندنا في الحالة في فعلها المتوقفة على
 اعداد ذلك الموجود محذور انفراد الكيفيات المحذورة للمادة عندنا في الصور في تلك المراتب
 فامنع الا ان يكون الكاسر منسكرا والمتكسر سراسا وكون الموجود مؤثرا ولما قال ان
 على الاول ان تلك الاجزاء المنفعلة التي ضلعت كفيها الصرفة بلانها يكون
 متقابلة في الاستعداد وكيفية بلانها متوسطه في الكل وان يقول على الثاني ان
 اعداد كل كفيها مادة الاخرى لا تصور الا باحالتها في كفيها انها تسحب الى كفيها
 من الكيفية المحذورة منسكرا الى الاعداد فيكون ذلك الاقسام والالزام **مطلوب**
 من انه يجوز ان يكون كيفيات العناصر باقية على صرافة كفيها لغاية صفوها **مطلوب**
 لا غير الحسن بين كفيها بل يدرج المجموع معا على انه كفيها واحدة وهذا الحد ان
 من الامراج كاف في فضيلان صور المركبات عليها مستبعد كقوله وسوى سائر
 للاجزاء لها في الماد المتخرج من الحار والبارد والميلون في كفيها مما يورد

وذهب لاطباء اليونان العناصر حتى جعلت ككيفية مقابلة فامزة
 بالقياس الى تلك الكيفيات الشديدة الصرفة المتبادلة تلك الكيفيات المتقابلة
 من المزاج فلان كون المزاج ككيفية واحدة في الحقيقة بل لها وصفتها في الجملة وهو
 الحكماء انما يورد استحالتهما في كنفها مخرج تلك الكيفيات باسرها وتغير عليها
 كيفية واحدة حقة مع المزاج وقد ظهر من هذه المباحث انهم جعلوا كل واحدة
 من الكيفيات للذبح مبدأ للفعل والانتقال في تحصيل المزاج وذلك لانها في عمية
 الحرارة والرطوبة بالقليل فيسمية الرطوبة واليبوسة بالانفعالين لما هو
 اى يكون تلك الكيفية بمثابة في جميع احوال العناصر هذا على قدر اطلاع الكيفيات
 وفيصان كيفية واحدة في غاية الظهور واما على تقدير نقاء الكيفيات المتكسرة فلان
 الاجزاء النارية يستحيل في كيفية الحرارة متوجه نحو البرودة ويجعل لها المميز
 منها على ذلك الوجه وقد علمنا ان حال الرطوبة واليبوسة فلتساب الكيفية في
 جميع العناصر **قول** اى الكيفية المتشابهة متوسط بين كيفيات البسائط
 لم يرد ذلك انما في صاق بالمتوسط بين تلك الكيفيات بل اراد ان لها متوسطا ما
 بحيث يسخن بالقياس الى البرودة ويبرد بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة
 واليبوسة **قول** الى بطلان قول من يقول ان البسائط اذا اعدت هذا
 مذهب اصريه جمع في زمان الرئيس على ما ذكره في الشفا **قول** وليرى صور واهية
 من صورة المركب الخالية في مادة وضلعت الصورة النوعية التي كانت حالها فيها
 وموجبه لتولدها فصار في واحدة بعضهم ذهبوا الى ان تلك الصورة مجرد ان يكون
 متوسط بين صور العناصر على غير ما قيل في المزاج من توسطه بين الكيفيات
 وبعضهم لم يوصوا ذلك **قول** لم يكن هناك مزاج بل كون وفاد قيل وطلعت
 هذا القائل ان الوجود في جميع الامتزاجات بين المتخالفات المستند للظهور
 المركبات كون وفاد وان ليس هناك استحالة في الكيفيات وتوسطه بينها على
 ما ذكرناه اذ لم يستند دليل على بطلان **قول** والقول بالمزاج مبنى على استحالة

اجزاء

في الكيفية ما عرفت من ان العناصر حتى جعلت ككيفية مقابلة فامزة
 على احوالها من اعمى من علم والطبيب فكل الكيفية للذبح على الحركة في الكيف المساهمة
 اصطلاحا من المساهمة بالمزاج عندهم فيكون القول به مساعيا للاستحالة في الكيف على التوافق
 فيه وكذا القول بالمزاج يعوقف على اللون والذات لان الاجزاء النارية التي في المركب لا يزل
 من الاثني فلان من كونها من العناصر الاخر **قول** وذلك من ان الكيفية من المتغيرين ذهب
 انكسار عن رطب واصحاب المسمومين واصحاب الخليلية الخالية لا تعبر في الكيفية اصلا لادوية
 اى لا حركتها ولا انتقالها فيها ولا هو في الاصل اى اى لا كون ولا في **قول** من
 سائر الطبائع النوعية كاللحم والعصا والجر والعلب **قول** والمذهب ان سكران
 معنى ان هذه هي النور والنفوس مستقران وشركان في ان الاستحالة في كيفية العناصر
 ولا تبديل في صورها النوعية قطعا بل اذا اخلت للاجزاء النارية ظهرت الحرارة والشمس
 عليها وعلى اجزاء من عناصرها معاوية بالنار مادة اعلت للاجزاء الهوائية او المائية والذرية
 ظهرت ككيفية تسمى باسمها ودرظهر الكيفيات ما في غلبه ولا صغر الاسماء وكذا الحال
 في سائر الطبائع النوعية والذي دعاهم الموهدين المذهبين حكمهم بمساع كون الشيء
 وامساع صورته شيئا اخر **قول** والعقول المزاج لا يمكن الا بطلان صيرها لغير
 اى يوقف على بطلانها وان لم يكن هذا البطلان كافيا في جمعها بل لا بد من ذكر اثباته
 العناصر المعترضة في المركبات **قول** فلا تسع عدلك بما في حكم كون جميع النار المنفصلة
 عنها والباقي فيها اى لا تسع اى حكم يكون اجمع في تلك الحسب بل لا يكون الباقي فيها عند
 الحصر عدم احتراقها كونها لا تكون معبرون بوضوح والاسحق والادراك الطين ولا نظر
 وكذا لا يمكن ان تصدق بوجه جميع النارية القاسية في المزاج الذي كانه في قبل
 ذواته لانه شفاف لا يمنع نفوسه البصر فيه والاصح ما في باطنه **قول** فلا يبالى
 عليه اهل العناصر الثلثة الباقية فالمحكوك ما غلب عليه الارضية كما ذكره واما ما يقبل
 عليه المائنة وهو المحض المحض وهو الجسم الرطب كالماء واللبن مثلا اذ احرل تحركها
 عنقها فانه يسخن فيسبب باربعته وينفذ فيه وكيف يتصور نفوسه النارية فيه اذ كان في انارة

متخصصين كالنحاس مثلا وما يولد عليه الهوا س كما في الخبز وهو الجسم الذي يرقق قوامه
 بالفتور كالنوار الذي فيه اخضر كور الحار من فانه اذا اردنا فده والنجيب باليد في
 قوامه ونحن بلانار غريبة هناك نعم اذا اليد في الحاحه يكون نارا كما هو لا يمكن
 للعاقول ان يحكم بان تلك النار صدرت اليه من خارج او كانت هناك **قوله** بل يخرج من نار
 قيل لذل ان النار ان تقول ان الحول افاذ المادة الهوا س المحاورة للنجوكه استوداد
 كونها ما راقتلوت فالحرارة المحسوسة من المحكول هي حرارة تلك النار فلما استحال النجوك
 في كيفية وانت تعلم ان ذلك العالم انما يركب من ذرات في التغيير في الكيفيات والتبدل
 في الصور فكيف يمتنع التبدل في الصور وهما ههنا من التغيير في الكيفيات فيصير
 من الخطر الى اليأس نعم هذه شبهة رما نورد دفعا لتغير المحكول في الكيفية وحواله الى العلم
 طوره والحرارة في المحكول من غير ان يحدث هناك نارا كما اذا اكل احد اليدين بالانفك
قوله لم يختلف الامزجة في الاعداد **قوله** نعم ان الامزجة موكونها حيث ركب في انها
 كغيبه وحدانية مثل ان تظا دة من التفاعل المعاصر متوسط من كغيبا بها
 في اعداد محالها لتقوا صور المركبات التي لا تتماهي اشخاصها كالوان العنقا المبردة
 اذا امتزجت متفاعلت كغيبا لها واستقرت على كغيبه وحدانية وصلواته صارت
 واصلة من هذه الجهة مناسبة للمبدأ الذي هو احدى الذات فاستحققت الاستعداد
 وتماهيها ان تصير منه عليها ما يحفظ تركيبها ويعد هاعلى الاجتماع منه ولولاه
 لمداعف سرعا الى اللاحق بمتصفح طباعها **قوله** دو صور النفس له اي لصوره
 جوهرية منوعة بحفظ تركيبه ولا يصدر عنها افعال مختلفة اصلا ولا فعل واحد
 لسو حتى استخفاف والحاصل ان المركب الهام الذي له صورة منوعة وهو مركب
 زمانا اما ان يكون له تشو ونارة او لا فائسا في مو المورخي والاولا ان يكون
 له من وحركة اراديه او لا فالما في مو النيات وله صورة جوهرية منوعة شبيهة
 بناتية بحفظ تركيبه وصدورها بلا شعور وفعاليتها بتفتحه من الدور والتخفية
 وتوليد المل والاول هو الجيوبان وله صورة دسيف صواته بحفظ التركيب

وتصدر عنه افعال مع الاحساس والحركة الارادية وقد قال لم تنهض دليل على ان المودى
 ليست والنبات لها من وحركة ارادية وان المودى ليس له نور ونوعه عند الوصل وان
 اللد على العدم وقد نكل في شعور النباتات واحتمار في الحركة ما من ممد من ماله من تحت
 استقامته في الصعود اذا كان منكا بلوغ فانه قبل ان يصل الى كمال ما يبع ثم افا
 عاد الى كمال اسقامه وفي سجرة الخبز النقطين امارات من صفة ذلك وتمثل في اعداده
 الموديات ما نطرا على المرجان المسخي باليد من هذه النما ولذلك قيل هو مقر الموديات
 ما قرب معد في الساب كما ان الخبز مقر للنبات واقرب سات الى الجيوبان وفيه
 بعضهم الى ان طباع العناصر السطوية لها شعور وان لم يرتب عليه حركات ارادية اعلم
 ان امثال هذه الاحتمالات المتقدمة لا يمكن في الاغني عن نصرة ما قدمه من الالوان
 الطامع بحسب الوصلان والتبنيغ فكيف صفها بانها عن نور صبرية مثل سدره الاش على
 ما من عليه ما ينفى بقلته وصدرة وقلمها كخلوا اسد كغيبه عن الحاحه الى مساعده العلى بحد
 وقد صرح بعضهم بذلك في كثير من ما لها **قوله** كما لا يشك في هي الصور النوعية فانها مخلوقة
 في المواد تحصل للوانج او لام مرتب عليها خواصها واما رها المساء بالكالر اللانانية **قوله**
 كالصورة الانانية اي ظهورها النوعية الحاله في مادتها الحسنة لفرع اليدين الانساني
 التي هي كالام النفس الناطقة في التصرف في اليدين واحزانه واما النفس الناطقة فانها وان كانت
 كالا اوله منوعة في الحقيقة ومبدأ اللانار والخواص الانانية كنها ليست كمن في المارة
 بل متعلقة بها على التي صورة الاعجاز **قوله** يصدر من الجيوبان ما يصدر من النبات
 وذلك لان الصور العناصر واقترانها على مراتب صفاتها وذلك ما وجد في الالوان
 بالترتيب البعدي فقيه الى الاعتدال في تقاوتها في الاستعداد والوصف
 للناسية صفات الصور وانما يصفها كالا وعصا نانا ولما كان المركب الجوهري بعيد
 المرجح عن الاعداد ضعيف الوصية استحق صورته افضة قليلا لا ارضية النبات
 ولما كان النبات اقرب منه الى الاعتدال والوصية استحق صورته اكله واكثر انما را
 والحيوان اقرب الى الاعتدال والوصية من النبات واستحق صورته اشرفا من النبات والنبات

قوله وكل واحد من هذه الثلاثة اي المحدث والناشئ والحيوان جنس من انواع
 في عدد بعض تلك الانواع فوق بعض فتكون هناك التفرع ايضا فبعضها نوع حقيقي
 وتملك كل نوع حقيقي منها على سلكه شمل كل صنف منها على اشي اصلها وانما ولا يظهر
 ان مراد بالواقعية شرف بعض الانواع على بعض في ظهور الاتار والخواص **قوله** حيث
 لا سبب اسان من الانواع اي ملكة للانواع الحقيقية مع اسرارها في اصلها من الثلاثة
 وما يجوز ان يكون محتم من الاضمار التي فوق تلك الانواع من غير ان يكون له وكذا
 الحال في الاصناف والاشخاص كونها من ركن في امور الكليات ركن في الانواع **قوله**
 وليس هذا الاطلاق اي ليس الاطلاق الواقع في المركبات نوعي وصنفا وشخصا شديدا
 الى الهبوط العنصرية ولا الى المصنوع الجمعي لكونها مشتركة بين المركبات والاشخاص
 اصطفا فلها بوجه والا الى الجليل الحارفة لانه اصري الذات من نوع النسب الى صميم
 اما ذوات فلا يظن منه اختلاف فيها وورود هذا النوع في النسيب انه يجوز ان يكون في
 اجتماع مخصوص بعض تلك الخصوصية او ان يكون في مادة مخصوصة وان اخرى كما
 المقم في اصناف بقدر الدوير واللوكة كما بين من الفلك **قوله** مع بساطة فانه
 انه الاحال هذا الاختلاف في العلم المتضمن لوجه ذلك العلة في الارتفاع والارتفاع
 يجوز ان سدد في العلم العالي بل يجوز ايضا ان سدد في العلم الفاعلية اما اذا
 كون الفاعل المختار محتما لاعتقالاتها بصيابة ومحض كل شيء مما يقتضيه حكمه فهو
 الذي القوم والصرط المستقيم الذي ينجى العقول من امها لكانها وهدى بها لبعض
 الامور الى هدى بها والكلها وعلل الفائدة الكبرى في امثال هذه الجواهر والاشياء
 وتدق في نظر في مبانها ان نظره للعقول عجزها عن معرفة المصنوعات وبل ابع
 صنعها كطهور الجسد وسات التي لا تبته منها فيعلم ان لا سبيل الى حرم الكبرياء
 وجات قدسها وتطرق هناك عجزا وانكارا وتصرع من يدي سديها ومولاهها
 ونفلا لا فسدا لكانها الرعي هداية ونظرها اليه زلفي مرصته اولئك الذين هددوا اولئك
 مع القانزون واما الواقفون في شربها لتحقوا واوهام الخاطرون في ظلماتها والندفون

ما اربوا من قوتها ففسوق يهلكون اذا سلبت عن انفسهم جلالها وظهرت لهم بصفاها
 لهم الكبرى اولئك نادون من مكان بعيد وله ولكم عم الخاسرون **قوله** ولما كان مكان
 اسقطت غير من الحرقه وكان امكان الامور غير مساهة اعترض عليه بالاجزاء
 التي يخرج بسببها المراج من الاجزاء الحارصه وبكثرتها هيه واما للاجزاء الوعية وان
 غير متناهية واصلا لها لا يوصلا فاقا في المراج خارجا كما هو مطلوبكم والجواب ان
 الاجزاء الماصفة من العناصر في المركبات كالمركبات التركيب الاله صورتها المصنوع
 اياها من اجزائها من كمال الاجزاء وصددها اوضاع غيرها او من بعضها وصدت اوضاع غير مركبة
 ومثل هذا التقسيم الوارد على العناصر يجوز ان يكون غير متناهية حاصل في الخارج في الازمنة
 على التعاقب كذلك في الازمنة الآتية بل قد يهمل ان الازمنة الحاصلة في المركبات المصنوعة
 غير متناهية ولا يوجب التي يستخلص في المركبات الآتية لا تقف على صدق بل في كمالها
 التي شخص كل نوع منها انما المستحيل ان لو صدر عن عنصر جزئي جزئي ومثلها والارواح
 شمس من تلك الاجزاء ويكون هذا التقسيم غير متناهية في الخارج وليس لاربعه على ذلك الازمنة
 بقول ان الحكمة في فضح التركيب صلح صورها ان المواد في انفسها قابله لاكتساب
 صور لانهما من مضموع قابلية لها فالو لما كان الفاعل غير متناهية في فاعلية او قابلا
 غير متناهية في قابلية ودرصدته معاد غير متناهية سفاوتها استقر العالم
 دعا وتا غير متناهية كما اشير اليه فيما سبق فبعض من على العالم في كل وقت بل في كل ان
 ما كل استقراة من الصور التي لا سببها وهي ما اعظم شأنه كل يوم في تسان
قوله وان كان لكل نوع اخرج له عرض كل نوع من انواع المركبات لم يزد
 تناسباتان وخواصه المطلوبة منه فللعرض مثلا المراج ما سبب الوجود وسائر
 المتعلق المتعلقة به كما ان له اعضا والآلات سببها ايضا من الذي يعطى كل شيء صفة
 وهذا المراج ليس الا اعتمادا للوحي الذي يوحى اليه الحيوانات ثم ان الاعتماد
 الوحي ليس في التوسط بين الكيفيات الاربعة على حد واحد من السحابة والاصناف
 اذ ليس افراد نوع واحد كالان مثلا على انصرمت وية في الحرارة وسائر الكيفيات

كفت والحقن الواضحة ومرضها في الكيفيات المتباينة بحسب سبل المختلفة بل كل نوع من المراتب
 لا اعتدال نوعي له عرض من طرفي افراط وعتد وعتد فمزاج الانا مثلا كالتدبير في الحرارة
 الوضعية لا ينجون فاذا اجاز مزاج ذلك الحدس الحرارة لم تكن مزاج لان ان لم يكن
 كان مزاج نوع آخر كما لا بد مثلا فاذا حصل ذلك المزاج اللان هكذا كذا كذا
 الحرارة الى صحت لا ينجون فاذا اجاز لم يكن مزاج بل ما كان مزاج نوع آخر كما لا يعلب
 مثلا فاذا حصل ذلك المزاج للان هكذا كذا وهكذا الخارج في سائر الكيفيات **قوله**
 لكن ذلك المزاج الواقع بين الطرفين متحد على السواء من العوضه وهذا لا يعتبر بقوم
 الطرفين اسندا وسمي عرض المزاج العزيم وكذا الكواصف مزاج كالمزاج الصنف
 الاخر ملته كعرضه وللمزاج آخر والمزاج الصنف ايضا عرض بين طرفي افراط وعتد
 فاذا اجاز شخص من ذلك الصنف اضر طرفي عرض مزاجه هكذا ام عرض مرضا شديدا وكذا
 لكل شخص مزاج له عرض ولا شك ان عرض المزاج الصنف واقع في عرض المزاج الصنف وقد يكون
 مساويا له وقد يكون اقله فان قلت كيف يكون مرادنا للعوضه الواقعه بين طرفي عرض
 المزاج العزيم اعني طرفي الافراط والعتد غير متساوية كما ذكر مع انها محسوسه بل
 قلت لم يرد لعدم تساويها لا لعدم الخصاص لها في عدد مخصوص مطبق وتكون العوضه
 الكبر العائنه العوضه فان قلت ولقد تقدم مثل ان امراضه المركبات غير متساوية عند
 كعد المركبات قلت فلكي الامراضه والمركبات الشخصيه كما ذكر ان يقاتلها في
 فلا يبرهنها في كل زمان الاجاه متساويه وكل مزاج واقع بين الطرفين على قدره في
 بل نوع تنصير الافراد غير متساويه فان مزاج المركب من اجزاء ثابته موصوفه
 الماشه ومن اجزاء ارضيه وعلوانه بينهما نسبة مخصوصه وكذا يبرهن كل واحد منهما وحد
 كل واحد من الاولين نسبة مخصوصه مزاج واحد من الامراضه الواقعه بين الطرفين على
 معبره انه متعدد بحسب تقدم المركبات التي روعي في اجزائها تلك النسب المخصوصه في المركبات
 العزيمه والصنفية ومرضها بحسبها لانها موجوده في بعضها ولو كانت غير متساوية
 لزم للساهي الايجاد كالمركبات الشخصيه ومرضها فانها غير متساويه ومغايرة

كمنه ولو تصد ذلك مثلا مقول مثلا وما صدر له ما عرض المزاج النوعي كذا في مزاج
 الصنف لم ان كل عدده مخصوص منها يوجد في متعددات غير متساوية على سبيل التقاب
 دون الاجتماع **قوله** وذلك لان تقادير الكيفيات المتباينة في المزاج ان كانت متساوية
 من الكلام على اتحاد الكيفيات وتساويها في القوة لان المعدل هذا المعنى اعني المسوي
 التقابول يكون في صفا ولو سويتها بحيث الحرارة والالتهب وروية بل يكون على المتساوية على
 عدده وكذا الاميل الى الرطوبة والالتهب يبرهن بل يكون على الحد المتساوي منها كذلك ويكون ايضا
 صفة من مجموع الكيفيات المتباينين وما يلحقه من مجموع الكيفيات المتباينين وذلك ان
 ٣٣ معاد الكيفيات في تقادير قواها بحيث لو كانت موزونه الكا متساوية في الوزن واما
 تقادير العناصر في كمياتها فيلزم ايضا اذا كانت العناصر متساوية في مقدار قوتها
 المتخالفه كما اذا كانا غير اخر منها في مقدار قوتها الحرارة كعشر اجزاء منها في مقدار قوتها
 البرودة واما اذا كان مقدار الحرارة في عشر اجزاء كمن مقدار البرودة في عشر والليليم
 من الكيفيات في مقدار قوتها في العناصر في كمياتها **قوله** والالتهب المتخالفه
 مجموعها انما بعد بعض البساط المتخالفه في الضرورة المتخالفه ايضا مطلقا كالمزاج
 قديم وان كان كل واحد من اجزائه حاد ثابته **قوله** ضرورت تساوي البساطه
 بل عليه ان اعتبر في المعدل الحقيقي بقوتها من الكيفيات في مقدار قوتها وقد استلزم
 ذلك صفة في البساطه بحسبها المتخالفه كالمزاج والالتهب في الحرارة اسد وقوتها
 في البرودة بحسبها في حرات عشرة اجزاء من النار في برودة عشر اجزاء من الماء
 فلا يلزم تساوي البساطه في المعدل ويمكن ان يقال ان قرابت العقل والخفة التي بها يطلب
 العناصر ملته بالاطبع متدة الى صورها بحسبها في احوالها والكيفيات في
 تساوته تلك الخرافة منها في طلبها لا يمكن البساطه وان لم يكن مقادير البساطه
 فيه متساوية فلو كان الالتهب في مكان اخرها لزم التصحيح بلا مرجح وقد يدعى لفرجه
 ان يجعله في صورة متفرقة بعضه صوله في مكان العوضه واما ما ذكر من ان المركب
 اذا تساوى في ميل طباعه اجزاء كان سكا (الطبيعي) فالنقص ووجهه في وجوده

قوله لانه احرم ما سمي **قوله** فان قلت يكون الاضراء الحارة والباردة معا فالتد
 على العسقل الذي يسخن او يبرد معا عند وكذا نقول في الاضراء الرطبة واليابسة
 ويزيد في العسقل الحار الرطبة المركبة على اربع **قلت** وقد ذكر بعضهم ان الخروج عن الاضراء
 العدل ان كان في كفيته واحدة فاما بالزيادة على ما سمي من تلك الكيفية **المتشابهة**
 او بالتقصان وافتد ثمانية وان كان في كيفيتين معا كان اقسام ثمانية لان
 المركب الساقى من الكيفيات الاربع سبعة وفي كل واحد من الاقسام السبعة ان كان
 الخروج بالزيادة فيها او بالتقصان فيها او بالزيادة في اقطابها والتقصان في الاخرى
 بصرف السبعة في السبعة وفي كل ثمانية عشر **قوله** وان كانت تلك الكيفيات كان اقسام
 اثنى عشر لان المركب المتألف من الكيفيات الاربع وفي كل واحد من الاقسام الاربع
 اما ان يكون الخروج بالزيادة فقط او بالتقصان فقط او بها وفي هذا القسم السبعة
 على الزيادة والتقصان اما ان يكون الزيادة في كفيته واحدة والتقصان في كيفيتين
 او بالعكس وكل منها سبعة اقسام فاقسام هذا القسم سبعة تكون مع القسمين الاولين
 ثمانية فان ضربت الاربعة الاول في الثمانية كان الحاصل ما ذكر وان كان في اربع
 كيفيات فاما ان يكون الخروج في كل منها بالزيادة او في ثلث الكيفيات او في بعضها بالزيادة
 وفي بعضها بالتقصان و **قوله** اما ان يكون الزيادة في كفيته او في كفتين او في ثلث الكيفيات
 فاقسامه خمسة والمجموع ثلثون وهذا هو ما سمي لانه الاعتدال العدل في الخارج
 مبنى على التناهي بين الكيفيات على الوجه الذي سمي فاذا كان اللان في حال
 المركب ان يكون مثلا احراما ضعيفا ورونة ورطوبة ووضوفا بوسنة **المتشابهة**
 تكون مرعية كان فراجعه معتدلا ولا يفرج في ذلك ان يكون احراما الحار مثلا في
 والباردة عن احوال الحار والباردة خمسة عشر المتغيرة لكل حار وروي في ذلك السبعة
 ان مركب من نوع ذلك المركب لا يفرج بصورة زيادة الاجزاء الحارة والباردة للمركب
 احراما من ماسي لان كون الخزانة ضعيفة البرودة ان كان باقيا مع تلك الزيادة كان الاجزاء
 معتدلا وان لم يكن باقيا معها فاما ان يكون الخزانة اقل من الضعيف ويكون اقل

ما يسمع

سبعة ما يسمع ويكون احراما يسخن وقله ان الخارج عن الاعتدال الباطني ثمانية كما ان الخارج عن الاعتدال
 المتصفي كذلك **قوله** وانما يسمع عنها التي يخرج عن بعض اصحابها **المتشابهة** عن بعض
 الاصحاب بان المقصود من الفصل الثاني بيان اقسام الاجسام الا ان الكلام قد خرج
 ذكر بعض الاصحاب هناك وذكر بعضها **قوله** وكل ما يلزم من مرضه عدمه يكون محال الا في كل
 ما يلزم من وجوده فرضا عدمه كان مستحلا ولو كان يمكن لا يمكن اضمار وجوده وعدمه
 معا واما هلنا فرضا الا ان وجوده مثله لا يكون الا مع فرضا **قوله** وقد كان يفرض في
 البعد للغير المتشابهة اصطفا غير متناه اذ ان كان هناك غير متناه سواء كان بعدا
 مجزوا عن المادة او صلاقتها وسواء كان غير متناه في جهة واحدة او جهةين او في جهات
 كلها امكن ان يفرض فيه من مبداء معين خط غير متناه وان امكن ان تقطع منه من كل
 المبداء ذراع مثلا فيحصل خط آخر غير متناه مع كونه انقص من الاول بلذرع فاقا
 نضعنا اقطابا بعدا الخط الثاني على مبداء الاول لثم انقطاع الثاني لما ذكره وهذا هو
 به هان الطبيعي مع استماله على الشرط المتعين فيه لان افعال هذه الاصحاب ومع الاضراء
 في سائر احوال الاعيان الموجودة في الخارج لانا نقول للاصحاب الوهية في المحسوسات
 صاعقة وقد يلزم لاعيان حسب الجنس الامور ومبنيه استحلالها كما علمنا او لا يرى
 ان الجسم يجب ان يكون محسوسا ان يكون في خطوط وهمية متقاطعة على زواياها
 وانه اذا لم يكن كذلك لم يكن جسما وكذلك الجوزة اذا كان غير متناه في الخارج وحيث لم
 يحسب يمكن ان يفرض فيه فئات الخط وان يرتبط احداهما على الآخر فيلزم ان يكون
 الخط الذي لم يتناه حسب نفس الامر في الوهم متناهيا حسبها فيه وانما يحسب المتشابهة
 عدم تنامي اللبغاد دون سائر الامور المعقولة مع اظهار امكانها على بعد اللان
 كما لا يخفى وتكون عدم التناهي **قوله** هذا هو ان آخر هذا البرهان يدل
 على انه متشبه الاسامي الا في جميع الجهات سائرهما وانما يسمع لاساهما في جهة متساوية
 واما لاساهما في جهة واحدة فقط فملاذ لا على امتناعه لانه لا يمكن ان يفرض في الخارج
 صانع الزاوية بعد امتدادها واصل هذا البرهان هو البرهان السمي الترمي على

الفصل الثالث
في مبادئها
اصحابها
هـ

الانفصاح محيط مستدير محيط تسمى مثلا بل عرض محيطه اربع وعشرون اقسام متساوية
 وتصل بين كل نقطتين متقابلتين من سادس تلك الأقسام يحصل هناك خطوط ثلاثة
 متقاطعة على مركز الدائرة في اقطارها ومحدت عند المركز وتوازيها مساوية لتساوي
 القسي التي هي مقاديرها وكل واحدة من تلك الزوايا ثلثا قائمه لان المركز يملك كل نقطة
 عرض على سطح محيطه اربع قوائم وقد قسمت ههنا اقسامها مساوية وكانت
 كل واحدة من سبتي قائمه محيطها ضلعان مما نصفنا فنظروا من مركز الاقطار وهذا
 الضلعان هما اللذان ذكرهما الختم اعني ضلعين من زاوية كون الاضلاع بينهما مساوية
 الامتداد مما وذلك ان اذ افضل من مدين الضلعين خطان متوازيان ووصل بين
 المنفصلين محيط مستقيم محوثر هناك مثلث متساوي الاضلاع لان مجموع زوايا المثلث
 مساوية لثلاثين فلما كان احدها اعني الذي بين الضلعين سبتي قائمه ووجه ان يكون
 الزاويتان على القاعدة اعني الخط الواصل بين المنفصلين متساويتين وتساوي
 السبتيين لزم ان يكون كل واحد منهما على قائمه ايضا ويكون زوايا المثلث متساوية
 ووصل ما يكون اضلاعه ايضا متساوية فاذا عرض ان كل واحد من الضلعين يمد
 عشرا كان الاضلاع بينهما عشرا ايضا واذا امتد ايضا ما كان الاضلاع
 ما به وهكذا فاذا انقضت انها ميلا الحيز بينهما كان الاضلاع بينهما موطوفا
 باللائحة وقطوعا يلاحظ ان يكون اللائحة محصورا بين حاصرتين واخرج وطاوع
 كون الاضلاع متساوية وحاصل ان يكون امتدادها ايضا مساويا ويكون الاضلاع
 ايضا متساوية لان المنفصل امتدادها متساويا للبعاد وقد سقط ما قدرنا ما توهم
 من ان النسبة بين الاضلاع والامتداد اما ان يكون محفوظا اذ كان الامتداد
 متساويا واما اذ كان غير متساويا فلا وكذا سقط ما توهم من اننا لم انزل
 ان يكون البود منها غير متساوية بل اللائم ان يكون هناك البعد عددا غير متساوية
 كل واحد منها مساويا للامتداد الوب عليه ومعلم جرونتا مدين اللينين
 انا اذ اتجهنا الى الابعاد اللغرافية التي بين الضلعين لم يحدودنا ايضا

اللائحة

اللائحة

عونا

مضا اللد للضلعين بود امتداد وانساج آخر طول من ذلك البعد المدين ومثلها الا انه لا يندفع
 في الخطوط الا اننا لم اجبال بالضرورة ان لا يكون ذلك البعد من عرض ساوي للامتداد
 في اللائحة فان قلت اخرج ضلعين الزاوية على وجه يكون البود منها مساويا للامتداد
 الاضلاع الى اعتبار اللينين واللائحة بل كبقية البود انظر الى الاضلاع الاولى من المقالة الاولى من كتاب الجبر
 مثلث متساوي الاضلاع لم يخرج منه ضلعان محيطان زاوية الى الضلعين غير المتساوية فان
 جالها على اذ كانت ضلعين الطرفين ليس هما حاصل على ان اذ كونهما متساوية ايضا
 بالترتيب انما تتشاكل كل ضلعين من الاضلاع تلك الزوايا على ما افترس وان تتشاكل تلك
 الاقطار المتقاطعة على المركز اذ ارضت الحيز بينهما يقع عرض اللادع الذي فرضنا
 غير متساوية مما به فيها ولاشك ان المنفصلين عرضا متساوية منها يكون كون متساوية
 وكذا اذ اضم اليها ما الخضرين كل ضلعين اخر من الاضلاع الباقية كان المجموع ايضا مساويا
 فكون عرض الابعاد متساويا على تقدير كونه غير متساوية وان فرض تقاطع خطين على نقطة
 كيف كان وعرض اخرج كل منها في طرفيه الحيز بينهما دل على ان الساسي بالوجه الثاني
 وهو طرف وبالوجه الاول ايضا اذ العرضان زاوية قائمه او منفرجه فان وتر القائمة
 او المنفرجه يجب ان يكون اطول من كل واحد من ضلعيها ولزم ان يكون الاضلاع مع
 كونه اطول من كل واحد من الضلعين غير المتساوية محصورا بين حاصرتين **قوله**
 دل على ان الوجة اى على ان حقيقة الحجم واصله في الجميع **قوله** هذا تمام اذ
 كان ما ذكره في قوله صلا لا رسا ووجه **قوله** كقولنا الحيزان اما ناطق او صاهان
 اى مجموع الحيزان المختلف في حد واحد مثل على القسمة كما في المثال المذكور فانه
 في قول صدين كانه قبل اللان والذين هما الحيزان اللانطق والحيزان الصاهان
قوله وهو قولنا ان الحيزان اللانطق الابعاد القسمة وقد تقدم ان الحيزان الصاهان
 لما تحت بل من ثواني الحيزان ولا شك ان مفهوم اللانطق اللانطق على اللانطق
 ان يكون ذابا للجسم الذي هو موجود محض فلا يكون صلا الحيزان صاهان وكذا قولنا
 الطول والعرض الحيزان صلا له سوادا اردنا طول والعرض اللانطق الابعاد حقيقة

اللائحة

او متوهم وكذا نقول الاستغنى انه لا يجوز للمتنقنين ان يقرروا له **قوله** والحوار بان الحاشية
 الخواص معلوم كماله النوع اي مخالفة انواع الاجسام المتخالفة بالخاص والاشارة
 والاشارة فيه انما الظلم في اتحاد ماهية الجسم المطلق المشترك بين الانواع واصطلاح
 المستند الى الصور النوعية المختصة بالانواع لاشارة اتحاد المشتركين بها ولا مستند
 مفرد من اجسام اي مخالفة ظاهرية في الانواع التي تحت **قوله** وادعى الجمهور ان الضرورة
 قضت ببقاء الاصنام وكذا القائلون ببقاء الاعراض مدعون حكم الضرورة متساوية
 ومدونوع في ذلك ان ما لم يتم حكمه وعرضه للضرر بواسطة ثبوت المتغيرات التي في
 المادة الجارية والبيضات المشابهة مقدارها وسقطا ولونا والبرق ذلك كعجز الجسم
 ضبط ما به سما ينزلها ثلاث ومدون بان الاجسام المركبة من العناصر كالجو ان مثلا
 يتحلل فيها ايا احرا لطيفه من ان الاوصاف يتبع الى الحكم بانها باقية باعتبارها
قوله وقيل ان هذا العقل من النظام غير معتبر عليه لما كان هذا المصور مستويا
 صاعدا من السفسطة تصدى جمع للطعن في العقل فاعلموا عن وضع المكانيات
 وكذا لم يحدث الطعن المشهور منه وتاويله فوم بان ذهب الخليل عليه الحق
 من الامكان فادعى ذلك ان الاجسام محتاجة الى الموشح البقاء وتوهم السامون
 ان اجسامها الى الموشح كذلك لا تصور الا اذا كانت متحدة غير باقية فيقولوا
 ما توهم من كلامه لا مقصده به من انها غير باقية بل انها بل يوشحها وحكم اجزائها
 بان له باعتبارها على هذا القول السنج كما ان للمقابل لعدم بقاء الاعراض باعتبارها
 كما اشترنا اليه **قوله** بان الاعداد من الموتر غير محقولة انه لا ضرر للاصنام
 يريد ان الجسم لو كان باقيا لم يندم لزامه بل اطلوثر مختار وعلوثر لان اجسام
 الصروف الذي هو لا شيء محض لا يصلح اتزانها واما لو جيب نظر بان اضداد
 للاصنام لتصورات متغايرة نظرياته واما تفصيل هذا الدليل مع ما يرد عليه
 مشهور مذكور في اسماق بقاء الاعراض كما هو رأي الاستغنى ومن تابعه **قوله**
 فانه صالحت عن هذه الكيفيات اي الهوارض في نفسه عن هذه الكيفيات

وان عرض له الويلح اصحابا لمجاورة ذي الراححة **قوله** فان العادة مدعرجة نحو
 الاوان عقيب ذوالها انما ذكر العادة لان ترتب وجهه شي على وجوده او
 اد على عدمه ليس عنده الا بطرق جريان العادة باحاده نعمه اذ لا يورث في الوجود
 الا الله ولا وجوده عنده وللعلية بل ليس هناك للاصتيا به فاذا اكرر مع عادة
 والاستدلال بالتمثيل في امثال هذه المباحث التي يطلب فيها اليقين بتوسط
 الية على تقدير اتمام اللغيب الاطننا ضعيفا **قوله** وهذا الحكم ضروري اي الحكم
 بان الجسم ليس في نفسه بل في سطر اللون والفضة ضروري مد عليه بان الوارث
 غير ضروري لخالق عنها بل المرئي هو الاوان والاضواء القاه بسطوح الاجسام
 لم العقل لغاوه وهذا للاصنام حكم بانها غير تلك السطوح جوامر عنده في اجسامها
 اعني الاجسام هي مرتبة ثانيا وبالعرض **قوله** وذهب اهل المثلث اي اهل
 الشائع المنسوب الى الانبياء علمه فان المذهب الدين والشريعة والدمية فنسوبة
 الى الاله فانهم سذون الحوادث اليه وبالعرض في ذلك كل من انهم لا يسمون
 ورايه من جوار اليه ودمت في مباحث لدم اشارة الى تفصيل كلام الجمهور عن
 الحكماء في قدم العالم **قوله** لان اجسام لا تدوان يكون له وضع اعني في مكان اتساع
 طول الجسم عن الحركة والسكون الوضع دون الموضوع ليعم الاجسام على اصطلاح المذاهب
 في المكان مساو للحركة المستقيمة والمقدرة واعرض عليه بان انما الجسم على وضعه
 لا سلمه كونه ساكنا او لا يرى انا اذا فرضنا العالم الجسما في كونه متحركا بالاسفقاء او
 بالاسفقاء حركة واحدة لم يحلف له وضع مع كونه متحركا وتعلقا الجواب ان هناك
 اختلاف وضع باليدين الى امور ثابتة في الوهم بخلاف حاله السكون اذ لا يدرج في الخ
 هناك اصلا وودعه الموضوع مقال الجسم الاتج عن الكون في صفة فان كان اعني ذلك
 الكون مساويا يكون آخر في ذلك الخبر كان الجسم ساكنا والاك ان متحركا ويرد عليه
 انه يلزم ان يكون المتحرك في مكانه عطفه ساكنا وودعه ايضا الجسم
 في اوانه ان صفة فانه ليس في متحركا ومحاربان ذلك مستلزم المصطلح وكلامنا

في الجسم الثاني وقد يقال ان الجسم ان كان مستقفاً بالاعتقاد عن مكانه كان متحركاً وان كان
 ساكناً مستدفع النقص وان اعتبر انتقاله عن المكان او الوضع على اسير مع الخلو
 اذ دفع ذلك الاثر ايضا الا ان اعتبار انتقال الوضع كان كما عرفت **قول** واما
 السكون فغلايه لو كان قدرا امتنع زواله: يعني ان السكون امر وجودي ولو كان
 قدرا لامتنع زواله لان كل موجود يديم بمتنع زواله بالذات واما الغرض واما اعتراف
 مبدأ وجودي لان الاعدام لازمي نحو ما سألناها كما علم الحوادث اليه **قول**
 لان فعل المختار محذور: وادعوت طافية وان قصد المختار او اكان ما استندت
 لوجوده المقصود محذور على وجوده اشر بعدا بالذات بالذات **قول** لزم من
 ذلك الحوش وحوش اللزوم الى ذلك اكان الواجب الموصوفين بل لا يوجب
 شرط كان حله تأخره مسلفه اياه اسلما لا انطرق اليه بغير اصل كما يتصور
 بظرفه الى المختار بتغييره اذ وعلقها وكان عدم اللزوم تعلقه لوجوده ذلك
 ويكون مستقفاً بالجبر وان كان مكانا في حوشه ومن ثم قيل ان المكان المذموم في
 الاستلزام امكان لازم وهذا يوجب عدمه منكم ما عان التطرفية **قول** وذلك
 الشرط ان كان ممكنا: يعني ان ذلك الشرط لا يجوز ان يكونا ذاتا والاولى
 المشروطة او في الحوادث بل يجب ان يكونا قدرا وحيث ان كان ممكنا عارفاً
 اليه ولزم الانتهاء الى ما يصح دون عن الازم بل لا يوقف على شرط دفع اللزوم في امور
 مترتبة موجودة معا امتنع زواله وزوال جميع ما استندت اليه ايضا وان كان
 واجبا لزم من وجود العلم والشرط معا امتناع زوال اللزوم **قول** والذات
 شامدة اي الاجسام عندهم مخصص في الملكيات والخصيات والحركة في الملكيات
 وفي الخصيات حاجين واقفة ولا يكون سكون شي منها فلا امتنع الزوال قالوا
 انهم في انوار الاجسام متساوية وهو زعم كل واحد منها ما جاز على الاضطرار
 ولا يتصور ذلك الا بحزبه عن صريح **قول** فمتساوية الاجسام لا يخرج عن حركات
 الحركة والسكون وذلك لان ثبوت الحركة وان يكون لها انما يكون في ضمن حيزها

عند النظر

ما ذكره من انهم لم يتخل عن حيزها **قول** وبعض من باقراتنا هيا كما اخبرنا من ان
 اقل للذات ومن زمان الطرفان الى الازل قد تقدم منا تحقيق هذه النقطتين
 على يد هدي المسلك والحكيم بوجه لا مزيد عليه **قول** نعم ان كل حادث موجود
 بالاضافين المتقابلين هذا على قيس ما تقدم في مباحث العالم من ان كل واحد
 من السلسلة علم باعتبار وجوده وتوابعه واعتبارها كما انها جملتان متقابلتان في الخارج
 احدهما بحسب المعلولين والاخرى بحسب العلوية وكذا لو كان كل واحد من السلسلة ساكناً
 باعتبار وموقوف باعتبار وكان هناك جملتان متقابلتان في الخارج احدهما ساكناً
 المتوقفة والاخرى بحسب الانية وموجب في التصديق كما في بعض راحة
 بواحد وفي السائر لا باعتبار زيادة المتوقفات بل بصددها لمرافق الاضامين اعتراف
 اليه متوقفة والمتوقفة في العدة كما عرف وهو في كل في العلوية والمعلولية وقد عرفت
 هنا لك هذا الدليل راجع الى الطرفين في الحقيقة مع قلمونه في تحصيل العلم كما
 حاصلتان في الخارج بل اعلمنا **قول** فلان الضرورة قصت بحوث الاستدلال
 عن الحوادث المتناهية وذلك لان تلك الحوادث المساهية المتعاقبة لها اول قطبها
 فالذي للاستقلال عن تلك الحوادث لا يوجد قبل ذلك الا اولها الا ان كان معها
 باسرها واذ لم يوجد قبله كان حادثاً متساوياً واما قولنا لا بد من العلم بالان
 متساوية الحوادث في الازل والآن في بلوغ منه تقدم الحوادث فان لم يعلم ان ما الاستدلال
 عن الحوادث سواء كانت متناهية او غير متناهية يكون ذاتاً وليس عليه
 مناقشة في غير المساهية **قول** ولما كان ننزل: اعلم انهم انزلوا على صورت
 بانها بعض المتوقفة بانفردا لانها اسفل من طاله الى حيزي واما لانها الكون اول
 في المكان الثاني كما عرفنا ورده عليهم انهم ان اردتم ان يكون الحركة معضبة للموقوفين
 وتوهم لكنهم لا يجوز ان يكون لها حركات متعاقبة غير مساهية بان يكون قبل حركتها
 حركتها اخرى لا الى اية يكون مساهية الحركة قد غلبت معنوية متعاقبة بل انفراد
 التي كل واحد منها حادث واللزوم من متوقفة كل واحد منها اجتمعت ان يكون مجموع

الخرسات مسوقة في آخر غير الحركات على معنى انه لا يوجد مع ذلك الغير من تلك الخرسات حتى
 بلتم انقطاعها فكون الماهية ايضا واحدة مسوقة بذلك الغير فاصطلاح هذا
 الايراد بان ماهية الحركة مسوقة لثباتها المسوقة وتارة بان تعارف افرادها
 الغير النهائية مع اما الاول فيقال ان ماهية الحركة مركبة من امر مقضي ومن
 امر يحصل لان الحركة لا بد ان يكون مقسم الى جزأين الحوزة صحتها ولا شك في الامر
 المتحصل مسوق بالامر المقضي وما هية الحركة لا يتصل الا بالامر المقضي بالمتقضية
 بالغير فلا يكون قد تم وقد اصبحت عن ذلك بان ماهية الحركة صالحة في كل واحد من
 من الامر المقضي والمتحصل باسمه لان الحركة لا يتصل الا بالامر المقضي بالمتقضية
 حركة وكل واحد من المقضي والمتحصل جزئ من حركات ماهية الحركة في حفظ شكل
 منها وللمعلوم من مسوقية المتحصل بالمسوقية الماهية به وهذا الحالة اتم ذلك
 المقضي الحوزة من عدم احد على الآخر فان كل واحد من هذين الحوزتين ايضا في
 ماهية الحركة الموجود في وقتها معنى قوله تجمع الحركة باق مع الامور المقصفة بالامر
 المتحصل والتركيبة من امر مقضي ومن امر يحصل بوضع الحوزة صحتها لا بالامر المقضي
 فكون ان يكون كل شخص منها حاداً التركيب معوية من المقضي والمتحصل فكون في اتم
 المشخصة منقولة بالمسوقية بالمعنى الذي مر عليه دون ماهية الحركة بل قد يبدل
 دليل على ان ذلك النوع مسوق بالهوى مدفوع بان ماهية النوع هي الانتقال
 او الكون التام في كماله فلا بد ان يكون مسوقاً بغيرها وانما في هذا النوع
 بان لم لا يكون ان الانتقال مسوقاً بوضع حاصل الانتقال سابقاً وهذا الذي
 فالانهاية لم تكون ماهية الانتقال في كل فرد من افرادها مسوقة بغير حاصله وفيه
 آخرها الخ لا انما هي وهكذا الحال في الكون التام في الحوزة ان يكون مسوقاً
 آخره وان ايضا وتعارف افرادها الخ لا انما هي لم تكون ماهية الكون التام في
 كل فرد من افرادها مسوقة بغيرها وهذا المفهوم الذي يتبعه افراد النوع النهائي
 كافي في كون المتغير يعبر بوق بالهوى وعدم اتصال الحركة في غير من الاثر الماصية التي

المتقضية

لا تسامى سواء وصفها هي الحركة المسموع في الماضي على هذا الوجه بالعدم او لا يكون كما
 ان الماصق لفرادها الخ غير انها في كاف في انصاف وحمل الحركة لها وعدم خلق غيرها
 في الاثر النهائي التي انما هي مسوقة بوضع الحركة المسموع المستقبل على هذا الوجه ما هية
 ام لا والحاصل ان ماهية الحركة ان سلم انها مسوقة بالمسوقية ما حاداً بالامر المقضي في كل
 لحوزة في غير نوعين وافراد مساهمة لكنها لا سا في استمرارها له سعوا في ذلك ما هية لها
 ولا بد ان الحركة بين العريتين معا قبل الحركات الخ غير النهائية وان ذلك هو الحوزة
 لان الانتقال اسدعت ماهيتها المسوقية لادائها لم يوجد من افرادها في الاول والا
 كانت لكات الماهية في غير ذلك الفرع عدمه بوق في وقت تحللها الا ان لا يتصل الا بالامر المقضي
 الاول امره وواحد معينا حتى يرد في بانها ان وصفه حركة كما كانت قد تم وان لم يوجد
 صلاحها الا في وقتها مطلقاً لانها لو لم تكن في الاثر الا في وقتها حركة وكذا في وقت
 زمان آخر بوصفها حركة سابقة على الاول وهكذا في مسوقية الحركة لوانها لا سا في تعاقب
 افرادها الخ لا انما هي له وقتها في كل حال لا بد فانه ايضا ليس حوزة
 معيناً بوصفها حركة مختصة بوضعها اذ لا بد ان لا يصل بل كل زمان يوجد من
 اجزائه بوصفها حركة ويكون اجزاء بوصفها حركة اخرى في ما هي غير الاول ومعاً
 لوجودها الطاري عليها ولا يوصف من ذلك الافراد الا بالعدم مع كون الحركة المقضي لها
 ابداناً في وقت الحركة الموجود في الخارج ما هي معنى التوسط بين مبدأ ونهاية فلا بد ان
 مسوقة بالمبدأ ولت صحابه على بانها لا يفرغ في الانتقال وكونه مسوقاً بالحالة المتقضية
 عنها مقبول هنا فان يكون التوسط مسوقاً لمبدأه تعلق به توسط آخر ومبدأ
 مسوقاً لفراده الخ لا انما هي لم فان ولت الحركة في التوسط واحد شخصي لا يتعداه
 عالم سقط الحركة كما سياتي في ذلك ان يكون وورث كل ذلك من الاثر الخ لا انما هي
 كما هو اتم حركة واحدة شخصية متقضية بالعدم وانما في كل اعرفه في وقتها
 ذلك ان كان في الحركة بمعنى القطع وانما الحركة التي يجرى بها بالتوسط عند اولها حاداً
 بوصفها الجسم في ان الانتقال ولها في نفسها ولا التمام لكنها مسلم امره متقضية بالامر

بوتدليل افضاء او اقلته الذي لا يتصور الا في زمان ويكون معنى ملك الحاله ناسه في
كل ان من ملك الزمان فحاز ان يكون ملك الحاله غير متصور بالعدم ومستقره للتبدل
والاستقال مع نفا ملك الحاله المستحصها على وجه متناقض هنا كمدلات واسما لا غير
من وضع الموضوع وكانهم ارادوا بهيه الحركه القديمه هذه الحاله المستحقه الموضوع كل
ان ما هنا توسط من مبدأ ومتى معدنين وقيل ذلك لان ما هنا توسط من مبدأ متى
آخرين ومعدن الحاله الاقايه له قالوا ومن الحاله المستحقه في ذاتها المستلزمه للحركه
استقاله وضعيه للمبدأين من الواسطه بين حالي القدم والحركه ولو لالهالم تصور انقطاع
اصولها بالآخر لان الحوادث لا تكون علمه التامة باسمها قدمه والقدم اذا كانت
تتابع لمشي المحل عن معلوله فلان ما في الحوادث في سلسله علمه الخدم ولا بد من تقدم
في سلسله معلولاته الصادق بل لا بد هنا من امر في وجهين استمرار وعلم متوار
متر حيث لا استمرار من القدم ومن حيث عدم استمرار الحوادث المتوالي اول
يصير بها بعض الحوادث من القدم مستطعم بحال الحوادث مستندا الى الجهد القديم
سعاد وتبع واما الثاني في اعني بيان استحقاقه لوقوع الحركات الغير النهايه بيان تمسك
بالطريق على الوجهين المذكورين في متن الكليات من علمه ما ذكره الشيخ وحقيقه
ما ذكره من ان برهان المطبق يتم شرطين احدهما اصرار الاطراف في الوجود والآخر
واما هذا الثاني مرتبها طبقا ارضها ووجودها هنا الشرط الاول وجوبه بان
المطبق الموقوف على وجود الاطراف لان احدى الجاهل ان يكون لها في وجودها
ان سطبق على الاخرى ولا تجلده الحوادث المتعاقبه لا بد ان يكون لها مع قطع النظر عن
الحادثي والذهني احدا لا من وهو مستقوض براتب الاعداد التي لا سامي مقدمه واما
وانضال ارجان ملك الاطراف مع كونها صوره متخارجا وذهنا يمكن ان سطبق بعضها
على بعض ما على السواء او بدونه هو بظهوره ان وقوعه شي ما زاد آخر في نفس
الامر بوقف على وجودها في زمان الوقوع اما في الخارج واما في الذهن وان اراد
ان ملك الاطراف اذا وضعت في الخارج او الذهن لم تجز عن قبول الاطراف على احد

مع

ووجهها بانها اذا امكن وجودها في احد زمانها وتصوره فان قيل ليس السواء لوقوعه بان يهذه الاطراف
باسرها بانها في علمه وفي علم الملألكه الاعلى وذلك لتعاقبها في الزمان ولولها ولنا اعلم
ملك العلم على نحو آخر عن الوجود والذهن او لعلمهم لا بد من ان يكونوا في ملك العلم القديم
انسان فيها كما في الحاشيات ان العلم بالاشياء القديمه وقد يقال كما في في صياحه ان العلم
بهم في صياحه الوجه اما على الاصح واما على التقاوت كما في الحوادث فان العلم فيها
يكون حاصله بحسب لواقع سوار توحيها او لا واما العلم في مرتبه للاعداد فيكون
محصرا ينقطع بانقطاع العلم لان العزى كحسابيه مساهبه للانار عندهم قال الامام الرازي
لعمرك في المطالب العاليه هذا حاصله في سير هذه الحوادث كما في المثلثه
في مدة اربعين سنه وقد تمسك في ابطالها في الحركات الحثرت النهايه فان كل حركه
مسوقه عدم انما صحیح عداها في الازل اصغرها في صير عين من صياحه
ع او ما من صير يرضى في الازل اللو من فيه واصل من ملك العلم ان است الوفاء لوجوده
حركه ما فيه وان اردتم به انه لا ترتب في بدليات ملك الحوادث كما هو صيرت في بدليات
وجودها انها في سوار والالزم من اصرار بعض الوجودات مع بعض الوجودات كما هو
وحقيقه ما ذكره من ان الازل ليس امر محدودا وذلك على فليس الابدان
الحوادث اذا ارضت مثل الصفة متعاقبه فليس يمكن ترتيبها ابداء في جميع عدتها
في الازل على معنى انه لا يرتب في ثبات ملك الاعداد كما هو صيرت في ثبات الوجودات
فلا يفرض جز من اجزاء الابدان لا وقتي فيه واصل من ملك الوجودات ولا يجمع في
زمان معين منه وجوده وعدمه بل في اصله لسوء فاسم وضع حال الازل المتكسر على
حال الابدان فان اولت عا ذكرتم من حال الابدان وتعاقب الحوادث فيه واستمرارها
مجاها به بدليات سهر عينا اذ ركه بخلاف حال الازل وما ذكرتم فيه فقلت نعم لكنهم
قالوا ان ذلك لغير العلم عن تعرضه بالاسما حاصله بالفعل سوار كان صيغتها او عا
كما في الازل الحوادث لواقع فيه ولذلك يجب في ابدال رايته واما الابدان فلو تم
منه ومن حوادثه التي يقع فيه حاصله بالفعل الا كما ان ثباتها وعجز العلم من اللغقت

اليد لان العقل يدرك كمالها اجالا وحكم بصحة ما ذكرتها **قوله** ولما كان يقول ان السكون
 اذ اوقف على شرط معين **قوله** هذه مناهضة واهية لان الكلام على عدم كون السكون
 قديما ولو كان كل شرط موقوفا على آخر فان من الشرط صحة معانيم التمسك الى اتفاقا
 كما قدرناه هناك وان كان متعاقبا كما ذكره ولم يكن السكون الموقوف على معنى بل هو المتعاقبة
 قديما قطعا وما وظلا في نفس هذا عندنا قالوا **قوله** ان السكون هو وجوده في كل وقت
 المتوهم كما يشاهد ان يكون متحركا فاذا كان ما الجسم ارا صار زواله لان الامور القديمة
 الازلية محوزة والما كاعلم الحوادث للوهمية على ما مر واصيب عن ذلك ان اللون
 اعني حصول الجسم في الجيز امر محسوس يكون وجوده او نواتم ماهية الحركة والسكون **قوله**
 بالحوادث الخارجية فيكون السكون موجودا كالحركة وقد يعنى عند بعضه للذليل فيقال
 لو وجد جسم قديم لم اصد من لهما ان يكون فيكون فان وجد له كون غير موقوف
 لزم الاوان موقوفا والالزم السابق اذ لو وجد كون لا يكون قديما لزم ضلوه ذلك الجسم
 عن الكون واما بطلان الفهم الاول فيها بينا به صرور السكون واما بطلان الفهم الثاني
 بانطلق واعتبار تضاد الساقية والمسوقية واعتبار اجتماع الحوادث في الازل
 ووجه تسقط موهمة ما ان كون السكون وجودا كالحركة امساع ضلوه الجسم عن الحركة
 والسكون وقالوا ايضا لم لا يجوز ان يكون الشرط الذي هو وقف عليه السكون القديم
 عديما كعدم حادث مثلا فاذا وجد ذلك الحادث زال السكون لزوال شرطه الاول
 الواجب على حكم بامتناع واصيد عنه بان القديم اذ اوقف على عدم حادث كان
 منافيا لوجود ذلك الحادث ضرورة ان وجوده المترط في انقضاء شرطه موقوف
 وجود الحادث على انقضاء ذلك القديم ولو لم يبق انقضاءه على وجود الحادث كان
 وفي حث لان اللان من منافاه القديم لوجود الحادث ان لا يحدث وجود
 الحادث بل لم يزل عديمه والالزم من منقوله اياه لوقوعه عليه لندور فان قلت
 لماذا اجاز زوال العدييات الازلية الممكنة دون الوجودات الممكنة الازلية قلت
 ذلك لان الوجود الممكن الازلي لا يندرك مستقدا على وجوده واجبا ما ابتدا **قوله**

اريد مستنده البياض فقال التمسك الخ يكون زواله مستلزما لزوال الواجب المتنع
 يكون متنافيا على ابدانها واما العدييات الازلية الممكنة فجاز ان يستند كل
 واطمنها الى عدم انبي آخرها من غير ان ينتهي الى عدم واجب اعني علم المتنع
 بل من قبل العدييات الممكنة ترتيبا ايتيا الى الالتهابيه له كافي عدييات الحوادث **قوله**
 فاذا زال بعض تلك الاعدام بوجه بعض تلك الحوادث زال للعدم المستند اليه
 ويكون ذلك زواله ذلك لبعض من الاعدام مستندا الى زوال الحوادث **قوله**
 الى الالتهابيه له مبرزت وجودات الحوادث وزوال عديياتها الازلية متعاقبة
 متتابعة الوال الالتهابيه وليست كالتبسم محال فان قلت يجوز ان يسد الوجود
 الممكن الازلي الى شرط عدي يمكن الازلي مستندا الى ذلك الوال الالتهابيه ووجه جاز
 زواله ذلك الوجود الازلي كما صورته في الورق الازلي قلت ذلك كجمله من المتنع
 على قوة وعلو اسطة الالتهابيه مستنده البياض فقال التمسك الخ فان الواسطه لا ازم
 اذا كانت عدييه لم يلزم من عدم اسنادها اليه تسلسل في كاهفته ووجه
 الواذا ذكر من حوز ان كون السكون القديم موقوفا على شرط عدي ضروري زواله وانما
 اطمننا في هذا المقام لنبين ان السكون المستند ما يحرك فيه الاوصاف والالحق **قوله**
 ان العدم دليل خاص للاسنان القديم في المدلوله لاني العلم به من دليل آخر واعلم
 انه قد وقع في بعض نسخ الشرح الحقاقت منها ما هو مذكور فيها قديما ومنها
 ما لا يطابقه تحت تعديبه كما لا يخفى على من اعد المباحث التي اوردناها **قوله**
 اشار الى صدور الاعراض اي الجسمانية **قوله** انا قد تدنا الاعراض الجسمانية لان اللانم
 من صدور الاجسام طووت الاعراض القايه بها دون الاعراض القايه بالجوهات
 العدييه الالانم بل هيبت وجوده تلك الجوهات لم يلبست الى الاعراض القايه بها
 دون الاعراض الجسمانية بالجوهات **قوله** فذلك قال المتص **قوله** اما استحصال اجسام اعراض
 الالاب اجسام بلت صدورها واراها حصر قايها في الاجسام استحصالها ما بالها
 وظهر ان عالم الاجسام والامور الحادثة فيها من صورها واعراضها حادث

وكذلك العقل الناطق الا انه المحمودة والاعراض القائمة بها صادقة كما ساقى واما
العقول والنفوس الفلكية فلم يثبت دليل على وجودها بافعالها المتعددة
صادرة باسم **قول** اذ ان شئ الى اجوبه دلائل القائلين بغيرها وذلك
لان مقتضى المدعى لا يفتقر كدر السنين الا بدفع شبه الخصم **قول** بقرير
الدليل الاول منها ان الاجسام لو كانت صادقة اي ليست الاجسام صادقة اذ لو كانت
صادقة اتجه فالبرهان ظاهري ولذلك قال فما بعد هفت مع انه هو المدعى ان الخلف
اللائم على عدم المدعى وقد يكون غير المدعى لانه مستحيل على تقدير عدمه كما للخلف
قول وكلها مما هي لان اما الدور وظواهر التسم فلان في امور موجودة معانته
لان الكلام في الموثق **قول** فذلك الموثق لا يخفى اما ان يكون جميعه بالادب
في كونه موثقا في انان حاصل في الازل والابد اذ لا يجمع ما لا يجمع ما يثبت
عليه ثابت من وجود شرط كملق الارادة مثلا ان كان فاعلا باختياره عدم
مانع ان تصور هناك مانع والمفصيل في الترتيب الذي هو اوله في جميعه بالادب
في ثابت في الازل الصادق عنه اوله لم يوضع الموثق مع ذلك المانع وتردد في جمع
ما لا يدمر في كونه موثقا في الازل الصادق عنه ثابتا وهكذا فان كان الاول يلزم
قدم آتيا **قول** لان اثبات الاول لا يتم له بحيث يستحيل انعكاسه عنه واثبات الثاني
لان مجموع الموثق والازل الاول كذلك فيلزم قدم الجميع **قول** فلهذا
مع مجموع الامور المعين في الموثق **قول** هذا هو الدليل الذي عتك في افتراضه
المحلول عن علمه التام كما سلف **قول** وان كان الثاني كان ذلك تصحبا وفي
بعض التسم تصحبا الاضطراب في المثلث وفي على الآخر **قول** وذلك لان التسم حاصل
من الموثق المستجمع لجميع الامور المعين في ثابت مشترك بين الموثقين فوجوده اذ
في اصداد وان الآخر يجمع له بلا مخرج وان فرض هناك يجمع كان بلا مخرج
وكلها مما هي **قول** فلان وان يوقف على صادق آخر اي فلا بد ان يوقف
على صادق ولفظه آخر عا وعن القابلة اذ محمول الكلام ان جمع ما لا يدمر في

الموثق اذ المثلث لربما كان بعضها صادقا والابد لذلك الحادث من موثوقه الكلام اليه
قول بلزم الدور او التسم هذا التسم كونه في الموثق المترتبة المحتملة في الوجود
انما قاورها التسم المتكور في قوله بلزم عدم او التسم في الحوادث لا في اوله والاختلاف فيه
والمعنى في مقام المنع ان يلزم صحته ولامه الدليل على انه مطلوب بلزمها اعني يتم
الاجسام ويوجد معها بلزم ان يكون **قول** من الحوادث عن التسم سلسله من حوادث
متعاقبة غير متناهية كما هو من هب الحكا في الحوادث الوهمية فان قيل تلك الحوادث
مقدرة للعقول الحادثة الى الحوادث التسم فلا بد ان الحوادث من مادة لان التسم صدها
بالحقيقة وبذلك الحالة لان ان يكون قدم والاصطاح الى مادة اخرى بلزم التسم كما تقدم
لعدمها في بياض الحوادث وطلم يحضرها عن الصورة كانت الصورة ايضا قد يكون
الجمع قدما قلت من المقتضيات باسمها مما يدمر عندئذ لا يجوز ان يكون ملك الحوادث
امورا اعتبارية كعلاقات الارادة العدمية او بصوريات متعاقبة لا يجمعها ويكون كذا
من العلاقات التي لا تصوريات شرط اللاصق اليه ان يتهيء الى بياض المتصور وهو شرط
الاجسام **قول** فان الاوقات التي يطلب منها التسم صدها **قول** بل على ان المتعارف
المعرب من سعي التردد بل هو ان جمع ما لا يدمر في الثانية وان كان حاصل في الازل
ان التسم ان هو مضموم ولا يمانر من اجزاء الوهمية المتجمعة فطلبها التسم في تلك
الاجزاء لوقوع الازل سواء كان زوا وغيره من الاضكام الوهمية في الامور الغرضية
الصرفة وانها غير مقبولة اصلا ولا وجود للزمان الاصح او وجود العالم ولا مخرج
بلا مخرج في وجود الزمان للمعرفة وانما وجود غيره من العالم فيمكن قبل الزمان فوجد
في حال التمدد الزمان وجود الزمان وانت تعلم ان المقدمة القابلة لعدم امكان وضع
استدسا سائر الموجودات قبل التمدد وجود الزمان مستدركه في الجواب بل يمكن ان يقال
قبل وجود الزمان لا وقت محقق حتى يطلب هناك تصحبا بعض على بعض وقد وجد الزمان
وغيره من الاجسام معا فلا استكمال الصلا ومع كونها مستدركه كعالمه ماد كذا سابع

في الموثق حاصل في الازل الاصل المدعى بالادب
ووالاسبق الاقرب حاصل في الازل بالادب

من انه يلزم ان يكون جميع ما لا بد منه في الموتية فيما عد الزمان حاصلها والمقدر خلافه
 من ذلك وقد قيل ان الحجب مما صار في الجوارب الشق الاخر وس ان ذلك الامر الذي
 بموقف عليه العاثر وليس حاصلها في الازل هو ابتداء الزمان فان قال المستدل
 ابتداء الزمان لما كان صادقا اصحاح الموضع حاد في عد صورته اصعب الفاعل
 عدنا محتار فله ان يجمع بلاد ارجح فكون قول الحق والمختار يجمع بين
 لا امر اشارة الى هذا المعنى فيكون من تيمم الجوارب عن الدليل الاول لا صواب عن
 مستأنف ومحملة ان يكون اشارة اليها معا واما ما كان لم يكن اورد ه الترفع
 وتجهها على الجوارب انما توجه عليه اذا اصبحت في الجوارب جميع ما لا بد منه في العاثر
 حاصل في الازل كما توجه على ما ذكر عليه حديث التصريح كما قرناه وان تعلم ايضا
 ان بقدر هذا القابل يستدل على استدراك فيه في عبارة الحق ايضا اذ هلم ان قال
 ان الفاعل المختار يرفع وجوده العالم زمانا او غير على عدم مجرهما اختيارا بل ارجح
 اليه والجوارب الصيحي ان يقال انما اخصاص ذلك الوقت بوجه ذلك لا نزيد وقت
 آخر لاجل تعلق الارادة القديمة به عليه ان ذلك التعلق اما ان يكون قديما
 او صادقا فان كان قديما وجب ان يكون المتعلق الذي كفي في وجوده هذا التعلق
 ايضا قديما ولو اخص بوقت دون آخر لزم السرح بلا مرجح لان الترفع الحاصل
 من ذلك التعلق مع الاوقات باسرها افعال الارادة القديمة تعلقت في الازل وتعلق
 في وقت معين فاذا اضر ذلك الوقت وصعد ذلك التعلق القديم من غير احتياج الى
 امر صادقا لاننا نقول في بوقوع وجوده على حضور ذلك الوقت الذي هو صادقا بتعلق
 الكلام في صورته وان كان تعلق الارادة القديمة صادقا بتعلق الكلام اليه فان كان
 صورته بتعلق ما اضر صادقا وهكذا تسلسلت التعلقات الى ما لا ينشأ في انما اطره
 هذا التيمم في مقام المنع مع كونه خلافا مندهم كما مر واما ان يقولوا ان التعلق
 امر اعتباري ولا يحتاج صورته التي انما تشر ان البداهة تشهد بان كل صادقا وجودا

كان او عدما يحتاج الى ابتداء محصنه بوقت حدوثه ان كان موجبا لانه يلزم من تقدم
 قدم الاثر بغير عليه ان يقال ان امر الجواب القديم انما يكون قديما اذا صدر عنه بلا
 اصلا او بواسطة فانه ايضا واما اذا صدر عنه بتوسط صلواته من انفة المعبر اليها بانه
 فلا كاحواله بل بموجب عند الحكم الا ان فيه التيمم في الحوادث الذي يخالف ربي المتكلم
 ولعله من غايه في الاجاد وذلك لان المختار الذي يصح منه الفعل والى الفعل
 بقصد وميلان فلا يختار ويجاد شي ولا يبدل اليه الا اذا كان منسك ما سرح به الاجاد
 تركه باليكنس اليه فيكون الاجاد اولى من تركه فكان بالاجاد محصلا لشكر اللؤلؤية
 ومنه تجلها وكان بدون ذلك الاجاد ناقضا في ذاته باط وجب ان يكون لمبدأ الموت
 في الاجسام موجبا فيكون قديما هذا على راي بعض فان الشاعرة ومن اتبع رايهم
 صور وارجح الفاعل المختار للاطمع دوره بلا داع يدعون اليه ولذلك يمكن القول بان
 افعال الازمنة غير مبدلة بالاعراض مع كونه فاعلا بالانفس والاعتقاد وكونها في هذا العجز
 مدعي العطف وان ورغب في الحاج وطرفي الهارب من السرح مع الحسا وانه في التجميع الحيات
 التي تصور النصح لها على اشهرتهم واما المعترلة ومن محذور صدم فادعوا ان الفعل
 التعلق بالانفس بحيث والله سبحانه وتبع من عنده وروى الغرض ليس في التعلق بالمعاني
 والمضار فيكون راجعا الى التعلقات ورعاية مصالح الاجاد والاصناف اليهم واليه الا ان
 نقوله وعند بعض القايه اسما للفعل الفاعل واما الحكماء فقد زعموا ان البداهة تشهد
 بان الفاعل المختار بذلك المعنى الذي ذكرناه لا يتصور منه فعل الا الغرض يكون سميلا به
 ناقضا في ذاته بل ذلك نقول الا اننا نعلم انه في قولنا انه كانه في ذاته وصف
 راجعة الى ذاته فلهذا فعله على اصل وجودها سبب ايضا ناعنه ويكون فاعلا
 لذاته وعاء لفعله بالمعنى الذي ذكره صورته في مباحث القول القاسم وانما قلنا نقول
 الاعتقاد بهذا المعنى لان الاعتقاد يعني كونه بحيث ان شرفه وان لم يكن لم يفعل
 ما شرفه اتفاقا واما قوله ولانه فوق الحكايات اشارة الى ان كل الشئ في نفسه يفتقر
 جهات التقصا ناعنه ووصول اجسام الحكماء باسمه ومنه امره اخرى على

المرتبة وهي ان يكون في رتبة الكمال ورفع شأنه في بحيث يستحيل ان لا يعرض الكمال على
غيره ولا يزول عنه التصان محسبه فالذي يكون في هذه المرتبة اعني ما فوق الكمال
لا بد ان يكون فاعلا مقبضا وكونه يقع فاعلا لانه فوق الكمال وهذا هو الغايه والنهايه
في الكمال لان التعاقب الفينض والتمثيل بل استحبال المفاخره ايضا ولمنم من
الحاقت قدم الصوره لما صدر عنهم من الاماده متمتع ضلوه عن الصوره فانها
واحدة كان الجسم المركب منها قد استحصه وان كانت تعاقبه كان قدما نوعه وباتي
القدماء لم يولدوا في الدليل الثالث قد سقطت الاشارة اليها في الكتاب وقد عرفت
ما فيه اشارة منه المطا اعترض به ههنا على الجواب فارصع اليه بقدر الرابع
من هذا هو الاستدلال بقديم الزمان على قدم الجسم وتقدريه النظا المشهور وان قال
ان يقال للجوز ان يكون الزمان حادئا والالك ان عدمه سابقا على وجوده سبقا
لمسح معه ان يجامع السابق لسبوق اعني السبق الزمان في ملزم ان يكون عدده
لزمان يكون الزمان موجودا اضره فرض محذوما ههنا وان كان الزمان قدما
وهو مقدرا والحركة ايضا قدما فكون محلها اعني الجسم قدما وهو المطا واوجب
بان سبق عدمه على وجوده انما لم يرد ان كان الزمان قدما فلم يرد وما اذا
لم يوجد اصلا كما هو مذهبنا من ان الزمان امر موصوم فلا وايضا لانه ان كان
السبق مسددا على كون السابق متفان الزمان لعدم ذلك الخلف واليه اشر في المر
والقبليه لا مسددا على الزمان واما تقدير ان وجه الدليل الرابع هو ان يقال قبل
كل حادث حادث لا الى اوله ذلك في الفلور حدوث العالم اما الاول فلان
الزمان لا يقبل العموم بل هو امر مستمر وذلك لان كل حادث قدما قبل وجوده
مبليه لا يجامع فيها القبل العباد وهذه القبليه صفة بتوحيده معروفها الزمان
كما هو قبل اول الحوادث فخصان زمان معين هو مقدرا للحركة خصوصه
ايضا وسبق الكلام اليها فقبلها ايضا زمان وحركة مخصوصه اخرى هو حادئا
ايضا ومكلا وقبل كل حادث حادث لا الى نهايه في زمان مستمر واما الثاني

فلان تلك الحوادث المتسلسله لا الى اوله اعني الحركات المتعاقبه لا الى نهايه بل هي
قدما بتدريج الجواب ان القبليه لا تستدعي الزمان فلا يتوهم ان يكون قبل كل
حادث زمان حتى يلزم تم الحوادث المنافي لحدوث العالم وقد عرفت
اشارة الخا وورده ههنا على هذا الجواب الاول من العله الفاعليه اي
الاول ما حذره من العله الفاعليه صحت فعله ان الموتر اما ان يستمع مع ما عرفت
عليه المورثيه او لا والذاتي ما حذره من العله الفاعليه صحت فعله الفاعل الحادئا
ان يكون محتارا لفعل الفاعل وان لم يوافق من العلم الحادئيه صحت فعله ان كان
الاجسام بحيث ان يكون قدما والبراع ما حذره من العله الصوره سابقا على سده الزمان
او الحوادث المتعاقبه بالعله الصوريه لا تتعلق بالاجسام تعاقب التدبير
والمصرف انما قيد المنطق بذلك لان تعاقب الباس في الاجسام حادئا للعقل
عندهم اي ليس بحجم والاجسام في ارادها الجسماني الجوهر الذي هو حركه الجسم
المطلق كما مادة والصورة او حركه نوع منه كالصورة المنوعه للاجسام والحجوه
المتعلقه بتعلق التدبير كالفن الناطقه وذلك لان تعاقب في الجسماني على ما هو حركه
الجسم باصله الصوره من وجعل النفس الناطقه دخله في الحركه الذي ارسل هذا
الدليل على عدم انها كالعقل بل كرات الباري في انها ليست متحيزه بالذات الصالح
في المتغير بالذات اي ضعفه من زيفه الدطر العيب الرسه وكذلك الرطل
بالتميز يقال فظل وعمل المعنى والعيب والرسه في الدليل هو الضعف والسر
ولهذا كفر المدخول بالضعف المنزليه وادمن جميع الجهات اي لا يمكن فضاء
بل هو احدى الذرات بلات سه تركت لافي صفاه لانها غير فاه والاصد
عنه امران لان الجسم مركب من الهوي والصوره ولا شك ان صدور المركب
عن العله اما يكون لصدور منفردا عنها فلا صاحب الحفوله وليس واحده
منها عله للاخرى ايج الحون ذلك ان تصوره اذ صدر عن المبداء الحركه

٢٩٤

مصدر عن هذا الخبر الخبز الآخر وقد بين ما بعد ان يكون الصادر الاول صادر
 حركي الخبز اعني الهبوط بالصوت لكنه يابح في معنى صدور الخبز عن المبدأ او الاصل ذلك
 اما بان يصدر عن كل واحد من حركته ابتداء ما بان يصدر عنه اصدها ويصير علة للآخر
 فيصدر رتلا عن رتلا او يصير واسطة مطلق للآخر فيصدر الآخر عن المبدأ بواسطة والباقي
 اعني صدور رتلا عن المبدأ وصدور رتلا عن رتلا او واسطة للآخر بطريق معين لا غير
 ان يصدر عن الواصل الحقيقي امران في مرتبة واحدة والمراد بالواسطة المطلق الفاعل
 ومنعوله القريب بزيادة والتوسط بهذا المعنى سلكه كون الواسطة بحسبها
 موسطة بينها سحلا والتوسط من حيث الماهية او تعاقب الافراد كما هو مذهبهم
 كون الصدرة شريكه لفاعل الهبوط وحيث ان يقال للخور ان يكون اصدرا
 واسطة للآخر غير مطلقه ولا يلزم ان يصدر عن المبدأ امران ابتداء وليس كذلك
 اي ليس يندم اصدرا على الاخرى بالتحقق لان الهبوط علة قابلة للتشخيص بالصوت والاصوات
 علة فاعله للتشخيص الهبوط والاعدم لاصدها من حيث انها مستحصصة على الاخرى
 اما الصوت فلان فاعليتها موقوفة على تشخيصها اي الصوت سواء كانت حسيية او
 نوعية لاصوات كونها موشة وفاعله لوجوده في الخارج الاعدكونها موصولة
 ولا وجود في الخارج الا للامتنعاصات دون المهيئات والتشخيص للصوت موقوف
 على المادة لما تقدم انما من فاعله قابلية لتشخيصها صرورة كون المادة
 قاض عنها لانها معلولة لها وذلك لان ماعلا الصادر الاول يكون معلولا له
 قطعاً اما بواسطة او بغير واسطة ويكون ماعده متاخر اعني ان يكون
 ما ورض لاصقا صرح بالعرض يندم على ان اللاحق المذكور في المتن ليس بخروج
 نفس الامر بل بحسب الغرض كما لا يخفى اذ الجوز من شرط لوجه العرض منع
 ذلك ان العرض من شرط لاجاز ان يكون الصادر الاول بعض صفا يندم نوعا
 الخبز كذا يصاح كونه ماعلا وقابل للمعاملة الذي يندم لكون المادة اسبق

عنها اصلية القابلية لان المادة هي القابلة فقط ان اراد نذكر ان المادة لا تكون موشة
 فاعله اصلا فهو نوع بل هو مصادرة على المطلق لكونه معنى انفاصلية التام عن
 المادة وان اراد ان المادة لا تكون موشة فيما هو مقبولها كما يدرك عليه قوله في
 ان يكون الشيء الواحد بالغير الى اصله نسبة الوجود في نسبة الامكان فهو موشة
 لا تتلزم انفاصلية الماشية عن المادة مطلقا لا تقال ان الصادر الاول
 محبب لما يكون علة لجميع ماعده اما بواسطة او بغير واسطة فبذلك ان يكون
 على ذلك المقدر بعله موشة في مقبولها فبذلك استباح سبغ القبول والفعل بلها وان
 مقبولها وهو نوع لان الموشة ذلك الاجتماع انما يكون محالا اذ كان من جهة واحدة
 وموشة لخور ان يكون المادة قابلية لها فاعله بواسطة امر آخر على انه
 خوزان يكون فاعله المقبول هو المبدأ الاول ويكون المادة شرط الماشية وفيه التخصيص
 في المادة حركي وكانت معدلة بالوجود على الصوت اي كانت الهبوطي
 مندما بالوجود على الصوت وهو حركي لان الصوت شريكه لفاعل الهبوط عند
 والجوامع من خصص في الخبز فان قلت قد موشة اشارة الى مع هذا
 الاخصار بخوزان مركب جوهر ليس كسب من جزين ليس كجزى الخبز اعني الهبوطي
 والمصدر وحيث ان يقال للخور ان يكون الصادر الاول هو اصدرا
 الجزين لهذا العدم والتم امتناع تقدم اصدرا على الآخر كما في جزى قلت هذا الخبز
 المركب لا يجوز ان يكون متغيرا لان المتغير بالذات الماشي للمكان هو الجوهر المتبدل
 في الجهات اعني الصوت الحسية وندمها في ذلك محلها وما محل في محلها ويكون محمها
 لا في مكان والخور ان يكون نفس الاخر الغرض المستقلا بالثبوت والاسسلة
 يكون عقلا وهو الماطه ههنا وكونه مركبا لا يندم فيه والمختار بخوزان
 متعده آمان وفاعله بحسب تقدمه لعلقات استبان وليت هذه العلقات
 امور موجودة في الاعيان بل من تقدمه في صفاته الحقيقية عند من الخوزان
 هي صفات واعتبارات هي شروط لما نثر المبدأ في افعالها لولم يصح

التي فواعلها هذا الدليل ملك الاصول هي ان الفاعل الموصوف بالكان واذا اضيقا
 لم يصد عنه الاواحد وان الجسم مركب من الهبوط والصوره وان الفاعل عتق
 ان يكون فاعلا وان الصوره في شخصها محتاج الى الهبوط وان الهبوط في شخصها
 ووجودها محتاج الى الصوره وان جميع افعال النفس موقوف على الاله الحيات
 وليس من هذه الموقوفات مسلم عند المنكلم ولما لم يقل على تقدير
 كونه موصبا اى اذا استلما جمع تلك الاصول فلما ان نقل من الهبوط واذا من جميع
 بالحيثيات موقوفه كالوجود المطلق العارض لوجوده الخاص وكما سلو عن
 الحيات وان كاسلورا اعتباريه للعديه محور ان يكون شرطه لثابت
 انما يحسبها كما حوت له انما المحول بحسب جهات الاعتبار على قدر لا يتك
 نقل جهات مسلمه ان يكون في تركيبه ما يكون محتاجا اليه من الاله والذات
 مبدأ اولها نقلها لثابت احتياج الى مبدأ آخر ان لو كان فيه مركب مستفاد
 او كان هناك صفات حقيقه قائمه بلاه على نعمهم واما فقد جهات الاعتبار فلا يوجد
 تركيبا في ذاته ولا تعود في صفات الحقيقه والاصح المبدأ آخر في غير
 الوجود المطلق له تعقلى كما صرح به الشارع فكون عروض الهبوط نصليا
 بطريق الاولى وجه يجب ان يقال اما عرض له هذه الامور في العقل والذات
 ذاته جاهل العقل يعنى ويروج بل يربط فلما لم يرد كون العروض عقلا استيق
 على العقل صي لم يرد انه اذا لم يعقل لم يكن تلك الامور عارضه له بل اراد ان تلك
 الامور العارضه امور عقليه لا وجود لها في الخارج بل في العقل فلهذا هو كونه
 عدم موجوده الا في العقل عارضه له في نفس الامر سواء عقلت او لم يعقل نعم اذا لم يعقل
 لم يكن موصوف في نفس الامر كونه انما في نفس الصفة في نفس الامر لا يوقف على وجود
 تلك الصفة في نفس الامر كما ان الصفا في نفس الصفة في الخارج لا يوقف على وجودها
 فيه فان العارض لوجوده في الخارج صح انه ليس من الموجودات الخارجيه وكن
 نقل مطلقا انه تع ليس جسم في نفس الامر ولا عرض الى غيره ذلك هو ان يعقل ذاته

بالذات او لم يكن صدور الدليل ان الاجرام السماويه ليس عرضا لها استدل بالذات
 على حركات الافلاك بطريق اتي عدوان الكواكب بحركه كما تشهد به الحسوس ملك الحركه
 بحسبها يكون للافلاك الكواكب في انفسها كما استدل اليه واستدل الطيبون على
 حركاتها بطريق لم يرد ما ذكره فهو با واما قال بعض اخراها التي تعرض لان الاجرام
 السماويه بسيطه فلا يكون فيها اجزا بالافعال بل بالغرض وعند الوضع بالمحاذاة
 لغيره لان المراد بالوضع ههنا هو الاله التي تعرض سبب اجزاها الى الاصاح الواقعه
 في ذاتها ومن المحاذاة لا سبب لبعض اجزاها الى بعض ولا يكون شيء من الوضع
 والمحاذاة تسمى من طباع الاجزا المفروضه واصبا فالنقل عنها جازم تعنى بالنظر
 الى طباعها وهذا الدر كافي في المطر والودع فيه حواز كون شخصها بها مبدأ
 اسامع الاوضاع والشقال وايضا هذا الوضع اما تعرض من بائع غريب فلا يكون واصبا
 لذوات الاجزا ومحور النقل عنه نظر الالهيا واعترض بان لم لا حواز بل هو
 تلك الصوره منوعه لا تشارك حروفه فيها الكون كما ان كونه كمن لان ركز حروفه الك
 فيه ويكون ملك الصوره مقصيه لوضع معين لا تشاركه اصلا فان اولت لا يتبع
 ذلك في حصى ما ادعيته لان الاجزا بالطر الى طباعها لا يكون مقصيه لذلك الوضع
 محوز عليها الا لتعلقه عند ولت يكون الصوره المذكورة امرعا ناقصا صاعدا
 للاجزاء في طلبه على هذا الاضاح صرح العاق الخارجه بعد هذا في حى الميل
 المستقيم والمركب مدروسه ان سولى جميع الاوضاع والمحاذات وطباع
 النقل لاستلواها التخصيص بلا مخصص وفاده ظ لان ذلك التوى استلزم
 حجة كل واحد من الحركه والسكون وقطاع ان الحركه توسطها سببا بالانفصاليه
 ولا تخصيص بلا مخصص نعم يجب ان يقال ان عدم وجود الوضع والمحاذاة
 بطباع الاجزا مسلمه هو اقله والاعتماد على ذلك الاستلزم حواز الحركه عليها
 ان حواز ذلك لم يحركه غيره كما اعتبر الوضع والمحاذات معه سواء كانت
 تلك الحركه طبعيه او قسره لان الحركه بدون الميل تحتمل اسرار

في بعض الكيفيات الموصوف من ان الميل هو العلم القديم للحركة ولما لم يكن عليها
 سوى الحركة المستندة من جهة الموصوفة اعني اصبحت الحركة المستندة وكذا العلم بالحداد
 اجزا الفلك في الطبيعة متاعا على الساطع انما يتم في جهة الجرات دون سائر الاضلاع
 العلكية فوجد ان يكون في الاجرام السماوية مديا ميل من يدب الذي يستعمل
 صمد فالقدم امكان الحركة المستندة وذلك لا يستلزم وجود الميل المستند بل امكانه
 ولا يلزم من امكانه وجوده مدته بالفعل بل امكانه الا ترى ان امكان احراق القطر المستند
 وجوده المحرق فيه بالفعل فان قلت هذا مما لا يمكن ان لو اريد بامكان الحركة المستندة
 امكانها الذاتي لكانا يزيد امكانها الاستعداد في الذي يحصل الا عند اصباح الربط
 باسرها وارتداد المواضع بوقتها وحي لا بد من وجود الميل المستند ومدته بالفعل
 فقلت لم يلزم من الدلال السابقة الامكان الحركة امكانا ذاتيا وامكانا معني الا
 فلم يلزم منها بل يوجب وقد يحار بان الامكان الذاتي كاف في ثبوت المصلحة اذ بذلك
 يمكن التحريك القوي وقد عرفت ان ما يقبل تحريكها فلابد منه من ميل طبيعي
 ولما امتنع على الافلاك الميل المسقيم كان ذلك المبدأ مبدأ الميل المستند وال
 على انه نصح ان صدر عنه عاين عند ذلك الميل حسب الطبع وذلك لان الظن المستقيم
 الواضحة لا تصور كونها مقصودا لذاتها لشيء ولما تعرفها عنه ورأينا ان هذا الموضع
 في الطبيعة لكونها غير متحركة واطاق الطبع الذي هو اعم منها والظن فيها فلا
 الاذ ويميل مستقيم او مركب يعني الميل المستقيم والمستند وظهر لنا ان
 فيه اصلا وما فيه ميل الاستقامة فقط لانها الحركة المستندة وانما هي عند الاستدلال
 اذا انحصر العاقل في الجسم وصوتها وشدتها ايضا امتناع الميل المستقيم على جميع الاجرام
 العلكية فلا يكون هناك ميل مستقيم ولا مركب بل لان على وجود الميل
 بالفعل وقد منع من الدلالة بخلاف الميل عن وجوده المبداه على جميع الاجرام
 بناء على حوازي اسفا الشوط كعدم الحاله الملائمة مثلا وانما لزوم الحركة لوجود الميل
 بالفعل ملائمة فقط لكن وقد يقال ههنا ان الاجزا التي تدور عليها الفلك كيد

الاجزا التي تدور عليها وان النقطتين اللتين صارتا نقطتي الفلك لتساويا في سائر النقط
 المفروضه منه فكونه متحركا على وضع مخصوص ووطن مخصوصين رويح بل لا يوجد
 بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لا مرعا للمحرك وان لم يعلم بعينه ضرورة ان التحوك
 مخصوص في هذه الاقسام الثلاثة بل لا بد من التقص على الاختصاص بالحركة العرضية القائمة
 بما يحاور المتحرك لان مدارها ما خارج او مبدأ الحركة ان كان خارجا عن
 المتحرك مما زاد عنه في الوضع وللانسان كانت الحركة قسرية وان كان غير خارج
 كذلك فان كان صادورا عنها بغير ارادة كانت طوعية وان كانت ارادة كانت
 وطهران تحريك النفس الناطقة للبدن واجزاء عند العالم بغيرها ليس هو العلم
 وصنعا وان تجرهما الشعور ليس كافيا في كون الحركة ارادية الا ترى ان الانسان
 عن علوه شعور محركه ولبيت اراديه وظهر ايضا ان حركات النفس والبدن والنفس
 داخلة في الطبيعية المعنى المراد ههنا لما عرفت ليعي ما تقدم من الفلك مثلا
 محركه فلا يكون حركته قسرية مسددة الى الخارج عنه لان كل ما يوجه اليه بالحركه
 المستندة يرد ان كل واحد من في مكان المتحرك بالاستدانة يكون توجه اليه
 بالتقارب من جهة التباعده ويكون كذلك توجه اليه عن وجهه اليه ولو كان على الحركه
 المستندة طبيعيا لزم ان يكون المصلح بالطبع هو وباعنه بالطبع في حاله واطرفه بحركه
 واحدة وبالعكس اي يكون المهودر عنه بالطبع مطلوبا بالطبع كذلك ذلك
 صحيح وان كان باعتبارين ويتوقف هذا التعريف على ان كل فلك متحرك بالاستدانة له
 مكان كما هو طهيب المصم وقد صدر الكلام منكنا كل وضع توجه اليه الفلك بالحركه
 المستندة يكون ترك ذلك الوضع ما عيّن التوجه اليه ولو كانت حركته المستندة
 طوعية لزم ما ذكرناه من الجدور وحي تعرض بان ترك وضع لزم توجهها الى ذلك الوضع
 لا عند تركه بل الى وضع مثله ولما يكون المتروكين المصلح فالصواب ان يقال
 ان الفلك بالحركه المستندة مطلقا وضعه متحركه وطلب وضعه وتركه لا يتصور بدون
 ارادة فان طلب شي متحرك لا يكون الا باصلا في الاعراض وذلك لان الاستشور

لان الحركه المستندة
 الى الحركة الذاتية العالميات
 بالحركه

وارادة واما الطبع فلا ارادة ولا يجوز ان يكون طبعاً ليس وناكاد وان كان في وقتي عيان
 المرح اشارة الى التقديرين وعلى انها قدر لا يحجب ما يقال من ان الدليل مقوض
 بحركات النفس والبدن في جهات مختلفة مع انها طبيعية كما عرفت وانما يحجب على
 من تسلك في اثبات الحفظ بان الحركة الطبيعية لا يكون على الخفاء شئ بل على الريح واحد
 او للبروكض بالطبع مطلوباً بالاطبع واجب لفظ منه في بعض النسخ فلو علم
 المروك معنى المروك بفعله لعدمه والمقتضوه النقص عن المعنى المذكور لبيان
 اخرى على طريقة العكس لم لا يجوز ان يكون المطب بالطبع نفس الحركة اى للكم
 مطلوباً لذلك بالحركة المسندة وضما من اوضاعه ولا صدم من صدمه كما هو صيغ
 ما ذكر من كون المطب بالطبع مبروكاً بالاطبع بل يكون مطلوباً بنفس الحركة ومطلوب
 ابداعه مبروكاً بها بخلاف ان يكون طبيعياً وقول غير هذا منها حال من الطبع
 ولو قال غير هذا كبر منها لكان اظهر فان الحركة التي هو قار بالذات اعضاء
 ان ما هو قار بالذات كالطبع وغيرها لا يكون وضد كافيها في انضاض الحركة
 والالفاظ للحركة قان دالم بدوام مفصها واذ لكسح فالجوك الفار الماش
 الجوك للذات ان جعل الضمير في جاتها راجعاً الى الحركة كما هو الظاهر كان
 معناه ان الحركة الفار لا تعنى الحركة لذات الحركة وهو اول المسند ولم يصح معرفة
 على ما تقدم لانه يدل على ان الطبع مثلاً لا تعنى لذات الطبيعة الحركة ومنه
 انه يجوز ان يكون الحركة معضاه للطبع للذات الطبيعية بل توسط شئ
 آخر ومع ذلك يكون الحركة مطلوباً لذاتها لا بتوسط مطلوب بل يكون عيان
 اوليه وان جعل الضمير راجعاً الى الحركة بتاويل الغزوه او الطبيعية كان معناه
 ان الطبيعة مثلاً من صفة ذاتها اى وصفها لا توسط شئ للعضو للحركة وتعرف
 على ما تقدم لكنه لا يكون صواباً لذلك السؤال والسر في ان الحركة ليست من الكمال المطلوب
 لذاتها و انما فان الحركة لذاتها تعنى العادي صفة الحركة في صفة انما للذات
 القادى والتوجه الى الغير فلا يكون مطلوبة لذاتها وهذا الذكر كما في ابواب

مهورج

هذه المقدمة فمعين ان يكون اراديه اى لا يمكن ان تكون الحركة ليست مقوية ولا طبيعية
 معين ان يكون اراديه لما عرفت من انحصار الحركة الذاتية فيها فملك اسد ان
 ملحق بلحج فاندوم واثارة الى صلح عيان المتق لان الارادة تعنى ان يكون للمحرك
 المتحرك عرض من التوحي فان الديرته تشهد بان الحالم المدلانية المسماة بالارادة لا يتعلق
 اللشئ بشعوره سوى المتحرك الارادى وجوده اولى من عدمه وسعى فرضاً قالموايد
 بغير الحركة الصادقة عن النفس من الحركة الصادقة عن الطبيعة اذ لا شعور بها ومن الافعال
 الصادقة عن المبادى العالوية اذ لا عرض لها من افعالها واعلم ان ههنا حركات
 اراديه عاناً لها حافية وانما تسلك بها من سكر وصور استناد الحركة الاراديه الى غاية شعور
 بها كحركة العايب وان سعى والنام لكن المعنى ان في العتص صرافياً لا يتخللنا في
 التخيل لان التام يحصل قطعاً لاسما من النوم والنقطة وفي الارساء الضروف
 كالنفس وفي الاشياء التي تحوي تحوي الضروف كما اذ ارى في مناهم مخيفاً صلا واصبها
 صلا فانه رابع للهرب والطلب يقال لو كان افعالها افعالاً تتحولها لوصفها
 تدرك وانحليها لاننا نقول اننا نحيل الغايه شئ والشعور بذلك التحليل والاحتياط
 ذلك الشعور شئ وهذه امور بله يتوقف وجوده الذكر على جميعها فلا بد عدمه
 على عدم واحد منها العينة ولا على عدم جميعها بل على عدم واحد منها لا العينة فوجبت
 بوجود التحليل تماماً على ذلك المودة الهدية فان قلت نحن نعلم بالوجدان ان حركاتها
 الاراديه موقوفة على غايات مشعور بها وجهها عندنا اولى من عدمها واما ان
 حركة اراديه في هذه المسألة وكلا قلت من انصف في لاضطحالة المدلانه الوسطية
 التي هي ارادة حرم بان تلك الحالت في صفتها مع قطع النظر عن خصوصية صاحبها
 بحيث لا يتعلق الا بما هو اولى امانها واطنا واما تحديداً او هاتاليه وذكر
 الفرض اخاصى او عقلي اراد بالحس الحرفى المحققى وبالعقلي الامراكلى كما سبه
 ويحتمل ان يراد بالحس ما يدرك بالحس وما لعقلي ما لا يدرك كالماء وان كان حرم حقيقياً
 والاعراض الحسية لا يخرج عن مذهب لان كل متصور يعنى لا يكون

حركه ملام ولا دفع منا في عند المورك لم يصلح ان يكون غرضه بالضرورة فان لم يرد
 يدل على ان الغرض مطلقا سواء كان حسيا او عقليا محصور في جبر الملام ودفع
 المناظر فلما ذاق الحسني بالحصر فيها ولست لان مبداهما في الحسني حوسبه
 يسمى شهوانية وعصبيه ومبداهما في العقلية تفرقة عقلية لا تسمى شهوانية ولا عصبية
 والمقصود ههنا في الداعي الشهواني والعصبي عن العلك لعلم ان ليس الغرض
 حركته امر حسيا مختصا بالجم الذي يفعل وذلك لان مبداه الملام
 اذا لم يكن حاصله حاصل ودفع المناظر كما يكون اذا كان حاصله زوالا وعلى العكس
 لا بد من الفعل ويعبر من حال الخطا وبالعكس اي تعبير وينقل من حال غير
 طائفة الصالحات وتجرى له حصول تلك الحالة الملام واذا اعد من حال اللام
 الحزيرة ساء وتغضب لا يتحرك لمولودها الحسني الى صورة اخرى
 ولا يكون ولا نفسا لتبدل صورها الذوقية بعضها ببعض ولا ينعى ولا يذوق ولا يتخلل
 ولا ساكنة بعد تقاديرها زيادة ونقصا فانضم شي آخر الى اجزائها او فصل عنها
 او بدونها ولا تتحول الى كفيها منها من شكلها واستدارتها بل لا تعرفها الا في
 اوضاعها التي لا يتصور كون بعضها طبعيا واخرى لها على تقدير عند ^{المركبات}
 باسرها وان لم تكن له عند غيرهم ^{مجردة عن الفواشي} المادية التي
 ذاتها وان كانت متعلقة بالمادة محتاجة الى الآلات مادية في افعالها وانما كانت
 الحواسر اللاصقة بالشي لاجل المادة عنواي عرسه لانها ملحقة لامر خارجة بل مارة
 وهي غريبة بالذات الخ اذ تتخلل بالحرف لذاته لان الحركات واصلة للرواح
 وذلك لانها حافظه للذات الذي تمتنع عليه العدم مطلقا الى سابقا على وجودها
 اوطار باعليه ومدعوتها ذلك ان لم يمانع في العلك الاعظم لان الزمان متدار
 حركته فقط والمطلق لا يجبره وان الطرز حان الزوال واذا ازال لم يبق
 المظنون مطبونا ومدقالات الطن وان حازر والى في نفسه كور بالمتوسع وال
 نفس مع انه لا حاصه الحصة المقدرة بل كفي ان يقال وذلك للغرض المكن للصورة

اما ان يكون عابدا الى ان قد وسق بالدليل ^{محمدا} اي معلوما سبقا والالطيم
 اسد كالنظار الناقد اماعلى الثالث وهو ان يكون الغرض عابدا الى العالى وظلال
 العالى بكامله ودراسفاد كما لا من ال ^{فلا الذي} هو ناقص واما على الاول وهو ان يكون
 الغرض الى السافل فلان اتصال ذلك الغرض الى السافل محبان يكون اوطا بالكيان
 الى العلك الالم يصلح عرضا وتجرى مسفيا لذلك بل لا الهول من ال ^{فلا اتصال}
 كالمية ملك الاول كما ان ودراسفاد من السافل يكون ناقصا في ذاته لم لا يجوز
 ان يكون لسافل كما ليس للعالى مسفيا منه وان كان للعالى اكثر ^{لان اذا}
 حصل لم يبق طلبه محبا لتطاعها منوع ذلك يجوز ان يحصل على سبيل التدرج
 شاعسى كما دعون ذلك في الشئ وتجرى لا تقطع الحركة ^{لانها لا يكون متو}
 الحصول الموصلا لتطاع الحركة ما يوجد الاصول لا عدم تحقيق الحصول
 والذي عرف ان دوام الحركات لا ينعى على الاعدم لان دوامها لا ينعى على الاستمر
 بدوامه وليس كذلك لان حركات السها ويات تحت الذ في الجملة والسرعة
 والبطء ومديقا صان ان يكون ذلك التماثل لا اختلاف العقول في النوع او
 لا اختلاف الكمال المتشبه في الواجب بحسب الاعتبار ^{ولا يجوز ان يكون}
 عنصرها اي جوهرها عنصرها على يور النسبة بالذات او عرضا على يذير النسبة بالصفة
 والالكاات حركة المسبب والمسبب ^{منع في الزمان} والسرعة والبطء
 انما يلزم ذلك ان لو كان النسبة في الحركة واما اذا كان النسبة في كمال الجسم فذلك
 اولئك فلا ^{والا لا} لا تقبل الحركات في مناهجها وكفيها ردة ذلك
 يجوز ان يكون لتفعل واحد كما لا متولدة فمشبه كل ذلك في واحد من كماله
 فلا يجب الاتفاق فيما ذكره فلا يمتثل قوله العقول لما دعوا ^{ولا يكون له}
 والحصر فيها مجموع اي حصر الطلب في الاقام المذكورة مجموع
 اما حصر في انه اما طلب امر صعي او طلب امر عقلي فان اريد بالحس والعقل فمتبان
 متفان لان كما مر فلا يمكن منعه وان اريد بالحس ما يدر كالحواسر الطامس والافضل

ما يكون امرا كليا مدركا بالعقل نفعه طحاوان ان يطلب امر او موهوما وكذا حصر العوض
 الممكن الحصول في المظنون والمحقق مجموع ان اريد بالظنون معناه المتبادر
 وبالمجموع المستقن وان اريد باصدها ما يقابل الآخر فلا يمنع وحصره عن العوض
 الى السافل والعالى او العفن مجموع لموار عوده الى عاين او في مرتبة الوجود
 العوض في الذات اى الامور القام بنفسه وفي الصفة اى القام بنفسه وعلم كمالها
 في الباقي وممكن ان تنازع في امتناع طلب المحج وما ذكر من ان الارادة المنبثقة
 عن تصور عقل لذات عاقلة محجزة عن القواشح سيجعل ان يكون محجوز في كلام
 او اعني لا يعول عليه في المطالب البرهانية واليه اشار بقوله وما ذكرتم في بيان
 امتناع طلب المحج ضعيفا وكل واحد من مقدمات الدليل يمكن ان تنازع فيها
 فدمرت الاشارة الى المنازعة في اثباتها فارص اليها وقيل ان الباقي
 في المنازعة عليها لان العلم بتقديمه بالوجود والوجود من جهة مقدم
 بوجودها ووجودها السابق عليه على وجود المولود ووجود السابق والآخر
 وانما اعتبر شخص الحاوى العلية لان الشيء لا يكون علم موجبة للاور كونه شخصا
 فانه عالم بل شخص لم يوجد واذا لم يوجد لم يوجد الحاوي اذا كان علم موصو للمحوي
 فلا بد ان يقدم بوجوده ووجوده من حيث انه شخص على وجود المحوي ووجوده فاذا اثير
 وجود الحاوى الملتصق في مرتبة لم يكن المحوي في تلك المرتبة وصور ضرورة باخر بالذات
 عن وجود الحاوى ووجوده امكان وجوده ان عدم الخلاء في داخل الحاوى الشخص
 ووجود المحوي في داخله سلا زمانا بحيث لا يمكن ان يكون احداهما عن الآخر في نفس الامر
 ضرورة انه اذا اسفي الخلاء في داخله كان مملوا للمحوي واذا اوجد المحوي في داخله
 اسفي الخلاء في داخله بل صاملا زمانا في التصور ايضا ضرورة انه اذا تصور
 الخلاء في داخله فقد تصور وجود محوي فيه وبالعكس بل باطل ان عدم الخلاء
 في داخله غير وجود المحوي فيه لانه عارن معنيها وبعادها كما لا يخفى ومثل
 هذين المثالين لا يخلو فان وجودها وامكانها لا يخلو فانها في ذلك موصو زمان

قوله

لها فاذا كان اصدها ممكنا غير واجب في مرتبة كان الآخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فعدم
 الخلاء يكون ممكنا في مرتبة وجوده الحاوي ووجوده كما ان وجوده المحوي كذلك ضرورة
 ان الخلاء متسع لذاته فكون عدمه واجبا لذاته فلا يكون ممكنا في مرتبة اصلا والام يمكن
 وجوده في تلك المرتبة مستغنا فلا يكون الخلاء مستغنا لذاته وقد يقال ان الواجب معلول لا
 مثلا زمانا مع محال فيها بالوجود العكس فان قيل يجب ان يدعى انها لا يتحققا معا
 في الوجود مطلقا حتى يقض بما ذكره مدعى انها لا يتحققان في الوجود مع ثالث فيكون
 معه اصدها دون الآخر لا يمكن ذلك كاصدها عن الآخر بالضرورة ولا يلزم منها اولنا
 الدلالة من ان اوله وجب لاصدها في ذاته ولكن الآخر في ذاته لا يمكن الا ذلك منها ايضا
 فالقضى متوجه ووقف بعضهم بان المراد بالوجود ما هو اعلم من الوجود بالذات الغير
 والمراد بالامكان صرف الامكان الذي لم يخرج الى الوجود والوجود ولا شك ان المراد
 اذا وجب لاصدها وجب الآخر مطلقا اذ لو تقي على صرافه الامكان بحقق الامكان منها
 قطعا ولعل ان نقول ان ارادة انه اذا وجب وجوده في زمان وجب ان يحتم
 الآخر مطلقا لانه لو تقي في صرافه الامكان بحصول الامكان موصو لكنه لا يحتم
 نفعا فيما نحن فيه لحواز ان يكون وجوده المحوي واصبا في زمان وجوده الحاوي وان
 كان متاخرا عنه في المرتبة يجب عدم الخلاء في ذلك الزمان ايضا فلا يمكن ان ياصلا
 وان اراد انه ان وجب لاصدها في مرتبة وجب الآخر في تلك المرتبة والاصح الامكان
 فنوعه والقضى بالواجب معلوله متوجه هذا وقد قيل ان هذه المقدمة مستدركه
 في البرهان اذ قلنا ان يقال لو كان الحاوى علم للمحوي لتقدم عليه بالوجود فيجب
 الحاوى ولم يجب وجود المحوي بل هو الذي يملأ معتد الحاوي فاذا لم يجب وجود المحوي
 لم يجب ملأ معتد الحاوي واذا لم يجب ملأ معتق لم يجب عدم الخلاء ضرورة فان
 الحاوى اقوى واعظم من المحوي قيل جا زمان يقال المحوي اقوى لانه اسرع في تقدم
 الدعوة وايضا ما كان اكثر سخانة بحيث يرد على الحاوي في المساحة ويولم
 حيا وان كان الحاوي اطول منه وقطرا ولا شك ان الوهم يذهب الى تعديل مثل هذا

الحاوي مثل هذا المحوى على ان استبعاد استلزامه لا عين لها في المقامات البرهانية بل ذلك
 عقبه بقوله ولا يمكن ان يكون الجسم مطلقا على الجسم آخر برده مد من مادته
 ان الحاوي لا يكون على المحوى حتما وان المحوى لا يكون على الحاوي طبا ومنها
 رهان بينهما وغيرهما ولا بد منه في فهم الدلالة على وجود العقل وذلك لان
 الجسم بفعل صورته لانه انما يكون فاعلا في مادة كبر على ان الفعل الجسم يتوقف
 على صورته لا على ان الفاعل صورته وعدمه في مباحث العلاقات على ان تال الصور
 مشاركة الوضع فارض البهيم المراد بالوضع الذي اعتبر في ركيزها المحوى حوى
 المقوله اعني نسبة التي الى الامور الخارجية فالقوله ان الصور الحاله في المادة سواء
 كانت صميمية او فروعية وكذا الاعراض الخارجية بتوقف فعلها في غيرها على ان يكون
 وضع مخصوص بالنسبة الى ذلك الغير من ماسه او مجاورة او مقابلة الحيز ذلك
 وقد يقال هذه المقولة بدو منه عليه باسحق الاجسام واحوالها في باهرها فان
 النار التي في المشرق لا تسمى الماء الذي في المغرب بل ما يحاها ودها وكذا النور الذي
 كل شيء بل ما يعللها فلهذا ان الامثلة الحرسه والجمود الناقصة لا تصح القاعدة
 الكلية وما يكون على الجسم لا بد وان يكون اول اعلة حرسه اعني المادة الصغرى
 فان قلت علم المركب لا يحصل ان يكون علم حرسه معانله بحيث ان يكون علم الحيز الا
 واحتماله مع الآخر كما صرح به الرمن في اثبات راته ولسنا الكلام ههنا في ان العلة
 الفاعلية المستقلة بالتأثير على معنى انها لا تترك في الفاعلية غيرها ولا تشكل ان
 فاعله المركب بهذا المعنى بحيث ان يكون فاعلا لكل واحد من حرسه والاكثار فاعله
 الحيز الاخرى كما ان الكلام في المركب من الاجزاء الممكنة فلا يكون مستقلا بالمادة
 ومدى ايضا بان كونها علمه موشن في اصر حوى الجسم كافي لما في الاستدلال
 لان قبل الاتحاد لا يكون حرسه وجوده فضلا عن لما يكون اها وضع انما يتلزم
 مما ذكرنا لا يورثه ووضع في وضع اصلا اذ لا يورثه بقدر وجوده وهو بطلان
 لاننا نقول اذ كان لشيء مادة موجودة كان وضع ما يورثه الى المورثه على الا

ذلك الشيء في تلك المادة واما الجسم فلما لم يكن مادة موجودة قبله فلا يورثه له والامادة
 بالنسبة الى الجسم الاخر فلا يتصور منه ما ترفيه وهذا يعرف مدسيرا
 الصور الحاله في المادة والاعراض القائمة بها انما تفعل مشاركة الوضع فلا يورثها
 منها في الجسم واما النفس فلما كانت محرومة غير محتاجه في ذاته الى الجسم ولو لم يحل اليه
 في فعلها ايضا كانت عقلا لانها موصولة بالكون فعلا مشاركة الوضع ايضا
 ولما يتصور ما ترفها في الجسم وبسبب ان يقال ان العقل لا يتوقف مائى على الجسمانية
 اصلا واما النفس مجازا ان يكون له نفسا لها مالات جسمانية كالكلية وغيرها
 وبعضها بالغير الات جسمانية بل يترافها كالسحر والاصابة بالعين فلم لا يجوز ان يكون
 تارثها في الجسم بذاتها ولا يحتاج الى وضع والالتم كونها عقلا وكذا الكون
 لا يكون علم له لانها انما تفعل بواسطة الصور التي يتوقف عليها وجودها قبله
 فاعلمت ان ذلك الوضع واذ لم يكن ان يكون مدرة الامور المحتاجه في النور الى الوضع
 موشن في الجسم لم يحرك كونها شريكه للفاعل في التأثير فالمرتبه اذ ان اما العقل
 او غير ذلك عين وعلى التقديرين ليست المطقة لان الخلاء تمتنع لذاته لما كان
 هذه المقولة بدو منه فيها موشن لم يكن مقبها موجه فلذلك لا يورثه على سبيل المعارضة
 ما يدل على بطلانها فقال لانه لو كان الخلاء متمشا في كان عدده واجبا وذلك
 لان امتناع الوجود بذاته وجودا لوجوده بالذات متلازمان طردا وعكسا فلو كان
 مائى لو نابعه اعني وجوده المحوى واجبا لغيره لان الواجب بالغير لا يكون
 الا ممكنا وقد عرفت ان عدم الخلاء وجوده المحوى متلازمان خارجا وذهنا
 ولا يجوز احتلالها في الوجود بالذات والامكان فاذا كان وجوده المحوى
 ممكنا كان عدم الخلاء ايضا ممكنا ولما كان نقول حاصله ان وجود
 المحوى بالحوى يستلزم ان لا يكون عدم الخلاء واجبا في مرتبه وجوده المحوى
 ووجوده لما موشن تمتنع تحليل المحوى بالحوى واما وجود المحوى بعلا اخرى غير
 الحواوي فلا يستلزم ان لا يكون الخلاء واجبا في مرتبه وجوده ملك العلة ووجودها

بل يستلزم ان يكون وجود المحوى في تلك الطريقة ولان تلك الطريقة في تلك الطريقة
 عدم الخلاء فيها لان ارتفاع وجه المحوى في تلك الطريقة لا يستلزم الخلاء في تلك الطريقة
 الارتفاع امكان الخلاء فيلزم ان لا يكون عدم الخلاء واجبا بل ممكنا او لا يرى اما اذا
 فرضنا ارتفاع المحوى والمحاوى معا لم يكن هناك خلاء فهو مجتمع اعني وجوده مكان
 محتان عما تحته اما اذا فرضنا وجوده في احد المحوى كماله المكان الذي هو
 الباطن او البعد المحيطة او المفروض في داخله ليعان ان غل وهو الذي
 البرهان على امتناعه واما الخلاء فعني الوجود المحض اذا لم يكن محصورا في طبع
 متمتع كما سلف وظهر ان امكان الخلاء ليس لازما لوجوب المحوى غير المحاوي
 فلا يكون امساع الخلاء واجبا بالذات من قبله لوجوب المحوى غير المحاوي
 فجاز ان يكون المحوى معلولا لوجه اجزي غير المحاوي وقولنا الخلاء
 متمتع لذاته ليس معناه صحت ذلك معني المتمتع لذاته كسب معناه وصوره في الخلاء
 لانه المفروض الاول من ذلك المحقق هو هنا والا فلا يخفى ان ما ذكره جاز في
 المتغيرات لذواتها ومختصة ان ليس معني المتمتع لذاته ان هناك ذاتا في الخارج
 بمعنى الوجود الاشتمال على الساقط بل معناه حتى يصح العقل ويحرم عدم ذلك
 الشيء المتصور مع صفه بل نظرنا فيهم اي يحكم بان الصاقه بالعدم الخارجي
 نفسه لا يدخل فيه لعنه سواء كانه ذلك الحكم متوقفا على بطر او لا بخلاء متمتع
 بالغير اذ لا يحكم العقل عليه بان الصاقه بالعدم انما هو مفهومه المتصور بان النظر
 الى الغير سواء كان حكمه بالذات او بطرا وكذا معني الواجب لذاته ليس ان
 هناك ذاتا في الخارج ووجوده استلزامه امضا للموجود ووجه
 آخر له بل معناه انه من تصور العقل ويحكم عليه بانه موجود مع صفه انه
 ملك بطر الى غيره وان كان حكمه بذلك بطرا واما الممكن فلا يحكم العقل بوجوب
 ولا عدمه الا بالنظر الى غيره اذ عرفنا ذلك بقول ان العقل تصور
 شيا وتسمية بالخلاء فيكون عدم الخلاء عبارة عن نفي ذلك المتصور في الخارج

وهو عدم خارجي كما ان عدم الانسان في الخارج عدم خارجي والنفق عليها ان عدم
 الخلاء عدم خارجي لموجوده عقلي وعدم الانسان عدم خارجي لموجوده خارجي
 ولا شك ان ذلك الامر المعنى بالخلاء لا تصور الا بان يرضى محيطه لا يحصى
 مدونه الاجزاء متصورا خلاء متحقق ذلك طرقت من ان ارتفاع المحوى
 مطلقا لا يستلزم الخلاء وما ذكره عدم المنافاة بل يكون عدم الخلاء واجبا
 لذاته وكونه ملازم اعني وجوده المحوى واجبا يعني كما قررنا وان كيف
 كانه هنا ان مخالفت الملائمة في الوجود بل يكون احد ما واجبا بالذات
 والاخر واجبا بالغير مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات
 فيلزم امكان الانفكاك عنها فلت كما جاز ذلك في الواجب مع معلوله الاول
 الا ان امكان ارتفاعه نظرا الى فراه لا يعنى صوابا انما كانه عنده وانما كان التفسير
 ان لو افكرنا ان عدم بطر الخلاء الواجب ليس كذلك ضرورة ان وجوده
 مرتبط على وجوده معلوله وكيفية ان الوجود متا في امكان ارتفاعه اللازم
 عن الوجود وانما كانه لا امكان ارتفاعه اللازم في نفسه فان هذا الامكان
 لا يستلزم الامكان الاول لان حصوله اللازم في نفسه مفهومه وحصوله مع مفهوم
 آخر يكون ارتفاعه حصوله فاما الارتفاع حصوله الباقي فجاز ان يكون
 الارتفاعين ممكنا ولاخر مستحلا هذا وقد قيل ان امكان المحاوي علم المحوى
 والاصول انه فلا يلزم منها فانما يمكن امكان المحوى عن المحاوي قد انقضت
 محيطه لا يحصى فانما يمكن الخلاء من غير ان يكون المحاوي علم المحوى وهو باق
 انحصار الوجود فيها وذكر من العلم والمعلوم ان المتصانفين كاللذات والذات
 ملازمة وانها وطارجا ولا عليه منها وما استلزم الخلاء متمتع لذاته لم يكن محقق
 المحاوي متفكا عن محوى ملازمة باطنه واعلم ان الدليل الاول لانه لا يملك
 المفرد المذكور لاسات العقل مما هو في البواهيين التي هي استلزامه
 كمال الحد الاول على الصادق عنه او لا وان الدليل الثاني ان من هو في البرهان

المفروض

الاشبه وان الاضربها نوع مخصوص منها اعني الاستدلال بالعلول على الولى
ومصادر النزاع المحب التي للمجوس اذ اوان النفس الناطقة المحرقة الانانية
او الفلكية نوع واحد من ملك الانواع المحسنة لان النفس على الطلاق نوع منها
لان العوس النهائية والحيوانية ما عدل الانانية والعوس المنطوق العلمانية
داخلة في المجوس الحارة في المادة السمي بالعلول كما دخل في العلون الحسية
والعلون النوعية العنصرية والمعدنية ولما كان العرض للاهين مباحث النفس
معرفة النفس لان فيه وهي ما شرا اليه كل واحد مما بانا وكان يتوقفا صروبا
شريح بعد تعين النفس معرفة النفس الانانية مفاخر المراج واليدن واحرازه
وانها جومر محرمه بحول الهية في العنصرية لان فيه حادث لا نفس بعناء البدن
والاستعلاء الابدان وله عقل في حواس ما آلات واثرك العليات
في قوتها للتفوية والنميمة والتزويد وسائر الحيوان في قوتها الادراك الظاهر
والباطن وهذه المباحث يتم بحث المجوس والكالم هو ما في النوع
اي ميم به النوع في دابة وهو الكمال الاول كصورة السورق انها كالم الحسنة
السوري لاهم السورق الالهية او ميم به في صفاته وهو الكمال الثاني كالم الحركة التي
تتم بها الجسم المتحرك موصيحت انه متحرك فالكمال الاول يتوقف عليه الدرات
والكمال الثاني يتوقف عليه الدرات وقد يطلق الكمال الاول على الكمال الثاني
الذي يرتب عليه كالم آخر كالم الحركة بالهيكين الى الحسنة في المسمى مثلا وهو
بالهني الحسنة لا المادى مدعوت ان الذي قد يوصد شرط الاشع وهذا الاعتبار
مكونا في النوع ومادة له وقد يوصد لاسرطى ورة ان كان ميم بها محتملا لان
على ماهيات محتملة كان صف وان كان مبعينا محتملا لاسف كان نوعا
ولاشك ان الالات وسائر الحيوان والنباتات ركز العناصر والمعادن وغيرها
في الحسية وعمارها ما مضمخ الجسم وبصيرته ان تا وصولا وبياتا
مدرك الامر موصيحت انه تدوى على العقل اعني العقل وعمل الانفعال او اراك

المجوس

المجوسات او المعقولات تسمى قوت وموصيحت انه ينضم الى المادة فيحصل بهات اخص
او ان تسمى صورة ومن صفت طبيعته الجسم كانت بالخصه فكملت انضامه تسمى كمالا
ثم انه لم يعرف ذلك الامر الذي هو النفس باعتبار ان صورة لان الصورة يوجد
ان يكون حاله في المادة والنفس بعد لا يكون حاله فيها كالنفس الانانية والابا اعتبار
ان تسمى لتون القدم مركة من القوة الفعلية والقوة الانشائية ولان القوة اسم لشيء
انه مدار الافعال والكمال لم من هذه الجهة وموصيحت انه مكملة للنوع على ما ذكر في المحسنة
مكون تعريفه باعتبار انه كالم العلة اذا اعتبر كونه كمالا لان الجسم معتبرا من صفة الطبيعة
فانفسه اوجهم يتصور تعيين ملك الكمال والجسم بهذا الاعتبار يكون صف الالهية
احرازه عن الكمال الاول للجسم الصناعي يعنى ان المراد بالجسم الطسعي لونها ما في الكمال
للجسم الطبيعي يخرج في تعديا الطسعي مثل الدابة السربية المحصلة للهيبة النوعية السربية
فانها لا تسمى نفس وان كانت كمالا اول للجسم اي صدر عنه كماله الثانية ما آلات
ستعينها اعلم ان الظاهر ان مجرد لفظ ان على انه صفة مانية لجسم اي جسم شاملا على الكمال
وهو زرفه على ان يكون صفة كمالا كالم الاول دواته والمآلهما واحد وهو ما ذكر
من انه صدر عنه اي عن ذلك الجسم او عن ذلك الجسم الكمال كماله الثانية ما آلات
ما آلات اخرى مختلفة في الجسم فقط بل اراد معها ايضا قوى مختلفة كالتاثير وغيرها
فان آلات النفس بالذات هي القوى وموسطها الاعضاء وقوله دي صون مجرور على
انه صفة بالجسم واذا ارفع الى مسمى ان يرفع هذا ايضا فقار وصورة وانما ما
ولديها ان الجسم يكون صيا اذ يخرج عن التعريف للعوس النهائية واما قوله بالقوة
فالمعنى ان العيان انه متعلق بالحياة اي يكون حيوية بالقوة ويكون المقصود به
اخصا للعوس النهائية في التعريف الا انه يلزم ان يخرج عنه العوس الحيوانية لان
صورتها لتفعل لبا بالقوة فاصح الخان نفس قوله دي صون بالقوة مالمسا والفظ
عصه ما ذكره من ان موانه ان يكون صدر عنه فالصدر عن لبا عييل الحياة هو
عليه بان ان اراد ما فاعيل الحياة وهو يتوقف من الافعال على الحياة ولا يدرج فيها

عشر

والعقبة والتوليد ولا يرضخ التعريف العقوس النباتية وان اريد بها الافعال الصا
من الاجسام سوار نوعد على الحيوان اولا فان اريد جميعها صح عنه العقوس النباتية
ناسرها والعقوس الحيوانية واهل النفس الانانية وان اريد بعضها داخل صور
السايط والموذيات او تصدر عنها بعض ما يصدر عن الاجسام واصحبه بان يط
للمراد المعنى كما سريه قوله ما صدر عن الافعال المحيية وصور الموذيات
خارج عن التعريف بغيره الا في قارها بفعل اعفاما بدون انه توسط بينهما
انما هما واطلاق النفس على الارضية والعقلية بذكر اللفظ يعني على الزاوي
الذي هو المشهور واما على الراي الاول فلفظ النفس طالع عليه المعنى واصدق في يوم
التعريف المسائل كما صرح به ومنهم من قال ان التعريف المذكور مختص بالعقوس
النباتية والحيوانية ولان نباتية والانس والالعقوس العقلية على الراي الاول الصا
ومن ذلك ان معنى في حيوة هو ما ذكر من انه يصدر عنه بعض وافعال الاجسام
ومعنى بالقوة ان ذلك الفعل الصا وعنده يكون بالقوة كما في العقوس النباتية
فان الحيوان مثلا لسواها في النفوس والسمعة والتوليد والافعال الادراك والقدرة
مخرج هذا القيد اعني بالقوة العقوس العقلية فلاها وان كانت كما اراد في الكلام
طبيعية اليه الا انها لا تصدر عنه افاعيل الحيوان بالقوة بل تصدر عنها ما يصدر
عن افاعيل الحيوان كما اعني الادراك والحركة والادوية وان اراد ان يعرف كل
واحدة من النفس النباتية والحيوانية ولان نباتية والعقلية على صفة تلك النفس النباتية
كالمولود الجسم طسعي الى من حرمه ما حدى وهو وسهكل وتولد والنفس الحيوانية
كالمولود الجسم طسعي الى من حرمه ما يدرك الحركات ويحرك بالاداة والنفس
الانسية كالمولود الجسم طسعي الى من حرمه ما يدرك المعقولات والنفس العقلية
كالمولود الجسم طسعي الى ادراك وحركة والمنتج قال لافان في المحقق عم المحققين
انه لا يمكن تعريف النفس بغيرها والقوس النباتية والحيوانية العقلية
لانه ان عرفت ما يصدر عنه فقول كان العقل والطسعي وان عرفت ما يفعل

بالنفس العقلية فان النفس لا يكون معقود على هذه الثلث الا بالاسم واللفظ ورد ذلك بان الشرح
صرح في الثاني بان كل ما يكون مبدأ للصدر ورافاعيل ليست وتنب واحدة عادية للارادة
فانما السيد في هذا المعنى مشترك بين الكل لان ما لا يكون مبدأ لافاعيل كذلك ان يكون
لافاعيل لا يكون على متن واحدة وهو النفس الارضية النباتية والحيوانية او يكون مبدأ
لافاعيل على متن واحدة لكل لا يكون عادية للارادة وهو النفس العقلية واعلم ان
ما ذكر في متن عموم او خصوص السيد تعريفها من حيث ماهيتها وصورها بل من حيث
اضافتها الى الجسم الذي هو نفس له فوصفها لوصف الجسم في تعريفها كما هو الشأن في صفة
الثاني من حيث انه بان وان لم يجر اضف في صفة من حيث انه انسان فلهذا صاعا النظر
في النفس وان كانت مجردة بحسبها من العلم الطسعي الباحث عن اصول الجسم مرصلا
قابل للحركة والسكون اراد ان يبين ان النفس الانسانية مقارة للزواج يعني انه
معرفة النفس على الاطلاق لم شرع في بيان احوال النفس الانانية التي يتوصل بها الى
معرفة ما من حيث ذاتها واصحابها لانه اهم مباحث العقوس كما مر على وسيله الى اعم
المهمات اعني معرفة ذاته في ماله من صفاته العلى ولذا ذكر اسمها فيما يريد طلب العقوس عن عرف
انها العقلية ما ان يكون من النفس العقلية في تعريفها من حيث انها العقلية
اي بتفاحته مداهية الى الابد كالطائر من نحلورها النوعية بسبب حصولها في امكنها
الطسعية المختلفة ما يجبرها على الاصراع والالتفات النفس بقا لصحة على الابد اذا اكرم
عليه وقد يظن انحصار الحجر على الاجتماع في النفس حيوان ان يكون الفاسط على رب
النوع او غيرهما فمكون حصول المراج موقوف على الالتئام لان حصوله موقوف
على دعاء الكيفيات المضادة الموقوفة على الالتئام والاصتلاط العام بسبب حاجتها
المماسية سطوحها المسكنة على ما مر فبيل ان المركبات تستعد عداسوا لتتميز
في هذا المقام وطاصله ان الحكم نعوها ان المركبات ان ساعد لقبول صورها وكما لاها
الاولى من مبداهها حسب ارضتها المختلفة فلهذا مر ذكر تقدم الارضية على تلك

من العالم وتصرفه وان النفس يكون فاعلا واسطرا الا ان ذلك لا يرد في
سلكه من اساطير الفكر فغنى انا واسطرها من ارضها على اصحاب الفكر
وذكر كرسى الرواد في بعض اصناف الكائنات والصفات ٥

على تلك الصور والكالات وهما يزعمون ان النفس الحيوانية التي هي صورة الحيوان بل
 الانسانية التي هي كمال العقل للانسان جامعة لا استقصا توجب اياها على الالهيام الذي
 يتوقف عليه المزاج بلزوم ان يكون الصور الحيوانية والنفس الانسانية متعدية على
 الامراض المختلفة الحاصلة لا بد ان الحيوان والانسان ومثلما قد صرح في بعض
 ان النفس الالهية تتوحد مع النفس البشرية في المادة التي هي مجزأة مستعدة لقبول قوة نورانية
 من الاضلاط بالقوة المسماة بالحوالة مائة المي ويجوزها مستعد لقبول قوة نورانية
 لصبر ورثا انسانا وبصير المادة سلكا المقوم منها ويكون تلك القوى صورة صافية
 المزاج التي فقط كالصور المودنية لم ان المي لما وقع في الريح من ابدانها كالحسنة
 لمكسبها هناك ان سود لقبول نفس بصدرها من حفظ المادة الاقفا للبياسه
 ومبرر غدا وتصيفه الى تلك المادة فتفرد ومكامل المادة الى ان سود لقبول
 نفس بصدرها مع ما عدم الافعال الحيوانية لم مكامل الى ان سود لقبول نفس
 بصدرها مع ما عدم من النطق ويدبر البدن الى ان كحل الاجل والنوا جميع
 هذه القوى كشي واحد متوجه من جهة من العقصان الى صرحا من الكا او ام النفس
 يطلون على الثلث للاضرب منها فافها على اختلاف مراتبها نفس لبدن المولود
 وقد اكتشف تلخيص الحوايل ان مادة بدن الانسان مخلع صورة وليس في
 الخلد استعداد لدير النفس الناطقة وهذا هو لفظ الاما توهمه بعضهم من لفظ
 البدن الانساني شتم على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للحيوة
 والنفسية والتوليد ونفس حيوانية للاصا من ولحم الاراديه وتعلق به نفس طنة
 لا ادراك المعقولات واكتشف ايضا ان المزاج الطاهر يبرجز المني او لا يتوقف على
 نفس الاووبين ويتوقف عليه الصورة الكمالية الحافظة للتركيب وان المزاج
 الحاصل في الريح ما استعدادا لمكسبها هناك يتوقف على نفس الاخر لان تلك الاستعداد
 مستعد في ذات امور مستديها ويتوقف عليها الصور الفاعلية للافعال الساسه
 وان المزاج الحاصل بالعدوه والبيعه والتوليد يتوقف على هذه الصور التي

منه من هامة المولود ويورث عليه الصورة الفاعلة الحيوان والاشكال البعدية والنفسية
 على هذه الصورة التي هي صورة المولود يتوقف عليه افعال النفس الناطقة التي هي صورة
 المولود وبانوار العقل ويحفظ المزاج المطول للجل فيكون المزاج متوقفا على الصور
 كانت نفس المولود او نفس غيره مع توقف الكالات الاولي على المزاج بلاه ودماس
 وبما يعرض لسان مفاضة النفس المزاج دفعا لما توهم بعض الناس من ان النفس
 التي هي في البدن والمزاج بانها امرين عليه بان المجمع للنفس في كمال
 او في جهةها مواجها البدن فانها لتعلمها من الواسل من ان النفس في الحرة على صياض
 وفي الصعود الى موضع عال مما المزاج فانه من حسن الحرارة والبرودة فلاما انقلبه
 منها لانه اذا اورد كنفه مضادة للكنهه المرادفة يعني اذا اورد على البدن كنفه
 مضادة لمرادفه كما اذا اورد عليه برودة شديدة او حرارة شديدة فانه سطر لظ الكنفية المرادفة
 الصلبيه ويجذب كنفه اخرى من مشا به للكنهه المضادة الوارثة عليه مع ان النفس تاقية
 غير باطلة لكونها مركبة لذلك الكنفية المضادة ولا يمكن ان يكون المدرك لها الكنفية
 المرادفة الاصلية لمطلتها ولا الكنفية المرادفة المعارضة لها انها لا ادراك
 انما يكون بالانفعال الذي لا يفعل عن سبه وخصص هذا الوجه ان يقال لو كان مبدرا
 الادراك هي النفس من المزاج لم يحصل ادراك بالمشن لان المزاج كنفية ملوثة فالقول
 عليه ان كان كنفية ملوثة مشبه به لم يفعل عنها فلاما دركها وان كانت كنفية مضادة
 له معدوم بها فكيف يدركها معطوفان بدنان قوله للمرافعة وقوله لاطلاق
 على قوله لاستعمال الدور العلى قوله لما هي طرفية وان قوله وطاقع العفة عية بالعكس
 والكلمة اما قوله لان الان لا لا يعقل عن ايه اي عن تصور والتصديق بل هو في
 صالته وملكه على فكرها الان ان كان له فطنة صحيحه وراجه نفي وفيه العالم
 في انه يدرك انما علمت اياها وكذا اذا تعطل حواسه الظاهر بالقدم يدركه ايضا
 ولذلك اصبحت عليه باسمه ملته وكذا اذا اتصل حواسه الظاهر والباطن بالمشرك لانه
 ذاته عن اية والالزوم من عقل العام والسكران ذاتها في حال النوم والسكران بمعنى

ذلك العقل على ذكره عند ذوالعارض ^{ويعقل عن مدونه وعن موضعه} اعضاء
 يظهر ذلك ان نعيم الانسان ان يلقى اول صفة صحه العقل والمخ على هيئة لا يجر
 شأن حرارة ولا سلام اعضاءه مطلقا في مواير طلق الاخر فيه ولا يجر فانه في حاله
 يعقل عن علو امر البدن لاها لا يدرك الا بالتمسك ^{بالمخ} وعن مواير طلق لاها لا يدرك الا بالتمسك ^{بالمخ}
 عاقل عن ليدن ايضا وعن القوى والحواس باسرها مع كونه مدبرها لذاته وانها تافلا
 ذاهبها منها وروذ ذلك ان ذات الانسان عند ما هي اجزاء الصلبيه الجسديه التي هي جز
 ليدنه والتم انه يعقل عنها بل انما يعقل عن الاصل المضليه وعن الاعراض والقوى كما
 يفيق ^{يقول} ان من الامور يتبدل في الانسان داما الى المراتج والبدن واما
 الطامع والباطنه واضروف التي هي اصغر من اعضاءه والجسميه الممتدة في الجواهر متبدله
 داما تتحلل ولا اعتدأ والوضع ان النفس اية حالها من اول الامر ^{الجزء} كما حكمته الحكمة
 فهي خاتمة لتلك الامور ومعدن ايضا بان التبدل اتماما في الاجزاء الفضليه والجزء
 دون الاجزاء الاصليه التي هي النفس ^{اي كونها ليست بحجم ولا صباه} فان
 لما سئل ان النفس خاتمة للبدن واجزاءه فمدعيون انها ليست بحجم والاكات عبر البدن
 او جزا منه ضرورة انها ليست بحجم مفضلا عن البدن خاضعا عنه ولما سئل بها المراتج
 ولا القوى والحواس مدونها لمصر صباهه ايضا فمدعيه ما سبق كونها مجردة بالمفني
 الذي وكلت لم يعلمه كذا في هذا ذهب العلم الى انها جسم يحاور للبدن او انها
 عرض صلابيه غير الاعراض الملتصقة ولعلم ان المعنى التي تدان لا تكون اذا وضع اي
 لا يكون متجربا لذاته ولا تقبل لتسليم على نفي الجرمية الزيادة ايضا فمدعيه الجسديه على نفي
 مساو له اي الصورة العقلية المنطبعة فيها مجردة عن بدن النفس انانية
 مدعيه فيها صور كطية مطبقة على حركات مكثه وتلك الصور تحصل من كون مجردة عن
 العوارض المادية المستلزمة لقبول اللاتر الحسية اصالة وتبعيا فلا يكون جسم
 ولا صباهه فكذلك يجب ان يكون محل تلك الصورة اعني النفس الناطقة مجردة عن تلك العوارض
 ورو عليها ما لا يتم ان العلم بارتام صورة المعلوم في العالم يجوز ان يكون العلم بالكن

الاشياء على النفس دونها ارتام صورة منها بل في مجر آخر ملاحظها النفس من هناك كيدرك
 ما اعقل من الحركات في الاثنا بل يجوز ان يكون العلم مجردا الكثر من غير ان يرتسم
 صورة بشي اصلا سلمناه للخص ان لا يكون تلك الصورة مساوية للمعلوم في تمام الهيئة
 بل يكون كعقل الكون على الجدران ورج الكون صفة الصورة كلية مشكوك بل العقل المشرك هو
 بالهذه الصورة وليس يلزم من اتفاق هذه الصورة بالعوارض المادية ان لا يكون دون
 مجردا عنها سلمناه لكن لا يتم ان اتفاق الناطقة هذه العوارض لاضافه ما يحل فيها
 بها اتمامه ذلك ان طول الصورة فيها على حصول الاعراض في مجالها ومدوع
 سلمناه لكن اتفاق الصورة الحاله في النفس بهذه العوارض من قبل مجملها الانا في تجردها
 عنها محسب اتمها بمحور مطاقتها للكثير من من حيث لذات والسيوال ان الاول ان
 مدعيان باثبات الوجود الذهني على الوجه الذي يحقق فيما سلف ^{فلا ان المعقول}
 معاني غير منقسمه مدعوت ان الاتفاق المحل الى اخر متباينة الوضع ^{صحيح}
 اتم الحال الى اخر آسائه الوضع لعدم اتمام الحال الى الملك الاجزاء ^{تلتزم عدم اتمام}
 الحال اليها وبهذا المقدار المطر نعمنا لان الناطق اذا لم يقسم الى اخر متباينة الوضع
 لم يكن جسما ولا صباهه فالمراد لعدم اتمام بعض المعقولات عدم اتمه الى اخر
 متباينة الوضع ولو جعل على عدم اتمه مطلقا كان الاستدلال سهلا على زيادة
 مستدركه واما ما كان سيجي ان يقال ان اتمه عدم اتمه بالفعال فهو مسلم اذ لو كان
 معقول كل معقول في نفسه في القوم العاقله منقسما بالفعال لزم ان يكون كل معقول مشتملا
 على معقولات غير متباينة بالفعال بل لزم ان يكون الذهن محيطا بما للناسم وهو
 لوجوب كون معقولات المعقول من حيث هو معقول يرتسم معه في العقل وان
 كما ذكره وان ارد عدم الاتفاق مطلقا اي لا تقسم بالفعال والباطن فهو جرم وما كان
 الامة لا يتم لان قبول الاتفاق بالفعول لا يستلزم ان يكون كل معقول معقولات
 غير متساوية بالفعال ودرجات عن ذلك هو جرم من ان المقسم بالفعول واضر بالفعال
 فكون من حيث انه واحد غير منقسم في المعقولات ما هو غير منقسم الى اخر متباينة

الوضع تكون محل الصورة العقلية ايضا كذلك واثار اليه السابع مقوله فاذا عقل الوا
من حيث هو واحد ^{كلمة} وكيفية انه لا يلزم من عدم انتقام ملكة الصورة
العقلية من حيثها واحدة الى اخر امتنا من الوضع عدم انتقامها من حيثها
الى ملكة الاجزاء ^ص ان يكون محلها مقسما في ذاته الخارجا مساوية الوضع والامر
ان انتقام الصورة العقلية الخارجا بالقوة لا يعرف ان يكون الخارجا مساوية للمهية
والالكات لاخر اصلا بالنقل بل الخارجا متساوية في المهية يكون الصورة العقلية
متساوية لاخرها في تمام المهية ولاشك ان كل واحد من ذلك الاخر اصلا في العقل
الكل ان حصول المهية بمحصولها لا يمنع عقل الشيء الصور من المهية في العقل
في العقل في الوجود كما ان عن الاخر الاخر في العقولية يكون الصورة العقلية معروفة
للزيادة والانتفاء فلا يكون محرومة عن العوارض المادة وورد ذلك بان الذي يدعى
ان الصورة العقلية محال ان يكون محرومة من مواد جزئياتها المحسوسة وعن عوارضها والا
لم يكن مشكوكا بل هو ما وانما انها محسوبة حرمها عن جميع العوارض المادة فلا
انتقام المحل اي الخارجا متساوية الوضع بوضع انتقام المحال الخارجا كذلك ثبت
ان النفس الناطقة لا تقسم الى جزا متساوية الوضع وكل ما في النفس اليها فالناطقة
لمتساوية وهو المطلق والجواب عن الاول قد سلف بحقيقة ما هي غنية
عن اعادته وقد ناقش في ان الصورة العقلية محل في العاقل من حيثها في ذاته
لا باعتبار حقوق طبيعه اخرى به قال الامام في المنقح انكم اذا عقلتم الاجز الاول على
لا يحجب انتقام المحال بانقسام المحل فلم لا يجوز ان يكون حصول الصورة العقلية في
القول العاقل على ذلك الوجه والجواب عن الثاني حاصله ان من ادرك
مبنى على امر صميم ويوكون النفس الناطقة قائمه بذاتها فلا تجزى صور كونها
عرضا ما يغير من قسمه كالنقطه والقوى المعاندة لا اذ لا يدرك افعالها
ولا يدرك ادراكاتها فمنع ذلك حتى تقدم عليه برهان ودعوى كون ذلك
الادراك مشروطا بتجرده المدرك ممنوعه فان اليها يتم بذكر ذاتها وليس لها

الجزء

تكون صفة وقاعدتها ابطال الكليات في القوى المعاندة المادة فلانها لو ارتبطت فيها
لصارت مكفوفة لغيرها من اذ به فلا يكون كليه ودعوى ما يرد عليه من مفصلا في الوجه الاول
واللازم اطلاق المثلين في مادة واحدة فان ولد المعقل ان كان اجم
الذي هو محل الناطقة كان اللازم ان يجعل في ذلك الجسم صورة عقلية مماثلة له الا
ان جعل في مادة واحدة صوران متساويان ولذا ان كان المعقل مادة اجم الذي
هو محلها لزم ان يجعل في تلك المادة صورة متساوية لها في تمام المهية لان محلها
صورتان متساويتان في المهية فلو المعقل هو الصورة المحسوبة او النوعية الحالية في
مادة الجسم الذي هو محل الناطقة فان الناطقة حاله في تلك المادة وطبقا فاذا انت
في الناطقة صورة عقلية مماثلة لتلك الصورة الجسمية او النوعية كانت ايضا حاله في
المادة فجميعها صورتان متساويتان او نوعيتان متساويتان مما يلزم ان يكونا عينيه والاخر
عقلية ودعوى ان ايضا ان صلاطه المثلين في الاخر حجج كقولها في محله واصلا لانها
هي ايضا لا محسوبة لتمامها ولوانها ولا محسوبة العوارض لتساوية نسبتها اليها وفيه منع
لان نسبة العارض الى المحل تقاربه الحال للمحل وسنة الى الحال تقاربه اصله الخاير
في محل الاخر وهذا القدر كاف في التماثل ما لا لزم ان ذلك يكون صورة النفس
كافية في العقل محسولة ان لا لزم ان النوع الحالي في جميعه لو عقل صورة الجسمية
او النوعية لزم اجتماع صورتين متساويتين في مادة واحدة كان نعم وانما يلزم ذلك
اذ كانت الصورة العقلية متساوية للاخر الخاير في تمام المهية وهو في فان الصورة
العقلية عرضها كالمثلين والامر الخاير في ذلك يكون وجودها قائما بذاتها كافي في السماء
ومن البين ان المساواة بين الجوزم والعرض في تمام المهية هذا وامر بالنسبة
فيكون تقوى عدوى حكم المساواة في تمام المهية من الصورة العقلية والامر الخاير الى الصورة
والبيض يجمع المتساوية وايضا لزم ان العاقل اي ان سئلنا بما الصورة العقلية
والخاير صيد لم يلزم اطلاق متساويين في محله واحد ذلك لان احدى الصور يتبين حاله في العاقل

وتأخر محلها وايضا لم يفتن هذا الدليل ان النفس عالم لصفاتها عند بعض
اجمالي اي لو تم ما ذكرتم لزم اما كون النفس عالم لصفاتها اما غير عالم بها واما
لان غير الصفه العالم بها ان كنت في عقلها اياها كانت متعلقة اياها واما وان لم
لم تكن عقلها اياها اهل واللازم اجتماع المثلين في محل واحد من نفس الناطقه وكلاهما
تج فان كثر من لوازم النفس لا يرد استحصاله والخارج الاول ان ما هي
عبارة عما حصل في العقل من ذلك الشيء دون لوازمه الخارج عنه قيل عليه ان معنى
محرو وعوى ضالجه عن الدليل فلا عينها لمط وان اراد انما هي ما هيه الشيء وان اعني
ما حصل منه في العقل محرو عن تلك اللوازم فلام ان ما هيه الشيء هذا المعنى هو ما هيه
في الحقيقة اعني ما هيه الشيء هو ملو اذ يعلم ان الحاصل في العقل كذلك ايضا وقد عرفت
هذا الكتاب ان الصورة العقلية كالحال في الخارج في كثير من اللوازم ولا شك ان كتم
الشيء لا خالده في شي من لوازمها والخارج عنه فالقرر مما سبق ان الوجود في الخارج
هو ما هيه الشيء لا شي في ذاته محالته وان الصورة العقلية كذلك كذا في الخارج
في لوازم المهيته وان محالها في اللوازم التي هي محرو صصوصه اصل الوجود من الماده
يقول في كثير من اللوازم فلا اشكال قولنا لان المعقول ليس النفس
السماء وذلك لما صدر في صاخره لوجه الذهب كما انشأ اليه آتيا واما عليه
ان الدليل هو عوى كذا قوم بعد انشأها في مطلق اللون اي العواد واليا
لونها ان متجانسا في الحقيقة من كانا في المهيته الحسية التي هي اللون وفي كثير
من العوارض كما ذكرتم واما السامه الموجهة في الخارج وطورتها العقلية لها واما
من نوع واحد وما في تمام المهيته ويختلفا في كثير من العوارض ولا شك
ان المناسبه بين فردين من نوع اتم واقوى من المناسبه بين نوعين من صنف هذا
ان اعتبر الصورة العقلية من حيث انها حاصله في نفس جرمه مستحضرها
تبعها وان اعتبر الصورة العقلية من صنف من كانه نفس ما هيه الموجود الخارجي

ميه

لذا

فانما اذ اجردنا الموجود الخارجي عن الوجه الخارجي وما سبعة من العوامد كان الباقي
تلك الصورة العقلية ولو ادرت تلك الصورة العقلية بالموجود الخارجي وما سبعة كان الحاصل
عين الموجود الخارجي وهذا معنى ما هيه الشيء اعني ما هيه الشيء هو ملو واما صاخره كون الصورة
العقلية عرضا مع كونها في الصورة حروما وكما في الوجود حروما والعرضية بحسب الموجود
وهو الصورة السامه وان كانت عالمه بالنفس لكنها بحيث لو صدرت في الخارج كانت في موضع
تكون حروما كما هو في هذا صرح العقول كون صور الموجود حروما وانما في جوار هذا
الحديث من ان المعقول من السامه اعتبارا لانه قائم بالنفس بت ان صورته مطابقه
هذه للسامه باعتبار الوجود من باعتبار السامه وهو من صنفه ما هيه لها لم كعرضا ليس
شي في حده كما لا يخفى لان كل واحد على صنفها ان يكونا معا كالجسم وذلك لان
وجهه ذلك لفاعلا يوقف على وجود الجسم وكذا يوقف عليه فعلا ايضا واما ذلك الذي
انما يفعل في ذلك الوضع الموقوف على الجسم لما كان فعلا كما في الجسم وقد قال سبته
الحاصل الخارج عن المعقول للباقي وليس يلزم من كونها قابلات لما في الجسم انما ان الدليل
الاول يوجب ذلك في العقل والقبول معا لا يقول ان ذلك اللازم منه ان يكون
الجسم مدخل في احد ما يتوسطه صلاحيته في وجوده الفاعل والقابله لكما حصل من
حل المعقول في ذلك الجسم واولا على انه ان سلم ان له صلاحيه امتداد في طول المعقول الملم
فانها ان يكون المعقول لا في ذلك الجسم بل ان يكون له مدخل في الخواص من هذه الجهة
فان قيل الفرق بين الصور من يات اولى اسما ان الصورة العقلية عالمه
للصورة الخارجية وان الصورة الخاله في العالم محال ان يكون خاله في محلها ايضا اذ
مثلين في محل واحد لكل ما على الوجه الصحيح وهو ان لا يشارا صدماعن الآخر اصلا بل على وجه
آخر حروما صدماعن الآخر في الجسم وذلك لان احدى الصورتين حاله في محلها قوله هو في
صاخرها وفي محلها معا وهذا القدر كافي في الاعتبار فلا استحي له وقدر الخواص
ان هذا النوع من الخواص على الخواص لا يوجب اعتبارا ما لا صدق اثنين بالآخر ولا شك
ان من با صدق اثنين للمعايير من لآخر غير معقول يكون الصورة الخارجية المقارنه

بمقتضى مقتضى انما لا يكون العقلية المتعاقلة العقلية المتعاقلة
 العقل المتعاقلة متعاقلة ايضا كما ان الصورة العقلية المتعاقلة العقلية
 تكون متعاقلة لاجلها ايضا فالصورتان متعاقلتان للعاقلة ومحالها معا فلا فرق بينهما
 اصلا ومع ذلك نقول ان الحق المذكور اعني اجتماع المثليين في محال واحد محال وذلك
 لان الصورة العقلية المتعاقلة في تمام المهية للصورة الخارجية صادقة في العقل المتعاقلة
 العالم في محال الصورة الخارجية والحال في الخارج المتعاقلة في ذلك الذي يصح في
 ذلك المحال صورتان مما يلائمان ويصح عليه ان الحاصل ليس بغيره عن المتعاقلة على اي وجه
 كان بل عن المتعاقلة الناعمة والاولى ان السرعة المتعاقلة للمركبة المتعاقلة للجمع متعاقلة
 له ايضا مع انها تالم في الحركة ناعمة ايهاا دون الجسم وذلك لانها كنفية الحركة لا كنفية
 الجسم في ان يكون الصورة العقلية الخارجية متعاقلة للعاقلة العقلية مع انها معا ولا
 ناعمة الا لاجلها فقط والصورة العقلية بالمتعاقلة لا يعدم الاستمرار ويدرك العلم
 ان الخارج محال الحق ان يكون محال في ذلك المحال على انه ان لم يكن محال
 ايضا لان ما ذكر في اجتماع المتعاقلة في محال ان تم فانما هم منها اذا اجتمعت بالاولى
 والصورة العقلية صادقة في محال العاقلة متعاقلة لها وذلك يكتفي في الاعتبار
 والنفس مدرك للتقسيم الاول انما كانت مدركه لذاتها ما اما فان قيل اذ كان
 ادراكها لذاتها من القسم الاول لستم ان تكون مدركه لادراكها لذاتها وصحتها
 مبنية على غير مقتضى هذه الضميمة العلم بالعلم ليس مراد ان اعلمه اذ لو كان العلم
 بالصورة العقلية لصوره اخرى ما فيه ايهاا لزم اجتماع صورتين متعاقلتين في نفس العلم لزم
 علم غير متعاقلة به وبجسده لان العلم بالعلم وان كان متعاقلا معه بالذات لكنه متعاقلا
 بالاعتبار فلزم ان يكون علم غير متعاقلة به بمعنى ما لا اعتبار في حاله وادراكه باط
 وايضا يحتمل العلم بالضرورة انه لا يدرهم علمنا بكثير من الصفات الحقيقية القابلية للتقسيم
 والشيء والعلم والشيء غيرهما وقد يدرج الاولان المستحيل ان يكتفي في حاله
 ماضية علم متعاقلة بالذات غير متعاقلة به وعن الثاني فان علمنا الامام مع الصور متعاقلة الصفات
 لا غير صورها فانه دائم وكلاما قانية فان ذلك ان الخارج الصفات قانية بالنفس وكيفية عقلها

لياما

ايهاا وصلنا سعتها العقلية اذ امتثلت لها سواء كما اضافت اوصافه واصفها
 مستلزم للاضافة قلت لاسبيل للعقل الى اللضافات لا بعد عقل المضاعف اليه
 فاذا اعتقل المضاعف اليه امكن ان اعتقل الاضافة اما بنفسه او بصورته بافلاذكم يكن
 اعتقل الصفات الاضافة داما بخلاف الحقيقة المحضه واما الحقيقة المستلزمة للاضافة
 فان اعتقلها انها كانت في حكم المحضه وانما جعلت مع الاضافة كانت في حكم الاضافة
 مدبر الوجه الخامس هذا الوجه قد يرب من الوجه الاول ويعلم ما به عليه ما اوردناه
 هذا كالمدرج اليه نفس الوجه السابع اي لو كانت العنق الناطقة في جسم الانسان
 بعضها بالالات الجسمانية لما مر من ان القوى الحادية في الاجسام انما تتعقل وتقبل بواسطة اولها
 تعقلها بالالات الجسمانية لكان كل ما تعرض لذلك الآلات كلال وضعف معرض عنها في تعقلها
 كلال وضعف وذلك لان اختلافها عن العقل من حيث متلاذ تعلقها كما ترى في قوى النفس الحركية
 الحادثة في البدن فانها يصعبان الضعفت البدن لكن الانسان في سائر الاحطاط يتعقل
 تعقله ونفوسه وان كانت الآلة الدنيوية في نقصان والاحطاط واليه اثار يتعقله ولذا
 فانه قد يتعقل افعالها الدنيوية مع ان الجسم صاعقيا وبوضوح المقام ما ذكر من ان احدية
 اما محسب النعمان وكلاهما كما اذا احسب من مرار الكون فانه يحصل الحس ح غير مدرك
 للحس مستهلك لانه ذلك الحس ومعانته سرهنا واما محسب الجسم كما اذا كان الحس حيا
 وحصل الحس حيا على العقاب فكل حس حيا بها لوضوح عليه كان احدية اصاها حيا
 عليه قبله واما الحس العقول الناعمة وكل فرد كما ستعلم اعدادا كما تتلوه فاعلموا الانسان
 في سائر الاحطاط يكون احدية عقله من سن النمو والوجه الثلث ويكون احدية اصاها
 بالوجهين الاولين اعني القرن والتجريد ولا الوجه الاخر فانه لا يكون الانسان احدية
 والاصح والغرض من تعقل الحس الحركية وبغير القوة العقلية انما هو هذا الوجه فان العاقلة
 مدركة اعدادها على العقل عند اختلاف الآلات البدنية بخلافها اذ لا تتصور
 اعدادا واحدة ارجع على الاحاسيس والحركة وانما كانت العقاب الزمنية والتجريدية
 المحسوسة لحدوث الاحاسيس والحركة باتباعها من الآلات في آخر سن الشيخوخة وليس
 حركتها وتصورها عقله عند احتل قوة العقل باختلاف الالات يكون في حكم خيال ان

ان احتلال العقل باضلال الاله لا يدل على ان الفاعل حال في الجسم عامر بالاله اذ جاز
 ان ينعقد في آخر العمر عن بعقله الذي هو نداء السعاله بدر البدن واستوائه
 وان لم يكن بها لافيه بخلاف اذ ياد العقل عند كلال البدن فانه يد على العقل يفسد
 لا بالكنه بدنيه واعرضه لا عام ما يجوز ان يكون شرط سائر كلال العقل لا مبعيا
 اعتدال الاله ما يقينا في سن الاحتياط ويكون نقصان الاله في الاله على ذلك
 فذلك لم يحتمل العقل لم اذ اوقع اضلال في ذلك الحد في آخر من الاحتياط
 احتل العقل ايضا ورد عليه بان اذ اذ ذلك الحد لا يوجد الا في الفوق العاقل على
 حالها لكنها زود في سن الاحتياط والاستلال الاله هو ذلك الاله ياد كما لا يوجد
 الاضلال كما توهم فاصار منع الاله ياد وزعم ان العاقله باقية على حالها في الاله
 وواضح عندنا علوم كثر مع عدم الاضلال في الحد المعتبر من الاعتدال في الحد العقل
 فلهذا صار شرط كلال الاله في سن الاحتياط الاله ياد فلهذا لم يرد ان المراه ا يحصل
 في زمان الكهولم اذ في العقول العاقله من سائر الامراض فلا حرم في سن العاقله
 لان العقول المطبوعه في الاجسام بكل ونقصت عند تواردها لافعال فكرها
 وخصوصا الاله اعيل العقول ان قد تفسد بذلك الجوده والعليل ما المتوحه يطامن
 بل يقول ما يبلغ ذهن العقول وكلها صلاجه عن فعلها فان الباصحة
 بعد التطرف في قرص الشمس بالاستقصاء لا تدرك النور الضعيف والساعه نور صباح
 الاعداء تدبر لا يبلغ العقول الضعيف والثام بوسع الراحه القويه الحسن
 بالراحه الضعيفه وعللنا حال الذائبه واللامه فكانا قوه الحس وعللنا بالروح
 والكلام واما القياس فماذا لو يقول ذلك لان افا عيلها اذ واراد باللفظ
 اللغوي ان مد الشاير والاشارة اذ اطلق الفعل فهو على ذلك الذي هو
 ما في الالف وقد يكون ان الفاعل القوي البدنيه لا يح عن انفعال الاله المدركه
 فلان فعلها لا يصح من الذي هو القاهر من المحسوسات واما المحركه فلان يحركها
 للغير لانهم لا يحركها الذي هو النفعان ايضا ولا شك ان الالف لا يكون الالف
 بغير طبيعه المنفعه عن المنفعه فان قيل هو من فاعله فان قيل الفعل لما كان مقصرا

تعبير

طسعة القوي فكيف يوهنها اصباها القوي وان انصت بدوانها ملك الفاعل لا الاطاع
 الغاصر التي علم منها موضوعات ملك القوي كالعين مثلا لا تقتض ملك الالف العتيق
 من القوي وطبوع الغاصر ينافع ونقاوم واما موضوع الوصن والضعف في الموضوعات
 والقوي جميعا اي المعنى الناطقه لا تكلمه بكونه لا في عيبه مردان بكونه لا في عيبه
 بوصف القوي البدنيه وبكلمها واما ودد لا ربط النفس الناطقه بل ربما يتوهم وبسخرها
 كما في قول الالف ان الموجوده في العلوم فان النفس بقوى ذلك لا يزياد كما الاله فلا يكون
 الناطقه من بدنيه وانما قلت ودد لا ربط النفس الناطقه ولم نقل لا تكلمه اضلال الالف
 اذ كان بعقلها لغاوند من القوي الفكره التي هي بدنيه عند تصدق عن العقل لضعف
 وخصايتها لضعفها في انها في الاله ام حاز ان يكون العاقله محال في نوع لا يبر
 القوي مع كون الجميع بدنيه فلا يصدق احتصاص بعضها بالكل والى ان بعضه
 بان الالف كذا كوساياه معقده للمردن اي الذين يلاحظونها
 بعين الالف ان الالف للموصول الذي كلف لفظ الذي توصل هذه الالف اليه وان
 لم يكن مسكنه للمحاصرين اي الذين يجادلون بالباطل ليرد صوابه الحق اذ كلفهم منع
 مقدماتها والوه عليها كما نهت على ذلك في تدوير ملك الوصن واعتراضه بان مقدمات
 ملك الوصن وان كانت تقنيه وصورها صهيح عاين عن الف اذا قدرت بعسا لفظ
 والناظر الحاصرها بعد كبرها فلا تلت اليه واما الناظر فلا يكون محوره فانها العلم
 وان لم يكن المحركات بعينه او لم يكن صورها صهيح لم يندبنا ليرد صوابه الالف ولا
 محقده والحوايل لا مقدماتها بعينه منها فروع ضاقت حارج المحركه او حصر او غير ذلك
 مما وضعها ويرد الحقا عنها ولا سبل الالف الحاصرها لكن ليس سدا لطلب الحق
 وبقايد منعها اذ انكها او بعضها فسد من منها التي انكها ولفظها بلا بديه وانما سدا
 المرقد مدحا في اطمينا ان القلب بعضها دون بعض لافعال الحقا الذي في ذلك
 المحركات وسائر اجزائها منهم مسفاوت اسعد اذ انهم لقبوا بالبعثات التي منها نوع
 صفاً والحج الاقناعيه العلميه يكون صكرا ام لا مركب الا من ملك الكيفيه رعيه

البدن ليس بشيء من اختلاف الأفعال المستعمل في الخطاب فانها عبارة عن احد طرفي ما سئل
 كان صادقا او كاذبا فانه والله الموفق وايضا به لم يتكلم النفس ليعتدل
 المعنى وذلك لان الدليل المقتضى الذي فيه نوع ضار عالم قد يعين البعض
 بل افاده طرفة اذ يريد لا يرضى من صفته معتقدا ذلك الظن حتى يبدلها بغيرها
 والمعنى الكلي الذي يكون هو بالنسبة اليه كما يحتمل ان يكون نوعا محتملا ان
 حسنا وكما يكون هو الواصلة للمهمة النوعية مساويا لافرادها المتفقة المحسنة كذلك
 يكون هو الواصلة للمهمة الحسية مساويا لافرادها المتخلفة بالتحقق مساويا
 الواصلة للنفس البشرية لا يدل على اتحادها في المهية ان الحدس يطبق على
 عام حقيقة النفوس هذه دعوى ملاطيل عليها ان يكون ما ذكره في
 صحتها للحقيقة الحسية المشتركة بينهما ولما شمل على الفصول المنوعة لها فلا
 ولا يطبق على عام حقيقة تلك الانواع بل يحتمل ان يكون عرضا عاما لانواعه بخلافه
 فانه تصور انطباقه على عام حقيقة وانما يستدل المراج وعنده العوارض
 متى حالها فان الانسان الواحد وليس مراد صظم من بعد ذلك وهو باق على صفة
 النفس في ولادته وفكاهة فلو كان ذلك المراج الاصلف باصلا في المراج ورسد
 هذه العوارض وسق المراج حاله فان الجبان اذا تكلم افاق في المخاوف والسياسة
 عليها تصير شيئا عا وبالجيد اذا نظف بذل الما في دلوب عليه تصير شيئا والفقير
 اذا قيل انما صار صليما مع تقار المراج على حاله فلو كان صفة الامور مستدة الى
 المراج لاستمرت باسمرار وايضا فانما يرى شخصين معارفين في المراج عامه العار
 مع انها سائتان غاية التباين في الرخمة والقسوة والكدم والبيد والقد والجور
 فعلم انها ليست مستدة الى المراج ولان الاسباب الخارجية كالسهم والوع
 ومث مدد من لاوس ولا يصير كما هو اذا رما نفع لان ا احتياج من
 الاسباب الخارجية كلها للعض مع كونه متبعا لا عجيبة الى الجور والعكس قد يكون
 الانوان في غاية الخسة والنداء ويكون الولد في غاية الشرف والكرامة

وبالحسن

اراد اصطلاح

والعكس ظهر في هذه الغرائز والاضلاول ليس مستندا الى اصطلاح الالات البدنية واصولها
 ولا الى الاسباب الخارجية بل هو مستند الى وقت النفوس ومجدها يكون مختلفا لكل المراتب
 ليست على النفوس فقط بل المعنى العوارض المختلفة تعني ان ما يوزن المعنى لا هو المعنى
 ما وصف مع المعنى لا هو المعنى بل هو المعنى لا النفس وحدها وكما هو في المعنى المجمع المركب من
 النفس والسياسة لا النفس وحدها الا ان يبدل احد منها الاخر في نفس واحدة واحتلاله من
 اللانزيم اعني الخواص والسياسة على اختلاف جنس الملوك في اعني المجمع عين لكل اختلاف
 التميز عند ان يكون باعتبار الخواص اعني النخل والسياسة وفي الارض اعني النفس
 ولما لم يصح اصطلاح النفوس في المهية فان قلت ما ذكره الشارع من الجواب فانهم اختلفوا
 على اصطلاح النفوس ان لها لوانم متخلفة بالمهية فيحتمل ان يكون الملزومات المتخلفة
 كما دل عليه قوله فعلم ان صفة الامور من لوازم النفوس التي رواه اذا استدل عليه بما دل
 عليه اول كلامه وهو ان للنفوس عوارض مختلفة ولانها من اسباب مختلفة لم يرد على الالات
 البدنية واصولها ولا الامور الخارجية بل هي ذوات لانها من اسباب مختلفة لم يرد على الالات
 قلت لانه انما يحتمل ان يكون ذلك اسباب مركبة من النفوس والامور البدنية والخيال
 على وجه مختلف وانما تشق فلما تقع الاعاقق منها وادوم الاعاقق منها على البدن
 الموافق في تلك العوارض المختلفة مسددة الخواص والنفوس وصددهم تصور تبدلها على
 نفس واحدة واما ما لا تسدل كالدكا والبلادة فحمازان يكون لها اسباب عدة مختلفة من
 الى النفوس الشخصية في هذا الطريق فبعضها فيض ان تلك الصفات عليها من البدن والامور
 اصطلاح النفوس بالمهية اصلا لان العام حادث عندهم والنفس من عمل العالم
 ويكون صادقة قطعا الا ان ههنا تخا وعوان الدليل المذكور وكلها فانما دل على صدق
 الاجسام والاعراض الخالفة فيها ولا سيما والنفوس على عدد كونها مجرودة كما احصاه
 ولا نظير ما ذكر في حدوث العالم حدوثها من الارض الامتقانه بل لانه اخرى
 لانه ان يكون نفس زيد عن غيرها فهو اولى ان يكون لجميع الناس نفس واحد
 مصدرة لجميع الصفات المتقابلة لانه لا يكون لافراد لان ذلك من بطلان ما ثبت

اعني النعت الاول وهو بقر لما عرفت من ان العدم لا يجوز نواله فان قيل يجوز ان
 النعت الواحدة الخريف من مثلا ولا يسطر النعت لا ولي احسن ما اوردته كل واحدة
 من النعتين بان كانت حاصله في النعت الاول لم يكن واحدة بل مستقلة اذ لا معنى للمعتد
 الا ما كان فيه اشياء معان هو ما يتاها الخاصة وان لم يكن هو كل واحدة حاصله
 في النعت الاول فقد طلت لا على العدم وهو بقر كما مر وصدرت عن احسان
 وتكون النعت المتعلقة بالابدان حادثة وهو الحظ لانها لو كانت متحدة بالنوع
 امتنع تعلقها بالامور المختلفة كالحوادث اى لو كانت العوض المشبه قبل تعلقها بالامر
 مستعدة ومقتضية في المهية لم تخر تعلقها بالامور المختلفة في مقادير الغايات والامر
 لا يستلزم النوع بل لا يرجع لكل تعلقها بها جاز بل واقع فان قيل لم لا يكتفي في حيز
 تعلقها بالامور المختلفة اختلافها في الشخصيات مع كونها متساوية في المهية كما قد كفي
 ذلك في مع صروفها وتوابعها اصبت ما استقل الكلام الى اختلافها بالشخصيات
 وامتيازها بها فانها لا امتياز للمعين بالمهية ولا للوازمها فان النفس لما كانت متحدة
 بالنوع وجب تساويها في الذاتيات واللوازم والالوهة ارض لان ذلك لا يكون
 بالمادة فانهم في مباحث التعريف العادة للنعت هو البدن قبل تعلقها بهذا
 البدن مستقلة عن احوال الابدان والامكان بها مثلا للاختقال الا بابطال الابعاد
 المتوقف على حدوث النعت بل نتم الدور قال الامام ان الاعتراض الصحيح بهذا
 العلم هو محور محال للمعنى في المهية متاخر على اختلافها اوضح على ما لها من كل
 على الظن انها مع الوجود ووجودها شخصيات منها تحت نوع واحد وهذا العذر
 كافي لنا في ما هو مقتضوننا وهذا حكم ضروري اى كل واحد من الخلق
 المذكورين ضروري وما ذكر في بيان علمه والاشياء المناقشة على قوله فان
 كل احد محذور مودونه ذاته وشاوا اذ بان الكيفية صفة لحوادثها ان يكون بعض من العلم
 لنا محال بحد من عرفه صلا في ذلك ولا يجوز ان يتعلق بحد واحد واحد وكل
 واحد منها بنفسها واحدة ولا يخر عدها من غيرها على ان معنى ما ذكر ان كل واحد

قد مدبره والمنصرف فيه شيا واحد وكذا لا يحبه المناوش على قوله لزم ان يكون معلوم
 احدهما معلوم الاخر بان ذلك لا يدل على ان كل احسان يعلم احدهما بالاعلم الاخر يكون
 نفسهما معا ومن لكنه لم لا يجوز ان يتعلق بامر واحدة بهد من ويكون كل واحد
 احدهما معلوم الاخر ويعبر عن هذا ما قد قيل على قوله ولزم ايضا ان يتصف كل منهما
 بما يتصف به الاخر من ان اراد ان يضاف كل منهما يجمع ما يتصف به الاخر من ان كان
 او يتصف به الاخر من ان اراد ان يضاف كل منهما يجمع ما يتصف به الاخر من ان كان
 اراد ان يضاف كل منهما يجمع ما يتصف به الاخر من ان اراد ان يضاف كل منهما يجمع ما يتصف به الاخر من ان كان
 اشارة الى شخصين في هذه العوارض باسرها مجرورة في ذاتها وكذا لانها اى مجرورة
 في ذاتها وفي كمالها الدالية اى العالم بذاتها وكذا ان ذاتها باقية بعد خراب البدن
 كذلك كمالها الذاتية باقية بعد خراب كمالها لانها مع ما يتبع ما لها المدعى هي ما اى
 بقا النعت الناطقة بعد خراب البدن وتعدو الاستدلال على هذا المدعى ان النعت
 الناطقة مجرورة لتعلقها في ذاتها بوجودها بالبدن بل هي متعلقة به لتكون له
 لها في اكتسابها كمالها فاذ افسد البدن فقد افسد الاحاطة للنعت التي في
 وجودها مع كون العلم المودع في وجودها من الجواهر العقلية باقية موصوفة بها
 سلك العلم بعد خراب البدن واليه اشارة بقوله بل هو باق اى بل هو باق النعت باق
 بالعلم الذي استفاض ذلك الجواهر الوجود منها وهو المبدأ للنياض وروى على
 ذلك ان البدن لما كان له مدخل في حدوث النعت ولذلك لم يوجد قبل البدن
 جاز ان يكون له مدخل في بقائها والخاصة انه كاجاز كون البدن بعضه
 بعد الوجود النعت من المبدأ النياض حتى يوجب بقاها بعد خرابها كما لا يخفى
 فان كونه شرط الوجود هما منه وحق يلزم من افساد النعت قطعها
 ولازنها عند قائله للنعت محتمل ما نبي على المدعى معطوف على الخي الاول اعني قوله
 لانها مجرورة في ذاتها كانت قبل التناهي باقية بالفعل وقاسمها باليقين وذلك لان
 كل وجوده سقى ما ما ويكون من ذاته ان يبقاها بالضرورة قبل الفناء باقية بالفعل

وفاسد بالحق والامكان كل باق محال الفاد اي ان لم يكن منوم ففعل المتأخر
منوم ففعل الفاد بل كان احدهما غير الآخر لكان كل باق ممكن الفاد وكل محال الفاد
باقيا بالضرورة وكلها باقيا اما الاولى فلان الواصف باق ولا يكون فسادا واما الثانية
فلان الموضوعات اليبالية ممكنة الفاد وليست باقية وما قرناه مدفع ما يقال من
مجرد ان يكون محال الفاد معقولا على افراد بعضها عن صفات الفاد وبعضها غير صفات
كما ان الوجود معقول على افراد بعضها غير الواجب بعضها غير الواجب
والان بالفعل السبق عند الفاد اذ لو وقع معه عينه لكان باقيا فاسدا او اذ لم يقع
ان الباقي بالفعل لا سبق مع الفاد والموضوع الفاد سبق مع الفاد فلا يكون الباقي
بالفعل موضوعا بالفاد ولما يكون يفرق الفاد ولا عرض عليه ان ليس هو فيقول
الشيء لعدم الفاد ان ذلك الشيء متحققا وحل فيه الفاد على ان يثبت قبول الحكم
للاعراض الحال فيه بل معناه ان ذلك الشيء مقدم في الخارج بطر ان الفاد
واذا اصله ذلك الشيء في العقل وتصور العقل مع عدم الخالصي كان العلم بالخارج
فما به في العقل على معنى انه متصف به في حد ذاته في العقل في الخارج اذ ليس في
الخارج شيء وقول عدم قام بذلك الشيء فلهذا من مركباتها من الهوى والظنون
اذ لا بد ان يكون احدا للخصيص حاله في الآخر لمكون المركب منها ما هي حقيقة
والحصر الحال هو الضورة والحاصل هو الهوى والمركب منها يكون جسما لا جودا
مجردا تكون بوجوه بامكان الوجود لانها لو لم تكن قبل صدورها ممكنة الوجود
لكانت مستتفة الوجود وكان اسم صدورها قطعيا وامكان الوجود على صدورها
اعتني امكان الوجود لما لم يوجد كون الفاد في اي مركب من الهوى والظنون
فلكذلك امكان وجودها وعدمها الا ان مركباتها والحاصل ان الله ان
الفاد ان قبلت الفاد كانت مركبة من محال كان الفاد ومحال الوجود بالفعل
انما لم يكن ذلك لو كان محالا امكان الفاد واطلاق الفاد في الفاد مع وجوده اذ هو ان يكون
امرا خارجيا عنها باعتبارها وهو الوجود فان الوجود لا ما كان ان يكون محالا

المتأخر

لامكان وجودها وصدورها وان يكون محالا امكان عدمها وفادها
فلا يلزم ان يكون جسما لان الثانية بالدلالة ان كل جسم مركب من جوهرين احدهما
حال في الآخر وللا يلزم من ذلك ان يكون مركب من جوهرين كذلك يكون جسما وابداه العام
بان من اعترف بان الفاد جوهر وان الجوهر ضمن المحتمل وان كل ما اندرج تحت
جسمن فلا بد له من فضل وان الجسم والاضادة وصدور بوجه ما قد لا يكون له
كون الفاد مركب من المادة والصدور مع كونها مجردة والحوار عن الاول
ان هذا الامكان هو الامكان الاستعدادي اي لا يوجد امكان الفاد امكان
الذاتي اللان ما هي المكنون حتى تجعلها من امر غير يتوقف ولا استعدادي محال وجودا
في الخارج ولا استعدادي كون الفاد مركب من مادة وصدور كونه لو استلزم ان يكون
والعقل ايضا مركب منها لانها متصفه بالامكان الذاتي ونحوه ايضا ان امكان الفاد
صفة لذات المكنون مستحيل بغيره لكان المكنون لا صفة التي يستحيل ان يكون له
فغير بل يزيد به الامكان الاستعدادي وهو عرض وجودي مستعد على محال وجودا
قال الامام اثبات الاستعداد مني على اني الفاعل المحتمل وهو بطريق الاستعداد
الذي عليه اي مركب من مادة وصدور بل يكفي لفظ واحد من الامكان الوجودي والوجود
وامكان الفاد مادة خارج عن المعنى صالحة لان يكون محالا لان البدن صالح
لان يكون محالا امكان صدور الفاد في جاراتها دون امكان فادها وزوالها
في نفسها بيان ذلك ان يكون الشيء محالا امكان وجوده ما هو بيان القول له
فساده غير معقول فان البدنة يحكم بانها ان يكون الشيء مستقلا لخصولها
له ولذا قد عذروا ولو زاد له ان يكون الجسم مثلا مستقلا لمجرد الفاد الطاهر
لان تبيده وعدمها عنه بل التي انما يكون محالا امكان وجودها وهو معقول القول
اي مستقلا لوجوده له ومحالا امكان فساده اي مستقلا لعدمه عند الخلق فانه محال امكان
وجوده المستقلا وهو الهوى لوجوده السواد وفيه محتمل يكون مستقلا بالمعاد والحوار
وجوده فيه وكذا محال امكان فادها بحيث صفة اذ ان باقيا عينه وما اشخ

فما لم يمتنع مع فده امتنع كون الشيء محلا للمكان فساد ذاته كما هو في ذاته
 ذلك يقول الفيلسوف الناطقة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدرك
 مصروفية لتصرفها اليها في تحصيل كالاتي الدائرية وهذا الارتباط الذي بينهما هو
 جهة عارضة النفس للبدن فمن جهة جازان يكون البدن محلا للمكان وجوده
 النفس وصدورها على معنى انه يكون مستقلا لوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا
 الاستعداد وجودها من حيث انها مقارنه له لا من حيث انها معانته اياه بل هو محلا للاستعداد
 تعلقاتها ونظرها في ثباته واما لو لم يعلقها على وجودها في بعضها كان هذا الاستعداد
 او لا وبالذات التي تعلقتا اعني وجودها من حيث انها متعلقة به وتاليا وبالعرض
 الحو صودها في بعضها لتتبع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها في نفسها سا
 له ودرستين ان الشيء لا يكون مستقلا لما هو مبني له ومن جهة الجهة ايضا حاز ان يكون
 البدن محلا للمكان فساد النفس على معنى انه يكون مستقلا لعدم النفس من حيث
 مدبرة فيكون البدن محلا للاستعداد عدمها من حيث هي مقارنه له لا من حيث انها
 مباينة اياه بل هو محلا للاستعداد انقطاع قدرها عنه لكن لما لم يوقف انقطاع
 قدرها على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد مستقلا في عدمها في نفسها لان ذلك
 ولا بالعرض فلا يكون هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد
 آخر ودرستين لمساع قيامه بالبدن فيلزم كون النفس قارية مركبة من المادة والصوره
 كما تقدم في نظر الفرق بين الامكان السابق والامكان اللاحق وادفع ذلك الاستكسال
 ومن لم يدرك منها حكم بان النفس قديمه اذ لو كانت متبادله كانت عارضية ايضا فان
 او ر عليه انها ان كانت قديمه فاما ان مستقل الخ لا بد ان يخلو من السامح او ملزم
 النقطه لكونها مستقلة للادراكات والافعال اجاب بان بالبرهان السامح
 واخرى باننا لآتم بطلان النقطه جازان يكون قديمه وموقفه لا كما فعلها
 على حدوث الآلات البدنيه واقول ان الشرح لكن البدن مع لغيره محصور في معناه
 البدن مع هذه من اصبه مخصوصه تكون محلا للاستعداد من الناطقة من حيث

انها مرتبطة به ومقارنه اياه كما عرفت واذا حضرت العين من مذهبها زال استعدادها والصوره
 مع حدوث شرائط المعاني ونحوها في النفس متعلقة به مدة فاذ ان كان في الله
 المحصوره التي هي شرط للتلقي والتدبير انقطع ايضا واذا انصورت حاصتها في هذا
 التمام المكشوف كما ان الفاعل ما يقتل من ان هذا الكلام اعني قوله كون البدن مع هذه
 مخصوصه التي تلحق دعوى مجردة عن الدليل وان النفس لما كانت مجردة عن البدن لم
 تقارن له بواسطة انصافها لصفه اعني لو ناهية اياه فلا يكون البدن محلا للمكان
 لا بد وان يكون ما يقتل لعدم وقوعه في ذلك كما ذكرنا اي من ان العالم النفس
 محب ان يكون معه ما يقتل بعينه واللازم ان يكون جسم الان الجوهري العاقل
 للانشاء محب ان يكون قابلا للالتصاق في جميع الجهات الامساع وجوده الحزوم
 مجراه فان كانت عاقله اي ان كانت الهيولى التي اوضع لها ذر صمغ
 ناهية عنها كانت عاقله بذاتها لما ستعرف من ان كل مجرد قائم بذاته عاقل وكانت
 تلك الهيولى هي النفس اذ اعني للنفس اللوحية العاقل المتعلق بالبدن قال
 بعضهم ليس النفس الا المشار اليه بان الذي كان مدبرا للبدن لم يفرقه مجرد
 ان يكون له جزاء كالحال الكلي مدركا واولى عاقله ان يقتصر على ذلك
 به على كون كل مجرد قائم بذاته عاقل كما سياتي ومع هذا فالملصق حاصل
 وهو ان وجود مجرد عاقل بعد فنار البدن رد عليه بان المطمئن ان النفس
 اياه الذي كان مدبرا للبدن ما في الان الجوهري في عالمه باق وكلاهما
 اي لا يشاء البدن في اقامه تلك الهيولى التي اذ يلزم كونها محتاجه في الوجود الى
 البدن فتحتاج النفس ايضا في وجودها اليه وموقف فعلها على البدن ضرورة
 موقف فعلها على وجودها الموقف عليه فلا يكون للنفس في فعلها انها وقد بان
 فيما سبق بطلانها فان قيل لما يوقف حدوث النفس على البدن وجب ايضا
 ان لا يكون ذات قول بنفسها اصبه بان الموقف في حدوث الاستدراج الموقف
 في العاقل وما يقتل عليه من الافعال ومثله لكران اخذ الظاهر يحتاج الى الشبه

تقسيم عليه الاضداد

وتارة لا تدور على الشئ بل تدور على الماهية
 تلك الالهية بعد تارة الصورة التي كانت بها تلك النفس في الصورة
 اخرى وصارت نوعا اخر فاللهي في باقيه في ضمن النوع الاخر بعينها اعني الصورة
 الثانية فاللائم بتارة النفس الاولى والمطابقا لها فحينها ما من احد من اولاد
 ولا يصير متدا صوة لآخر قد تقدم ان في المواد هذه اليه بعضهم
 ان النفس الناطقة لبعض منها صوة توضع ان يثب على البدن ويكون الاضداد
 في البدن واجزاها وقواها فهذا الكلام اعني قوله ولا يصير متدا صون لآخر
 على ذلك المذهب واما من قال ان الناطقة تصرف بذاتها في البدن والقوى
 الخرافية فالساجح عنده انما يكون متدا لالناطقه مدنا بعد كونها مدورة لآخر
 مقطوعا عنها عن الجبره القدم موقوف برمدان المعلولات الخاوية
 لا بد من انبهاها الحاصل قد تم والادعي جدونها عن تلك العلامه جدون استعداد
 القوا بله العاقل للنفس هو البدن قد دون النفس عن العلة العدمية موقوف
 على حدوث مزاج في البدن صالح لتكوينها وحدث ذلك المزاج فيه مع العلة
 العدمية علم متلزم لحدوث نفس من النفس متعلقة بذلك البدن فلو تعلق نفس
 اخرى على سبيل التسامح لزم اصحابه نفسين على بدن واحد وقد يقال ان هذا شرط
 حدوث النفس على حدوث البدن والمزاج في الجنان ان يكون شرطها ايضا
 بان لا تصادق استعداد البدن لتعلق النفس بنفس موجودة عند بطلانها
 في حاله كما في ذلك الاستعداد فلما حدثت في نفس اخرى الاستعداد للحدث وقال
 الاقام في المنفرد جازا ان يقال النفس التسامحية متعلقة بوجه ما بذلك المزاج قبل
 تمامه ولا تكافؤ على كونه علمه كان تعلقها به مانع عن حدوث نفس اخرى
 فان قيل النفس وان سلمنا انها متحدت بالنوع انما لا تتم احاديها
 مع وجود جازا ان يكون بعض الابدان مستعدا لتعلق النفس المستعدة دون غيرها
 فلا يحدث في نفس اخرى وبعضها بالعكس فلا يلزم اصحابه نفسين على بدن واحد

ع

ولكن سلمنا اتحادها في النوع والاشك في اصطلاحها بحسب الخضوضات والتخصصات فيكون
 المجموع الحاصل من ماهية النفس ونسختها في اصدار التخصيص بمجموعها للمجموع الاخر
 ولما لم ينم من كون المزاج صالحا لاصد ما مع كونها صالحا للاخر بخاز ان يكون بعض الارواح
 صالحا للمستفسين دون اخرى وبعضها بالعكس فلا اصحاح الضمما اصحابا لاصلا
 في الهويه الحاصل من جهة البدن معني ان اختلاف المنفرد في التخصيصات مستدلى
 اليه بتارة على ما مر من ان سبب تعدد افراد النوع الواط صورا المادة فالمستفسين
 والحادثة انما ساد ان بالتخصيص من جهة البدن فلا يوجب له ما مع قطع النظر عن
 تميزه واستعداده لادرك الهوتين دون الاخرى واعتراض عليه يجوز تعدد
 الهويات بحسب تركيب في الفواعل من غير ان يكون لها بقية مظهر واعلم
 انهم في ابطال التسامح دليل اخر لا يوقف على حدوث النفس وهو ان نفس
 مثلا لو كانت قبل بدني متعلقة ببدن اخر لكانت متدركا لاقوال التي مررت عليها
 في حال تعلقها بذلك البدن لان تحمل العلم والمذكر موجود من النفس الباقية كما
 كان لكنها لا تدرك قبل هذا البدن ومطل السامح واعتراض عليه يجوز ان
 كون تعلق النفس لعلها باصولها في ذلك البدن فاذا افارقت ابقى شرط العلم
 بها صغرى المشروط ايضا ونظرا ان مصطلح على ما ساء اذا اطلق
 في مقابله الخاص فم ان المراد به ما عدا ذلك الخاص وهذا التدرك في الوصف
 كلام الحكم فلا حاجة الى ان يصطلح على تخصيص الادراك بما ورد العقل
 فلو ادراكها اي المدرك للمحسوسات والمختلات والموتومات بموا النفس
 ايضا فانما يحكم بانها تدرك انما مثلا وانما لم يحسب ان يدرك طرف الحكم كما لو
 يدرك لان الظلي هو النفس فكذا مدرك الحر هو الا ان حضور العقول لا يثبت
 في ذاتها وتصورها ما عداها من مستند في الالهة واذا ثبت لادراك الحواس
 الظاهرة او الناطقة كان من قبيل سبب التعلق بالامر مجازا كما مر محققه
 عند ادراغين قد سلف في بياض تجرد النفس من هذا الظلم مع ما عليه

البدن

الجماع **الرجل**

بالا مزيد عليه **قوله** اذا غلبنا امرها مجتمعا لم يولد **قوله** يولد على الصبي
 فهذا الخناظر من اوزان وليس ذلك التمايز بحسب المعيارين بل من اجزاء صرح
 منها عارض وذلك الاضطرار لاجل في الوجود الخاضع لان المتجمل قد لا يكون
 موجودا في الخارج بل في الوجود الذهني ثم انه يستحيل ان يكون محل احد الطرفين
 طوعينة محل الآخر والاشياء ان تتصور احدها عارض غير حاصل للاخر
 ان يكون محل لكل المتجملات كما يكون الخائب الذي هو محل احد الطرفين غير الخائب
 الذي هو محل الآخر وهو المظن واستلهم ان هذا انما هم في المتجملات السها بالظن
 دون المتخصصات التي هي عوان حرمته **قوله** هذه القوى اذلت تسمى النباتية هذه
 القوى وان كانت متحركة من النباتات والحيوانات لكنها نسبت الى النبات لخصا
 حواء فيها دون الحيوان اذ له قوى اخرى قبل انما تنعده هذه القوى واحدا
 المتكلمون في مباحثها حال الامم الاعلى اصول الفلاسفة من ان الواو لا يصير عند
 الا الواو وان الواو اصبح موصوب بالذات واما على القول باحتيان فما زال
 هذه الاعمال كلها صادرة عنه استقرا واذ اصورنا ان يصدر من الواو اكثر
 من واحد وان يكون هذه الاعمال مرفقة واحدة فهذه المسائل لا يمكن
 فزايها الكلام وقد بقي ان امثاله كل انما نشاء من حلق المتأخرين الحكيم باصول
 الدين **قوله** وعامة اي وعامة فعل القاديه هذا يترقى رتبها الواو هي
 وتحتها وغامه ويولد بذلك في تقديرها **قوله** على تناسب طبع اي ساسية
 طسعة الشخص اعني القوة المولدة له تسعين **قوله** خرج به الزيادة الخارجة
 عن المحرى الطسعي اي خرج به هذه الزيادات عن تعريف التوسيع مبدلها
 عن تعريف التامة وكذا ارد بقوله خرج به الزيادات الصناعية اخرج
 به الزيادات الصناعية عن تعريف التوسيع مخرج به ايضا الصانع عن تعريف
 التامة **قوله** خرج به التوسيع وقد يقال ان التوسيع في الطول بل في
 العرض والحق وهو خارج عن تعريف التوسيع في الاقطار الثلثة فكون

التوسيع

القيد المذكور مستدركا ومحبا بان ذلك هو القلب ويخرج السخ جميع الاعضاء
 حتى اللسان والقدم فمد في الطول ايضا **قوله** فان كلامها فيها حصل
 العذبة القاديه بحصل العذبة اي ما يصلح بالفضل ان يكون حزاما من البدن
 منه ما لم يكن فاصير يد اللسان المتخلل وشبهه بالمعدى لونا وقولها وما زاد
 العذبة الذي وصلها القاديه على يد ما يحل بسره وفيه التامة ونزده واقفا
 الجسم المعدى يكون القاديه بهذا الاعتبار كما دمه للتامة اذ هي التامة
 فيه فها فورتان متفابرتان بالذات وتختلفان في القوة واحدة محلتها
 بالحق والضعف يحصل ترده من العذبة ما يزيد على قدر المتخلل من التوسيع
 اعني الى قديس من المشايخ ثم سطر في اليها تسمى من الضعف يحصل منها ساوية وذلك
 في سن الورد اعني الى قديس من الاربعين لم يمد ضعفا فلما تقوى على حصولها
 يساوي المتخلل ذلك في سن الاخطاط اعني الذي لا يلبس اعني الى قديس
 الستين وفي سن الاخطاط الظاهر الذي هو ما يولد الخاضع القدر كذا في
 الالعاب **قوله** واما المولدة في قوة بعض اي في الاسباب قوة بعض جزا
 من اجزى الدم وتكون لاكت آد الصورة المنوية بسعد ذلك ايضا في قوة اخرى
 يفعل مع الحى الوالوج معضل التي هناك الى مواد الاعضاء بحيث تمتاز مادة
 الدواع ومادة القلب غيرها من الاعضاء بعضها عن بعض ثم ينضج على تلك المواد
 قوة لتصور كل صورة بصورة الخاصة ويتم بذلك وجود الاعضاء **قوله** وهي
 نوعان مولدة ومضونة هذا التوسيع التوسيع والى غير الان خبير من راجع
 الى المولدة وقد وقع بعضهم بان المولدة تطلع على معنى خاص اعني المحصلة
 للبرز ومعنى عام اعني المتصرف في المادة الغذائية لتقاء النوع فالمولدة
 للمولدة بالمعنى الاول وقسم منها بالمعنى الثاني الا ان المتعارف فيها يدرا طبيا
 ملوا المعنى الاول ولذلك عدوا المصونة قوة على صفة وصلوا القوى الطسعة
 اربعا انسان منها لاجل الشخص احد W لتقاء وهي الغازية والارضى

لكانه وفي النامية واما في المانع احداهما لتخصيل المادة وهي المولدة ولا تحرك
 لتخصيل الصورة وهو المصونة واما غير المادة في الدم وتخصيلها الى المولد
 الاعضاء فاما ان يكون قولاً للصورة ايضاً واما النوع اخرى صادقة للصورة
 كما ذكرنا في من يصنعها **قوله** وتلعب من كل نفس ايضاً في البدن
 حرارة سارية من غير عزيمه من حاضره لقوله يكون بها النفع والطبع وعينهما
 من الافعال في المولد من ملك الخلق تكون به الهضم الموقد وبعض الفضول
 وكذا في الكبد عزيمتها تكون به طبع الكليوس وتخصيل الاضلاط وكذا في
 العروق وسائر الاعضاء وفي القلب معظمها لتعجز الدم ويعرف ذلك الحار
 الحسي بالروح عند اطباء القوي وهذه هي البينوس واتباعه الى ان
 تلك الحرارة المسماة بالعزيمه هي الحرارة الاسطقسية النارية التي تافق
 بالمخاط ليرتد الاسطقسات طيناً وقواماً والقيحاً وذهب اسطر
 ومن تابعه الى انها حرارة اخرى ابيضت من النار على البدن بواسطة
 تغلق النفس به وهو المراد بانها تنبعث عن النفس لا انها صادرة عن النفس
 واستدل على مغايرة العزيمه للاسطقسية بان العزيمه تعلق بالموت
 دون الاسطقسية ولذلك سموا البدن وسعفتي وبان العزيمه افا
 اشددت في بعض الامساك او بعض الاوقات او حادت الافعال الطبيعية
 جودة ولاسطقسية اذ اشددت اصرت سلك الافعال وبان العزيمه
 تؤثر في الاعزيمه الغليظة حتى في العظم والشعر كما في بعض الجيوبان
 فكون مددة جلا فلو كانت هي الاسطقسية لثورت لحم للاعضاء واذا
 سخو بها فهي حرارة مخالفة بالنوع للاسطقسية فان روح ابن الرازي
 الحرارين تعطف السمات الحرارة العزيمه على وجود الاصل الحار
 بالطبع في البدن وتثقيتها صيرت قال فالحرارة ان بعضنا يحمل
 الرطوبة واعرض بان حرارة الحار الناري ودرجته في المزاج

واكثر

او اشددت ببرودة الاجزاء الباردة وضربت عن صرامتها حتى صارت للاجزاء
 في الكيفية كالاجزاء الماسه في محلل الرطوبة واعلم انهم قالوا في حرارة عزيمه
 ورطوبة ولم يقولوا ببرودة عزيمه وببوسة عزيمه لان الحرارة آلة للطبيعه
 في افعالها والرطوبة مركب للحرارة نسبتاً الى العزيمه لعنق الطبيعه دون
 الاطرسين وانهم قالوا ان المنبعث عن النفس الفاض على البدن بواسطة تعلقها
 بالحرارة العزيمه وهو صومر لطيف غير لداع حافظ للحالات البدن والاطلا
 الحرارة عليه مجازاً فان الحرارة العزيمه بالحققة كغيبه فاض من الحار العزيمه
 الفاض على البدن **قوله** الحرارة العزيمه من ضايع كالحارة الحادة
 من الحركات واسعة اللواك وحامته النار وسماول الادويه ولاغذيه الحارة
قوله قوت بحر حار به بلذنه بالقوة من القوت هي الغاضيه والادوية العزيمه
 في امور ثلاثة **أ** تحصيل صومر البدن **ب** اوضالم في صومر العصب وكبح صومر
 جرمه وهو الاضاق **ج** سسبه به من ذلك الوجوه في لونه وقوامه فهناك
 قوت محصله وملصقة ومشبهه فالقافية عبارة عن هذه القوى الثلاث
 هي قوت اخرى يحرمها هذه الثلث في قوله ما ت به بلذنه بالقوة اشارة الى
 ما اشهر من ان العزيمه التي هي القافية لا بد ان يكون مركباً فانه من بالبدن
 بالقوة واما السيطر والاصير فكل لم ليعود عنه ثم يهيج ان يكون مندرجاً للقوة
 سالكا في الجارية الضيقة كما في ورقها الى الامور وبلذنه والقوة الذي
 في العروق الضواري **قوله** ولما كان العنصر متنازعه الى الانكاس وذلك
 لميلاتها نظماها الى اجزائها الطنعة وانضمام كل منها اما حساب ولم يكن للقوى
 الحسية اصارها على القيام دائماً لما عدم من القوى الحسية بحيث يهيجها في المدة
 والحرارة والارادة **قوله** اما على سبل التولد فما سببها وما على سبل التولد فما سببها
 قيل عليه اى دليل فام على ان التولد مخصوص بالاوراق التولد الثاني في لم الحوز
 ان تقع فيها **قوله** فحول النفس ان قوت بعض من المادة وذلك حال البدن في

المولدون المتولدون لحوار ان يتولد من اجتماع العناصر بلا يزر **قوله** اول من الخدر
 الواجب ان يكون كاملا وذلك لانها مقصود من شخص فلا يكون على مقدار شخص
 كاطل **قوله** فادون العين النباتية الناعمة والواصلة الى الكلى اياها في افعالها وانما
 اعتبر هذا التقيد لان اثر المولد اعني فصل الدر لا يورثها استدار بل يورثها كاطل
 جسم النبات نوع كاطل ولا في اخر الخالص من المادة عاترف فيه المولد
 وكذا اثر النامية لعدم في سن الوقوف وما بعدها **قوله** يحفظ بها الشخص
 صحتها للشخص الكامل بالفاذية وكبير للشخص الناقص مع الحفظ بالنامية
 واستفادها للنوع بالمولد **قوله** العادة يخدمها قوى اربع: العين الطبيعية
 ان كان فعلها بفعل قوت اخرى سميت ضامة لذلك الماخرى كبد القوي الرابع انها
 ضامة للفاذية بفعل فعالتي الماخرى لفعل الفاذية وان لم يكن فعلها لفعل قوت
 اخرى سميت محرورة كالفاذية فان فعلها اعني اراد بدلا من الحمل ليس بفعل قوت
 اخرى الا انها باعتبار تحصيلها ما يزيد على البدل ضامة للناحية كما مر وما اعني
 الفاذية والناحية باعتبار حصولها ما يزيد على البدل ضامة للناحية كما مر وما اعني
 لان الغزاة يزداد على صفة الجهور من الزود الى اقلها **قوله** فان الغزاة
 اذا كان قليلا والماسكة قوية حصل هذا الاضواء ولهذا صاها المضمرة
 واما اذا كانت الماسكة ضعيفة ولم يحصل الاضواء التام بل بقي وجه من الغزاة واصل
 المودة فانه يحصل في البطن قراقرز ويطو اسم ار قالوا والذي يدل على
 وجهه الماسكة في المودة انا اذا استحصان رطب الحيوان صالحا لسائر المولد
 وجزاها معرر محيوتوه على الغزاة بحيث لا يمكن ان يسيل من ذلك الغزاة **قوله**
 ليرل المويضعة لانه لفعل قالوا ويدل ايضا على وجهه الماسكة في الرحم انا
 اذا استفتان رطب الحامل من تحت السرة وكثفتا رفق عن الرحم وصرهاها مضمرة
 شديدا ليرل الحجاب المي انها ودروث الحبل تحت السرة ان يدخل منها طرف الحبل
قوله وكذا قياس سائر الاعضاء اى ويدل على وجهه الماسكة في سائر الاعضاء

انه لو لم يكن فيها ماسكة تمسك الخلط الذي صدرته الجاذبه اليها مقدار ما فعلت والى
 فعلها لكان ذلك الخلط عنها لانه لفعل ولا يحصل للاعضاء اعتدال تام **قوله** وفعلها
 اصالة الغزاة: يعني انها تحمل الغزاة الى قدام وتخرجها من مخرجها من المخرج الى القدام
 بحمله الى ما يكون حرامه بالفعل **قوله** الاولى في الدم المذكور في كتب الطب كالتالي
 وعينها وهو الصحيح ان استدار المرتبة الاولى في الدم وماها في المودة وان التا
 في الكبد والمال في العروق والرابعة في الاعضاء **قوله** وقوا سمي المطبوعة
 وكذا ما سمي المدفوعة المخلوطة باللحباب فدل على عدم حاجتها بالمضغ ثم صيرة
 الغزاة في المودة كالموسا فديكون بلانة كما في صواع الصيد ووركون بحالط المرسو
 كما في الكرياتينات والكليوسن اذ لم الاضواء في المعدة المحزب لطايفة المرسو
 المسماة بالماسا بقا الى الكبد ودراصلت في العروق المصغرة المتصا بالامشنة
 في جميع اجزا البدن بحيث لا يلقى البدن مكتبة الكليوسن فيهم هناك انها ما تانيا
 وتسلح بدرجة النوعية الموزنة وتتميل الى الاضلاط في مرتبة المولد كون
 وقاد وفي المرتبة الاولى استحال في الكليات فقط والاطلا واذا انصت في العروق
 انهم صاها ايضا ما اخر وتعويت في كنفيتها واستودرت لان يصير جزا من المودى
 بالمفعل واذا ارتسخت من قوهات العروق الى الاعضاء اسمى التا لير صواها
 وضلعت صور الماخلاط منسبه العروق الى الاعضاء كمنسبه المودة الى الكبد في
 ان الاضواء الوابع فيها استحال في الكبد معونة للانعطاب في الصور الوابع
 في الكبد والعضو وفان يد كمن مرتبة المضمرة بلطيف المودى وتير فضوله حتى
 يصلح لان تصير جزا للبدن الذي هو محل لاشرف المصور فلا بد من قوه **قوله**
 للتصول الى موي كل على البدن ومفده اياه **قوله** ان التا ان يحول لامعا
 عند البره كما انها سيع اى يتحرك الى اسفل لدفع ما فيها من العضو
 وكذا يحول المودة يتحرك الى فوق عند التي لدفع ما فيها ويتحرك لاصح رتقا
 لهما والدم يتحرك عند الولادة الطنفة وعند موت الحيوان كشد من الدم

فانها **قوله** فان الغزوة لا تزداد من ذلك ما عساه على به الامتياز فان ازيد ياد
 في الغزوة يكون في الاقطار الثلثة بخلاف العين غايبا كما مر وطلب الغاية المذكورة
 اعني تمام الحاق النسب محض بالحق **قوله** والمقام ابطال القوة المصونة والعز
 مانع في ذلك وابطال القوى مطلقا وادعى ان الافعال المنسوبة الى القوى
 صادرة عن طليق هذه الافعال بفعلها بالشعور والاختيار **قوله** وعلى
 بعد ان لا يكون فاعله اي نحو كونها فاعله لتلك الافعال المحل مع عدم
 شعورها متاعا على التخيير المديب الحكيم والحادها اياها على وجه يصدر عنها تلك
 الافعال بلا شعور واردة **قوله** حصرها ظاهرا وحصرها باطنا يريدان
 المعلوم لنا من الحواس محض فما ذكره الا ان مكر المحقق في بسن الاموال المحقق
 كذلك يجوز ان يحق في الامور الصادرة اخرى لبعض الحيوانات وان لم يعلمها كما ان في
 الائمة لا يعلم قوة الابصار والعيون لا يظنون له الجماع واستدراك هذه القوى
 باللامه لانها اعم للحيوان فان قواه باعتبار اجزاء ولا بد له من قوه تدرك بها
 ما نال في اجزائه ونفذ من كليات العناصر ولذلك جعلت مبدئية في جميع اجزائه
 وان كانت في جلد باطن الكفة قوى خصوصاً في جلد الاصابع والابصار في جلد
 ائمه السبابه **قوله** فانه يجوز ان يكون قوى كثيرة واليه ذهب كثير من المحققين
 متاعا على ما مره في كثر القوى من القوة الواحدة لا يصدر عنها اكثر من واحد
 فقالوا ههنا علومات مختلفة للاصناف متضادة فلا بد لها من قوى تدرك كل هذه
 حكم بالمتضاد عنها فاستوفوا لكل صنفين منها قوة واحدة هي الحاكم على الحرارة
 والبرودة والحاكم من الرطوبة واليبوسة والحاكم بين الخشونة والملاسة والحاكم
 بين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكم بين المقل والحفة قالوا ويجوز ان يكون
 لهذه القوى باسرها له واحدة مشتركة بينها وان يكون هناك في الالات اقسام
 غير محسوسين فلهذا توهم اتحاد القوى ويرد عليه ان الحاكم بالمتضاد لا بد ان
 يدرك الطرفين معا واذ اجاز ذلك قوة واحدة للضدين فقد صدر عنها

نفسه

اشان فلي لا يحوز ان يصدر عنها ما هو اكثر من ذلك وايضا فان الطعوم وكذا الروائح
 والالوان اجناس مختلفة متضادة مع اتحاد القوة المدركة لها ويكون المتضاد
 فيها من العلومات اكثر واغنى لا حدي نفا **قوله** ويجوز ان يكون قوا واحدة
 بها يدرك جميع هذه الكيفيات **قوله** تكون لقوة واحدة انقالات كثر من جهات
 متفرقة ولا يجوز رتبة **قوله** ولا يم فقل هذه القوة الالبامسة التي من
 الحاسة اعني الالامة تدركها المحسوسها على وصولها اليها وذلك كما
 تدرك الالامة وتحمل الكيفية الملموسة وما كاسا للقوة الذائقة اعم الحواس بعد
 الالامة لان الاضطراب المطبوعات الملائمة للذائقة كما ان الاضطراب
 الاضطراب من المضار وكانت ايضا امتدادا الى الالامة اذ تدرك من الطعم والحرارة
 اصحاب بل امتيازها في الحرارة فان سطح اللسان سفط عنها انفا الملموسة باللسان
 ولها امد وقوة تدرك على النفس اثر القوة معا كما مر واطر اللسان في الحس اورد
 الذائقة عقب الالامة مع ما في في الصياح الى الالامة كما ذكر في الشرح **قوله**
 وبالجمله ينبغي ان يكون عادة الطعم في نفسها لمدى طعم المذوق كما هو الحال في الذائقة
 فان المذوق لا يدرك لونه بطعم الخلط الغالب عليه لا يدرك طعوم الاشياء المأكولة
 والمشوية الا مشوية بذلك الطعم الذي له اذ اعلم عليه الضمير بما ادرك
 الرطوبة والخلوة وما به هذه للطعوم الى الذائقة اما بان محالطها اجزا لطيفة
 ذي الطعم ثم تعرض هذه الرطوبة معها في جسم اللسان الى الذائقة فالمحسوس
 مع كونه ذي الطعم واما بان سكت هذه الرطوبة بالطعم ريب المجاوب وهو
 وضرها فكون المحسوس كقيمتها وعلى التقديرين لا واسطة بين الذائقة ومحسوسها
 صدقة بخلاف الابصار المحتاج الى توسط الجسم اشعاف **قوله** ومعرفة قوة
 في الراديين تدرك على ذلك سلطان القوة ان مة هدف وفراخ هذا العضد
 من الدماغ مع سلامة ساير اعضاء **قوله** وهو بعيد فان المسك البعيد يورد
 ذلك ان الجسم ذا الرائحة لا يستقصو منه ما يشرب ويحس نعم للمحسوس المحمل

اشان

مدخل في ادراك الواحدة مداد مستوفيه بالدلك وعن وقد يقال ان في الفاعل من التباد
 تدبير بالشمع مدخل على انه قد يكون بالتحلل لان الغالب هو الاول والمعنى بمداد الاول
 وانصال الواحدة الى الحسوم بلا حائل ما كان فلا بد في ادراك الشئ من وصول
 الراعي اليها كما في الدائنة واللامسة وزعم بعضهم ان الواحدة مدس ادى الى ان
 بلا حائل من ذى الواحدة ولا استحال من الهواد المقوسط بل بان يتولد والواحدة
 في الشئ من غير ان يتولد في الجسم المتوسط متأ على اصله في العلم لا اولى
 ان الرجم وما سطر من مساهمات في شرحه او ان يبلغ استحالته الهواد الى تلك الواحدة
 ورد بحوان على الرياح والواجب الجفيف الى فان ذلك الرجم على انه يحوز ان يكون ادراكها
 للجيف بالخاصة صيرمى مخلقة في الجو العالى **قوله** ومن الخواص الظاهر في
 السمع هو الصوت وعوارضه وسياق بيانها وسان ان سبيل الصوت ما اذا وانه
 موجود في الهواد الحاصل في خارج الصماخ وانه مسموع حال وصوله الى
 الى الصماخ وقرعه للعصبه في مقعر كجذبة الطبلية وقيل وصوله اليه ايضا
 اذا كان قريبا منه **قوله** وهي تقع مودعة في العصبيتين اى في طبقتيها فانها
 تالى من تقدم الدماغ عصبتيان مجموعتان سقاربان صقي يتلاقيا تقاطعا
 صليبيا ونصير كحوتها ولحلام سما عدلان الى العنبر وذلك الحويض الذي
 صوطيقى اودع فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النور وانما جعلت هاتان
 العصبتيان مجموعتين للاصباح الى كمن الدعاء الحاملة للقوة الباصرة بلا حائل
 سائر الخواص الظاهرة **قوله** يدرك بها الازوار والالوان اولها والذات
 قيل عليه ان اراد بالادراك بالذات الادراك بلا ضمه بضم الخلدركه الكو
 لا يكون مدركا بالذات اذ لا يدركه البصر الا بعد كسفه بكسفيه الضم وان اراد
 ادراك العنبر بواسطة البصر من غير ضمه عتليه فلم لا يكون ادراك الشئ بلا حائل
 المذكورة معه كذلك الخواص اذ اراد ما ذكر ان الضم مروي بروب متعلقة به
 استل اى بلا واسطه يكون تعلق الروم بها اولا وبالذات وتعلقها بعينها

والجسم صفت من سائر صفات الجسم والواحد من الواحد مع اساع ان المحل من ذلك الحسب حرا اذ ان الواحد

بالضوء ما يابو بالعرض على عين ما عرف في الاعراض الاولى والاعراض الثانية على انها
 الحركة الذاتية والحركة الحرضية وهذه الروم اعنى روم الضم غير مشروط بروم
 اخرى وان اللون ايضا مروي بروم متعلقة به استل بالغير المذكور الا انها مشروط
 بوجوده الروم لا ولى فاذا ارادنا لونا مضافا منها كزوتيان احداهما متعلقة بالضوء
 او لا ولى لذات والاخرى متعلقة باللون كذلك ولهذا الكسب كل واحد منها عند
 الكسب فانها اما الشكل وما ذكره فلا يتعلق بشئ منها روم امداد بل الروم المتعلقه
 بلون الجسم استل تعلق بعينها ما بناه اعتدله وشكله وحركته وجسده وقبحه حتى
 الروم لا روية اخرى متعلقة بها استل ولهذا لم تسكت هذه الاشياء عند الحسن
 الكسب في الضم واللون وزعم بعضهم ان سطوح الاجسام ايضا مرتبه بالذات تماثل
 وانصف **قوله** لانه لو انزل الروم للذات قد ورد في الشرح نسبة الروم اليه
 قبحه وهب جماعه الخوان رومته للذات التي هي منها ان ترى عيان عن علم بها
 وقد هب الشاعرة الخوانا صفة اخرى لكنها لا تكون تارة واحدة كما في صفتها اذ لا تارة
 هناك **قوله** وبما الحدقة اما تكون باسطاع كانه اذا ان كجرح شعاع لسنا وله
 محتار المحم من القولين المشهورين في الاجزاء **قوله** المقابله المخصوصة هي ان كفى
 المرئى مقابلا للامر اى في حكم المسائل كما في روم الاعراض فانها في حكم حالها المتخزن
 بالذات المحاذية للرأى وكما في روم الانسان وجهه في المرأة **قوله** وعدم البصر
 المنفرد: فهذا الشرح ما ساءت بحسب فن البصر وضعفه وبحسب عظم المرئى وضمن
 وبحسب اثره في لون المرئى وكودته فان قوى البصر قد يرى شيا على بعد مخصوص
 ولانها ضعيف البصر على ذلك البعد والمرئى العظم المقدار قد يرى من فوق الارض
 الضمير المقدار من ذلك البعد وما لونه الكثر السراى وضواورى من نور الكثر
قوله وعدم القرب المنفرد: فان المبصرات اقرب من البصر جدا لضعف ضفته
 وتلقب الامور اللطيفة التي فيها بعضها بهجف بحسب البصر بلتها وهذا اللقب

يراد بانزياح الغر حتى اذا التصق المبصر بسطح البصر بطل الابصار وما علم
 الصغر المنطوق هو شرط مختلف باختلاف قوة الباصرة وصفونها باختلاف القوة
 والبعد كما لا يخفى والحجاب بين الراى والمبصر هو الجسم الملون او الحجاب وكفر
 المرئ كيتفا المعنى المتلون لغيره مما قيل من انه اشترط في الرؤية كون المرئ صافا روي
 ولذلك لم يسمع روية الطعوم والروائح والكيفيات النفسانية وفي هذا الاعتناء
 ناعل وقد نطق هذه السبب بله اخرى هي سلامة الحاسة والقدرة على
 الاصصام وتوسط الشفا في فصارت مترابطة الرؤية عن كماله قالوا
 ومع حصول هذه الشرايط بحسب الروم والاذن السفسطية كما ذكره **قوله**
 والروم يحصل بخرجه الشعاع **المذا** ههنا المشهورة للحكام في الاصاار ثلثة
آ كذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالاطباع وهو المختار عند اسطو
 ولتباعه كالرئس وغيره ومعناه ان الابصار انما يحصل بكونها بطباع صورة
 المبصر بتوسط الهواء المشفى في الرطوبة الجلدية التي في العين وماذا الى
 الحس المشترك قالوا ان مقابلها المبصر للمناصحة فوصل مقدارها الذي صورته
 على الجلدية ولا يمكن للبيش معرفة ذلك فصلا ولا تكفي في الابصار الاطباع في
 الجلدية والارضي شي واصر مستين لاطباع صورته في صلبه في العينين
 لا بد من مادي الصورة التي ملق في الغصبتين المجزعتين والحس المشترك ولم
 يرد على تبادي الصور من الجلدية الى الباطني ومنه الى الحس المشترك اسفا للفرق
 الذي هو الصورة بل ارادوا ان اطباعها في الجلدية معد لتفضيل الصورة
 على الملقى وقصاها عليها معد لفيضها على الحس المشترك واستدلوا على
 ذلك بان الانسان اذا نظر الى قديم الحس بعد رؤية طوله لم يفتن عن قديمه
 بحسب ربه كانه ينظر اليها وكذلك اذا بلغ في النظر الى الخضرة المشددة لم يفتن
 عنه فانه يحسب ربه من هذه الحالة واذا بالغ في النظر اليها لم ينظر الى لون

المرئ

اخره ليرد ذلك اللون خاصا بل محتلا بالخصه وما ذلك الا لارتام صورة المرئ في
 البصر ونقائها زمانا واستدوا ايضا ان المرئ اذا كان قريبا من الراى وما عند الراى
 كما هو واد البصر منه يرى اصغر مما هو عليه وهكذا مراد البصر من البعد حتى من كونه
 لم يفتن بالحس الذي وما ذلك الا لان اقرب سطح في حيز اعظم من الجلدية واللبود في حيز
 اصغر وتكون الكيفية ذلك بالمرئ اذ كان على البعد مغروض من الراى فان الخطيبين
 الخارجين من البصر الواجبين على طرف المرئ يحيطان سواهم عند البصر بل يسم من البصر
 المرئ الذي هو فرض كانه المراد الذي من الخطيبين الخارجين من البصر الواجبين على طرف
 اصغر من الزاوية الا انهما كما شهد به الجدل الصحيح وترسيم صورة المرئ في هذه
 الصفة في مرئ اصغر وكالاراد البعد ياد بصر الروم وصغر المرئ حتى يصغر الخطيبان
 لشد قدره من البصر عند الباصرة كما انها خط ولا يرد في الراوم ويحكم على صورته
 الراوم التي ترسم فيها صورة المرئ ان يكون خطوطا حاصرا من البصر الى المرئ على خط
 دائرة عند الباصرة وبها عمدة منقطه بالمرئ فالراوم المحسوس عند كل من الخطوط
 محسوسه كجزء من الجلدية فيها اصغر ولا شك ان الشخ المرئ في الاصغر من الشخ المرئ
 في الاكبر فلذلك يرى المرئ اصغر وظهور ان الساوت والواحد في المرئ بحسب البعد من
 الراى انما ينطبق اذ اصغلا الراوم موصفا للانصار ويكون بالاطباع واما اذا
 جعله موصفا بعدة الخروط كما هو على القول بالشعاع فيسفي ان يرى على مقدار واحد
 في البعد فكلها سواء كانت لراوم ضيقة او لا وتكون على الدليل الاول ان يقال ان صورة
 المرئ اعني العين مثلا مادية في الحيا لا في الباصرة وعلى الثاني انه لم لا يكون الس
 لتساوت المرئ بحسب البعد اهرا آخر سوي ما يتبعه واعلم ان الماخزين فهو امن
 قول المذاهب ان الابصار انما يكون باطباع صور المرئ في الجلدية ان المرئ بالخصه
 فهو كصورة المرئ فلهذا علمه انه بلزم ان الحس لا يفتن من كونه كبر من منقطه باصغر
 لذة الاطباع في باص من مابعد كبر من مقدار البعد منه الحكم على العظم بالضم موصفا على

على ذلك المحكوم عليه وانما لو كان المصير هو الصورة المرئيه في العير او كذا في
 عما وما انصرتا حيث هو والصور ابراهيم الابد وان صورة المرئي اذا ليس في الغي
 وبانثرت الحاسه بانتهيت النفس فاضت نظري الموضوع في الخارج على عظم وجهه
 بحسب قربه وبعده فذلك الصورة له للانصار الا انها مصورة **ب** مدبره الرياضه
 وهو ان الابصار يخرج شعاع من العين على هيئة مخروط واسمه عند مركز البصر وفاقده
 عند سطح المصير لم اهم اصلفوا فمما بينهم مدبره جماعه الخ لانه ذلك الخروط مصور وذهب
 حاعه اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعيه مسقيه اطرافها الى البصر نحو مركزه
 ثم تحيد مسيره الى المصير فما سطوح عليه من المصير اطراف تلك الخطوط ادركه البصر
 من اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك كبح على البصر للمسام التي في عابه العميق في سطح
 المصيرت وذهب حاعه باله الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى
 المصير كبح على سطحه في جهتي طرفاه وعرضه حركه في عابه السريه يحصل لذلك سبه
 ويحصل بحسبه هته مخروط واسم ذلك على هذا المذهب يعني خروج الشعاع بان لا ان لا
 اذ ابان وجهه في المرآه وذلك لان سطح من الوجه صورة في المرآه لم يسطح من ذلك
 الصورة صورة اخرى في العين كما نرى حاعه اصحاب المارطباع واما لان الشعاع الخارج
 عن البصر يسكن من المرآه لصفاتها الى الوجه فتصير الوجه مرآه اولاً وانما لا يكون
 الوجه لو انطبعت في المرآه او الحماه مثلا لا انطبعت في موضع معين ولم يعيد على
 موضعها بل في والشي آخر الا ترى ان الحارط اذا اضطر لانعكاس الضوء عن الخشن
 اليه لزم ذلك الموضع معين من الجبال والجلجالت بالنسبة الى الارض من كان الى
 آخر كذلك ترى صورة الشجر يحلطف مكانها في الماء او المرآه بحسب ارتفاعه من السطح
 وهذا الخط مدد ذلك لان الانطباع وخروج الشعاع ليس على طرفه في تغير المستوي
 فانه معا وليس يحتمل ايضا ان يكون السبب في كل شئ معلوما لنا على التفصيل
 فلم لا يكون ان يكون الضيق بحيث يكون سببه في المرئي كسببه في العين الى الصقيل

منصبا

مقتضيا حصوله للاصا من بذلك المرئي وان لم تعرف لذلك مفضل **ج** مدبره طائفة
 من الحكام وهو ان الانصار ليس للانطباع وللخروج الشعاع بل بان الهواء المشف
 الذي من البصر والمرئي يسكنه كبقية الشعاع الذي في البصر وصوره بذلك آلة الابصار
 وهذا المذهب قد بين من المذهب الثاني واذ انكشف ما حذرنا في تفاصيله فذهب
 الانصار وعرفت ان المتبادر من كلام المصم انه اقتاد منها المذهب الثاني العالم خروج
 الشعاع فتعجب عليه ما سذكره من الاشكال لان الشرح اشار الى ان ذلك الكلام العالم
 بخروج الشعاع لم يدفع به تلك الاشكالات وهو انهم ارادوا ان يكونوا ان المرئي اذا
 قابل شعاع البصر استعد لان يعرض على سطح من الجبل الذي ان شعاع يكون في ذلك
 الشعاع قاعدة الخروط وطوعه باله عدو مركز الناظر لكنهم سموه عرض الشعاع على
 سطحه بسره لانه للخروج الشعاع عنها اليه حيا زاغيا كما هو سببه في الضوء
 فانما بل الشمس يخرج الضوء عنها اليه وعرضه ان ذلك صحيح فخرج الشعاع من البصر لان
 ذلك ان الابصار انما يكون بذلك الشعاع الخارج على سطح المرئي فتدفع ان يرى
 على مقدارها في جميع الجهات ولكن ان تدفع بان ذلك معا وتوسطه اولى من ان
 ما انعد المرئي لم يرمه ما ضعف شعاعه واما قولنا ان شعاع ان الابصار يراوه بحيث
 من تلك الخطوط عند راس الخروط وطول شعاعه لانه ذلك كما انما سببه في الانطباع
 كما ندم او لا ترى ان العالم من خروج الشعاع حقيقة لم يكو في عاوت المرئي صغرا
 وكبره اصلا في زوايا راس الخروط ضيقا وسعه بل العا باله منهم يكون الخروط مصغرا
 ان ما يلى سهم الخروط اولى شعاعا واصدق روه فاذا العد المرئي اصغى عن العا
 ما وقع عليه اطراف قاعدة الخروط واما العالم يكون الخروط ضطوطا فم ان العين
 الخروط من المرئي ليس مدركا وكلما كان المرئي اهد كان الاندراج فمما من الخروط اكم
 فالمدرك من العين اقل من ذلك لكونه صغرا **د** لان الشعاع ان كان صغرا
 اذا لم يكون خروج الشعاع مدبره اشكالات **آ** ان الشعاع اذا كان عرضا اقتنع

عليه والاشغال وان كان جسمها امتنع ان يخرج مرع سدا على صورها بل من غير العصور
 جسم متصل بحرق الاطلاك الى كونه اللوالب وايضا حركته لا يمكن ان يكون طسوعيا ولا
 قسريا ولا اراديا لما ذكر واعرض عليه بانه لم لا يكون ان يكون حركته الى جهة
 واحدة طسوعيه والى ما عدلها من الجهات قسرية وان لم يكن القياس معلوما لانه
 يجوز ان يكون حركته ارادية وظهوره اتفاقا للزيادة مسلم بحسب الشبهة دون اليقين
ب لو كان الانبساط خروج الشعاع لوصف ثوبه عند هبوبه لرباع واصلا
 الشعاع الى ما لا يقابل الوجه حتى يرى اللان ان ما لا يقابل ولا يرى يقابل **ج** لو لم
 اليا الشعاع لوجب ان لا يرى الشيء الا بالانقضائ ان يتحرك فيه الشعاع الى المرى
 وايه ربط قطعا فاما كما يتجلى العين البعيرنا اللوالب وامت خصية بان يقع هذه
 الاشكال عن تلك النوازل كما اشترنا اليه والقابل لتلك المواد بكيفية شعاع البصر
 مره عليه اننا علمنا بالضرورة ان الشعاع الذي في عين الحصفور يستحيل ان يغوى
 على احاطه ما بينه وبين تلك اللوالب بل يقول ان العصفورا والان ان بل اللين
 لو كان نظمية نورا او نارا لم يتصور احاطتها في عشر فراسخ من الهواء وانما
 وانما اطمننا في هذا المقام بتفصيل المذهب واوراد بعض الادل والاعراضات
 شوقا للمتعلمين الوصفه المباحث التي يستتر في انبساطها لانه كما مسطه طلع
 بدايتها ومشرقة المشاهدة عن ايها **قوله** ولشعاع اذ انعكس من
 المرى الى المرى البصر وجهه **ب** القائلون بخروج الشعاع رجعوا الى الشعاع
 اذ وقع على صفيح كالمراة مثلا انعكس منه الشيء اخر وصفه من ذلك الصفيح
 لوصفه ما خرج عنه الشعاع لانه لا يعي بالانعكاس كزاوية الشعاع على ما ذكر
 في المناظر فاذا كان الصفيح مقابلا للوجه بحيث يكون الخطوط الشعاعية الخارجة
 من العين قائمه عليه انعكست على نفسها فوقعت على وجهه مرى بها وجهه
 ولا شعور له بالانعكاس فتصوره لانه على الاستقاه كما هو المعتقد بحسب

صورة وجهه مستطبة في المرآة وهو باطل السبب فاذا كرهنا ولذلك اذ كان الوجه متنا
 من المرآة والخطوط المنعكبة فصره بطى ان صورته قد مره من سطح المرآة واذا
 كان الوجه بعدلها منها بحيث ان صورته عاكس في عمقها **قوله** والسبب في انبساط
 المرى الواحد متقدرا **ا** القائلون بان انبساط وجهه كما هو الى ان انبساط صورة
 المرى في الخلد من غير كانه انبساط ولا لثري الشيء الواحد مستحقا بان انبساط
 من اذى الصورة من الخلد من المصلقي العصدين من رسم فيه صورة واحدة
 مرى بها ذلك الشيء واصلا فان عرض ان لا يتأدى الصورتان من الخلد من الخا
 الملقى دفعه واحدة لا عوجا عارض في احدى العصبين لى ذلك الشيء
 جهدها واما اصحاب الشعاع فقالوا ان الخرد وطين الخارصين من العسل ان
 القابح بحسب صيرها ما خطا واصلا لى الشيء الواحد واصلا وان دورها
 ركي متقدرا الان قوة الذوق فيهم الخرد وطى وفي عبان الشرح نوع حرازة
 والظ ان يقال لانه وقع سها الخرد وطين على موضع واحد من المرى البصر العجبان
 المرى شيئا واحدا وذلك ان ليدن المسها من عند المرى وصاروا واحدا وان عرض
 بعد قسامين عند وصلها الى المرى البصر العسل المرى واحدا وذلك ان الملسا
 ولم يتحد وقد وقع في عبارة لوط الرأى بدل المرى في موضعين **قوله** من رجع
 في اثبات الخوارزمية **ب** الخوارزمية الطامنة كونه طامنة الوجه مستقيمة على
 وانما يمشى فيها عن كعبه لاصحاحها كما تقدم واما الخوارزمية الباطنة فمشى فيها
 عن اعانتها وعاسرها ومحالها ولا لانه عقليه على انحصارها فيها فاولا اننا
 لم نجد من انفسنا الا ان يوجد الخوارزمية الطامنة وليس قول لانها اهدرك واما
 انحصار عقليا لجوان ان يكون مركز الصور قوى معدفة على صبيته الصور
 سقطة الخوارزمية الطامنة وان يكون العالم بوجه آخر غير الخط والتصرف وان
 يكون التصرف في الصور يتوق وفي المعاني يتوق اخرى على قياس اذ اننا سنذكرها
 انحصار المدركات بالخوارزمية الطامنة في الصور والمعاني فلان المدرك اكل الوجود

القالبين ان يمد عليه الصورة من فاضل كما في المرسوم فانه لما استعملت الفاعلة
 تراوله المرض بحيث تقطر صواسه الطاهر اسقوب الخيلة وعش في لوح
 الحس المشترك صور الكائنات تجزئة في الخيال او صورها ركبها من تلك الصورة
 المحزونة على طرق اتفق شها فيه من الخارج ولما لم يكن له شعور باستقاسها
 يد من داخل لم يعزف عنها وبها المصور المنعقد فيه من خارج فحسب انبأ
 التي هذه صورها موجودة في الخارج صانع عنده كما في الصبي ملازم ونعم
 بعضهم انه يجوز ان يكون هذه الاشياء موجودة في الخارج وعالم المشرك يقول
 لا اشراقه وان يكون ما صدرها مشروطة بمثل ذلك المزاج الحاصل للمرسم
 او يفسر من الشرايط والاصناف طوره كل واحد من المرسوم عند دراك
 الاثر والالفاظ اليه فسيصغظ فان الالوان اذ اراد ما كماله لا يكون
 وطعمه وما لم يكن التقاء الواصلها موضعها الاضداد صورة الاخر لا العجز
 والحفظ للمعقبات فان لان ان يكون بحيث يدرك المحسوسات وتقبلها
 ولا يمكن من صفتها واستنباطها وقد يكون بحيث لا يدركها مع حفظ ما سبق
 ادراك منها فلو كان الادراك والحفظ متحدة واحدة من جهة واحدة لما اذرقا
 اصلا ومنه المعاني لا يدرك الحس النظام وهو نظامه ولا بالحس المشترك
 والخيال اذ لا يرسم فيها الامايات اذ من الحواس الطاهرة وليس هذه المعاني
 خارج منها ولا بالحق العقلية للنفس الناطقة وللملم يوصف في الحواس العجم
 فلا يد من قوة باطنه غيرهما يدركها هذه المعاني الحزيرة وهي المقنع الوصية
 ويمر عليه ان المدرك لصور الحركات وحواسها هو النفس الناطقة لا الالهيات
 لانها حرة صباهه بل يعنى صباهه لكن يجوز ان يكون ادراكها لها بقوة
 حسانية كما انها يدرك انواع المحسوسات الظاهرة بمتعة واحدة من الحس
 المشترك وقد سبق مناقشة الى ان تعود الافاعيل المنوية الى الفعول
 الحسانية وامراق بعضها عن بعض لا الغضبان فقد ردها بالذات بل يعنى

عالم الالفاظ والصور
 النفس الناطقة
 الكسنة الكاذبة

لما تغاير الجهات والاعتبارات فاعلمت وكل على بصيرة بما ذكر في مباحث العقول
 الباطنة وما ركب الصورة بالصورة يدرك الصور بالصور
 كما في قولك صاحب هذا اللون المختص بهذا الطعم المختص وركب المعنى
 بالمعنى كما في قولك مال هذه العداوة له هذه النفق وركب الصورة بالمعنى
 كما في قولك صاحب هذه الصفة له هذا اللون وتفصيل الصورة عن الصورة
 كما في قولك هذا اللون ليس هذا الطعم وقس على هذا وقد يقال تركب الصورة
 بالصورة كما في تخيل ان ادى جناصا ونفصل الصورة عن الصورة كما في
 تخيل ان اى بلاد اس وركب المعنى بالصورة كما في قولك صداه حرمه لزيد
 وتخصيه عنها كما في سلب صداه حرمه عنه وعلى هذا التماس فالالحس
 المشترك للدماغ بطون بلته اعطىها النظر المتقدم واصغرها النظر الاخر
 ونحو كسفة من العين المتقدم الى النظر فآله الحس المشترك هو الروح المصنوب
 بهدم البطن المتقدم والاله الخيال هو الروح المصنوب في هذا النظر كله بل
 في موضع وما كان الوهم سلطان العقول الحسانية ويستمد الى العقول
 الحسانية كان الدفاع كلمة آله وان كان له اختصاص باخر الجوعف الاوسط
 والاله المصرفه هو معدم الجوعف الاوسط وآله الحافظه مقدم الجوعف الاخر
 واما موفر صفات التجويد فلم يوضع فيه شئ من صفات العقول لانه لا حارس هناك
 من الحواس الظاهرة فمكتشفه المصادمات الموصبه لاحتلال العقول فانظر
 الى حكمة الصانع حيث قدم ما يدرك به الصور الحسانية ووضع بجوارها
 واخر ما يدرك به المعاني الحزيرة المتعززة من تلك الصور وقدره لا يحفظها
 واقترب المتصرف مما سنها سبحانه وتبع صلت قدرته وعظمت حكمته واما
 هدى الناس فتبيل هذا استقر ما قصح ان يكون حال عالم استقر الخلاف
 ذلك ليست مباحث الجواهر بعون الدرر ونوفيقه فذهب
 ارسله ورتابعه الى ان الاجناس العاليه لانواع الاعراض المندرجه

عالم الالفاظ والصور
 النفس الناطقة
 الكسنة الكاذبة

تسعه وقد هبوا اليها الى ان الحوامر يامرها مندرجه في ضمنها وادخلوا الجوه من ^{منه}
 تضار الاجناس العاليه للوضوحات المكنه العن وقد صرح بعضهم بان تضار الاجناس
 العاليه للموجودات المكنه في المقولات العشر ليس مقولا عن ارسطو بل عما احدثه
 من بعده وذهب طائفة اخرى انها بله منحصرة الاجناس العاليه عند
 في مقولات اربع تكلفها الترتيب من المنق والاثبات ودرج في صدر الكليات كلام في هذا
 الحصر ولا يكره في المذهب الاول بل الحصر منه اسدرا في محض واذا اضبط بالمر
 كان القسم الضمير لا قطعا وذهب طائفة ابا اربعه فالاجناس العاليه
 عندهم خمسة وهو الذي اصتان صاحب الملوحات والقديم المنزور بعضه
 سبني اذ راجح الزمان على بدمر وجوده تحت الحركة وحز وجه عن الكمال والصح على صلتها
 ان الجوه الكلي معقبا ان الطارقيين اعني اثنان والمراد بقوله ورج اما ان لا ينفصل
 الابع القيرانه بتوقف محققه على عقل الغير فان الكيف قد يستمع تصور ^{صغير}
 غير كالمسواد مثلا لكنه لا يتوقف عليه واراد بالاضافة مطلقا لانه يستلزم ^{المسواد}
 السبع لانه المتكون كما في المذهب الاول واراد بانحياز المنزوي لانه لا يكون
 في صدره انه تحت كل اذ انصرف فيه شي غير شي وسما في تحقيق هذا المعنى في الكلية
 اى ويخصر الاجناس العاليه من الاعراض التسعه برهان الضمير
 المسرف في قوله ويخصر في تسعه ليس راجعا الى الاعراض كما توهمه العبارة
 ولا كما يحكم بالانحصار مسغضا بالنقطه والوضوح عند الفاعل بوجودها في
 الخارج فان قلت هي على بدمر وجودها في الخارج اذ لا تنافي في الكيف ^{على}
 في المسهور في تعريف الكيف كما سابقا اعتبار فقد وهو اللازم ^{بمقتضى}
 بله كذا ضمير راجع الى مقدره صفا في موصوفه بصفا محصورة اى محصورة ^{بها}
 العاليه ورج لا استفاض لحوالها نوعين جمعيتين فلا يكونان من الاجناس
 فضلا ان يكونا من الاجناس العاليه واعلم ان ههنا مقامات ثلث الاولى ان
 للاعراض ما هوها مندرجه في هذه التسعه والثانية ان الاعراض الواقعة تحت

نشره

مدرجه فيها والثالث ان الاجناس العاليه للاعراض منحصرة فيها فالعصر بالوضوح اما
 على الاولى دون العاليه لما ذكرناه دون الثانية لما ذكرنا من حوازم اندراجها
 تحت جنس قائله واعلم بحقوق الحق بيان انحصار الاجناس العاليه
 للاعراض في هذه التسعه بتوقف على كون هذه التسعه اجناسا وعلى كونها غير مندرجه
 تحت جنس على كونها شاملة لاجناس تحتها وعلى ان الاجناس العاليه غيرها وكلاهما
 كونها اجناسا بتوقف على ان اطلاقها على ما تحتها لا يشر ان اللفظ اذ لا يكون
 هناك في معنى مشترك حتى يتصور كونها صلا والاعلى سبيل التمسك لان المقول لا يكون
 لا يكونا اذ اياها لا تحت فلا يكون صلا بل اطلاقها على ما تحتها بالحق اطر وليس مع ذلك
 اجناسا قبل اطلاق اللواتم المقول على ما تحتها بالسنويه بل من اطلاق اللواتم
 على ما تحتها بالسويه بل من اطلاق اللواتم على ما تحتها ومع ذلك لا بد ان لا يكون
 تاما ماهيات ما تحتها من الجزئيات بل يكون تاما المشترك من فاهيتها بها المتخالفه المحققه
 حتى يجمع كونها اجناسا ومكرا لما في كل واحد من الامور المذكوره وكذا ما
 في كونها غير مندرجه تحت جنس لحوالها ان يكون اثنان منها او اكثر مندرجه وضمن
 شاملة لها وما كونها شاملة لاجناس تحتها قد يجمع لحوالها كونها تحت بعضها اذ
 حقيقه وبجواب بان المراد ههنا كونها عاليه انه لا يصح فوقها لجان ان يكون بعضها
 حجب اجناسا مندرجه واما انه لا يصح عاليها غيرها ولا يصح عليه بل عامه عدم الوجود
 قال لا تام وهذه الاشياء التي بتوقف عليها انحصار المقولات في هذه الحقه مما
 لا سبيل لتحقيقها فلان الوجود من الكليه وليس مقصورا على الامور
 المقارنه للكيفيه اى العود عارض للامور المقارنه للكيفيه اعني الماديه وعارض
 ايضا للوجودات القاربه عن الكيفيات بعد وجود الكليه مع الكيفيه وبدونها
 مملوون اعم وحدها منها وكون الموجودات عالمه مثلا لا يصح كونها معروضه
 للكيفيه لحوالها ان لا يكون علمها بحصول صور الاشياء وبها وقيل في نوصيه الكلام
 ان الكيفيه نفسها لا تقارنها لكيفيه وتقارنها عدده فان رة عليه بان الكليه نفسها

المتعلقه

ايضا لا تقارن بالكمية ويقارنها الكيفية المختصة بالكميات احيب ان المودود يضر
 لجميع المقولات حتى انفسه فيصح الخالص العموم وذلك للتحديد لا غير
 وانما كانت الكمية اصح وجوها من الباقي لان الباقي اعراض سببية لا تقدر لها
 في ذوات موضوعاتها لا يعقبه الوعدها بخلاف الكمية فانها معتدلة في
 ذات موضوعها مع قطع النظر عن اعداء ^{مجم} منها ^{مشارك} ^{عز} ^{في} ^{الخط}
 المشترك بانه ذو وضع بين متدربين يكون هو عينه نهاية لاصرها وبنهاه للاخر
 او نهاية لها او بداية لها على اختلاف الاعتبارات فالحد المشترك بين الخطين هو
 النقطه ومن السطح هو الخط وينتهي الجسم هو السطح فالخط والسطح مع كونها
 متدربين في انفسها تقعان حد مشترك بين المتدربين الحزب والمشارك بين المتدربين
 كونها مختلفه في النوع لما هي حدودها فالنقطه مجاله للخط في المهيبة وكذا الخط
 مختلف عنها للسطح والسطح للجسم وانما اوصف هذه المتخالفة لان الحد المشترك يجب
 كونه بحيث اذ انضم الى احد الطرفين لم يرد به اصلا واذا افضل عنه لم يفيض ^{منها}
 والا فكان الحد المشترك جزءا من المقدار المقسوم فيكون النقيض الى تعيينها
 الى الثلثة والنقيض الى الملائمة فيها الى خمسة وهكذا فالنقطه عرض طرف الخط
 والخط في السطح والسطح في الجسم والانسب منها في الملية فلا تقارن مثلا الخط كم
 مومن السطح ثلثة اوز بعد وقد سبق ان سماع تركيب بعضها من بعض يوصف آخر
 في باصل الحزب الذي لا يتجزى ^{والكم} المتصل الغير القابل هو الزمان
 قيل ان وجد من اجزاء الزمان لزم اتصال الوجه بالمعدوم وان لم يوجد لزم
 اتصال المعدوم بالمعدوم وكذا ما صح بالبرهنة وان اعتبر اتصال اجزائه لبعضها بعض
 في الخيال كان من قبيل القاد لا اجتماع اجزائه هناك والجواب ما عرفت من ان ذلك
 الامر المتصل المتمد في الخيال بحيث اذ الاضطرار العقل وجوده في الخارج حرم سماع
 اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قابل وعدم مناسقته ما هي الزمان لا التو
 عليه ^{والكم} المتصل هو الوجود ^{وعدم} في صدر الكتاب ما يدل على ان

العبارة مختلفة

بيان

الكم المتصل بالذات هو الوجود فقط ^{منها} ^{تقول} ^{المساواة} ^{وتقول} ^{بعدم} ^{المساواة}
 لا شك ان الاجسام التي هي معرضة للقادس والاعداد موصوفة بقول المساواة
 واللاتساواة فان كان اتصافها بذلك لذواتها كان اجسامها صغيرها وكبيرها
 متساوية في هذا الاتصاف ولزم ان يكون الجسم الصغير مساويا للجسم الكبير
 لان الصغير والكبير موافقان في الجسمية المتعصية لقبول المساواة واللاتساواة
 وهذا في هذا الدليل مقبول لان ذلك لا يقول ان كان العن المقبول ^{وهو} ^{اللاتساوي}
 المقبول للصغير مساويا المقدار الكبير لاشراكها في المقدار وايضا اذ لم يكن ذلك المقبول
 للجسمية لم يلزم ان يكون للمقدار والعدد وحزب عز اول ^{ان} ^{تقول} ^{المساواة}
 واللاتساواة ليس يطلق المقدار حتى يلزم ما ذكره بل للمقدار الخاص الذي
 ليس مشترك بين الصغير والكبير ^{ولا} ^{يمكن} ^{ان} ^{تقل} ^{ان} ^{يكون} ^{ذلك}
 المقبول للجسمية الخاصة التي هي معرضة للمقدار الخاص لان ذلك الجسمية الخالف
 الجسمية الاخرى الا ذلك المقدار وهكذا ذكره وفيه بحث اذ قد لزم الخضار
 المتخالفة بين الجسمين فيما ذكره وكذا في ان يقال ان العقل لا الاضطرار ^{مما} ^{يكون} ^{بلا}
 الاعداد والمقادير ولم يلاحظ فيها شيئا آخر امكنه ان يحكم منها بالمساواة واللاتساواة
 واذا الاضطرار ولم يلاحظ معه عددا ولا مقدارا لم يمكنه ذلك فدل على
 ان قبول المساواة واللاتساواة وانتم الاعراض الذاتية الاولى للكليات وانما
 تعرض بغيرها بتوسطها ^{لانه} ^{معنى} ^{لوصف} ^{في} ^{الشي} ^{اعتبار} ^{الذات} ^{وي}
 واللاتساوي وقد عدلنا القائل بالذات للذات واللاتساوي واللاتساوي ^{الكم}
 تكون هو ايضا القائل بالذات لما تنفرع عليه من غير احتياج الى اعراض
 وبين ان التعرض ان الوهم انما تعتم المقدار اذ الاضطرار اذ اصغر منه
 مع عرض طابا وبه تسقى الفصل وهو شئ آخر فكونه قابلا للقسمة بمعنى فرض
 شئ غير شئ باعتبار مساواة بعض منه لما هو اصغر منه ولو اذ لم يكن قابلا ^{لها}

العبارة

ومع هذا التوبيخ في غير او يقول ان كون المقدار بحيث تعرض فيه شي غير
 انما هو لا جرم عدم من اواء محرمه من صفة هو بعضه الذي يرضه العقل
 اولاً اذ لو لا ذلك لم يمكن ان نعرضه عن عرض غيره في آخر وجه هذا الكلام
 كاف في قبول التسمية بالمعنى المذكور وان لم يكن الحكم يكون قبول التسمية لكم بواسطة
 التوبيخ والذات في ما في قوله فان هذا المعنى يلحق الحكم لثباته عند المناقاة
 لان المحرف بالذات ما في الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت
 فالتمس في والذات في وسفيا عن عرض الاسم لكم اولاً بالذات على معنى الاول
 هناك يكون معنى عرض وضمه كما ان الفاعل يصف عرض البيان للسطح كونه عارضاً له
 اولاً وبالذات على ما صحت في صفة العارض الاوليه والماسية او يقول ان لا يكون له
 انه عرض جاني له لا انه عرض اولي الحاز ان يكون عرض له في وسط عرض آخر او يقال
 بعضهم قبول التسمية واللامساواة في عرض التسمية المذكورة لانه اذا عرض في غير
 فاما ان يوصف بالعرض في غير من كم آخر او كونه الواسطة والظن ان ما ذكره هذا القائل
 انما هو في التسمية واللامساواة في العرض في الكتاب ما ياتي في التسمية واللامساواة
 المقترابه فانه اذا اطرات التسمية بهذا المعنى بعوم المقدار الاول وذلك لان
 المقدار الاول لم يكن مفصلاً بالفعل اصلاً بل كان متصلاً في صفة واحدة فانه اطراف الالم
 لم يكن كذلك المتصل بها بالضرورة بل عدم ووسط متصلاً انما لم يكونا موجودين
 في ذلك المتصل والالم لم يكن متصلاً في صفة انه يلمس بالفاعل على مذهب الجوزية كما
 مسهل عليها بالفعل فاقسم كل واحد من الميزان الى ميزان آخر كانا ايضا جوهراً
 فيه الفعل وان لم يكن الاتمام واصلاً الى صديق ممدون وجب ان يكون المقدار الاول
 مثلاً على ما قد عرضت مناهجه بالفعل كما مرت اليد اشارة وهذا في هذه التسمية
 للمعركة والمعد فانها الحقيقية هو اللفظي العاقبة بعينها مع الاتصاف والافاضة
 المقدار والصورة الحقيقية لئلا يظن ان هذه التسمية كما تحققت الا ان السبب

المع كون اللفظ قابلاً لهذا التقسيم هو المقدار اذ لو لم يكن لها مقدار لم يتصور هناك متصل
 به عليه الاتصال ان يوجد في عداد موقفي عن شي آخر اتمامه بالتمام سواء
 عند من او كونه العادة بوصفها بالتعلق في العدم لان الواحد موجود في جميع الاعداد
 وهو معدوم في بعضها وبعض الاعداد بعضها لا يقال ان الواحد لا يوجد غير المتسامي
 من الاعداد والالكان متناهياً لا يتناولها المقدم ساهية ان لو تعد الواحد غير متناهية
 واما اذا عد ميزان الاسامي فلا والمقدار بوصفها عادية بالقوة اذ كل مقدار يمكن ان يصف
 نصفه بغير تبيين وثلثه بغير تبيين وهكذا بوصفها كونه في شرح المتخصص
 ان المقدار قابل للتصنيف الواسطي ما على من الخ والتصنيف في المقدار لا يصح في العدم
 لم العدم وعدمه في طرف الزيادة وسه في طرف النقصان الى الواحد والمقدار العكس
 فانه مسا في الطرف الزيادة لوصف سامي الابعاد وعدمه في طرف النقصان لوصف
 كون المقدار قابلاً للتجزئة وصحة قبل المقدار طاعرف من ان التصنيف تصغير في
 العدم والعدم صفة الواصفان المقدار قبل ان يعرض عنه واحد عادية واما عند المقدار
 والعدم لا يتصور منه قبول فرض الواحد الا بالاعتقاد احد ما هو من ان الكم مطلقاً
 طائفاً على الجميع اقسام من الاعداد والقادر بعرض له اولاً وبالذات ولما عده سوط
 ما يتا بالعرض فالك في هذا هو الذي عد من المعقولات واما الكم العرضي فانه
 ارتباطاً بكم العاقب صحيح لا جزاً او صفة عليه واما حاله في الكم بالذات او حمله او حاله
 في حمله واما متعلق بالعرض بكم بالذات على ما ذكرنا واما قيد القيد والذات بالاضافة الى
 عن الحقيقية التي هو العدم نفسه وقوله او صفة العياضات التي محمل رطلان وصفتها بالكم
 على ما عده الظن انما هو العدم الحاصل فيها فكون مثلاً التقسيم الثاني اعني ما يكون محلاً
 لكم بالذات لا العدم الحاصل في حمله اعني الاصل كما اعتبره الراجح في جعله مثلاً
 التقسيم الثالث وان جعل السابض صالحي السطح او لا وبالذات على ما هو المشهور
 كان قوله هذا العياض طولاً او قصره لا التقسيم الاول فانه

كم متصل بالعرض وذلك لا يطابقه على الحركة المنطقية على السبب فان هذه الملة اعني
الزمان والحركة والمسافة متطابقة تحت افتراض في اقسامها فرض في كل واحد
من الاخرين حرز والمسافة في المرات فالرمان بواسطة انطواء على الكم المتصل بالذات
اعني المتصل بمتصل بالعرض ونواسطه الجبهة كم متصل بالعرض مع كونه في حد ذاته
كما متصلا فان قلت المتطابق على الكم بالذات قسم من الكم بالعرض خارج عن الاقسام
الاربع المذكورة قلت متوكذلك لكنه يمكن جعله لا يطابق منزلة الحمول فرضها
فاعلم انه في بعض الكم المتصل بالذات لكم المتصل بالذات كما في قولنا عرض مزار
فصير المتصل بالذات متصلا بالعرض والاشكال في ذلك التعارض بالعرض
وبالشخص وهو عدم قبول التصادم وان كان خاصة اضافية لكم لا عرض
ايضا كما يجوز مثلا لا تقبل التصادم كما هو المشهور واستدلاله تعرض بعض انواع الكم
المتصل لبعض على انفاء الصورية من العوارض والمعروضات لان احد
الصدين لا يكون عارضا للآخر ولا يدبر على انفاء الصورية من شرطين او غير شرطين
او يربحين فان كل واحد من الخط والسطح والجسم يدرج تحت انواع لا يربح
بعضها لبعض فان استدل بان هذه الانواع لا تتحد في الموضوع فان الخط المستقيم
والمستدير والمنحنى لا يتحد على منها في محور الاقن وكذا الحار في انواع السطوح
ولا يصح ان كان استدلالا بانفسار الشرط لا يحصل المتناهي على انه قد اسلم المتناهي
على موضوع واحد وقوله فلان الكم المنفصل بعض انواعه متقدم بالعرض متناهي
لما تقدم من ان تقوم الاعداد انما هو بالوظائف بالاعداد التي تحتها
فان الموضوع القوي الجسم التعليمي الجسم الطبيعي والسطح الجسم التعليمي والخط
السطح يتجه عليه فاقول على ان استدلالا بالعرض وهو انما يدل على انفاء
التصادم من الخط والسطح ومن الخط والجسم ومن السطح والجسم الاعلى انما
بعض انواع واحد منها فبان ان تصاد مثلا الجسمان التعليميان المتغايران

المتصل

في الصغر والكبر الوارد ان على موضوع واحد على التعاقب تصاد مشهورا كما في التفاضل
والثبات في الحقيقتين واما عند الموضوع بالقدرة لان السطح حار في الجسم الطبيعي
لكن بواسطة التعليمي والخط ايضا حار فيه بواسطة وفي التعليم بواسطة السطح لان المتغير
في التصاد هو الموضوع القوي والكمون من نوعين من العدم والايه مقدارين
غاية الاختلاف هذا استدلال على انفاء التصادم الحقيقي ووجهه بوصف
الكم بالزيادة والاعتقاد مما يستلزم اندرجا تحت اللات وفي الذي هو قبيح للذات وي
وهو عرفت انها اولى بالذات واللات وفي من الخواص المطلقة لكم بالذات والكمون يكون
وهو العدم نفسه كما هو موجودا في اضافية وفقا بلها القدم وما وصفه الاعتقاد بالزيادة
لم يصرف بالذات على ان السمة معنى فاضا للزيادة مما لا يقل من انه لو قيل المذراع
من الخط اسد في خطية من نصف المذراع لان زيادة علة لست الزيادة في نفس الخطية
لما لم يح كما يقال هذا السواد اسد في عوارضه من ذلك السواد لزيادة علة في نفس السواد به
وهو ان تصور المقدار من حيث هو مقدار المقدار لا عارق المادة في الخارج
الاعداد المتماثلين بوجود الجوهري لكنه يفارقها في الزهن الحوران ان يحول المقدار في العقل
المجرد عن جميع المواد فاذا حملنا نحن اعني المقدار في الجهات العدم من غير ان نسلط الحواس
المواد واحوالها كان ذلك المحصول تعليميا انه لا يمكن ان يحمل العساها لان الجوهري
المدار على سبب الاعداد في الخارج يدل على ما هوها في الدهن لان الاعداد الخمسة
المحمول لا يرسم للذات الصورية تحتها هي ما هي حاصل منها بل يقول الاعداد المذكورة
في ما هي الاعداد طوره في الاعداد الصحيحة المتخيل اذ كان غير متناه بلا فرق التبادل
اذ اتسع تصور المقدار الذي لا يتناهى (متسع الحكم عليه بامتناع وجوده لا بالتقول
المتسع بتصور اعداد تحصى غير متناه لا بتصور اعداد لا يتناهى على وجه كل فالمتسع
بموا المحمل للمعقل واذا حمل الجسم التعليمي فتساها كان هذا سطح فاذا تحيل في ذلك
السطح من غير القات الجسم واعراضه كان ذلك التحميل سطح تعليميا وكذا الخط
وانما سمعت العلوم الاربابية الناصحة عن اصول الكميات المتقدمة والمبعدة اعني الهندسة

في الصف

والحساب التعليمي ورياضية لانه كما هو المعلوم ان في التعليم ورياضة النفس ما ليس
 بالاعتدال وسعدا من الخلق فانها علوم متعده منتظمة كلما حصل الفكر فيها
 وكان الاوضاع بشرط لا شيء اى يمكن ان يحصل بعد مقتضى الجهات مجرعا اعداد ولا يمكن
 ان يحصل بعد مقتضى حقي الطول والعرض مجردا عن الاستعداد العقلي بالمعنى بل بالادراك
 له عن ما وان كان قليلا صا ويكون المحل جسميا الاسطوي ولا يمكن ايضا ان يحصل بعد مقتضى
 في جهة واحدة فقط بل لابد ان يحصل امتداد عرضي بل وعقليا ايضا فيكون المحل كما
 هذا التقدير ايضا جسميا لا خطا بل يقول لا يمكن تحييد النقطة في الخط بل لابد ان يحصل لها
 امتداد ما وان كان قليلا صا في الطول بل في العرض والعقليا ايضا فيكون المحل جسميا
 هذه الامور اعني النقطة والخط والسطح يمكن ان تكونها على وجه كلي ولا يمكن تحييدها كمال
 الجسم التعليمي فانه يمكن تقويمه وتحليله لانه كذلك الوجه الصحيح فانما
 دليله عام في الجميع فلو كان في الاضطرارية راجع الى الحكم مطلقا فلو كان في جميع
 ما خلفه عن الجوهره عما نقا في حواشيها ما هووا النسبة اليها اورد عليه ان مطلقا
 الثاني صح فقوم عليه برهان وانما اعادة كذا في تعريفات هذه الامور مما خلفه عن الجوهره
 فحاز ان يكون من قبيل الخواص التي لا يقا عليها في حواشيها مع بدل المعاد به
 تبدل الاشكال لاشكال مقادير الشبهه تبدل على وجه تبدل اشكالها فانها اذ اوردت
 كان لها مقدار مخصوص محدد في الجهات الثلاث على نسق واحد بحيث يمكن ان يفرق في
 داخلها نقطتين في الخطوط الخارجيه منها التي مستطوية واذا اقيمت كان لها مقدار
 على غيره لكل النسق اذ اطولت سفاوت مقدارها بحسب مراتب الخطوط بل مع النسق
 المحصنة تافه بعضها في هذه الجهات كلها ما لم يطرأ عليها انفصال فذلك المبدأ ليس
 معدوما قطعيا ولا متعلقا بطولها النسق كل اشكال بل باعتبارها جميعا وليس هو مرورا
 لكان حزامها محدد بتخصيمها بعد لزوم اسما الكليات سفا الجبر فهو عرضي حزامها
 في جميع حواشيتها وهو الجسم التعليمي محدد بت وجوده وعرضيته معدوم الاستعداد
 هذا على وجودها ان لو اورد الاشكال على الجسم المحصل في حواشيتها

الخارج

بمقتضى وجوده التعليمي القائم بالشبهه وتلك على شخص واحد لا سدا في اصلا بل هو
 عليه سطوح واسكال مختلفة حواشيه ما ذكرناه من ان المتشابه ليس مقتضى نظر الشبهه
 بل باعتبارها وما يكون اشابه للشبهه مقتضى التي البرهان لا كما هو مقتضى ما مدغم ان هذا
 انما يصح اذا كان ذلك الشيء مقصورا بالكتف والافاق ان كان مقصورا فوجهه بالبرهان انما
 مقتضى ما بالبرهان او لا اى اهم استدلوا على صوره البرهان التامه مع زعمهم ان الجوهر
 حسن لها واعيدوا عن شكلها انها مقصورة فوجهه بالكتف وكلاوي ان يقال ان الساي
 لا يكون من مقدمات الجسم لانه عبارة عن السطوح المجسمه وانما هو من مقدمات
 الجوهره وهو في ما يكون السطح الساتر للجسم بواسطه الامور الخارجيه عن حواشيه
 استدلوا على عرضيه الخط ان الجسم كالكلمه يوجد بلا سطح ولا يكون مقوما لغيره عليه انه
 يدل على ان الخط ليس مقوما للجسم ولا للجسم الذي لم يوجد فيه والبرهان على انه ليس مقوما
 للجسم الذي وجد فيه وقد استدلنا على عرضيه السطح والخط والنقطه ما هنا اصل الجسم
 التعليمي الذي هو عرضي في ما عرضيه اولى وما بقا من الامور على عدد وجوهها
 يستحيل كونها حواشيه لما مدغم من استدلنا في الجبر وما هو في حكمه يكون عرضيا وان كان
 مقدار الجبره فانها يكون عرضيا لان العالم بالعرض عرضي وكذا المقوم باجزاء كلها عرضي
 يكون عرضيا قطعا كالجبره وانما اذا كان بعض الاجزاء فقط عرضيا ولا يلزم كون عرضيا
 كما سر على اقل السطح طرف الجسم الجسم اذ انتهى احد امتداداته
 فقط كان هناك المقدد في حواشيه بالصورة ولا يمكن ان يكون حزاما للجسم مطلقا لان
 كل حزام من حواشيه في جميع جهاته فهو عرضي في الجسم التعليمي اولا وبالبرهان في الجسم
 السطحي ثانيا وبالعرض والسطح اذ انتهى في احد امتداداته كان صا لا يمتد في حواشيه
 بالصورة ولا يكون حزاما من السطح لان كل حزام من حواشيه في حواشيه بل هو عرضي حال
 في السطح ويوسطه في الجسم التعليمي وانما حواشيه في الجسم الطبيعي وقس على ذلك في النقطة
 فاقوى الاستدلال على وجود هذه الاطراف ان الجسمين اللذين لا انفصال في حواشيهما
 ان يكون كل منهما متصلا في حواشيه اذ اذ لا يقا بطولها عرضيا فملا في حواشيهما

هذا الامور
 في السطح
 في الجسم
 في النقطة

نحو

منها لا يكون معدوما لا يستحال بل في المحذور من بعد من بل وجوده امتساق في الطول والعرض
 دون الحق واللازم اما داخل الحقين واما لولا اللام في بعض فرضها فلا عليه وقد عالج
 اسات الخطه بل في السطحين واما ان المقدم يتلقى الخطين وهذا هو عدان في مباحث
 الذي لا يجرى الامساع ان يكون الاعداد دوارا وضاهج وتدل لعدم قدرت رهاها
 تبعاً لما كان رالح هذا العي بواسطة كاشارة الى الاعي فكم لا يكون لاطراف كالمركب
 محقق بل في امور لم يرد في تلك الاكلوا صدمتها محقق في الخارج موجوده
 لان الامساع وانما كان معنى الحاصل ليس بهو واضحا وان الصفح الجانبي فاسترا
 وكما الاضاهه العارضه لم بل اراد بالتحقق ما يعبر الوجود الخارج وصوره التي هي معنى
 فبالتهام اضاف ذلك القين به وقوله ايضا قد عارضه بانه للامساع وانه للسطح مع قوله
 فكون السطح مصفا بالتهام التي هي عدم مع نوع من الاضاهه منهم منه الامساع اضافة
 والحقه بعض الامساع تصوره مضافا مشهورا بالجمع اعني مصوره للجمع وليس معنى انها
 له مضافا وكما انها الى اخرى من حيث هو مضافا فلهذا قيل انها بهما في لثامها ووذوالها
 انها لله بها سم ان ذلك الامساع الماظهر مع تلك الاضاهه اعني الهامه تصف به السطح في مضاف
 مضافا مشهورا بالجمع فالتهام العارضه للسطح شمل على حدسي بل هو الامساع مع نوع من
 الاضاهه واما جاز وصف السطح بالتهام لان الجسم انتهى به مقتطع عنده فهو بها بمعنى انه
 مسوي ومقتطع عنده واما حكايا بالتهام وذا انها مضافا مشهورا لان لا يوجد
 للاضاهه من الجانبين من خواص المضاف المشهور في دون الحقيق كما سياتي وما قيل
 ان الاطراف هو مستله ضم قوله فما طاروا ان يقولوا ان الاطراف ليست بهايات ان
 اسطويح والخطوط والقطر ليست لغير الازمان والامساعات حتى يكون عددي ما هي
 اموتجودة في الخارج معروضه للامساعات كما ذكرنا والجواب عن الباين والناظر في حقيقه
 مما سلف ما في تخنيده عن الاعاده وعدم ايضا الى السامى واللاتامى مع عدم الملكه من
 الاعراض الذاتيه فكلم لا يوصفها ما عدله للاتباعه وان اللاتامى معنى السطح مصف
 الكم وغيره فلا يكون عرضا ذاتيا لشيئ منها ولا يمكن تحريمه للمقولان العشر من اظاهه
 على قول من لا يجوز بركب الهية من اميين متينين او امور متاويه وما على راي من جوده

اذ يجوز فتح مكب بعضها بل جميعها من الامور المتاويه بمصنوع محدد بها اما ما ناقصا
 بالعرض فيكون الجوهري وذلك لان ما بعد العرض متاوا والجوهري ايضا واضراح الوصده
 والذوكله عن الكيف على المشهور كما انشأنا اليه ومنهم من الهم كونها من الكيف كما سيجي عقلم
 العرضها ان تصفي اذاته القيمه او النسبه او اللصفي شياعها والمدان هو الكيف
 ولما قيل لا يفتقر بالاولى الى اعضاء اللاتامه كما يدرك عليه قوله لسديج فيه الكيفيات
 تصفي اللاتامه بالواسطه وقد نفهم نعلق هذا القيد بالافتقار مطلقا ويكون فان تدره
 في اعضاء النسبه الاضاهه عن خروج الكيفيات المقسمه بسببها في الكليات والاشياء
 فانها تصفي القيمه في مجالها لكن بواسطة الكميات لا والاوليات وهو موقوفه بالاقضاه
 هناك اصلها فاجاب الى التقييد مطلقا نوعا للعرض النسبه هذا على ما قيل انها
 على اى من جعل النسبه ذاته لتلك المعارض ولما على المذهب المشهور وهو ان الضابطه لها
 فلا وذلك لانه اذ لم يوقف تصور على تصور غير ان يكون عرضا للشيئ المتين الى العي موقوف
 لعقله على عقل ذلك الغير كما لا يوقه والنفوق ولو اريد به الموقف مطلقا لم يصح لان كل مركب
 جوهري كان او عرضيا او غير فان تصور موقوف على تصور غير اعني جزءه ولا اشكال
 الاعراض النسبيه انما يكون عارضه لها بالتميز عن غيرها اذ كانت نسبتا مخصوصه واما
 اذا كانت نسبتا بل فرضا نسب مخصوصه فلا او لا يرى ان الريع اعني الصريح للتميز
 المعين واعلم انهم صرحوا بان بعض اقسام الكيف قد يوجد تصور تصور غير وان
 لم يوقف عليه كالارتفاع والاحتفاء فانه لا يمكن جعلها الا في الجاهر وكلا لا يركب العدمه
 والمشهور والعصب فان تصورهما لوجب تصور متعلقا بها حتى يكون ان الريع هو
 تصور الحدود والحوا للوقوف عليه فلا صاحب سابع ارضاه الى غير الوقف بما ذكر
 واما طرفه الكيف والجزء مسدوخ عقيد الغير بل الخراج لكل الاعراض النسبيه على المذهب المشهور
 سقي وارهه على التعريف اذ يقال ان تصورهما لوجب تصور غيرهما وسدوخه ولا يوقف
 وذلك لان الكيف من اللاتامى اشارة الى ضبط اسبقا الى الحصر محتمل
 لان محصوره ان الكيفه اذا لم يكن محصوره بذواته لا الكليات ولا بالهيات

سواء استعملت كانت كغيره محسوسة ومعلوم غير معلوم غير انه استقر اقل يوجد غيرها فان قلت
 لو اراد بالفعل بالانكسار استعمل او الحصر فبها قلت كون الفعل بهذا المعنى مختص
 في الكيفيات المحسوسة ممنوع وكذا الحال في القبول للكيفية اما ان يكون مختصا بالكميات
 والربع او الاواني اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الطامية او لا وهو المحسوس
 استعملت في الحواس كالقوى واللاقح او يكون كمالا كالحال في الملكة
 نوع الحرارة ان يحدوثها بالانفعال الذي هو المزاج قال الامام من شأن الحرارة والبرودة
 ان يحدوثها بالمزاج واما ان الرطوبة واليبوسة مثل ذلك فهذه كمالا لكن النسخ من ذلك
 بالانفاق العاني انها يحدوثها انفعال الحواس اي منقطعها الحواس والاولى
 الاولوية دخلت فيها الاشكال والحركات وغيرها لان العقل والخفة منها مع ان في كونها
 من محسوسات الاولوية وكان ان رجع حذو فبذلك لا وليه استمر ان يخرج الحفة
 والنقل لان حدوث الانفعال عنها مطلقا كما في وجه استنباطها بالانفعالات اذ لم يجز
 في وجه التسمية لاطراد الكيفيات المحسوسة لها العلاقات بالانفعال لاصحابها
 شخص او نوعا والثاني بالمتبوعية ولذلك سميت بالية وسميت باسم الامر الذي هو
 في التغيير والتغير فان الانفعال معناه الاصل في مزيلا في حقه وتغير فعل منه وجعل
 اسما للكيفيات المحسوسة التي يحدوثها لاصحابها المناسبة وقد يقال بعض
 اسم جنسها شي واطلق الباقي عليها جميعا على مقتضاها ومنه الكيفيات
 للاشكال نعم جمع من الاول ان هذه الكيفيات نفس الاشكال لوان صاحبها
 الحواس اصلية قابلية للانقسام الواسع دون انتم العقل ودعوا ان ملك الاخر احيى الله
 الاشكال فالأخر المحيطة بها الربع مثلثات كمن محبوبة لاطراف معرفة لانفعال الغضو
 ومحسوسها الحرارة والجزء التي تحيط بها ست حركات يكون عليها لاطراف غير مائة
 في الغضو ومحسوسها البرودة وكذا الحواس في الطعام فان الجزء الذي تقطع الغضو لا يحرر
 صفار ويكون سدى الغضو فيه هو الجزء من الجزء الذي يقطع هذا النقط مع الحواس
 الفوار في الالوان فان الجزء الذي يقطع منه شعاع مغزق للبهمة والبيض الذي يقطع

منه شعاع جامع للبهمة هو الاسود ويحصل من اختلاف مبدئ النوعين من الشعاع الالوان
 المنفصلة بين السوداء والبيضاء وقال جماعة من الحكماء ليس في المناظران ولكن الله
 تبع اخرى عارضة بحلق الحرارة في الغضو عقبة مما سته النار وكذا الكلام في التغيير
 والروائح والالوان قال الامام ان موت هذه الكيفيات من احوال العلوم الضرورية وانما
 على الضروريات عيب وكذا المسمى اطلقوا قول القديس ان وجهين اصدما ان الاشكال
 ملوثة اي مدرك باللمس في الجهد والالوان والطعوم والروائح غير مدرك باللمس اصلا
 فالاشكال اضافة لها وانما فرقنا الملوثة بما ذكرنا سدفع ما قيل من ان اللمس يكون اشكال
 متبوعه بل الملوس هو السطوح واما اللمس الحاصلة من اطلتها فبصورة لا طوسته وان قيل
 نحن لا ندعي ان الاشكال نفس هذه الكيفيات بل يقول ان اصناف الاشكال اوصفت
 حاصلة في الحواس والمحسوس هو تلك الهيات وقطع ولا اصناف الاشكال بعد
 لاله البصائر والاله اللس انما في الخارج كغيره محسوسة فمما عرفت النقط
 وما ذكرتم من العيين الابد على كونها اصنافا تلك الهيات الحاصلة في الحواس لم
 نفس الاشكال لان الاشكال ملوثة والهيات الحاصلة في الباصرة والذائقة وان
 ليست ملوثة واذا كان وجود الكيفيات مغايرة للاشكال في الحواس كان وجودها
 في الاجسام الخارجية ورد هذا الجواب بفتح من الملازمة وعلى قدر تسليمها
 بل من حواس موت كصفات في الاجسام الخارضية لا يوتها فيها والوجه الثاني للطل
 قول القديس ان هذه الكيفيات اعني الالوان والطعوم والروائح والحرارة واحدا
 مضادة والاشكال لمية متضادة واعترض عليه بان اراد بالقياس والنقاد
 الشهوي ولام ان الاشكال غير متضادة بهذا المعنى وان اراد به القياس المحسوس فهو
 في الكيفيات اما ان يكون بين لاطراف ملزم مما ذكر ان لا يكون الاشكال كصفات هي
 لاطراف في حاز ان يكون كصفات هي اوساط ومثل ذلك عرفت ان جنس الاشكال
 ليس في تضاد حقيقي واحساس تلك الكيفيات منها تضاد حقيقي وسفاه وان تضادها
 والمزاج لا يحصل بل من الكيفية اذ لا معنى للمزاج الا الكيفية

اسماع في كذا

الخاصة من مفاعل النار والباله مثلا التي تسمى بالفتن الى البرودة وتبريد بالفتن الى
 الحرارة والحققة من ضمن الحرارة والبرودة تكون كغنية بطور والطعوم
 والروائح والالوان ليست من الكيفيات المحسوسة التي هي في المزاج نعم ما يحصل
 ناعمة لرباع الشئ عن ^{هذه} الحشنة الكيفيات المحسوسة لانها تسمى بالفتن
 الى كل جوار المحسوسات تسمى او بالالمحسوسات لاجل ان الفتن هي الكيفيات
 نعم جميع الحيوانات والمزاج حيوان عن هذه القوة وقد يكون عن صائر الحواس الظاهرة
 كالحواس التي في الفم والاذن والاربع كالجلد والفاوق والاشارة المبر والشر في ذلك ان
 بقا الحيوانا ما عدل اجزاء فلا بد من الاصرار عن الكيفيات الخفية اما وذلك
 ما ذكرنا فالحكمة بعض ان الالوان حيوان عن هذه القوة واما سائر الحواس فليس في
 هذه المرتبة من الحيوان فان الخلو عنها واعرض ان جوار المحسوسات في
 واما تلك الحيوانات فحان ان يكون مشعرها ضعيفا لا يعفوه بالملح ولو ان
 بالامهيب لكي في وجه الفتنية والفتن التاخر اما اصام العنصر ويحلوا
 عن الكيفيات الميصر والمجموعة والمدوفة والمخوفة والمزاج عن الكيفيات المحسوسة
 والحكمة في ذلك الالوان ما يوقف على توسط صم ولا بد ان يكون ذلك الجسم خاليا عن الكيفيات
 الميصر والالوان الحاسة كسنة ولا بد ان الكيفيات الجسم التي على ما سمع وكذلك
 الذوق يوقف على الكيفيات المرطبة الملعابية بطعم ذي الطعم او احتلاطها من اجزاء
 وايضا لها اياه بالفتن الى القوة الذائقة فلا بد من خلط تلك المرطبة عن الكيفيات
 والالوان يحصل التام بذلك الطعم بل يحسن به بطعم مركب وكذا الشم يوقف على جسم
 سكتف كسنة ذي الرائحة او يخلط باخر منه ولا بد من خلط ذلك الجسم في بعضه
 عن الرائحة ما ذكرناه وهكذا السمع يوقف على توسط صم جمل الصوت اليه فلا بد
 ان يكون في نية خاليا عن الصوت واللم كجمل كما سمع ولم يحصل لاصاس التام
 واما اللمس للاصابع الى المتوسط حتى يلمس ظن عن الكيفيات المحسوسة
 واولا بالالمحسوسات كما ان المحسوسات او بالالمحسوسات لما عرفت كذلك هذه

الشم

المحسوسات

المحسوسات الاربعة او بالالمحسوسات لثبوتها للمعنا صرا العنصر ويحصل المركبات منها بسط
 المزاج المنفذ عن هذه الاربعة ولا ان تلك السابط لا يخرج عن هذين الخطين اعني ضمن
 الحرارة والبرودة وما يتوسطهما وهو النقل وضمن الرطوبة واليبوسة وما يتوسطهما
 وهو النقل والمحسوسات الباقية فاما ان يخلو عنها تلك الاجزاء او يكون منفية عند
 الاعتبار الى هذه الاربعة ولا انها تدرك باللمس اولا بالذات وما عداها تدرك بتوسطها
 وما قيل من ان الحسونة واللماسة طوسان بل لا توسط ووجدت عن بانها من الوضع
 عند بعضهم واللطافة يطلق بالاسم اكل على ما ان اربع رقة العظام وهو الاثنا
 الذي اصغر صرا وسرع الدائر عن الملائق والشفافية والكثافة يطلق على ما عدل
 هذه القافية وقد ذكر بعضهم ان اللطافة بالمعنى الاول عين الرطوبة وبالمعنى الثاني ليست
 من المحسوسات وكذا الكثافة لثباتها للاول عين اليبوسة وبالجملة الباقية ليست من المحسوسات
 وقد يعرف بالثبوت واللدونة وسياتي الكلام في الثبوت والجملة النقل
 ناهية ان الاربعة منع ذلك جوار وجودها في بسط او مركب بالابتدعية
 فان الدوران لا بد ثبوتها غنية عن التعريف بالجملة والاسم اذ لا يظهر من
 المحسوسات اعتد على بان المحسوسات حواسا للجملة مثلا لاما هيتهما الكيفية
 فان الحس لا ينفذ معرفتها فحان ان يعرفوا الاقوال التي رجمت والحواس ان ادراك حواسها
 بعد المعنى يعرفه الماهية الكلية على وجه الاستقراء في تعريفها وعن انصاف المعرف
 بان الاصابع حركات الحرارة بعد معرفتها هيتهما بوجه الاكبر يحصل مثلا من التعريف
 التي يتوسط حواسها بل قد يكون احكامها فالمتوسط هو الصدق لا المتوسط
 وقد لا تاتي في التنبية بذكر خواصها على من هو ما سماها لان التعريفات اللفظية
 لا يقيد بتصورها كما عرفت من خاها جمع المث اكلات وتفرق المختلفات وظل
 اذ اذت في الجسم المركب الذي لا يكون بانه سدة للفتن ودرعها الامور كما
 اذا اذت في الجسم البسيط كما تارة فانه ينفصل عنه اجزاء ماسه بالسحر ويتصل
 الى مكان الهواء بعد معرفتها اكلات وصحت المختلفات فالطرفة اقبل التصديق
 وذلك لان الالطف تارة اسرع من المشي ويحرك فيه السخونة المحسوسة للفتن التي اذت

صغير ومجملها فاجد الم يكن التمام اجزاء المركب بتدبير العسل الا لطف وضوء الفاعل او
 للحرارة بالاضافة الخفة بالاعتدال فيجمع التصعيد الجواب للنفوق لم لا تصاع هو ذلك
 لمضيق طباعها وما كانت الحرارة حريز لم تبق وطبايع الاضداد عن وقتها سلك
 المسمى او الحرارة وما اذا كان لا التمام بل اجزا متديدا فان كان اللطيف والكثيف فليس
 من الاعتدال قوي تاثير الحرارة صرحت حركة دورية كما في الذهب فان النار لا تعرفه
 لثمة اللانم بين سبطه فاذا مال اللطيف الى الصعود صدم الكثيف الى الاعتدال
 ويحرك حركة دورية وان كان اللطيف غالبها اجزاء الهوان مليئا كالخرد والكان
 غالبها جلام فوقع عليه ايضا كالطلق والنورة الاباحل التي سقبلها اهل الاكبي
 وللبردة بالفس فانها اذا ابرت في المركب المتخالفة لاجزاء او صفة كانتها
 والنفاق بعضها ببعض ومنفتحة من نفاقها فالحرارة توجب سبل الرطوبات المحجوة
 بالبرودة وتعملها وتصعبها والبرودة توجب الخجاء وتكافئها وانما فيها
 والاشي من العدم كذلك ان محسوسا بالذات نعم يدرك العدم بالتحس
 كما اذا الصبح حر جسم علم انه ليس بالبرودة تدرك ان العدم بالذات المحسوس
 ودرستوسا بالتحالف بين الحرارة النارية والحرارة الفريزية واما مخالفة النار
 للكيفية الفاضلة من الكواكب فلان الاغنى بصر حرارة الشمس وحرارة النار وذلك
 دليل المتخالفة الرطوبة كيفية يكون بها الجسم سهل الشك للرطوبة ففردان
 احدهما ذك والثاني انها كيفية يكون الجسم بها سهل للمصاق بالقيوسهل الافعال
 عنه وهذا وهو على العنبر الذي انه بلونهم انه ان يكون ما مواسد التصاقا اربط بغير
 العسل اربط من الماء وطوباط قطفا وودع هذا الدوم بان الرطوبة لما كانت مقضية
 لسهولة التصاقها والامضاء لكان اللانم منه ان يكون ما لولا سهل التصاقها
 اربط اما ذك والاشك ان الماء اسهل المصاقا واهضا لعن العسل ما كوار اربط
 قال الامام لاشك ان الماء رطب عليه وصفنا ان احصا الكيفية التي بها يكون سهل
 الشك لسقط الحماوي العزيز سهل التركه والثاني الكيفية التي بها يكون سهل
 التصاقها والامضاء لان فسر الرطوبة الكيفية الاولى كان الهوان رطبا واهرت

بالكيفية

بالكيفية الثانية التي يكون لم يكن الهوان رطبا فالعراج لفظي الا انفسرها بالاشي
 او طالعاق الطل على ان الرطوبة الاموج بالمانس افاده اسهل كما عن المستق
 بالامواج للنفوذ الوايل سفسا كما ولا يزل من من نفيها لاولي ان يكون الثاني
 اربط العناصر لكونها الطفا ولم يعل احد وودقا للمين في الماء والعسل
 سهوله الامضاء ليل المعسل احد منه انضالا فلو فسر الرطوبة بالكيفية
 الماء رطبا وما ذكر من الامعاء انما هو من العوام ولذم كون النار رطبا وهو قس
 وهي غير المترا علم ان ههنا جساما رطبا الجومر وجساما مسلم وصفا مسفعا والوا
 مالم كيفية سماه بالرطوبة بمعنى سهولة الشك او سهوله التصاقا على الزاكن كالماء
 والثاني اعني المتبقي ما حوى على طام من ذلك الجسم الرطب الجومر والخي الذي جرى على طامه
 الماء هذا الجسم الرطب الجومر الجاري على طامه عنم نسي لم ورطوبة ايضا والمالك
 اعني المسع ما هو رطب الجومر في عمارة وافاده لينا ما فالرطوبة كصفة للبلد التي يكون
 لثمة من مقوة الكيف بل هي جسم والخفاف تعابها تعابيل العدم والمالك وللقصود والكلم
 ههنا رطوبة الكيفية الرطوبة البله وانما ذكوت مما سألنا سئمتها الكيفية في المطلق لفظ
 الرطوبة عليها فلا يصح عدتها في الكيفيات المحسوسة وانما يكون قبول الرطوبة
 وبما سأل سبب المحسوسة فعلى هذا يكون اللين كصفة مركبة منها او سهولة مزاجتها
 هذا وما عترض على قوله وتكونا ان من الكيفيات الاستعدادية بان الكلام الرطوبة واللين
 محله للانعقاد وكلام البورنة والصلابة التي محلها للانفعال علم كما ان الرطوبة واللين
 من الكيفيات المحسوسة واللين والصلابة من الكيفيات الاستعدادية قال الامام ووطن
 في احد ما من الكيفيات المحسوسة وليا كذلك لاول الحسونة والملاسة فالخبر الحسنة
 عارة عن اصلا في الاضداد في طامه الجسم بان يكون بعضها ثانيا وبعضها غائرا والملا
 عارة عن استعدادها فها من بار الموضع والثاني اللين والصلابة وليا من اللين ايضا
 لان اللين هو الذي يسهل وذلك انما يسهل بالحرارة الحاصلة في سطحه يستطع التقعد
 لتقاع الحروف لذلك الخراج كونه مستقدا لقبول من الاعين والاولان ليا من اللين

١٠

لا يهاجمها بالبر واليد من كذا وما العالمت فهو من البر والقوة واللاقوة
 انوار رجب آدم لانها مفعول عن سبب التنقل العاق ومعلوم ان الكيفيات
 المختصة بالكيان في المقاومة المحسوسة وليست بصلابة لان الهوار الذي في الذوق
 الممتوح منه معاومه ولا صلابة فيه وكذا في الرياح القوية معاومه بالصلابة في
 الاستعداد بخلاف اللانفعال في ذلك من البر والقوة واللاقوة الحصة مطلق
 مركز على مركز العالم اي سيطر على مركز العالم مركز بقوله وهو بقوله لوصف الحجم
 عليها لو قف ولم يزل الجاذب ويعبارة اخرى هي نقطة فعدا ما على صوابها في
 الوزن الحصة بيطبق سطح على سطح عقده تلك القر اي سيطر على سطح على
 متوق ان كان امتهن الكليات في ما ملنا على الكون كما هو المعلوم عند اصحاب الارصاد
 والمقصود ان يطبق سطح على سطحنا من الاذلاك لذلك عقده بقوله ويطبق في
 العناصر فان طغى عليها مستندم الارطاب في على قعر الفكر اقرب الساي تلك كان
 اي يتحرك في النفاة الممتدة بين المركز والمحيط حركة المركز في هذا
 اتمامه اذ كان مسافة النار والهوار اعظم من مسافة مكاني الماء والارض ولو صح
 ان يقال ان الماء يقل مضاف فان فرض جزء منه ماسا لتلك القدر لم يزل وطبعه يحرك
 الى ان ينصل بحرب كره الماء فيكون قد قطع مسافة مكاني النار والهوار وان فرض
 محذب كره الماء مما سلبت تلك لم صليت وطبعها يحرك الى ان يماس محذبها
 الهوار وقد يحرك ايضا تلك المسافة فان كانت تلك المسافة اكثر من مسافة مكاني الماء
 والارض صح ما ذكره والا فلا لكنه لم يقع مرهات على كون تلك المسافة اكثر من هذه
 واللاستباه انما تستأن كون الماء سببا للاعترض واحد طامعا عليه وهو لا يعترض
 راسا فيها ولطوب انا اذ ارضنا كره الماء بحيث يماس مقعدها مقعر الكوكب فانها
 في تتحرك بطبعها الى ان يماس مقعدها محذب الارض وقد يحرك في مسافة امكنة النار
 والهوار والماء واذ فرضنا انها بحيث يكون مركزها على محذبها فانها تحرك بطبعها
 الى ان يماس مقعدها الهوار وقد يحرك في مسافة مكاني الارض والماء وظاهر ان

المسافة لا اوطا كره من الثانية واذ افرض كره الهوار بحيث يكون مقعدها ماسا لتلك
 او بحيث يكون مركز العالم على محذبها كان صالها على كره الماء فيكون الماء سببا للتعدي
 الى الهوار والهوار حقيقا بالقياس اليه وانما اعتبر بانقل الماء بالنسبة الى الهوار فقط
 الهوار بالنسبة الى الماء فقط لانها كانت ركان في استمالها وادمنها على حصة من العلة
 من الحصة الا ان حصة العقل في الماء عالة على حصة الخفة والحارج الهوار على عكس الماء
 فضا رادها بالقياس الى الاخر بقوله والآخر بالقياس الى الاول صغيفا وذلك ان يقول ان الماء
 يعلى بالقياس الى عنصرين وصغيفا بالقياس الى عنصر واحد والهوار صغيفا بالقياس الى عنصر
 يعلى بالقياس الى عنصر واحد فاستحق الماء ان يسمي قديلا مضافا والهوار ان يسمي صغيفا
 مضافا ولا يكون هاتان الحركتان مضافتين لما سياتي من ان تصاد الحركتان
 لتضاد المبدأ والنتيجة وهما الحركتان من المحركين صغيفا ولا تضاد بينهما اذ ليس
 الى الارض نفسها كانت الارض سببا في الحركة او رده عليه ان الارض والهوار اذا
 فرضا عند حرب النار وضيقا وطبعها يحرك نحو المركز وكانت للارض سببا في قطعها
 معلوم ان يكون الهوار تقريبا مضافا وليس كذلك ان يتحرك في الكمال
 الممتدة بين المركز والمحيط حركة المحيط قيل انما يتم هذا اذا كان مسافة مكاني
 الارض والماء اعظم من مسافة مكاني النار والهوار صلح من ههنا مع ما تقدم في النقل
 والضابح ان يكون كل واحد من هاتين المسافتين اعظم من الاخرى وانه ما وضعه
 فكما قرأه هناك اندفاعه ولو قيل ان الثقل المضاف ما يكون حركته بطبعه الى
 المركز اكثر من حركته عن المركز ولتحريف المضاف ما يكون حركته بطبعه الى المحيط
 اكثر من حركته عن المحيط لكان ظاهرا بالاستنباه فان قطع من الماء اذا كان عند
 محيط نزلت بطبعها الى محذب الماء وقد يحرك في مسافة مكاني النار والهوار واذ
 فرضت تلك القطعة عند المركز صيرت بطبعها الى مقعدها الماء وقد يحرك في مسافة مكاني
 الارض والماء والاولى اكثر من الثانية وحال نقطه من الهوار على عكس ذلك ولا يكون
 مسته المحركين في سببا واضرا كما ذكره الخارج الا ان اعتبر مكان الماء مثلا سببا

واحد **قوله** كخسافة اقرين الى النار كانت سابقة الى المحيط اورد عليه انه اذا
 كانت النار والماء عند المركز وحركا بالطبع كانت النار سابقة منزلة ان يكون
 الماء حقيقا مصفا وليس كذلك **قوله** اراوان سير الى الطيل وما ان احوالها
 لما كان العار والخفة من اقسام الميل كما استبقا عقدها بما صارت المير مطلقا **قوله**
 وهو طبع وقوى ومنها في الميل مقسم الى عرضي لانه ان قام حقيقة
 بما وصف به فهو ذاتي وان لم يقم به بل بما جاوره فهو عرضي على قياس ما عرف في
 والميل الذاتي مقسم الى طبع وقوى ونساق الى ان حدوثه في محله الحقيقي ان
 كان من باهر امراض رجع عن الميل الى ما من له في الوضع فهو قسري كما في السهم المرمى
 وان كان حدوثه فيه عن باهر ما لا سانه وضا فان هذا الموضع اعني غير الجوار
 فاعلا على باهر واحد بلا شعور فالميل طبيعي كما في الحجر وان لم يكن كذلك بل كان
 فاعلا منغنا اما شعور كما في الانسان او دونه كما في السمكة او كان فاعلا على الحج
 واحد شعور كما في الفلك فالميل في ايراد بقوله والميل هو العلم القديم
 للمركب ان الحركة لا توجد بدون الميل وانه بمقتضى الحركة انما هو علمه
 الحركة ان لم يكن هناك باهر وجوده والحركة تنتج ضلوعها عن حدها شرع في ايات
 ان الميل كما لا بد منه في المير والخصه ان الحركة لها مراتب معاوم في السند والضعف
 ونسبة المحرك الذي هو الطبيعة او القاسر الى تلك المراتب على السور بمقتضى ان
 يصدر عن ذلك المحرك شيء من تلك المراتب للتوسط امدوى مراد معاومة
 بالسند والضعف ايضا السور نظر واحدة من هذه المراتب صدور مرتبة معينة
 من الحركة وذلك الامر هو الميل كما انما لخصناه من ان قوله السرور والبطور
 بالذات وهو كقضية تابل للشر والضعف الى قوله ما لو عينه بطورنا ليعين
 مستدرك في البيان وانما قدنا الحركة بالطبيعة او القاسر الى ان الحركة لا اورد
 خازان يقتضى مرتبة معينة من الحركة بحسب ارادة المرته على اعتماد ملافة
 تلك المراتب من الحركة ابا واعترض على ذلك ان الميل ايضا يتبدل في **الضعف**

كالمركب

على مراتب معاومة ونسبة الطبيعة او القاسر الى صديهما على السور فلما جرد ان السند
 من مراتب الى الطبيعة او القاسر بل لابد هناك من امدوى متوسط بينهما فان قيل
 يجوز ان السند اصل الميل الى الطبيعة او القاسر وسندا استلزامه وصفه الى امور
 مختلفة اما غير ذلك كقوى الطبيعة مثلا وضعفها واما خارج كقوة المعاقف
 المحروق وغلظت **قوله** فليختر اسما واصل الحركة الى الطبيعة وانما سندا
 وضعفها الى تلك الامور المختلفة ملاطحة الى الميل واصيد عن الاعراض الى
 الحقيقة وما ذكرنا ثبات وجود الميل لانه بدو مجموع ولا يشك في ان له مدلا في
 وجوده الحركة فان الحجر المسكن في الحركة بحسب من مدافعه ويعلم بالضرورة انها
 بعضي رول الحجر بل المقصود منه بيان الحكمة في توسط الميل بين الطبيعة والحركة
قوله واعلم ان وجود الميل في الالمانية وكذا في الحركة الوجودية والكيفية واما **قوله**
 الكيفية فلا وان وجوده الميل كما السكون لا تأتي كونه الى مقتضى الحركة فان
 من اصح بالميل حال السكون علم بالضرورة كونه مقتضى الحركة **قوله** وذلك لان
 من هذه الثلاثة من صديها هو مراتب **قوله** ان الالمانية الاستدلال على وجوده الميل وورد
 ان اللازم منه انما ذات شي من الامور الثلاثة اعني الطبيعة والنسب والقاسر لا يلغى وجود
 علم الحركة بل لابد هناك من امراض بحسب اعتباره في فعله الحركة مجرد وقضى واما ان
 الالمانية الميل فلا خصوص في الحركة النفسانية وان اراد بيان الحكمة بوجه آخر وهو
 الحركة ثابت والحكم ليست بتاسه او ان الحركة تاسه الاحوال والحركة ليست كذلك فلا بد من
 فلما نقضه **قوله** والميلان المحملان متضادان يجوز ان يجمع في جسم واحد مثلا ان
 ذلك عرضي للحركة واحدة كما في شيئا كالفئنة اذ الحركة الجسم حركتها والحركتين ايضا كما اذا
 حركت الخيلا في حركتها وللحور اضعاء مبدل في جسم واحد والحركة واحدة اذ لا يتصور
 له مدفعان الى الحركة كالتصوير كالحركة ان اد استان بها اليها فمهما اتفق متاكر ساند
 مدافعة اقوى وحركة السور الى تلك الحركة وللحور ايضا اضعاء ذاتين في جسمين فمما المراد ان
 بالمشين المحتملين اذ لو اجتمع لزم ان يكون الجسم في حله واحدة متحركا في جسمين

بالذات المحركة اليها وانه بطء بالضرورة لكونه متحركا اليها معا واذ كان في الحركة لا يثبت والموصفي
 دون الحركة الكلية وازاد بقوله تضاد التضاد المشهور في واد كانا الوجهين معا المتحركان
 منهما تضاد حقيقي ولما كانت الجهات المتضدية المتساوية المحيطة بالميل الطبيعي في اختيار احد الجانبين
 الهابط وهو النقل والآخر الميل الصاعد وهو الخفة واما الميل القشري والنفث فيهما فلما
 حسب اختلاف الحركات القشرية والارادية **قول** اراد ان يبين ان الجسم القابل للحركة
 القشرية لا يبد منه من مبدأ ميلها بالطبع: فانه اشار الى عدد من مضان في عبارة المتحرك
 ولولا قوة اي يوت مبدته والظان مبدأ ميلها بالطبع معار كان طبيعيا اذ كانتا في
 قبول الحركة القشرية وقد تقدم ان تصور حدود الحركة القشرية والطبيعية يحتاج الى معاوق
 خارجي في التصحيح المسافة فلذلك استدلت بما على امتناع الخلاء وان تصور حدود القشرية
 الى معاوق خارجي ايضا فلذلك استدلت بما وصرها على وجود مبدأ ميلها خارجي وهو مبدأ
 هذه وتعد الاستدلال ان الجسم الخالي عن المعاوق الداخلي اعني مبدأ الميل الطبيعي اذ
 بالقر في سائر محضه فاما ان تقطعها في ان تصور في ان في زمان آخر ما ذكر في ان
 امتناع الخلاء **قول** وورد ذكرنا فيه من المطر والجوارحه في بحث الخلاء قد استدلنا
 هناك الكلام سواء اوصوا بما يقع اليه وورد في شيء يدرك ههنا وهو ان محصلا ما ذكر
 في اثبات المعاوق بعد تحريك الحركة الطبيعية او القشرية لا تسعين لها من السرعة والبطء
 الا بالمعاوق فاذا طلعت عنه كانت خاليتين حدود السرعة والبطء وانما في مبدأ الخلاء
 لاثبات المعاوق الخارجي بالحركة الطبيعية اذ لا يتصور هناك معاوق داخلية كما يعلم من
 لها معاوق خارجي ايضا لم يكن على حد من السرعة والبطء وول الحركة القشرية لجواز ان يكون
 لها معاوق داخلية فقط تسعين لها من غير فلا يلزم ظهورها عن تلك الحدود واما اثبات
 المعاوق الداخلي اعني مبدأ الميل الطبيعي فلما كان بالحركة الطبيعية وهو بطء والاقترية
 ايضا لجواز ان يكون هناك معاوق خارجي فقط هي حدود الحركة القشرية بذلك المعاد
 الخارجي لا يقال ان الحجة المذكورة في اثبات مبدأ الميل الطبيعي قائم مع وضو القوي
 في المعاوق الخارجي اعني تمام ما في المسافة كما لا يخفى لاننا نقول اذ اعترض عليه بان

مسعود

عدم الميل في تلك المسافة بمعنى قدرها من الزمان وحركة قوي الميل بمعنى بان ان يبدى كل
 ذلك القدر من الزمان انما يكون في الحركة في تلك المسافة والاند عليه باعتبار المعاوق الداخلي
 فخرج ليضعف الميل يكون ذلك القدر من الزمان محفوظا مع شيء آخر من ذلك الزمان لاجل
 المعاوق الداخلي على ما تضمنه النسبة بين المعاوق الضعيف والقوي لم يكن الخارج عنه
 بما تقدم من ان ما عليه الحركة لا تسعين من الزمان واللم يوجد اقتضاه ولا يوجب لها
 من حدود السرعة والبطء لا تسعينها واللم يوجد حد آخر ولا بالفاعل اعني الطبيعة
 والقاسرة للقوات وفيه ولا بالفاعل بل بالمعاوق وانما يمكن لان الحضيض ههنا لذلك القدر
 من الزمان وذلك القدر من السرعة هو الحركة الصادقة من ذلك القاسر في جسم المعاوق ويطلعها
 الواقعة في تلك المسافة على مقدار من المعاوق ولما بان ان يقول هذه الحركة المقوية بهذه
 الاستطوار وقوعها في الزمان ذلك الحد من الزمان وسبق لها من تلك الحدود وقوعها على
 ما ذكرنا الاستدلال بالحركة القشرية على امتناع الخلاء مع فرض التساوي في المعاوق
 الداخلي وقدم ان الحركة الطبيعية تستدل بها على اثبات المعاوق الخارجية معينة وان الحركة
 القشرية تستدل بها على احوالها وقين للعين **قول** ما ذكرنا من اثبات الميل على رأي الحكماء
 برهان ما ذكر من مباحث الميل ان كان على ايام واما مباحثه على رأي المتكلمين فلهذا كان
 الآن **قول** ويكون له بحسب كل حجة اعتقاد وذلك لاننا بحسب كل حجة حرك مفصلة
 على اعتقاد في تلك الحجة والاعتقادات المتقابلة اى المتضدية في الهيئة لتتبع اعتقادها في محل
 واصلا لمتناع اجتماع المتبدين واما المختلفة اعني التي تتولد جهاها فلا يجوز الاعتقاد
 ان في الاعتقاد نفس المتناقضة اذ لا يتبع بالضرورة ان يجمع في جسم مدافع الحجة وينتج
 عنها وان قد تبدأ المدافعة جاز الاجتماع كما في الحجر المرمي الى فوق ولذلك كان الحجر
 الاكبر ابطأ من الاصغر اذ اربعها الى فوق بقوة واصلة لان مقدار المدافعة في الاكبر
قول وامتنع حلول عرض في محطين وكان الاعتقاد كذلك فاقترعوا الى محل لا غير ذلك
 هذا الاستدلال لانه على رأي الوصائهم فلا يكون اعتقاد الاعتقاد الى محل واحد لا غير
 سقيا عليه ميل الحرك كما عليه قوله والعقد الحرك لا يصيب بالماروي من الوصائهم

على

على يد رصحة طلائعها وبلها ما هو في التاليف فقط واذ لم يحور القيام بطريق في غير الب
 تم الاستدلال على رايه ايضا على ان افانهم في زياده انفاق جمهورهم واما حديث تليد
 الاعتقاد للكون كالحركة وتوليد للاعتقاد الآخر في محله وسائر ما ذكره في علمي على
 بالقرين ومع ذلك لم في توليد الاعتقاد اختلافات لا فائدة في فعلها ولا اعتقاد على
 منها فلو فرض عليها **قول** ومن الكيفيات المحسوسة المبصرات قالوا ان
 التي تدرك بالبصر مطلقا هي الضوء واللون والاطراف والحجم والبعيد والوضوح والشكل
 والعمق والارتفاع والعمود والحركة والكون والملاسة والخشونة والشفق والكثافة
 والظلمة والظلمة والحسن والتبر والتبر والاضلاى وهما امور لا يصدق المعاد كونها
 حاضرا تحت الوضع والمفوس كالكثافة وغيرها واذ لم تحت التبريد والكون والاشفاق
 والاختلاف والتعريف والتعريف متعلقة بالكل والكل والكل بالكل بالاعتقاد للقدرة والاشفاق
 والديك والاضلاى تحت الشكل والحركة والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
 تحت الشك والسكون والبصر يدرك الرطوبة من السيلان والبرودة من التماسك واما
 التدرك البصر اولها بالذات عند الجمهور فهو اللون والضوء وهذا اعني المبصر بالذات
 عند الجمهور وهو الذي يعلق الكيفيات المحسوسة دون غيره وقد تحققت فيما سبق معنى
 المبصر اولها بالذات وان اللون في ذلك كالضوء ومنهم من سها في زعمان المفقود
 من المبصر اولها بالذات لان اللون يوقف ابصاره على اصابعه ويوقف ابصاره على ابصار
 واذ لم يعلق الضوء لا غير لان اللون يوقف ابصاره على وجود الضوء ابصاره والاشراق
 او **قول** وكل من اللون والضوء طرفان اما طرفا اللون فالسواد والاشراق
 واما طرفا الضوء فهما الضوء الاضعف والضوء القوي **قول** اما محمل من اصطلاح ال
 يعني ان التلج حركه من اجزاء شفافه صلبه ممتدة جدا وليس بينهما فاعل يوصى الى اجزاء
 يربط عليه لون يدخل في اجزاء جوية واستفها يبيضه من اجرام العلوية وسعك كالمستف
 من سطوح بعضها البعض وترآكم الاشعة بعضها على البعض والاشفاق المنعكس من السواد
 فان الشمس اذا اشرفت على حوض من الماء وانعكس شعاعها المصرا غير سدرى في كل

اشفاق

الاشفاق كانه لون باض فماذا راي الحسن الشفاق للترك على ذلك لاشفاق لاشفاق الغرق بين
 الشق وسيره بمحيطه بانها باض فالاشراق المحسوس في الشق في الخارج لانها ليس لها
 يكون البياض في التلج متحملا لا معتقدا وكذا الحال في المزاج المدفوق باعتبار ان
 من التلج ليعود محقق البياض فيه لحرارة الحاصل بين اجزاء الماء والهواء في الهواء
 ومزاج مصلح لوجود اللون ولا يتوهم ذلك في المزاج لان اجزاه ياب تصلبه لا يتغير
 بعضها ببعض بل يجري بينها فاعل والاشفاق **قول** عند عدم حور الضوء في عمق الجسم
 اذ لم يعتد الضوء في اعراق الجسم بنق سطوح اجزائه مظلمة وتوهم ان هناك سواد
 او لا يرى ان الثياب اذ اعتقلت طالت الى السواد وما ذلك لان الماء يخرج الهواء
 وليس عند كسب الهواء حتى يندفعه الضوء اذ لم يندفع كان سوادا **قول** والحق
 ان السواد والبياض كفيئان حقيقان **قول** قال الامام ان وجود هذه الالوان معلوم
 بالضرورة والضوء والاشراق والاشراق والاشراق **قول** فانه يرى بعد السواد في
 السواد البصر طبعه بالاشراق شديد ولا يرى له ذلك البياض الشديد بل يطرح ان
 الهوايه فيه مثل الطبع اكثر فلا يكون كالاشراق الهوايه بل يكون البياض بل يكون سوادا
 واسترط وجود اللون يحصل للمزاج مجموع وان سوادا فلام عدم حصول المزاج فها ذكر
 من الامثلة لبحر ان الحدوث ما في امزاج ضعيف يرتد عليه قوي **قول** لعلها
 على موضوع واحد اي توارده ان عليه مع امتناع الاصناف والاختلاف في اختلافها
 متضاد ان تضاد احقيقا ولكن المتعاقب ما تمتنع لاجتماع مع حوران التوارخ كسلاح
 المحل عنها كالحركه عن الحركة الصاعدة والهابطة فكون الحركة اشارة الى اعتبار قديما في
 التضاد للحق كحما عتمة فمن مباحث المتعاقب **قول** ان السواد والاشراق محوران
 اصنافا حقيقيا فان محلا في محله واحد الصانع عنها بطرق اصطلاح اعني ان كل اصطلاح
 صفات سودا حرا صفرا يبين اصطلاحا شديدا بحيث لا يقبل الا في اجزاء الصغرى بل بعضها
 عن بعض في الحسن فرى لذلك هناك كون متوسط من السواد والبياض هو الغلبة لان
 هذا لاجتماع الالوان في التضاد وايضا ما ذكره من الدليل لا ينقض على بطلان واراد

سواء كل منهما او احدهما على صرافته ان يكون على تقدير اجتماعها كالمركب منها او اوردتها في
 كماله في زمان لا يفرد في صفة ما كونه من انه يلزم على الاول ان يركب الجسم في غاية البعد
 وفي غاية البياض وفي الثاني ان يركب في غاية اضعافها ولا يركب عليه ان ذكر للزوم
 لان كلاهما او احدهما انما يركب في الغاية اذا كان مفردا واما اذا كان محققا مع غيره
 فلا يركب في صورة مركب منها **قول** لان الذي لم يركب على صرافته متوقف
 وذلك لانه لما كان حال احدهما عند الحسن في الاجتماع كما له عند في الانفراد وجب
 ان لا يكون مستلصقا منهما ارتباطا يربطها لهما فوجب ان يكون لاجرا ايضا
 باقيا على صرافته واذ ليس كذلك لم يكن محققا مع الاول وهو خلاف المذهب **قول**
 واما ما قيل فلانه يلزم ان الالوان ستم منها موجودا في عينه انه لا يلزم من
 تفارقه منها على صرافته التي كانت ثابتة له عند الحسن حال الانفراد استغناء في نفسه
 بل جاز ان يكونا موجودين معا ويتركب منهما لون اخر متوسط بينهما ويكون المراد الحسن
 ذلك اللون المركب وكل واحد منهما او احدهما **قول** فان الظاهر عينا في ذلك
 وفي ذلك لان الظلمة امر عدوى لانها عدم للضوء عاينته ان يكونا مضيا والعدم
 فانها وعاقبا واذ لم يكن عدم لونه اللون سببا للعائق وجعل لونه عدم في عينه
 لعدمه في نفسه **واضح** عنه بان الضوء شرط لونه اللون فان سافر لونه في الظلمة
 شرطه لا يكون الظلمة عاقبة عنها ولا لعدم المرمى في نفسه فان قيل ليس الضوء
 شرطه للزوم والاماري من في العاصفة او قد وضارضا نار الان الهوار المتوسط
 بينهما مظلم **احد** بان الشرط هو الضوء الواقع على المرمى دون المتوسط هذا
 هو المشهور في تقدير هذا المقام واما استدلالنا بربح على ان الظلمة غير باقية عن
 الالوان بقوله ولذا كرسى في العاراج لسمه عليه انه يجوز ان يكون العاينون في
 الواقعة على المرمى دون الظلمة الواقعة على المتوسط من الرابح والمرتب عليه في حال
 او لم يتركب في ان الظلمة ليست باقية مطلقا لانه ان عدم لونه لونه لونه
 بل لا سفاة شرطها كما ذكر **قول** والمقصود ان احدهما لا والوان محسب الضو وضعه

اذ فرضنا جسمه طويلا يكون مخصوصا كالمساحن مثلا وقع عليه ضوء ضعيف لركب فيه
 تضعيف لم افاق وقع عليه ضوء قوي يركب فيه بياض شديدة واذ وقع عليه ضوء قوي يركب
 فيه ما من اسف وهذه البياضات المتفاوتة في الشدة والضعف بمختلفة بل هي كما
 يوجد كل منها مع مرتبة من مراتب الضوء من حيث لونها في القوة والضعف للزوم
 مع غيره من تلك المحسوس من ذلك لا كل مرتبة من مراتب الضوء شرط لوجود اللون المحسوس
 معها ما اقتدرت مراتب الضوء باسرها فقدرت الالوان كلها واما ما قيل من ان كل
 علم من حركات الاحتمال ان يقال ان اسفار اللون المحسوس مع مرتبة من الالوان عند البقاء
 المستلحق لانها باقية الالوان في جميعها وانما يكون لونه طبيعة غير مشقة وطبيعية
 من مراتب الضوء ووجود تلك الطبيعة في الظلمة فلا يوجد اللون في جميعها الا ان الحدس يحكم
 بما ذكرنا هذا بقدر ما ذكر ابو علي ابن الهيثم ولما قيل ان يقول ليس في العالم المراد بالالوان
 بالمفارقة في اغلار اللون الواحد بالتحقق عند الحسن حسب مراتب الضوء فان اللون
 لما كان الكمال في ظهوره عند الحسن بواسطة الضوء فاذا كان الضوء ضعيفا كان الكمال
 في ظهوره ضعيفا واذ اعمى الضوء قوى الالوان والظهور هو عدمه لتبدل الالوان
 تبدل الفلسفات وقد يقال ايضا ان الواصل الى الحسن المتكثرة ان يكون اللون مع ضوء
 ضعيف واخرى ذلك اللون مع ضوء شديد ولما كان مجموع الواصل اليه في العالم
 حسب شدة الضوء وهو اوضح واهين من مجموع الواصل اليه في العالم فيقول ان اللون
 في العالم اسد منه في الاول لكن اذ اتوا على ذلك كما علمنا فينا ليز اللون عن الضعفها
 واعلم ان اللون فيها واحد والمختلف هو الضوء وهذا وافق في الشرح والوجود
 للقدرة المشتركة بين اللونين المختلفين بالحقيقة بل هو باق في قدرته من ان يقال
 جاز ان يكون القدر المشترك بين اللونين المختلفين باقيا في الحالين فلا يكون الضوء
 شرط لطلق اللون بل خصوصيات منصفه البية وقدرة الجواب ان القدر المشترك اما
 ان يكون حاف او عرضا حافيا ولانها لا تتفق مع اسفار الفصل ولا العارض مع اسفار
 العروض فان قلت تبدل خصوصيات اللون واستمر لها مراتب الضوء كما في

المعتاد لان اللون لا يوجد الا مع خصوصية ما فاذا اسنى الضوء مطلقا اسنى جميع الخصائص
 مسنى اللون بالكيفية والالوان من هنا كخصوصية فلا صاحب الوجود للدرج والالوان
 لجواب قلت عاذرته ملو ذلك المعنى لكن لعمارة اخرى **قول** والصور واللون
 متغيران صا الى الحفارة بلها مستفادة من الحسن وذلك لان الجسم البصر والابصار
 اذ لو وقع عليه ضوء الشمس سبب الحسن بوجهه شدة على سطحه اذ ما لم ينف
 للحسن والاهل ظاهره بسبب الاول وعدم بعض الناس ان الضوء ليس امر او صوره
 زايدا على اللون بل هو عين ظهور اللون في المثال المذكور ليس على سطح الجسم
 اللون بل هو معدود قد ظهر الحسن وقالوا الظهور المطلق هو الضوء والحقا أطلق
 على الظاهر فالوسط بينهما هو الظل وسفاوت مراتب الظل بحسب مراتب القوة البعيد
 من الطرفين فاذا الف الحسن مرتبة من مراتب الظهور تم شاهد بوجهه فانها كالكواكب
 تدور ان صفاك برقا وشفاها ولين لاير ذلك والسبب في ذلك هو ضعف الحسن
 واستدوا عليه بان ظهور الاشياء اللامعة بالليل اقل من ظهور السراج كمنه في
 لما ضعف في الظلمه ولما كان الملك اشياء ظهوره ليس لغيرها من ذلك الظهور كغيره
 فزادتم اذ انعمى نور السراج وسطه لملك الاشياء لم يظهرها لظلمتها وكذلك يذهب
 لجان السراج في ضوء القمر **قال** الامام لا بعد ان يكون ما ذكره تاسر في اختلاف اصول
 الادراك كانت كالمع ذلك بل على ان الضوء كونه وجوده فزيدة لان الساض بالسواد قد
 في الضوء ونحو الفان في ماهيتها صا به الاستدراك غير ما به اختلاف واعتصم عليه بحوز
 اسر كان يتخا لى المهية في ظهورها عند الحسن فالعلمه ما سها الحسن والالوان وما
 اذا كان في ظلمه ووقع عليه ضوء مرى ضوءه وليس الالوان فلا يكون الضوء ظهور الالوان
قول وكل من الالوان والصور قبال الشدة والضعف لا يستدوا والالوان وضعها
 وجود شدة الالوان مع عليه وهو ان كل ط مثلا اجزا كونه فلهذا باحسب كمن
 بحيث لا يتغير في الحسن في هذا الالوان اقل ما صا من الالوان الذي ليس لذكر
 ولما كان مراتب هذا للاضلاط كمن كانت مراتب التباين في العرق والاصوات

الابواب

النافع ان يجمع في محل واحد ايضا لا يتعقده وقد امكن الحكم الاستحالة اجتماع المثلين
 الثالث ان يكون الساض الضعيف نوعا محالفا للماض القوي ولم يتم ذلك على
 فساد هذا الوجه ولا على صحتها واما قوله لكن يعلم قطعا ان الفاوت في السواد به
 وقد علم ان السواد به ضارجه عن ماهيتها لما سدر من ان المقول ان السلك
 من عوارض ما قال عليه فكيف للاختلاف بين السواد الشدة والضعف
 اصلا فالبا بعوارض الالهية والاستدلال على اختلاف ماهيتها بان السواد
 الذي في محل على طرف من الشدة او الضعف يرى مثله في محل آخر فيكون
 كل منها كالم افزاد شخصية لام ايضا لحوار ان يكون كل منها صاعدا
 للآخر في المهية **قول** فان جميع الحركات متساوية في الحقيقة ههنا
 وضارجه قيل هذا الدليل بعينه صار في الامر الخارجي لان جميع الحركات
 متساوية في ان حقتها ههنا وضارجه استصوب بدونه ولا يرتفع شي منها
 بانفعاله ولا عدم على الحركات ههنا فلا يكون الامر الخارجي بالنسبة الى
 الحركات اقدم او اولى او ارسفان مع استسلام مساوي الحركات في هذه
 الافعال للاسفار الشك في الامر الخارجي كان المخرج مشركا والمخرج عنه
 هناك هو المحاب ههنا **قول** والمقول بالسلك اذا كان في نور ضعف الحركات
 لعنى ان الشدة الالهية الشدة والضعف الالهى ماهية الضعيف وما
 مساويان فلا بد ان يكون ملوفا مما هي الفين في الحقيقة اذ لو تساوا في المهية
 لا يصح المتساويان وقد سمع كونها الالهية لما هي الشدة والضعف في حوز
 بونها ماهية واحدة في ضمن افزاد متعقده شخصية او صفة ملوفا
 لها **قول** ويحيط لانا ان الضو اذا كان جسميا محسوسا كان
 سائر المحسوس فان السكون ثابن الاجسام الملونة دون الشان والار
 ان يصح البلود والدرجاج الشاف في برد ما ضلعها ظهوره ولذلك سيعان
 بها على ففارة الخطوط الدقيقة ويمكن ان الحباب عنه بانها لو كان صبا

محموسا يمكن كثره هو صبه لثه للاصابع لما تحتضرة اسفل الخشن به اول اولى الاله
 اذ غلط صهي البلور او الزجاج صلا او صبت لما تحتها سر اول بلغم المداخل
 او اريد يادع الجسم القابل للضوء وقد ذكر ان الجسم الذي هو الضوء اذا اتصل بالجسم
 القابل له اما ان يرضاه تمامه فلهذا المداخل ولا يدخل فيه بل يمتصق بسطحه فيكون
 ذلك الجسم القابل ما هو من ضوءه اريد ان يمتصق منه وذكر بعضهم انه يجوز ان يكون الضوء
 الظاهر في شكل الاجسام المشعة عرضا وما ظهر على سطح الاجسام الكئي جوهرها
 والازداد به الجسم ازدياد الظهور للخصن لغام لطفه وقد سمي **قوله** موزون في
 مقابلتها الضوء وسفي ما صدر من هذه المعانيه بسبب وال المعايير الاولي في اصل
 هذا الضوء ما صدر استمران فلو جردناه بسفي ويوجد بدله آنا فاما الحاز من ذلك
 في الجسم المتعلق كالحينه اذ لا فرق بينهما في ذلك عند بداية العقل **قوله** وايضا
 الضوء او اوتان هذا تقيم للضوء العرضي اعني الضوء الحاصل في شئ مضيئ اخر
 والجسم الذي من شأنه الضوء اذ السفي عنه الضوء بترك من حاله وقيل هو العالم
 المدرك هيئته موجودة في الخارج مستسطر على سطح الجسم مضادة للضوء
 وقيل للبين هناك الاعمى للضوء لكن الجبر عند عدم الابصار فيجلب سواد
 كما يحصل في لثة الطبق العسان الخيطه الصافي الحق الذي لا يدخل وللعايل واذا
 الاول لا يمتزج ان الجسم العالم للضوء اذ السفي عنه الضوء لا يحتاج في لونه مظلم
 اى مصفا سلك العالم المدرك الخا لا يمتزج فيه لفيه اخرى **قوله** وبما لا سواك
 غير ما به الخالف هذا الدليل بعد تسليم موقنا اما مدرك على المتفاوت بين الجسم
 والاصوات ولا تافى ذلك كون الاصوات من حركات الجسم الامرى ان بدن السفي
 مقابله للجسم وحقى من حركاته وهذا سببه البعد عن جماعه فقالوا هو
 الاجسام الصلبه وبما هو القاع والقع او القلع وسسه المودع من اقرى
 فقالوا هو الموج والدر لتمام الاطال من الاقوال ان من لا موزا اعنى
 الجسم والاصططك والقع والموج مصنف اولا واما ثانيا والاصوات

٤
٢
صوت
الصوت

اصلا

اصلا وهو صفا ولها وايضا القنع والاصططك كما سبه والقنع لغزق والتوج حركة
 والصوت ليس حياسه ولا ينفقا ولا حركه **قوله** بل هو عبارة عن حركه جسم
 نور صدم وسكون نور سكون وذلك كما ساهبه في الماء الزاكنه اذ القى في وسطه
 حجر واما جعل الصوت ظهورا للموج الهوائى لانه مستقر باسمرار موج الهواء الخارج من
 الخلق ولا لان الصناعه وينقطع بانقطاعه لكن الدوران وهو ما وعبره بالغير
 الاطن الغلبه والمسئله علمية على ان تحقق الدوران ههنا مع فان الهواء يمتزج بحركه
 اليد ولا صوت هناك وايضا ما انفاد التوج في صحيح الصور غير علم **قوله**
 بل ما يحدث في الصاعه عن علامه المتوج بعد ان الهواء الذي في خارج الصهاج
 اذ التوج بالقنع اذ القلع يحدث فيه ظوت اصلا بل يوجد هذا نوعي التوج
 هو اما آخر متصله وسلكه الخا التوج الهوائى الذي في داخل الصهاج فيحدث
 فيه الصوت والقنع يتوجه الخلة الغضبيه المعرفه على مقعر الى اوجها
 القوق الناصع صدركه **قوله** ولو كان اذراكا اذ في تلك الخا لفظ
 لاذراكا اذراكا لانه لمدرك الحكمة اى علم او الصوت على وجه وصل السبا
 طل اذ ان يكون الصوت وجودا في الخارج الصهاج ومسمى عاقل كونه فيه وان كان
 قد صام الصهاج لكون مدركا حال كونه في جهة مخصوصه فيعلم انه من الجسم الايقال
 التتمه جازا ان يكون اذراكا لجهة بسبب كون الهواء المتوج متوجها من تلك الجهة لا بالعدول
 اذراكا لجهة اذ الوجود الصوت في تلك الجهة وكونه مسموعا فيها كانه اذراكا
 لوجه الهواء المتوج من تلك الجهة والمانى لبط لان من صد اذى اذ فيه وسمع
 بالاجزى ووجه الصوت الواصل اليه من جهة المودع مع اذ ذلك الهواء
 المتوج محسنا سعوطى حتى يصل الى الاجزى **قوله** لان الصوت لو كان موضعا فاد
 الاجزا كما سبه وفي الكلام الذى يحكم بانها حاصلة ان اية الصوت مستقره نفاذ حرف
 الكلمه مجتمع وقعا ههنا مجتمع سلم سبها اما دفعه او على جميع الهبات المتكئة بالوتر
 قطع منها وما جازا بالثبوت او على رص عين وهو يترجم بالمرح وقد قاله صدف

حروف ذواتها السد على هذه المهمة المخصوصة دون بقاها انما هي المخصوصة مع سماعها في
 النفاذ على صوت السد ولا يصح بلا سماع على ان الحروف ليست اجزاء للصوت لان
 عواضها المتفاعلة اذ لا توجد بصوت ولا حروف هناك فلا يلزم من عدم نقاد الحروف
 عدم نقاد اجزاء الصوت ويمكن ان يقال ان اجزاء تلك الاجزاء كالحروف اجزائها
 ويجوز الدليل منها وما يدورهم من نقاد الصوت قد علم على ان من كان في سماع الصوت
 فصل للصوت هو الهواء الحامل للصوت فليس هو الحروف التي هي الحروف بل هو الهواء
 فيسمع ذلك الصوت بعينه فيقع فان سمع البعض من الحروف لم يسمع
 بشخصه فان كل صوت من تلك الاصوات هو الذي يقع في صوت مثل الاول
قول بحث هذا الهواء المتفرق المصنف **قول** قد علم ان وصول الصوت الى
 السامع ليس ان الهواء واذا بعينه يحمل الصوت وينقطع المسافة الواقعة بين الصوت
 بل بان يسمع الهواء الذي على الهواء الحامل مثل وجود صوت في مكانه لا الصوت
 وهكذا اذا وصل الى السامع بالحوال ايضا في الصدى وعلى هذا الوجه فان الحروف
 لما هو الهواء المتفرق المصنف المصنف العكس لوجه وضع مسافة له بالعلم في موضع
 كما انما هو بالعلم في موضع المسافة في كل موضع ههنا ايضا ما هو في موضع
 ومثلها الى ان يصل الى السامع واذ كان المعام قريبا من الصوت بالصدى بحيث
 لا يسمع اصواته الا في وقتها ان على ان الصوت واحد ولذلك كان صوت المغني
 في البيوت اقوى من صوته في الصحراء **قول** الصوت بعينه لم ينفذ على ما علم صوت
 اخر ساكنه في الهواء اي لا صوت ساكنه في الحدة او في النقل بعرض بعضها يصير
 بها ذلك البعض عن باقي الاصوات المتأخره في اطرافها في السمع وذلك لان يكون
 تلك المهمة التي سمعها والحرف يظن على تلك المهمة في وسطها وعلى الصوت
 معها اذ اعرفت هذا فقول ساكنه في الحدة والنقل احوال غيرها وانها وان كان
 مسموعا لكن ليس في سماعها الصوت كما ساكنه في قوله الحروف في السمع
 عادة كن واصد صوتا ان الطول والعصر لما كان من الكلمات المختصا والكلمات المختصا

يصدق

مع انما هو على ان قيل لم يندرج تحت المهمة بل هو ردها وقد علمت عن بيان المراد
 خبر من المهمة هو المهمة المخصوصة فانها الواقعة في تعريف المخصوصة من الاعراض ثم
 ان الصوت ليس له مهمة او ليس له مهمة بل له مهمة بالذات بل هو واقع في الزمان ومطلق
 عليه مهمة باعتبار بوصف الطول والعصر ومدى الحدة اعنى طول وقصر مدته في الزمان
 فاذ كان الصوت الحرفي بالسمع لما كان او راك الوهم تابعاً لادراك الحس الضيق وقد
 يوزن اهمه كما به وكذا ملازمة الصوت وعدمها مدركا بالسمع الحواسم لا الهما
 من الحروف الحرفية المتعلقة بالمجسديات قال الامام واسمها متعلق بالصوت
 بالبيان هو الحفظة فعينه الوجود المذكرة في السند واللوان وضعها
 فاصولها في اصوات الحروف والاصوات الاولى من مطلقها في الحروف
 هذه سمعها فاصولها في اصوات الحروف والاصوات الاولى من مطلقها في الحروف
 والاصوات المذكرة قال الامام سمعها في المهمة الهمة لله
 والحروف على الصوت **قول** انما هي بصوتها لا بقصدها امتداد الصوت وليس على ما اعني
 هذه الحروف حروفه بل هو ما ذكره وما علمها من طرفها صاعدا للعدم اعني انما
 الصوت ولم يختلف في اصواتها بالاصوات بل الصامت اذ قد جازت الابدان
 به جماعة وعنف اخر ونساعني يكون الحروف متبركا او ساكن طول الحرف او الساكن
 فانه لانها من صفات الاجسام بل هي مكونة متبركا انما يكون الا يوجد عصبه بصوت
 مخصوص من الله ويكون ساكنا انما يكون كقولها ان يوجد عقبتين منها وان
 ذكر ان الحركات العارضة للصوتات العارض للصوتات لان الصوتات قابلة للارادة
 والنقصان يكون لها طرفان ولا طرف لها في النقصان لان هذه الحركات لا تستقر
 وايضا لو لم يكن الحركات لبعض الصوتات المصنوعة من تليد الحركات
 الارادية ان حركاتها اذ كانت مصوتات فان اذ كانت تلك الحركات لم يمكن ان تدرك
 الصوتات الا بالاسم في صامت اخر يسمع ذلك الصوت والحروف الحروف ممتدة
 على حركاتها واذ كان الحركات هي الصوتات والصامت الممتدة حركاتها

أقوى الصور والحركة زائفة وما وجد في الآن الذي هو أوله وان وصورته تكون متساوية
 على ذلك المثل وأيضا لو كانت الحركة سابقة لكان المنكسر بالحر كمنعينا عن الكلام بالحر
 لأن نوعي الحر المبرق والقالى ربطتهما في الحس هكذا ذكرنا وعلينا بالذات
 لم الحوزون للامتداد بالسكن قالوا وسئل ان المصوت نفسه ونفسه موقوف
 على الصامت فلولا يمكن الاستدراك بالصامت الساكن لكان موقوفا على المصوت وان
 دور والحوادث ان لا يلزم من امساع الاستدراك بالاسلام المصوت والالهم
 بصفة عليه **قوله** انا ارا جوابه انه لا يعقل حصول هذه الالفاظ اصلا او يوس
 بها **اعلم** ان الاشياء تدرك الكلاما بغيرها فبما بعض المنكسر من العلم والارادة
 والكراهة وسائر الصفات المشهورة والمعتادة لغير ذلك وقولوا **اذا صدر** ^{المنكسر}
 خبر عنها كشيء **اعلم** صاوية عنه **ويجوز** علمه بدووت النسبة او انما بها
 من طرفي الخبر **ويجوز** بدووت تلك النسبة او انما بها في الواقع والاضراب ليس كلاما صفتيا
 اما صفتيا لاولها **اذا صدر** عنه امر او هي مما تكرر مشا أن **اذا صدر** لفظ صاوية
 والقالى ارادة او كراهة قائمه بنفسه معلقة بالامر او بالشيء عنه والارادة والذكر
 ايضا كلاما صفتيا اما صفتيا من اللفظ **وقيل** على ذلك سائر اقسام الكلام **ويجوز**
 مدلول الالفاظ سواء كان امرا صارصا او قائما بسن المنكسر حتى يكون جزءا مستقلا
 للمكسر يكون الالفاظ المستعملة في الكلام **وهل** لا يدل على معنى اصلا بل يقولون
 ليس المنكسر في كلاما صفتيا سوى هذه العبارات وانما سئل اشاع **فاما** الاستعمال
 بدووت كلام بغيره **فقد** **قوله** **اعلم** ان الالفاظ المستعملة في الكلام من الالفاظ هي ما في
 الصائرو وهذا الاعتبار يسمى كلاما فاطلى اسم **الذات** على المدلول وخصه بغيره
 على انه الموصول بها اليه وكان من المعنى اسم **الذات** **قوله** **ولاش** عن تدوير
 ان النسبة **اذا صدر** في الخبر كما في مقارن العلم وعامة سئل المنكسر وان طرد العقل وتركة
 مقارن الارادة والكراهة وكذا الحارطة الاستفهام والتمني ومن الكلمات
 المحسوسه المطعومات للترفع الى طعام هذه المطعومات **وهل** **ويجوز**

الى

انصافا

في الخصا بها في اللغة بان اختيار الرفع والحذف التي تحسن من كل من ينطق بالانكسار فيه
 وليس من هذه النسبة وانما الاختلاف في الرفع والضعف ان اقتصى الاختلاف في اللفظ
 فانواع الطعام المنكسر ويحصر في عدة وان لم يعض فالتقبض والعقد من نوع واحد
 لاذ الاختلاف منها بالثقة والضعف فان العارض لنفسه ظاهر اللسان وصل
 والمقبض بنفسه طين وباطنه وايضا انحصار الفاعل في الحارة والبرودة
 والدفء المتوسطه منها جوع وانما والمراد المتوسطه من عاصي الحارمة والبرودة
 وبين عاصي اللطافة والكافة غير محبوبة لوانها الكافور مرت باره والهدل
 صلوا صفتية والرفق دم صار ولذا كرسيل مباحة الطعام كلها دعا ولا يصلح
 عليها ويردع وان اسم الطعام هو الحارم المبران لم الملوحة قالوا **ويجوز** على
 الملوحة عن المبران ان الملح الحار والبروق الكبريتية من الملح الاول وان ابر
 الطعام العنصرية العنبرية لم الحنونة ولذلك يهدى الفداك ما عتقوهم **انما**
 اعدت لليل بالاسمان الشمس مالت الى التقبض لم الى الحنونة كذا الحاصر مع كونه
 اقل من اموال كثيره بل ان عضة بلطافة اصغر منه بطعم اى بسط
 قوي تحللت للطعام المذكورة ولذلك عدتها باسقا واذا لم يجعل بسطا اصغر
 راجعا الى المذكور كان ميطا الطعام بانه كما صرح به في المختصر وشخص
 في المختصر بوضع الضاد الاولى وفيها دواء معروف ويوضع من
 كاحور وعبد اللطيف **وهل** **قوله** **اعلم** ان الالفاظ المستعملة في الكلام من الالفاظ هي ما في
 الصائرو وهذا الاعتبار يسمى كلاما فاطلى اسم **الذات** على المدلول وخصه بغيره
 على انه الموصول بها اليه وكان من المعنى اسم **الذات** **قوله** **ولاش** عن تدوير
 ان النسبة **اذا صدر** في الخبر كما في مقارن العلم وعامة سئل المنكسر وان طرد العقل وتركة
 مقارن الارادة والكراهة وكذا الحارطة الاستفهام والتمني ومن الكلمات
 المحسوسه المطعومات للترفع الى طعام هذه المطعومات **وهل** **ويجوز**

بطعم

ويكون الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللانفعال ولم يستقيم بالث فاذا ارادنا ان
 القدر المستعمل غير الضمير المنكوبين قلنا هو الذي يجمع به العاقل في احوال
 قبوله ولا يتوان فان قلت لما اشتهر في كل واحد من استعدادي العاقل للانعقاد والاعتماد
 المشد والبروح خرج عنها اصل القول الذي يستسهل اليها على السواء فيكون ثانيا
 طلت حتى يكون الشيء بالآخر اذ بحيث يمكن فيصيح ان يحل فيه ذلك الا في هذا امر
 اعتباري انصف به ذلك الشيء انه قد يوجد في امور متفاوت بها طارة كالمقول
 بالنسبة الى العاقل بقره وبدره فيكون المساواة بالاستعدادات في اصل القول
 من باب الالكان الذي وقراته المقضية لتدبير القول ويبدو من باب الاستعداد
 فيكون الشيء المستوفى للرجحان معتبرا في الاستعداد واما ان بعض الاستعدادات
 مرتجى للانعقاد ونقصها للانعقاد في بعضا من استعداد في العاقل كما في الاحتمال
 فهو وسط بينهما معونا بغير بعضها من اجزها ونقصها من الآخر ويظهر ان من ان
 التوسط هو السبب في حقيقة الاحتمال فيكون اطلاقه في من حيث اللغة
 فان الكسبية الواجبة بالشخص قد يكون حالا اي الصفه النفسانية او اولها
 يكون حالا فاذا استحلت صارت هي عينها ملكة بالنسبة اليها كما في قوله تعالى
 والشيوخ فانه اولها بالاعتقاد ما لم يسمع نواله في قوله ان في النفس
 الزوال وحيث لا يحصل العلم الحقيقي الا في الضرورات لان الظروفات
 قد جعلت في ذهن عن مبادها فتشكك فيها بالمشكك بل قد شكك فيها بالجلد في
 وان فزالت بعد الزوال لم يكن مخرجا للتقدم مطلقا لانه قد يكون عن الزوال
 واحتمال ان الظروفات اذا حصلت عن مبادها ضرورية العود كما في الضرورة
 في امتناع الشكل منها وان عقل عن مبادها كما في المباد الهندسية وهي
 فانها اذ البقت بها عن مبادها التي لا شبهة منها لم تطرف اليها شك
 وان عقل عن خصوصيات تلك المبادي والى تصور موقودين
 لا جعل التصديق عبارة عن الحكم واعمد كونه نفعلا لم يكنه ان يجعله قسما من

العلم

العلم الذي هو من موقود الكيف او لافعال بل فيتم الى تصديق تصور تصور وعقل
 اي غير مقاد الحكم وتصوره مقابل كما هو الاق من عبارة الرئيس في كتابه وعنوان المقام
 في خبر ميدان و من جعل الحكم من حيث الالء ما ك وجب عليه ان يجعله قسما من العلم
 وقبيل التصور فطالما الى سواء كان مقاد الحكم او لا فيقول ان العلم الحكم او غير
 لان الاحتمال ما ان يكون ادراكا لوضع الشبهة او لا فيقول ان يكون ادراكا لما عدله
 فالاول من الحكم والتصديق والثاني هو التصديق المطلق الى ان التصور المحكوم عليه
 والمحكوم به والنسبة فتصور ما عدلها وكذا ان اردت العلم بالمعنى الاول
 ضرورة خروج الاق من الاق من ذلك وقد قال اردت المعنى الاول للتعلم الى التصور
 والتصديق الحكم الذي هو ادراك عدل لكنه قد يقع الثاني اعني التصديق
 وهو لانه مع هذه القبول معتبرا في العاقل في العلم الحقيقي ومعتبرا في مقاد
 المحمود وقد ذلك ضمن باسم العلم حتى صار معنى باسالمه وقال تصديق عبارات تلك القبول اعني
 الظن والمجهول لمركب وبغيره المصنف قد استهزت باسائها المصنفه في العلم
 في الكتاب بتعريف بعضها ما يتعلق به من الاصول واطول منه الاول اعني التصديق
 اذ لا صار هناك على عقيدة وقد اثنى في معناه العلم بالمعنى الاول لم يقسم الى التصديق
 والتصديق من علم الحقيقة ان الحكم ليس ادراكا مرفوعا ما استوفى اليه واما قوله
 الا ان يسمى المقدم الثاني بالتصديق فليس هو الحقا شجرة عبارة الحاضر من العلم التصديق
 الذي جعل قسما من العلم اريد به التصديق الذي يعرض الحكم والحقيقة معروضات
 الحكم من الخرج والنيات والمطابقة والبداهة وغيرها اجراء لصفات العاقل على
 المعروضات ولا يمكن تصحيحه الا ان نعم حضورا كما في صحة فيما ذكره
 فلما العلم وقد فانه صفة نوصف مجملها ليس الاحتمال بملققة العقل وهو هذا الى
 منها والتصديق لا يعرض له والتصديق الحقيقي فقط وقد اوضحنا معنى هذا التصديق
 في بعض حواشينا على كتاب اصول الفقه ما لا مرد عليه فارض عليه ومنه من قال
 لنا ان يصح كلامه بان الجوز ما عد التصديق الحاضر المطابق للثابت والتصديق

داخل في التصور ولا يخفى ضعفه وما ذكره الشيخ في تصحيح المتن وعلية قابل
 من ان اراد بالحرف الذهنية ما وجوده في النفس علمه صورة ومثال العين
 فيها ما يلحق الادراك وان اراد بها ما لا وجوده في النفس وتصوره متاصل لى لما على انه
 مثال النفس في وجودها لا ادراك وان اراد بها ما علمها لم يتصور في الادراك والمصلحة
 لان جميع العوارض النفسانية حاضمة في المقسم فتتبع في تصحيحه الخ لا يقال المعنى
 الذهنية اما ادراكها والمصلحة او عينها ومساقي الكلام الخارجة ما ذكر من التفسير
 لم يتاخر براد بالعلم القدر المشترك بين الادراك والتصديق المذكور وهو المعنى
 الذهني المعدل للقيام بالباقي **قوله** لان الذي يتصور ان اراد تصور
 يوجد ما لا يراعى في براهته وان اراد تصور بكنهه صفة وهو المسارع فيه
 عند اهتدائه. **قوله** عنى عن التعريف بالحد والرمز وذلك لان الجهات القائمة
 بالنفس كافية في ابراج المهية الكفة عنها ومثلا اخرى في معرفتها كما يكون يذكر
 في تعريفاتها ومدسبن مناشنة الى نظير هذا المعنى **قوله** وبالصدق **قوله**
 ما تكفى في حزم العقل منه اذ طرفه الى الآخر تصورهما ملزم من خروج التصديق
 الجزئية والتجسبه والقواتية بل اعدا الاوليات من هذا الضروي فان جعلت
 نظرية لم تحصل بمحصر الموصل الى النظرى الظرفية في الحقيقة والاكات حتما
 بالتحاضير عن النظرى والضروي وكلاهما يبط ابعافا فالصواب ان يقال
 التصديق الضروي بالاحتجاج في تحصيله الى كفايتها كما لا واسطة مدخل
 فيه التصديق الذي اطرافه فقط نظرية لان الاحتجاج هنا كجواسطة
قوله وذلك لانه ذلك في العلم من اذ يتطابق صورته مساوية للمعوم وذلك
 لان الحكم على معدوم مافى الالجابا احكام وجوده من المبدأ في الحقيقة منسبة
 الوجود الذهني وقد سلف مناخرها ولا يستدل اعلية وقد يقال انها
 تعدد الدليل على عدم صحة اما تدرك على ان العلم بالحد وطل لا يدور من اذ
 اعلى ان العلم مطلقا كمنه لا يطابق كما هو المدعى **قوله** وان الوجودان بالحكم

قوله

لعدم الفرق بين الوجود والعدم فاذا كان احدهما باقيا كان الآخر ايضا
 كذلك فان **قوله** علم الوجود بالمعروفات والموجودات ليس من التطلع كما صرح به
 مع حرمان الدليل عليه **قوله** قد مر ان هذا الدليل يفتى ان يكون للوجود والعدم
 باور عينية ووجهه وانطباع في قون مدركه واذا صح اليه عدم الفرق الوجودان
 على ان كل معلوم له وجوده وانطباعه مغاير للوجود الخارجي واما ان ذلك الوجود
 الانطباعي في قون المدركه فلم يدرك عليه كمنه لما حرموا بان ذلك الوجود الانطباعي
 في القون المدركه لا يكون العلم وقد علموا بالوصول انا اذ علمنا شيئا كما علمنا
 كان له نوع ارتب وانطباع في قون المدركه كعلمنا بالاشياء الخاصة
 عما لم يربط بانطباعها ووجودها في اذ هاتنا وسموه علما حصولها كقولنا علمنا
 بدواتنا والامور القائمة بها وليس عند التمام وانطباع بل هناك حضور المعلومات
 بحقيقة الاشياء عند العالم وسموه علما حضوريا وهو اقوى من العلم الحضور
 ضرورة ان المشافى التي على آخر الاصل حضوره نفع عنده اقوى من المشافى عليه
 الاصل حضوره مثلا عنده والمذاوم عالم الالهة ان عن القول بحضور الاشياء
 في جات نوع حكم بعضهم بان علمه بالاشياء انما بحضورها انفسها عنده واخرى بان علمه
 بها انما بحضور صورها في مجرد آخر كما سياتى ان الشرايع واذا الحجة
 انكشف ان العلم على الدليل نفع الاحتجاج اليه **قوله** ولم يكن عالما
 بالسؤال اى لم يكن عالما به علما حضوريا لعلمنا تصفا سا العالمنا واولا علمنا حصولها
 بان يحصل منها صورة مثالية من التعداد كما يحصل منها حضورها لم يحصلها من غير
 ذلك **قوله** العلم عبارة عن انطباع حضور المعلومات في المحل الجرد اذ بالصوره
 مانع حقيقة الشيء ومثاله كما نصبه سابقه الكلام **قوله** ان يكون صفة موحده
 فان قلت فعلى هذا ملزم ان يكون كل مجرد قابلا للعلم وهو متوقف على الصور العقلية
 قلت لا نقض لانه اذ اريد بالجرد مجردا قائما بذاته نادر على ظهور ان العلم لا يوجد
 بالانفرد بذاته واذا اجعلت الصفة عقيدة كان الجرد محمولا على حده مطلقا

الحاصل ان العلم ما ذكره من الدليل وجوه المتختم في قون ادراكه مطلقا وسمى انضمام اليه صورا ان العلم ان الاشياء الموصوفة في الخبر
 تدعى بالاشياء الموصوفة في الخبر من اشياء اخرى وهو ان العلم ان اساس القوى الارادية حالها في الادراك ذلك علم ان العلم ان الاشياء الموصوفة في الخبر
 من وهو الموضوع ومنها فرق في اذ جعل الجميع من صورها كعلمها ما امرنا بان العلم ان اساس القوى الارادية حالها في الادراك ذلك علم ان العلم ان الاشياء الموصوفة في الخبر
 الذهني وحكمه ولو لم يكن كمنه سيق ان يكون ذلك الحكم ما كان العلم ان اساس القوى الارادية حالها في الادراك ذلك علم ان العلم ان الاشياء الموصوفة في الخبر

٤٦٣

قوله لا تدعان كون غير مادي - الخاطم لا يجوز ان يكون مادة ولا شئ كما
 منها ولا شئ حالها بل يجب ان يكون مجردا عن سواها المادة لما تقدم في مباحث
 النفس من ان الصور العقلية تتجلى ارتسامها في الصور الحادية **قوله** اشارة
 الى صوابه في كل آخر مدغم ان المسائل هي تلك المسائل في تمام المهية وبخالفه
 في الرصيد وان ما ذكر من الاحكام يتربس على الرصيد الخارج وهو الذهني
 وبذلك يحسم مادة الاشكال فان الجبل لا يتجلى ان يكون موجودا في الذهن
 اضيلا لا وجوده اطلاقا سواء كان كذا او غيرا وعلى هذا يحتمل ان يرد ان يرجع
 بخصو ان هيبه المعلوم في العالم حصولها فيه بوجودها الاصيل وبمحصو اشكالها
 فيه حصولها فيه بوجودها الظلي **قوله** فان كان كذا كان سواها علم اولم يعلمها
 لكن هذا الاستواء باطل بالضرورة او يقول الاتحاد حال عدم العلم بوضو
 ان لا يكون الاتحاد حال العلم ايضا وهو خلاف المقدمه انه هو الحظ **قوله**
 وان كان بطل منه ذلك العاقل اذ ارض الاتحاد بالمجمل هو بعد الاتحاد
 اما ان يكون الذي كان قبل الاتحاد غيبية او لا فان كان لا اوله استوى بقوله
 ولا بعقله كما مرد وان كان الثاني فلا بد ان يكون هناك ذوالشئ فالرابط اذ انه
 اوصال من احواله سواء كان وجوديا او عدميا فالاول لعدمه في نفس الاتحاد
 تغيبه والثاني تغيبه من حاله في حال الاتحاد **قوله** هو الا لا يلزم ان يكون
 الذات او الاستغناء **قوله** وذلك لانه لما لم يقع على ما كان عند ما علم آفاما ان
 المراد هو الذات بعد بطله انه وحده ذات احرك اوصال من احوالها
 فقد استحال وتغيره انه من حال الى حال وقد علمت انه لا الاتحاد في شئ منها على
 ان يقول الاتحاد بالمعقول الثاني والثالث وهكذا استلزم اتحاد جميع المعوقات
 بعضها ببعض مع كلتها واضطلاعها بالمهية **قوله** فان كان لا يلزم تجرته
 العمل الجرح من فقط بل الجرح هو التعريف الناطقة لان جرحه الذي
 احدثه نفس اطقه محتمل ان يكون ضميرا للحس الذي يجره عن اخرى والارتم

اتحاد النفسين يكون كل واحد منهما عالمه بالمعنى الاخرى **قوله** وصور الاشياء المتفارقة
 بالضرورة - مقدم ان صور الاشياء متساوية في تمام المهية وان كانت متماثلة
 في كثير من الاحكام فلا بد ان يكون تلك الصور متفارقة ايضا والعلم في الحقيقة
 عبارة عن الصورة الحاصلة من الشئ في الذات المجردة فتعدد وتعدد المعلومات
 وان جعل عبارة عن حصول تلك الصورة كان التعدد ايضا لازما لا حصولها
 المتفارقة متفارقة هذا في العلم الحسولي وفي العلم الحسوري فتعدد وتعدد
 المعلومات اظهر صحتها لان العلم هناك عين المعلومات او حصوله فتعدد
 فتذهب بول الحين الباهلي الى ان العلم الواحد الضروري من المعلومات كما
 يحوز ان تتعلق بمعلومات متعده اذ لا يقع ههنا تحلل العلم الواحد النظري
 منها لان تتعلق العلم النظري بمعلومه بتوقفه على النظره وتعلق علم **ط**
 نظري بمعلوماته لئلا اجتماع النظير وانما تجر عليه بان لم لا يجوز
 ان تتعلق بالسطر واحد المشهور عن الشرح الى الحسن الاستوى وكثير
 من المعتمده ان العلم الواحد الحادث لا يتعلق بمعلوماته على التفصيل والا
 لكان لتعلقه بملكه ورايع الوا اللفظي اذ ليس فيه مرتبه من الوجود
 من مرتبه اخرى في ان يكون عالم مسا لعل واحد عالمه بمعلوماته لا اشكال
 وانما تجر كما لا يحصى وترد عليه لمنع عدم الاولوية في نفس الامر وان كانت
 غير معلومة لنا وبانه لم لا يجوز ذلك في علم واحد فمنا كما حاز في علمه
 وان لم يكن واقعا في حقا واصبار الفاضل بول كل مام الحزمين ان كل معلوم
 يمكن ان يعلم اصدعا مع عدم الاخر بالآخر كالسواد والبياض مثلا لا يجوز
 ان تتعلق بهما علم واحد حادث والالجان انك الشئ عن غيره انه تجر ان
 كل معلوم من الحوز الكمال العلم باصدع عن العلم بالآخر كالمصنفين جان
 ان تتعلق بهما علم واحد حادث اذ لا يلزم منه ذلك كالحج قال الامام ان العلم
 بعض العقول وجب لغيره بتعدد المعلومات لان اصل المتبديين بوضو

اصلا والنسب وان لم يصدر ان تعلق لم يحث كالحوان ان يكون صفة واحدة متوالية بعلمها
 وورث على الاول بان العلم اذا فسر بالذات كان المعالم مركبا كانه لا حاد اذ اصله وفيه ان تعلق
 واضر فهو علم بامور متوالية وهو وجوده لان الالف في التفضيل وهو ان ساق العلم
 نظره اصله على صفة وعلى الثاني بانه ان اراد اجزاء الذهب اعني تفرقه الذهب فلا يلزم
 وان اراد الحوان بحسب رايه فهو جمع اذ هو زمان مستلزم محال او لا يعلم **قوله** وانما
 الى بطلان ان يذهب على ما ذهبوا الى العلم بالاستقبال علم بالخارج عند حصول الاستقبال
 كما هم في هو الخ لانه اذا ما عن لزوم التعريف على وجه فزعوا ان علمه يتو في ازار الوجود
 للاشياء مما لا ينفرد عن علمه بها في زمان وجودها وانما اهل السنة قد قالوا بان العلم
 صفة واحدة فتقدم بعلمها بتوالية المعلومات وتوالية تغيرها في صفة **قوله** لكن
 لا يكون الاضافة اذ اصله في مفهومه والاضافه في مفهومه وقد ذكر ان العلم اضافة الى المعالم
 لان العلم علم بالشيء ومنه الاضافة مما لا يتو ان يكون نفس العلم او جزاءه لان الشيء
 واصله في الخ عينه يكون متاخر عن ذلك الشيء لا محالة فالصواب ان يقال ان العلم
 لا يعمل الا مضافا اى لا يصحق العلم الا ان يكون هناك اضافة به العالم والمعلوم
 فبعضهم ان العلم نفس تلك الاضافة فهو علمهم لا يستلزم في علم الشيء بصفة الا بظهور
 اضافة وهذا هو خروج الخ الى اوجه حتى يستلزم تلك الاضافة ثم قال من هو لانه صفة
 اضافة توصف عليه ذلك الاشكال فسطر ومن قال منهم انه صورة الشيء وجه عليهم ايضا
 الاشكال في علم الشيء بصفة باصناف صورته من مالم ينشأ ما يمدد الاشكال للوارد
 على الكل فاحسب عند لزوم الاضمار بان علم الشيء نفس علمه ضروري فلا اجتناع
 وقد حاسب ايضا بان احدى الصورتين موجوده بوجه اصلي ولاخرى بوجه ظلي وذلك
 لما زان فلا يستعمله وايضا المتسع بانها انما يجل منها ثلثان في محل واحد لان محل
 اطرهما في الآخر لم ان ذلك الاشكال العام وارج ايضا على العلم بالصورتي كما لا يخفى
 والمجوز الخامس لما دته في جميع الصور والمذهب في المعارف باعتبارها كافي في حق
 النسب قطعوا ولا شك ان كون الشيء محسوسا ان يكون عالما بغيره كونه محسوسا

العلم

ان يكون معلوما فهذا القدر كاف للحق الاضافة المذكورة من الشيء ونفسه سواء وصلت
 نفس العالم ولازم وانما الحواسم التي ذكرها في السابع بقوله وعن العاقبة اى وحيثما
 فالحاصل منه التعاقب بين العلم وبين الشيء الذي هو العالم والمعلوم فيصير اضافة العلم
 المحل واحدهما ولم يعلم بذلك حتى اضافة الشيء الى الموضوع بدفع الاشكال الوارد على
 المذهب طبعها وكذا بقوله واعلم ان العلم الذي يلزمه الاضافة هو عين علم الله بمذاته
 او بما لا طان له لانه كل علم انما علم شي كاسمه فلو لم يكن علم الله تعالى بمذاته اضافة
 شي كان ذلك الذي قيل بقوله ان كل علم يعلم شي كانا محصورين او حصولها ليس علم
 العلم الى العالم واصله الى المعالم واصحاب العالم الى المعالم فان هذا اسكال بسبب
 اتحاد الطرفين بدفع ما اخرنا الله من التعاقب الاعتباري وانما وقع في ذلك لما ارى ان
 حواء الذي اصاب في صحة الاضافة لا يخفى في علم الله تعالى في الحواسم التي ذكرها
قوله واصله الى المعالم واصحاب العالم الى المعالم فان هذا اسكال بسبب
 انما تطلقه لان النسب الممكنة التي هي من المقتولات والحكم بان الاضافة في الجميع عين
 انما يصح اذا امكن وجوده هذه الاضافات في الخارج لان الجوهر والعرض في الجوهر
 مقيما الى الوجود الخارجي فلا سطلقا على جميع الهمم الا ان الشيء منها سدر الوجود
 الخارجي **قوله** فانها يكون موجبه في موضوع سواء اعين وجودها الذهني او تمت
 الى الوجود الخارجي وانما صدق هذا العرض على الصورة المقولة من الجوهر محال بطر
 بل الظاهر كما هو في صدر المقصد الثاني صدق هذا الجوهر عليها لكن الثاني لا يلاحظ وجود
 العلم الذهني وطمع بعرضية العلم او رد الاشكال بان جوهر الشيء لا يتغير عن هبة سواء جعل
 الموضوع لما تحتها او لان ما لها هبة فاذا كان الشيء جوهر المحسوس الوجود الخارجي
 كان ايضا جوهر المحسوس وجوه الذهني واحدا بان الصورة العقلية للشارك الامور
 المتماثلة في تمام الهبة وهذا انكاره للوجود الذهني على الحقيقة في مباحثه
قوله وانما المحسوس ان العقل لا يلاحظ المحسوس صفة الخارج من
 معلوم وصله انه لا يتعرف صاهام سدر على ان يعرف هذه الملاحظة وجودها

حج

قال حكيم عليه بانصحه او عرض واذا لاحظ من صحت هو مفهوم في قوله واعتبر عرض
 الوجود في العقل حكم بان عرض لوجود في موضوع **قوله** لا على صحتها
 الذي هو العلم **قوله** الرابع ان العلم هو الحصول لصور كان حصول صور في
 او حصول الشيء ويكون الحصول عرضا نظر الى حصول الذهب كما مر **قوله**
 تحت اما الثاني فلما ذكر من ان عرضية الشيء انما هي باعتبار حصوله في الخارج **قوله**
 في الاول فلان العلم هو الصورة المرئيه التي هي مرادها شاهد باذ والصورة
 لاصولها ولذلك جعل المحققون العلم من مقوله الكيف وقال اوضح الفارابي
 في العالم الماركة بالحقيقة فالعرض للصورة المنطقية في ذهنك واما الشيء الذي
 هذه الصورة صورته فهو معلوم بالعرض فالعلوم هو العلم والا كان سبب الى
 ما لانها له هذه عبارة ومنها اشارة الى ان الصور لما حصلت في الذهن لم تفت
 بنفسها وصارت معلومة بذاتها لا بعلم آخر لا بد عليها وصورته مدعومة منها والا
 لتسلبت العلوم ان لم يثبت الى حد بعد ذلك وهو وسط هذه الصورة فكل من
 الامر الخارج عن العلم والعلوم الاولى متحدان واما وان اختلفت اعصابا ومن
 عرف العلم بحصول الصور اذ الصور الخاصة للشيء به مقدم الحصول
 عليها مع اضافتها الى الشيء على كونها محفوفة بمقتضى نسبة الى العالم بالحصول
 ونسبة الى العلوم بالترتيب وذلك كما هو مبدا الاضافه كل منها الى الآخر
 فمناظر ان الواجب في هذا المقام ان يكون حصول الصور العقلية لا يان **قوله**
 كما قومه الرابع **قوله** فانه عبارة عن وجودها العينية الصادقة عنه **قوله**
 ان علم الله قديم ووجودات المكنات حمادة اما كلها او بعضها وايضا ما
 مخالف ملاذ هيب الله المملوون فان المعرفه له هو التي عرفت به غير ذلك **قوله**
 التي انه صفة فانه زائد على ذاته وسبب ذلك مما علمه في الالهي **قوله**
 والمثال الاضطراري فعليا ولا انفعاليا بل علمه واطرفنا بالامور المتعلم
 التي لم يمت فعلا **قوله** واما ان الاحتياج للوسط المراد بالوسط ما هو في

الانصه يقال انه كذا فاد املت مثلا العالم حاشا واد مثلا بينه **قوله** فهو فالمرور والموك
 الاله اعني المسمى بوسطا والثاني ايضا بافاسا **قوله** انما كانت الحسية
 الى وسطه الكسب كانت الغضبية من هذا القبيل **قوله** انما كان الوسط عامر عن الدهن
 عند حصول الطرفين والا لكان استرط في هذا القبيل ان لا يكون الوسط عند احتضار
 الحكم المطابق **قوله** وقوله **قوله** ولا اول الاحتياج اما ان يحصل السهولة او لا **قوله** ان
 الوسط في الحسيات اذ كان حاصلها بالاكث كانت الحسيات مكتبة الضرورية
 والقياسية من اعتبار السن والضعف والاورساط في الكسب وقد يكون فيها سهولة
 وقد يكون بعضها سهولة وبعض فان الارتفاع السهولة كانت الكسبيات السهلة
 لا واسطة اضطر في الحسيات التي هي ضرورية وان اراد غايم السهولة خرج بعض
 الحسيات عن اعتبارها اذ يرتضي اسهل صور الامر حسي آخر وهو على قول اول
 طوالمق ابراه ان الخبر المسموع من واطرة اذ انقضى اليه فبان افادت اليقين
 اوقام دليل على صدق ما له في اوله وليس مقبول وكذا قولوه وهو ان السهولة
 ان يكون مثل قولنا نور القوس مساعدا من الشمس اطلاق الحركات الاضيقه الحركية **قوله**
 وقد علم من الحسيات التي رعم انها للاحتياج فيها الى العلم والاعلم ان
 السهولة المذكورة للعلم الضرورية اوقام الصدقات العقيدية والصورات **قوله**
 بعضها في الطينيات ايضا كالحجرات والشماعات الباصلة الاموات **قوله**
 من عند الحرسات مطلقا من الطينيات ولاولى في تيم الضرورية العقيدية **قوله**
 ان كان بقدر النسبة من طرف القصة كاقيا في الجزم كانت الغضبية من الهدييات
 المسماة بالاوليات وان لم يكن كاقيا فاما الاحتياج الى وسطه عقلي او حسية
 وعلى الاول اما ان لا تعذب بل الى واسطة العقلية عن الدهن عند تصور **قوله**
 وفي من الغضبا التي قياسا بها فيها واما ان تعذب واما ان يحصل تلك الواسطة
 تلك الاضيقه الحركية الحسية واما ان يحصل فكل من الطينيات **قوله**
 عما يحضره وعلى الثاني اما ان يكون الوسط حسن السمع والقضية من المتواترة **قوله**

مثلا انما اعراضا اعلى اذ اسهل

وتح امان اللجاج المتكورا للاصان تنفق المشاهدات المشتملة على الوصلتين المتماثلتين
 بالقضاي الاعتبارية وعلى المحسوسات بالحواسن الظاهريه واصحاب القصر
 من الحريات وليس ما ذكرناه صرا عقليا اذ قد يفسر بعض الافصاح قبل صير
 اصح مما حرج من القسمة بل لو توقع ضبطه فانه لا استقرار والهداه بما قد يكون
 فيها صغار الحفار تصوراتها في اصحاب الميمان لا مكانه الى مؤثره ولا يقدح
 في ذلكها على ما هو وكما ان التجربات محتاجة الى قياس حتى تكمل الحريات
 محتاجة اليه ايضا وهو انه لو لم يكن ثورا ليعتد صفا من الشمس لما جعلت مثلا
 للتدبير حسب اختلاف اوضاعه منها وصدق بينهما ان السمت المحرمات علوم
 من حيث السببية دون المهية صمد العين الخفي في جميع الحوراء وهو انه
 لو كان انفا قايما كما كان داما واكثر ما في الحوراء معلوم من حيث المهية ايضا
 فيستدل العين الحكي حسب عقدها كما في مثال الفيز في موانع العلم لكن صانع العالم
 عالما كان انفا لا مستقنه واعتبر في الاضار للمعائن كون الحوراء ممتلئة فوجه ان
 المتع للاحصل العين وان كثرت الاضار عن قدها واعتبر ايضا كونه محسوسا لان
 المعقولات كبر منها الاستياء فلما تعدت احوالها فيها تعينها فالواض
 كعلم التدفع بلاءه لانه منقذاته حمل الواض والمكر على وجه الوجود وعلمه فانحصر
 الواض في ما ذكره ويحتمل ان يراد بالواض المتع اعطاه عن العالم وبالممكن
 ما تقابلها وكل واحد من العلم والمعلوم موازن للآخر لانها متضاه فان وكان كل
 واحد منها وزنا بالآخر فهو نا اي مواض في الوزن والاصل في هذا النطاق
 مع المعلوم لان العلم مسج حكاية عن المعلوم وقال في حكمة اليه كسيرة صورة
 الفرس المسقوش على الخرد الوذات الفرس فلهذا يصح ان يقال انما كانت الصورة
 هكذا لان ذات الفرس هكذا ولا يصح ان يقال انما كانت ذات الفرس هكذا لان الصورة
 هكذا كذلك يصح ان يقال انما علمت زيد شرا لانه كان في نفسه شرا ولا يصح ان يقال
 كان زيد في نفسه شرا وذلك لان الخلف سائر وجود المعلوم عن وجه العلم

على ان العلم بالاشياء على ما هي في ذاتها لا يتصور الا بالاشياء على ما هي في ذاتها
 والاشياء على ما هي في ذاتها لا يتصور الا بالاشياء على ما هي في ذاتها
 والاشياء على ما هي في ذاتها لا يتصور الا بالاشياء على ما هي في ذاتها

محمدا

وسئل على

وسعد عليه في ازان يكون العلم فعليا مقيدا على المعلوم له مدخل في وجوده مع كونه باعيا
 له بمعنى كونه فرعيا في النطاق وجاز ايضا ان يكون مقيدا عليه بلاء مدخل في وجوده
 ويوضح للقيام ان الاشياء استدلوا على كون افعال العباد اضطرابا بان الله تعالى
 في الازل صدورها عنهم لم يتجمل انما كنهها لا متبوع خلا وتعالج به وكان لا يعلم
 فلا يكون اختياره واحدا لمختره عنه بان العلم بايع للمعلوم ولما يكون علمه له قالت لاربع
 كيف يجوز ان يكون علم الازل باعيا لما هو مقادح عنه فانه مسلم الدور فاحاطوا بعدد الازل
 بل بايع منهما للماض عن الشيء فانا او المستفاد منه حتى لم يمت ماخر عنه فانا او دوا
 معلوم الدور بل يعني به كونه فرعيا في النطاق كقوله فانه حكمة انما يعلم في الازل
 كذلك لانها كانت في الازل كذلك لان الامر بالعكس وقد يفسر هذا الدليل بحريا علم القدر او علمنا ان كل
 في افعالهم يقع مع انها اختيارية اتفاقا وعارضا ايضا فانه يقع عالم صدورها في افعال العلم بايع فلهذا
 عنهم ما لا يتصور فوجب ان يكون اختياره فان قلت ما حكموا بان العلم تابع فلا يكون معلوما ان زيد
 علمه للمعلوم لهم ان لا يكون علم فعليا اصلا قلت العلم من حيث انه علم ومحاكاة
 للمعلوم لا يكون له اقتضاه لوجوده ومدخل عنه لكنه من حيث انه نصير وسئل في حقا
 العقل وازادته يكون له مدخل في وجوده ومدخل في كونه فعليا فعلم المختار بافعال العلم
 الاصدار علم فعلي وعلمه بافعال عينه لا يكون فعليا وان كان مقيدا **قوله** ولا بد من العلم بالاشياء
 من الاستعداد **قوله** يريد ان معلوم لانها كلها لبعض علمه من المبدأ الفعلي فهو قايما بها في علمه العقلاية
 الا ان ايضا انما علمه بوقوف على استعدادات مخصوصة اما الضرورات فاستعدادها اصلا بل العلم بخاصة
 باستعمال الحواسن الظاهريه والباطنية فانه اذا احسن بحسب ما يقع ما ولا يمتنع كان من العلم او من
 صورها المشتملة على الكمية النوعية وتخصصاتها وتوجهها بالكون المشاهد بالمفردة
 مقاييس بعضها البعض استعداد لان بعض على بعضه الناطقة صور تلك المهية العينية
 حجرة عن المستحضات كقوله احسن بحسب ما يقع مقاديرها وقاسم بينها استعدادها
 صور المشتملات فيها ثمة بل هي واليمين لها واذا حصل لها من التصورات الكلية والاحظ
 التمسك منها وحكم بعضها بانها لكن قد حصل التصورات والتقدير في الفهم

قال المفسر لا يجوز العلم بالاشياء على ما هي في ذاتها
 والاشياء على ما هي في ذاتها لا يتصور الا بالاشياء على ما هي في ذاتها
 والاشياء على ما هي في ذاتها لا يتصور الا بالاشياء على ما هي في ذاتها

عمر تام

واما النظريات بما استعملت فيها من الضروريات فانه اذا انصرف في الضروريات على
 قانون الأكتساب استعملت فيها من الكميات الموقوفة عليها ما واسطه واذا انصرف
 في منزه الكميات على ذلك القانون استعملت فيها من الكميات اقل وحدها وما كان
 الاصلها من المنة الاذن ان المنة والمانا من غير علم من ادراك المنة والمانا
 انما هو اوسى انا يحصل شيئا في امره ممتطاولا ولم يكونا ان شعورنا بها
 وكيفية انما عطلا وانما كانت النظريات هذا والمناخ من به على قوله ان انما يحصل
 العظم حاله من العلوم من انه يدرك انما يكون الاذن ان العلوم كلها حاصله من
 التناظر الا انها ذهبت عنها باستعمالها بالمدرك والذكي يحصل معلوم وتعلم يدرك
 لما ذهبت عنها لا يحصل لما لم يكن حاصلها من المنة والمانا على وجه التناظر
 في الاذن وقد مضى انما هو علمه انما عن العلم به انما هو علمه انما هو علمه
 مما مضى منه انما القول يعرف العلوم على الاستعداد لا ما في القول انما هو العلم
 نحو ان يكون الدقيق عاذا وعلى يدرون حقيقة صان ان لا يكون مفيضا الى وجه
 البعض الى وجهه وعلى يدرون انما ان يكون الاستعداد والمفوض الى وجهه
 الاضطرار يستدل الى اصحابه ايضا ويدركه في ما حصل ان ان قوله يحصل جميع العلوم
 في بعد الفطن بل بعد المناصب المذكورة منها انما يسمى على ما ذكره الجارح ومن انما
 الاول ان يكون حقيقة الشيء حاصله مفيضا او غيرا لها عند المدرك شيئا
 ما يدرك كسواء انما يدركها حقيقة للادراك حتى يعلم انه يعرفه وذلك لان
 معرفة المدرك وعلمه تدركه على غير ممتطاولا بل هذا العلمان وعلمه على ما
 يعرفه بل ما في المعروف ان الشيء بهذا الاسم دون غيره وانما يدركه على ما
 الظاهر المحضور انما ان يكون العلوم معينة وقد ارضى عن المدرك بالعلم
 ومثلا كما في ادراك المنة وصفاته انما به بغيره وانما يدركه على ما
 في العلم لا يطعم على الذي يحصل لظهوره في العلوم فان قلت انما هو في
 من الادراك فلا يصح انما في غيره والى في معينة وليست المراد بها انها مجرد
 المظهر لا يقال ان كان هذا المظهر هو المظهر للمفكر اوله انما يكون بل انما
 وان كان علمه ولا يدركه في ماهية الادراك انما انما فرضنا حصول حقيقة العلم
 بعضها انما لها عند المدرك حقيقة الادراك بل انما هو في علمه بل انما

في ذلك انما يقع في الفاعل في ذلك المشاهدة وحصول حقيقة الشيء لما يدركه في الشيء
 على ان حصوله من الحقيقة عند المدرك قد يكون بحضورها وانما في
 آية المدرك كما قد يكون بدون ذلك كما في ما يدرك المدرك لها والاول هو العلم
 وسواء انما المدرك ايضا وعلى انما انما يكون هناك انما هو في
 الآلة انما يكون حضوره الحقيقة منسوبا الى المدرك ومعلقا به او لا والمدرك
 انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 العالم في علم الشيء انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 هذه في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 يكون حضوره الحقيقة منسوبا الى المدرك او لا والمدرك انما هو في العلم
 وعلما انما يكون عند الآلة مطلقا كما في في الادراك انما هو في العلم انما هو في العلم
 لا يكون مدركه لعلوم العقاب انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 الالاد وقوله وسواء كان العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 كما ان قوله او صخر انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 لان الحاضر اصله ويكون سببا للضرورة الحاصبه وهذا يكون وقوله وسواء كان
 مظهره في ان المدرك انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 مع العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 مظهره اصلا وهو يكون مظهره انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 اقما انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 معلوم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 مواد انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 مواد انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 عنهما سواء كان انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 مطلق من الادراك انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم

لا ادراك في عبارة المتن ما عدا لتفاوت و التعدد و تفاوته كما ذكرنا في كماله في قوله
 تفاوته الجنس النوع مغايرة النوعين اي النوعين المذكورين في حتم
 واحد وذلك لا يدركها تحت ادراك بالمعنى الاول نعلق العلم بالعلم اما
 بما هيتهما جعل العلم بالعلم اولى ما للعلم الاول العلم ما هيتهما ولم يجعل اسما
 للعلم بالمعلوم الا لانه لا يشرط كونه لانها لکن المذكور في المخصص اما معي عقلا
 العلم لکنها فقد فصل في الذهن ما هيته موجبه لما هيته المعلوم وكلما كان
 كذلك كان العلم بالمعلوم اصحلا والمقدمتان طاهرتان على القول بالاعتدال
 سدي صورا كما هي مساو للقول في العاقل هذا يدل على ان العلم اذا كان
 لها باعده كالانصوريها بالذات موصيا لتصور المعلوم والناظر العلم ما هيته العلة
 من حيث انها معلوم للمعلوم في العلم وهذا علم ناقص العلم سلم العلم التام
 بالمعلوم من حيث انه لازم للعلم او معلول لهما ضرورة ان المعلوم في اللزامة
 او العلية والمعلوم من المضامين التي لا تتصور ولا تصدق بدونها الا
 والثالث العلم لکنها ما هيته ما مع ما ساقى بها على ما ذكرنا وسماه علما تاما واجبا
 ان العلم التام بالعلم معلوم العلم التام بالمعلوم دون العكس كما هو المشهور
 وقد يقال العلم بالمعلوم صحيح الوجوه المذكورة معلوم العلم بالعلم كذلك
 لان العلم وعلمها من طروفات المعلوم فان قيل معروضات العلم
 مبرومة للمعلوم قلب كذلك معروضات المعلوم ليست من لوازم العلم على الصفة
 القاعية القابلة بان العلم بالعلم معلوم العلم بالمعلوم متعلق بعلمه
 في موارد متعلقة كما اشار علمه في ما اشار لوجهات كونه عالما بذاته وانما
 علم عن من الجوزات معلولاته لذلك المعبره كذا في المواضع التي استدلت فيها
 بالعلم على المعلوم فان لم يمنع كون المبدأ الاول في عالما بذاته من جمع تلك
 وقد يمنع ذلك في غير ذلك ولا يتم مقصودهم منه فالصواب ان كل اقسامه متوان
 العلم بالعلم الناقصة معلوم بوجود المعلوم المعين وهذا ما لا شك فيه

والعلم

ولاعكس لان العلم بوصف المعلوم المعين لا يعلم الا العلم بوصف علمه ما والسبغ في كل
 ان العلم الناقصة تكون مخصوصها بمصنوعه لمعول مخصوص وان المعلوم في حتم
 سدي لا يمكن ان يعلم ما في العلم سدي الى خصوصية الذات التي لا تصور ايضا
 الا لشيء مخصوص والمجولية مستندة الى المكان ذات مخصوصه ولا شك ان المبدأ
 لا سدي علمه مخصوصه فالعلم بالعلم معلوم العلم ما هيته المعلوم في العلم بالعلم
 سدي العلم ما به العلم دون ما هيته ومن لم يعلم بان الاستدلال بالعلم معلوم علمها
 والاستدلال بالمعلوم بوصف علمها ناقصا **قوله** الا في كونه باليقن المحض ويوعد العلم
 عما هيته العلم بهذه القن قد يكون قد سبق من الفعل كما في العقل والفعل وقد ذكر
 لحدوثه منه كما في العقل الاول في وقد يكون متوسطه كافي العقل للملكه والواجب
 الاستدلال بالقرين والصدق والمقدوس في الجامع لعدم العلم من مراتب العلم كونه ونظرا
 الى ان استقراء الشيء كانه من حواله عند التعريف من تلك المراتب **قوله** بل هو الفاعل
 في الحالة البسيطة التي هي المبدأ للفواصل فلا يحسم علم العقل نظر المبدأ من حيث
 هو علمه وعلم بالقن نظر الفواصل التي في حتمها ومع العلم في المخصص للمدرك
 المرتبة المساهم بالعلم الاجمالي باطل لان تلك الفواصل ان كانت معلومة وحتم
 من كل واحد منها عن مكنون العلم التفصيلي احصاها وان لم يكن معلوم لم يكن العلم
 بها احصاها لعمري ان كان ظاهره من الحول انما معلومة تفصلها فاعلم معلوم مفصل
 وما لم يفصل لم يكن معلوم والحجاب ان تصور تلك الفواصل يحصل في الذهن
 محتمة مع تلك الفصل المحرف بطرح الحركه لعدمها على حدة ولم يلفق فضلا
 الى الحيل فاذ اشرف في المسألة وقررها شيئا وشيئا وصدق لظن الحركه والاطراف المعلوم
 التي في تلك المسألة يحصل في العلم لها مرتبة اخرى مفصلة من العلم بالعلم على اول
 التي من علم تلك الفواصل ايضا وبذلك حظه لها احصاها لظنها بين المراد من
 الاحصايات ان احدى جماعه قد عدم حركه النظر اليها فانما حيد في احصاها لظنها بين المراد من
 احاطة بعد الجوزات اخرى تفصل الاول ولا شك ان احصاها لتلك الجماعة
 كون في مفصلة المبدأ من
 من احصاها لا يفسد العلم
 في حتمها لظنها بالاطراف
 وتفصلها من العلم
 احصاها لظنها بين المراد من
 انما العلم بالعلم
 انما العلم بالعلم
 انما العلم بالعلم
 انما العلم بالعلم

ولانها انما تفصلها لظنها بين المراد من
 كون في مفصلة المبدأ من
 من احصاها لا يفسد العلم
 في حتمها لظنها بالاطراف
 وتفصلها من العلم
 احصاها لظنها بين المراد من
 انما العلم بالعلم
 انما العلم بالعلم
 انما العلم بالعلم

الى النظران والتماس في تصنيفها على مراتب علمية من تصنيفها الحكم من لفظ
 على صفة معتدلة ومنهم من يخطئها بحسب ما التزموا اليها واما بدونه فالجواب
 في هذه المرتبة موصوفه بالفعل من وجه وناقض من وجه آخر والخاصة الملكة
 ناقضا بل الخال ان الاستعداد لا يتعلق بالمستقلات التي تميزها عن غيرها
 او ناقضا بل لعدم كماله فيحصل للنفس فيها وجود لا يتعلق بها على غير
 كما سمى العقل بالفعل معتدلا بالفعل مع كونه بالقوة لان فونه حذوته من الفعل
 جلا ثم ان العقل بالفعل يتاح في الظروف عند العقل المستعداد لان المدرك
 ما لم يصدر من مراتب كثيرة لا تصير ملكة وتكون عليه في المقادير ان المصلحة نزول
 منسوخة وسبق ملكة الاستعداد وتسمى في بعض المراتب حذوته من شرطها في
 في الصفات فجعله مرتبة واحدة ومنهم من يظن ان المسمى في المقادير في الصفات
 واعلم ان الكمال الحقيقي من هذه المراتب هو العقل المستعداد لان كماله انما
 ان يكون مشاهدا وفي المراتب استعدادات لذلك لا يكون لها في
 استعداد بعين العقل بالفعل استعداد قريب والعقل بالملك استعداد
 متوسط وايضا البهولي او الملكة استعدادات لا تتصل بالكمال المتعلق
 بالفعل استعداد لاستعداد اده ولذا كان كونه متاخرا عن الكمال
 كونه استعدادا له وايضا العقل المستعداد يتصوره بالقياس الى الخلق ومدرك
 وعلوهما بالقياس الى جميع المراتب معا وهو ان يصير جميعها حاضر
 مشاهدا بحيث لا يعيب شي منها اتصاله وهو بهذا المعنى انما يكون في واد
 العباد ومنهم من يظن في ان القديس القوس قوله لا يتقبلها سائر
 وكانهم وهم في حله يستعملون انهم ترضونها وان تخرطوا في سلك المحرمات
 التي ليس بها رفق بها اذ انما تتركس وقول للفقير التي لها مستفيض
 للنفس المتأخره باعتبارها بقرها عاقرتها واستفاضة باعتبارها بقرها
 من النحل التي تخرج لسمعها لا نظريا مراتبها بل بالذبح المذكور ولها

تصنيف

باعدادها ثمها في البدل مكملة اليه ما تراه احتياجا بقوله احرازها في علمها ويتبين
 العقل النظري وذلك ان العقل الحسادي الذي يتخصص بالاشياء لا يتخصص بالاشياء
 وذلك ما ينبغي ان يتوهم كل طرب ومقدار في كل واحد من موقفا من طيب او لينة
 او مشهورة او غيرهما او طيبه يحكم بها العقل النظري ويحصل هذا الراي الكلي
 فنتفهم العقل العملي بالعقل النظري ثم انما يستعمل هذا الراي الكلي مع مقدمات اخرى
 حركته وينتقل من ذلك الى الراي الحسني فيحسب ويحصل له مقادير في حركاته
 فالتفلا في المقادير في الحسني يطلق بالاستعمال على القوة الحرة في الامور الحسنة والقوة
 وعلى المقادير التي هي مستعدة للامور الحسنة والفتنة وعلى العقل للامور الحسنة
 والقوية والعقل النظري يطلق بالاستعمال على الجوهرة المستعدة للصفات وعلى
 احوالها في هذه الصفات **قوله** سان ذلك ان الاعتقاد بالمعنى او العلم
 قد سبق ان العلم مستعمل في التصور والتصديق الجازم المطابق للماضي والاربع
 ويؤدبه المعنى الاعتقاد بالمعنى الاول المشهور المذلول اعني المصدقين مطلقا
 لا يكون لهم مطلقا من العلم بالمعنى الاول الذي لا يتصور والتصديق الحسني
 بل من وجه لصدق العلم على التصور الذي لا يصدق اعني التصديق الجازم
 المطابق للماضي يكون علم الحق اليقين واضطر مطلقا من العلم الشامل للتصور
 لانه ارضيهم وقوله الاعتقاد بالمعنى الاول العلم انما يقع اذ اريد العلم
 ما هو بمعنى اليقين وقوله بالمعنى الثاني اخص من العلم انما يقع اذ اريد العلم
 ما هو مستعمل في التصور والمعنى فلا يكون شبه الاعتقاد بحسب الاصطلاح في
 الجرم والتصديق الجازم الحق وانما كونه من غير الكمال استرابة الى ان
 يطلق على ارضيهم العلم وهو معنى متعارفا مع المذلول فعلم من ذلك ان في الاعتقاد
 اصطلاحا بل من وجه في هذا كنهها في اليوم والتصديق وكما قول الشاعر
 وهو لا يخرج عن تصنيفه اشارة الى اذ كنهها **قوله** يجوز ان يقع التصديق في
 يجوز ان يقع يكون اعتقادا ان متضادا من ذلك ان يتعلق احدهما بالاعتقاد

علم الاعتقاد لا يكون
 من العلم بالمعنى الاول
 الا من الاعتقاد
 بالمعنى الثاني

وإنه لا يصدق

أضربها بالاعتقاد **قال** السلب منها بعينها قال من لا يعتقد من أمور وجودية مستح
 إضمارها في محال أو صدق العقدة وإن جاز تواريخها عليه متفادتين ولا يجوز أن
 علمان كذلك لا عسار للمطابقة وإنما بعد تعلوها نسبة واحدة لم تكن بينهما استيعاب
 اصباح ولا تضاد في العالوم في الاعتقادات **قول** والسبب لعدم ملك العلم
 للمنتسب المناطق بالقياس إلى غيرها أنها إصوال بلت لا أدراك وبتوصل
 الصورة عندها والنسيان وما يوزن والصوره عنها بحيث لا يمكن من الاعتقاد
 الاصحتم ادراك صديق وكذلك هو المسمى السبب اعني زوالها عن المدرك مع هذا
 في الخراب **قال** فما يعرف السبب لعدم ملكه العلم في نفسه انما حصل
 لك العلم لشي وكان حاله يصير بعد ملكه كنت امساها عن ذلك المسمى وبتوصل
 قطعا فان قلت كيف يصح قوله والنسيان زوالها عن المدرك والمعلم
 جميعا مع حرمان النسيان في المعقولات ولا يمكن هنا كزوال الصورة عن
 المعقولات اعني الخواص المجرده الذي هو جهتها قلت السبب فيها
 انما يكون زوال الهمه التي يمكن النفس من انفعال ذلك المجرود مع لا
 المجرود صرارة لمعقولات النفس بعد زوال الصورة عن الخواص زوال الخواص
 مرصته بها خراب **قول** اي يصح لعل الاعتقاد بالعلم وذلك ان يعتقد
 ان العلم المطلق او الخاص تصور ما كان او تصديقا حكمه لذا واما لعل
 العلم بالاعتقاد فاما بان تصور الاعتقاد المطلق او الخاص واما بان
 تصديق الحكم كذا واذ العلق العلم التصديقي بنفسه كان تصور الانسان
 مثلا وتصور تصور الانسان لم يكن التصور كصورة اخرى صدق من الصورة
 لا ولى بل تصور الصورة الاولى بنفسها عند المدرك والمعتاد من العلم
 والمعلوم ههنا اما هو بالاعتقاد كما في علم النفس ساد صفتها الغائبة بذاتها
 وكذا الحال في العلق العلم التصديقي بالعلم التصديقي فانه لا يكون ههنا صورة
 تارة على التصور الثاني في التصديق واذ انطق العلم التصديقي بالعلم التصديقا

توابعه

كان يحكم على تصديق الانسان بانه كما كان العلم بالحكم عليه من قبيل التصور المتصور
 واذ العلق العلم التصديقي بالعلم التصديقي كان ادراك الحكم عليه من قبيل العلق التصديقي
 بالتصديق واذ العلق الاعتقاد بالاعتقاد كان الحكم على اعتقاد خاص بانه كذا كان
 ادراك الحكم عليه من قبيل العلق العلم التصديقي بالتصديق **قول** مع اعتقاد انه
 لا يمكن الا ذلك انسان الخ الاعتقاد الخ في الجهد المراد صور كان مستندا الى
 عليه بعض اولئك **قول** وهو غير اعتقاد الرجحان فان اعتقاد رجحان شي
 قد يكون طارضا وسواء كان ذلك الشيء اعتقاد او عين محله في الظن فانه رجحان الاعتقاد
 لا احرم وهو المراد من قول رصيح اطره في كتاب السلب **قول** اراد ان يبرهن
 ما ملكه بینه اراد ما يكتسبه منه ههنا النظر ولكنه الكسبه سلامة حرته وحكم بان
 كون النظر الصحيح حرته مفيدا للعلم مدركا اما حكم ضروري فله محتاج الى
 اخر صي بلزم التمسك بالاطار **قول** من ان لو كان تصور الما بان فساده متفوع
 بان شدة فساد في الاطار الصحيح ممنوع عرف النظر بالمدرك كونها في عبارة
 المشاخرين وصرح بان رسم لاد حقيقة مجموع حركتها اخرى كالمشرك المطالب
 المشهورها من وجه المبادىها والاخرى صورها منها الى المطالب مزوج اخر
 ما حركه لا ولى يحصل مبادى النظر والناية يتحصل صورة واراد بالخواص الماحضه
 من العلة المحررات عرضية باصول منها سواء كانت خاصة او عرضا عاما و اراد
 بالخواص ما يعي الخاصة المطلقة والاضافية والسبب على الصورة دلاله العلة
 على المولد على التفاعل دلاله المولد على العلة وقد عرفت ان الدلالة لا ولى
 اولى واطلاق الصورة على الهمه المخصوصه والمادة على الامور المعلقة انما هو
 على سببها بالصورة والمادة الخمسين المخصوصين بالخواص **قول** وسيا
 حصر صريح لظن **قول** علم المنطق يدل على ان القواعد التي يتوصل اليها
 تحصيل مبادى المطالب اعني مباحث الصناعات الخمس من اجزاء المنطق كما ان
 القواعد التي يتوصل اليها تحصيل صورها من اجزاء المنطق كما يتوصل اليها

وهو تحت لعل في مباحث العلق تكلف

في الكسب المحبوبات من المعلومات ولا بد في الكسب من حصول المادة والصورة معا
 فاقوم من ان المطلق لا يحصله دعاء المادة لئلا يمتد في الخطاب في مادة الصورة
 لا يتصور في انفسها لان الصور لا توصف باللامطابقة فان كل صوت بصورة
 هي مطابقة لما هي صوت له سواء كان موجودا او معدوما فاما انما قد
 سار في تلك الصورة الحكم ما هنا صوت للشيء الفلاني في هذا الحكم فلو كان صوتا فلو يكون
 صوتا وما نفس الصورة ملكا لكونه حقا اصلا بل يكون الخطا في مبادي الصورة
 باعتبار مناسبتها فلا يكون حقا اصلا بل يكون الخطا في مبادي الصور
 للخطا فاذ اوضح غير الخسب مثلا مكانه كان ذلك خطا ما ديا واما الخطا في مبادي
 الصدقات معدون باعتبار انفسها لكونها كاذبة ومعدون باعتبار علم مناسبتها
 للخطا منها والخطا في صورة الفيلين بعد ان يترايطم وفي التعريف مدغم الاصح
 على الاعم اذ جعل عكسه واجبا واذ اكان صوت العيون وصرفها اوضح مادة
 فاسد لم يستلزم شيئا واذ افادته وصفها بعد استلزام علماء كما في قولنا
 الانسان حي وكل حي جسم فان الكاذب قد يستلزم صا وقا على امرين في صورة
 وقد استلزم جهلا كما في المثال المذكور في الشرح فيقول واذ اكان اصح في
 النظر او كلاهما صحح لا يحصل العلم به بطور عين وقد يتكلم في نفسه
 بان الشبح في المثال الاول هي ان الانسان جسم حري وهو كاذب فقلنا **قول**
 هل هو واجب فنعلم ان النظر الصحيح بعد العلم والكلام لهما في كيفية
 افادته اياه وفيها ثمة ما ذهب منه على اصدار محتملة لا وذهب
 الاشهاد كما ومول ان حصول العلم عقب النظر الصحيح باجراء العادة ناه على اصله
 وهو ان المكينات باسرها مستند الى الله تعالى ابتداء وليس لشيء منها يدخل في
 وجوده شي آخر الا ان الله تعالى قد لو بعضها عنصرا وجوده لبعض آخر بلا وجوده
 لانه فاعل محاد ولا وجود عليه لظلال قاعدة الحسب والصدق العكس
 فان يكونه المحاد عنصرا في كل عادية وان لم يكن رسمي ضار فالعادة

وهذا

ولا سكر ان العلم الحاصل عند النظر امر محتمل فلو كان مسببا الى الطريق
 القادة فلهذا ليس النظر على مذهب معدن للذهن كما ذكره الشارع بل
 ان كان سكر اعدادا كان صادرا منه تع ايضا في مذهب الحكماء وهو ايضا
 منسب على اصله الفاسد وهو ان المبدأ الفياض لوجود الحوادث **بالذات**
 وان ايضا بانها منسبة موقوف على الاستعداد والاشكال العلم الحاصل
 عند النظر امر صادر منسب في تلك القاعدة الثالث مذهب المعتزلة وهو
 ايضا منسب على اصله الباطل وهو ان افعالنا لا تصيبه صدق اعتبارها
 لمناشئ ان كل صدرها عننا بتوسط فعل آخرنا واما توليد ان كان
 متوسط فكل امر وعو ان العلم الحاصل عند النظر فعل صادرا عننا بتوسط
 النظر الذي هو فعل تصديقي فلو كان صدوق بطريق التوليد وفي جعل العلم
 مطلقا فعلا محلا بطريق وان تصدرا بالاسرار كغير كل اسرار من مذهب المذاهب
 واصار العلم ان حصول العلم عند النظر واصح من تصور ان ذلك الوجوب
 بطريق لا فاض كما هو مذهب الحكماء او بطريق التوليد كما هو مذهب المعتزلة
قول ليس العلم بالشيء متوار وصدق هناك عادية او لا روعليه بان اسرار
 العادة وعراسه حكم بالزوم الصحيح فان فرض وقوع العادة لا يسخر لاسرارها
 وان ادعى ان طبيعة العلم بالشيء من نفس العلم بالشيء فهو كاذب ودعوى
 الصفة في نفسها غير مشروطة **قول** لما لم يتصل العلم بالبيان العلم ممكن
 حداه لا يبراهم في ان من علم مقدماته فمفسد لموتة معرفة بصورة صحيحة
 حصل العرفه امارا اعم في العلم بالذات على ذلك الوجه بلا علم وقول الله
 بصرفه اسان الى اذ كان المقصود في هذا المحصل باو بيا الكلام به وجه تسقط
 عنهم ذلك الاستعداد الصريح عليهم العلم سكر المقدمات على الوجه المذكور بلا علم
 فانهم ما لو ان المعرفة الحاصلة من المقدمات الحقيقية الالوهية باو لا يتم بحياة

المطرقا ذكرنا وايضا على يوريسوعون بها ان اصل الطرقتين
 لطلب السبعين فعلا وصدر نظر لاسلك المطرقا الصواب ان يقال
 حركتها لا يكونا النظر فبان الختم والجمل المركبة قارن له فلا يخفى ان
 فالجمل المركب متناقض للمطرقا والجمل البسيط هو شرط له باعتبار
 كما هو صافي لربا عسرا آخر لان الجمل المطلق لا يتصور طلبه والمطرق
قوله لا ياتى على الخيد كمن فان كل ما على الخد ارضع ثقبه يركب على
 فغا موع ومطرقه اصله وفزعيه ومعه وصله لوجاهه وجدانية
 مما يخصه كمن ولا يسكن في انما السخنة وفي المعلوم ان الينم على غسل
 هذا ولم ينفذت ارضع ولم يعرف بالعام ولم يتبعه كمن متفاني حصة
 ولم ينفذت ارضع اصلا فخر العقل اطمن واستحسنوا سلك السخنة
 ولا معنى للمعقول العقل لذلك يكون سكرانه تبع واجبا عقلا وانما صيرت الخوف
 زمانا العاقل يرى نفسه مستغفرا من سكرانه ويحتمل ان يكون المذبح بها عليه
 واداءه من الشكر عليها وانما لم يسكن سكرانه عند حصول الخوف والخوف
 الذي هو ما يدعى في هذا الخوف الذي هو مضع تاخر لم فان لم يرفع
 مستحيا لان منه العقل فزهدنا واصحاب عقلا ان اعني سكرانه ومفعول الخوف
 عن النفس ولا يمشي منها اللعوبه فخر فانما انه يعرفه يستعمله ان شكره وانما
 تصفاه الطرقتين علم انه هذا زاد الشكر لا وعلم انه ليدف الشكر صدق الخوف
 وبم الشكر يكون معرفته ايضا واجبا عقلا فان ما لا يم الواجب العقل الطرقتين
 الان كان واجبا كوجوبه وانما معرفة الله تعالى الا بالانظر لانها ليست ضرورية
 قطعا على ذلك منه موقفة على النظر فكون النظر ايضا واجبا عقلا ما ذكرناه
 وهو المطرق **قوله** لان لو كان لا شرخ لوقف على العلم بصدق الرسول
 اي لو كان وجوب النظر مطلقا او وجوبه لوقف وهو ابدية ما بالشرخ

لوقف وجوبه بل العلم بوجوبه على العلم بصدق الرسول اذ به بقره الشرع والعم بصدق
 الرسول بوقف على المطرق في غير ما بانها فلو صاد من الله تعالى تصديقا له ووجوب
 هذا النظر اعني في معنى انه ما شرخ ايضا اما لا يراعي في مطلق النظرها
 لانه نظري معونه ابدية مع من حيث انه مرسل للرسول فاذا اذ للرسول الكلف
 اظفر في غير شرخ كالموقف ما لا اعرف وجوبه لا يتوقف على الاقدام عليه على انما
 عنه ما لا اعرف وجوبه النظر الا ان يتوقف على الموقف على صدق الذي
 الاصل الا بالنظر في معنى ذلك واما الا نظر وكما هذا الكلام منه حقا لا يتوقف
 مكاتبه فليزم الخاتم اللبني اي يحتمل انما في معام المناظره وذلك
 باطرا اجازة فليزما مستلذبة اعني لكون وجوب النظر شرعا وفيها ما اذا اقتضا
 وجوب النظر بالشرخ وقد شاع في حاله الذي المرطلة وانما في ما لم
 استفاد على يوريسوعون كان متقيا **قوله** لا ان سكرانه تبع وجوب الخوف
 والصب اليقين ويدعوهم بما ان وجوبها على جماعة الخوف والعلم العقليين
 فم الكلام في صحة تلك القاعدة وشرخ الخوف عنها ان شاء الله تعالى
 المسافة الاجمالية للنبه كما فيه في ذلك فان النوع لا يوصف شي الا اذا عرف
 النوع وانما تصدق بالانعام الانسان لم المعروف المفضل له الا بالنظر
 ثم ذلك النوع **السليم** لانسانية الا يركب كل ما في اعينها من اجمل
 التماز الى النظر فيه ولو كان هنا كطريق آخر لا يتجاءر اليه بعضهم في الجملة
 وقد يكون الا لاهام وقول المصنفه وتصفيه الباطن محتاج الى النظر لطيف
 طبعها عن انما سدها **قوله** وانما لم يكن ذلك لوانه لا يستعمل الكلف في
 اية الوقف واجبه مطلق على شرخ ولم يكن ذلك لشرخ ايضا باصنافه لكونه
 تدركه فان تركه وعلمه لا يجوز ان لا يقع ذلك لواجب واصبا وانما لم يكن
 واصبا مطلقا وورفضنا كذلك بل يجب ان يكون باقيا على وجوبه هل لم يكن
 الموقوف حال عدم الموقف عليه وليس ذلك لانظريا بالشرخ وهو عند اجازة

الشرخ والنبه

اصواع

وجوابه ان التكليف بالتجسس صحيح عقلا اذ الفائدة فيه ايجاد الاقوال المأمور
 والاقوال المأمور وبالجملة ناس كل الامم على ما عدت منهم وللاشارة عن ان يقولوا
 لا يتم ان انواع الموقوفين في حال عدم الموقوف عليهم تجزأ اما المحال التناقص
 بشرط عدمه الا في زمان عدته والغرض من انما لا يخفى على من عاين قطارة وقول
 الشارح انه يجوز ان ينظر المكلف من غير ان يعرف وجوب النظر ليس
 اذ لم نقل ان يبان وجود النظر موقوف على وجوبه كما قرناه فالصواب
 ان يقال ان الامساع ما لم يحس ما لم يعلم وجوبه كما نعلم لكن وجوبه بالشرع
 ما ثبت في نفس العبد بنواظرهم بنظره وسواء علم وجوبه منهم ان يعلم
 فليس ان يقول ليس كذلك الامساع عن النظر لانه واجب عليك شرعا
 فلو علم ان الامان لا لا يسوع لكان الامانة لا تقبل في يلزم
 تكليف العاقل لعدم علمه بالوجوب الا ما نقول العاقل الذي لا يجوز
 تكليفه انما قائل لم يتم انما تكليف الحطاب او لم نقل ان ابرك وكلف
 ملكا وهذا عام في وجوبه بالتكليف وليس من تكليف العاقل في حق
 الا الذي ان الكفار مكلفون بالامان اجماعا صحيح عقلا عن وجوبه
قوله وايضا يلزم نفس هذا الدليل **قوله** ان هذا الدليل كما ينظر
 طه هبنا تبطل مدعيكم ايضا فما هو جوابكم هو جوابنا ايضا والمعتد له
 مقتضى عن هذا الاشكال بان النظريات قد يكون وطرف القياس
 بحيث لا يتكلم لغتها عن طرا حطتها انه ابنه عليها ومن جعلتها وجوب
 النظر عقلا فاذا سمى المكلف عليه انما لم يخلو من ان العلم واللبون
 له الامساع عن شرع بخلاف ما اذا كان وجوبه شرعا اذ هو يقع على
 نوت الشرع الموقوف على الصدق الموقوف على دلاله المعجز كما من
 والحجاب عن هذا النقص ان وجود النظر عقلا ليس من الغضايا النظرية
 القبلية لوجوه على معرفة الشرع واصد عقلا بناء على ان سكون الموقوف

انحون

الخوف فاصح ان عقليا وعلى ان المعرفة لام اللاباطد وان ما لام الواجب للملك كان
 واصبا كوجوده وكل واحد من هذه المقدرات على يد وصحتها محصاه الى بطرقة
 ما في شعور كون ما يوقف عليها قطري القياس في التعبد مطلقا انما
 المتعبد به الديني والاجري من بعد بعثة الرسول يد على انه الوجود عقليا
 والالكان ما سابقا بلزومه التعبد لوجود الاطلاق الواضحات العقلية يتلوا
 مع اسراع العقل عندهم وهذا ما يوافق ذلك ما ان المراد التعبد الديني
 واخرى بان المراد من الرسول هو العقل لا سيما كما في الهداية وان
 يلاحظ من ليس الكرم كونه مشملا على شفه فائدة حليته لانه من الرخص
 ويحب واسعا من فهو واجب الداء لا التسرع فانه اخرى وعدم استقلال
 العقل بامر الاجرة لان النوايا والخواص واحدة عندهم عقلا كما سياتي
 فلا يتصور ذلك الا باستعلاء لبي امر الله اجراما ولا كما لا يتصور
 الخيانة للدنيا والواو ما عبد الملك كل من حضر ماله سلطان ملك
 المشارق والمغرب ويحوي بينهما من الكون والحصار مساو منها
 لقصد لم تطغى يدكها على رؤس الاممها ويدرهم على تحريك ائمة شكرا
 عليها والاسل ان ذلك هو منه استهزا لان الدنيا وما فيها اقل عند الله
 من ملك اللقمة عند الملك وما نافي به العبد ما بعد شكرا احقر عنه من
 تحريك الاله بالقياس الى الملك وقد ورد بان اللقمة مستحق فيها
 تحلا فابع الشرع وكذا لك تحريك الاله مما لا يعده اصلا تحلا وسكن
 العبد فانه قد يذوقه وسعه اراد ان سير الواو يتعلق به الرطب
 اعني الصدقات انما تعرض لمباحث الموصول الى التعبد تودون الموصول
 الى التصور لان المطر في العوالم والمقصود بالذات فيها هو التصديقا
 وانما يطلب فيها التصورات لموصولها الى الصدقات وانما الاتساق
 في التصديقات فلهذا التصورات ومن عدمه بعضه ان لا اشئ

من التصورات بحسب المراد بالعلم في قوله وعلو من العلم دليل على
 وبالظن ما عداه من التصديقات فان اطلاق الظن بهذا المعنى شايح
 ايضا مدعي الصناعات الخمس في الدليل والامارة وما يربط الدليل
 الواحد اعني بعدد ما اما ان يكون باسرها فعلية او مركبة منها ومن العلية
 وسبب كونها باسرها فعلية لان صدق الفاعل لا يرضه واما جعل العقل
 دون النقل لاسلامه الدور او التمس ومن جوز كونها فعلية صوفة
 اراد كون المعاديات القربية كذلك فلامنا فاه الا ان الاول هو الاولى
 لان الموصل بالحقيقة هو ما يركب من المعاديات القربية والبعيدة دون
 القربية وصدورها على قياس الحول التام المسند على العودية والبعيدة
 معا ومنه الامور ظنية وذلك لان معاني مقدر الالفاظ
 وصدورها التصريحية وهما آيات الاعراب منقولة اما ان يكون مظهر
 واستعداد الاشارة واصواته لا يستعمل اليه الا لعدم الوجود وانما لا يفيد
 عدم الوجود نفسا بل ظنا لان كبر من الدلائل المعتبرة تعلم
 اندفاع صدق العلم عنها فان كبر من مفردات اللغة ونصرتها و
 اعترافها بمقتول قواها لا خطا في شئ منها واما المناسد لآخر فنعلم
 استقامتها اما بالندبة او بالقرائن المتعددة للتعين ولو صح ما ذكرتم
 لم يحرم مراد منكم من كلامه اصلا وهو ظاهر البطلان فان دفع ما قلنا من ان
 طريق حصول ذلك العلم وكان من ادعى العلم هو ما هو اسسه عليه التعيين
 بالظن المتماثل له فانه قد يحصل هذا الظن باستقامتها في بعض الدلائل القليلة
 الحالية واما التعيين الذي لا يحتم حوده ربه فلا يستدل اليه اصلا
 لتعريف القوم في العقلي الذي هو اصل السمع وقدمه الاصل مستلزم
 الفزع او عليه انه ليس كل عقلي اصلا للسمع بخلاف ان يكون اصل
 عيونا معارضة فادرج على ما رخصه لم يكن ذلك رخصا لعقله اصل

ظلال

فلا يلزم ابطاله لاننا لم نذكر في الاصل والمعارض صريح العقل فاذا رجع
 السمع على الثاني بعد بطلان حكم من حكمه صريح العقل فلا سعي اعتماد على ما بين
 احكامه فسطر الاصل ايضا لانا نقول لا يلزم من بطلان ما خصت به عام بطلان
 جميع خواصه نحو ان يكون الفاد باسما من خصوصية ذلك الخاص هكذا قيل
 والظن ان اعتبار الدلائل العقلية ليس باعتبار خصوصياتها بل باعتبار كونها
 سطوحا بعد صريح العقل فاد لم احصر فقط في موضع لم يعتبر في سائر المواضع
 ايضا لانهما في اللذات القطعية المتعددة من حيث القطع والتعيين وان
 كانت متمايزة في الجملة والحقا بالسمه الى الاذهان لخصا بصورتها وقلة
 ورودها عليها فاذا ابطال السمع معارضة العقلي المقطوع به فبينا قد
 ابطاله ايضا اصل الذي ساقى معارضة في كونه تعيينا بله شبه
 الدليل بله اقام جعل الصير ليل يكون في المنزلة ايضا الى الدليل بالعلم العام
 المساو للامارة ايضا ولو جعل راجعا الى علو من العلم والظن اي علو من صرحا
 لم يعتبر دليل لكان اظهر لظن وان كان من الدليل الى الموصل الى
 التصديق ومن ما يلزم تعيينا او ظنيا من تماثلية مخصوصة من مبدأ اللزوم
 و ذلك كما باشماله الدليل على المدلول واما بالعكس اما استعمالها فالقول
 هو القياس اذ يستدل به حال الظن على حال الجزئي والبالى الاستدلال اذ استد
 بحال الجزئي على حال الكلي والثالث هو القياس اذ استد به حال اصل الجزئي على
 تحت الثاني على حال الآخر واعترض على ذلك اولما بانه قد استد في القياس به
 المتساويين على الآخر فالاول ان يقال ولا يخفى اما ان استد بالكل على الجزئي
 او باحد المتساويين على الآخر فهو القياس واجيب عنه بان الاستدلال بحال
 مفهوم الناطق الذي هو كل على كل واحد من جزئياته التي هي افراد الاستد
 واخرى بان طبيعة المحمول لا يتحملها مع ما حمل عليه ومدحجاب ايضا بان كل
 من المتساويين جزئي اضافي للآخر وبما يتبين ان القياسات الاستعمالية المتصلة
 والمفصلة والافعال الشارحة خارجة عن القياس الذي ذكرنا الصواب

بالد

فالمصداق ان تعال للناس من الدليل والمداول اما الاستعمال كما في الاستعمال المذكور
 واما الاستعمال صرحا كما في الاستعمالات المنفصلة او صرحا كما في الاستعمالات
 المنفصلة واما الاستعمالات الشرطية فراجعها اما الى الاستعمال واما الى الاستعمال
 فانها وذلك لان الوسيط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى اراد
 بالمحمول الموضوع ههنا المحكوم به والمحكوم عليه لسؤال الكلام الاعرف
 الخفية والشرطية لان مدعى شرطية هذا بحسب العلب وقد يقال ان
 القضية الشرطية كراخر من الخليله بسبب المعاسن اليها والقياس عتباد
 ما من الغرض جعل العلم باعتبار المادة التي هي في ارجح راجعا الى اليقين
 مطلقا لا الى التسليم الا وحده كما ساد من عباد الحق وذلك لجرمانه في تقيمه
 ما وكان اللوحى بالحقه ان يوجهها او يامر احد الصدق اعنى
 المحمل فانه ما من في الصدق غير الصدق من مقدم مقامه في افادة القيد
 والبرط والادام والاحكام وهو معنى مادة وضوء وصفه
 البرهان تكونها بمعنى طامر لان مقدره ان يكونها باسرها قضايا قطعية
 تعديسها كما في شرطية او كمنية واما وصف صورته بالاعتدال فغناه ان
 صورته بمعنى الامتاج مطعيب الاستعمال فان الصورة نفسها لا يوصف
 والمعين الايمان اوصاف الاحكام والصورة القياسية ليست حكما في
 على ذلك وصفها من الصور يكونها مسلمة وطمة ومشهوره وحيد
 فان مدعى اوصاف للاحكام دون الصور في الغنى قول وعادة
 معا والمستعمل للقياس البرهانى طالب اليقين اما الغنى والاعمال
 المستفيد من ذلك وهو معنى مادة وضوء مادة المحمل ان
 معان الجمود وهى المشهورات العامة واما قوله مما بين طامر محمول
 كما لغزنا مثله وهى المشهورات الخاصة واما قوله معان المحمل
 المعناه بالمسلمات وصوره محمول ان يكون مسلمة للاستعمال والامام

سواد

سواد كما في خبر في غير الاموال لذلك استعمل في الجدل قياسات علمه اذا سلم
 ايجابها واستعمل منه ايضا الاستقراء او التمثيل اذا سلم كونه مفيدا وغيا للجدل
 الزام الخصم او دفع الزامه حفظا لتقواة الذين عنده ولو لها شئ المنفعة
 او هذا القابله المطلبين كيلة بوجهها وسوا من الشياطين فانها توكلت
 التي ليست شهور اى المقبولات من بحقيقة وقيدها لعدم الشهرة لان
 منها فادة الجدل لا للخطاب والمشتهورات في ادى الراي الى ان يحاد منها انها
 مشهوره فاذ اوطق منها تحقق انها ليست كذلك مع انه قولهم انصارا كما في
 فان المشهور الحقيقي هو قولهم انصارا لظالم وان كان اضا وقد بان انصارا
 الظالم لغيره عن الظلم والخطاب طنية المادة فان المقبولات التي ليست مشهور
 والمشهورات في ادى الراي مما نطق بها ايضا وطية الصور اى طية الامام
 فتقولونها كثيرا الاستدراك فانقصه والتشكلات وقد سئل فيها ايضا
 الاثنية القطعية للاستعمال وغاية الخطاب اصحاب المرشد من القادرين
 عن ذلك البرهان وارشادهم الى ان يصلحهم في معاشهم ومعادهم ومنه
 اعنى البرهان والجدل والخطاب هي المعنى من اقسام الصناعات والاشارة

بقوله تدفع الرسل من كل بالحكم والموعظة الحسنة وجاهلهم بالحق
 واما المعطاة لانه يجعل عنها منصب النبوة والقياسات الشرعية مما لا يفتى للمنى
 وان كانت مفيدة للرعيات والنفقات المطلوبة من الجمهور لا من المشركين
 والتحمل على الكذب ولد كقول حسن السعر الكذب والمعتبر في قوله المشركين
 كونها محله سواد كانت مصداقا لها اما صادقة او كاذبة او كانت غير مصداق
 بها وتكون في تصايا بالقول وكفى في صورة الشعر والحمل بالندج سواد كما
 قطعية الاستدلال او لا واعلم ان الناس للحمل اطوع منهم للفتدق لذلك
 مدعى الشعر يستعمل بها التخلل ويستخرجها الجنبنا خصوصا اذا كانت
 موزونة معبر بعبارة جزلة ومفرونة بتفان رضية وان القياس الشرعي
 القليل ان كان المقام
 عامه ان كان المقام

اصول العلم بالحق انما هي
 الاصول الاصلية فكلها في العظمة
 فانها اذا لم تصدق بها
 او القليل الصدق
 وانما الجدل فربما يكون
 في الفقه واما في
 العام مع العلم ان
 القليل ان كان المقام
 عامه ان كان المقام

لصديقنا اذا وصل بمجربك قد وسطا كما اذا وصل بمجربك يدرا وضحا كما اذا قيل
 الخبز ما قوبه سياه وجر كما اذا قيل الصلح من مقبته منه كلها صغرا تصرف
 كبرياتها للعلم بها ووجه الصبغ في الخضار الصناعات في الخبز ان قال الموصلي
 الخبز الصدق اما ان موقع طبا او جزيا فالاول هو الخطاب والثاني ان وقع جزيا
 فهو البرهان والافان اعتبرونه عموم الاعتراف او التسليم فهو الجدل والافان لفظ
 واما الشرف ليس موصلا الى الصدق بل الى المحصل الجاري مجراه في افادة
 ما ذكرنا في الخبز واما باعتبار مادته العديدة اى اللذات جعل اللذات
 باعتبار الصدق والحصل اربعة اقسام المجهلة تاتي من مادة الشرح والظواهر
 التي هي مادة الخطاب والمشتبهات التي هي مادة المفالطة والمفالات التي هي مادة
 البرهان والمجدول وبتدقيق المباحث المسلمات الشاملة لمادتها واصرارها
 فليس على المادة القريبة لها قسما واصل مفيد للمخزم في السبغ لا يقال الخبز
 في السبغ يعنى الخبز ويخبر لاننا نقول كذلك الخبز في المقدمات المسلمة
 بتقسيمها فالقول تحكم الاستقراء هو حكم كلي ما لم يثبت خبراته البدئية
 الاستقراء من حصر الكلي في خبراته لم اجراء حكم واحد على تلك الخبرات المتعددة
 ذلك الحكم الواحد الكلي فان كان ذلك الحصر وطوعا بان مجموع ليس له خبراته
 كان ذلك الاستقراء ما وقياسا مقسما فان كان يثبت ذلك الحكم الملك الخبرات
 قطعيا ايضا افاد الخبز بالتقسيم الكلي وان كان طنيا افاد الطن بها وان كان
 ذلك الحصر ادعاسا بان يكون هناك خبري آخر لم يذكر ولم يستقرطه لكنه ادعاسا
 محسب لفظ ان حرم ما ذكر فقط انا دطبا بالتقسيم الكلي لان الفرد يلحق
 يلحق بالعم للثقل في غالب الطن ولم يقد يعنى الحراز المخالف كما في التام
 والتعميل عما عدا ذلك التي من حيث هو وهو اى لو راك الطبيعة
 المجرى عن الخواص العزبة والاعراض المادة المدركة اما خبري اى خبري
 ماديا و الاول ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس

ايضا

والخبري المادى المحسوس هو النظم واما غير الخبري المادى فاما ان لا يكون حيا
 بل كليا او يكون حيا غير حيا واما ان كان قادرا كالتعقل والمراد بالقدرة
 العزبة العراض الجزية التي يلحق بها المادة في الوجود الخارجي من الكيمياء
 والكيف والاليس والوضع الى غير ذلك فان المصنوع المسمى على هذه العراض
 المحسوسة لا يكون كلي ولا مرئى في القوم العاقلة لانها حقة وذا وضع
 فيقوم انما يحل منه فالقوة المستحصلة لها منها والمركب منها لا يكون ادراكا
 لعقله والامر بالمجرى عن المادة المستحصلة وعوارضها المذكور يكون مقبول
 فادراكه المادة الكلية وعوارضها الكلية والمجرى عنها بالكلية والمعلول بها
 بالامر والامر يكون لعقله فانه ادراك للطبيعية المجرى عن الخواص العزبة
 اعني الاعراض المادة المذكورة معارة الصور والاعراض اصرا عن
 المعارف من حيث التدبر والتصرف فان هذه المعارف لا تاتي في الخبر الكلي بل في
 الناطقة لما عرفت ان المادة وعوارضها من الماديات يتبعها اى في الوجود
 الخارجي الى اجزاء متباينة في الوضع والسؤال بان العطف ما يدعى مع انها لا
 الى اجزاء كذلك مدفوع بما سئل من اى وبعنا ان القوم العاقلة لا يجوز ذلك
 عرضا وبتدبير في مباحث تجر المعنى الناطقة المناوئة في طول الطول
 في العاقلة وفي ان ذلك المحلول من حيث ذات المحل انصرت لحوق طبيعه
 اخرى واما الالتصاق الى الاجزاء المتباينة وكونه مستقلا لانصاف المقتسم
 بالزيادة والنقصان اللذين هما من صفات المادة فلو ان لا يكون ذلك المقسم
 مجردا عنها كما هو رناه هنا ايضا غير تام وما ذكره هنا من ان التقسيم الى
 الى الاجزاء المتباينة بعضها يكون المنقسم وذا اعداد في نفسه هو وضع
 ما لم يعنى بتدبير صحة كانت المقسمة العاقلة يكون تلك الاجزاء متباينة
 للمجموع مسددة في العالم ههنا وكان الخبز بان المحل لما كان مقسما الى
 اجزاء متباينة الوضع كان الحال ايضا كذلك ويكون ذوضع ورو عليه

الكلية والكلية

ما هو ان عروض الوضع الحال ببعينه المحل لاشياء اخرى عنه في نفسه
 ويتركب الشيء من الاجزاء الغير المتساوية في استحالته اما اللطيف واما اللين
 اصطاحه النفس بما لا يتغير في نفسه وهو ان يقال الصفة العقلية ليست
 بدلت وضعه ودرجته في ذلك في مباحث اخرى الناطقة مع ما في عقله وقد اشرفنا
 انما اليه فلا نكل مجرد يكون بربما على السواء في نفس اراد بالثواب
 المادة والعلاقة الغريب العوارض الجزئية اللاحقه بالشيء بسبب الحاجة في الوجود
 الخاصية المعنوية للسام الى الاثر المتبانه في الوضع فانها المتاعين
 العقل كما عرفت فاذا كان الشيء مجردا عنها لم يكن معه ما من كون معتقلا بل يكون
 في نفس صياحي الان يعقل من غير ان يعقل عمل محله صالحا لذلك فان لم يعقل
 كان ذلك من جهة النوع العاقله فان جمع العقول والنفس وان كانت مجردة
 برتبة على المادة ضالحة في نفسها لكونها معقولة لكنها لا تعقلها لان استغناء الاول
 البدنية معنوية اذ ركبها وورعها لاختصاصها من العقل في تلك العوارض
 ثم لا يجوز ان يكون خصوصية ذات المجره مانعة ايضا كما هو شأن ان كانت
 لتنتج ان يكون معقولا لغيره في ان ايضا ان يكون اخص المجره استحيث لم يقع معقولة
 مطلقا معقولة لمع ان يعقل عن صحة الحكم بالوجود والوجود بمعنى
 اما لا يدعى ههنا ان كل معقول فانه يصح ان يكون معقولا مع جمع ما عداه لوجود
 عليه انه مبرهن بل كلفنا لاسات كون كل مجرد عاقله في الجاه ان كل واحد يعقله فانه
 لا يعقل عن صحة العقل الامور العامة مع وجودها البرهان عليه كما ذكرنا
 والمناقشة في محرمي المكاتب نعم اسات ان كل مجرد فانه يصح العقل كل الآيات
 محتاج الى برهان آخر اما الصغرى نظامه وذلك لان الشيء اذا كان
 معقولا مع غيره كما ما احاطوا في القوم العاقله فيكون معارضا معارضا
 الحائز للآخر لان صحة المعارض المطلقة المعارض بينهما كما ساق
 يخضو في اقسام ثلثة ولما صح منها في قسم واحد منها اعني المعارض المجره المعقول

المادة

الاق معارضة اطل الحائز لصاحبه وحب ان يصح بينهما ماهية المعارض المطلقة
 المشتركة بواقف بها فصحة المعارض المطلقة لا يتوقف على صحة المعارض الخاصة
 ولا على صحة ما ذكره من لزوم الدور وتوجه عليه ان عدم المقارضة المطلقة
 على المعارض الخاصة امامهم اذا كانت المعارض المطلقة واسم لها وواقع
 فاذا ن صحة المعارض المطلقة عدمه يتوقف على المعارض في العقل فاذا وجد في
 الخارج اية منه بحث لان اللازم من المعارض في العقل صحة المعارض المطلقة
 في حين هذا الخاص لجان ان يصح لدات المجره المعارض المطلقة في هذا الخاص
 فقط لان صحة المعارض المطلقة متوقفة على صحة المعارض الخاصة بل لا بد ان
 المجره بحيث لا تقبل الا هذه المعارض الخاصة اعني المعارض العقلية واذا وجد المجره
 في الخارج امتعت المعارض المطلقة لا سغا شرطها الذي هو الوجود الذهني
 ويوضح ان ماهية المجره وان كانت متضمنة في الذهن والخارج الا ان
 وجودها ماسخا فان كان يكون الوجود الذهني شرط للمقارضة او الوجود
 الخارج مافا لها وعلى الوجود لم يصح المقارضة بينهما اذا كان المجره موجودا
 في الخارج فاما المادة واذا جاز ان سمح لاسان من المعارض اعني حلول المجره في
 وطولها في ذات مع صحة المعارض العامة اعني حلول الغير في المجره كما عرفت فان
 ايضا ان يصح المعارض العقلية وصد همامع امساع الاخرين بله استحالة هذا وقد
 ان ما ذكره في امساع بوقف صحة المعارض المطلقة على المعارض العقلية يدل عينية
 امساع يبين صحة المعارض المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الامرين
 ذلك الدليل ويظهر ان هذه المقدمة واجب عنه بان بوقف صحة مطلق المعارض
 على هذه المعارض الخاصة لالهاتها بل عارض وهو كون اطل المعارض موجودا
 فاما تدبره فلا صحة له الموقف فلما ووروه هو مورد وحده ههنا كلفنا
 بوقف صحة مطلق المعارض على المعارض في العقل ليس لداتها بل عارض وهو ان كل
 واحد من المعارضين موجود ذهني فانه نصح فله صحة الموقف فلا دور

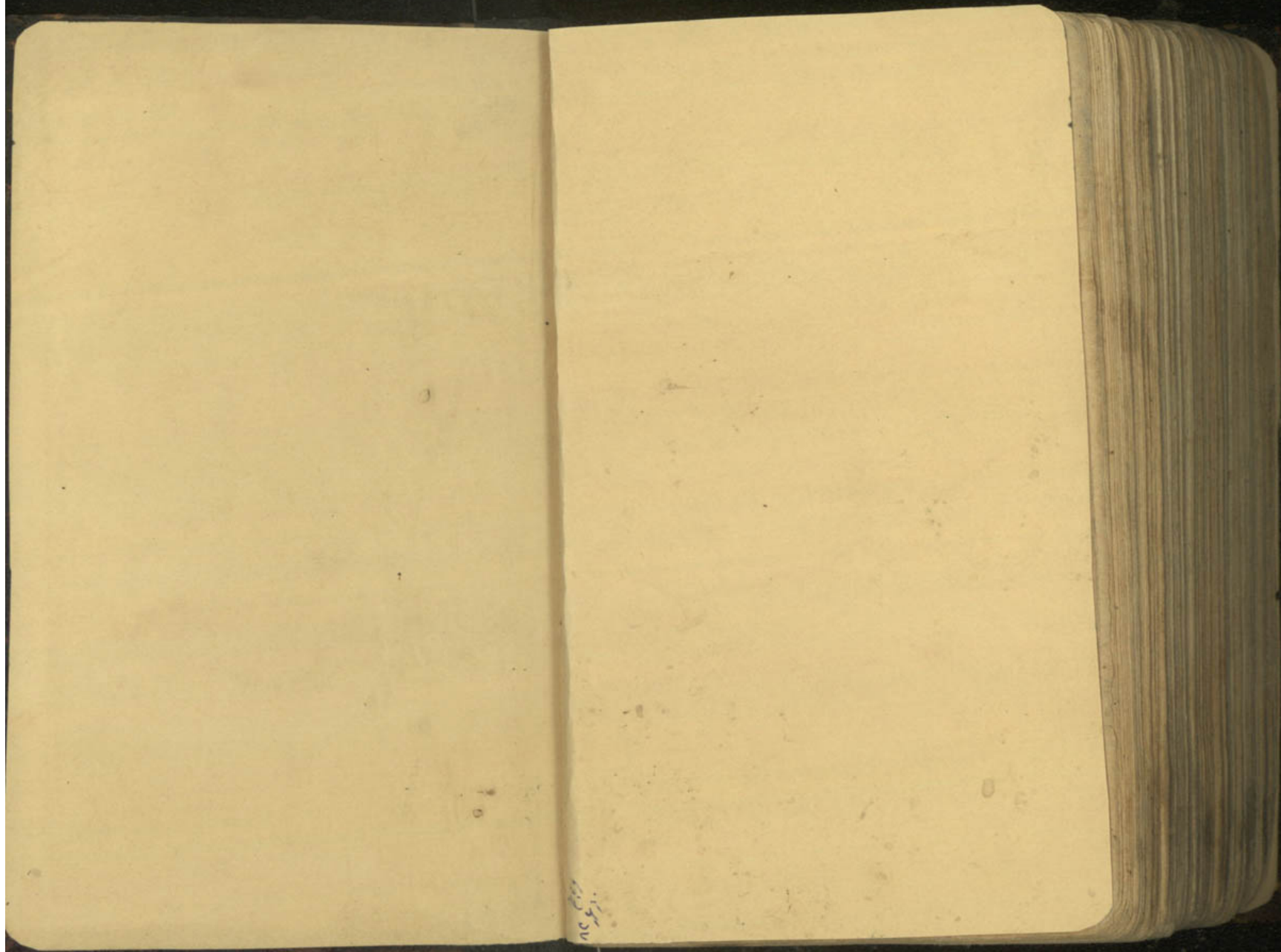
اذ لا تعنى بالفعال بل بالاعمال الامكان ذلك الغير في الموجود الجوهري العلم بالذات
 تعنى مقارنه ذلك الغير الجوهري مقارنه الحال للمحل وانما اعتبر في الجوهري كونها
 في الخارج فاما علمه لان الصواب الجوهري العلم بالاذهان والاعراض العالم بالاعتبار
 لا يصلح ان يكون عاملا لمثبت علمه من ان الحوادث لا بد ان تكون وانما علمه
 لان عقلة لذلك الغير سلم امكان فعله فعله ذلك الغير هذا الاستلزام
 قوسه من الاحكام التبعيه ومع ذلك هذا عرض عليه بخوان ان يكون من خصيه
 بعض الجوهريات ان يفعل المعقولات ولمس علمه انه يعقلها والقياس على ذلك
 الاضمان من غير الاستدلال كما قيلت في صحة الصحة الملقوم سلم صحة
 اللان من شبهه تعددت وصحة الامكان بسدعي الامكان لان
 امكان الشيء لان له من حيث هو ولا يجوز ان يحصل له بعد علمه فاذا صح
 امكان شيء كان له كما حصله اذ لو لم يكن حاصله لم يكن صحيحا معقول
 يعقله بل هو صوابه فعله ان هذا الغير من الازدياد في اشراج
 المظهر الذي ذكره اعني كون كل جوهري عاملا في اجبه فعال كل جوهري حاصل له فيكون
 عاملا لنفسه ويكون عاملا في اجزائه وليس شيء اذ الانسان مدس او ان كل جوهري
 يمكن ان يعقله اذ قد مره ان فعله لانه اما حصوله في انه او حصوله في انه
 وبطلان في تسعين الاول ملزم لو لم يعقله لانه دائما كمن يدفع به
 اكثر الشبهات اشار بذلك الى ان كثيرا منها وارده على ما قرين ايضا كما عرفت
 والالابوت الاجسام اي في الامار كونها متوكله في الموضع الذي
 هو الجسم مطلقا كمنه بالمتعلقة الامار فبها امور محتملة في المادى بل ان الامار
 فكل الامور الموضوعة اسمي قوتى سواء كانت حزاما كالصوت النوعية العنصر
 او اعراضا كالحرارة والبرودة ثم ان الفعل بحسب الاصطلاح سنا والافعال
 الفعلية والانتفاعية اعني التي تهتم بها في الفعل والافعال كما مره ذلك
 اصدا في لغونها النور كالمفعول والفعل والافعال وانما اعبر واصبغته الاخر

سما

سما على ان الاخر المتغير للعلم ان يكون مقاربا بالذات بل يكون مقاربا بالاعتبار
 كما في معاني الطبقة الناطقة في الاعراض التي فيها فان الدفاعة بها اعتبار
 لان الطبس حينئذ من الفواعل الطيبة من البقية في ادم من حيث
 مريض مقوله لكن من حيث انه معالج اشان الى حصة الاقتضا كما ذكرنا الى كونها
 بافعال لان مقارنه الحار ولما يكون حرا من اجله الموتره ولا شرط لما فيها
 واما اعتبارها الامراض النفسانية لكون المعالج والمعالج متبوعين بالذات معاف
 بالاعتبار واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج بالذات
 وبما مقاربا بالذات فان قلت هل يطلق القوم الموتره على القوم الانفعالين
 علمت قد صرح بذلك بعضهم وادعي انهم ارادوا بالماثر همنا الغير مطلقا سواء كان
 مايرا او ماير واعلم ان لفظ القوم وصعدت او لا تعنى الذي يملن به الحيوان من
 الافعال التي من باب الحركات ثم ان هذا المعنى المسمى بالقوم مبدوا لازما اما المبداء
 فهو القدرة اعني كون الحيوان بحيث ان شاء فعل وان شاء ترك واما اللانم فهو
 ان لا يفعل الشيء له ولا ولا يضعف فان مراد الحركات اذ الفعل عنها صحت
 ذلك عن ايمانها ولا يوجم كان اللافعال دليله دليله على الشئ فقلوا اسم القوم
 الحركه كالمبداء اعني القدرة والحركه كالملازم اعني اللافعال ثم ان القدرة
 كالجسدي فعول الصفة الموتره ولازمه هو الامكان لان القاد ملاحظ منه ان يفعل
 وان لا يفعل كان صدق الفعل منه بالامكان وكان امكان الفعل لازما للقدرة
 معناه اسم القدرة من القدرة المحسوسها اعني الوصف الموضوع في محسوس والحركه لازما
 اعني الامكان وصرحوا في قولهم ان لا يضر انه اسود بالقدرة وسواء حصل فعله وان
 كما في الحقيقة انفعال لان القوم بالمعنى الاول كانت معلوله بالافعال والمعاني
 الامكان فن سميوا بالقوم به الامكان اعني الحصول الوجود فقلنا ان
 المهذب سمي ما وجدوا بعض الخطوط صاعدا لان كون خطها المربوع مخصوصا

مجلد ششم
کتابخانه

عبر صلح له سواء ذلك المربع قوه الخط الذي يصلح ان يكون ضلعها له فالقبح
 والقبح بالمعنى الاول يعاينها الضعف وبالمعنى العجوب والمثلث سهول الايقاع
 والمربع عدم التامر والمخاض الصرورة والساذر عدم كونه الخط كمثل
 والقبح بمعنى المكان الممار ان لعدم تعادل الفعل مما بل عدم الملكة وبمعنى
 الالغاء الصرورة في الكشف الاستعجاب والقبح بمعنى الشبه او القدرة من
 انواع القبح بمعنى الصفة الموثق قال الكافي القوم بمعنى الصفة الموثق عن
 الشرح بانها مبدئية التعريف في آخر صحت بها آخر وهذا الكلام منه بوجه اطلاق
 الماسر على المعنى المساو والمساو والقبول كما يدوم وانما علمنا هذه المباحث
 المتعلقة بملطه القبح بضمها بالتعم على عاينها المختلفة كمثل انزل قومه في قوله
 استعوا لانها والصفة الموثق اما ان يكون هذه فتمه لما طوكا لجنس القدرة
 الخالق له الادب الموثق من المعنى والاثبات فلا يخرج عنها لكل الجحش والقبح
 الشاعر التي يكون مبدئ الفعل واحد في النفس والكلية مما لا دلالة له عليه وكذلك الحال
 في صواب الافعال فاعلم بانواعه على اوجده ولم يدعوا في ذلك صرا عقليا كما في
 الخصاص القاصر على امر والمثالي وهو ان يكون مصدر الفعل
 فاحد يكون السعور هو الطبيعة هذا اذا كان ذلك المصدر صورة
 جوهريه فان القوى العرضية التي عندهم طبيعة الامجانا فكون امر
 الناصب من ضمن ناصب الكيفيات اللدغ وبانها انما هو مما يجانسها وان امر
 الحران مثلا هو الحران مما للمازج مما يجانسه وبانها القدرة في الاحاسنها
 اعني المفضل في ما يوران وقد يقال ان يكون لسعور واحد باعتبار
 مختلفة نواع منه وبعدها التوابع لا يعلم بوجهه المنوع فان المعاد
 معا الذي يصح منه الفعل وتلك المعاد بعمران لا تاتي لوجه الفعل ووجهه عند
 وهو الذي ان شاع فعل وان لم يثبت لم يفعل كما سياتي ان شاء الله وللوجه في الفعل



۱۰